مَجلة لِسَانُ القَلَم

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة نالوت

عَدد خاصٌ

بالمؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية

تحت شعار: "آفاق وتكامل"

25 - 26 ديسمبر 2023م

الجزء الأول

جامعــة نالـــوت

مجلة لسان القلم

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
جامعة نالوت

عدد خاص:

بالمؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية

تحت شعار: آفاق وتكامل

25-26/ ديسمبر / 2023م

الجزء الاول

رقم الإيداع 2019/339م

دار الكتب الوطنية – بنغازي

جميع الحقوق محفوظة @

جامعة نالوت

مجلة لسان القلم

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة نالوت

تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية

المشرف العام

أ.د. محمد مسعود قنان

رئيس التحرير

أ.د. حسين سالم غيث

مدير التحرير

د. عبد العزيز زهمول الضاوي

الهيئة الاستشارية

د. صالح سعيد العلوي

د. عادل سليمان عسكر

د. الياس أبوبكر الباروني

د. عبد الرحمن بشير المرغني

د. لطفي محمد اشتـــــــاوة

أ. رمضان يوسف عسكـــــر

أ. رياض سليمان جرناز

المراجعة اللغوية والتدقيق

أ.د عبد الجليل أبوبكر غزالة

دعـــــــــــــوة

يسر هيئة تحرير مجلة لسان القلم المحكّمة الصادرة عن جامعة نالوت، أن تحييكم وتدعوكم إلى الكتابة فيها، والتواصل معها بأبحاثكم العلميّة القيّمة التي من شأنها إثراء مسيرة البحث العلمي في سائر العلوم وشتّى المجالات.

ترسل البحوث إلي رئيس تحرير المجلة علي العنوان التالي :-

ELHUSIN@YAHOO.COM

ضوابط النشر بمجلة لسان القلم

1- تنشر المجلة الأبحاث المبتكرة التي تتسم بالجدية والدقة والمنهجية ولم يسبق نشرها في أية مطبوعة أخري، وليس جزء من رسالة الماجستير أو الدكتوراه للباحث.

2- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الي التحكيم العلمي بشكل سري من قبل متخصصين، وتتحد صلاحيتها للنشر بنا على رأي لجنة التحكيم.

3- يجب أن يتقيد البحث بالمنهجية، وأصول البحث العلمي.

4- يجب أن يكتب الباحث اسمه، وعنوان البحث، ومكان عمله، ودرجته العلمية في ورقة مستقلة، ورقم هاتفه.

5- لا يقل عدد صفحات البحث عن عشر صفحات، ولا يزيد عن خمسة وعشرون صفحة.

6- يتم نشر الأبحاث باللغة الأجنبية، على أن يكون البحث مرفقاً بملخص باللغة العربية.

7- يقدم البحث في نسخة ورقية بقياس A4 مع نسخة محفوظة على قرص مضغوط CD يتضمن البحث المطلوب نشره.

8- يُشار للمصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها في متن البحث يذكر لقب المؤلف وسنة النشر، ورقم الصفحة المقتبس منها، ويوضع كل ذلك بين قوسين مثلا القرطبي، 1990، ص 50 وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يكتب القرطبي وآخرون، 1990، ص (50)، وعند وجود أكثر للمؤلف، ترتب المصادر بالحروف الابجدية أبجد هوز مثلاً: القرطبي أ، 1990، ص50)

9- توضع قائمة بالمصادر في نهاية البحث وترتب الفبائيا، على النحو الآتي: اسم المؤلف أو المؤلفين اسم الكتاب اسم المحقق إن وجد، دار النشر مكانها، الطبعة، وسنة النشر.

10- يمهل الباحث مدة أسبوع واحد لتعديل ملاحظات المقيم وهيئة التحرير وإذا لم يلتزم الباحث بالمدة المحددة يؤجل بحثه إلى عدد لاحق.

11- في حالة استخدام الجداول، يوضع كل جدول في صفحة مستقلة.

12- البحوث المقدمة لا ترد إلى أصحابها، سواء قبلت أم لم تقبل.

13- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

14- الدراسات المقدمة تعبر عن أراء أصحابها، ولا تتحمل المجلة أي مسؤولية.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى:

1- أن تكون ميداناً فسيحاً للبحث والمناقشة في سائر العلوم، وفي شتى المجالات فتكون منيراً لعلمائنا ومفكرينا يضيئون بواسطته طريق الحق وسبيل الرشاد.

2- إثراء المعرفة وتطويرها، وخدمة الباحثين والمهتمين بالمجال العلمي.

3- رصد الحركة العلمية، ومواكبة ما يستجد من قضايا، وبحوث.

4- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاصة، وبالمثقفين عامة، لنشر بحوثهم العلمية، وتشجيعهم بتذليل العقبات البحثية، والمثبطات العلمية أمامهم.

5- الإسهام في النهوض بالمجتمع وتنميته في كافة المجالات، وذلك من خلال المعلومات والنتائج التي تتمخض عنها البحوث العلمية المطروحة في المجلة.

المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية

تحت شعار

آفـــاق وتكامـــل

STATE OF LIBYA
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Nalut University

دولـة ليبيـا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة نالوت

القرارات

قرار رئيس جامعة نالوت رقم (51) لسنة 2023م

بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها

رئيس الجامعة ....

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.

- وعلى قانون النظـــام المـــالي للدولـــة ولائحتـــه.
- وعلى قرار رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشـأن اصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار السيد رئيس مجـلس الوزراء رقم (606) لسنة 2017م بشأن انشاء جامعة نالوت.
- وعلى قرار السيد الوزير رقم (1378) لسنة 2018م بشـأن تكليف رئيسا لجامعة نالوت.
- وعلى كتاب السيـد عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – نالوت. شأن تشـكيل لجان المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية.
- وبمـا تقتضيه المصلـحة العـامة.

قـــرر

مادة (1)

يتم بموجب احكام هذا القرار تشكيل لجان المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية لسنة 2023م والتي تضم السادة التالي ذكرهم.

أولا: -

أ.د محمد مسعود قنان — **رئيسا شرفيا للمؤتمر**
أ.د الياس أبوبكر الباروني — **رئيس المؤتمر**

ثانيا: - اللجنة التحضيرية والبروتوكول:

ر. م	الاسم	الصفة	المؤسسة	الدولة
-1	أ. محمد فريد جرناز	رئيس اللجنة	الإدارة العامة لجامعة نالوت	ليبيا
-2	أ/ مسعود علي عسكر	نائب رئيس اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-3	أ/ سعيد حبيل ساسي	نائب أول رئيس اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-4	أ.د / أبوالقاسم عبد الفتاح الأخضر	نائب ثاني رئيس اللجنة	كلية الهندسة / جادو جامعة نالوت	ليبيا
-5	أ/عادل سليمان عرفة	الدعم اللوجستي	الإدارة العامة / جامعة نالوت	ليبيا
-6	أ/ فتحي خليفة نصر	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-7	أ/عبد الباسط الهادي الكماشي	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-8	أ. محمد مسعود محمد ابوحلاسة	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-9	أ.جهاد سعيد ابوصوة	عضو اللجنة	اتحاد طلبة جامعة نالوت	ليبيا
-10	أ.زاهد علي عسكر	عضو اللجنة	مركز مكافحة الاحتكار نالوت	ليبيا
-11	أ.عبد الحكيم مسعود مشكان	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-12	أ.مفتاح هندي	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-13	أ.الصادق محمد الطبطش	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-14	أ.وليد المحتار السني	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-15	أ. علي العيساوي نصر	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت	ليبيا
-16	الشعيلي حافظ الشعيلي	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس	ليبيا

القرارات

ثالثا: اللجنة الإعلامية:

ر. م	الاسم	الصفة	المؤسسة	الدولة
1-	أ.شعبان أمحمد مشايخ	رئيس اللجنة	الإدارة العامة لجامعة نالوت	ليبيا
2-	أ.طه أحمد عسكر	عضو اللجنة	كلية القانون والشريعة/ جامعة نالوت	ليبيا
3-	أ. محمد مصطفى اتفوشيت	عضو اللجنة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية /جامعة نالوت	ليبيا
4-	أ.سالم سليمان القطوس	عضو اللجنة	قناة ليبيا الاحرار	ليبيا
5-	أ.عصام على ورغ	عضو اللجنة	التضامن الاجتماعي/ مكتب نالوت	ليبيا
6-	أ. محمد عمرو ابوصوة	عضو اللجنة	مراسل قنوات فضائية	ليبيا
7-	أ.طارق علي العزابي	عضو اللجنة	مراسل قنوات فضائية	ليبيا
8-	أ.عبد السلام حسن الطاهر	عضو اللجنة	مراسل قنوات فضائية	ليبيا
9-	أ.عبد القيوم علي المقدمي	عضو اللجنة	راديو نالوت	ليبيا
10-	أ.حافظ فاضل المقدمي	عضو اللجنة	كلية الهندسة -جادو	ليبيا

رابعا: لجنة الدعم الالكتروني:

ر.م	الاسم	الصفة	المؤسسة	الدولة
1-	أ /رياض سليمان جرناز	رئيس اللجنة	الإدارة العامة لجامعة نالوت	ليبيا
2-	ا / عبد العظيم على عسكر	عضو اللجنة	الإدارة العامة لجامعة نالوت	ليبيا
3-	أ / تمام عبد الله الغزاوي	عضو اللجنة	الإدارة العامة لجامعة نالوت	ليبيا

خامسا: اللجنة العلمية للمؤتمر

الاسم	الصفة	الدرجة العلمية	التخصص	المؤسسة
أ.د الحسين سالم غيث	رئيس اللجنة العلمية	أستاذ مشارك	علوم السياسية	كلية القانون/ جامعة نالوت
أ.د ياسين محمود الناجح	نائب رئيس اللجنة	أستاذ مشارك	قانون	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ فرع غريان
أ.د عناد الكبيسي	عضو اللجنة العلمية	استاذ	علوم سياسية	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ فرع غريان
أ.د نوري مسعود البي	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مشارك	اقتصاد زراعي	المعهد العالي للتقنية الزراعية / طرابلس
أ.د عبد الجليل أبوبكر غزالة	عضو اللجنة العلمية	أستاذ	اللسانيات والاصوات	كلية التربية / جامعة نالوت
أ.د أمال أحمد أبوعبودة	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مشارك	علم الاقتصاد	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس
أ.د إبراهيم أبوصلاح إبراهيم	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مساعد	علوم السياسية	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس
أ.د فاطمة محمد علي وأسلي	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مساعد	دراسات اسلامية	كلية التربية أوباري / جامعة سبها
أ.د محمد الحسن محمد الحضيري	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مساعد	الفقه واصوله	كلية الدراسات الإسلامية سبها -الجامعة الأسمرية الإسلامية
أ.د افراح مختار العاتي	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مساعد	الدراسات الشرعية	كلية القانون / جامعة طرابلس
أ.د ضو مفتاح أبوغرارة	عضو اللجنة العلمية	استاذ	الدراسات الإسلامية	كلية القانون / جامعة طرابلس
أ.د سعيد امحمد ورغ	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مشارك	علم الاحياء	مجلة شروس / جامعة نالوت
أ.د رجب محمد اشطية	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مشارك	علوم سياسية	جامعة ليبيا المفتوحة.
أ.د حسني رمضان الشتيوي	عضو اللجنة العلمية	استاذ مشارك	محاسبة	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس
أ.د طارق الهادي صالح العربي	عضو اللجنة العلمية	استاذ	اقتصاد	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس
د. عبد الرحمن بشير المرغني	عضو اللجنة العلمية	أستاذ مشارك	علوم سياسية	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة

مادة (2)

تتولى اللجان المذكورة أعلاه والوارد ذكرها في المادة الأولي القيام بجميع العمال والمهام المتعلقة بالاستعداد والاشراف على المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية 2023م

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية وضعه موضع التنفيذ.

ا.د محمد مسعود قنان
رئيس جامعة نالوت

صدر في نالوت
بتاريخ 31 مايو 2023م
الشؤون القانونية. م ندي

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ...../...../.....

توطئة:

يعد المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية في نسخته الأولى ليكون ملتقى للعلماء والبحاث والأكاديميين والخبراء في مجال العلوم الاقتصادية والسياسية، وكذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية ذات علاقة وارتباط بمحاور المؤتمر تقدم دراسات نظرية وتطبيقية للمساهمة في إيجاد حلول علمية وعملية للظواهر والمشاكل الذي يعاني منها المجتمع الإنساني بشكل عام والمجتمع الليبي بشكل خاص، فيه يكون فرصة لتبادل الخبرات وتحديد مجالات التعاون الممكنة في إطار إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجامعات والمؤسسات.

أهداف المؤتمر:

يهدف المؤتمر إلى:

1 -التعرف على أهم القضايا الاقتصادية، والسياسية، وعلاقتها بالدراسات الإنسانية والاجتماعية المختلفة.

2-الاطلاع على أهم التجارب الدولية والجهود العلمية المبذولة للاستفادة منها.

3-البحث عن آفاق التعاون والتكامل بين الجامعات الليبية والدولية لتعزيز وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

4-يمثل هذ المؤتمر في إطار المسؤولية والخدمة المجتمعية حيث تساهم الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في معالجة بعض القضايا التي تمس ذلك المجتمع.

محاور المؤتمر العلمي:

أولا- محاور الدراسات الاقتصادية:

الأول- السياسة النقدية في ليبيا:

1 -تطور السياسة النقدية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

2 -أهمية السياسة النقدية وأثارها على مكونات الاقتصاد الكلي في ليبيا.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

3 -الإصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

الثاني- السياسة المالية في ليبيا:

1 -تطور السياسة المالية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

2 -أهمية السياسة المالية وأثارها على مكونات الاقتصاد في ليبيا.

3 -الإصلاحات المالية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

الثالث- السياسة التجارية في ليبيا:

1 -تطور السياسة التجارية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

2 -أهمية السياسة التجارية وأثارها على مكونات الاقتصاد الكلي في ليبيا.

3 -الإصلاحات التجارية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

الرابع- التحول الرقمي بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي:

1-التحول الرقمي في ليبيا: الحكومة الإلكترونية – الاستثمار الرقمي – الملكية الفكرية.

2-عصر الثورة الصناعية الرابعة: الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا النانو، العملات الافتراضية، انترنت الأشياء.

3-التحولات الاقتصادية العالمية: مستقبل التكتلات الاقتصادية – المنظمات الاقتصادية العالمية – حركة التجارة العالمية.

4-تحديات الاقتصاد الليبي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

5-واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في ضو استراتيجيات التنمية المستدامة.

6-السياسة الاقتصادية الليبية والإصلاح الاقتصادي.

7 -التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في ليبيا.

8 -متطلبات تفعيل الشمول المالي في ظل واقع الاقتصاد الليبي.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ...../...../.....

9 –واقع ومستقبل الاكتفاء الذاتي في ليبيا.

10 –دور المؤسسات الناشئة في تطوير اقتصاد المعرفة.

11 –دور الاقتصاد البديل في دعم الاقتصاد الوطني في ليبيا.

12 –دور القطاع الخاص غي دعم الاقتصاد الوطني في ليبيا.

ثانيا– محاور دراسات الاقتصاد الزراعي:

1 –مستقبل الزراعة الليبية في ظل التحديات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

2 –دور المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية في بناء اقتصاد قائم على تنمية القطاع الزراعي.

3 –دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المحلي.

4 –اقتصاديات التعليم والتدريب الزراعي في ليبيا.

5 –فرص وتحديات الاستثمار الزراعي في ليبيا.

ثالثا– محاور الدراسات المحاسبية:

1–تشخيص بيئة المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية وأثرها على نظام المحاسبة المالي.

2 –أهم التطورات المحاسبية الحديثة وأثرها على أداء المؤسسات.

3 –أثر معايير الإفصاح الدولية على جودة القوائم المالية.

4 –نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات،

5 –الرقابة ومراجعة الحسابات في النظم المحاسبية الإلكترونية.

6 –التعليم المحاسبي في ظل التحول الرقمي.

رابعا– محاور دراسات التشريعات الإدارية والمالية وعلاقتها بدعم الاقتصاد والأمن والتنمية:

1 –التنظيم الإداري الليبي في ظل التغيرات الجوهرية للنظام السياسي.

2 –الأطر القانونية والإدارية لدعم الاستثمار وتطوير القطاع الخاص.

3 –تقييم التشريعات الضريبية وأثر التهرب الضريبي على الاقتصاد.

4 –تقييم القانون المالي للدولة واللوائح المكملة له والحاجة للتعديل والتطوير.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..../..../.....

5 -تشريعات الحكم المحلي ودورها في دعم الأمن والتنمية.

6 -إدارة وتنظيم القوة العاملة في ظل سياسة اقتصادية رشيدة.

7 -الفساد الإداري وتداعياته على الأمن الإداري ومدى استجابة التشريعات النافذة للمتطلبات الحماية، ومتطلبات المواجهة.

8 -دور السياسة الشرعية في رسم ملامح الحل الدستوري والسياسي في الأزمة الليبية.

9 -انعكاسات التطورات السياسية الداخلية والخارجية على المنظومتين (التشريعية والقضائية)، وازدواجية المعايير المنبثقة عن اختلاف الآراء السياسية، وترجمة ذلك مخاض ما قبل الاستقرار القانوني المنشود.

خامسا- محاور الدراسات السياسية:

الأول- محاور السياسة الخارجية:

1 -دور منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ليبيا ما بعد 2011: النجاحات والإخفاقات.

2 -أدوات منظمة الأمم المتحدة العاملة في ليبيا (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - فريق الخبراء الدولي المعني في ليبيا).

3 -مسؤوليات والتزامات أجهزة منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاه الأزمة الليبية وكيفية التعامل معها.

4 -علاقة منظمة الأمم المتحدة بالجهات الفاعلة محليا الحكومية وغير الحكومية (القوى الثورية المسلحة - الأحزاب السياسية - مؤسسات المجتمع المدني).

5-السياسة الخارجية الليبية بين المصلحة والانتماء الجغرافي.

6 -عضوية ليبيا في المنظمات الإقليمية والدولية الفوائد والكلفة.

7 -الاتفاقية الليبية التركية وأثارها السياسية والاقتصادية على ليبيا ودول الجوار.

الثاني- محاور السياسة العامة:

1-محاور السياسة العامة للشؤون الأمنية والعسكرية:

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

أ-الإرهاب في ليبيا الأسباب والدوافع والنتائج.

ب- مكافحة الهجرة الغير النظامية وقوانين اللجوء الدولية.

ج- الإنفاق العسكري وأثره على التنمية.

2 -محاور السياسة العامة للاقتصاد:

أ-سياسة الدعم الاقتصادي بين الإيجابيات والسلبيات.

ب- سوق الأوراق المالية الليبي ودوره في توسيع الملكية الرأسمالية.

ج- تجارة العملة في السوق الموازية وأثرها على الاقتصاد القومي في ليبيا.

د- التهريب وأثاره على الاقتصاد القومي.

هـ- القطاع السياحي ودوره في الرفع من الناتج القومي.

و- قطاع الثروة البحرية والإمكانيات المتاحة.

3 -محاور السياسة العامة للمالية:

أ-الفساد المالي في ليبيا الأسباب والنتائج.

ب- دور المؤسسات الرقابية في تقليل حجم الهدر والفساد المالي في القطاع الحكومي.

ج- المؤسسات المصرفية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

د- الموارد البشرية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

4 -محاور السياسة العامة للقوى العاملة وللاستثمار :

أ- العمالة الأجنبية بين الحاجة الاقتصادية والضرورات الأمنية.

ب- الاستثمارات الليبية في الخارج بين الجدوى الاقتصادية والدوافع السياسية.

5 -محاور السياسة العامة للصحة:

أ-تقييم السياسة العامة للصحة في ليبيا.

ب-التشريعات والقوانين المنظمة لعمل القطاع الصحي وأثرها على الخدمات الصحية.

ج- توطين العلاج بالداخل المعوقات والإمكانيات.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

د-القطاع الصحي الخاص ودوره في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

6 -محاور السياسة العامة للتعليم والتدريب:

أ- استخدام التكنولوجيا في التعليم الأساسي الإمكانيات والتوقعات.

ب- تجربة التعليم الخاص وأثرها في مخرجات التعليم.

ج- التعليم العالي الجامعي والتقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل.

الثالث- محاور السياسة الشرعية:

1 -المقاصد الشرعية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في ظل مواجهة التيارات الإرهابية.

2 -الخطاب الدعوي المعاصر بين تحقيق المكاسب السياسية ونأزم الفتاوي.

3 -الإعلام المعاصر ودوره في تجديد منظومة القيم الفكرية.

4 -الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز قيم العدالة الأخلاقية.

5 -السياسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق مظاهر الإصلاح التنموي والتقدم الاقتصادي الحديث .

الرقم الإشاري :

التاريخ : / / 20

كلمة رئيس جامعة نالوت

الرئيس الشرفي للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً

السادة الضيوف الافاضل كل باسمه وصفته ومكانه السادة والسيدات أعضاء هيئة التدريس الأفاضل

السادة والسيدات الحضور الافاضل جميعا.

السادة الاعلاميون.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ونحن نفتتح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية والذي تقيمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نالوت في هذا اليوم المملوء بالتفاؤل وفي هذا الصباح الجميل، جمال حضوركم أقول لكم جميعا أهلا وسهلا ومرحبا بكم في مدينة نالوت الجهاد والبطولات والتضحيات على مر التاريخ، نالوت أرض الثقافة والعلم والعلماء، فأهلا وسهلا ومرحبا بكم ونزلتم أهلا وحللتم سهلاً.

أيها السيدات والسادة

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من رئيس المؤتمر ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر واللجنة الإعلامية للمؤتمر وكل اللجان والاشخاص الذين شاركوا في فترة الاعداد لهذا المؤتمر وللقنوات الاعلامية الناقلة لفعاليات المؤتمر.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا للوفود ولأعضاء هيئة التدريس المشاركين في هذا المؤتمر بأوراقهم وأبحاثهم العلمية، ولتكبدهم متاعب ومشاق السفر، هذه الورقات التي ستثري فعاليات هذا المؤتمر بالنقاش والوصول إلى حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدولة الليبية.

أيها السيدات والسادة

إن بلادنا تعاني من مشاكل كثيرة في المجال الاقتصادي والسياسي ففي المجال الاقتصادي يعاني وطننا من الغلاء وإهدار المال العام في أغلب المؤسسات التي تتبع الدولة وهذا ليس بخاف على أحد سواء بداخل البلاد أو خارجها ويطول الحديث إذا دخلنا في التفاصيل.

ويكفى ما قاله مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا د. غسان سلامة (كل يوم يخرج مليونير جديد في ليبيا)

وفي المجال السياسي تحدث ولا حرج فحكومة في الغرب وحكومة في الشرق وبرلمان في الشرق ومجلس دوله بالغرب وكل يحكم بما يحلو له وكما يتم الإملاء عليه بالرغم من ان غالب الشعب الليبي يرغب في إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وتوحيد الحكم في البلاد.

في نهاية هذه الكلمة أتمنى من مؤتمركم هذا الخروج بالتوصيات التي من شأنها خدمة السياسة الليبية واقتصادياتها وقابلة للتطبيق، متمنيا للجميع إقامة طيبة في مدينة نالوت

عاشت ليبيا حرة آمنة.

أ.د محمد مسعود قنان

رئيس جامعة نالوت

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السادة والسيدات المشاركين في أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية الذي أخترنا له شعار "آفاق وتكامل" بتنظيم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نالوت الذي عقد في يومي 25 – 26 ديسمبر 2023، وبحضور ومشاركة محلية ودولية واسعة من العلماء والبحاث والخبراء والأكاديميين من الجامعات ومراكز أبحاث ومؤسسات حكومية وأهلية، في هذا المقام أود أن أوجه شكري وتحياتي للأستاذ الدكتور محمد مسعود قنان رئيس الجامعة والأستاذ الدكتور صالح سعيد العلوي وكيل الجامعة للشؤون العلمية، وتقديري وشكري وإكباري لكل اللجان التي كانت لها دورا كبيرا في إنجاح فعاليات هذا المؤتمر العلمي الدولي، والمتمثلة في هذه الكوكبة: الأستاذ الدكتور الحسين سالم غيث رئيس اللجنة العلمية، والأستاذ محمد فريد جرناز الكاتب العام بالجامعة ، والأستاذ عادل سليمان عرفة رئيس اللجنة التحضيرية، والأستاذ مسعود علي عسكر وكيل الكلية للشؤون العلمية، والأستاذ شعبان أمحمد المشايخ رئيس اللجنة الإعلامية، والدكتور عيسى محمد الشيباني رئيس لجنة البروتوكول، والأستاذ موسى سالم يعقوب رئيس لجنة الضيافة والإعاشة، والأستاذ سعيد حبيل بلحارث عميد كلية الاقتصاد المكلف، وفوج كشاف نالوت، والأستاذة ناجحة عيسي أحمودة مديرة مركز تطوير وتدريب المرأة، وجمعية توينزا للنهوض بالطفل والمرأة بنالوت، وتقديرنا وشكرنا لمكتب الشؤون الإدارية والمالية والشكر والتقدير للضابط محمد مسعود أبوحلاسة رئيس لجنة الأمن والمراسم ، وأعضاء هيئة التدريس وطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والشكر موصول إلى الدكتور يوسف أحمد سالم عميد كلية التقنية الطبية والأستاذ ناجي صالح ورغ وكيل الكلية للشؤون العلمية، والدكتور ناجي الهادي أبوراس مدير مكتب الجودة بالجامعة، والدكتور سعيد امحمد ورغ مدير مركز البحوث والاستشارات العلمية بالجامعة، والأستاذ طارق محمد يرو مدير مكتب التعاون الدولي بالجامعة، وتقديرنا وإكبارنا هنا بالذكر فريق العمل

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

الإعلامي الذي كان مميزا طيلة التحضير وأثناء وبعد انعقاد المؤتمر العلمي، ويشرفني أن أذكرهم الأستاذ عبد العظيم علي عسكر ومحمد مصطفي تفوشيت وطه احمد عسكر وعبد القيوم علي المقدمي، وطارق علي العزابي ومحمد عمرو ابوصوه وسالم سليمان القطوس ومقدم البرنامج الإعلامي المتألق عصام علي ورغ، والشكر موصول لوسائل الأعلام المختلفة التي واكبت الحدث العلمي منذ انطلاقه المتمثلة في قناة التناصح وقناة ليبيا الأحرار وقناة ليبيا الرسمية وتلفزيون المسار وقناة ليبيا الأمازيغية ووكالة فساطو الاخبارية ووكالة الغيمة الإخبارية، الكل كان في الموعد وعلى قدر المسؤولية من أجل إنجاح المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية.

د. الياس أبوبكر الباروني

رئيس المؤتمر

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله ٱلرَّحۡمَٰنُ الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

أما بعد ....

السادة والسيدات، الحضور الكريم، كل حسب اسمه وصفته، أهلا وسهلاً بكم في فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، المقام في رحاب جامعة نالوت، وبتنظيم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة نالوت، وبرعاية وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم التقني والفني في حكومة الوحدة الوطنية، والمنعقد خلال يومي25-26 ديسمبر 2023م الذي يشهد مشاركات علمية واسعة من داخل ليبيا وخارجها، فمن داخل ليبيا، نجد:

_ جامعة نالوت، جامعة الزنتان، جامعة غريان، جامعة الجفارة، جامعة طرابلس، جامعة الزاوية، جامعة صبراتة، الجامعة المفتوحة، جامعة الزيتونة، جامعة المرقب، جامعة مصراته، جامعة سرت، جامعة درنة، جامعة بنغازي، جامعة طبرق، الأكاديمية الليبية بطرابلس، الأكاديمية الليبية فرع بنغازي، الأكاديمية الليبية فرع غريان، الأكاديمية الليبية فرع الزنتان، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

بالإضافة إلى ديوان المحاسبة، المعهد العالي للعلوم والتقنية بزوارة، المعهد العالي للعلوم والتقنية سبها، مركز البحوث الصناعية.

ومن خارج ليبيا، نجد:

دولة تونس الشقيقة، المتمثلة في جامعة المنار وجامعة قابس، ومن دولة الجزائر المتمثلة في جامعة غرداية وجامعة الشيخ العربي تبسي، وباحث مستقل من جمهورية مصر العربية.

في البداية ارتأت اللجنة العلمية أن تكون المشاركات العلمية شاملة وكاملة لتضم مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية، وقد اتبعت المنهجية العلمية الدقيقة في تحكيم المشاركات المقدمة للمؤتمر، حيث وصل عددها (63) بحثا علميا، تم قبول (53) منها، وفق خمسة محاور رئيسة:

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ...../...../.....

- محور الدراسات الاقتصادية:
- محور دراسات الاقتصاد الزراعي:
- محور الدراسات المحاسبية:
- محور دراسات التشريعات الإدارية والمالية وعلاقتها بدعم الاقتصاد والأمن والتنمية:
- محور الدراسات السياسية:

يتضمن هذا المؤتمر ثلاث جلسات علمية في اليوم الأول، وثلاث جلسات في اليوم الثاني.

وعلى هامش المؤتمر ستقام ندوة علمية بعنوان: (الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات)

وأخيرا وليس آخرا أقدم شكري وتقديري إلى السادة الحاضرين على تلبيتهم دعوة المشاركة في هذا الحدث العلمي.

كما أشكر كل من أسهم في إنجاح فاعليات هذا المؤتمر العلمي الأول، وأخص بالذكر أعضاء اللجنة العلمية من الجامعات الليبية كافة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي و، السيد معالي وزير التعليم الفني والتقني، والسيد أ.د. محمد مسعود قنان رئيس جامعة نالوت، والسيد وكيل الشؤون العلمية بالجامعة، والسيد، الكاتب العام بالجامعة، والسيد رئيس المؤتمر الدكتور إلياس الباروني، والسيد رئيس اللجنة التحضيرية الأستاذ عادل عرفة، والسيد رئيس اللجنة الإعلامية الحاج شعبان مشايخ، واللجان قاطبة، والسادة أعضاء هيئة التدريس والموظفون بجامعة نالوت

وفي الختام .... أسال الله تعالى التوفيق والسداد للجميع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. الحسين سالم غيث

رئيس اللجنة العلمية بالمؤتمر

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

التوصيات:

في ختام هذا المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية الذي عقد في رحاب جامعة نالوت، خلال يومي25-26 ديسمبر2023م، وبتنظيم وتنسيق من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نالوت، ورعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم التقني والفني في حكومة الوحدة الوطنية.

لقد نوقش في هذا المحفل العلمي ثلاثة وخمسون بحثا علميا، كما جمع نخبا من الجامعات الليبية، ودولة تونس، والجزائر، ومصر شاركت ببحوث علمية قيمة، كما صدر عن اللجنة العلمية في ختام أعمال المؤتمر عدد من التوصيات التي تهدف إلى الرفع من السياسة الاقتصادية والسياسية في ليبيا، واستشراف الجديد المفيد في هذا المجال.

أفضت جلسات المؤتمر إلى استنباط التوصيات التالية:

1- ضرورة العمل على تحديث السياسات الاقتصادية، خاصة المالية والنقدية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي الليبي وتوفر استراتيجية متكاملة بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي.

2- المحافظة على استقرار قيمة الدينار الليبي وزيادة قدرة الجهاز المصرفي من خلال رفع مستوى خدماته وجعله قادرا على منافسة المصارف الأجنبية وزيادة الإسهام في تمويل النشاط الاقتصادي والاستثماري.

3- السماح بدخول المصارف الأجنبية والمصارف الإسلامية لتنمية الاقتصاد الليبي ورفع مستوى المصارف الوطنية، ومراجعة التشريعات الاقتصادية والمالية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بما يتماشى مع التغيرات في بيئة العمل المصرفي دوليا.

4- العمل على تعزيز دور المصارف التجارية لزيادة الاستثمار من خلال مشاركة الأفراد عن طريق ما يسمى (قرض بالمشاركة) للنهوض بالقطاع الخاص دعما للاقتصاد الوطني.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

5- إنشاء نظام مالي قوي لا يتأثر بالأزمات الخارجية، وذلك بتعزيز قدرة المؤسسات المالية على البات أمام الصدمات والاختلالات المالية.

6- ترشيد وضبط النفقات العامة في الاقتصاد الليبي لتفادي الأزمات المالية، بالإضافة إلى تطوير نظام جباية الإيرادات الضريبية.

7- التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال وضع استراتيجية للتعاون الدولي والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، والاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية ورفع القيود لتحقيق الاستقرار المالي في ليبيا.

8- رفع قدرات الجهات الرقابية لتوجيه المصارف التجارية للالتزام بتطبيق المؤشرات الدولية، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ليبيا.

9- تطوير الآليات التي تكفل تحصيل مديونيات ومستحقات الجهات وتطوير نظم التحصيل باستعمال أحدث الوسائل التكنولوجية وعدم التأخير في تحصيلها للحد من تضخمها في الحسابات الختامية من عام إلى آخر.

10- ضرورة إعداد التقارير المالية الدورية بناء على مبادئ المحاسبة المتعارف عليها من أهمها القيمة العادلة التي تتطلب تحليلاً وتفصيلاً للطرائق والافتراضات المستعملة لتحديد القيم المعترف بها في البيانات المالية.

11- العمل على تحسين جودة معلومات المحاسبة في البيانات المالية ووضعها ضمن أولويات المشرعين وصناع القرار، وذلك من خلال إقامة الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة للتعريف بأنظمة الذكاء الاصطناعي ومكوناتها وكيفية استعمالها والاستفادة منها لزيادة الوعي وإدراك القائمين بعملية المحاسبة والمراجعة.

12- العمل على جلب أنظمة محاسبة حديثة تتلاءم مع حجم العمليّات الماليّة التي تستعملها المصارف والمؤسسات المالية.

الرقم الاشاري : ..... التاريخ : ..... / ..... / .....

13- العمل على معالجة المنظومة القيمية السائدة طيلة العقود الماضية التي تسببت في ظهور المشكلات الداخلية التي أثرت في عملية بناء الدولة عن طريق تغيير لغة الخطاب السياسي والديني والإعلامي الذي يبث لغة التسامح والتصالح والتنوع والاعتراف بالآخر.

14- العمل على صياغة دستور جامع يعزز وحدة المجتمع من خلال نظام سياسي واضح المعالم ومؤسسات متينة، ونظاما إدارياً واقتصادياً متكاملاً وبنى سياسية في ظل مرجعية متفق عليها تساعد الحكومة الجديدة المنتخبة من الشعب على النهوض بليبيا الجديدة.

15- تعزيز مبدأ المساواة لكونها حق أساسي من حقوق الإنسان، كما تعد أمرا ضروريا لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة وتحقيق تكافؤ الفرص.

16- تأكيد حماية القضايا التي يتضمنها مؤشر العدالة الاجتماعية من حرية الفكر، وحرية التعبير والصحافة، وحرية العمل المشترك وحرية التنقل وحرية اختيار الوظيفة.

17- خلق حيز حواري بين الشباب والجهات التنموية الفاعلة وتخصيص نسبة من النفقات الحكومية الخاصة بهم بشأن المشروعات الصغرى والمتوسطة واندماجهم السياسي وطرح ما يعدونه أولويات وتوصيات لإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في ليبيا.

18- مد جسور التعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من خلال تبني البحوث العلمية والمشاريع الطلابية والحرص على تخريج أطر ورواد أعمال متمكنين وقادرين على إدارة مشاريعهم الخاصة.

7- السعي إلى تنفيذ استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية لتطوير التعليم التقني والتطبيقي ب، لأنه السبيل الوحيد للإسهام في حل مشكلة البطالة وهو طريق النهضة الاقتصادية في القطاعات التنموية، كما حدث في الدول التي تقدمت تقنيا وتطبيقيا.

والله ولي التوفيق.

د. إلياس أبوبكر الباروني — **رئيس المؤتمر**

أ. د. حسين سالم غيث — **رئيس اللجنة العلمية**

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

الفهرس

ت.ر	العنوان	الصفحة
	محور الدراسات الاقتصادية	
1	**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا خلال الفترة 2008-2022** أ. شعيلي حافظ شعيلي	1
2	**التخطيط السياحي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا "دراسة تطبيقية على قطاع السياحة بمدينة صبراتة من وجهة نظر العاملين فيه"** أ.كريمة ابوعجيلة شليق	27
3	**مقومات التنمية السياحية بمدن الدواخل الليبية "منطقة ترهونة نموذجاً" دراسة ميدانية على عينة من آراء بعض الأفراد بمنطقة ترهونة.** أ. د. مصطفى خليفة إبراهيم	51
4	**تأثير استراتيجية السياسة التجارية على الاقتصاد الوطني الليبي** أ. هيثم بشير العجيل	58
5	**تحليل أثر السياسة النقدية في الائتمان المصرفي دراسة قياسية في الفترة من (1990-2022)** أ.ريمه مفتاح حمد الشافعي	82
6	**انخفاض قيمة الدينار الليبي الأسباب والأثار – سبل المعالجة(دراسة تحليلية) للسنوات 2012-2021** ا. عبد الحميد علي الفضيل	104
7	**السياسة النقدية في ليبيا: دراسة بين التطورات والأثار** أ. علي الجحاوي محمد سعيد	128
8	**تطور السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة(1990-2020)** أ.علي سليم صوان	144
9	**التنمية المكانية والنمو الاقتصادي في ليبيا** د. ناصر ساسي الطويري، أ.إبراهيم محمد المعمري	164
10	**توجهات السياسة النقدية لاحتواء التضخم واستعادة النمو في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAP): في ظل المشهد الاقتصادي الحالي** د عباس بوهريره، أ.د حمزة علي سعي	183
11	**مدى مساهمة الاستثمار المحلى في تنمية الاستثمار السياحي في ليبيا "دراسة تطبيقية على شركات السفر والسياحة العاملة في ليبيا"** د. عائشة الهادي محمد أبوعبدالله، أ. أحمد الزيتوني	201

12	التوسّع في استغلال المواقع المحيطة بالعمل وأثرها على التنمية المستدامة بالتطبيق على إدارة الاستثمار بالمنطقة الحرة بمدينة مصراتة د. محمد الهادي خليل	225
13	استثمار الشركات الاجنبية لتنمية الصناعات النفطية في ليبيا–دراسة بين المفهوم والدور د. آمال عمران عبد السلام التكروري	244
14	اقتصاد المعرفة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية د. الحسين السعيدي	263
	محور الدراسات المحاسبية	
15	الحد من ادارة الارباح وفق الإطار التشريعي للإيجار التمويلي في ليبيا أ.وليد عياد ابوكريعات، أ. وسام سعد اشنيبيش	283
16	انعكاسات تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين د. خالد محمد ريح	304
17	مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية (دراسة استطلاعية لأراء أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعة الأسمرية الإسلامية) د. عبد الفتاح محمد كرزمه، د. ناصر ميلاد بن يونس	332
18	مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنمية (دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية – الفرع الرّئيسي ذات العماد طرابلس للفترة أغسطس 2023) د. عمران عطية البكوري	355
	محور دراسات التشريعات الإدارية والمالية	
19	التحول الرقمي ودوره في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية دراسة ميدانية على بعض المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق د. أحمد نصيب صويدق، أ. سحر مصطفى الجالي	384
20	تحديد الاحتياجات التدريبية وأثرها على الأداء التنافسي دراسة ميدانية تحليلية على بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلدية الزاوية أحمد عطية محمد، د. خالد مصطفي هبال	402
21	دور التحول الرقمي في تحسين الاداء التسويقي المصرفي دراسة ميدانية على موظفي مصرف الجمهورية الرئيسي– طرابلس أ٠فتحي خليفة نصر، أ٠ مفتاح محمد هندي	460

22	**الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية** د. أحمد محمد مصباح الترهوني، د. إسماعيل المهدي محمد اسميو أ. بثينة جمعه محمد الجطلاوي	**482**
23	**دور الإدارة في القطاع العام والقطاع الخاص في فاعلية الاستثمار دراسة مقارنة بين المصارف الاهلية والمصارف التجارية والمتخصصة** د. بشير محمد الأصفر	**506**
24	**العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية** د. بوبكر خالد معيوف خالد	**532**
25	**تجربة التعليم الخاص وأثرها في مخرجات التعليم** د. جمال مصباح حمس، أ. إلهام إبراهيم ميلاد	**560**
26	**دور المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد المالي في القطاع الحكومي ديوان المحاسبة الليبي نموذجاً** د. مصطفى حامد محمد الأحيرش الحضيري	**577**

محور الدراسات الاقتصادية

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا خلال الفترة 2008-2022

أ. شعيلي حافظ شعيلي
shaely.alatoshy@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسة المالية وأثرها في تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا خلال الفترة 2008-2022، وذلك لما لها من أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال دراسة أوجه استخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والضرائب والدين العام ومؤشرات القطاع المصرفي ومعرفة ما مدى تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا. تستند منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إطار العرض النظري والمنهج التحليل الكمي للتعرف على مضمون الاستقرار المالي والتأثيرات المختلفة والمتغيرات والمؤشرات ذا ت العلاقة ونقاط القوة والضعف فيها، وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ومن أهمها تحقيق التكامل الفعال بين السياسة المالية ومؤشرات القطاع المصرفي من اجل تعزيز الاستقرار المالي في ليبيا وذلك من خلال تحليل مؤشرات تقييم أداء القطاع المالي والمصرفي في ليبيا، ويتضح من التصنيف المركب للنموذج CAMELS للمؤشرات الدولية للقطاع المصرفي الليبي الذي كان أكثر من 5% وهذا بسبب ضعف مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولة والربحية الناتجة من ضعف القطاع المصرفي الليبي ويرجع ذلك للعديد من العوامل ومن أهمها الفساد الاداري والمالي وعدم تنفيد واستكمال البرامج واعادة الهيكلة بالشكل المطلوب وتوقف سوق الاوراق المالية، بالإضافة إلى ازمة الانقسام السياسي والاقتصادي.

الكلمات الرئيسية: الاقتصاد الليبي – السياسة المالية – الاستقرار المالي – مؤشرات القطاع المصرفي – الإصلاح المالي

Abstract:
This study aims to analyze the reality of financial policy and its impact on achieving financial stability in Libya during the period 2008-2022, because of its great importance in economic activity, by studying the uses of financial policy tools represented in public expenditures, taxes, public debt, banking sector indicators and knowledge. To what extent has financial stability been achieved in Libya. The study methodology is based on the descriptive analytical approach within the framework of theoretical presentation and the quantitative analysis approach to identify the content of financial stability, the various influences, related variables and indicators, and their strengths and weaknesses. This study concluded with a number of results, the most important of which is achieving effective integration between financial policy and banking sector indicators from In order to enhance financial stability in Libya by analyzing indicators to evaluate the performance of the financial and banking sector in Libya, it is clear from the composite classification of the CAMELS model for the international indicators of the Libyan banking sector, which was more than 5%. This is due to the weak indicators of the quality of capital adequacy, liquidity and profitability resulting from the weakness of the Libyan banking sector. This is due to many factors, the most important of which are administrative and financial corruption and the failure to implement and complete programs and restructuring in a proper manner. What is required is the cessation of the stock market, in addition to the crisis of political and economic division.

مقدمة:

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في معظم اقتصاديات دول العالم لما تمتاز به هذه السياسة من ادوات تستخدم لمواجهة الاختلالات التي تحصل في المؤسسات المالية والمصرفية، وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة بأقل الخسائر، كما تهتم السياسة المالية بتحقيق الاستقرار المالي في ليبيا من خلال السيطرة على النفقات العامة والضرائب والدين العام. تدير السياسة المالية في ليبيا وزارة المالية وفق القانون المالي رقم (17) لسنة 1967 والقانون رقم (1) لسنة 2008 بشان النظام المالي للدولة وما في احكامه من التشريعات النافذة، لقد ارتبط مفهوم الاستقرار المالي بالسياسات الاقتصادية مند نشوب الازمات المالية وخاصة الازمة المالية العالمية سنة 2008، حيث ظهر مفهوم الاستقرار المالي في استخدام تحليل مؤشرات السلامة المالية وهى مؤشرات حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي أو الاستقرار الاقتصادي، ويعتمد الاستقرار المالي في ليبيا من خلال التناغم بين السياسة المالية والسياسة النقدية التي يديرها المصرف المركزي من خلال الرقابة الفعالة على القطاع المصرفي وعلى تحقيق التزاماته التعاقدية دون معوقات أو دعم، وفي هذا السياق تم استخدام مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية التي تجمع بين مؤشرات مالية واقتصادية، والتي يمكنها أن تشير إلى إنذار مبكر لصناع السياسات

بالتحديات والمخاطر المحتملة في القطاع المالي الذي أصبح أكثر تعقيداً، وتنوع الأنشطة الاقتصادية وسرعة انتقال المخاطر، وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات العامة تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة تطور النظام المالي وقدرته على تحقيق الاستقرار المالي، إلا أنه يعيق النظام المالي أداء دورة بالشكل المطلوب.

المشكلة البحثية:

بسبب ظهور الازمات المالية العالمية المتتالية، سرعت العديد من الدول بوضع مقترحات للإصلاحات الاقتصادية والمالية لغرض تعزيز الاستقرار المالي والإشراف على النظام المالي الذي ينصب على تقوية القواعد الإجرائية للمصارف التجارية، بحيث يفترض أن تجعل النظام المالي أكثر قدرة على امتصاص الصدمات. لذا تلعب السياسة المالية في ليبيا دوراً اساسياً في تخفيف شدة الازمات المالية بتأثيرها على الاستقرار المالي من خلال أدواتها واساليبها المتعددة. ولهذا السبب فإن الإصلاحات الاقتصادية والمالية تبقى غير فعالة لمحاولة الوصول للاستقرار المالي دون استخدام مؤشرات السلامة المصرفية التي تشارك في وضع أسس الإنذار المبكر وصولاً إلى الاستقرار المالي. عليه تتجلى مشكلة البحث في الغموض الذي يسود التغيرات التي تجري على مستوى القطاع المالي والمصرفي في ليبيا وضعف القنوات البنية الهيكلية للمؤسسات المالية والمصرفية، ومن هنا يبرز التساؤل الاتي: هل للسياسة المالية دور في تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا؟

وينشق من هذا التساؤل الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية الاتية:

- ماهية السياسة المالية وماهي أدواتها في ليبيا؟
- ما هو الدور الذي يقوم به الاستقرار المالي وماهي مؤشرات قياسه؟
- ما هو شكل العلاقة بين ادوات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد الليبي؟

أهمية الدراسة:

تعود أهمية التركيز على الاستقرار المالي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها دعوة للعمل على إنهاء الفقر وحماية كوكب الارض لضمان الرفاهية الانسان والازدهار الاقتصادي بحلول عام 2030، بعد تحقيق الاهداف السبعة عشر المعلنة من قبل الامم المتحدة سنة 2015، ومن بينها الهدف الاول الخاص بالقضاء على الفقر والهدف الثامن الخاص بالعمل

اللائق والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا بتحقيق توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتبين أهمية السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة 2008-2022.

فرضية البحث:

ليس هناك دور للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا خلال 2008-2022.

أهداف الدراسة:

- متابعة وتحليل تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي والمالي في ليبيا.
- تحديد ماهية السياسة المالية وماهي أهم متغيراتها وعلاقتها بالاستقرار المالي في ليبيا.
- قياس العلاقة بين متغيرات السياسة المالية ومتغيرات الاستقرار المالي من خلال تناول أدبيات الاستقرار المالي ومحاولة توصيف معطياته ومرتكزاته ومبادئه وآثاره الهامة.
- إمكانية تحديد مواطن الضعف المحتملة في القطاع المصرفي في وقت مبكر، قبل أن تؤدي إلى مشاكل جسيمة داخل المؤسسات المالية، أو حالات توقف في البنية الهيكلية للقطاع المالي.
- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وعلاجية تتسم بالموضوعية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي وفق اختبارات مؤشرات السلامة المالية، إذ لا يحبذ وضع سياسات وقائية وعلاجية توفر حماية صارمة لاستعادة الاستقرار المالي وبالتالي تحد من الإقدام على المخاطر، مما يعني ضمنيا انخفاض العائد.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على المشكلة البحثية واثبات صحة الفرضية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند للمفاهيم العامة التي تعد مدخلاً لدارسة النظريات المفسرة للسياسة المالية والاستقرار المالي، وبالاعتماد على التقارير والدوريات الخاصة بالاقتصاد الليبي أو غيره من اقتصاديات المشابهة له لغرض دراستها وتحليلها من خلال استخدام الأساليب الاحصائية ومعدلات النمو.

المحور الاول: مفاهيم السياسة المالية والاستقرار المالي:

1.1 السياسة المالية:

1.1.1 مفهوم السياسة المالية:

يزخر الفكر الاقتصادي بالعديد من التعريفات للسياسة المالية، فقد عرفها البعض على أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقدير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات. (هيكل، 1980، ص 323) كما عرفت ايضا على أنها استخدام النفقات العامة والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي وذلك من أجل معالجة التقلبات الاقتصادية والوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، وبالتأكيد يختلف دور السياسة المالية في الدول حسب طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، (الجبوري، 2019، ص 1) وكذلك تعرف بأنها هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة لتعديل حجم النفقات أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة. (الأشقر، 2002، ص338)

2.1.1 أدوات السياسة المالية:

1.2.1.1 سياسة النفقات العامة:

تعد النفقات العامة إحدى الأدوات المهمة التي تستخدمها الدولة عبر نشاطاتها المختلفة لتحقيق أهدافها بعد توسع دورها في إدارة الاقتصاد القومي، وهي إحدى مكونات الطلب الكلي فهي كل ما تنفقه الحكومة على السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية. (ابدجمان، 2003، ص107) ووفقاً للفكر التقليدي فإن النفقات العامة هو ذلك النفقات الذي تقوم به جهة عامة، (أحد أشخاص القانون العام)، والذي قد يكون على هيئة الدولة أو أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة. أما مفهوم النفقات العامة وفق الفكر الحديث فأنه يحدد شكل النفقات عن كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام بمختلف مستوياتها الإدارية والتنظيمية، سعياً لتحقيق اقصى درجة إشباع حاجة عامة مقابل تحقيق الحصول على مستوى معين من الايرادات العامة لتغطية تلك النفقات، (عثمان، 2008، ص 462) لقد اتخذت النفقات العامة اشكال عديدة ومختلفة من أهمها النفقات على قطاع الخدمات، حيث تقوم المؤسسات العامة بتقديم الخدمات للأفراد في صورة نفقات جارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل التعليم والصحة وبقية الخدمات الاخرى، حيث يشمل المرتبات وما في حكمها،

ونفقات التشغيلية أخرى من شراء المواد، وتوفير السكن وغيره من المصروفات العامة. أما النفقات على قطاع الأعمال فهو يهتم بمكونات النفقات العامة على المؤسسات العامة، والأجهزة المركزية، الهيئات والوزارات. بالإضافة إلى النفقات المشتركة بين مجموعة من الوزرات والمؤسسات العامة واعتمادها لدي جهة واحدة. (عمرو، 2006، ص 54) تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة يكون الغرض منها حماية الأفراد، وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الدولة. يزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الاقتصادي. (مسعود، 2006، ص 80) وبتعبير أخر تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (ناشد، 2003، ص 2).

2.2.1.1 السياسة الضريبية:

إن السياسة الضريبية هي جزء من السياسة المالية للدولة وهي بدورها جزء من السياسة الاقتصادية، كما أنها تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة المعاصرة فهي تتدخل في الحياة الاقتصادية بالتعاون بين السياستين الضريبية والاتفاقية، فالسياسة المالية هي التي تحدد مجال عمل السياسة الضريبة من حيث فلسفة وأهداف السياسة الضريبية، إعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية، حيث تمثل السياسة الضريبية الإطار العام الذي يعمل بدخله النظام الضريبي ويتم تنفيذها بواسطة النظام الضريبي من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحيث أن البعد السياسي له تأثير كبير على شكل النظام الضريبي وبالتالي على السياسة الضريبية وأهدافها. (عبد الرحيم، 1971، ص 253)

تعرف الضريبة بأنها مبلغ من النقود تجتبيه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل وذلك لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية. كما تعرف أيضا أنها فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدراتهم على الدفع ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة. الضريبة يدفعها المكلف على أساس مساهمته في بناء المجتمع، وقصد تغطية أعباء الدولة التي تفرض من جراء فرض الأمن والاستقرار، وتوفير خدمات أساسية كالتعليم، الصحة، ... الخ. (فرهود، 1979، ص 139) تشمل الضرائب والتي تعد مصدر تمويلي مهم لنفقات الدولة وتسيير شئونها المالية لاسيما في الفترات التي يتأرجح فيها الاقتصاد الوطني ما بين

التضخم والانكماش وبالتالي فإن عملية إجراء التوازن بين الضرائب وتمويلها للإنفاق وزيادة النفقات العامة التي تسهم في خلق ضرائب من خلال زيادة الإنتاج الخاضع للضرائب.

3.2.1.1 سياسة الدين العام:

يظهر الدين العام المحلي عادة عندما تلجأ الدولة إلى تمويل العجز في الميزانية العامة إما عن طريق الاقتراض المباشر من المصرف المركزي أو عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفي أو من الأفراد عن طريق الاكتتاب العام وطرح السندات، او عن طريق الإصدار النقدي. (فوزي، 1971، ص73) ويعرف بأنه المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، والتعهد بردها عند استحقاقها مع دفع الفوائد، (ناشد، 2000، ص 241) كما تعرف ايضا بأنها مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية، بهدف تغطية النفقات العامة لعدم كفاية الايرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها التي كونت العجز في الميزانية العامة للدولة (حجازي، 2000، ص 206) وهناك نوعان من الدين العام داخلي وخارجي، حيث يعرف الاول بانه مبلغ من المال تحصل علية الدولة من الافراد الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل الدولة، وفي المقابل ذلك تلتزم الدولة بسداد اصل القرض والفوائد المستحقة عنه وفقاً لعقد المبرم، (عثمان، 1997، ص 39) أما القرض الخارجي فهو المبالغ التي تحصل عليها الدولة من المصارف الاجنبية عبر اتفاقيات تنائيه أو دولية.

2.1 الاستقرار المالي:

1.2.1 مفهوم الاستقرار المالي:

ظهر مصطلح الاستقرار المالي بسبب توالي الازمات المالية التي عصفت بالاقتصادات العالمية النامية والمتقدمة على حد سواء (مع تباين تأثيرها من دولة لآخر) على مر العقود السابقة والتي لا زالت آثارها ممتدة إلى الوقت الحاضر، وأصبح من أكثر المصطلحات تداولا في كافة ميادين عمل السياسة المالية، والشغل الشاغل لصناع القرار والسياسات على مستوى العالم على اساس سلم أولويات صناع السياسات.

الاستقرار المالي يعني تطوير أداء النظام المالي في قيامه بوظائفه بكفاءة عالية ايضاً وقدرة المؤسسات والأسواق المالية علي توفير التمويل للشركات بأقل تكلفة، وبأكبر كفاءة، (صابر، خليل، 2022، ص 174) لا يُركز الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات والاختلالات والاضطرابات ولا يتأثر بشكل كبير وقت حدوثها، بل يُركّز على كيفية إنشاء نظام

مالي قوي يتحوّط من كل المخاطر والاختلالات والاضطرابات، ولا يتأثر بشكل كبير، وإنشاء نظام مالي قوي لا ينقل ولا يتأثر بالأزمات الخارجية، أي أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكّن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية، التي من شأنها التأثير سلباً في كفاءة عملية توزيع المدّخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية.

يعتمد مفهوم الاستقرار المالي على تيسير عملية نظام الوساطة المالية فيما بين القطاع العائلي والشركات والحكومة من خلال مجموعة من المؤسسات المالية، ويتم تحقيق ذلك من خلال كفاءة البنية التحتية الرقابية وسلامة المؤسسات المالية. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، ص 32)

2.2.1 أهمية الاستقرار المالي:

تكمن أهمية الاستقرار المالي في حسن سير النظام المالي في دورة مالية سليمة من أجل تحويل الأموال الزائدة من المدّخرين إلى المقترضين بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وزيادة ثقة المستثمرين والشركات في التعامل المتبادل، وزيادة المراقبة وتطبيق النظام الامني المالي من خلال المعايير الدولية الخاصة بالإفصاح والشفافية حيال المصارف التجارية، فإن غياب الشفافية سوف يُهدّد استقرار النظام المالي والاقتصادي، إذ أن فشل مؤسسة مالية واحدة لا ينبغي أن ينتقل إلى المؤسسات الأخرى. وتُمكّن الشفافية من تقييم المخاطر بدقّة أكبر في الوصول إلى قطاع مالي سليم وفعّال، وتُسهم في تحقيق نمو اقتصادي.

3.2.1 مؤشرات الاستقرار المالي:

تهدف مؤشرات الاستقرار المالي إلى إبراز أهمية تطوير القطاع المالي من خلال الحاجة إلى مؤشر كمّي يقيس مستوى الاستقرار المالي، بحيث يعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، واختبار الأوضاع الضاغطة من خلال ما يعكسه ويُحدّده من درجة المخاطر والتقلبات في النظام المالي، وهذا ما يُنبّه إليه متخذو القرار وواضعو السياسات باحتمال تعرّض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات، وإجراءات، وقائية، واستباقية. (أتحاد المصارف العربية، 2022)

تسعى المصارف المركزية إلى أتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، حيث أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في 2008 أهمية سلامة القطاع المصرفي والتقييم المستمر لمخاطرة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي، ومن جهة أخرى تقوم باتخاذ كافة

السبل لحماية قطاع الأفراد والشركات، لا سيما منها الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لجهود المصارف المركزية في الدول العربية التي دأبت معظم المصارف المركزية إلى تطبيق متطلبات اتفاقية بازل 3 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، مما يعكس إيجاباً على مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي كمؤشر راس المال والربحية والسيولة وجودة الاصول وكفاءات الادارة، وقد عزز من متانة وملاءة المصارف والتحوط للصدمات المحتملة في القطاع المالي. (صندوق النقد العربي، 2020، ص 2)

4.2.1 مكونات مؤشرات الاستقرار المالي:

تتكون مؤشرات الاستقرار المالي في بعض الدول وخاصة العربية عادةً من أربعة مؤشرات رئيسة وضع لها أوزان نسبية في المشاورات التي تمت بين أعضاء فريق عمل الاستقرار المالي للدول العربية. تجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر وواحد، وكلما اقتربت القيمة من واحد ارتفعت درجة الاستقرار المالي بنحو 100%، علماً أن مؤشر الاستقرار المالي وفقاً للتجارب الدولية شديد الحساسية. (عبيد، 2020، ص 1) كما أن الاستقرار المالي مرتبط ارتبا وتيق مع الاستقرار النقدي ويطلق عليه بالاستقرار الاقتصادي وتكون مؤشراته كما يلي: (النصراوي، 2021، ص 1)

- مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من عدة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر كفاية رأس المال: مؤشر جودة الاصول، ومؤشر كفاءة وسلامة الإدارة للقطاع المصرفي، مؤشر أداء المصارف التجارية (السيولة)، مؤشر أداء المصارف التجارية (الربحية).
- مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من عدة مؤشرات فرعية وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الاجمالي.
- مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشر سوق الأوراق المالية، ومؤشر نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر فجوة الائتمان، نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الاشارة إلى أن الإصلاحات المالية تعمل على دعم الاستقرار الاقتصادي اللازم للدفع بعجلة النمو الاقتصادي من خلال سياسات الانضباط المالي الهادفة إلى احتواء العجوزات

من الميزانية العامة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم والفائدة وضغوطات على موازين المدفوعات بما يؤثر سلباً على مسارات النمو. ومن ناحية اخرى فإن برامج الإصلاحات المالية المنفذة لتحقيق الانضباط المالي يختلف من دولة إلى أخرى، لذلك يستوجب على صناع القرار أن يختاروا أي السياسات أكثر تأثير على تحفيز النمو الاقتصادي.

تسعى معظم الدول إلى تحقيق إصلاحات مالية للوصول إلى هدف مشترك هو رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال نظام مالي سليم وفعال، وأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال عملية التحرر المالي، والذي يهتم بصياغة إجراءات السياسات لخفض درجة القيود المفروضة على عمليات المؤسسات المالية وتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته لتطبيقها على عدد من الإجراءات مثل تطوير أسواق رأس المال، أو اعتماد نظام غير مباشر للرقابة النقدية، أو إنشاء نظام إشراف قوي. (هدهود، 2008، ص 38)

المحور الثاني: السياسة المالية في ليبيا:

تتأثر دول العالم بصور مختلفة إزاء ما يحدث من ازمات سياسية وامنية أو كوارث طبيعية غير المعتادة وما يترتب عنها من انعكاس على النظام المالي للدولة التي تؤدي إلى آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني ككل، لذلك تتم الاستجابة السريعة من قبل السياسة المالية في ظل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاختناقات الملحوظة في الدولة، حيث يتعين على السياسات المالية أن تساهم في علاج الازمات الاقتصادية واضطراب النشاط الاقتصادي لدعم الاقتصاد الوطني. (دائرة الاستقرار المالي، 2021)

1.2 تطور النفقات العامة في ليبيا:

من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يلاحظ أن النفقات العامة تتراوح ما بين 127874.5 مليون دينار كحد أعلى سنة 2022 إلى نحو 23366.5 مليون دينار كحد أدنى سنة 2011 خلال الفترة 2008–2022 كما بلغ متوسط النفقات العامة نحو 507786.62 مليون دينار خلال الفترة الدراسة، حيث تراوحت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين 108.76% كحد أعلى سنة 2022 ونحو 32.86% كحد أدنى سنة 2017، كما بلغت نسبة المتوسط 52.55% خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا التذبذب بسبب التغيرات الحاصلة في مكونات النفقات العامة قد ادت إلى الزيادة الكبيرة في المرتبات والأجور للعاملين في الدولة من جهة وما خلفته الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما رافقها من انكماش اقتصادي من جهة

اخرى، بالإضافة إلى قلة السيولة النقدية المتمثلة في تراجع الطلب على السلع والخدمات. وما نعكس على ذلك الانخفاض الكبير في الطلب على النفط الخام، مما ادى سلباً على إيرادات ليبيا من النفط أسوة بالعديد من الدول المصدرة للنفط الخام.

2.2 تطور الضرائب في ليبيا:

من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يلاحظ أن ايرادات الضرائب تتراوح ما بين 2504.8 مليون دينار كحد أعلى سنة 2009 إلى نحو 460.7 مليون دينار كحد أدنى سنة 2011 خلال الفترة 2008–2022 كما بلغ متوسط ايرادات الضرائب نحو 1134.87 مليون دينار خلال الفترة الدراسة، حيث تراوحت نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين 3.55% كحد أعلى سنة 2009 ونحو 0.55% كحد أدنى سنة 2012، كما بلغت نسبة المتوسط 1.25% خلال فترة الدراسة، ويعود انخفاض الضرائب بسبب أن القطاع العام في ليبيا لا زال مسيطراً بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا يعني عدم تحقيق النظام الضريبي أهدافه وأفقدت السياسة الضريبية فعاليتها في تحقيق أهدافها ومن أهمها تخفيض الاستهلاك وتحفيز الادخار، فإن عدم ظهور ظاهرة المضاربة والاتجار بالعملة الأجنبية في السوق الموازية تحت مرمى ونظر المشرع الليبي أضاع إيرادات كبيرة عن الخدمات العامة، كما يرجع هذا الانخفاض إلي تذبذب أسعار النفط الدولية التي أثرت بشكل مباشر علي الإيرادات ومنها على الناتج المحلي الإجمالي الذي له علاقة مباشرة بالضغط الضريبي.

جدول (1) النفقات العامة والضرائب والدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة 2008–2022

(بالمليون دينار)

الفترة	الناتج المحلي الاجمالي 1	النفقات العامة 2	الضرائب 3	الدين العام 4	1÷2	1÷3	1÷4
2008	102242.9	44115.5	2790.5	6588.1	43.15	2.73	6.44
2009	70493.3	35677.2	2504.8	8815.0	50.61	3.55	12.50
2010	92978.2	54498.8	2247.5	10272.6	58.61	2.42	11.05
2011	47549.5	23366.5	460.7	12673.9	49.14	0.97	26.65
2012	112591.0	53941.6	617.6	11114.5	47.91	0.55	9.87
2013	111438.6	65283.5	851.0	11386.2	58.58	0.76	10.22
2014	85484.5	43814.2	660.9	44049.1	51.25	0.77	51.53
2015	74477.5	43178.9	641.3	53323.6	57.98	0.86	71.60
2016	74652.6	29171.3	716.9	58037.5	39.08	0.96	77.74
2017	99496.2	32692.0	845.2	69281.3	32.86	0.85	69.63

65.98	0.95	35.00	74068.0	1063.5	39286.4	112250.0	2018
66.43	0.91	43.97	69211.4	945.5	45813.0	104180.8	2019
94.91	0.63	36.85	96087.9	633.0	37310.0	101243.0	2020
18.34	0.69	74.43	21130.4	798.6	85775.9	115243.0	2021
19.47	1.17	108.76	22892.6	1381.0	127874.5	117571.0	2022
40.82	1.25	52.55	37928.81	1143.87	50786.62	94792.81	متوسط الفترة

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الاجمالي لسنتي 2021 و2022 بيانات تقديرية، والاعمدة 5 و6 و7 احتسبت من قبل الباحث.

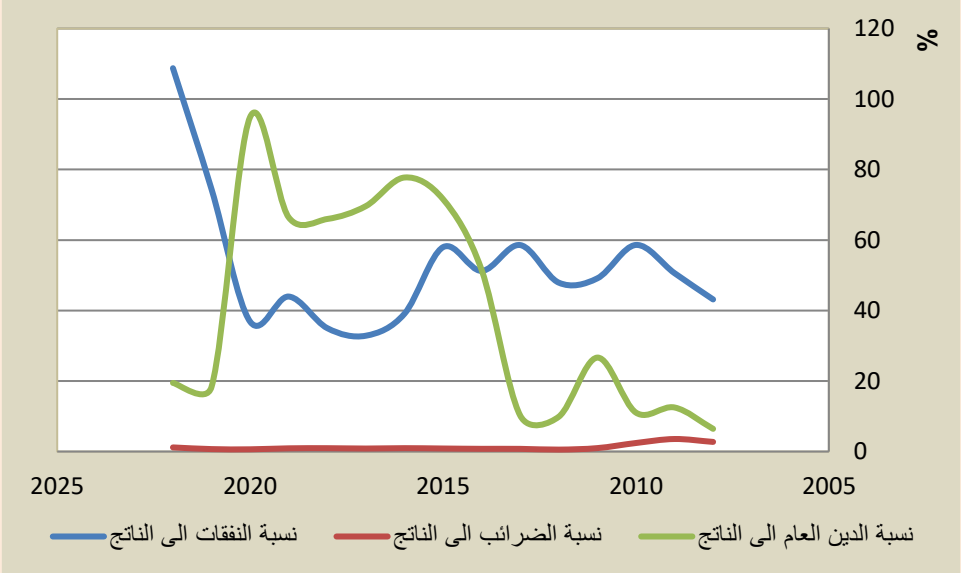

الشكل (1) تطور نسبة النفقات العامة والضرائب والدين العام للناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة 2008–2022

المصدر: الجدول رقم (1).

3.2 تطور الدين العام:

من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يلاحظ أن الدين العام تتراوح ما بين 96087.9 مليون دينار كحد أعلى سنة 2022 إلى نحو 6588.1 مليون دينار كحد أدنى سنة 2008 خلال الفترة 2008–2022 كما بلغ متوسط الدين العام نحو 37928.81 مليون دينار خلال الفترة الدراسة، حيث تراوحت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ما بين 94.91% كحد أعلى سنة 2020 ونحو 6.44% كحد أدنى سنة 2008، كما بلغت نسبة المتوسط 40.82% خلال فترة الدراسة، إن أولويات السياسة المالية مراقبة وتداعيات الدين العام الذي يظهر عادة من تداعيات الازمات والحروب وحماية الفئات الأكثر تضرراً ومنع استمرار

حالة التشتت الاقتصادي في ظل ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة والتصدي لتغير المناخ، وقد أدى ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأمنية وما رافقها من تداعيات اقتصادية إلى تراجع أداء الاقتصاد الليبي الذي اتسم بحالة من تباطئي النمو الاقتصادي إلى نوع من عدم الاستقرار المالي.

المحور الثالث: اتجاهات الاصلاحات المالية والاستقرار المالي في ليبيا:

1.3 الاصلاحات المالية في ليبيا:

لإعادة هيكلة قطاع المصارف قد يكون مطلوباً ومفيداً في هذه المرحلة التي تعاني فيها المصارف والشركات بشكل مترابط من ارتفاع نسب الديون المتعثرة في ميزانياتها العامة. (ابوفرنة، 2018، ص 5) وكذلك الإطار التشريعي للنظام المالي والمصرفي للاقتصاد الليبي وفق القانون المصارف رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف والصيرفة والمعدل لقانون رقم (5) لسنة 2005 لكي يسير مع ركب الاقتصاد العالمي، حيث اقتصر أثر الازمة المالية العالمية على ليبيا على تراجع الايرادات النفطية ويعزي هذا لعدم تعرض المصارف التجارية لمخاطر النظام المالي والروابط التجارية المحدودة خارج قطاع النفط، ووجود احتياطيات أجنبية كبيرة في اصول آمنه. واستمر القطاع النفطي في الاستفادة من التزامات الاستثمار الاجنبي المباشر. (صندوق النقد الدولي، 2010، ص 1) حيث يعاني النظام المالي في ليبيا من عدم تفعيل سوق أوراق المال، وعدم استقرار والاختلال في البنية التشريعية، وانعدام الثقة في القطاع المالي المصرفي من قبل الافراد.

ففي سنة 2004 انضمت ليبيا الى اتفاقية بازل 1 للتقييم اداء المصارف في إطار الاصلاح المالي الذي تبناه مصرف ليبيا المركزي ضمن معايير الصناعة المصرفية الدولية وتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وأفضل الأساليب المحاسبية عن الأساليب المالية والاقتصادية وذلك في إطار التهيئة لتطبيق قرارات لجنة بازل 1، (بن قداره، 2007، ص 117) تم البدء في تطبيق هذه المعايير من قبل المؤسسات المالية والمصرفية سنة 2008 هو بمثابة الركيزة الأساسية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وخاصة هيكلة المصارف من جديد بما يتمشى مع ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات في نمط الاستثمارات القائمة واستحداث أنماط وأدوات استثمارية جديدة، فقد قام مصرف ليبيا المركزي بوضع العديد من القواعد والمعايير الرامية لتحقيق السلامة المصرفية باعتباره القطاع الأكثر تأثرا بالتغيرات الاقتصادية المعاصرة،

التي تسعى المصارف التجارية في ليبيا لتكون ضمن أهم مستهدفاتها. إلا أنها لم تنفذ بالشكل المطلوب. (مادي، 2020، ص 18) أما فيما يخص متطلبات بازل 3، فقد تم تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى المصارف التجارية من خلال احتفاظاها برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر، كما تم اعتماد مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية التي تأخذ بالاعتبار خصوصية المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

2.3 تقييم أداء القطاع المالي والمصرفي في ليبيا:

1.2.3 الاستقرار المالي والمصرفي في ليبيا:

وفق القانون المصارف رقم (46) لسنة 2012 بشان المصارف والصيرفة والمعدل لقانون رقم (5) لسنة 2005، يعتبر الاستقرار المالي من أهم أولويات السلطات المالية والنقدية في ليبيا، حيث تم استحداث قسم الاستقرار المالي في إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي لمتابعة الاستقرار المالي وأوضاع المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. ويصدر مصرف ليبيا لمركزي تقرير القطاع المصرفي من حيث تطور هيكله من خلال مؤشرات السلامة المالية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا. ونظراً لطبيعة النظام المالي في ليبيا والذي يهيمن عليه القطاع المصرفي، فإن تقرير الاستقرار المالي يتناول دور وتقييم أداء الجهاز المصرفي كوسيط لتقديم الخدمات المالية. ويشتمل التقرير ايضا تقييم أداء الاسواق المحلية الرئيسية ومنها السوق النقدي، وسوق الصرف الاجنبي، وسوق الاوراق، وسوق العقار وتأثيرها على الجهاز المصرفي، أضف إلى ذلك تقييم نظم المدفوعات والتسوية. (شعيلي، 2022، ص 89)

2.2.3 مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المصرفية في ليبيا:

وتعد هذه المؤشرات بمثابة الإنذار المبكر لأصحاب القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الجهاز المصرفي، بل والاقتصاد ككل لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية ومانعة من وقوع الأزمات. قام مصرف ليبيا المركزي بأصدر أول تقرير للاستقرار المالي لسنة 2016، الذي يعتمد على السلامة المالية لتقييم أداء المصارف التجارية ولقياس مؤشرات الاستقرار المصرفي للمصارف التجارية فقد اعتمد مؤشر CAMELS لأجل أن يكون هناك مؤشر واحد بدلاً من الخمس مؤشرات للجهاز المصرفي، بحيث يحتوى كل مؤشر على التصنيف من 1 وهو المؤشر الاقوى إلى 5 وهو المؤشر الاضعف (الشلماني، بوفرنه، 2021،

ص 61) ومن خلال مراجعة وإعداد ونشر نموذج الإبلاغ المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي، يقوم مصرف ليبيا المركزي بإعداد المؤشرات الخاصة بالقطاعات المالية الاخرى، وفقاً الأسلوب الدولي وتستخدم هذه المؤشرات الرقابية داخليا على أساس الخطر، حيث تعتمد منشآت الأعمال على عملية قياس وتقييم الأداء لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها، وكشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف في المنشأة.

وتوفر مؤشرات السلامة المالية بالقطاع المصرفي معلومات مفيدة عن الاستقرار أو ضعف النظام المصرفي. كما يمكن تصنيفها وفقا لستة مجالات رئيسة كما مصنفة في تصنيفات CAMELS كفاية رأس المال، جودة الموجودات، سلامة الإدارة، الأرباح، والسيولة، والربحية، ويتم تجميع معظم مؤشرات السلامة المالية من خلال تجميع مؤشرات السلامة الجزائية للمؤسسات الفردية لخلق معايير رئيسية للشركات المالية مثل المصارف المملوكة محليا، والفروع المحلية، الشركات التابعة الأجنبية والمصارف المملوكة للدولة أو النظام المصرفي بأكمله.

يتم استخدام نموذج التصنيف والتقييم CAMELS، للمعايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1979 لقياس السلامة المالية المصرفية، ومن خلال استخدام هذا النموذج يمكن معرفة درجة تصنيف القطاع المصرفي الليبي، والاجراءات الرقابية التي تتخذ على درجة هذا التصنيف، وبالتالي معرفة كفاءة الإدارة وتحليل حساسية مخاطر السوق، ومن ثم يمكن تسليط الضوء على مناطق الضعف وسبل معالجتها لتصحيح أداء المصرف قبل تفاقمها. (بوخلخال، 2012، ص 205-216)

جدول (2) القيم المعيارية للمؤشرات اداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2022

%

الفترة	كفاية رأس المال: رأس المال الكلي / المخاطر المرجحة		مؤشرات جودة الاصول: مخصص الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة		مؤشر كفاءة وسلامة الإدارة للقطاع المصرفي: المصروفات إلى الإيرادات		مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر السيولة): الأصول السائلة / إجمالي الأصول		مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر الربحية): العائد على القروض العائد / متوسط الأصول %		المؤشر التجميعي	
	النسبة	*	النسبة	*	النسبة	*	النسبة	*	النسبة	*	النسبة	CA

2.4	48.0	1	0.6	3	73.4	5	49.4	2	71.0	1	12.1	2008
2.0	40.0	1	1.5	1	74.1	5	50.4	2	88.7	1	14.5	2009
2.0	40.0	1	1.3	1	74.3	5	50.7	2	85.0	1	13.8	2010
2.4	48.0	1	0.6	3	73.0	5	60.3	2	79.3	1	13.1	2011
2.4	48.0	1	0.7	3	68.6	5	19.1	2	70.9	1	10.7	2012
2.4	48.0	1	0.5	3	71.0	5	18.3	2	65.2	1	12.4	2013
2.6	52.0	1	0.3	4	67.8	5	24.0	2	64.0	1	13.9	2014
2.8	56.0	1	0.2	5	60.2	5	22.4	2	65.5	1	14.3	2015
2.8	56.0	1	0.2	5	60.8	5	18.1	2	73.8	1	14.6	2016
2.6	52.0	1	0.4	4	72.8	5	15.0	2	83.0	1	16.7	2017
2.0	40.0	1	1.0	1	74.3	5	14.1	2	90.4	1	17.8	2018
2.4	48.0	1	0.7	3	71.90	5	15.10	2	98.60	1	18.4	2019
2.4	48.0	1	0.5	3	72.10	5	13.50	2	99.40	1	19.2	2020
2.4	48.0	1	0.9	3	68.20	5	14.40	2	89.20	1	16.6	2021
2.4	48.0	1	0.6	3	66.70	5	15.50	2	79.80	1	15.7	2022
	48.00		0.67		69.95		26.69		80.25		14.92	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف، الربع الثاني، 2023.

سراج عيسى الشملماني، فاخر مفتاح بوفرنة، اثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 40، العدد الثاني، 2021، ص 62.

ملحوظة: تشير علامة (*) الى التصنيف.

ويصدر عن مصرف ليبيا المركزي تقرير الاستقرار المالي الذي يهدف إلى إطلاع الجهات المعنية بالاستقرار المالي بما يتماشى مع سياسة المصرف نحو تخفيض المزيد من الإفصاح والشفافية، وبما يتوافق مع المعايير الدولية، رغم ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني. إلا أنه يعرض بعض المواضيع التي تعد جزءًا لا يتجزأ من استقرار النظام المالي، مثل الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وسعر الصرف، والمستوى العام للأسعار، علاوة على استحداث فصل السياسة الاحترازية الكلية والمخاطر النظامية. (مصرف ليبيا المركزي،

2017، ص 5) ومن خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح مؤشرات السلامة المالية لأداء القطاع المصرفي في ليبيا وبيان مواطن القوة والضعف فيه خلال فترة الدراسة.

1.2.2.3 مؤشر كفاية رأس المال (ملاءة رأس المال):

يقاس هذا المؤشر مدى نسبة الاحتياطيات النقدية للمصارف لمواجهة الصدمات وعادة ما يسعى المصرف إلى زيادة هذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ويحتسب على اساس قسمة رأس المال الكلي على المخاطر المرجحة، ومع مراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لضمان الحماية اللازمة لأموال المودعين، حيث تبلغ النسبة التي من المفترض من المصرف أن يحتفظ بها وفقا للمعايير الدولية اكبر من معدل لجنة بازل 1 وهو 8.0%. (مصرف ليبيا المركزي، 2004) وتتم بمراجعة كفاية رأس المال المصرح بها للمصارف التجارية، من قبل ادارة النقد بمصرف ليبيا المركزي وذلك لمتابعة رأس المال المعتمد لاحتساب الملاءة ومطابقة الاصول المرجحة مع المراكز المالية المصرح بها من قبل المصارف وفقا لمتطلبات بازل 1. (مصرف ليبيا المركزي، 2012)

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) يلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 19.2% كحد أعلى سنة 2020 ونحو 10.7% كحد أدنى سنة 2012 وبلغ المتوسط 14.92% خلال الفترة 2008–2022، ويرجع تذبذب هذا المؤشر وارتفاع معدلاته إلى التوسع في سياسات الائتمان لدى القطاع المصرفي في ليبيا.

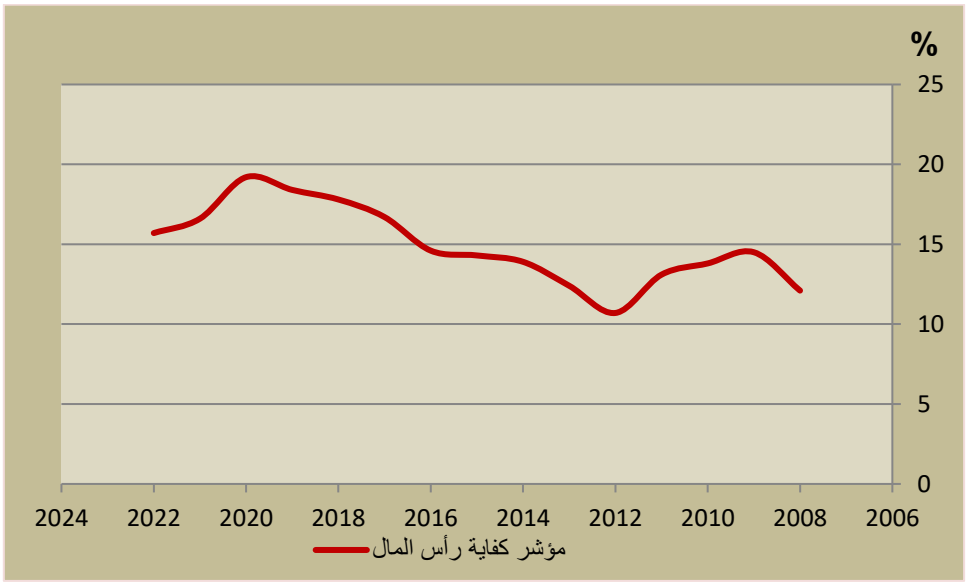

الشكل (2) تطور مؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008–2022

المصدر: الجدول رقم (2).

2.2.2.3 مؤشر جودة الاصول:

يقاس هذا المؤشر بقسمة مخصص الديون على إجمالي القروض المتعثرة، باعتبار أن القروض المتعثرة تهدد رأس مال القطاع المصرفي بصورة خطيرة وتؤثر على حماية أموال المودعين. ومن خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) يلاحظ أن نسبة جودة الاصول للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 99.4% كحد أعلى سنة 2020 ونحو 64.0% كحد أدنى سنة 2014 وبلغ المتوسط 80.25% خلال الفترة 2008-2022.

ويلاحظ استمرار ارتفاع نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول، مما يعكس زيادة توظيف المصارف لأموالها .ويرجع إلى البيانات المتوفرة عن نسبة الديون المتعثرة وهي بيانات تقديرية قد تعكس الواقع وهذا يدل على ارتفاع للمعايير الدولية لهذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة الائتمان، التي وينبغي ألا تتجاوز النسبة وفقا للمعايير الدولية 5.0% (مصرف ليبيا المركزي، 2021، ص 38) ومن خلال التحليل السابق يتضح أن أصول القطاع المصرفي تتمتع بجودة متدنية أي يوجد ضعف في جودة الأصول في القطاع المصرفي الليبي.

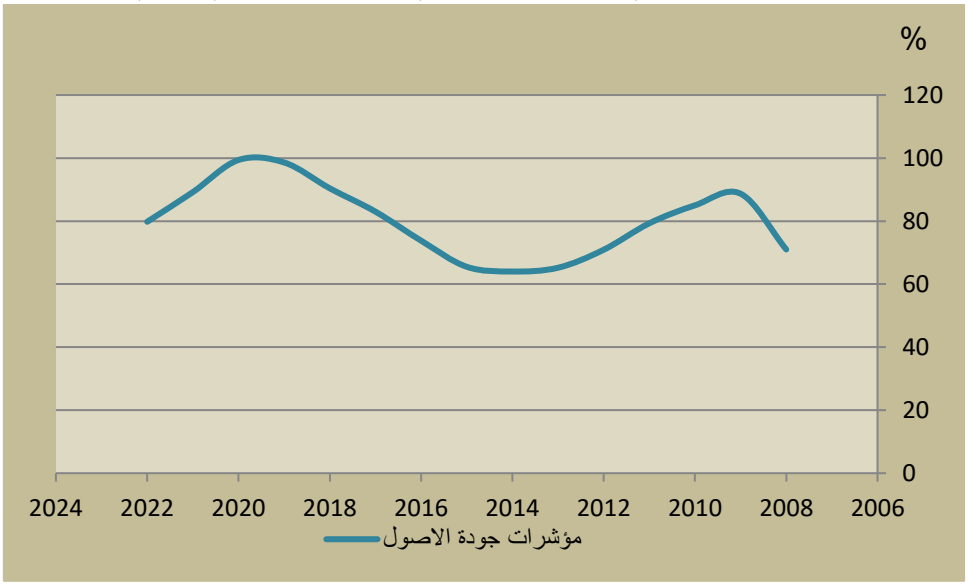

الشكل (3) تطور مؤشر جودة الاصول للقطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008-2022

المصدر: الجدول رقم (2).

3.2.2.3 مؤشر كفاءة وسلامة الادارة:

يقاس مؤشر كفاءة الادارة بقسمة إجمالي الأصول على القروض، ووفقاً لبرنامج إعادة هيكلة قطاع المصارف قد يكون مطلوباً ومفيداً في هذه المرحلة التي تعاني فيها المصارف بشكل مترابط من ارتفاع نسب الديون المتعثرة في ميزانياتها العامة. كما أن قانون إعادة الهيكلة قد يتضمن تأسيس بعض المصارف الاجنبية ومكاتب التمثيل التي تقديم بعض الحوافز الضريبية وإعفاء عمليات الاندماج المتوقعة من الضرائب التي قد تتولد عنها.

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) يلاحظ أن نسبة كفاءة وسلامة الادارة للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 60.3% كحد أعلى 2011 ونحو 13.5% كحد أدنى سنة 2020 وبلغ المتوسط 26.69% خلال الفترة 2008–2022.

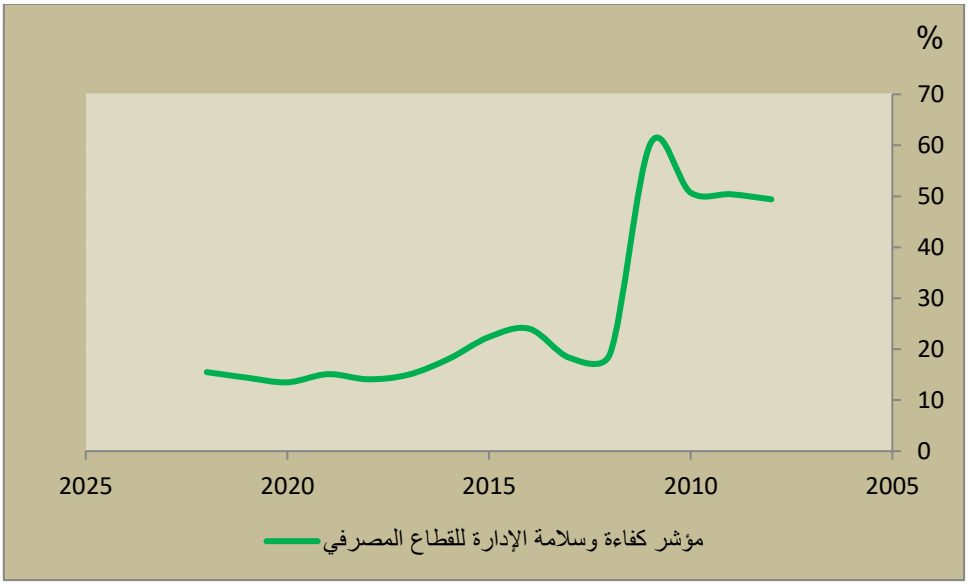

الشكل (4) تطور مؤشر كفاءة وسلامة الادارة للقطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008–2022

المصدر: الجدول رقم (2).

4.2.2.3 مؤشر السيولة:

يقاس هذا المؤشر بقسمة الأصول السائلة على إجمالي الأصول، حيث تمثل معظم مكونات الاصول من الودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي)، كما يعد مؤشر السيولة من أهم المؤشرات التي تعكس مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها والوفاء بالطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة القانونية المطلوب من المصارف التجارية الاحتفاظ بها هي 25.0% من إجمالي الخصوم الإبداعية، (مصرف ليبيا المركزي، 2021، ص 37)

ومن خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (5) يلاحظ أن نسبة السيولة للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 74.3% كحد أعلى سنة 2010 ونحو 60.2% كحد أدنى سنة 2015 وبلغ المتوسط 69.95% خلال الفترة 2008–2022، ويتضح من خلال مؤشر السيولة للقطاع المصرفي الليبي الذي يشهد نسب سيولة عالية نتيجة ضعف توظيف المصارف أموالها وعدم التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وكذلك ضعف الاستثمار، مقابل نمو أكبر في الخصوم الإبداعية. وإن ارتفاعها سواء حسب معايير مصرف ليبيا المركزي أو تصنيفات نموذج CAMELS والتي تتمثل اغلبها في ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، مما يشير إلى ارتفاع

حجم الاصول غير المستغلة لدى القطاع المصرفي، بالرغم من ارتفاع سيولة القطاع المصرفي الليبي إلا أنها تأتي في التصنيف الثاني للنموذج بسبب الربحية المتدنية.

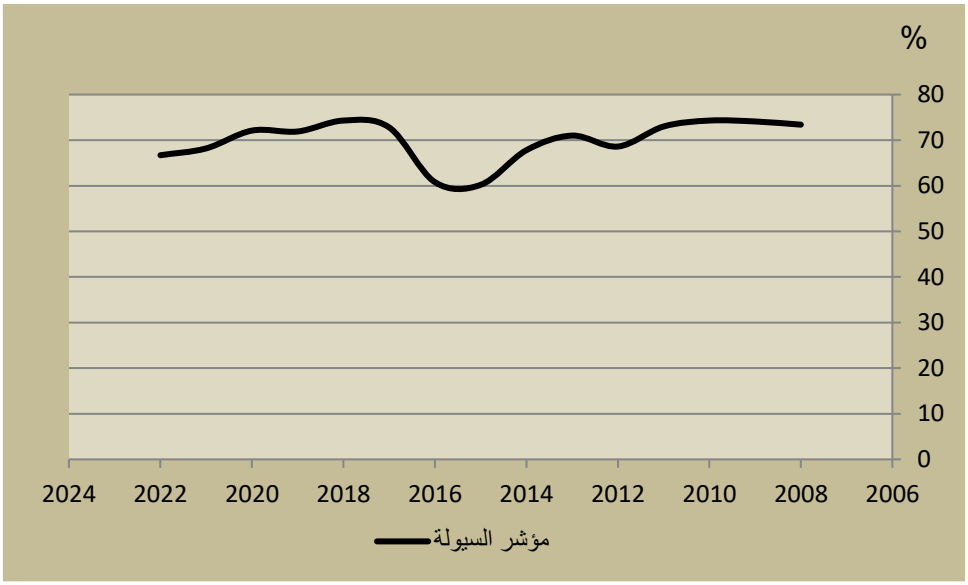

الشكل (5) تطور مؤشر السيولة للقطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008–2022

المصدر: الجدول رقم (2).

5.2.2.3 مؤشر الربحية:

يقاس هذا معدل الأداء الكلي للمصرف التجاري ومدى استثماره للموارد المتاحة لتحقيق عائد الدخل ويتم حسابها بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي القروض، (مصرف ليبيا المركزي، 2012)

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (6) يلاحظ أن نسبة الربحية للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح ما بين 0.9% كحد أعلى سنة 2021 ونحو 0.2% كحد أدنى سنة 2015 وبلغ المتوسط 0.67% خلال الفترة 2008–2022، حيث يعد مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، أما المؤشر الاخر الذي يعتبر من المقاييس التي تختبر مدى كفاءة المصارف في استخدام رأسمالها، ويعتبر مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، وجاءت هذه النسب نتيجة لتحقيق المصارف التجارية إيرادات هامة من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية، وكذلك من إيرادات الخدمات المصرفية. ويتبين من دراسة مؤشر الربحية أن القطاع المصرفي في ليبيا حقق أقل معدلات، وهذا يعكس عدم قدرة القطاع المصرفي في ليبيا على توظيف أصوله بشكل أكثر كفاءة ويرجع هذا السبب لتفاقم الدين العام.

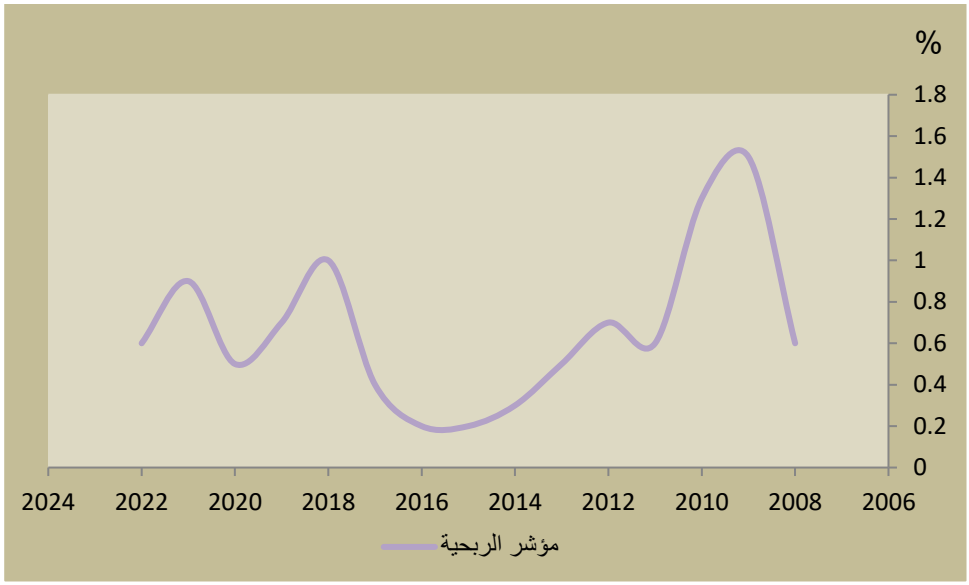

الشكل (6) تطور مؤشر الربحية للقطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008–2022

المصدر: الجدول رقم (2).

مما سبق ومن خلال دراسة مؤشرات تقييم أداء القطاع المالي والمصرفي في ليبيا يتضح أن التصنيف المركب للمؤشرات CAMELS للقطاع المصرفي الليبي كان أكثر من 5% فقط نتيجة للضعف في مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولة والربحية وبالتالي نستنتج ضعف القطاع المصرفي الليبي وفق هذه المؤشرات المستخدمة ويرجع ذلك للعديد من العوامل ومن أهمها الفساد الاداري والمالي وعدم تنفيذ البرامج واعادة الهيكلة بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى ازمة الانقسام السياسي والاقتصادي.

النتائج والتوصيات:

اولا: النتائج:

1. إن التغيرات الحاصلة في مكونات النفقات العامة قد ادت إلى الزيادة الكبيرة في المرتبات والأجور للعاملين في الدولة بالتزامن مع انكماش اقتصادي، وأن قلة السيولة النقدية المتمثلة في تراجع الطلب على السلع والخدمات أترث سلبا على الاستقرار المالي في ليبيا.
2. يعود انخفاض الضرائب بسبب أن القطاع العام في ليبيا لا زال مسيطراً بشكل مباشر أو غير مباشر على النشاط الاقتصادي وهذا يعني عدم تحقيق النظام الضريبي أهدافه وأفقدت السياسة الضريبية فعاليتها في تحقيق أهدافها ومن أهمها تخفيض الاستهلاك وتحفيز الادخار والاستثمار، مما ادى إلى ظهور ظاهرة المضاربة والاتجار بالعملة الأجنبية في السوق

الموازية تحت مرمى ونظر المشرع الليبي أضاع إيرادات كبيرة عن الخدمات العامة وتدهور النظام المالي.

3. إن أولويات السياسة المالية مراقبة وتداعيات الدين العام الذي يظهر عادة من تداعيات الازمات والحروب ولحماية الفئات الأكثر تضرراً ولمنع استمرار حالة التشتت الاقتصادي في ظل ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وكذلك التصدي لظاهرة تغير المناخ، بالإضافة إلى ذلك الاضطرابات السياسية والأمنية وما رافقها من تداعيات اقتصادية اترث سلبا على الاستقرار المالي.
4. تم تطبيق معايير ومؤشرات السلامة المالية سنة 2008 بمثابة الركيزة الأساسية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وخاصة إعادة هيكلة المصارف بما يتمشى مع التطورات المصرفية العالمية وفق نمط الاستثمارات مع استحداث أنماط وأدوات استثمارية جديدة لتحقيق السلامة المصرفية.
5. البيانات المتوفرة عن نسبة الديون المتعثرة شحيحة فهي بيانات تقديرية قد لا تعكس الواقع وهذا يدل على ارتفاع المعايير الدولية المستخدمة، وهذه المؤشرات الكبيرة قد تؤثر على حماية أموال المودعين، وبالتالي يتضح أن أصول القطاع المصرفي تتمتع بجودة متدنية أي ضعف جودة الأصول في القطاع المصرفي الليبي.
6. ارتفاع مؤشرات السيولة للقطاع المصرفي الليبي وفق معايير مصرف ليبيا المركزي أو تصنيفات نموذج CAMELS والتي تتمثل اغلبها في ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، مما يشير إلى ارتفاع حجم الاصول غير المستغلة لدى القطاع المصرفي بالشكل الامثل، بالرغم من ذلك إلا أنها تأتي في التصنيف الثاني للنموذج بسبب الربحية المتدنية.
7. تصنيف المركب للمؤشرات CAMELS للقطاع المصرفي الليبي كان أكثر من 3% فقط نتيجة للضعف في مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولة والربحية بالتالي ويرجع ذلك للعديد من العوامل ومن أهمها الفساد الاداري والمالي وعدم تنفيد البرامج واعادة الهيكلة بالشكل المطلوب، اضافة لذلك ازمة الانقسام السياسي والاقتصادي التي تمر بها ليبيا.

ثانيا: التوصيات:

1. إنشاء نظام مالي قوي لا يتأثر بالأزمات الخارجية، أي أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكّن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية.

2. إبراز أهمية تطوير القطاع المالي من خلال الحاجة إلى مؤشر كمّي يقيس مستوى الاستقرار المالي، بحيث يعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، واختبار الأوضاع الضاغطة من خلال ما يعكسه ويُحدّده من درجة المخاطر والتقلبات في النظام المالي.
3. ترشيد النفقات العامة، تحسبا للازمات المتوقعة المستقبلية التي تصيب الاقتصاد وضبطه وترتيب الأولويات الاقتصادية للأنفاق فضلا عن جباية اموال من الضرائب بشكل كفوء عن تفعيل النظام الضريبي والجمركي وتخفيف الدين العام وتنويع مصادر الايرادات.
4. العمل على رفع العقوبات المفروضة من مجلس الامن على ليبيا والاندماج مع السوق العالمي من خلال عودة سوق الاوراق المالية.
5. إنشاء صندوق سيادي يستثمر فيه الفائض المتأتي من أموال صادرات المورد الريعي في أدوات مالية قابلة للنمو، لان الاستثمار في هذه الصناديق بصورة فاعلة يسمح للدولة بتنويع مداخيلها من العملات الأجنبية، لتصبح اقل اعتمادًا على المصدر الريعي.
6. يكون من الأفضل للجهات الرقابية توجيه المصارف التجارية إلى الالتزام لوضع حدودا عليا لنسب المؤشرات الدولية وفق متطلبات اتفاقية بازل لتحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ليبيا.
7. التشجيع على الاستمرار في تنفيد برامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية ورفع القيود لتحقيق الاستقرار المالي في ليبيا.
8. تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الاول الخاص بالقضاء على الفقر والهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا بتحقيق استقرار مالي ونقدي وسياسي واجتماعي.
9. تعزيز دور الأنظمة الرقابية لتحقيق مبدا الشفافية للوصول إلى انشاء مصارف ذات كفاءة عالية من خلال عمليات دمج المصارف التجارية التقليدية مع المصارف الدولية لما لها من إثر على تحقيق الاستقرار المالي.

المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. ابدجمان، مايكل، (2003)، "الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة"، ترجمة محمد إبراهيم عصفور، دار المريخ للنشر، الرياض.
2. الاشقر، أحمد، (2002)، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
3. الجبوري، حامد عبد الحسين، (2019)، "السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في العراق: دلالات الفشل والدور المطلوب"، مركز الفرات، بغداد.
4. حجازي، المرسي السيد، (2000)، "مبادئ الاقتصاد العام: النفقات والقروض العامة"، الدار الجامعية.
5. عبد الرحيم، نوح محمد، (1971)، "المحاسب الضريبي، دراسة نظرية تطبيقية"، المنشورات الجامعة الليبية، طرابلس.
6. عبيد، رامي، (2020)، "مؤشر الاستقرار المالي"، صندوق النقد العربي.
7. عثمان، سعيد عبد العزيز، (2008)، "المالية العامة مدخل تحليلي معاصر،" الدار الجامعية، الاسكندرية.
8. عثمان، سعيد عبد العزيز، (1997)، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية، بيروت.
9. عمرو، حافظ شعيلي، (2006)، "اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية"، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس.
10. فرهود، محمد سعيد، (1979)، "مبادئ المالية العامة"، منشورات جامعة حلب، حلب.
11. فوزي، عبد المنعم، (1971)، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية.
12. ناشد، سوزي عدلي، (2003)، "المالية العامة النفقات العامة، والإيرادات العامة والميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية.
13. ناشد، سوزي عدلي، (2000)، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر الاسكندرية.
14. هدهود، مايح شبيب، (2008)، "القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح: دراسة في أقطار عربية مختارة" الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، الكوفة.

15. هيكل، عبد العزيز فهمي، (1980)، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة العربية.

ب- المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية:

1. ابوفرنة، فاخر، (2018)، "النظام المالي في ليبيا: الواقع ومقترحات الإصلاح، مؤتمر الاستحقاقات القانونية للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا", المنعقد في 2012 بجامعة بنغازي.
2. الشملماني، سراج عيسي، بوفرنة، فاخر مفتاح، (2021)، "أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة"، المجلد 40، العدد الثاني، 2021.
3. النصراوي، سلطان جاسم، (2021)، "الاستقرار المالي في الطرق بين الازمة وجائحة كورونا"، المجلة العرقية للعلوم الادارية جامعة كربلاء.
4. بن قدارة، فرحات، (2007)، "ليبيا، عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلة شاملة للقطاع المصرفي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 317.
5. بوخلخال، يوسف، (2012)، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مجلة الباحث، العدد 10.
6. صابر، محمد عبد العليم، خليل، منى علي، (2022)، "دور التطور المالي للحد من ظاهر الفقر في مصر خلال الفترة 1990-2020 دراسة تحليلية قياسية"، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، المجلد 59، العدد الرابع.
7. مادي، محمد الهادي سالم، (2020)، "تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي"، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة، المجلد الأول، العدد الثاني.

ج-الرسائل العلمية:

1. شعيلي، حافظ شعيلي، (2022)، "الاصلاحات الاقتصادية والمالية على الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015"، رسالة الماجستير في الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس.

2. مسعود، دراوسي، (2006)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، رسالة الماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

د- التقارير والمنشورات والنشرات:

1. أتحاد المصارف العربية، (2022)، "السياسة النقدية والاستقرار المالي الى اين ؟"، العدد 505، مجلة أتحاد المصارف العربية، الرابط: https://uabonline.org/ar
2. امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، (2015)، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، منشورات صندوق النقد العربي.
3. دائرة الاستقرار المالي، (2021)، "التطورات الاقتصادية"، تقرير الاستقرار المالي.
4. صندوق النقد الدولي، (2010)، "مشاورات ليبيا مع صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة"، النتائج الاولية لبعثة صندوق النقد الدولي.
5. صندوق النقد العربي، (2020)، "التشريعات الرقابية والاستقرار المالي".
6. مصرف ليبيا المركزي، (2003)، "تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف"، الربع الثاني.
7. مصرف ليبيا المركزي، (2004)، إدارة البحوث والدراسات، "الملامح الأساسية لاتفاق بازل IIوالدول النامية"، دراسة أعدت من صندوق النقد العربي لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية.
8. مصرف ليبيا المركزي، (2017)، "التقرير الاستقرار المالي"، الاصدار الثاني، البيضاء.
9. مصرف ليبيا المركزي، (2021)، "تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية".
10. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعدا مختلفة.

التخطيط السياحي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

"دراسة تطبيقية على قطاع السياحة بمدينة صبراتة من وجهة نظر العاملين فيه"

أ. كريمة ابوعجيلة شليق، أ. نجوى عبد السلام الفاهم الغنودي
جامعة الزاوية، كلية الآداب صبراتة–قسم الجغرافيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مساهمة التخطيط السياحي في تحقيق مقومات السياحة الداخلية من موروث ثقافي وموارد طبيعية بالإضافة إلى المقومات البيئية لجذب السواح المحليين والأجانب من اجل تحقيق تنمية مستدامة، حيث باتت السياحة تساهم في تطوير التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم، تكمن مشكلة الدراسة، في الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى مساهمة التخطيط السياحي في تحقيق تنمية مستدامة في ليبيا؟ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الظاهرة موضوع الدراسة، من خلال الاعتماد على استمارة الاستبيان لتجميع البيانات ، بلغ عدد الاستمارات الموزعة على العاملين بقطاع السياحة بمدينة صبراتة(67) استمارة، تمت عملية تحليل البيانات عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS بحساب معامل الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية، ومعامل الثبات، الوسط الحسابي، أظهرت نتائج الدراسة، قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على انه هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخطيط السياحي(الموارد الطبيعية، الموروث الثقافي، مقومات البنية التحتية) والتنمية المستدامة بأبعادها (العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) في ليبيا.

الكلمات المفتاحيه: السياحة – التخطيط السياحي – المقومات السياحية– الموارد الطبيعية– التنمية المستدامة.

Abstract:
This study aims to measure the contribution of tourism planning in achieving the elements of domestic tourism, including cultural heritage and natural resources, in addition to the environmental elements, to attract local and foreign tourists in order to achieve sustainable development, as tourism contributes to the development of economic development in all countries of the world. The study problem lies in Answer the following question: What is the contribution of tourism planning to achieving sustainable development in Libya? The descriptive analytical method was used to diagnose the phenomenon under study. By relying on the questionnaire form to collect data, the number of questionnaires distributed to workers in the tourism sector in the city of Sabratha (67) form. Acceptance of the main hypothesis, which states that there is a statistically significant correlation between tourism planning

(natural resources, cultural heritage, infrastructure components) and sustainable development in its dimensions (social, economic, and environmental justice) in Libya.
Keywords: tourism - tourism planning - tourism components - natural resources - sustainable development

أولا: المقدمة:

تتميز ليبيا منذ ألاف السنين بساحل طويل يمتد من الشرق إلى الغرب بالإضافة إلى جبال وكثبان رملية ومناخ معتدل كل هذه المقومات الطبيعية تساعد على قيام سياحة دولية في ليبيا كما "تمتلك ليبيا مقومات سياحية هامة ومتعددة لكنها غير معدة ومجهزة للاستخدامات السياحية الدولية أو الداخلية وهي تعاني من عدة مشكلات أساسية كانخفاض القدرات التسويقية وانخفاض الوعي السياحي"(ناصر،2015) وعليه جات مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة التخطيط السياحي في تحقيق تنمية مستدامة في ليبيا؟ تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة التخطيط السياحي في تحقيق تنمية مستدامة في ليبيا وكذلك المحافظة على المقومات السياحية الطبيعية والموروث الثقافي بالإضافة إلى المقومات البيئية التي تعمل على جذب السياح المحليين والأجانب من فنادق وخدمات عامة وشبكة اتصالات ...الخ، تعتبر السياحة إحدى القطاعات الاقتصادية المهمة والتي تستحق اهتمام كبير من قبل الدول والمنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والتقنية المعاصرة، كما تعتبر السياحة من أكثر الأنشطة الإنسانية تعقيدا وذلك بسبب تداخل العوامل المؤثرة في عناصرها المتعددة والمتداخلة(سيد،2000) في ظل تحفيز هذه المقومات يمكن لهذا القطاع أن ينتج فرص عمل جديدة لشباب والأسرة، كما يساهم في زيادة الناتج المحلي، حيث أن السياحة تعتبر مورد من موارد الدخل للدول، وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في المحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب وكذلك إيجاد حلول مناسبة لطرق تطوير السياحة بالتعاون مع جهات الاختصاص مثل وزارة السياحة والإصحاح البيئي، ومصلحة الآثار في مدينة صبراتة.

ثانيا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في التعريف بالآتي: –

1– قياس مدى مساهمة التخطيط السياحي في تحقيق تنمية المستدامة.

2–تحليل المقومات السياحية حتى تسهم في تحقيق تنمية مستدامة في ليبيا.

3- تحليل (المقومات البيئية) للجذب السياحي التي تجذب السياح المحليين والأجانب والمتمثلة في (الفنادق- المطاعم- شبكة الاتصالات – القوانين والتشريعات- الخدمات الصحية) حتى تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

4- التوصل إلى نتائج وتوصيات تساهم في تطوير التخطيط السياحي.

ثالثا: أهمية الدراسة: – تكمن أهمية الدراسة من خلال إبراز الاتي: –

1-يساعد التخطيط السياحي المسؤولين من المحافظة الموارد الطبيعية من النضوب بسبب الاستهلاك المفرط من قبل السواح.

2—تساهم هذه الدراسات في التشجيع على زيادة الإيرادات لمدينة صبراتة ومن ثم زيادة الناتج المحلى للاقتصاد الليبي، لأنه يعتبر اقتصاد وحيد لاعتماده على النفط.

3-نتيجة لقلة الدراسات حول هذا الموضوع محل الدراسة، عليه يحث الباحثان المسؤولين بالتخطيط السياحي على أيجاد الحلول المناسبة لطرق تطوير السياحة من في مدينة صبراتة.

رابعا: مشكلة الدراسة: – مما لا شك فيه وبالمشاهدة والتجربة وما عاصرناه، هو إن هناك العديد من المقومات السياحية في مدينة صبراتة خاصتا وفي ليبيا عامتا إلا أنها مازالت مهمشة من قبل الجهات المختصة بالتخطيط السياحي، ويجب على المختصين الاهتمام بها واعتبارها مورد مالي يزيد من الناتج المحلى للاقتصاد الليبي، وعليه جات مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: –ما مدى مساهمة التخطيط السياحي في تحقيق تنمية مستدامة في ليبيا؟

خامسا: فرضيات الدراسة: – تعتبر فرضيات الدراسة حلول مبدئية إلى أن يتم إثباتها بالجانب العملي والتحقق من صحتها: –

1-الفرضية الرئيسية: – هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخطيط السياحي والتنمية المستدامة في ليبيا.

من الفرضية الرئيسية تنبثق الفرضيات الفرعية التالية: –

-الفرضية الفرعية الأولى: –هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المقومات السياحية المتاحة (الموارد طبيعية والموروث الثقافي) والتنمية المستدامة في ليبيا.

-الفرضية الفرعية الثالثة: – هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (المقومات البيئية للجذب السياحي) والتنمية المستدامة في ليبيا.

سادسا: حدود الدراسة: – تنقسم حدود الدراسة إلى قسمين رئيسيين هما: –

الحدود الموضوعية: – تتمثل في عنوان الدراسة التخطيط السياحي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

–الحدود الزمنية ومكانية: – تمثلت في الفترة من 1–5–2022 وهي فترة التي تم فيها جمع البيانات من قطاع السياحة بصبراتة الى حينه.

سابعا: متغيرات الدراسة: –

–المتغير المستقل: تمثل في التخطيط السياحي (للموارد الطبيعية والموروث الثقافي، مقومات الجذب السياحي)

–المتغير التابع: تمثل في التنمية المستدامة بأبعادها (العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية).

ثامنا: منهج وأداة الدراسة: – استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لحل مشكلة الدراسة بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، قاما بتصميم استمارة استبيان لتكون الأداة الرئيسية والوحيدة لجمع البيانات وتم تحليل الاستبيان، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS عند مستوى دلالة (0.05).

تاسعا: مجتمع وعينة البحث: – تمثل مجتمع الدراسة في قطاع السياحة والذي يحوي العديد من الأماكن والمنتجعات السياحية في مدينة صبراتة تم اخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة (العاملين بقطاع السياحة) تم توزيع (70) استمارة استبيان عشوائيا، المعيب منها (3) استمارات، والصالح منها للتحليل (67) استمارة.

عاشرا: الدراسات السابقة: – توجد العديد من الدراسات التي تناولت دراسة السياحة في ليبيا، وفى هذا الجزء سوف نستعرض أوجه تشابهها واختلافها مع دراستنا الحالية من الأحدث إلى الأقدم.

– دراسة (سمير،2019) التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر– دراسة حالة الجزائر. هدفت الدراسة إلى التعرف على إستراتيجية الجزائر في تطبيق التنمية المستدامة والبرامج التنموية، توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين احتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل، بينما أوصت الدراسة بان إستراتيجية التنمية المستدامة لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات

التعليمية تشابهه مع الدراسة الحالية في تحقيق العديد من الأهداف التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة.

–دراسة (عبد السلام ،2019) التخطيط للسياحة المستدامة وانعكاسها على قدرتها التنافسية في المناطق شبه الصحراوية (منطقة بني وليد – دراسة حالة)، أوصت الدراسة بالعمل على أعداد خطط محكمة تتسم بالمرونة والشمولية والفاعلية تسهم في الرفع من مستوى القدرة التنافسية للسياحة في المنطقة، وتشجع الاستثمار في صناعة السياحة، وتنمية رأس المال البشري، وتأهيل العاملين في المواقع المرتبطة بقطاع السياحة لتقديم أفضل الخدمات وتحسين جودة الأداء السياحي، بالإضافة إلى رفع مستوى الثقافة السياحية لدى سكان المنطقة. تشابهه مع – دراسة(فوزية،2017)المراحل التاريخية للتخطيط السياحي وأثره في نشر ثقافة التنمية السياحية في ليبيا، توصلت الدراسة إلى نتائج منها: عدم وجود كوادر وطنية مدربة ومتخصصة في جميع المجالات السياحية، كما انه لا توجد دورات تدريبية للعاملين في قطاع السياحة ولا إكسابهم الخبرة العلمية والعملية وكيفية نشر الوعي السياحي، بالإضافة إلى ضعف دور وسائل الأعلام والتعريف بالمعالم السياحة وعليه أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالعاملين بقطاع السياحة وتطوير مهاراتهم حتى يتم الاستفادة من خبراتهم واستغلالها في تطوير وتنمية القطاع السياحي في ليبيا، بالإضافة إلى صياغة مخططات إستراتيجية محكمة للمساعدة في تحديد وصيانة الموارد السياحية، وضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة من اجل النهوض بالمستوي المعيشي للمناطق الأقل نموا والتي تمتلك المصادر والموارد السياحية تشابه مع الدراسة الحالية مع العديد من نقاط القوة التي تخدم قطاع السياحة في ليبيا.

–دراسة(أحلام ،ريم،2016)، دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق سياحة مستدامة، دراسة حالة – الجزائر، هدفت الدراسة إلى إظهار الإمكانيات السياحية وتسليط الضوء على كيفية العمل على استغلالها بطريقة فعالة وجدية، وتوضح أهمية دور التخطيط الاستراتيجي في التنمية السياحية كما بينت الدراسة أهمية التخطيط السياحي في تحقيق التنمية المستدامة ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته بالنسبة للاقتصاد الوطني وتنوع موارده، وكذلك مدي مساهمة التخطيط السياحي في التقليل من ظاهرتي الفقر والبطالة كما جاءت دراسة(ناصر،2015) بعنوان تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات التنافس الدولي" السلبيات والعلاج" هدفت الدراسة إلى تقييم مقومات وأهمية السياحة

لدولة ليبيا، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي وكذلك دراسة(لبنى،2007) بعنوان تخطيط وتنمية السياحة التراثية في محافظة نابلس هدفت الدراسة إلى ربط قطاع السياحة بالقطاعات الاقتصادية والتنموية الأخرى لان القطاع السياحي يعد احد القطاعات التي تساهم في تكوين الاقتصاد الوطني وتنميته، وضع تصور يعمل على تطوير وتنمية السياحة التراثية والإرشاد في عملية التطوير السياحي التراثي إلى سياسات الاستدامة وذلك بتحقيق تنمية سياحية شاملة ومستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد السياحية والمقومات، وعوامل الجذب.

–تحليل الدراسات السابقة (مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة عرض أوجه التشابه والاختلاف).

–تشابهه معظم الدراسات السابقة التي تم عرضها مع الدراسة الحالية، في المنهجية من توزيع الاستبيان وقطاع السياحة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى تحقيق نفس الأهداف إلا وهي الاهتمام بقطاع السياحة كونه قطاع حيوي ومهم ويساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي والقضاء على ظاهرتي البطالة والفقر.

– اختلفت معظمهم مع الدراسة الحالية في البلد والبعض في نوع السياحة التي تدرسها الورقة البحثية كما اختلف وفى بعض النتائج.

الحادي عشر: مصطلحات الدراسة:

تعريف السياحة: كما عرفها العالمين السويسريين 1924م Hunzikera,Kraft" السياحة مجموعة من النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي، طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في أطار النشاط المريح"(حورية،2017)

–خصائص ومقومات السياحة في ليبيا:

شرق ليبيا تمتلك مناطق ساحرة بطبيعتها الخلابة وخاصتنا في الجبل الأخضر.

–توجد بليبيا أكبر الصحاري العجيبة في العالم.

–تمتلك أطول السواحل على البحر الأبيض المتوسط صالح للاستثمار السياحي.

– تعتبر ليبيا أكبر دولة توجد بها أثار رومانية خارج ايطاليا.

كل هذه المقومات الطبيعية الاثارية تشجع السياح الأجانب على زيارة ليبيا في معظم فصول السنة.

–التخطيط السياحي: ويرى الباحثان بان التخطيط السياحي هو كل ما يقوم به المسؤولون في وزارة التخطيط والمالية من وضع الخطط الإستراتيجية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى من اجل الاستفادة من جميع أنواع السياحيات الدينية والعلاجية والثقافية والرياضية وسياحة المؤتمرات والسياحة الاقتصادية، بالإضافة إلى السياحة الترفيهية، كما أن هناك سباحات داخلية **وسياحيات خارجية كما يشمل عناصر السياحة التي تتمثل في** الموارد الطبيعية والطقس والمناخ والطبيعة الجغرافيا للمنطقة وشكل أراضيها والمياه والحياة النباتية والحياة الحيوانية والطيور بالإضافة إلى الموارد الحضارية والإقليمية والمواصلات ووسائل الانتقال والبنية الأساسية من الطرق الرئيسية والجسور ومحطات توليد الكهرباء وسائل الاتصال وشركات الصرف الصحي ومصادر المياه النقية وغيرها من الخدمات العامة بالإضافة إلى الأمن والحماية ولا ننسى هياكل البنية العلوية والتي تشمل المنشآت والخدمات اللازمة للجذب السياحي، بمنطقة ما مثل المساجد والفنادق والمستشفيات والمطاعم وبيوت الشباب والأسواق والمتاحف التاريخية والمنتزهات والمعارض ومراكز الاستعلامات السياحية، حيث تعتبر كل هذه الأشياء مهمة في تيسير حياة الأفراد وأنشطتهم الترويجية اثنا استخدامهم للمنتج السياحي، بالإضافة إلى الخدمات السياحية وإداراتها سواء من القطاع العام أو الخاص والتي تدار لها المنتجعات الترفيهية والخدمات السياحية في المنطقة السياحية، مثل وضع النظم والسياسات المحفزة للسياحة وبناء وصيانة وتشغيل هياكل البنية الأساسية والعلوية وغير ذلك من المتطلبات الدقيقة والضرورية التي تجعل السائح يقصد تلك البلد بالتحديد وقضاء أوقات ممتعة وطويلة في ذلك البلد أو المنطقة السياحية بالإضافة إلى تشجيعه للعودة مرات أخرى(سيد،2000)

– الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد كل ما تتميز به المنطقة السياحية من حيث الموقع والطقس والمناخ والطبيعة الجغرافية للسطح والمياه والحياة النباتية والحياة الحيوانية والطيور، وغيرها من القيم الجمالية للطبيعة.

– التنمية المستدامة كما عرفها الفاوFAO:"إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق باستمرار أضاء الحاجات البشرية والأجيال الحالية والمستقبلية"

كما عرفها Sart Gogitera2006"تنمية توافق بين البيئة الاقتصادية والاجتماعية قننت وإثارة حالة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية"وعلية نستنج بان السياحة المستدامة هي نقطة تلاقي مابين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبل، (حورية،2017).

وعليه يري الباحث بان المتتبع والملاحظ لتطوير التخطيط السياحي مع الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الدور الذي تلعبه السياحة في دعم الاقتصاد في جميع دول العالم بأن المردود السياحي يساهم في زيادة الدخل الوطني وزيادة فرص تشغيل الأيدي العاملة وتحقيق برامج التنمية المستدامة، التي تسعي إلى تحقيقها وهي العدالة الاجتماعية والرفاهة الاقتصادية والحماية البيئية الأخرى، بحث التخطيط السياحي يراعي عدم استنزاف ونفاذ الموارد الطبيعية، بل يسعي إلى تطويرها واستدامتها إلى الأجيال القادمة.

أهمية التخطيط السياحي: يحقق التخطيط السياحي الجيد الاكتفاء الذاتي للدولة من حاجياتها الأساسية من المنتجات والخدمات وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء في المجتمع والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة في كل مدينة، حيث إن كل مدينة لها إمكانيات سياحية مختلفة على المدن الأخرى (عبد الله بلا)

الثاني عشر: الجزء العملي للدراسة:

1-أداة الدراسة: لقد تم تصميم وبناء أداة الدراسة انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها ونوع البيانات المطلوبة الحصول عليها وتضمنت الأداة بالإضافة إلى البيانات الديمغرافية عدداً من المحاور التي تغطى أبعاد الدراسة وتحقق أهدافها وتم تصميم استمارة استبيان خاصة لجمع البيانات من عينة الدراسة، ولتوخي الدقة والموضوعية قام الباحث بتحديد مستويات المتوسطات الحسابية على النحو الآتي: الوسط الحسابي أكبر من (2.5) يمثل مستوى إيجابي، الوسط الحسابي اقل من (2.5) يمثل مستوى سلبي.

2-**الصدق أداء الظاهري:** للتأكد من صدق مقياس الدراسة قام الباحثان بعرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص. وذلك لإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول استمارة الاستبانة، والاستفادة من خبراتهم في الحكم على المقاييس المستخدمة ومدى

ملامتها للتطبيق في الدراسة، وبناء على الملاحظات القيمة الواردة من المحكمين تم إجراء التعديلات على استمارة الاستبانة بشكلها النهائي.

أ–صدق المقياس (الاتساق الداخلي): يقصد بصدق المقياس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط سيبرمان) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

البعد الأول: بعد المقومات السياحية المتاحة: يوضح الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول المقومات والدرجة الكلية

ت	المقومات السياحية (الموروث الثقافي والموارد الطبيعية)	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يجب المحافظة على المساحات الخضراء على سلامتها ونظافتها	0.623	0.000
2	ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من محطات مياه الشرب وشبكات والصرف الصحي حتى تخدم الأماكن السياحية	0.721	0.000
3	يوجد بليبيا موروث ثقافي قديم مثل الصناعات التقليدية والمدن الأثرية الجميلة التي ترتادها السواح	0.699	0.000
4	توجيه الاهتمام للتوسع في مجال إنتاج الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية وهي من الموارد الطبيعية التي يجب الاهتمام بها	0.709	0.000
5	تتوافر خدمات بشكل جيد على الطرق المؤدية للمناطق السياحية مثل المطاعم التي توفر الأكلات الشعبية التي تعتبر من الموروث الثقافي لليبيا	0.711	0.001

6	تمكن السياحة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية اليومية للسواح مثل الأمن والسلامة والمأكل والملبس والسكن والصحة	0.599	0.001
7	تتميز ليبيا بسياحة متعددة الأنواع سياحة بحرية وجبلية وصحراوية وبحيرات ومدن أثرية وهي تعتبر مورد للإيرادات وزيادة الدخل القومي	.0.770	0.000

المجال الثاني: بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب.

يوضح الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية0.05وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية

ت	بعد المقومات البيئية لجذب السواح المحليين والأجانب	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	توجد مطارات محلية تساعد نقل السواح إلى الأماكن السياحية البعيدة على المدن الكبيرة	0.703	0.000
2	مقومات البيئة السياحية تتطلب الابتكار والتطوير والتجديد في قطاع الاتصالات والمواصلات والخدمات العامة والمطارات والموانئ من فترة لأخرى	0.677	0.001
3	تقدم الإدارة السياحة حوافز مادية ومعنوية للعاملين في قطاع السياحة لتشجيع الأفكار الجديدة	0.590	0.000
4	تزيد الحوافز من طاقتي على الابتكار أكثر	.0.703	0.010
5	توفير موانى بحرية جيدة تسهل استعمال السياحة المائية ووصول السواح إلى شواطئ البحر	0.692	0.000

6	توفير خطط استثمارية يتم فيها مراعاة المعايير الفنية الدولية في تصميم الطرق المؤدية للاماكن السياحية	0.732	0.001
7	يسعى التخطيط السياحي إلى تقديم خدمات إضافية متميزة ومبتكرة في الفنادق والمنتجعات السياحية مقارنة بالمنافسين	0.821	0.000
8	يوفر التخطيط السياحي تقديم خدمات إضافية متميزة ومبتكرة مقارنة بالمنافسين لضبط تنافسية الأسعار في الأماكن السياحية ومقارنتها مع الدول المجاور حتى يتحقق الجذب السياحي	0.752	0.001

–المحور الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

يوضح الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية0.05وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية

ت	محور أبعاد التنمية المستدامة.	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**يحقق التخطيط السياحي أهداف التنمية المستدامة في إبعادها الثلاثة البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، على نحو متوازن ومتكامل**	**0.745**	**0.000**
2	**يعزز التخطيط السياحي تطوير البيئة الأساسية للدولة عامتا وهي تؤثر على الوضع السياحي خاصتا**	**0.783**	**0.000**
3	**يتم استخدام مواصلات صديقة للبيئة تجنبا لزيادة التلوث وتحقيق تنمية مستدامة**	**0.895**	**0.000**

4	تعزيز الترابط بين القطاعات المختلفة في التعاون والحصول على بيئة سياحية مستقرة تجذب السواح إليها مثل الأمن والسلامة	0.667	0.000
5	يعتبر الاستثمار السياحي من المشروعات الغير مضرة بالبيئة حيث إنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية المستدامة	0.892	0.000
6	يسعى التخطيط السياحي إلى إنشاء مراكز لتعليم وتأهيل القوى العاملة القادرة على إدارة الأماكن السياحة بشكل جيد	0.591	0.000
7	يحقق التخطيط السياحي أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الى تحقيقها من اجل التوازن الاقتصادي	0.607	0.001
8	تعتبر السياحة من الصناعات الغير مضرة بالبيئة حيث إنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية المستدامة	0.781	0.002
9	تحتاج السياحة إلى دعم مادي كبير من قبل جهات الاختصاص وعليه يجب على الدولة تمويل هذا القطاع حيث يوفر إيرادات كبيرة جدا تساهم في زيادة الناتج المحلي	0.832	0.000
10	تحقق السياحة المساواة والعدالة والرفاهية وهي من ركائز التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يتشارك أكثر من شخص فيها	0.649	0.001
11	تعزز السياحة أنماط الرفاهية والمعيشة الصحية لجميع الأعمار ليضمن التطوير والتقنية في الابتكارات المهنية التي من كمتطلبات التنمية المستدامة	0.786	0.000

12	تقام على السياحة العديد من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تساهم في تقليل البطالة في المجتمع	0.881	0.001
13	يهدف التخطيط السياحي إلى تحقيق تنمية مستدامة في القضاء على البطالة والاعتماد على الذات	0.823	0.001

ب–ثبات أداة الدراسة:

وهو معامل قياس ثبات وصدق أسئلة الاستبيان أو قدرة الأداة في الدراسة على قياس المقصود من قياسه, أي أن إعادة تطبيق الأداة (الاستبيان مثلا) في ظروف مماثلة فإننا سنحصل على نفس النتائج أو الاستنتاجات لغرض التحقق من ثبات الأداة استخدم الباحث معامل الاتساق الداخلي لفقرات الأداة من خلال معادلة كرونباخ ألفا التي تم تطبيقها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ (0.65) وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبيان فكانت قيمة ألفا للجميع المحاور (0.893)، وهى نسبة ممتازة وقريبة من الواحد الصحيح مما يعطينا دلالة على ثبات الدراسة، ويعنى هذا توفر درجة عالية جدا من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها

جدول (4) يعرض نتائج اختبار معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الدراسة والأداة ككل

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل الثبات
المقومات السياحية المتاحة	7	0.789
مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب	8	0.711
ثبات المتغير المستقل	15	0.812
المتغير أبعاد التنمية المستدامة	13	0.855
الثبات الكلي	18	0.893

ج- وصف متغيرات الدراسة:

الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير المقومات السياحية المتاحة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
تعتبر سياحة المساحات الخضراء ضرورية للحياة اليومية للفرد والأسرة وعليه يجب المحافظة على سلامتها ونظافتها	4.13	1.11	إيجابي
ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من محطات مياه الشرب وشبكات والصرف الصحي حتى تخدم الأماكن السياحية	2.99	1.21	إيجابي
يوجد بليبيا موروث ثقافي قديم مثل الصناعات التقليدية والمدن الأثرية الجميلة التي ترتادها السواح	3.19	.451	إيجابي
توجيه الاهتمام للتوسع في مجال إنتاج الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية وهي من الموارد الطبيعية التي يجب الاهتمام بها	3.23	1.74	إيجابي
تتوافر خدمات بشكل جيد على الطرق المؤدية للمناطق السياحية مثل المطاعم التي توفر الأكلات الشعبية التي تعتبر من الموروث الثقافي لليبيا	2.94	1.11	إيجابي
تمكن السياحة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية اليومية للسواح مثل الأمن والسلامة والمأكل والملبس والسكن والصحة	2.97	1.05	إيجابي

تتميز ليبيا بسياحة متعددة الأنواع سياحة بحرية وجبلية وصحراوية وبحيرات ومدن أثرية وهي تعتبر مورد للإيرادات وزيادة الدخل القومي	3.31	1.28	ايجابي
المقومات السياحية المتاحة.	4.09	.411	إيجابي

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة التي تنص على (تعتبر سياحة المساحات الخضراء ضرورية للحياة اليومية للفرد والأسرة وعليه يجب المحافظة على سلامتها ونظافتها.) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (**4.13**) وانحراف معياري (**1.11**)، مما يدل على أن سياحة المساحات الخضراء تعتبر ضرورية للحياة اليومية للفرد والأسرة وعليه يجب المحافظة على سلامتها ونظافتها في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تتوافر خدمات بشكل جيد على الطرق المؤدية للمناطق السياحية مثل المطاعم التي توفر الأكلات الشعبية التي تعتبر من الموروث الثقافي لليبيا.) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (**2.94**) وانحراف معياري (**1.11**)،مما يدل على تتوافر خدمات بشكل جيد على الطرق المؤدية للمناطق السياحية مثل المطاعم التي توفر الأكلات الشعبية التي تعتبر من الموروث الثقافي لليبيا وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير المقومات السياحية المتاحة بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية، **وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي** لمتغير المقومات السياحية المتاحة **4.09**)) وبانحراف معياري (1.41)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير المقومات السياحية المتاحة كانت ايجابية.

–المتغير الفرعي الثاني: مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب.

تم قياس المتغير الفرعي بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب بثمانية فقرات من الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير: بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب.

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب.			
توجد مطارات محلية تساعد نقل السواح إلى الأماكن السياحية البعيدة على المدن الكبيرة	2.44	1.10	سلبي
السياحية تتطلب الابتكار والتطوير والتجديد في قطاع الاتصالات والمواصلات والخدمات العامة والمطارات والموانئ من فترة لأخرى	3.06	1.78	إيجابي
تقدم الإدارة السياحة حوافز مادية ومعنوية للعاملين في قطاع السياحة لتشجيع الأفكار الجديدة	2.26	.771	سلبي
تزيد الحوافز من طاقتي على الابتكار أكثر	3.01	.951	إيجابي
توفير موانى بحرية جيدة تسهل استعمال السياحة المائية ووصول السواح إلى شواطئ البحر	2.14	1.23	سلبي
توفير خطط استثمارية يتم فيها مراعاة المعايير الفنية الدولية في تصميم الطرق المؤدية للاماكن السياحية	2.17	1.09	سلبي
يسعى التخطيط السياحي إلى تقديم خدمات إضافية متميزة ومبتكرة في الفنادق والمنتجعات السياحية مقارنة بالمنافسين	2.32	1.16	سلبي
يوفر التخطيط السياحي تقديم خدمات إضافية متميزة ومبتكرة مقارنة بالمنافسين لضبط تنافسية الأسعار في الأماكن السياحية ومقارنتها مع الدول المجاور حتى يتحقق الجذب السياحي	2.44	1.22	سلبي
بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب	2.19	1.04	سلبي

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (7) أن الفقرة التي تنص على أن: (مقومات البيئة السياحية تتطلب الابتكار والتطوير والتجديد في قطاع الاتصالات والمواصلات والخدمات العامة والمطارات

والموانئ من فترة لأخرى) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.06) وانحراف معياري ((1.78) في حين حصلت الفقرة التي تنص على (توفير مواني بحرية جيدة تسهل استعمال السياحة المائية ووصول السواح إلى شواطئ البحر) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.14) وانحراف معياري (1.23)، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت سلبية ، **وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي** لمتغير بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب2.19)) وبانحراف معياري (1.04)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير بعد مقومات البيئية الأساسية لجذب السواح المحليين والأجانب كانت سلبية، أي اقل من (2.5)

– المتغير التابع: أبعاد التنمية المستدامة (البيئية – الاجتماعية – الاقتصادية).

تم قياس المتغير التابع أبعاد التنمية المستدامة (البيئية – الاجتماعية – الاقتصادية) بثلاثة عشر فقرات والجدول التالي يبين فقرات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الجدول (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير أبعاد التنمية المستدامة (البيئية – الاجتماعية – الاقتصادية).

أبعاد التنمية المستدامة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
يحقق التخطيط السياحي أهداف التنمية المستدامة في إبعادها الثلاثة البيئية الاجتماعية، الاقتصادية، على نحو متوازن ومتكامل	**3.26**	**1.07**	إيجابي
يعزز التخطيط السياحي تطوير البيئة الأساسية للدولة عامتا وهي تؤثر على الوضع السياحي خاصتا	**3.41**	**1.18**	إيجابي

يتم استخدام مواصلات صديقة للبيئة تجنبا لزيادة التلوث وتحقيق تنمية مستدامة	2.46	1.09	سلبي
تعزيز الترابط بين القطاعات المختلفة في التعاون والحصول على بيئة سياحية مستقرة تجذب السواح إليها مثل الأمن والسلامة	2.50	1.20	إيجابي
يعتبر الاستثمار السياحي من المشروعات الغير مضرة بالبيئة حيث إنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية المستدامة	2.81	1.14	إيجابي
يسعى التخطيط السياحي إلى إنشاء مراكز لتعليم وتأهيل القوى العاملة القادرة على إدارة الأماكن السياحة بشكل جيد	3.12	1.26	إيجابي
يحقق التخطيط السياحي أهداف التنمية المستدامة في إبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية على نحو متوازن ومتكامل	2.95	1.18	إيجابي
تعتبر السياحة من الصناعات الغير مضرة بالبيئة حيث إنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية المستدامة	3.22	1.13	إيجابي
تحتاج السياحة إلى دعم مادي كبير من قبل جهات الاختصاص وعليه يجب على الدولة تمويل هذا القطاع حيث يوفر إيرادات كبيرة جدا تساهم في زيادة الناتج المحلي	4.15	1.20	إيجابي
تحقق السياحة المساواة والعدالة والرفاهية وهي من ركائز التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يتشارك أكثر من شخص فيها	3.18	1.01	إيجابي

تعزز السياحة أنماط الرفاهية والمعيشة الصحية لجميع الأعمار ليضمن التطوير والتقنية في الابتكارات المهنية التي من كمتطلبات التنمية المستدامة	3.21	1.04	إيجابي
تقام على السياحة العديد من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تساهم في تقليل البطالة في المجتمع	3.11	1.09	إيجابي
يهدف التخطيط السياحي إلى تحقيق تنمية مستدامة في القضاء على البطالة والاعتماد على الذات	3.33	1.31	إيجابي
أبعاد التنمية المستدامة (البيئية –الاجتماعية – الاقتصادية	3.02	.141	إيجابي

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (9) أن الفقرة التي تنص على أن (تحتاج السياحة إلى دعم مادي كبير من قبل جهات الاختصاص وعليه يجب على الدولة تمويل هذا القطاع حيث يوفر إيرادات كبيرة جدا تساهم في زيادة الناتج المحلي) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (1.20)، مما يدل على ان السياحة تحتاج إلى دعم مادي كبير من قبل جهات الاختصاص وعليه يجب على الدولة تمويل هذا القطاع حيث يوفر إيرادات كبيرة جدا تساهم في زيادة الناتج المحلي في حين حصلت الفقرة التي تنص على(يتم استخدام مواصلات صديقة للبيئة تجنبا لزيادة التلوث وتحقيق تنمية مستدامة.) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.07)، مما يدل على أن لا يتم استخدام مواصلات صديقة للبيئة تجنبا لزيادة التلوث وتحقيق تنمية مستدامة، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير أبعاد التنمية المستدامة (البيئية – الاجتماعية – الاقتصادية)بالوسط النظري المعتمد في الدراسة هو(2.5)نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير أبعاد التنمية المستدامة (البيئية –الاجتماعية – الاقتصادية) (3.02) وبانحراف معياري (1.14)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد

العينة حول متغير أبعاد التنمية المستدامة (البيئية – الاجتماعية – الاقتصادية)كانت ايجابية.

-اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخطيط السياحي (موارد طبيعية، موروث ثقافي، مقومات جذب السواح) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية) في ليبيا.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخطيط السياحي (موارد طبيعية، موروث ثقافي، مقومات جذب السواح) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية) في ليبيا., على مستوى الدلالة الإحصائية (0.05=) ويبين الجدول رقم (10) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه

R الارتباط	الارتباط المصحح R^2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.743	0.552	192.381	0.000	قبول

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (192.381) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخطيط السياحي(موارد طبيعية، موروث ثقافي، مقومات جذب السواح) و التنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية) في ليبيا.,ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (التخطيط السياحي) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (55%) من التباين في المتغير التابع (التنمية المستدامة بأبعادها) وهي قوة تفسيرية متوسطة ، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

-الفرضية الفرعية الأولى: -هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المقومات السياحية المتاحة (موارد طبيعية) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية)

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين الفرضية الفرعية الأولى:

–هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المقومات السياحية المتاحة (موارد طبيعية) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية)

الجدول رقم (11) يبين نتائج اختبار الانحدار واختبار **F** الناتج عنه

Rالارتباط	الارتباط المصحح R^2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.629	**0.395**	**121.218**	**0.000**	قبول

لقد جاءت قيمة اختبار(F) مساوياً إلى (*121.218*) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقومات السياحية المتاحة (موارد طبيعية) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية). ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (المقومات السياحية المتاحة (موارد طبيعية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (40%) من التباين في المتغير التابع (التنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية)) وهي قوة تفسيرية ضعيفة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

–الفرضية الفرعية الثانية: – هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مقومات الجذب السياحي التي تجذب السياح المحليين والأجانب والمتمثلة في (الفنادق– المطاعم– شبكة الاتصالات – القوانين والتشريعات– الخدمات الصحية) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية)

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين مقومات الجذب السياحي التي تجذب السياح المحليين والأجانب والمتمثلة في (الفنادق– المطاعم– شبكة الاتصالات – القوانين والتشريعات– الخدمات الصحية) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية) على مستوى الدلالة الإحصائية (0.05=) ويبين الجدول رقم (12) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة

الجدول رقم (12) نتائج اختبار الانحدار واختبار **F** الناتج عنه

الارتباطR	**الارتباط المصحح** R^2	F	**مستوى الدلالة**	**نتيجة الفرضية**
0.781	0.609	98.723	0.000	**قبول**

لقد جاءت قيمة اختبار(F) مساوياً إلى (*98.723*) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مقومات الجذب السياحي التي تجذب السياح المحليين والأجانب والمتمثلة في (الفنادق– المطاعم– شبكة الاتصالات – القوانين والتشريعات– الخدمات الصحية) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية)،ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (مقومات الجذب السياحي التي تجذب السياح المحليين والأجانب والمتمثلة في (الفنادق– المطاعم– شبكة الاتصالات – القوانين والتشريعات– الخدمات الصحية)) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (61%) من التباين في المتغير التابع (التنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية) وهي قوة تفسيرية جيدة ، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

الثالث عشر: –النتائج والتوصيات.

أولا النتائج:

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط السياحي (موارد طبيعية، موروث ثقافي، مقومات جذب السواح) والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية) في ليبيا، جات بانحراف معياري (1.07) ومتوسط حسابي (3.23) هذا يدل على وجود إمكانيات، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل اى بمعنى لا يتم استخدام مواصلات صديقة للبيئة.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقومات السياحية المتاحة (موارد طبيعية) بانحراف معياري (1.41) ومتوسط حسابي (4.09) وهذا يؤكد وجود علاقة ايجابية بينها وبين التنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية)،أي بمعنى توجد مقومات سياحية فى ليبيا يمكن ان تبنى عليها سياحة جيدة وتحتاج إلى تخطيط استراتيجي جيد.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات البيئية للجذب السياحي التي تجذب السياح المحليين والأجانب والمتمثلة في (الفنادق–المطاعم–شبكة الاتصالات – القوانين والتشريعات–الخدمات الصحية) جات بانحراف معياري (1.04) ومتوسط حسابي (2.19) وتعتبر هذه النتيجة سلبية أي اقل من المعدل المعتمد إحصائيا وهو 2.5% والتنمية المستدامة بأبعادها (البيئية، العدالة الاجتماعية، الاقتصادية).

ثانيا: التوصيات: وعليه توصى الدراسة بالآتي: –

–زيادة الاهتمام بسياحة المساحات الخضراء ويجب المحافظة عليها وزيادة مساحاتها والاهتمام بنطفتها وسلامتها من قبل السواح.

– ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية للدولة عامتا والمناطق السياحية خاصتا مثل الطرق المؤدية للمناطق السياحية وكذلك الاهتمام بالمطاعم التي تقدم الوجبات الشعبية والتي تعتبر من الموروث الثقافي لليبيا.

– ضرورة الاهتمام بالمواصلات الصديقة للبيئة تجنبا لزيادة التلوث البيئي وتحقيقا لتنمية المستدامة.

الرابع عشر: المراجع:

أولا: الكتب:

– محمود مهدي البياتي (2005) تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائيٍ SPSS – الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان.

– سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح (1995) – الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى– معهد الإحصاء.

– عبد الحميد عبد المجيد البلداوي (1997) – الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية– دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى.

– جمال إبراهيم داود و سمير سليم فاضل (2004) – تحليل الارتباط ونماذج الانحدار البسيط – دار الكتب الوطنية – بنغازي– الطبعة الأولى.

– – مجدي عبد الكريم حبيب (2001) – الإحصاء اللابارامترى الحديث في العلوم السلوكية – مكتبة النهضة المصرية– الطبعة الأولى.

ثانيا: رسائل الماجستير والدكتوراة:–

-سمير جعفر،2019، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير- جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية- الجزائر.

- أحلام صدام ريم ردايريه، 2016، دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق سياحة مستدامة، دراسة حالة – الجزائر – جامعة العربي البشي- تبسه –رسالة ماجستير-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.

-لبنى محمود محمد عجعج،2007، تخطيط وتنمية السياحة التراثية في محافظة نابلس- جامعة النجاح الوطنية – كلية الدراسات العليا- رسالة ماجستير.

-حورية سليماني،2007، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- قسم الحقوق والعلوم السياسية، النظام القانوني لحماية البيئة، جامعة الدكفور-مولاي الطاهر سعيد – رسالة ماجستير.

ثالثا:الدوريات والمجلات العلمية:

-ناصر عبد الكريم الغزاوي،(2015)، تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي وتطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات التنافس الدولي "السلبيات والعلاج "المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- العدد الثالث- المجلد الأول، ديسمبر AJSRP.

-فوزية الصدق أحمد وآخرون 2017، المراحل التاريخية للتخطيط السياحي وأثره في نشر ثقافة التنمية السياحية في ليبيا- جامعة ملايا fooz.1979@yahoo.com.

-سيد فتحي أحمد الخولى،2000، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية- قسم الاقتصاد – جامعة الملك عبد العزيز – جدة.

- عبد الله عمر سالم الدعوكي(بدون) التباين البيئي في ليبيا وأثره على الاستثمار السياحي (دراسة مقارنة بين مدينتي غدامس صبراتة)

مقومات التنمية السياحية بمدن الدواخل الليبية "منطقة ترهونة نموذجاً"

دراسة ميدانية على عينة من آراء بعض الأفراد بمنطقة ترهونة.

ا. د. مصطفى خليفة إبراهيم

جامعة الزيتونة–كلية التربية– قسم علم الاجتماع

ملخص الدراسة:

تمثل السياحة بمدن الدواخل الليبية من المجتمع أهم متطلبات صناعة السياحة في تنوع مصادر الدخل في المجتمع الليبي، ذلك أن ما تتميز به تلك المدن من معالم أثرية تاريخية، وطبيعة تضاريسها والنباتات الطبيعية التي تكسوها تساعد على توسيع السياحة بمدن الدواخل واستثمارها بإقامة المنتجعات السياحية، والخدمات السياحية لنشر ثقافة السياحة بمدن الدواخل، حيث هذه المدن تتخللها العديد من المهرجانات السنوية ذات البعد الأثري التاريخي، والصناعات التقليدية، وتعريف السياح بالإرث الثقافي والاجتماعي لسكان مدن الدواخل، كما يحدث في مدن هون ، وسوكنه، والواحات، ويفرن وغيرها، وبالتالي دراسة مقومات السياحة بمدن الدواخل ومنها منطقة ترهونة يمثل خطوة في الاتجاه نحو الاهتمام بالسياحة الداخلية، حيث تتميز هذه المنطقة بمقومات سياحية هائلة، سواء في إطار تضاريسها وطبيعة أراضيها الخصبة في أغلبها، والغطاء النباتي الطبيعي الذي تتزين به جبالها وتلالها وأوديتها، أو في إطار المزارع النموذجية التي تكسو أرضها الخصبة، حيث صنفت المنطقة بأنها من أكثر المناطق جمالاً، وخاصة صفاء هوائها النقي من غاز ثاني أكسيد الكربون، ووجود منتزه عين الشرشارة السياحي الذي يستقطب العديد من السياح الليبيين، وقد هدف هذه الدراسة التعرف على أهم المزايا السياحية التي تتمتع بها منطقة ترهونة، والعقبات التي تواجه الاستثمار السياحي بها، وطرق الاستثمار بها، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي على عينة من آراء أفراد سكان منطقة ترهونة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها أن فرص الاستثمار السياحي بمدن الدواخل يعد مهم جداً، وذلك لما تتميز هذه المدن من معالم أثرية تاريخية وموروث ثقافي متنوع وصناعات تقليدية تختص به كل مدينة عن الأخرى، وتوصلت الدراسة أيضا إلى الحد من العقبات الإدارية التي تواجه الاستثمار السياحي

بمدن الدواخل ومنها منطقة ترهونة، ووضع اليد على المناطق السياحية بمدن الدواخل ومنها منطقة ترهونة من قبل وزارة السياحة للاستثمار السياحي.

مقدمة:

تتمتع منطقة ترهونة بمقومات طبيعية خلابة عن سائر أغلب المدن الليبية، حيث تمتد المنطقة على مساحة واسعة من الأراضي الخصبة التي تتميز بالغطاء النباتي الطبيعي، وكذلك كثيرة الأشجار المختلفة بها من أشجار مثمرة، وغابات ومناطق جبلية تكسوها النباتات الطبيعية المختلفة، ومناخ معتدل في أغلب فصوله، كما يوجد بها بعض المعالم التاريخية الأثرية، يوجد بها منتزه الشرشارة السياحي الذي يجلب العديد من السياح من كافة مدن ليبيا، وبالتالي تناولنا لأهم المزايا السياحية التي تتمتع بها منطقة ترهونة والعقبات التي تواجه الاستثمار السياحي بها، وطرق الاستثمار يعد من أولويات البحث العلمي التي ينبغي أن تنال الاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي، ذلك أن العديد من خبراء التنمية السياحية وغيرهم أكدوا أن منطقة ترهونة تتمتع وتحظى بكثرة الأشجار مما يساعد زوارها وسكانها على استنشاق هواء نقي نتيجة امتصاص هذه الأشجار لغاز ثاني أوكسيد الكربون، وبالتالي السلامة الصحية تعد غاية في الأهمية لدعوة السياح والعائلات الليبية للتمتع بالمناخ الإيجابي لهذه المنطقة، والدعوة إلى الاستثمار السياحي بها والحد من العقبات الإدارية والاجتماعية التي تحول دون جعل مناطق الدواخل بيئة صالحة للاستثمار السياحي، ودعوة المستثمرين المحليين وغيرهم إلى استثمار هذه المنطقة الجميلة إلى جانب مدن الدواخل والمناطق الساحلية الليبية والعمل على إعادة تأهيل منتزه عين الشرشارة السياحي ومده بكل مقومات النجاح السياحي من خدمات سياحية متقدمة وتجارية، ومدن ألعاب، وحدائق للحيوانات المختلفة، والألعاب الرياضية المختلفة، و المسبح السياحي، والعمل على تزويده ببيوت الشباب، و مكتبة علمية وثقافية، ومتحف حتى يستمتع السائح الليبي والأجنبي بما يحتويه هذا المنتزه من موروث ثقافي، واجتماعي، وترفيهي، وترويحي، وبالعمل كذلك على نقل السياح إلى المناطق الأثرية والتاريخية بالفروع البلدية لمنطقة ترهونة، وإقامة لهم حفلات دينية وغنائية للتعريف بالموروث الثقافي والاجتماعي للعادات والتقاليد الليبية، لسكان هذه المنطقة و المهرجانات التي يقيمها ويمارسها عقود الخيول بفروع هذه المنطقة.

لقد تميزت هذه المنطقة عبر التاريخ بإقامة المزارات والحفلات الدينية للعائلات الليبية، وكما كان سائداً في زيارة سيدي حمدان، وسيدي تابت، وسيدي شائب الدرعان، وسيدي الشارف، وسيدي

الحاج عامر، وغيرها من المزارات الأخرى، حيث يتم نصب الخيام التقليدية وإقامة الذبائح وتقديم الوجبات الغذائية لكل الزوار، بل يتخلل هذه الحفلات في بعض منها مهرجان المسابقة للعديد من عقود الخيول القادمة للمشاركة في هذا الحفل الديني والثقافي والاجتماعي للعائلات الليبية بفروع منطقة ترهونة في بعض منها، وكذلك يتخلل هذه الحفلات الدينية أسواق شعبية يوم المهرجان، وللتاريخ لقد كانت سائدة في المنطقة حتى فترة الثمانيات من القرن الماضي ، والباحث عائش هذا الواقع ميدانياً، وأمام تلك التحولات التي مر بها المجتمع الليبي قد اندثرت هذه المهرجانات والحفلات أمام زحف رياح التغير الاجتماعي الحضاري الذى أصحاب الفرد والأسر الليبية، وأصبح من الماضي والدراسات الأنثروبولوجيا والاجتماعية لن تعطينا نسقاً واضحاً في الموروث الثقافي والاجتماعي عن تلك مدن الدواخل، مما دفع الباحث إلى محاولة منه لإيضاح ما كان سائداً في هذه المنطقة عبر التاريخ وبالإمكان الاستثمار السياحي في هذه المنطقة والعمل على تطور السياحة بالمدن الداخلية ومعالمها التاريخية وتطور منتزه عين الشرشارة السياحي.

الأطر المنهجية والنظرية للدراسة– :

أولاً/ الأطر المنهجية– :

- **تحديد مشكلة الدراسة:**

تعد منطقة ترهونة من المناطق السياحية الجميلة بموقعها الفريد، حيث المناخ المعتدل في أغلب فصوله، والغطاء النباتي المتنوع الذي يكسو أغلب أراضيها، إضافة إلى كثرت الأشجار المثمرة والمتنوعة بها، وكذلك أشجار الغابات التي تحتويها، أضف إلى ذلك وجود العديد من المعالم الأثرية التاريخية التي توجد بها، وكذلك وجود منتزه عين الشرشارة السياحي بها، كل هذا يدل على أن هذه المنطقة ينبغي أن تنال الاستثمار السياحي المحلي والخارجي وإقامة المنتجعات السياحية على قمم جبالها أو في سهولها أو على ضفاف أو جوار المشاريع الزراعية التي أقامتها الدولة والتي تتغذى من النهر الصناعي حتى يستمع زوراها السياح بما هو جميل لهذه المنطقة على مستوى المورث الثقافي الاجتماعي والمهرجانات التي يقيمها سكان هذه المنطقة في المناسبات الاجتماعية، والوطنية، والدينية، وخاصة رياضة الخيول، وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي–:

ما مقومات التنمية السياحية بمنطقة ترهونة؟

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة لكونها تعد من الدراسات النادرة في التعرف على مقومات التنمية السياحية بمدن الدواخل الليبية في علم الاجتماع السياحي، ومنها منطقة ترهونة حيث تتمتع هذه المنطقة بمقومات سياحية عديدة يمكن الاستثمار السياحي فيها إلى جانب المؤسسات الاقتصادية بالدولة أو السماح للمستثمرين السياحيين المحليين أو الأجانب بالاستثمار فيها وجعلها منطقة سياحية بناءً على البُعد الثقافي والاجتماعي لسكانها ومعالمها التاريخية والأثرية أو تطوير منتزه عين الشرشارة السياحي وجعله مكاناً مناسباً للسياح الليبيين والأجانب، كما تعود أهمية هذه الدراسة اثراء للمكتبة العلمية في مجال علم الاجتماع السياحي.

- **أهداف الدراسة:**

1. التعرف على أهم المزايا السياحية التي تتمتع بها منطقة ترهونة.
2. التعرف على العقبات التي تواجه الاستثمار السياحي في منطقة ترهونة.
3. التعرف على طرق الاستثمار السياحي بمنطقة ترهونة.

- **تساؤلات الدراسة:**

1. ما هي المزايا السياحية التي تتمتع بها منطقة ترهونة؟
2. ما العقبات التي تواجه الاستثمار السياحي بمنطقة ترهونة؟
3. ما هي طرق الاستثمار السياحي بمنطقة ترهونة؟

- **مفاهيم الدراسة:**

_تعريف التنمية السياحية:

السياحة: هي نشاط الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة ويقيمون هناك لمدة لا تزيد على سنة واحدة، وذلك طلبا للراحة، أو لأغراض أخرى (١)

_أما تعريف التنمية السياحية حسب رأي بعض الباحثين بأنها " توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السائحين ،وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة (٢)

_ونقصد بمقومات التنمية السياحية بمدن الدواخل الليبية إجرائيا: هو وجود العديد من مقومات التنمية السياحية بمدن الدواخل من مناخ معتدل وتضاريس جميلة تسود هذه المدن من جبال وتلال وأودية وسهول تكسوها العديد من النباتات الطبيعية المختلفة، بالإضافة إلى الغابات والمزارع البعلية

والمروية، وكذلك المعالم الأثرية والتاريخية لكل مدينة من مدن الدواخل التي تعكس الموروث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لحياة سكانها ،أضف إلى ذلك بما تحتويه هذه المدن من منتزهات سياحية، وخدمات سياحية من فنادق وبيوت للشباب ومطاعم ومقاهي للسياح وأماكن للاسترخاء والترفيه والترويج وخاصة الهواء النقي بعيدا عن الهواء الملوث، كما يقيم سكان مدن الدواخل العديد من المهرجانات ذات البعد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لهم في بعض فصول السنة كفصل الربيع.

_أما منطقة ترهونة : فهي تعد من أفضل مدن الدواخل الليبية في السياحة فهى تتمتع بتضاريس جميلة جدا وقد صنفت من المدن الليبية التي تتميز بصفاء الهواء فيها حيث الأشجار الكثيفة والمزارع النموذجية التي تتغذى من مياه النهر الصناعي والنبتات الطبيعية التي تكسو جبالها وتلالها ،كما أن منتزه عين الشرشارة السياحي الذي يعد من أكثر المنتزهات ازدحاما وخاصة ايام العطلات من الأسر الليبية بالمدن المجاورة لمنطقة ترهونة ،كما أن هذه المنطقة تعج بالعديد من المعالم الاثرية التاريخية ،واقامة المهرجانات وخاصة مسابقات الفروسية

_تعريف مقومات التنمية السياحية– :

– التنمية السياحية– :

- منهج الدراسة: – تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي باعتباره من أنسب المناهج في هذه الدراسة.
- وحدة الاهتمام في هذه الدراسة: – هم الأفراد الليبيون ذكورا وإناثا القاطنين بمنطقة ترهونة.
- أداة الدراسة: – تم الاعتماد على صحيفة الاستبيان بالمقابلة.
- نوع الدراسة: – تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية.
- نوع العينة: – تم استخدام العينة العمدية على بعض الأفراد الليبيين ذكوراً وإناثاً القاطنين بمنطقة ترهونة، ويرجع اختيار الباحث إلى هذا النوع من العينات لصعوبة حصر كل المواطنين والمواطنات القاطنين بمنطقة ترهونة وقد بلغ عددهم 110 مواطناً ومواطنة.
- مجالات الدراسة– :

 المجال المكاني: – تم إجراء هذه الدراسة في منطقة ترهونة.

 المجال البشري: – تم إجراء هذه الدراسة على بعض الليبيين و الليبيات القاطنين بمنطقة ترهونة.

- المجال الزمني: – تم إجراء هذه الدراسة في الفترة (25-2-2023 م – 15-3-2023 م).
- الأساليب المستخدمة في هذه الدراسة: – تم الاعتماد على الجداول التكرارية والنسب المئوية.

نتائج الدراسة– :

1. أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، ومن الفئة العمرية من 26 – 35 سنة، وأن أغلبهم من مستوى تعليمي متوسط .
2. كشفت نتائج الدراسة أن منطقة ترهونة تتميز بعدة مميزات من هواء نقي ومناخ معتدل، وأغلب أراضيها خصبة وتغطيها العديد من الأشجار المثمرة المتنوعة والنباتات الطبيعية على جبالها وتلالها، وإقامة المهرجانات الثقافية والفروسية في فصل الربيع والمناسبات الوطنية والاجتماعية.
3. بينت نتائج الدراسة أن فرص الاستثمار السياحي بمدن الدواخل مهم جدا لما تتميز به هذه المدن من معالم أثرية تاريخية، وموروث ثقافي متنوع تشد انتباه السياح لنشاطات سكان هذه المدن من صناعات تقليدية متنوعة تختص بها بكل مدينة عن غيرها ومنها منطقة ترهونة .
4. أظهرت نتائج الدراسة أن من أسباب عوائق الاستثمار السياحي بمدن الدواخل ومنها منطقة ترهونة يرجع في أساسها إلى العوائق الإدارية من الجهات المختصة بعدم السماح للمستثمر السياحي المحلي أو الأجنبي من إقامة المنتجعات السياحية العصرية على جبال وتلال مدن الدواخل ومنها منطقة ترهونة بالرغم من المعالم التاريخية الأثرية والثقافية لسكان مدن الدواخل.
5. كشفت نتائج الدراسة أن طرق الاستثمار بمدن الدواخل ومنها منطقة ترهونة يرجع أولاً التهيئة الإعلامية بأهمية الاستثمار السياحي بمدن الدواخل واجتماع خبراء السياحة ووزارة السياحة بأهالي بمدن الدواخل وإقناعهم بجدوى الاستثمار السياحي في مناطقهم إضافة إلى وضع يد الدولة على بعض المناطق السياحية بمدن الدواخل واستثمارها سياحيا بإشراف ومتابعة من وزارة السياحة.
6. بينت نتائج الدراسة أن بعض مدن الدواخل بها منتزهات سياحية ومنها منطقة ترهونة، وذلك بالعمل على تزويد وتطوير هذه المنتزهات، ومنه منتزه عين الشرشارة السياحي بالعديد من الخدمات من فنادق، ومقاهي، ومطاعم حديثة، وحديقة للحيوانات، ومكتبة ثقافية وعلمية، ومتحف، ومحلات تجارية، ونقاط أمن، ومناشط ترفيهية، ورياضية، حتى تساعد على الاستثمار السياحي وجلب العديد من السياح لهذه المدن والمناطق الداخلية .

توصيات الدراسة– :

1. حث وزارة السياحة على توسيع نشاطاتها السياحية بمدن الدواخل.
2. العمل على نشر المعلومات الأثرية والتاريخية والثقافية لسكان مدن الدواخل من خلال نشرات في دليل إعلاني عن المهرجانات الثقافية والسياحية التي تميز كل مدن الدواخل وخاصة المهرجانات الدينية والثقافية الفصلية لحث السياح إلى زيارة هذه المدن والاستمتاع والتعرف على نشاطاتهم الثقافية.
3. حث وزارة السياحة على الاستثمار السياحي والحد من العوائق الإدارية للاستثمار السياحي بمدن الدواخل، ووضع يدها على المعالم والمناطق السياحية والسماح للمستثمر المحلي والأجنبي بالاستثمار السياحي دعما للاقتصاد الوطني.
4. العمل على التوسع في المنتزهات السياحية بمدن الدواخل وتزويدها بالخدمات المختلفة.

انخفاض قيمة الدينار الليبي

(الأسباب والأثار – سبل المعالجة)

{دراسة تحليلية للسنوات 2012-2021}

أ.عبد الحميد علي الفضيل

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة مصراتة

hameedalfadel83@gmail.com

المستخلص

هدف هـذا البحث إلى تسليط الضوء على تحليل أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي، واهم الاثار المترتبة على هذا الانخفاض وسبل معالجته، للسنوات (2012-2021)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أهم أسباب وتداعيات انخفاض قيمة الدينار الليبي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، بدأ الدينار الليبي تنخفض قيمته مند عام (2014) واستمر هذا الانخفاض بشكل متواصل حيث بلغ سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي اقصى قيمة له عام (2017) حيث بلغ (7.9) دينار للدولار الواحد في المتوسط، كما كان لسياسة فرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي اثر إيجابي على قيمة الدينار الليبي حيث انخفض سعر الصرف في السوق الموازية بشكل ملحوظ خلال عامي (2018)(2019)، كما بينت النتائج أن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية بشكل كبير، تزامن مع فرض المصرف المركزي لقيود على مبيعات النقد الأجنبي، وعلى صعيد الأسباب كان من اهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي الانقسام السياسي الذي أدى الى انقسام أخر على مستوى المؤسسات المالية والاقتصادية، نتج هنها مشاكل اقتصادية متراكمة من أهمها تمثلت في الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، أدى الى تدني انتاج وصادرات النفط الخام، هذا بدوره انعكس بشكل سلبي على صعيد النقد الأجنبي من خلال حدوث عجزا في استخدامات النقد الأجنبي بلغ (56.34) مليار دولار (السحب من احتياطيات المصرف المركزي) ، إضافة الى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية الى مستويات غير مسبوقة، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية الدينار الليبي، كذلك تخفيض قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 70% في عام (2021)، وتوصي الدراسة بضرورة توحيد المؤسسات المالية والاقتصادية حتى يمكن وضع

سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة بشكل تدريجي وصولا للسعر التوازي.

قيمة الدينار الليبي، سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية، القوة الشرائية.

1- مقدمة

يعد استقرار قيمة العملة المحلية (سعر الصرف) من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، ذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى ضمان استقرار قيمة عملتها لتجنيب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى. والمتتبع لتطور سعر الصرف الدينار الليبي امام العملات الأخرى خلال السنوات الماضية يلاحظ حدوث انخفاض كبير في قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى، الامر الذي انعكس سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية لعل أهمها: ارتفاع المستوي العام للأسعار(انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي)، وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، وقد اتبعت خلال هذه الفترة بعض الإجراءات والتدابير لمعالجة تشوهات سعر الصرف، من أجل تعزيز قيمة الدينار الليبي، والمحافظة على استقرار الأسعار، وذلك من خلال فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي في سبتمبر 2018، تم تلى ذلك اتخاذ المصرف المركزي قرار بتخفيض قيمة الدينار الليبي امام حقوق السحب الخاصة في ديسمبر 2020 حيث أصبح (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة)، بنسبة تخفيض بلغت 70% عما كانت عليه. و**تأتي هذه الورقة كمحاولة لتسليط الضوء على أهم الاسباب التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي، كذلك أهم تداعيات هذا الانخفاض على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.**

2- المشكلة البحثية:

ان الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدول، تؤدي أحيانا الى انخفاض قيمة عملاتها، وتقوم باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير، ومنها تخفيض قيمة العملة. فتخفيض قيمة العملة يعد من الأمور التي تحظى بأهمية بالغة على صعيد الدول سواء أكانت نامية أو متقدمة على حد سواء، لما لها من آثار ونتائج تؤثر بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الاثر على معدل التضخم والقوة الشرائية وزيادة معدلات الفقر، والميزان التجاري وغيرها.

حيث تشير البيانات المتعلقة بسعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية أمام العملات الاخرى خلال الفترة الممتدة 2012–2021، حيث ارتفع من (1.51) دينار للدولار الواحد عام (2014) الى (7.9) دينار للدولار الواحد عام (2018) **(الفضل والمقصبي، 2019)**، وفي يناير 2021 تم تخفيض قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة، بحيث أصبح (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة)، ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما هي أهم الأسباب الرئيسية التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي، وما هي أهم تداعياته على المؤشرات الاقتصادية الكلية؟

3- فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها: –

من أهم الأسباب التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي، تتمثل في انقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية، كذلك التغيرات الحاصلة في انتاج وعائدات النفط الخام.

4- اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الي الاتي:

- تحليل تطور سعر صرف الدينار الليبي (الرسمي وفي السوق الموازية)، امام العملات الاخرى في الاقتصاد الليبي.
- تحليل تطور أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي.
- الخروج بمجموعة من المقترحات، والتي من شأنها أن تساهم في معالجة مشكلة انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى.

5- اهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من اهمية الموضوع الذي يدرسه، كونه يعالج موضوعا هاما في الاقتصاد الليبي، يتعلق بتحليل انخفاض قيمة الدينار الليبي، وأهم أسبابه وتداعياته، وسبل معالجته، نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية أيضا، أنها تساعد المؤسسات المالية والنقدية في ليبيا في معرفة أهم مسببات انخفاض قيمة الدينار الليبي وسبل معالجته، مما يساعد في وضع السياسات المناسبة، من أجل الوصل الى حالة من الاستقرار النقدي والاقتصادي الاقتصادي.

6- أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- التأكيد على خطورة انخفاض قيمة الدينار الليبي، والتي تنعكس سلبا على الدخول الحقيقية للأفراد، والتي قد تؤدي الى اختلال كتير من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة الى حداثة البيانات المستخدمة خلال فترة الدراسة المختارة. كل هذه الاسباب كانت الدافع الاساسي وراء اختيار موضوع انخفاض قيمة الدينار الليبي من حيث الأسباب والأثار.

7- أسلوب البحث:

اتبع هذا البحث المنهج التحليلي باستخدام الاسلوب الوصفي والاحصائي في تحليل تطور سعر صرف الدينار الليبي (الرسمي والموازي)، إضافة الى تحليل أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض اجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية للوصول الي أهم النتائج.

8- تحليل تطور سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية في الاقتصاد الليبي: -

البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، توضح تطور متوسط سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية خلال الفترة (2012 -2021)، ولأغراض تحليلية تم تقسيم هذه الفترة الزمنية الى فترتين زمنيتين كالاتي:

الفترة الأولى (2012-2017)

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، أن سعر الصرف* في السوق الموازية في عام (2012) بلغ في المتوسط (1.33) دينار للدولار الواحد مقارنة بعام (2013) حيث بلغ

* يعرف سعر الصرف على أنه سعر وحدة واحدة من العملة المحلية معبرا عنه بالعملة الأجنبية أو كمية العملة الأجنبية الازمة لشراء وحدة من العملة المحلية.

(1.34) دينار للدولار الواحد، ليواصل الارتفاع في عام (2013) مقارنة بعام (2012)، حيث بلغ (1.34) دينار للدولار الواحد في المتوسط.

استمر سعر الصرف في السوق الموازية في الارتفاع بشكل مضطرد في الاعوام (2014) (2015) حيث بلغ (1.42) (2.37) دينار للدولار الواحد على التوالي. كما شهدت الأعوام (2016-2017) ارتفاعا قياسيا في سعر الصرف في السوق الموازية حيث بلغ (4.4) (7.9) دينار للدولار الواحد، على التوالي وهو أعلى قيمة تم تسجيلها خلال فترة الدراسة.

يتبين من خلال العرض السابق أن قيمة سعر الصرف الدينار الليبي في السوق الموازية خلال فترة البحث، تزداد بشكل مضطرد بمرور السنوات، حيث تصل أقصاها في الربع الرابع من كل عام. باستثناء الربع الرابع من عام 2018.

ويمكن إيعاز ذلك الى الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، وبالتالي تراجع الإنتاج والايرادات النفطية من النقد الاجنبي. أدى ذلك إلى لجوء مصرف ليبيا المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية تقشفية في استخدامات النقد الأجنبي (فرض قيود على مبيعات النقد الاجنبي)، من خلال العمل بنظام الموازنة الاستيرادية **(المجلس الرئاسي، 2017)**.

ومع استمرار ارتفاع قيمة سعر الصرف في السوق الموازية سنة بعد الأخرى، دون خطوات عملية لحل الأزمة الثانية للدينار الليبي، سواء من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة أو مصرف ليبيا المركزي، ولدى ذلك شعور لدى الافراد ومؤسسات القطاع الخاص تمثل في عدم تقتهم بالدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من الدينار الليبي ويستبدل ذلك بالنقد الأجنبي، الامر الذي ترتب عليه طلبا إضافيا على النقد الأجنبي، ساهم في ارتفاعه في السوق الموازية، ومما عزز ذلك الانقسام الحاصل في مصرف ليبيا المركزي وعدم اجتماع مجلس ادارته للنظر في هذه المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها.

الفترة الثانية (2018-2021): -

شهدت هذه الفترة تذبذب في سعر صرف قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية، حيث بلغت عام (2018) في المتوسط ما قيمته (6.04) دينار للدولار الواحد، بانخفاض مقداره (2.7) عما كان عليه في عام (2017)، ليواصل الانخفاض في عام (2019) حيث بلغ (4.27) مقارنة بما كان

عليه عام (2018) وهي أدني قيمة تم تسجيلها خلال كامل فترة الدراسة، ليعود سعر صرف الدينار الليبي للارتفاع من جديد في عام (2020) حيث بلغ (6.01) دينار للدولار الواحد.

ولأول مرة يلاحظ حدوث انخفاضا تدريجيا في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية في الربع الرابع من عام 2018، ويمكن إيعاز ذلك إلى صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 والقاضي بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية، حيث تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، حيث يتم ببيع النقد الأجنبي من خلاله لكل طالبيه بالسعر الجديد (1 دولار = 3.90 دينار تقريبا)، مما ترتب على هذا القرار حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية خلال الربع الرابع من عام 2018 إلى (5.15) دينار للدولار، مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه والبالغ (6.36) دينار للدولار. اما الانخفاض المتواصل لسعر الصرف في السوق الموازية في عام 2019 فيعزى ذلك الى قرار المجلس الرئاسي، القرار رقم 1 لسنة 2019 القاضي بتخفيض نسبة الرسوم إلى (163%)، بدلا من (183%).

اما الارتفاع من جديد في سعر الصرف في السوق الموازية في عام (2020)، كان بسبب فرض المصرف المركزي قيودا على مبيعات النقد الأجنبي من جديد، نتيجة الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية.

كما يلاحظ ان سعر الصرف في السوق الموازية قد انخفض بشكل واضح في عام 2021 حيث بلغ في المتوسط (5.05) دينار للدولار الواحد، ويعود ذلك الى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي (تخفيض) أمام وحدة حقوق السحب الخاصة (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) بدلا من) 1 دينار = 0.5157 وحدة حقوق سحب خاصة)، بعد هذا القرار رفع المصرف المركزي القيود المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي واصبح النقد الأجنبي متاح لكل طالبيه وفقا لسعر الصرف الرسمي الجديد، حيث تقلص الفارق بين السعر الرسمي الجديد وسعر الصرف في السوق الموازية الى (350) درهم تقريبا(الفضيل والتركي، 2023).

الجدول رقم (1): تطور متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية للفترة (2012–2021)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الربع الأول	1.36	1.33	1.33	1.85	3.48	6.46	6.25	4.32	4.9	5.40
الربع الثاني	1.31	1.35	1.36	2.09	3.85	8.10	6.40	4.42	5.76	5.06
الربع الثالث	1.33	1.34	1.51	2.48	4.86	8.45	6.36	4.28	6.07	5.00
الربع الرابع	1.34	1.33	1.51	3.08	5.58	8.9	5.15	4.07	6.15	5.01
المتوسط	**1.33**	**1.34**	**1.42**	**2.37**	**4.44**	**7.9**	**6.04**	**4.27**	**5.72**	**5.11**
معدل النمو %	**-**	**0.7**	**5.9**	**66.9**	**87.3**	**77.9**	**23.5-**	**29.3-**	**33.9**	**10.6-**

المصدر: - المقصبي، عبد الحميد، والفضيل، عبد الحميد (2019)، تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، المؤتمر الاكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، 2019/12/30

- البيانات المتعلقة بالسنوات 2019-2021 تم تجميعها عن طريق الباحث، من خلال المقابلة الشخصية لبعض من تجار العملة.
- معدلات النمو احتسب من قبل الباحث بناءا على القانون التالي:

معدل النمو (%) = {السنة الحالية (المقارنة) – السنة السابقة (الأساس)/السنة السابقة(الأساس)} × 100.

الشكل رقم (1): تطور متوسط سعر الصرف في السوق الموازية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

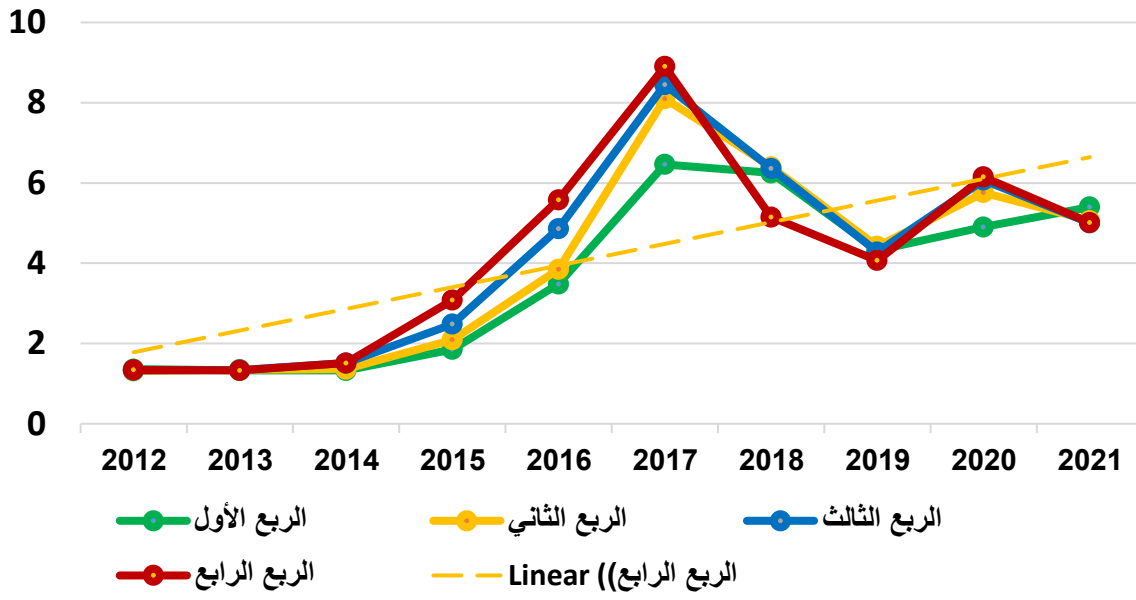

المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

8-1 تطور الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي، وسعر الصرف في السوق الموازية:

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2)، أن الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية قد بلغ اقصى قيمة له عامي (2016) (2017) (2018) حيث بلغت (3.01) (6.62) (4.66)، على التوالي، بينما تقلص الفارق بشكل كبير وملحوظ في عامي (2019) (2021) حيث بلغ (2.88)(0.51)، يذكر ان الفترات التي شهدت فارقا كبير هي الفترات التي فرض فيها المصرف المركزي قيود على مبيعات النقد الأجنبي، أو العمل بنظام الموازنة الاستيرادية، بينما الفترات التي تم فيها تقليص هذه القيود تقلصت فيها الفجوة بين السعر الرسمي والموازي لسعر الصرف وهي تمثل السنوات (2018)(2019)(2021) على التوالي.

الجدول رقم (2): تطور الفجوة بين متوسط سعر الصرف الرسمي والموازي في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف الموازي	1.34	1.33	1.42	2.37	4.44	7.97	6.04	4.27	5.72	5.11

سعر الصرف الرسمي	1.25	1.25	1.33	1.38	1.43	1.35	1.38	1.39	1.33	4.6
الفجوة	0.09	0.08	0.09	0.99	3.01	6.62	4.66	2.88	4.39	0.51

المصدر: –مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية –الربع الرابع 2022.

الشكل رقم (2): تطر متوسط سعر الصرف الرسمي والموازي في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

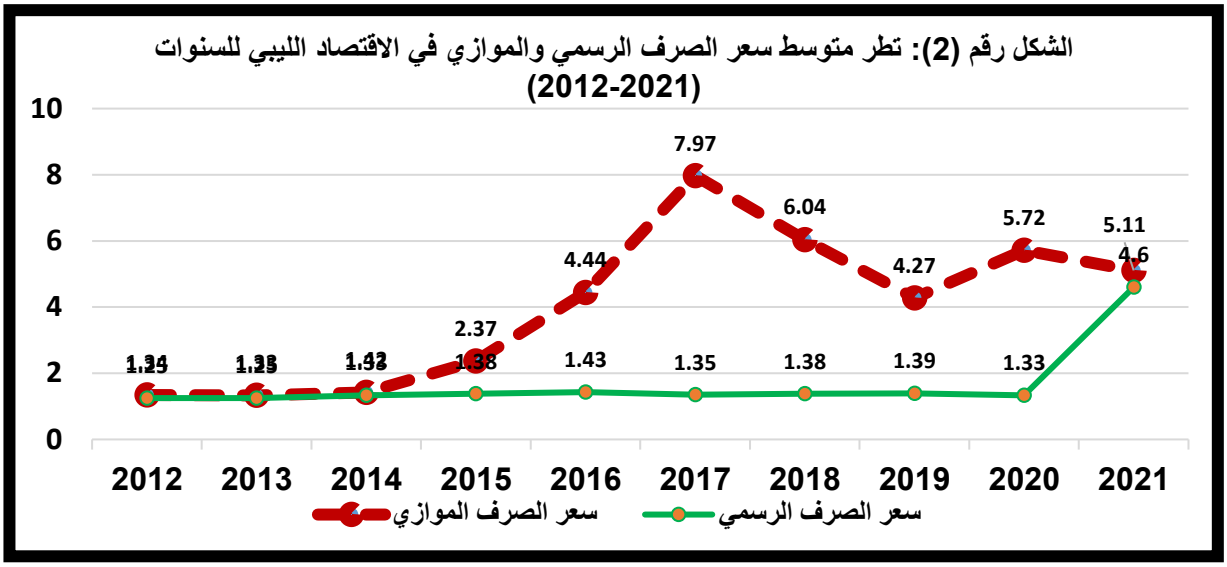

المصدر: بيانات الجدول رقم (2).

2-8 أهم الإجراءات والتدابير التي تم اتخادها لمعالجة التشوهات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي:

تم اتخاد مجموعه من الإجراءات والتدابير من أجل تعزيز قيمة الدينار الليبي خلال فترة البحث يمكن اجمالها في الاتي:

- الفترة الممتدة من 2015-2017 تم فرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي، حيث أوقف المصرف المركزي جميع عمليات الاعتمادات المستندية في نوفمبر 2015 ولمدة تجاوزت الخمس أشهر، وفي يناير 2016 قام المصرف المركزي بمنح موافقات محدودة لتغطية توريد بضائع بقيمة جاوزت المليار دولار.

وفي عام 2017 أصدر المجلس الرئاسي قراره رقم (377) بشأن تحديد موازنة النقد الأجنبي للعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ وقدره (17.9) مليار دولار، اسند الى وزارة الاقتصاد ادارتها وتنقيدها وفقا لاختصاصاتها بالقانون التجاري، ولكن ما تم انفاقه فعليا بلغ ما قيمته (8.9) مليار دولار أي ما نسبته (49%) من القيمة المخصصة وفقا للقرار.

- قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، حيث تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، وفقا للنشرة اليومية لأسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي، (1دولار = 3.90 دينار تقريبا).
- الشروع في بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية كحد أقصى (10 ألاف دولار) سنويا، كذلك لأغراض العلاج كحد أقصى (50 ألف دولار)، إضافة لأغراض الدراسة بالخارج وفقا للضوابط والقوانين المنظمة لبيع النقد الأجنبي.
- صرف مخصصات ارباب الأسر (500) و (1000) دولار، والتي ساهمت بشكل او باخر في زيادة المعروض من النقد الأجنبي في السوق الموازية.
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) بتاريخ 2019/07/30 والقاضي بتخفيض قيمة الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي الى (163%) بدلا من النسبة السابقة (183%) وفقا للنشرة اليومية لأسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية التي تصدر من المصرف المركزي.
- بعد الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية في /18 / يناير/ 2020، حيث انخفض الإنتاج النفطي الى أقل من 70 ألف برميل يوميا، الامر الذي ترتب علية انخفاض الإيرادات من النقد الأجنبي، قام المصرف المركزي بفرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي بحيث أصبح النقد الأجنبي الخاص بالأغراض التجارية، متاحا فقط لاستيراد السلع الغذائية والصحية ومستلزمات الإنتاج.
- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة، **(1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) بدلا من (1 دينار = 0.5157 وحدة حقوق سحب خاصة).**

3-8 تقييم الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها لمعالجة التشوهات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي: –

ترتب على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، والتي تهدف الى تعزيز قيمة الدينار الليبي وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي الى أدنى قيمة ممكنة مجموعة من النتائج، والجدول رقم (3) يوضح أهم هذه الإجراءات والتدابير، والنتائج المترتبة عليها.

الجدول رقم (3): الإجراءات والتدبير التي تم اتخاذها لمعالجة التشوهات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي

المشكلة: تدهور سعر صرف الدينار الليبي			
رقم	الفترة الزمنية	الإجراءات والتدابير المتخذة	النتائج المترتبة على الاجراء
1	2015-2017	– فرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي (إيقاف فتح الاعتمادات المستندية من نوفمبر 2015 حتى يونيو 2016). – قرار المجلس الرئاسي رقم (377) لسنة 2017 بشأن العمل بنظام موازنة النقد الأجنبي، حيث تم تخصيص مبلغ (17.9) مليار دولار لغرض التوريدات، وما تم انفاقه فعليا (7.9) مليار دولار، أي ما نسبته (49%) من القيمة المخصصة	–ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية لمستويات غير مسبوقة. – تهريب الأموال للخارج عن طريق التوريدات الوهمية. – عدم العدالة في بيع النقد الأجنبي سواء للأغراض التجارية أو الشخصية. – ارتفاع المستوى العام للأسعار. – فقدان الثقه في العملة المحلية.
2	2018-2019	– قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي (183%). – صرف مخصصات ارباب الأسر (500) و (1000) دولار. – قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) بتاريخ 2019/07/30 والقاضي بتخفيض قيمة الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي الى (163%)	– تقلص الفجوة بشكل كبير بين السعر الرسمي مضافا الية نسبة الرسوم، مع سعر الصرف في السوق الموازي. – استمرار انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية لمستويات غير مسبوقة. – تلاشي وانخفاض نسبة التوريدات الوهمية. – تعزيز قيمة الدينار الليبي، وانخفاض المستوى العام للأسعار.
3	2020	– فرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي، بحيث أصبح النقد الأجنبي متاح فقط لتوريد السلع الغذائية والمستلزمات الطبية ومستلزمات الإنتاج.	– ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، واتساع الفجوة مع السعر الرسمي. – عودة التوريدات الوهمية لغرض تهريب العملة للخارج.

4	2021	– قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي أمام وحقوق السحب الخاصة.	– تقلص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. – العدالة في بيع النقد الأجنبي لكل طالبه. – تلاشـــي التوريـدات الوهميـة من أجـل تهريب العملة للخارج للاســـتفادة منها في تمويل السوق الموازية.

المصدر: من اعداد الباحث.

9-أهم الأسباب التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي: –

يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت الى تخفيض قيمة الدينار الليبي الى الاتي:

9-1 الانقسام السياسي وانقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية: –

ان الانقسام السياسي في ليبيا شرقا وغربا مند عام 2014، وما ترتب عنه من صراع عسكري، القى بضلاله على المؤسسات الاقتصادية والمالية حيث انقسمت هذه المؤسسات على نفسها، وبذات المشاكل الاقتصادية تتفاقم وتزداد حدتها بمرور السنوات، حيث أصبح المشهد الاقتصادي والمالي في ليبيا لا يختلف كثيرا عن المشهد السياسي الذي يعاني تخبطا وعشوائية في اتخاد القرارات.

هذا الانقسام السياسي جر انقسام أخر على صعيد المؤسسات المالية والاقتصادية الممثلة في مصرف ليبيا المركزي بصفته اعلى سلطة نقدية في البلاد، والمؤسسة الوطنية للنفط بوصفها المختصة بإدارة القطاع النفطي في البلاد المستخدمة عائداته في تمويل الخزانة العامة للدولة بنسبة

تتجاوز 97% تقريبا، إضافة الى وزارة المالية المسؤولة على وضع السياسة المالية للدولة، تصدعت هذه المؤسسات شرقا وغربا وانقسمت على نفسها فستحدث الى جانب مصرف ليبيا المركزي بطرابلس ، مصرف موازي له في بنغازي، تتكون ادارته من أشخاص كانوا أعضاء في المصرف المركزي طرابلس، إضافة وزارة مالية أخرى تابعة للحكومات الموازية، هذا الانقسام المؤسساتي ترتب عنه مشاكل اقتصادية ومالية سيأتي تبيانها لاحقا**(حسين واخرون، 2022)**.

2-9 انخفاض حجم الانتاج والايرادات النفطية: -

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، يلاحظ أن متوسط انتاج النفط الخام قد انخفض بشكل كبير وملحوظ مند عام 2013 حيث انخفض بمقدار (400) الف برميل يوميا عما كان عليه في عام 2012 ليواصل متوسط الإنتاج اليومي الانخفاض بشكل اكبر في السنوات (2015)(2016) حيث بلغ (400)(400) مليون برميل يوميا على التوالي، كما شهدت الفترة الممتدة من 2017 – 2019 ارتفاع نسبيا في انتاج النفط الخام ولكن لم يصل للمعدل الطبيعي الذي كان في سنة (2012)، وفي عام (2020) انخفض متوسط انتاج النفط من جديد خلال سنة (2020) حيث بلغ (400) الف برميل يوميا، قبل ان يرتفع من جديد الى (1.2) مليون برميل يوميا في سنة (2021). الامر الذي ترتب عنه انخفاض قيمة الإيرادات النفطية حيث انخفضت من (66932.3) مليون دينار سنة (2012) الى (6665.6) (19209) مليون دينار خلال سنتي (2016) (2017) على التوالي، اما سنة (2020) فقد شهدت أدني قيمة للإيرادات النفطية حيث بلغت (5280) مليون دينار.

ويمكن ايعاز هذا الانخفاض في الإنتاج والايرادات النفطية الى اعلان حالة " القوة القاهرة " التي أعلنتها المؤسسة الوطنية للنفط بين فترة وأخرى، بسبب تعرض بعض المنشآت النفطية للإغلاق والتوقف عن الإنتاج مند عام 2013 حتى عام 2017 بسب الصراعات المسلحة الناتجة عن الصراعات السياسية في البلاد، والتي عادت من جديد في عام (2020)، حيث ترتب على اعلان حالة القوة القاهرة ايقاف كافة عمليات الإنتاج والشحن وتصدير النفط الخام من كل الموانئ الاتية (الحريقة – الزويتينة – البريقة – رأس لا نوف – السدرة) كذلك تم إيقاف الإنتاج من حقلي الفيل والشرارة لنفس الأسباب.

والجدير بالذكر بلغت الخسائر التقديرية الناتجة عن الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية من قبل المجموعات المسلحة ما قيمته (117.2) مليار دولار **(تقرير ديوان المحاسبة،2022)**.

الجدول رقم (4)

تطور متوسط الانتاج والصادرات والايرادات النفطية في الاقتصاد الليبي

للسنوات (2012-2021)

القيم بالمليون دينار

البيان	متوسط الانتاج اليومي	الصادرات النفطية	العائدات النفطية
2012	1.5	1.3	66932.3
2013	1	0.9	51775.7
2014	0.5	0.3	19976.6
2015	0.4	0.3	10597.7
2016	0.4	0.3	6665.6
2017	0.9	0.8	19209
2018	1.1	1	33475.8
2019	1.2	1	31394.7
2020	0.4	0.4	5280
2021	1.2	1.1	103368.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة.

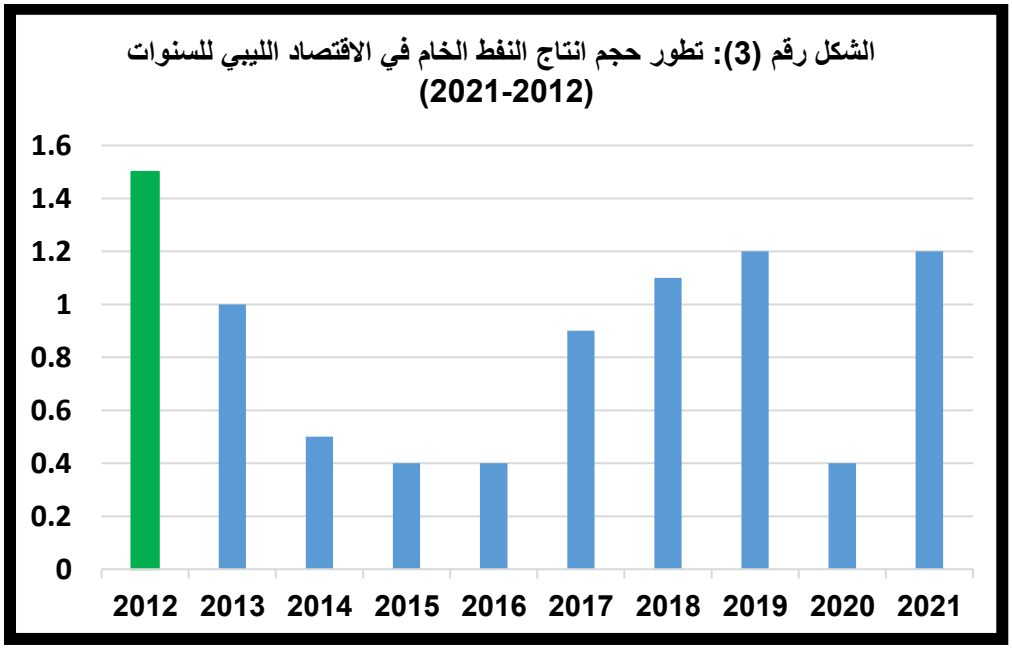

المصدر: بيانات الجدول رقم {2}

9-3 العجز في استخدامات النقد الأجنبي: –

عاني الاقتصاد الليبي من عجز مستمر ومضطرد في استخدامات النقد الأجنبي خلال معظم الفترة الممتدة من (2012–2021) كما مبين بالجدول رقم (5)، حيث شهدت اغلب السنوات عجز واضحا في استخدامات النقد الأجنبي حيث بلغ اقصى قيمة له عام (2014) وسجل ما قيمته (23.3) مليار دولار وبنسبة عجز بلغت (35.7%)، تلى ذلك سنتي (2015)(2020) بعجز بلغ (13.3)(9.3) مليار دينار على التوالي، وبنسبة عجز بلغت (63.5%)(79.4%) على التوالي، بينما بلغ العجز في استخدامات النقد الأجنبي خلال كامل الفترة ما قيمته (56.34) مليار دينار وشكل ما نسبته (26.5%)، الامر الذي اضطر فيه المصرف المركزي الى السحب من الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتغطية هذا العجز المتفاقم، ويعود السبب الرئيسي لهذا العجز الى الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، وانخفاض الإيرادات النفطية كما هو موضح بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (5): تطور استخدامات النقد الاجنبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2013–2021)

القيم بالمليون دولار

السنوات	الإيرادات من النقد الأجنبي	المصروفات من النقد الأجنبي	الفائض (العجز)	% (العجز) الفائض
2013	40.6	46.89	(6.2)	13.2
2014	15.62	38.95	(23.3)	35.7
2015	7.6	20.93	(13.3)	63.5
2016	4.78	12.54	(7.7)	61.4
2017	13.98	13.41	0.5	3.7
2018	24.54	19.13	5.4	28.2
2019	22.49	24.6	(2.1)	8.5
2020	3.8	11.7	(9.3)	79.4
2021	22.8	24.4	(1.6)	6.5
الإجمالي	156.21	212.55	(56.34)	26.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي–النشرة الاقتصادية –الربع الرابع 2022

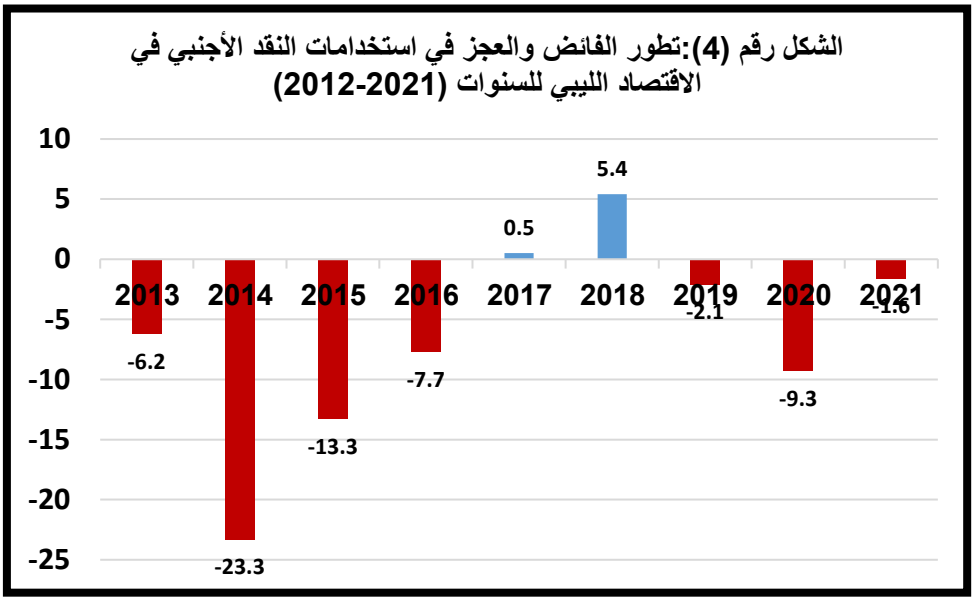

المصدر: بيانات الجدول رقم (5)

4-9 عجز الميزانية العامة-ظهور نفقات موازيه-تفاقم الدين العام المحلي: -

من خلال قراءة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (6) يمكن ملاحظة أن الترتيبات المالية (الميزانية العامة) لم تحقق فائضا خلال فترة البحث إلا في السنوات (2012) (2018) (2019) (2021)، اما باقي سنوات الدراسة والبالغ عددها (6) سنوات فقد حققت فيها عجزا، حيث وصل هذا العجز اقصى قيمة له عام (2015) حيث بلغ (26.3) مليار دينار، بينما بلغت اعلى نسبة عجز في سنة (2016) بنسبة (237.64%). ويمكن ايعاز أهم أسباب عجز الميزانية العامة في ليبيا الى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها: انخفاض العائدات النفطية نتيجة إغلاق الحقول والموانئ النفطية، بالإضافة الى تذبذب أسعار النفط العالمية (تقرير ديوان المحاسبة،2017).

الجدول رقم (6) تطور الفائض (العجز) في الترتيبات المالية (الميزانية العامة) في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

القيم بالمليون دينار

البيان	الإيرادات	الانفاق	الفائض (العجز)	%
2012	70.1	53.9	16.2	23.1
2013	54.7	65.2	(10.5)	19.1
2014	21.5	43.8	(22.3)	103.7
2015	16.8	43.1	(26.3)	156.5
2016	8.5	28.7	(20.2)	237.6
2017	22.3	32.9	(10.6)	47.5
2018	49.1	39.2	9.9	20.1

20.0	11.5	45.8	57.3	**2019**
63.5	(14.5)	37.3	22.8	**2020**
18.6	19.9	85.7	105.6	**2021**

***جزء من اجمالي الإيرادات العامة للسنوات (2018 حتى 2020)، هي عبارة عن عائدات الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي، حيث بلغت (13.2) (23.4) (15.2) مليار دينار على التوالي.**

المصدر: –مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة.

الشكل رقم(5): تطور الفائض و (العجز) في الميزانية العامة في ليبيا للسنوات (2012-2021)

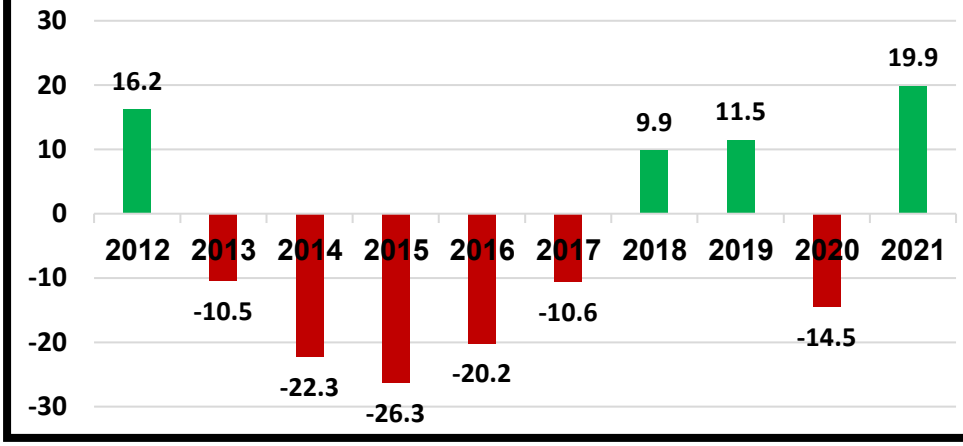

المصدر: بيانات الجدول رقم (6).

تفاقم العجز في الميزانية، الامر الذي تطلب معه إيجاد مصادر بديلة لتمويله، حيث لجأت الحكومة لتغطيته عن طريق عدة مصادر أهمها: سلف مصرف ليبيا المركزي (دين عام محلي)، حساب الاحتياطي المجنب، بواقي أرصدة الحسابات المصرفية، وبالتالي تفاقم الدين العام المحلي كما هو مبين بالجدول التالي: –

الجدول رقم (7): تطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي للسنوات (2014–2020)

الغرض من التمويل	القيمة
تمويل ميزانية 2014	6.567
تمويل ميزانية 2015	18.555
تمويل ميزانية 2016	20.296
تمويل ميزانية 2017	10.560
تمويل ميزانية الطوارئ	1.412
تمويل ميزانية 2020	26.706
الإجمالي	84.096

المصدر: –ديوان المحاسبة الليبي – التقرير العام – 2020

والجدير بالذكر، أن هذه القيم لا تشمل الدين العام المحلي الذي ارتبط بالحكومة الموازية بالمنطقة الشرقية. حيث نتج عن الانقسام السياسي الليبي أيضا حكومات موازية وبالتالي نفقات أخرى بلغت قيمتها (55.568) مليار دينار، ترتب عنها دين عام محلي إضافي بلغ ما قيمته (69.956) مليار دينار ليبي خلال الفترة الممتدة من (2015–2021). ويجب الإشارة هنا الى ان تمويل نفقات الحكومة الموازية تمثل في الاقتراض من المصرف المركزي الموازي بمختلف أشكال الإقراض (سندات خزانه – ادن خزانه – قرض – طباعة عملة محلية*) **(مجلس الامن،20019)**. وبالتالي بلغ ان اجمالي الدين العام المحلي لجميع الحكومات المتعاقبة (154.052) مليار دينار.

9-6 التوسع النقدي: -

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8)، يلاحظ أن عرض النقود بالمفهوم الضيق قد ارتفع بشكل مستمر ومضطرد خلال فترة البحث، حيث ارتفع من (59.2) مليون دينار عام (2012) الى (76.7) مليون دينار عام (2015)، ليواصل ارتفاعه عامي (2016) (2017) حيث بلغ (94.6) (109.0) مليون دينار على التوالي، ليسجل اقصى قيمة له عام (2020) والبالغة (122.9) مليون دينار، أي بزيادة مقدارها (63.7) مليون دينار عما كان عليه عام (2012)، ومتوسط نمو سنوي بلغ (6.4%) خلال كامل فترة الدراسة.

وهي زيادة كبيرة مقارنة بالفترة الزمنية، ويمكن ايعاز استمرار ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال فترة البحث: الى التوسع في حجم الانفاق العام، خاصة ان جزء كبير من هذا الانفاق هو عبارة عن تمويل بالعجز، حيث أدت هذه الزيادة الى تنامي رصيد الدين

العام المحلي الممنوح من قبل مصرف ليبيا المركزي للخزانة العامة (كما هو مبين بالجدول رقم 7)، إن جزءاً من الدين العام المحلي هو عبارة عن إصدار نقود لا يقابله انتاج حقيقي، مما انعكس في شكل زيادة في المعروض النقدي.

الجدول رقم (8): تطور عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (2012–2021)

*** الجدير بالذكر ان هذه العملة المطبوعة من قبل المصرف الموازي، وجدت مؤخرا قبولا في اغلب المدن الليبية، وأصبح يتعامل بها في إتمام المعاملات التجارية اليومية.**

المصدر: -

مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة

معدل النمو احتسب من قبل الباحث بناء على القانون التالي:

معدل النمو (%) = {السنة الحالية (المقارنة) – السنة السابقة (الأساس)/السنة السابقة(الأساس)} × 100.

10-التداعيات المترتبة على انخفاض قيمة الدينار الليبي: -

ترتب على انخفاض قيمة الدينار الليبي العديد من المشاكل الاقتصادية أهمها: -

9- 1 ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي: -

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (9)، حدوث ارتفاع مستمر في قيمة الرقم القياسي

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العملة بالتداول	13.3	13.4	17.1	23.0	27.1	30.8	34.7	36.6	39.7	31.7
عرض النقود	59.2	64.2	66.7	76.7	94.6	109.0	108.9	105.5	122.9	97.3
معدل النمو%	-	8.4	3.8	14.9	23.3	15.2	-0.09	-3.1	16.4	-20.8

للأسعار بشكل عام وتحديدا منذ سنة (2014)، حيث ارتفعت قيمة الرقم القياسي للأسعار من (135.5) سنة (2014)، الى (148.9) سنة (2015) وأستمر هذا الارتفاع بشكل مستمر ومضطرد الى أن بلغ (270.2) سنة (2018)، وهي اعلى قيمة تم تسجيلها خلال طيلة كامل فترة البحث، لتنخفض هذه القيمة في سنة (2019) بشكل طفيف حيث بلغت (264.3)، ولكن سرعان ما ارتفع الرقم القياسي للأسعار من جديد خلال سنتي (2020) (2021) على التوالي. وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم حيث شهد أعلى قيمة له سنتي (2016) (2017) حيث بلغ ما نسبته (27.46%) (25.76%) على التوالي.

10-2 انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي: -

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي بشكل مستمر ومضطرد، حيث بدأ هذا الانخفاض بشكل ملحوظ منذ عام (2014)، واستمرت القوة الشرائية للدينار الليبي في الانخفاض طيلة فترة البحث تقريبا، حيث انخفضت من (0.73%) سنة (2014) الى (0.36%) سنة (2021) مما ترتب عنة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد في الاقتصاد الليبي.

من خلال التحليل السابق يستنتج أن معدلات التضخم* قد أخذت قيم موجبة وارتفعت بشكل مستمر ومضطرد خلال فترات البحث، كذلك انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي، ويمكن ايعاز ذلك الى مجموعة من الأسباب أهمها:

- ✓ ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية كما تم تبيانه سابقا، خاصة أن درجة الانكشاف كبيرة للاقتصاد الليبي على العالم الخارجي استيرادا وتصديرا.
- ✓ التوسع النقدي في عرض النقود، واستمرار سياسة التمويل بالعجز والزيادة الكبيرة والمتسارعة في رصيد الدين العام المحلي الممنوح من قبل مصرف ليبيا المركزي للخزانة العامة، إن جزءاً من الدين العام المحلي هو عبارة عن إصدار نقود لا يقابله انتاج حقيقي، مما انعكس في شكل زيادة في المعروض النقدي .**(الفضيل والمقصبي،2023)**.

الجدول رقم (9) تطور الرقم القياسي للأسعار والقوة الشرائية للدينار الليبي للسنوات (2012–2021) سنة الأساس 2008

السنة	الرقم القياسي للأسعار	معدل التضخم%	القوة الشرائية للدينار الليبي
2012	128.7	-	0.77
2013	132.3	2.78	0.75
2014	135.5	2.44	0.73
2015	148.9	9.83	0.67
2016	189.8	27.46	0.52
2017	238.7	25.76	0.41
2018	270.2	13.19	0.37
2019	264.3	-2.18	0.37

*** يمكن تعريف التضخم على أنـــــه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحـــــــــو الارتفاع في المستوي العام للأسعار (الأشـــقر، 2002)، وهناك من يعرف التضـــخم بأنه "نقود كثيرة تطارد ســـلعا قليله " كما يعرف على أنه " الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الاسعار" (عوض،2013).**

0.37	1.47	268.2	**2020**
0.36	2.79	275.7	**2021**

المصدر: –مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية –الربع الرابع 2022.

$$\text{القوة الشرائية} = \frac{1}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} * 100$$

الشكل رقم (6): تطور الرقم القياسي للاسعار في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

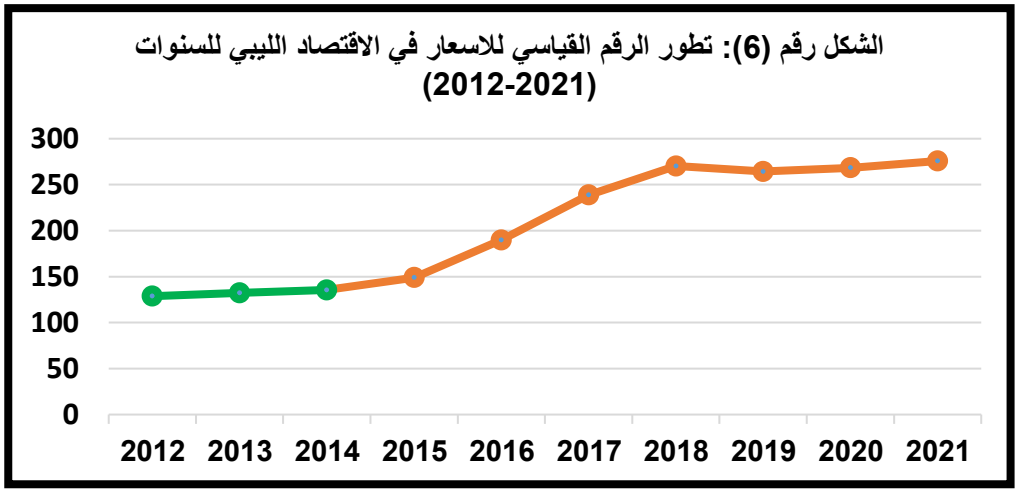

المصدر: بيانات الجدول رقم (9).

الشكل رقم (7): تطور القوة الشرائية للدينار الليبي للسنوات (2012-2021)

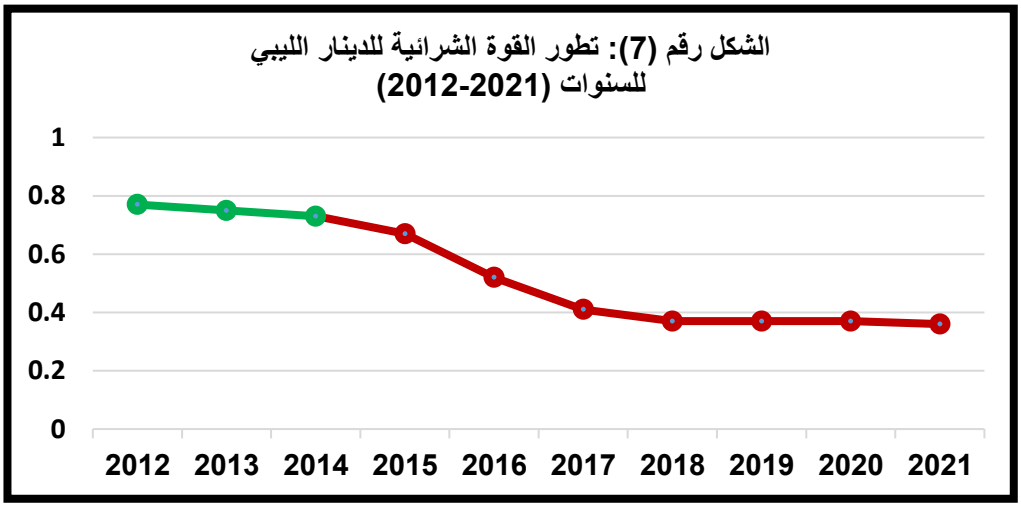

المصدر: بيانات الجدول رقم (9)

3-10 مع استمرار ارتفاع قيمة سعر الصرف في السوق الموازية وفقدان الدينار الليبي لقيمته سنة بعد الأخرى، دون خطوات عملية لحل الأزمة، سواء من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة أو مصرف ليبيا المركزي، ولدى ذلك شعور لدى الافراد ومؤسسات القطاع الخاص تمثل في عدم تقتهم بالدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من الدينار الليبي ويستبدل ذلك

بالنقد الأجنبي، الامر الذي ترتب عليه طلبا إضـــافيا على النقد الأجنبي، ســـاهم في ارتفاعه في الســـوق الموازية، وبالتالي مزيدا من انخفاض في قيمة الدينار الليبي، واتســـاع الفجوة بين طبقات المجتمع، مع ظهور طبقة تتميز بالثراء، وطبقة أخرى أصبحت تحت خط الفقر.

-النتائج: -

تناول هذا البحث تحليل انخفاض قيمة الدينار الليبي للسنوات (2012-2021)، من حيث (الأسباب والأثار – سبل المعالجة)، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض اجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية، حيث تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

- شهد متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية ارتفاعا كبيرا، خلال فترة الدراسة، حيث وصل الى أقصى قيمة له في عام (2017) حيث بلغ (7.9) دينار للدولار الواحد في المتوسط.
- كما بينت النتائج أن متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية يسجل ارتفاع ملحوظ في الربع الرابع مقارنة بالربع الأول والثاني الثالث نفس العام، باستثناء الربع الرابع لعام 2018 الذي شهد انخفاضا.
- تزامن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية (اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي) مع إجراءات فرض القيود على مبيعات النقد الأجنبي من قبل مصرف ليبيا المركزي.
- كان لصدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 بشأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية.
- بينت النتائج أن من أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي اغلاق الحقول والموانئ النفطية وما ترتب عنها من عجز متواصل في استخدامات النقد الأجنبي، إضافة الى ضعف السياسات النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي.
- كما شهد معدل التضخم السنوي ارتفاع مستمرا خلال فترة البحث، ولم يشهد انخفاضا الا في عام 2019. حيث أخذ قيمة سالبه بلغت (-2.2%).
- بينت النتائج انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي بشكل مستمر خلال فترة البحث.
- ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل كبير خلال فترة البحث، حيث ارتفع عرض النقود بالمفهوم الضيق من (59.2) مليون دينار في عام (2012) الى (122.9) مليون دينار في الربع الرابع في عام (2020).

- يمكن قبول فرضية البحث القائلة بان من أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي، تتمثل في انقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية، كذلك التغيرات الحاصلة في انتاج وعائدات النفط الخام، وارتفاع عرض النقود.

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يمكن صياغة بعض التوصيات ذات الصلة بموضوع البحث على النحو التالي:

- العمل على توحيد المؤسسات المالية والنقدية المنقسمة على نفسها من اجل اتخاذ سياسات اقتصادية متكاملة قابلة للتنفيذ.
- ترشيد الانفاق العام وعدم التوسع فيه، حتى لا ينعكس في شكل زيادة في عرض النقود، وبالتالي ضغط أكبر على طلب النقد الاجنبي.
- تعزيز قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة بشكل تدريجي وصولا للسعر التوازي، ويتم ذلك من خلال اجتماع مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، حيث سيترتب على هذا القرار المزايا التالية: ارتفاع قيمة الدينار الليبي امام العملات الأخرى، كذلك انخفاض معدلات التضخم كون أن الاقتصاد الليبي منفتح على العالم الخارجي بنسبة كبيرة استيرادا وتصديرا، كذلك يؤدي مثل هذا الاجراء الى تعزيز التقه في الدينار الليبي.
- العمل على رفع مستويات الإنتاج والتصدير للنفط الخام للمستويات الطبيعية التي كانت في عام (2012)، من خلال جهود سياسية وامنية تفضي الى تجنب أي اغلاقات للحقول والموانئ النفطية من جديد.
- مطابة صناع القرار الاقتصادي والباحثين والمختصين، بالمزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بأسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي من أجل الوصول الى السياسة المناسبة لمعالجة هذه المشكلة.

17-المراجع

- الأشقر، أحمد (2002)، الاقتصاد الكلي، دار الأوائل للنشر، عمان، الأردن.
- بن هاني، عبد الرزاق، (2014) مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2017.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2020.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. أعداد مختلفة.
- عوض، طالب، (2013)، مدخل الى الاقتصاد الكلي، المكتبة الوطنية، ط (3) عمان، الأردن.

- العيسى، نزار سعد الدين، قطف، ابراهيم سليمان (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقاته، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الفضيل، عبد الحميد، التركي، عياد، (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، ينيو 2023
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/12 طرابلس ليبيا.
- قرار رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/19 طرابلس ليبيا.
- المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، (2017) التدابير والسياسات الاقتصادية الإصلاحية في ليبيا وإجراءات تنقيدها. طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2016).
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018).
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2022).
- مصرف ليبيا المركزي، بيان صادر بتاريخ 2019/05/09، طرابلس، ليبيا.
- المقصبي، عبد الحميد، والفضيل، عبد الحميد (2019)، **تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي**، المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، 2019/12/30.
- الوزني، خالد واصف، الرفاعي، أحمد حسين (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان، الأردن.

تحليل أثر السياسة النقدية في الائتمان المصرفي
دراسة قياسية في الفترة من (1990–2022)

الباحث /ريمه مفتاح حمد الشافعي

الاقتصاد، الاقتصاد، بنغازي، بنغازي، ليبيا

ملخص

لعبت السياسة النقدية دوراً بارزاً ومؤثراً في الائتمان المصرفي بطرق مباشرة أو غير مباشرة ومما لا شك فيه أن الظروف السياسية منها الحرب والانقسام كان لها دوراً سلبي اعلى الاقتصاد الليبي حيث أصبح يعاني من عدة مشاكل منها ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والتذبذب في أسعار الصرف ونقص في السيولة كل ذلك أدى إلى تشوه الهيكل الاقتصادي وتضرر الاقتصاد العام وهنا جاءت الحاجة الملحة لسياسة نقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال سعر الفائدة أو الائتمان المصرفي وسوف نلقي الضوء في هذه الورقة على العلاقة بين أثر أدوات السياسات النقدية والائتمان المصرفي من خلال دراسة قياسية في الفترة من (1990–2022) بالاعتماد على بيانات عرض النقود والاحتياطي الإلزامي والتضخم والودائع الزمنية كمتغيرات مستقلة وحجم الائتمان كمتغير تابع في محاولة لحلحلت المشاكل الاقتصادية سواءً باستخدام سياسة نقدية توسعية أو انكماشية وفقاً لما تتطلبه المرحلة واعتمدت الدراسة المنهج القياسي لبيانات الاقتصاد الليبي لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في معرفة تأثير أدوات السياسة النقدية على الائتمان المصرفي .لقد قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث الأول يتناول السياسة النقدية والمبحث الثاني الائتمان المصرفي والمبحث الثالث قياس وتحليل أثر أدوات السياسة النقدية على الائتمان المصرفي باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews 12)

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البطالة، التضخم، الائتمان المصرفي

Abstract

Monetary policy played a prominent and influential role in bank credit in direct or indirect ways. There is no doubt that political conditions, including war and division, had a negative role on the Libyan economy. It began to suffer from several problems, including high rates of unemployment, inflation, fluctuations in exchange rates, and a shortage of liquidity. All of this led to... To the distortion of the

economic structure and damage to the general economy, here came the urgent need for a monetary policy to achieve economic goals through the interest rate or bank credit. In this paper, we will shed light on the relationship between monetary policies and bank credit through a standard study in the period from (1990-2022) based on Data on money supply, mandatory reserves, inflation, and time deposits as independent variables and the volume of credit as a dependent variable in an attempt to solve economic problems, whether by using an expansionary or contractionary monetary policy according to what the stage requires. The study adopted the standard approach to data on the Libyan economy to achieve the goal of the study, which is to know the impact of monetary policy tools on bank credit. The study was divided into three sections: the first deals with monetary policy, the second section deals with bank credit, and the third section measures and analyzes the impact of monetary policy tools on bank credit using the statistical program (EViews 12).

Keywords: monetary policy, unemployment, inflation, bank credit

أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تأتي من خلال المعطيات الاقتصادية والسياسية المتشكلة في ليبيا خلال فترة الدراسة والتي تبنت مجموعة من الخطوات نحو اعتماد آليات السوق من خلال سياسة نقدية تدعم التوجه الحديث لصانعي القرار في ليبيا لاختيار الأداة أو الأدوات المناسبة من السياسة النقدية بشأن سياسة الإقراض المصرفي من جوانب عديدة من ضمنها الانسحاب التدريجي للحكومة من عملية من تخفيض الائتمان بالإضافة الى إخضاع عملية الائتمان للمعايير الاقتصادية والجدير بالذكر بأن أهمية البحث تتأتى من دوره في معرفة أثر أدوات السياسة النقدية في الائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عجز أدوات السياسة النقدية ومدى تأثيرها بالائتمان المصرفي في ليبيا وفي ظل التطورات الاقتصادية خلال فترة الدراسة قد تعجز أدوات السياسة النقدية في بعض الأحيان للوصول الى الائتمان المصرفي وهنا نحاول تسليط الضوء على الائتمان المصرفي في

ليبيا ومحاولة معرفة إذا ما كان القطاع المصرفي يمارس دوره في نقل تأثيرات السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة من (1990–2022)

هدف البحث

تسليط الضوء على أثر أدوات السياسة النقدية من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية الى القطاع الحقيقي للمدة (1990–2022) من خلال الائتمان المصرفي.

منهجية البحث

لقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إلقاء الضوء على موضوع السياسة النقدية والائتمان المصرفي وكذلك اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي القياسي باستخدام البرنامج الإحصائي ((EViews خلال فترة الدراسة في بحث العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة.

1- السياسة النقدية

1.1- تاريخ ومفهوم السياسة النقدية

إن مفهوم السياسة النقدية واسع جداً ويرجع ظهور السياسة النقدية كمفهوم محدد الى أواخر القرن التاسع عشر إذ كان دورها محدد بعرض النقود فقط بما يحقق استقرار الأسعار داخل الاقتصاد القومي وهكذا إلى أن حدث الكساد العظيم (1929–1939) وعجزت السياسة النقدية عن إيجاد حلول لهذه الأزمة العالمية وظهر الفكر الكينزي الذي دعا لتدخل الدولة. ومنذ ذلك الحين إلى الآن هناك عدة مفاهيم للنظرية الإفسادية أوضح الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود دون المساس بالنشاط الاقتصادي. (الشافعي ,1990,ص 503) وكما أسلفنا فإن المفهوم الكينزي جاء بعد أزمة الكساد العظيم وهنا ركز كينز اهتمامه الى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولاً ومن ثم لابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على

النقود بالإضافة إلى التوازن بين الادخار والاستثمار مع توازن السوق النقدي مما يؤدي الى توازن الاقتصاد الكلي (الزيدانين ,1999, ص 88-89) . ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست محايدة حيث إنه لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل حيث إن التوظف الكامل من ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني.

أوضح كينز أن السياسة النقدية نجحت في إيجاد حل لمشكلات التضخم والكساد وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة بالإيجاب أو بالسلب الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي يؤثر على الدخل القومي.

ثم جاءت مدرسة شيكاغو (المدرسة النقدية) برئاسة فريدمان لتحاول إلقاء الضوء مجدداً على نظرية كمية النقود والذي يطلق عليها النظرية الكمية الجديدة حيث أوضح أن نظرية الطلب على النقود يمكن تحويلها إلى نظرية في الدخل النقدي مما أكد على أهمية النقود في النشاط الاقتصادي.

وجاءت السياسة النقدية كما عرفها (الشاذلي , 2018) هي مكون رئيس من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تتضمن إضافة الى السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، سياسة التجارة الخارجية للوصول للأهداف الاقتصادية الكلية لابد من وجود تكامل وتنسيق بين السياسات.

وعرفها (الطبولي، 1997,ص 120) تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.

2.1- أدوات السياسة النقدية

1.2.1- عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة بأنه يمكن للمصرف المركزي التأثير على السيولة المصرفية وبالتالي التأثير على سعر الفائدة في الأجل القصير وذلك بشراء أو بيع

الأوراق المالية الحكومية وتتمثل عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها المصرف المركزي في دخوله الى سوق السندات بائعاً أو مشترياً للسندات حيث تزداد عملية بيع السندات (سياسة نقدية توسعية) أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع وحجم الإنفاق النقدي ويدخل المصرف المركزي مشترياً(سياسة نقدية انكماشية) أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وحجم الإنفاق النقدي إن مثل هذه العمليات للسوق المفتوحة ستوجد أداة ثانوية مهمة وتوفر أداة فعالة للسيولة في دول اقتصادها النقدي والمالي متطور وعلى درجة عالية من التنظيم والكفاءة وقد لا تكون هذه الأدوات فعالة في البلدان النامية .

2.2.1 – مستوى الاحتياطي الإلزامي

ظهرت هذه الأداة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعديلات المناسبة لقانون الاحتياط الفيدرالي (1935– 1939) (الشافعي، 1978,ص499) ويقصد به إجراء نقدي يلزم بموجبه المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه لحماية المودعين من مخاطر الإفلاس والأزمات مما يؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان (كنعان، 2012,ص 268).

في حال قرر المصرف المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي أي زيادة الموجودات النقدية لدى المصارف مما يخول المصارف التصرف في هذه الموجودات النقدية وتحاول العمل على توظيفها فتقوم بتوسيع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال وبافتراض أن الائتمان المصرفي في حالة توازن فإن قيام المصارف بالإقراض وبافتراض استقرار الطلب على الائتمان فإن ذلك يؤدي الى فائض في الائتمان المصرفي ونتيجته ستكون بالتأكيد خفض أسعار الفائدة على القروض المصرفية مما يؤدي إلى ارتفاع الودائع المصرفية التي تمكن من الزيادة في الائتمان (حساني ، 2002) .

3.2.1– سعر إعادة الخصم

تعد أول أداة أستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم (paula& william، 2005) عبارة عن سعر تفرضه المصارف المركزية على القروض الممنوحة الى البنوك التجارية مقابل

إعادة خصم أذونات الخزانة والأوراق المالية والتجارية وقد اعتمدت المصارف المركزية أسلوب سعر إعادة الخصم للتحكم في حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر في معدلات الفائدة التي تفرضها المصارف التجارية على القروض الممنوحة التي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض . وتسعى المصارف لتغيير سعر الخصم فتميل الى زيادة سعر خصم الأوراق المالية أثناء فترات التضخم الاقتصادي مما يقلل في رغبة المصارف التجارية للاقتراض من المصارف المركزية (الشمري ، 2015) وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان وتقل الاحتياطيات النقدية للمصارف وتعمل المصارف التجارية على رفع سعر الفائدة على القروض المقدمة للمتعاملين معها وتخفض سعر إعادة الخصم أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي وتنشيط حجم الطلب الفعلي في السوق ويعد سعر إعادة الخصم بمثابة سعر فائدة يتقاضاه المصرف المركزي نظير خصمه للأوراق المالية المقدمة اليه من البنوك التجارية فيؤدي الى زيادته أو نقصه من التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه المصارف .

2.1- السياسة النقدية في ليبيا

لعبت الظروف السياسية منها الحرب والانقسام دوراً سلبي اعلى الاقتصاد الليبي منذ تسعينات القرن الماضي والاقتصاد الليبي يعاني من عدة مشاكل منها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدني القوة الشرائية للأجور والتذبذب الواضح في أسعار الصرف كل ذلك أدى إلى تشوه الهيكل الاقتصادي وتضرر الاقتصاد العام مما أستلزم تحولاً كبيرا في السياسة النقدية في ليبيا لمحاولة حلحلت هذه الأزمات وفيما يلي بيانات للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2004- 2022).

جدول رقم (1)

السنوات	عرض النقود	التضخم	البطالة	اسعار الصرف
2004	13,135.5	-2.20	19.14	1.25
2005	17,096.3	2.65	19.02	1.35

2006	19,655.9	1.46	18.8	1.28
2007	26،982.1	6.25	18.6	1.22
2008	39،744.5	10.36	18.51	1.25
2009	44،161.3	2.46	18.95	1.24
2010	46،350.7	2.80	19.3	1.24
2011	57،940.9	15.52	19.4	1.25
2012	63،731.5	6.06	19.0	1.25
2013	69،005.9	2.61	19.5	1.25
2014	69،404.7	2.40	19.6	1.33
2015	78،606.3	9.80	19.5	1.38
2016	96،320.9	25.90	19.5	1.43
2017	111،338.7	28.50	19.3	1.35
2018	110،720.5	9.30	19.4	1.39
2019	108،496.7	7.30	19.6	1.39
2020	125,543.3	18.36	20.3	1.33
2021	100,618.3	2.8	20.6	4.607
2022	110,338.9	4.6	20.80	4.84

المصدر: أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة اتجهت لزيادة المعروض النقدي مما انعكس على المتغيرات الاقتصادية الموضحة في الجدول رقم (1) حيث يعد عرض النقود الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية في توجيه سياستها الاقتصادية نحو الاستقرار الداخلي والخارجي من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن زيادة المعروض النقدي يؤدي الى حدوث تضخم في الاقتصاد إذا لم يصاحبه زيادة في النشاط التمويلي لذا فإن المصارف التجارية تتحمل جزء من مسؤولية تحفيز النشاط الاستثماري المحلي ودعم الناتج المحلي الإجمالي ودائماً وابداً معضلة الاقتصاد الليبي كونه اقتصاد ريعي الأمر الذي أدى الى تشوه الاقتصاد الليبي ولتأتي بعد ذلك الأزمات السياسية لتلقي بكاهلها على المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي نلاحظ في الجدول رقم (1) إن أقل معدل بطالة في فترة الدراسة هي عام (2007) حيث تم رصدها بمعدل (18.6) وهذا المعدل ليس بالمنخفض ونلاحظ ارتفاع المعروض النقدي خلال هذه السنة حيث أصبح (26،982.1) بعد أن كان في

العام السابق (19،655.9) وكذلك التضخم عن نفس السنة ارتفع الى (6.25) بعد أن كان (1.46) وعن نفس السنة أسعار الصرف انخفضت لتصبح (1.22)

2- الائتمان المصرفي

2. 1-مفهوم الائتمان المصرفي

تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالائتمان المصرفي إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض وأيضا هو إلزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة وهو مساعدات مالية يقدمها البنك لحساب عملائه وايضاً يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواءً بشكل عاجل او بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض شخصية أو تكون في شكل تعهد نيابة عن العميل لدى الغير (الزبيدي ، 2002) .

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالاموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر. (عبد الحميد ،2000).

2.2- أهمية الائتمان المصرفي

تعتمد غالبية المعاملات في الوقت الحاضر على الائتمان المصرفي أي أن الصفة الغالبة هي الآجل وليس الحاضر والتي بموجبها يتمتع أحد طرفي العملية الائتمانية بفرصة وضع الدين في المستقبل ويمكن تلخيص أهمية الائتمان المصرفي فيما يلي:

1- يلعب الائتمان دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الانتاجية في المجتمع سواءً في مجال الانتاج فالائتمان يساهم في تركيز الاموال الإنتاجية

على مستوى قليل من المشاريع التي تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير. أو الاستهلاك حيث إنه يساعد المستهلكين على إعادة رسم خطط إنفاقهم الاستهلاكي خلال الزمن لتحقيق أقصى إشباع كلي ممكن. (حشيش ،2004)

2- إن الائتمان يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة دون استعمالها فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان بحيث تستفيد منه المنشآت والأفراد وقت الحاجة إليه.

3- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لما له من طبيعة تضخمية بتعبئة السيولة الموجودة.

4- الاقتصاد في استعمال النقود فمنح الآجل يغني مؤقتاً عن استعمال النقود القانونية ويسهل من إتمام التعامل دون مشقة وفي بعض الأحيان الاستغناء عنها عند حالات تسوية بعض الديون بما يعرف بالمقاصة.

5- تسريع عملية التنمية الاقتصادية للصناعات من خلال أخذ القروض التي تساعد على إنتاج العديد من السلع الإنتاجية والتي تؤثر على الاقتصاد ككل.

6- يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي الى حدوث اضرار كثيرة بالاقتصاد إذ لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي الى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي الى ضغوط تضخمية وفي كلا الحالتين يسبب آثار اقتصادية غاية في الخطورة يصعب معالجتها. (زائدة، 2006).

3.2- الائتمان المصرفي في ليبيا

يعتبر منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للأفراد ولمختلف الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أهم استخدامات موارد المصارف المتأتية في معظمها من الودائع بمختلف أنواعها إلا أن السياسة الائتمانية ورغم إجراءات المتابعة والتحوط فإنه يكتنفها دوماً عنصر المخاطرة المتمثل في عدم إسترجاع جزء من الأموال .

وتجدر الإشارة الى أن التصنيف المعتمد لدى المصارف التجارية لدى ليبيا يقسم القروض والتسهيلات النقدية وفقاً لأدوات الائتمان التالية:

- السحب على المكشوف
- اوراق تجارية مخصومة ومتداولة.
- تسهيلات أخرى.

من خلال الجدول رقم (2) سوف نلاحظ التغيرات التي تطرأ على القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال الفترة (2004–2022) نلاحظ التذبذب على هذه القروض من فترة لأخرى إذ بلغت عام (2004) نحو (6,510.3) مليون دينار مقابل (22,971.0) مليون دينار عام (2022) ويلاحظ من خلال استعراض البيانات أنه خلال عام (2011) و(2016) حدثت انخفاضات وإن كانت بسيطة كما موضح بالجدول رقم (2) حيث مرت البلاد بأوضاع سياسية سيئة. وتعود الزيادة الكبيرة للقروض خلال طفرة أسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي أدى إلى حدوث فائض في الميزانية العامة لكونها تعتمد على الصادرات النفطية.

من خلا ل الاطلاع على جدول رقم (1) ورقم (2) نلاحظ أنه بالرغم من الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي في فترة الدراسة على سبيل المثال في العام (2006) كان المعروض النقدي يقدر بحوالي (19,655.9) مليون دينار والتضخم (1.46) والبطالة (18.8 %) وإجمالي القروض (7,067.2) مليون دينار وفي العام(2022) حدثت زيادة كبيرة في المعروض النقدي ليصل الى (110,338.9) مليون دينار وعن السنة ذاتها نلاحظ إرتفاع في البطالة والتضخم على التوالي بمقدار (20.80) , (4.6)

جدول رقم (2)

السنوات	السلفيات والسحب على المكشوف	% الإجمالي	أوراق تجارية مخصومة ومتداولة وتسهيلات أخرى	% الإجمالي	إجمالي القروض
2004	6,508.2	99.97	2.1	0.03	6,510.3
2005	6,162.1	99.92	4.5	0.07	6,166.6
2006	7,065.2	99.97	2	0.03	7,067.2
2007	8,101.5	98.89	89.8	1.096	8,191.3
2008	10,437.0	98.97	107.3	1.20	10,544.6
2009	11,518.4	97.50	294.3	2.94	11,812.7
2010	12,485.3	95.71	559.3	4.28	13,044.6
2011	12,375.6	96.78	411	3	12,786.6
2012	15,365.4	96.64	534.1	0.003	15,899.5
2013	17,798.3	97.61	204	1.11	18,232.3
2014	19,007.1	95.22	952.8	0.047	19,959.9
2015	18,986.9	93.93	1226	6.06	20,212.9
2016	17,673.8	94.15	1096.5	5.84	18,770.3
2017	16,503.2	94.59	943.5	5.40	17,446.7
2018	15,651.2	95.15	797.1	4.84	16,448.3
2019	16,149.4	95.48	763.4	4.51	16,912.7
2020	16,286.7	95.82	710.2	4.17	16,996.9
2021	18,992.6	96.71	644.9	3.28	19,637.5
2022	22,347.3	97.28	623.6	2.71	22,971.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد أعداد مختلفة من نشرات مصرف ليبيا المركزي

3- الدراسة القياسية وأدواتها:

3. 1 -توصيف النموذج المقترح:

النموذج المستخدم في هذه الدراسة على النحو التالي:

$$DLCR = \beta_0 + \beta_1 DLDS + \beta_2 DLMR + \beta_3 DLMS + e$$

$DLCR$	: يمثل الائتمان المصرفي
$DLDS$	: يمثل الودائع المصرفية
$DLMR$	: يمثل الاحتياطي الالزامي لدى المصارف
$LDLMS$	: يمثل عرض النقود
e	: الخطأ العشوائي
$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$	: معالم النموذج المقدرة.

3 .2- ملخص الاحصائي للبيانات

الجدول رقم (3) يبين الملخص الاحصائي لمتغيرات الدراسة ويلاحظ من الجدول أن متوسط الائتمان المصرفي يساوي (10550.63) وانحراف معياري (6482.557)، بينما الودائع المصرفية جاءت بمتوسط (40732.73) بانحراف معياري (37778.49) في حين أن متوسط عرض النقود كان (44283.49) وانحراف معياري (41071.93) أما الاحتياطي الالزامي فكان بمتوسط (7838.372) وانحراف معياري (41071.93)

جدول (3) الملخص الإحصائي

	CR	DS	MR	MS
Mean	10550.63	40732.73	7838.372	44283.49
Median	7629.250	21063.20	2671.050	23319.00
Maximum	22970.90	102194.1	20438.90	125543.0
Minimum	3053.300	3321.100	432.2000	6035.700
Std. Dev.	6482.557	37778.49	7843.202	41071.93
Skewness	0.387704	0.406908	0.409035	0.669840
Kurtosis	1.602950	1.469537	1.440789	1.905618
Jarque-Bera	3.404006	4.006154	4.133836	3.989887
Probability	0.182318	0.134920	0.126575	0.136021
Observations	32	32	32	32

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-12

كما يتبين من الجدول السابق أن أعلى قيمة لائتمان المصرفي كانت (22970.9) مليون دينار وأدنى قيمة (3053.3) مليون دينار، أما إجمالي الودائع فكانت أعلى قيمة (102194.1) مليون دينار وأدنى قيمة (3321.1) مليون دينار في حين أن أعلى قيمة للاحتياطي الإلزامي (20438.9) مليون دينار وأدنى قيمة (432.2) مليون دينار، أما عرض النقود فإن أعلى قيمة (125543.0) مليون دينار وأدنى قيمة (6035.7) مليون دينار.

3.3-اختبارات جذر الوحدة:

يعد إجراء اختبار جذر الوحدة Unit root Tests من الخطوات الأساسية للدراسة القياسية للتعرف على مدى استقرار متغيرات الدراسة وتم اعتماد اختبار ديكي فولار المعدل ADF. ويتم صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة على النحو التالي:

$$H_0: \beta_i = 0$$

$$H_1: \beta_i < 0$$

وفي حال قبول لفرض العدم هذا يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير، تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة، وإذا تم قبول الفرض البديل هذا يعني أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي مستقرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (4).

جدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر لمتغيرات الدراسة في المستوى

المغير	الصيغة	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية			القيمة الاحتمالية
			%1	%5	%10	
LCR	الثابت	-0.592618	-3.661661	-2.960411	-2.619160	0.8583
	الثابت والزمن	-2.702306	-4.284580	-3.562882	-3.215267	0.2425
DLCR	الثابت	-3.417086	-3.661661	-2.960411	-2.619160	0.0180**
	الثابت والزمن	-3.348844	-4.284580	-3.562882	-3.215267	0.0772*
LDS	الثابت	-0.829694	-3.711457	-2.981038	-2.629906	0.7937
	الثابت والزمن	-0.014313	-4.356068	-3.595026	-3.233456	0.9937
DLDS	الثابت	-5.562825	-3.711457	-2.981038	-2.629906	0.0001***
	الثابت والزمن	-4.078721	-4.394309	-3.612199	-3.243079	0.0195**
LMR	الثابت	-0.596498	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.8578
	الثابت والزمن	-1.574684	-4.284580	-3.562882	-3.215267	0.7799
DLMR	الثابت	-3.905208	-3.661661	-2.960411	-2.619160	0.0055***
	الثابت والزمن	-3.859320	-4.284580	-3.562882	-3.215267	0.0264**
LMS	الثابت	-0.246858	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.9221
	الثابت والزمن	-2.399699	-4.309824	-3.574244	-3.221728	0.3720
DLMS	الثابت	-4.151648	-3.661661	-2.960411	-2.619160	0.0029***
	الثابت والزمن	-4.082142	-4.284580	-3.562882	-3.215267	0.0160**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-12 * معنوية عند 10% ** معنوية عند 5% و10% *** معنوية عند 1% و5% و10%

من خلال بيانات الجدول رقم (4) يلاحظ أن القيم الاحتمالية أكبر من (0.05)، وهذا يعني عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في المستوى، وبالتالي تم أخذ الفروق الأولى للمتغيرات، حيث استقرت بعد أخذ الفروق الأولى.

4.3 – تحديد فترات الإبطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة:

يتم تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة التي يجب أن يتضمنها نموذج ARDL تم اعتماد معيار Akaike Information Criteria (AIC)، بحيث يكون النموذج الملائم هو الذي يحتوي على أدنى قيمة لـ(AIC)، وفقا للصيغة التالية:

$$AIC = Ln\left(\frac{SCR}{n}\right) + \frac{2k}{2}$$

حيث:

SCR مجموع مربعات بواقي النموذج. n: عدد المفردات k: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

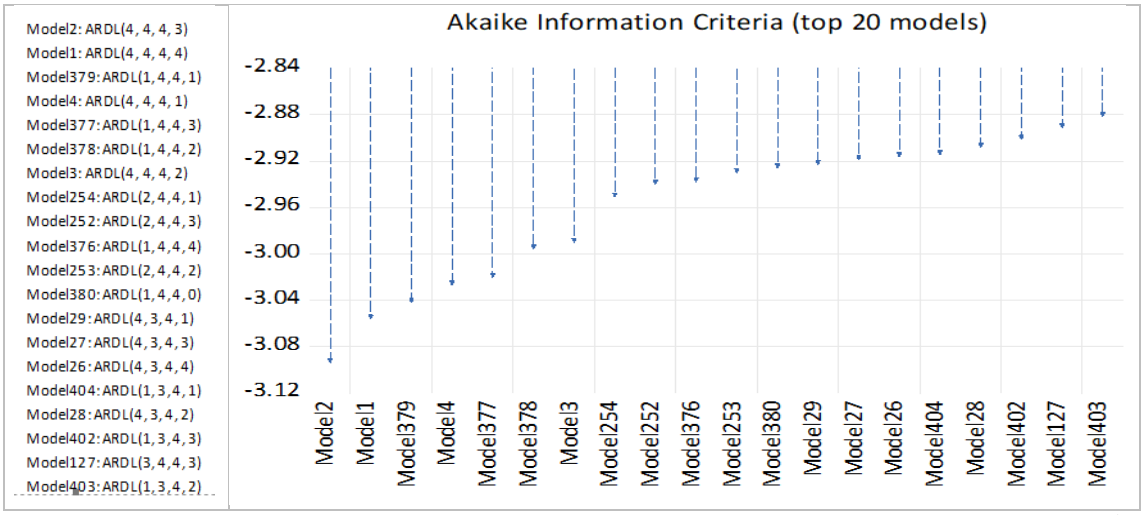

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-12

شكل رقم (1) تحديد فترة التباطؤ المناسبة

من خلال الشكل رقم (1) يتضح أن نموذج ARDL (4,4,4,3) هو النموذج الأفضل والذي من خلاله تم الحصول على أدنى قيمة لـAIC .

5.3-اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهج ARDL:

وفقاً لمنهج ARDL يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$
$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

وهو اختبار المعنوية المشتركة لمقدرات الأجل الطويل بواسطة اختبار F-Statistic، ويتم احتساب قيمة F-Statistic بالصيغة التالية:

$$\text{F} - \text{Statistic} = \frac{(SSER - SSEU)/M}{SSEU/(N-K)}$$

حيث: $SSER$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرض الصفري).

$SSEU$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرض البديل).

M: عدد مقدرات النموذج المقيد، N: عدد المفردات، K: عدد المقدرات في النموذج غير المقيد. يتم المقارنة بين قيمة F المحسوبة مع القيم الحرجة Critical value، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية، يتم رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، أما إذا كانت F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية، يتم قبول فرض العدم بعدم وجود تكامل مشترك، أما إذا وقعت القيمة المحسوبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى فهذا يعني أن النتائج تكون غير محددة ، وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أم لا. والجدول رقم (5) يبين نتائج اختبار (Bounds Test).

جدول (5) نتائج اختبار (Bounds Test)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.2	2.37	10%	1.829142	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

المصدر: مخرجات Eviews 12.

من خلال نتائج اختبار الحدود Bounds Test يتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.829142) وهي أكبر من قيم F الجدولية لـPesaran وهذا يعني قبول فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ورفض الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، بمعنى أن المتغيرات تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل Long run، والجدول رقم (6) يبين معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل.

الجدول رقم (6) يبين معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(DLCR) Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 3) Sample: 1990 2022 Included observations: 22				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDS	1.376950	5.481610	0.251194	0.8179
DLMR	-1.515461	6.727349	-0.225269	0.8362
DLMS	-2.517062	2.934901	-0.857631	0.4541
C	0.170485	0.234080	0.728319	0.5191
EC = DLCR - (1.3769*DLDS -1.5155*DLMR -2.5171*DLMS + 0.1705)				

المصدر: مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين كل من الائتمان المصرفي والاحتياطي الإلزامي وعرض النقود، حيث إن زيادة الاحتياطي الإلزامي بمقدار وحدة واحدة يقابلها انخفاض في حجم الائتمان بمقدار (1.515461−) في الأجل الطويل، كذلك إن زيادة عرض النقود بمقدار وحدة واحدة يقابلها انخفاض في حجم الائتمان بمقدار (2.517062−) في الأجل الطويل أما العلاقة بين إجمالي الودائع وحجم الائتمان جاءت طردية وغير معنوية، حيث أن زيادة إجمالي الودائع بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي بمقدار (1.376950) وحدة في الأجل الطويل.

تقدير العلاقة في الأجل القصير:

الجدول رقم (7) يبين نتائج العلاقة في الأجل القصير.

ا

لجدول (7) يبين نتائج العلاقة في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DLCR)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 3)
Included observations: 22
ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLCR(-1))	-0.091311	0.160472	-0.569014	0.6092
D(DLCR(-2))	-0.203600	0.156847	-1.298079	0.2850
D(DLCR(-3))	-0.359045	0.181289	-1.980515	0.1420
D(DLDS)	0.640556	0.913049	0.701557	0.5335
D(DLDS(-1))	-0.277416	1.009684	-0.274755	0.8013
D(DLDS(-2))	0.086771	0.449087	0.193216	0.8591
D(DLDS(-3))	0.822690	0.275064	2.990898	0.0581
D(DLMR)	-1.134107	1.072839	-1.057108	0.3681
D(DLMR(-1))	0.346238	1.048814	0.330124	0.7630
D(DLMR(-2))	-0.571586	0.266617	-2.143843	0.1214
D(DLMR(-3))	-0.798442	0.162147	-4.924172	0.0161
D(DLMS)	-0.343847	0.208411	-1.649847	0.1975
D(DLMS(-1))	0.201436	0.266593	0.755595	0.5048
D(DLMS(-2))	0.399421	0.264145	1.512130	0.2277
CointEq(-1)*	-0.536252	0.116084	-4.619523	0.0191

R-squared	0.945088	Mean dependent var	-0.002455
Adjusted R-squared	0.835265	S.D. dependent var	0.094974
S.E. of regression	0.038548	Akaike info criterion	-3.455334
Sum squared resid	0.010402	Schwarz criterion	-2.711441
Log likelihood	53.00867	Hannan-Quinn criter.	-3.280095
Durbin-Watson stat	3.096059		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي (0.536252−)، وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وهذا يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ، وتعني الإشارة السالبة على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث بلغت سرعة التعديل (53.62%).

6. 3 –اختبارات تشخيص النموذج:

تم اعتماد الدراسة على مجموعة من الاختبارات الإحصائية القياسية للتأكد من مدى ملائمة النموذج في قياس المعالم المقدرة في الأجل الطويل، وهذه الاختبارات تتمثل فيما يلي:

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

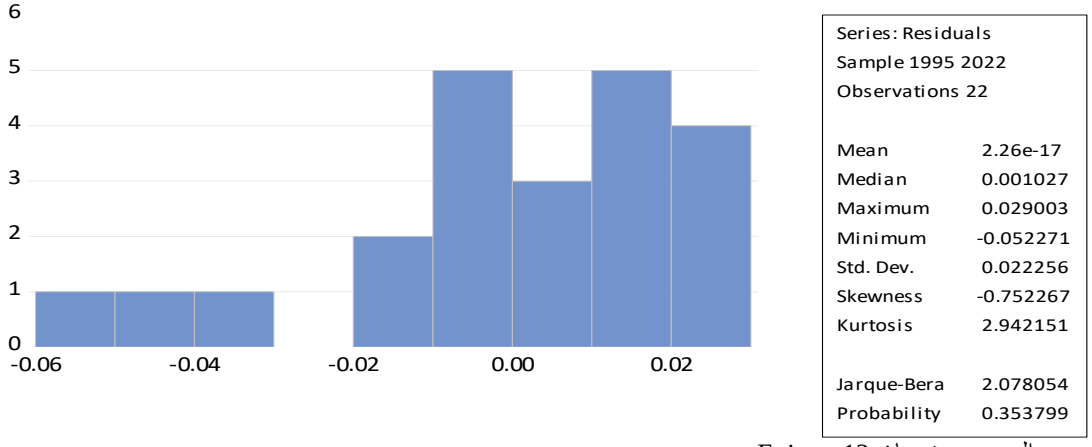

المصدر: مخرجات Eviews 12,

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

من خلال الشكل رقم (2) الذي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لـJarque Bera تساوي (0.353) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد مشكلة عدم توزيع البواقي توزيعا طبيعيا، بمعنى أن التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي.

-اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

الجدول (8) اختبارBreusch-Godfrey للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.5440	Prob. F(2,1)	1.189361	F-statistic
0.0004	Prob. Chi-Square(2)	15.48866	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات Eviews 12,

من خلال نتائج LM Test المبين بالجدول رقم (8) يتضح أن قيمة F المحسوبة بلغت (1.189361) والقيمة الاحتمالية كانت (0.5440) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي، وبالتالي يمكن القول أن النموذج لا توجد به مشكلة الارتباط الذاتي.

- اختبارBreusch–Pagan–Godfrey للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (9) اختبارBreusch-Pagan-Godfrey للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.9743	Prob. F(18,3)	0.254883	F-statistic
0.7733	Prob. Chi-Square(18)	13.30193	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(18)	0.240195	Scaled explained SS

المصدر: مخرجات Eviews 12,

من خلال نتائج الجدول رقم (9) يتضح أن قيمة F المحسوبة بلغت (0.254883) والقيمة الاحتمالية كانت (0.9743) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص على عدم اختلاف التباين، وبالتالي فإن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

النتائج:

1. وضع اجراءات ادارية وتنظيمية محدده للسيطرة على المتغيرات التي تحكم ادارة التوسع والانكماش في حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف العاملة في القطاع المصرفي الليبي بما يتناسب مع تحفيز النمو الاقتصادي، فضلا عن توحيد جهود البنك المركزي والمصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي الليبي لخلق مناخ مناسب للائتمان المصرفي.

2. تزايد عرض النقد الواسع خلال مدة البحث بصرف النظر عن الظرف الاقتصادي وبنية الناتج وحاجة الأسواق المحلية بسبب إرتباطه أكثر بصادرات النفط

3. عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في المستوى، بينما استقرت بعد أخذ الفروق الأولى.

4. اتضح أن نموذج ARDL (4,4,4,3) هو النموذج الأفضل والذي من خلاله تم الحصول على أدنى قيمة لـAIC .

5. من خلال نتائج اختبار الحدود Bounds Test اتضح أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.829142) وهي أكبر من قيم F الجدولية لـPesaran وهذا يعني قبول فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، بمعنى أن المتغيرات تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل Long run.

6. من خلال تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل تبين وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين كل من الائتمان المصرفي والاحتياطي الإلزامي وعرض النقود، حيث أن زيادة

الاحتياطي الإلزامي بمقدار وحدة واحدة يقابلها انخفاض في حجم الائتمان بمقدار (-1.515461) في الأجل الطويل، كذلك إن زيادة عرض النقود بمقدار وحدة واحدة يقابلها انخفاض في حجم الائتمان بمقدار (2.517062-) في الأجل الطويل أما العلاقة بين إجمالي الودائع وحجم الائتمان جاءت طردية وغير معنوية، حيث أن زيادة إجمالي الودائع بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي بمقدار (1.376950) وحدة في الأجل الطويل.

7. جاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي (0.536252-)، وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وهذا يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ، وتعني الإشارة السالبة على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث بلغت سرعة التعديل (53.62%).

8. بينت اختبارات التشخيص خلو النموذج من مشكلات عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، وعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين

المراجع العربية :

1- الزبيدي , حمزه محمود(2002) إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي ,الدار الجامعية الجديدة ,مصر , ص 12

2- الشاذلي ,أحمد (2018), قنوات أنتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي , ضندوق النقد العربي , سلسلة دراسات إقتصادية .

3- الشافعي, محمد زكي (1978), مقدمة في النقود والمصارف ,دار النهضة العربية ,مصر, ص 499

4- الشافعي ,محمد زكي (1999), مقدمة في النقود والبنوك , دار النهضة العربية , القاهرة , ص530 .

5- الشمري , صادق رشيد (2015) إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية , الطبعة الأولى دار الصفاء ,عمان ,ص14.

6- الزيدانين , جميل (1999) السياسات في الجهاز المالي , دار وائل للنشر –عمان, الأردن ص 88-89

7- الطبولي , أبو القاسم (1997), مباديء الاقتصاد التحليلي الكلي ' منشورات الجامعة المفتوحة , الطبعة الثانية , الطبعة الثانية , طرابلس (ليبيا) ، 1997, ص 120

8- حشيش, عادل أحمد , (2004) الاقتصاد المصرفي والنقدي , الدار الجامعية الجديدة , مصر ص 124

9- زايدة , دعاء محمد (2006), التسهيلات الإئتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني : دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة ,منشورات الجامعة الإسلامية , ص 26

10- عبد اللطيف , عبد الحميد (2000), البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها , الدار الجامعية , الإسكندرية ,مصر ,ص 103

11- أعداد مختلفة من نشرات مصرف ليبيا المركزي

المراجع الإنجليزية :

1- paula&William,samuelson&nordltansd,'ecoonomics' ,19 editionmc graw-hill education, 2005,p37

ملحق رقم (1) البيانات المستخدمة في التحليل القياسي

السنوات	الائتمان	عرض النقود	الاحتياطي الإلزامي	التضخم	الودائع المصرفية
1990	3,053.30	6,155.30	432.2	8.45	3,321.10
1991	3,152.30	6,035.70	460.8	11.9	3,565.90
1992	3,392.20	6,913.20	538.8	9.36	4,173
1993	3,710.20	7,268.00	548.2	11.07	4,301.80
1994	3,986.10	8,093.40	649.4	5.11	5,035.90
1995	4,281.50	8,942.70	693	7.24	5,503.10
1996	3,915.00	9,569.00	732.6	4.03	5,879.00
1997	4,165.90	9,948.30	751.2	3.55	6,039.60
1998	4,530.20	10,358.10	807	3.71	6,577.80
1999	5,203.60	9,763.00	875.1	2.65	7,117.80
2000	5,584.00	9,616.10	917.8	-2.9	7,463.00
2001	6,057.60	10,242.30	1,013.90	-8.81	8,386.20
2002	6,367.80	10,939.50	1,088.30	-9.80	8,707.80
2003	6,775.10	11,558.10	1,177.20	-2.19	9,576.20
2004	6,510.30	13,135.50	1,422.10	-2.20	11,278.70
2005	6,166.60	17,096.30	1,721.20	2.65	13.782.5
2006	7,067.20	19,655.90	2,204.00	1.96	17,359.40
2007	8,191.30	26,982.10	3,138.10	6.25	24,767.00
2008	10,544.60	39,744.50	8,306.10	10.36	41,530.50
2009	11,812.70	44,161.30	9,734.50	2.46	48,676.00
2010	13,044.60	46,313.70	11,062.70	2.80	55,313.00
2011	12,786.60	57,305.90	11,696.00	15.52	58,480.10
2012	15,899.50	63,731.50	13,669.20	6.06	68,346.20
2013	18,232.30	69,005.90	16,712.50	2.61	83,562.20
2014	19,959.90	69,404.70	15,782.10	2.40	78,910.40
2015	20,212.90	78,606.30	14,251.40	9.80	71,257.20
2016	18,770.30	96,320.90	16,681.50	25.90	83,407.70
2017	17,446.70	111,338.70	19,187.70	28.50	95,938.50
2018	16,448.30	110,720.50	18,731.50	9.30	93,657.50
2019	16,912.80	108,741.40	17,790.80	7.30	88,954.20
2020	16,996.90	125,543.00	20,438.90	18.36	102,194.10
2021	19,637.50	100,618.40	18,922.80	2.80	92,113.70
2022	22,970.90	110,338.90	20,410.50	4.60	102,052.70

انخفاض قيمة الدينار الليبي

(الأسباب والأثار – سبل المعالجة)

{دراسة تحليلية للسنوات 2012-2021}

أ.عبدالحميد علي الفضيل

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة مصراتة

hameedalfadel83@gmail.com

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تحليل أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي، واهم الاثار المترتبة على هذا الانخفاض وسبل معالجته، للسنوات (2012-2021)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أهم أسباب وتداعيات انخفاض قيمة الدينار الليبي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، بدأ الدينار الليبي تنخفض قيمته مند عام (2014) واستمر هذا الانخفاض بشكل متواصل حيث بلغ سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي اقصى قيمة له عام (2017) حيث بلغ (7.9) دينار للدولار الواحد في المتوسط، كما كان لسياسة فرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي اثر إيجابي على قيمة الدينار الليبي حيث انخفض سعر الصرف في السوق الموازية بشكل ملحوظ خلال عامي (2018)(2019)، كما بينت النتائج أن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية بشكل كبير، تزامن مع فرض المصرف المركزي لقيود على مبيعات النقد الأجنبي، وعلى صعيد الأسباب كان من اهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي الانقسام السياسي الذي أدى الى انقسام أخر على مستوى المؤسسات المالية والاقتصادية، نتج هنها مشاكل اقتصادية متراكمة من أهمها تمثلت في الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، أدى الى تدني انتاج وصادرات النفط الخام، هذا بدوره انعكس بشكل سلبي على صعيد النقد الأجنبي من خلال حدوث عجزا في استخدامات النقد الأجنبي بلغ (56.34) مليار دولار (السحب من احتياطيات المصرف المركزي) ، إضافة الى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية الى مستويات غير مسبوقة، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية الدينار الليبي، كذلك تخفيض قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 70% في عام (2021).

وتوصي الدراسة بضرورة توحيد المؤسسات المالية والاقتصادية حتى يمكن وضع سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة بشكل تدريجي وصولا للسعر التوازي.

قيمة الدينار الليبي، سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية، القوة الشرائية.

1- مقدمة

يعد استقرار قيمة العملة المحلية (سعر الصرف) من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، ذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى ضمان استقرار قيمة عملتها لتجنيب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى. والمتتبع لتطور سعر الصرف الدينار الليبي امام العملات الأخرى خلال السنوات الماضية يلاحظ حدوث انخفاض كبير في قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى، الامر الذي انعكس سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية لعل أهمها: ارتفاع المستوي العام للأسعار(انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي)، وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، وقد اتبعت خلال هذه الفترة بعض الإجراءات والتدابير لمعالجة تشوهات سعر الصرف، من أجل تعزيز قيمة الدينار الليبي، والمحافظة على استقرار الأسعار، وذلك من خلال فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي في سبتمبر 2018، تم تلى ذلك اتخاذ المصرف المركزي قرار بتخفيض قيمة الدينار الليبي امام حقوق السحب الخاصة في ديسمبر 2020 حيث أصبح (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة)، بنسبة تخفيض بلغت 70% عما كانت عليه.

وتأتي هذه الورقة كمحاولة لتسليط الضوء على أهم الاسباب التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي، كذلك أهم تداعيات هذا الانخفاض على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

2- المشكلة البحثية:

ان الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدول، تؤدي أحيانا الى انخفاض قيمة عملاتها، وتقوم باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير، ومنها تخفيض قيمة العملة. فتخفيض قيمة العملة يعد من الأمور التي تحظى بأهمية بالغة على صعيد الدول سواء أكانت نامية أو متقدمة على حد سواء، لما لها من آثار ونتائج تؤثر بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الاثر على معدل التضخم والقوة الشرائية وزيادة معدلات الفقر، والميزان التجاري وغيرها.

حيث تشير البيانات المتعلقة بسعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية أمام العملات الاخرى خلال الفترة الممتدة 2012-2021، حيث ارتفع من (1.51) دينار للدولار الواحد عام (2014) الى (7.9) دينار للدولار الواحد عام (2018) (**الفضل والمقصبي، 2019**)، وفي يناير 2021 تم تخفيض قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة، بحيث أصبح (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة)، ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما هي أهم الأسباب الرئيسية التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي، وما هي أهم تداعياته على المؤشرات الاقتصادية الكلية؟

3- فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها: -

من أهم الأسباب التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي، تتمثل في انقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية، كذلك التغيرات الحاصلة في انتاج وعائدات النفط الخام.

4- اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الي الاتي:

- تحليل تطور سعر صرف الدينار الليبي (الرسمي وفي السوق الموازية)، امام العملات الاخرى في الاقتصاد الليبي.
- تحليل تطور أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي.
- الخروج بمجموعة من المقترحات، والتي من شأنها أن تساهم في معالجة مشكلة انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى.

5- اهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من اهمية الموضوع الذي يدرسه، كونه يعالج موضوعا هاما في الاقتصاد الليبي، يتعلق بتحليل انخفاض قيمة الدينار الليبي، وأهم أسبابه وتداعياته، وسبل معالجته، نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية أيضا، أنها تساعد المؤسسات المالية والنقدية في ليبيا في معرفة أهم مسببات انخفاض قيمة الدينار الليبي وسبل معالجته، مما يساعد في وضع السياسات المناسبة، من أجل الوصل الى حالة من الاستقرار النقدي والاقتصادي الاقتصادي.

6- أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- التأكيد على خطورة انخفاض قيمة الدينار الليبي، والتي تنعكس سلبا على الدخول الحقيقية للأفراد، والتي قد تؤدي الى اختلال كتير من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة الى حداثة البيانات المستخدمة خلال فترة الدراسة المختارة. كل هذه الاسباب كانت الدافع الاساسي وراء اختيار موضوع انخفاض قيمة الدينار الليبي من حيث الأسباب والأثار.

7- أسلوب البحث:

اتبع هذا البحث المنهج التحليلي باستخدام الاسلوب الوصفي والاحصائي في تحليل تطور سعر صرف الدينار الليبي (الرسمي والموازي)، إضافة الى تحليل أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض اجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية للوصول الي أهم النتائج.

8- تحليل تطور سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية في الاقتصاد الليبي: -

البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، توضح تطور متوسط سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية خلال الفترة (2012 -2021)، ولأغراض تحليلية تم تقسيم هذه الفترة الزمنية الى فترتين زمنيتين كالاتي:

الفترة الأولى (2012-2017)

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، أن سعر الصرف* في السوق الموازية في عام (2012) بلغ في المتوسط (1.33) دينار للدولار الواحد مقارنة بعام (2013) حيث بلغ (1.34) دينار للدولار الواحد، ليواصل الارتفاع في عام (2013) مقارنة بعام (2012)، حيث بلغ (1.34) دينار للدولار الواحد في المتوسط.

استمر سعر الصرف في السوق الموازية في الارتفاع بشكل مضطرد في الاعوام (2014) (2015) حيث بلغ (1.42) (2.37) دينار للدولار الواحد على التوالي. كما شهدت الأعوام (2016-2017) ارتفاعا قياسيا في سعر الصرف في السوق الموازية حيث بلغ (4.4) (7.9) دينار للدولار الواحد، على التوالي وهو أعلى قيمة تم تسجيلها خلال فترة الدراسة.

يتبين من خلال العرض السابق أن قيمة سعر الصرف الدينار الليبي في السوق الموازية خلال فترة البحث، تزداد بشكل مضطرد بمرور السنوات، حيث تصل أقصاها في الربع الرابع من كل عام. باستثناء الربع الرابع من عام 2018.

ويمكن إيعاز ذلك الى الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، وبالتالي تراجع الإنتاج والايرادات النفطية من النقد الاجنبي. أدى ذلك إلى لجوء مصرف ليبيا المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية تقشفية في استخدامات النقد الأجنبي (فرض قيود على مبيعات النقد الاجنبي)، من خلال العمل بنظام الموازنة الاستيرادية (**المجلس الرئاسي، 2017**).

ومع استمرار ارتفاع قيمة سعر الصرف في السوق الموازية سنة بعد الأخرى، دون خطوات عملية لحل الأزمة الثانية للدينار الليبي، سواء من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة أو مصرف ليبيا المركزي، ولدى ذلك شعور لدى الافراد ومؤسسات القطاع الخاص تمثل في عدم تقتهم بالدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من الدينار الليبي ويستبدل ذلك بالنقد الأجنبي،

* يعرف سعر الصرف على أنه سعر وحدة واحدة من العملة المحلية معبرا عنه بالعملة الأجنبية أو كمية العملة الأجنبية الازمة لشراء وحدة من العملة المحلية.

الامر الذي ترتب عليه طلبا إضافيا على النقد الأجنبي، ساهم في ارتفاعه في السوق الموازية، ومما عزز ذلك الانقسام الحاصل في مصرف ليبيا المركزي وعدم اجتماع مجلس ادارته للنظر في هذه المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها.

الفترة الثانية (2018–2021): –

شهدت هذه الفترة تذبذب في سعر صرف قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية، حيث بلغت عام (2018) في المتوسط ما قيمته (6.04) دينار للدولار الواحد، بانخفاض مقداره (2.7) عما كان عليه في عام (2017)، ليواصل الانخفاض في عام (2019) حيث بلغ (4.27) مقارنة بما كان عليه عام (2018) وهي أدني قيمة تم تسجيلها خلال كامل فترة الدراسة، ليعود سعر صرف الدينار الليبي للارتفاع من جديد في عام (2020) حيث بلغ (6.01) دينار للدولار الواحد.

ولأول مرة يلاحظ حدوث انخفاضا تدريجيا في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية في الربع الرابع من عام 2018، ويمكن إيعاز ذلك إلى صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 والقاضي بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية، حيث تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، حيث يتم ببيع النقد الأجنبي من خلاله لكل طالبيه بالسعر الجديد (1 دولار = 3.90 دينار تقريبا)، مما ترتب على هذا القرار حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية خلال الربع الرابع من عام 2018 إلى (5.15) دينار للدولار، مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه والبالغ (6.36) دينار للدولار. اما الانخفاض المتواصل لسعر الصرف في السوق الموازية في عام 2019 فيعزى ذلك الى قرار المجلس الرئاسي، القرار رقم 1 لسنة 2019 القاضي بتخفيض نسبة الرسوم إلى (163%)، بدلا من (183%). اما الارتفاع من جديد في سعر الصرف في السوق الموازية في عام (2020)، كان بسبب فرض المصرف المركزي قيودا على مبيعات النقد الأجنبي من جديد، نتيجة الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية.

كما يلاحظ ان سعر الصرف في السوق الموازية قد انخفض بشكل واضح في عام 2021 حيث بلغ في المتوسط (5.05) دينار للدولار الواحد، ويعود ذلك الى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي (تخفيض) أمام وحدة حقوق السحب الخاصة (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) بدلا من) 1 دينار = 0.5157 وحدة حقوق سحب خاصة)، بعد هذا القرار رفع المصرف المركزي القيود المفروضة

على مبيعات النقد الأجنبي واصبح النقد الأجنبي متاح لكل طالبيه وفقا لسعر الصرف الرسمي الجديد، حيث تقلص الفارق بين السعر الرسمي الجديد وسعر الصرف في السوق الموازية الى (350) درهم تقريبا(الفضيل والتركي، 2023).

الجدول رقم (1): تطور متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية للفترة (2012–2021)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الربع الأول	1.36	1.33	1.33	1.85	3.48	6.46	6.25	4.32	4.9	5.40
الربع الثاني	1.31	1.35	1.36	2.09	3.85	8.10	6.40	4.42	5.76	5.06
الربع الثالث	1.33	1.34	1.51	2.48	4.86	8.45	6.36	4.28	6.07	5.00
الربع الرابع	1.34	1.33	1.51	3.08	5.58	8.9	5.15	4.07	6.15	5.01
المتوسط	**1.33**	**1.34**	**1.42**	**2.37**	**4.44**	**7.9**	**6.04**	**4.27**	**5.72**	**5.11**
معدل النمو %	-	**0.7**	**5.9**	**66.9**	**87.3**	**77.9**	**23.5-**	**29.3-**	**33.9**	**10.6-**

المصدر: - المقصبي، عبد الحميد، والفضيل، عبد الحميد (2019)، تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، المؤتمر الاكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، 2019/12/30

- **البيانات المتعلقة بالسنوات 2019-2021 تم تجميعها عن طريق الباحث، من خلال المقابلة الشخصية لبعض من تجار العملة.**
- **معدلات النمو احتسب من قبل الباحث بناءا على القانون التالي:**
- **معدل النمو (%) = {السنة الحالية (المقارنة) – السنة السابقة (الأساس)/السنة السابقة(الأساس)} × 100.**

المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

الشكل رقم (1): تطور متوسط سعر الصرف في السوق الموازية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

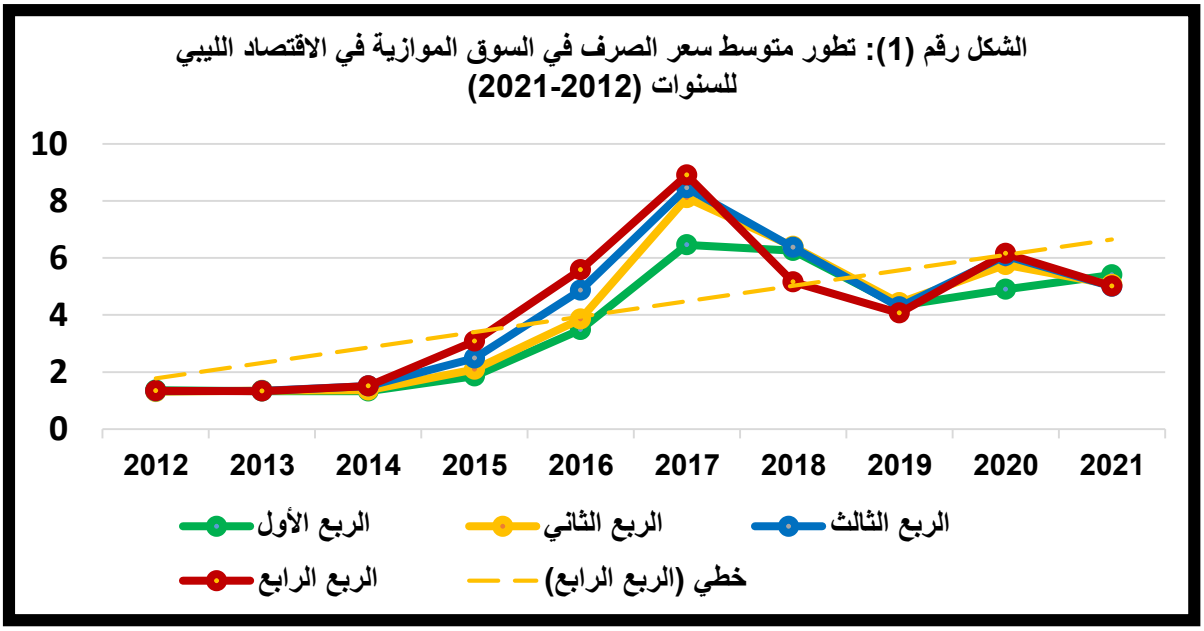

1-8 تطور الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي، وسعر الصرف في السوق الموازية:

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2)، أن الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية قد بلغ اقصى قيمة له عامي (2016) (2017) (2018) حيث بلغت (3.01) (6.62) (4.66)، على التوالي، بينما تقلص الفارق بشكل كبير وملحوظ في عامي (2019) (2021) حيث بلغ (2.88)(0.51)، يذكر ان الفترات التي شهدت فارقا كبير هي الفترات التي فرض فيها المصرف المركزي قيود على مبيعات النقد الأجنبي، أو العمل بنظام الموازنة الاستيرادية، بينما الفترات التي تم فيها تقليص هذه القيود تقلصت فيها الفجوة بين السعر الرسمي والموازي لسعر الصرف وهي تمثل السنوات (2018)(2019)(2021) على التوالي.

الجدول رقم (2): تطور الفجوة بين متوسط سعر الصرف الرسمي والموازي في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف الموازي	1.34	1.33	1.42	2.37	4.44	7.97	6.04	4.27	5.72	5.11
سعر الصرف الرسمي	1.25	1.25	1.33	1.38	1.43	1.35	1.38	1.39	1.33	4.6
الفجوة	0.09	0.08	0.09	0.99	3.01	6.62	4.66	2.88	4.39	0.51

المصدر: –مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية –الربع الرابع 2022.

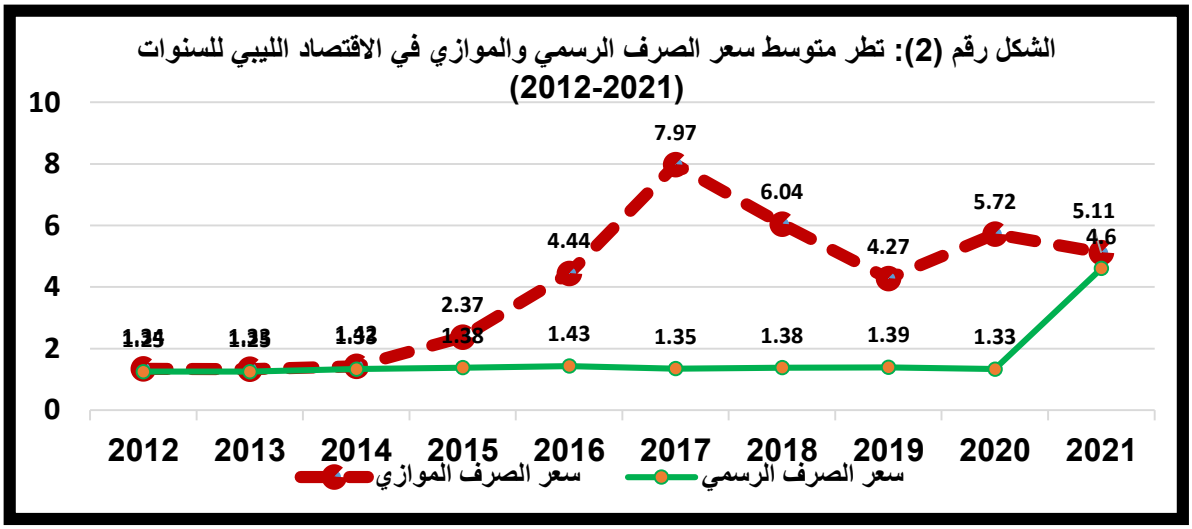

المصدر: بيانات الجدول رقم (2).

8-2 أهم الإجراءات والتدابير التي تم اتخادها لمعالجة التشوهات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي:

تم اتخاد مجموعه من الإجراءات والتدابير من أجل تعزيز قيمة الدينار الليبي خلال فترة البحث يمكن اجمالها في الاتي:

- الفترة الممتدة من 2015-2017 تم فرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي، حيث أوقف المصرف المركزي جميع عمليات الاعتمادات المستندية في نوفمبر 2015 ولمدة تجاوزت الخمس أشهر، وفي يناير 2016 قام المصرف المركزي بمنح موافقات محدودة لتغطية توريد بضائع بقيمة جاوزت المليار دولار.

وفي عام 2017 أصدر المجلس الرئاسي قراره رقم (377) بشأن تحديد موازنة النقد الأجنبي للعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ وقدره (17.9) مليار دولار، اسند الى وزارة الاقتصاد ادارتها وتنقيدها وفقا لاختصاصاتها بالقانون التجاري، ولكن ما تم انفاقه فعليا بلغ ما قيمته (8.9) مليار دولار أي ما نسبته (49%) من القيمة المخصصة وفقا للقرار.

- قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، حيث تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، وفقا للنشرة اليومية لأسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي، (1دولار = 3.90 دينار تقريبا).
- الشروع في بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية كحد أقصى (10 ألاف دولار) سنويا، كذلك لأغراض العلاج كحد أقصى (50 ألف دولار)، إضافة لأغراض الدراسة بالخارج وفقا للضوابط والقوانين المنظمة لبيع النقد الأجنبي.
- صرف مخصصات ارباب الأسر (500) و (1000) دولار، والتي ساهمت بشكل او باخر في زيادة المعروض من النقد الأجنبي في السوق الموازية.
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) بتاريخ 2019/07/30 والقاضي بتخفيض قيمة الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي الى (163%) بدلا من النسبة السابقة (183%) وفقا للنشرة اليومية لأسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية التي تصدر من المصرف المركزي.

الجدول رقم (3): الإجراءات والتدبير التي تم اتخاذها لمعالجة التشوهات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي

المشكلة: تدهور سعر صرف الدينار الليبي			
رقم	الفترة الزمنية	الإجراءات والتدابير المتخذة	النتائج المترتبة على الاجراء
1	2015–2017	– فرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي (إيقاف فتح الاعتمادات المستندية من نوفمبر 2015 حتى يونيو 2016). – قرار المجلس الرئاسي رقم (377) لسنة 2017 بشأن العمل بنظام موازنة النقد الأجنبي، حيث تم تخصيص مبلغ (17.9) مليار دولار لغرض التوريدات، وما تم انفاقه فعليا (7.9) مليار دولار، أي ما نسبته (49%) من القيمة المخصصة	–ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية لمستويات غير مسبوقة. – تهريب الأموال للخارج عن طريق التوريدات الوهمية. – عدم العدالة في بيع النقد الأجنبي سواء للأغراض التجارية أو الشخصية. – ارتفاع المستوى العام للأسعار. – فقدان الثقه في العملة المحلية.
2	2018–2019	– قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي (183%). – صرف مخصصات ارباب الأسر (500) و (1000) دولار. – قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) بتاريخ 2019/07/30 والقاضي بتخفيض قيمة الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي الى (163%)	– تقلص الفجوة بشكل كبير بين السعر الرسمي مضافا الية نسبة الرسوم، مع سعر الصرف في السوق الموازي. – استمرار انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية لمستويات غير مسبوقة. – تلاشي وانخفاض نسبة التوريدات الوهمية. – تعزيز قيمة الدينار الليبي، وانخفاض المستوى العام للأسعار.
3	2020	– فرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي، بحيث أصبح النقد الأجنبي متاح فقط لتوريد السلع الغذائية والمستلزمات الطبية ومستلزمات الإنتاج.	– ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، واتساع الفجوة مع السعر الرسمي. – عودة التوريدات الوهمية لغرض تهريب العملة للخارج.
4	2021	- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي أمام وحقوق السحب الخاصة.	– تقلص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. – العدالة في بيع النقد الأجنبي لكل طالبه. – تلاشي التوريدات الوهمية من أجل تهريب العملة للخارج للاستفادة منها في تمويل السوق الموازية.

المصدر: من اعداد الباحث.

- بعد الاغلاق القصري للحقـول والموانـئ النفطية في /18 / يناير/ 2020، حيث انخفض الإنتاج النفطي الى أقـل من 70 ألف برميل يوميا، الامـر الذي ترتب علية انخفاض الإيرادات من النقـد الأجنبي، قـام المصرف المركزي بفرض قيـود على مبيعات النقد الأجنبي بحيث أصبح النقد الأجنبي الخاص بالأغراض التجارية، متاحا فقـط لاستيراد السلع الغذائية والصحية ومستلزمات الإنتاج.
- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة، **(1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) بدلا من (1 دينار = 0.5157 وحدة حقوق سحب خاصة).**

3-8 تقييم الإجراءات والتدابير التي تم اتخادها لمعالجة التشوهات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي: –

ترتب على اتخاد مجموعة من الإجراءات والتدابير، والتي تهدف الى تعزيز قيمة الدينار الليبي وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي الى أدني قيمة ممكنة مجموعة من النتائج، والجدول رقم (3) يوضح أهم هذه الإجراءات والتدابير، والنتائج المترتبة عليها.

9-أهم الأسباب التي أدت الى انخفاض قيمة الدينار الليبي: –

يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت الى تخفيض قيمة الدينار الليبي الى الاتي:

1-9 الانقسام السياسي وانقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية: –

ان الانقسام السياسي في ليبيا شرقا وغربا مند عام 2014، وما ترتب عنه من صراع عسكري، القى بضلاله على المؤسسات الاقتصادية والمالية حيث انقسمت هذه المؤسسات على نفسها، وبذات المشاكل الاقتصادية تتفاقم وتزداد حدتها بمرور السنوات، حيث أصبح المشهد الاقتصادي والمالي في ليبيا لا يختلف كثيرا عن المشهد السياسي الذي يعاني تخبطا وعشوائية في اتخاد القرارات.

هذا الانقسام السياسي جر انقسام أخر على صعيد المؤسسات المالية والاقتصادية الممثلة في مصرف ليبيا المركزي بصفته اعلى سلطة نقدية في البلاد، والمؤسسة الوطنية للنفط بوصفها المختصة بإدارة القطاع النفطي في البلاد المستخدمة عائداته في تمويل الخزانة العامة للدولة بنسبة تتجاوز 97% تقريبا، إضافة الى وزارة المالية المسؤولة على وضع السياسة المالية للدولة، تصدعت هذه المؤسسات شرقا وغربا وانقسمت على نفسها فستحدث الى جانب مصرف ليبيا المركزي بطرابلس ، مصرف موازي له في بنغازي، تتكون ادارته من أشخاص كانوا أعضاء في المصرف المركزي

طرابلس، إضافة وزارة مالية أخرى تابعة للحكومات الموازية، هذا الانقسام المؤسساتي ترتب عنه مشاكل اقتصادية ومالية سيأتي تبيانها لاحقا(**حسين واخرون، 2022**).

2-9 انخفاض حجم الانتاج والايرادات النفطية: -

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، يلاحظ أن متوسط انتاج النفط الخام قد انخفض بشكل كبير وملحوظ مند عام 2013 حيث انخفض بمقدار (400) الف برميل يوميا عما كان عليه في عام 2012 ليواصل متوسط الإنتاج اليومي الانخفاض بشكل اكبر في السنوات (2015)(2016) حيث بلغ (400)(400) مليون برميل يوميا على التوالي، كما شهدت الفترة الممتدة من 2017 – 2019 ارتفاع نسبيا في انتاج النفط الخام ولكن لم يصل للمعدل الطبيعي الذي كان في سنة (2012)، وفي عام (2020) انخفض متوسط انتاج النفط من جديد خلال سنة (2020) حيث بلغ (400) الف برميل يوميا، قبل ان يرتفع من جديد الى (1.2) مليون برميل يوميا في سنة (2021).

الامر الذي ترتب عنه انخفاض قيمة الإيرادات النفطية حيث انخفضت من (66932.3) مليون دينار سنة (2012) الى (6665.6) (19209) مليون دينار خلال سنتي (2016) (2017) على التوالي، اما سنة (2020) فقد شهدت أدني قيمة للإيرادات النفطية حيث بلغت (5280) مليون دينار.

ويمكن ايعاز هذا الانخفاض في الإنتاج والايرادات النفطية الى اعلان حالة " القوة القاهرة " التي أعلنتها المؤسسة الوطنية للنفط بين فترة وأخرى، بسبب تعرض بعض المنشآت النفطية للإغلاق والتوقف عن الإنتاج مند عام 2013 حتى عام 2017 بسب الصراعات المسلحة الناتجة عن الصراعات السياسية في البلاد، والتي عادت من جديد في عام (2020)، حيث ترتب على اعلان حالة القوة القاهرة ايقاف كافة عمليات الإنتاج والشحن وتصدير النفط الخام من كل الموانئ الاتية (الحريقة – الزويتينة – البريقة – رأس لا نوف – السدرة) كذلك تم إيقاف الإنتاج من حقلي الفيل والشرارة لنفس الأسباب.

والجدير بالذكر بلغت الخسائر التقديرية الناتجة عن الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية من قبل المجموعات المسلحة ما قيمته (117.2) مليار دولار (**تقرير ديوان المحاسبة،2022**).

الجدول رقم (4)

تطور متوسط الانتاج والصادرات والايرادات النفطية في الاقتصاد الليبي

للسنوات (2012-2021)

القيم بالمليون دينار

البيان	متوسط الانتاج اليومي	الصادرات النفطية	العائدات النفطية
2012	1.5	1.3	66932.3
2013	1	0.9	51775.7
2014	0.5	0.3	19976.6
2015	0.4	0.3	10597.7
2016	0.4	0.3	6665.6
2017	0.9	0.8	19209
2018	1.1	1	33475.8
2019	1.2	1	31394.7
2020	0.4	0.4	5280
2021	1.2	1.1	103368.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة.

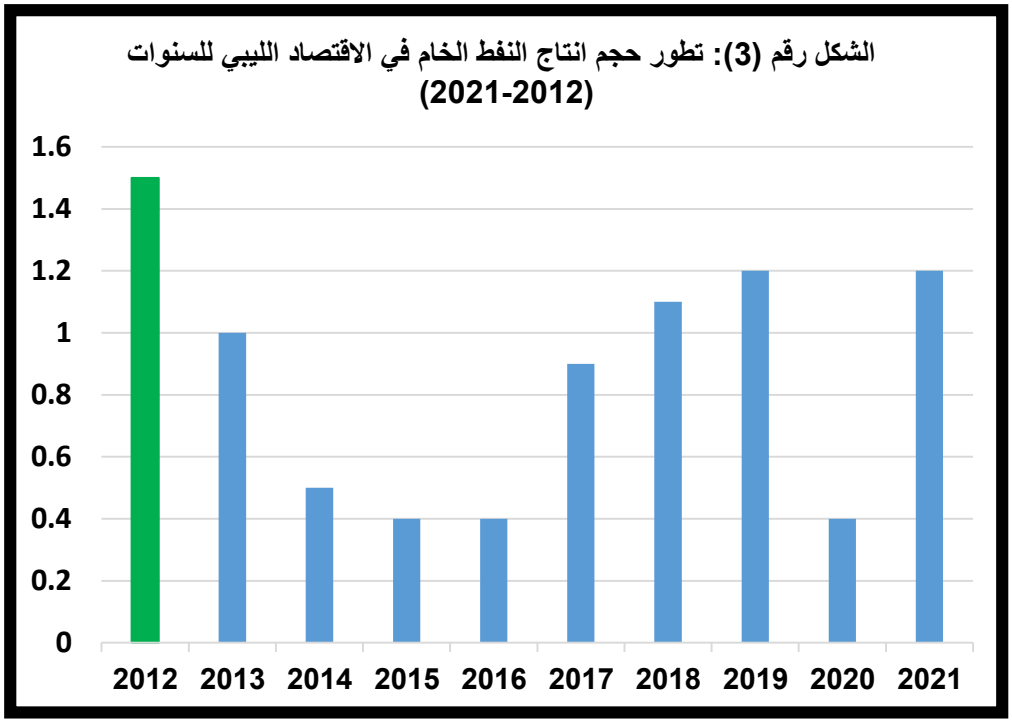

المصدر: بيانات الجدول رقم {4}

9-3 العجز في استخدامات النقد الأجنبي: -

عاني الاقتصاد الليبي من عجز مستمر ومضطرد في استخدامات النقد الأجنبي خلال معظم الفترة الممتدة من (2012-2021) كما مبين بالجدول رقم (5)، حيث شهدت اغلب السنوات عجز واضحا في استخدامات النقد الأجنبي حيث بلغ اقصى قيمة له عام (2014) وسجل ما قيمته (23.3) مليار دولار وبنسبة عجز بلغت (35.7%)، تلى ذلك سنتي (2015)(2020) بعجز بلغ (13.3)(9.3) مليار دولار على التوالي، وبنسبة عجز بلغت (63.5%)(79.4%) على التوالي، بينما بلغ العجز في استخدامات النقد الأجنبي خلال كامل الفترة ما قيمته (56.34) مليار دولار وشكل ما نسبته (26.5%)، بينما سجلت السنوات (2017)(2018) فائضا في استخدامات النقد الأجنبي بلغ (0.5)(5.4) مليار دولار على التوالي، الامر الذي اضطر فيه المصرف المركزي الى السحب من الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتغطية هذا العجز المتفاقم، ويعود السبب الرئيسي لهذا العجز الى الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، وانخفاض الإيرادات النفطية كما هو موضح بالجدول رقم (4).

يستنتج مما سبق أن اغلب سنوات الدراسة سجلت عجا واضحا في استخدامات النقد الأجنبي، الامر الذي ترتب عنه انخفاض قيمة الدينار الليبي، وانخفاض حجم احتياطيات المصرف المركزي من النقد الأجنبي.

الجدول رقم (5): تطور استخدامات النقد الاجنبي في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (2013-2021) القيم بالمليون دولار

السنوات	الإيرادات من النقد الأجنبي	المصروفات من النقد الأجنبي	الفائض (العجز)	% (العجز) الفائض
2013	40.6	46.89	(6.2)	13.2
2014	15.62	38.95	(23.3)	35.7
2015	7.6	20.93	(13.3)	63.5
2016	4.78	12.54	(7.7)	61.4
2017	13.98	13.41	0.5	3.7
2018	24.54	19.13	5.4	28.2
2019	22.49	24.6	(2.1)	8.5
2020	3.8	11.7	(9.3)	79.4
2021	22.8	24.4	(1.6)	6.5
الإجمالي	156.21	212.55	(56.34)	26.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي-النشرة الاقتصادية -الربع الرابع 2022

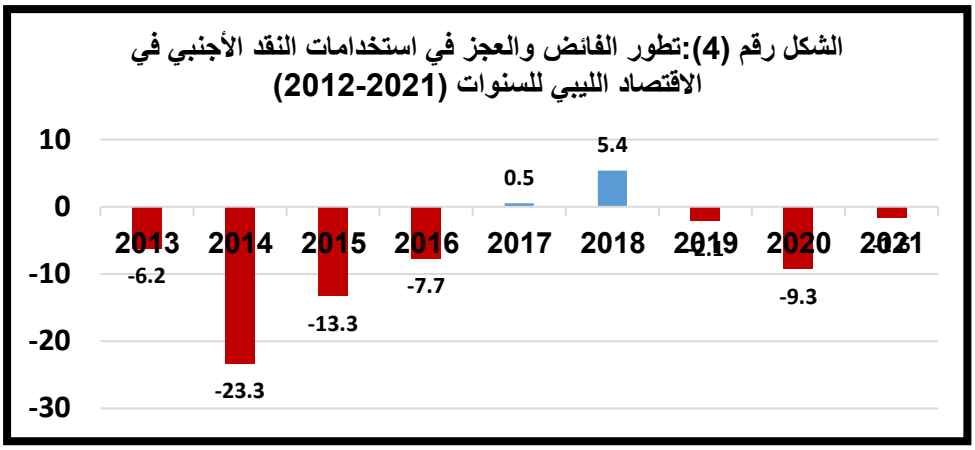

المصدر: بيانات الجدول رقم (5)

9-4 عجز الميزانية العامة-ظهور نفقات موازيه-تفاقم الدين العام المحلي: -

من خلال قراءة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (6) يمكن ملاحظة أن الترتيبات المالية (الميزانية العامة) لم تحقق فائضا خلال فترة البحث إلا في السنوات (2012) (2018) (2019) (2021)، اما باقي سنوات الدراسة والبالغ عددها (6) سنوات فقد حققت فيها عجزا، حيث وصل هذا العجز اقصى قيمة له عام (2015) حيث بغ (26.3) مليار دينار، بينما بلغت اعلى نسبة عجز في سنة (2016) بنسبة (237.64%). ويمكن ايعاز أهم أسباب عجز الميزانية العامة في ليبيا الى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها: انخفاض العائدات النفطية نتيجة إغلاق الحقول والموانئ النفطية، بالإضافة الى تذبذب أسعار النفط العالمية (تقرير ديوان المحاسبة،2017).

الجدول رقم (6) تطور الفائض (العجز) في الترتيبات المالية (الميزانية العامة)
في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021) القيم بالمليون دينار

البيان	الإيرادات	الانفاق	الفائض (العجز)	%
2012	70.1	53.9	16.2	23.1
2013	54.7	65.2	(10.5)	19.1
2014	21.5	43.8	(22.3)	103.7
2015	16.8	43.1	(26.3)	156.5
2016	8.5	28.7	(20.2)	237.6
2017	22.3	32.9	(10.6)	47.5
2018	49.1	39.2	9.9	20.1
2019	57.3	45.8	11.5	20.0
2020	22.8	37.3	(14.5)	63.5
2021	105.6	85.7	19.9	18.6

جزء من اجمالي الإيرادات العامة للسنوات (2018 حتى 2020)، هي عبارة عن عائدات الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي، حيث بلغت (13.2) (23.4) (15.2) مليار دينار على التوالي.

المصدر: -مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة.

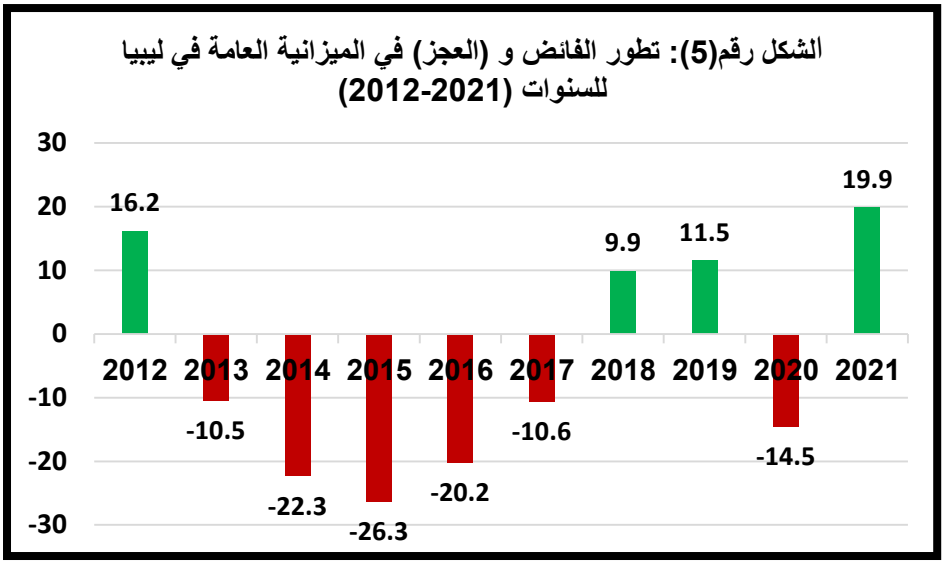

المصدر: بيانات الجدول رقم (6).

تفاقم العجز في الميزانية، الامر الذي تطلب معه إيجاد مصادر بديلة لتمويله، حيث لجأت الحكومة لتغطيته عن طريق عدة مصادر أهمها: سلف مصرف ليبيا المركزي (دين عام محلي)، حساب الاحتياطي المجنب، بواقي أرصدة الحسابات المصرفية، وبالتالي تفاقم الدين العام المحلي كما هو مبين بالجدول التالي: –

الجدول رقم (7): تطور الدين العام المحلي
في الاقتصاد الليبي للسنوات (2014–2020)

الغرض من التمويل	القيمة
تمويل ميزانية 2014	6.567
تمويل ميزانية 2015	18.555
تمويل ميزانية 2016	20.296
تمويل ميزانية 2017	10.560
تمويل ميزانية الطوارئ	1.412
تمويل ميزانية 2020	26.706
الإجمالي	84.096

المصدر: –ديوان المحاسبة الليبي – التقرير العام – 2020

والجدير بالذكر، أن هذه القيم لا تشمل الدين العام المحلي الذي ارتبط بالحكومة الموازية بالمنطقة الشرقية. حيث نتج عن الانقسام السياسي الليبي أيضا حكومات موازية وبالتالي نفقات أخرى بلغت قيمتها (55.568) مليار دينار، ترتب عنها دين عام محلي إضافي بلغ ما قيمته (69.956) مليار دينار ليبي خلال الفترة الممتدة من (2015–2021).

ويجب الإشارة هنا الى ان تمويل نفقات الحكومة الموازية تمثل في الاقتراض من المصرف المركزي الموازي بمختلف أشكال الإقراض (سندات خزانه – ادن خزانه – قرض – طباعة عملة محلية*) **(مجلس الامن،20019)**. وبالتالي بلغ ان اجمالي الدين العام المحلي لجميع الحكومات المتعاقبة (154.052) مليار دينار.

9-5 التوسع النقدي: -

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8)، يلاحظ أن عرض النقود بالمفهوم الضيق قد ارتفع بشكل مستمر ومضطرد خلال فترة البحث، حيث ارتفع من (59.2) مليون دينار عام (2012) الى (76.7) مليون دينار عام (2015)، ليواصل ارتفاعه عامي (2016) (2017) حيث بلغ (94.6) (109.0) مليون دينار على التوالي، وواصل الارتفاع حيث بلغ في عام (2018) ما قيمته (108.9) مليون دينار، ليسجل اقصى قيمة له عام (2020) والبالغة (122.9) مليون دينار، أي بزيادة مقدارها (63.7) مليون دينار عما كان عليه عام (2012)، ومتوسط نمو سنوي بلغ (6.4%) خلال كامل فترة الدراسة.

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) ان العملة بالتداول شهدت ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من (13.3) مليار دينار عام (2012) الى (39.7) مليار دينار عام (2021)

وهي زيادة كبيرة مقارنة بالفترة الزمنية، ويمكن ايعاز استمرار ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال فترة البحث: الى التوسع في حجم الانفاق العام، خاصة ان جزء كبير خلال الفترة (2012-2021) من هذا الانفاق هو عبارة عن تمويل بالعجز، حيث أدت هذه الزيادة الى تنامي رصيد الدين العام المحلي الممنوح من قبل مصرف ليبيا المركزي للخزانة العامة (كما هو مبين بالجدول رقم 7)، إن جزءاً من الدين العام المحلي هو عبارة عن إصدار نقود لا يقابله انتاج حقيقي، مما انعكس في شكل زيادة في المعروض النقدي.

*** الجدير بالذكر ان هذه العملة المطبوعة من قبل المصرف الموازي، وجدت مؤخرا قبولا في اغلب المدن الليبية، وأصبح يتعامل بها في إتمام المعاملات التجارية اليومية.**

الجدول رقم (8): تطور عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (2012-2021)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العملة بالتداول	13.3	13.4	17.1	23.0	27.1	30.8	34.7	36.6	39.7	31.7
عرض النقود	59.2	64.2	66.7	76.7	94.6	109.0	108.9	105.5	122.9	97.3
معدل النمو%	-	8.4	3.8	14.9	23.3	15.2	-0.09	-3.1	16.4	-20.8

المصدر: -
مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة
معدل النمو احتسب من قبل الباحث بناء على القانون التالي:
معدل النمو (%) = {السنة الحالية (المقارنة) – السنة السابقة (الأساس)/السنة السابقة(الأساس)}× 100.

10-التداعيات المترتبة على انخفاض قيمة الدينار الليبي: -

ترتب على انخفاض قيمة الدينار الليبي العديد من المشاكل الاقتصادية أهمها: -

10-1 ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي: -

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (9)، حدوث ارتفاع مستمر في قيمة الرقم القياسي للأسعار بشكل عام وتحديدا منذ سنة (2014)، حيث ارتفعت قيمة الرقم القياسي للأسعار من (135.5) سنة (2014)، الى (148.9) سنة (2015) وأستمر هذا الارتفاع بشكل مستمر ومضطرد الى أن بلغ (270.2) سنة (2018)، وهي اعلى قيمة تم تسجيلها خلال طيلة كامل فترة البحث، لتنخفض هذه القيمة في سنة (2019) بشكل طفيف حيث بلغت (264.3)، ولكن سرعان ما ارتفع الرقم القياسي للأسعار من جديد خلال سنتي (2020) (2021) على التوالي.
وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم حيث شهد أعلى قيمة له سنتي (2016) (2017) حيث بلغ ما نسبته (27.46%) (25.76%) على التوالي.

10-2 انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي: -

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي بشكل مستمر ومضطرد، حيث بدأ هذا الانخفاض بشكل ملحوظ منذ عام (2014)، واستمرت القوة الشرائية للدينار الليبي في الانخفاض طيلة فترة البحث تقريبا، حيث انخفضت من (0.73%) سنة (2014) الى (0.36%) سنة (2021).

الامر الذي ترتب عنة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد في الاقتصاد الليبي. ومن خلال التحليل السابق يستنتج أن معدلات التضخم* قد أخذت قيم موجبة وارتفعت بشكل مستمر ومضطرد خلال فترات البحث، ويمكن ايعاز ذلك الى مجموعة من الأسباب أهمها:

- ✓ ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية كما تم تبيانه سابقا، خاصة أن درجة الانكشاف كبيرة للاقتصاد الليبي على العالم الخارجي استيرادا وتصديرا.
- ✓ التوسع النقدي في عرض النقود، واستمرار سياسة التمويل بالعجز والزيادة الكبيرة والمتسارعة في رصيد الدين العام المحلي الممنوح من قبل مصرف ليبيا المركزي للخزانة العامة، إن جزءاً من الدين العام المحلي هو عبارة عن إصدار نقود لا يقابله انتاج حقيقي، مما انعكس في شكل زيادة في المعروض النقدي .**(الفضيل والمقصبي،2023)**.

الجدول رقم (9) تطور الرقم القياسي للأسعار والقوة الشرائية للدينار الليبي للسنوات (2012–2021) سنة الأساس 2008

السنة	الرقم القياسي للأسعار	معدل التضخم%	القوة الشرائية للدينار الليبي
2012	128.7	-	0.77
2013	132.3	2.78	0.75
2014	135.5	2.44	0.73
2015	148.9	9.83	0.67
2016	189.8	27.46	0.52
2017	238.7	25.76	0.41
2018	270.2	13.19	0.37
2019	264.3	-2.18	0.37
2020	268.2	1.47	0.37
2021	275.7	2.79	0.36

المصدر: –مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية –الربع الرابع 2022.

$$\text{القوة الشرائية} = \frac{1}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} * 100$$

*** يمكن تعريف التضخم على أنـــــه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحـــــــــو الارتفاع في المستوي العام للأسعار (الأشـقر، 2002) ، وهناك من يعرف التضـخم بأنه "نقود كثيرة تطارد سـلعا قليله " كما يعرف على أنه " الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الاسعار" (عوض،2013).**

الشكل رقم (6): تطور الرقم القياسي للاسعار في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2021)

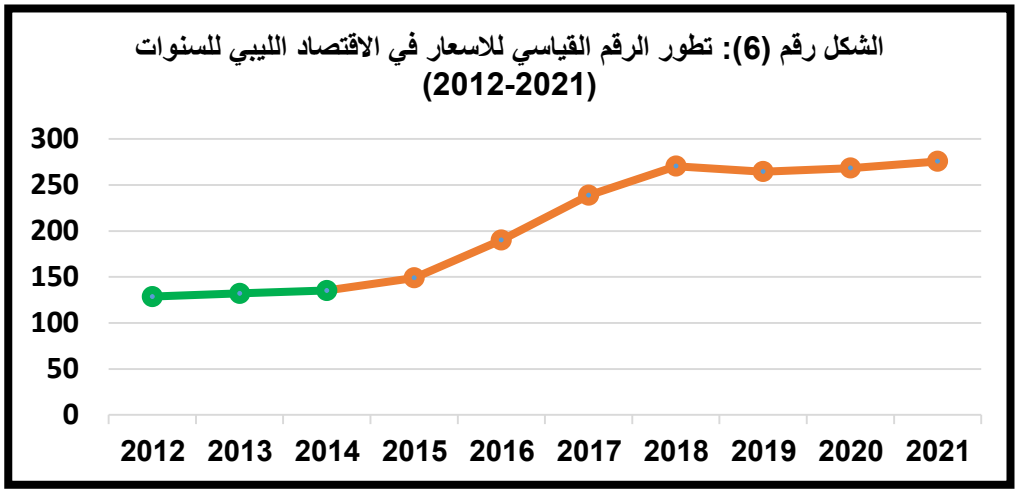

المصدر: بيانات الجدول رقم (9).

الشكل رقم (7): تطور القوة الشرائية للدينار الليبي للسنوات (2012-2021)

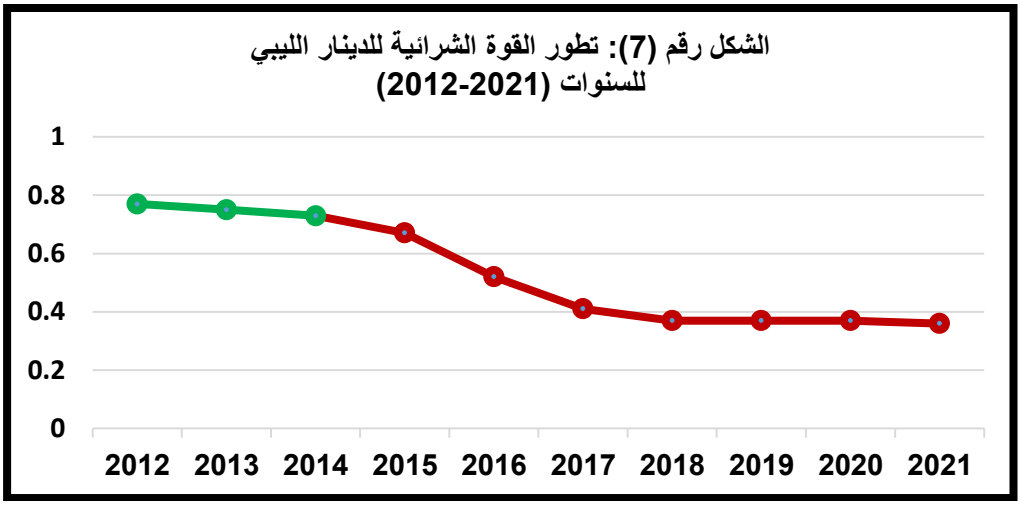

المصدر: بيانات الجدول رقم (9)

3-10 مع استمرار ارتفاع قيمة سعر الصرف في السوق الموازية وفقدان الدينار الليبي لقيمته سنة بعد الأخرى، دون خطوات عملية لحل الأزمة، سواء من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة أو مصرف ليبيا المركزي، ولدى ذلك شعور لدى الافراد ومؤسسات القطاع الخاص تمثل في عدم تقتهم بالدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من الدينار الليبي ويستبدل ذلك بالنقد الأجنبي، الامر الذي ترتب عليه طلبا إضافيا على النقد الأجنبي، ساهم في ارتفاعه في السوق الموازية، وبالتالي مزيدا من انخفاض في قيمة الدينار الليبي، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، مع ظهور طبقة تتميز بالثراء، وطبقة أخرى أصبحت تحت خط الفقر.

11 النتائج: -

تناول هذا البحث تحليل انخفاض قيمة الدينار الليبي للسنوات (2012-2021)، من حيث (الأسباب والأثار – سبل المعالجة)، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض اجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية، حيث تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

- شهد متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية ارتفاعا كبيرا، خلال فترة الدراسة، حيث وصل الى أقصى قيمة له في عام (2017) حيث بلغ (7.9) دينار للدولار الواحد في المتوسط.
- كما بينت النتائج أن متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية يسجل ارتفاع ملحوظ في الربع الرابع مقارنة بالربع الأول والثاني الثالث نفس العام، باستثناء الربع الرابع لعام 2018 الذي شهد انخفاضا.
- تزامن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية (اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي) مع إجراءات فرض القيود على مبيعات النقد الأجنبي من قبل مصرف ليبيا المركزي.
- كان لصدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 بشأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية.
- بينت النتائج أن من أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي اغلاق الحقول والموانئ النفطية وما ترتب عنها من عجز متواصل في استخدامات النقد الأجنبي، إضافة الى ضعف السياسات النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي.
- كما شهد معدل التضخم السنوي ارتفاع مستمرا خلال فترة البحث، ولم يشهد انخفاضا الا في عام 2019. حيث أخذ قيمة سالبه بلغت (-2.2%).
- بينت النتائج انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي بشكل مستمر خلال فترة البحث.
- ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل كبير خلال فترة البحث، حيث ارتفع عرض النقود بالمفهوم الضيق من (59.2) مليون دينار في عام (2012) الى (122.9) مليون دينار في الربع الرابع في عام (2020).

- يمكن قبول فرضية البحث القائلة بان من أهم أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي، تتمثل في انقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية، كذلك التغيرات الحاصلة في انتاج وعائدات النفط الخام، وارتفاع عرض النقود.

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يمكن صياغة بعض التوصيات ذات الصلة بموضوع البحث على النحو التالي:

- العمل على توحيد المؤسسات المالية والنقدية المنقسمة على نفسها من اجل اتخاد سياسات اقتصادية متكاملة قابلة للتنقيد.
- ترشيد الانفاق العام وعدم التوسع فيه، حتى لا ينعكس في شكل زيادة في عرض النقود، وبالتالي ضغط أكبر على طلب النقد الاجنبي.
- تعزيز قيمة الدينار الليبي امام وحدة حقوق السحب الخاصة بشكل تدريجي وصولا للسعر التوازي، ويتم ذلك من خلال اجتماع مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، حيث سيترتب على هذا القرار المزايا التالية: ارتفاع قيمة الدينار الليبي امام العملات الأخرى، كذلك انخفاض معدلات التضخم كون أن الاقتصاد الليبي منفتح على العالم الخارجي بنسبة كبيرة استيرادا وتصديرا، كذلك يؤدي مثل هذا الاجراء الى تعزيز التقه في الدينار الليبي.
- العمل على رفع مستويات الإنتاج والتصدير للنفط الخام للمستويات الطبيعية التي كانت في عام (2012)، من خلال جهود سياسية وامنية تفضي الى تجنب أي اغلاقات للحقول والموانئ النفطية من جديد.
- مطابة صناع القرار الاقتصادي والباحثين والمختصين، بالمزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بأسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي من أجل الوصول الى السياسة المناسبة لمعالجة هذه المشكلة.

المراجـــــع:-

- الأشقر، أحمد (2002)، الاقتصاد الكلي، دار الأوائل للنشر، عمان، الأردن.
- بن هاني، عبد الرزاق، (2014) مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2017.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2020.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. أعداد مختلفة.
- عوض، طالب، (2013)، مدخل الى الاقتصاد الكلي، المكتبة الوطنية، ط (3) عمان، الأردن.
- العيسى، نزار سعد الدين، قطف، ابراهيم سليمان (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقاته، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الفضيل، عبد الحميد، التركي، عياد، (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، يونيو 2023
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/12 طرابلس ليبيا.
- قرار رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/19 طرابلس ليبيا.
- المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، (2017) التدابير والسياسات الاقتصادية الإصلاحية في ليبيا وإجراءات تنفيذها. طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2016).
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018).
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2022).
- مصرف ليبيا المركزي، بيان صادر بتاريخ 2019/05/09، طرابلس، ليبيا.

- المقصبي، عبد الحميد، والفضيل، عبد الحميد (2019)، **تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي**، المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، 2019/12/30.
- الوزني، خالد واصف، الرفاعي، أحمد حسين (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان، الأردن.

السياسة النقدية في ليبيا: دراسة بين التطورات والأثار

أ. علي الجحاوي محمد سعيد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة نالوت

الملخص:

تهدف الورقة الى دراسة السياسة النقدية والصعوبات التي تواجهها وأثارها على مكونات الطلب الكلي، وأهم الإصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي، واتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة للمنهج القياسي باستخدام التحليل الاحصائي (SPSS) وتم قياس العلاقة بين السياسة النقدية والتي تمتل(الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف)، ومتغير الانفاق العام الذي يمثل احد عناصر مكونات الطلب الكلي، خلال الفترة (2000– 2023)، وتوصل الباحث إلى أن هناك علاقة قوية بين (الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف) المتغيرات المستقلة، والانفاق العام المتغير التابع بنسبة (92%)، وأن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (84%) من التباين في حجم الانفاق العام، ونسبة (16%) ترجع لعوامل أخرى، ويوصي الباحث باتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق تقليل المعروض النقدي، وزيادة متطلبات الاحتياطي الإلزامي للحفاظ على المستوى العام للأشعار.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية. عرض النقود. الاحتياطي الالزامي. سعر الصرف. الانفاق العام.

Abstract

This article aims to investigate the issues that face the monetary policy and their effects on aggregate market demand. It also aims to investigate the impact of the monetary reforms applied at the Libyan economy. This study utilized the descriptive and quantitative research method design in collecting and analyzing data in order to achieve the most appropriate results through a statistical analysis, using (SPSS). The correlation between the monetary policy (that represents: the cash reserve requirement and exchange rate), and the public expenses factor that was considered as one component of the aggregated market demand from 2000 to 2023was measured. The resulted indicates that there was a significant correlation between (the cash reserve requirement and exchange rate); the independent factor and the public expenses; the dependent factor. The results showed that the impact of the dependent factors held 92% while the dependent factors explained 84% on the public expenses. The other 16% was due to other factors. This article suggests that applying monetary-deflated policy through reducing the cash demand and increasing the minimum reserve requirements is important in order to keep the public currency rate balanced.

Keywords: monetary policy, cash demand, reserve requirement, general aggregated demand, public expenses.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول من أجل معالجة التضخم وتقليل المعروض النقدي، فهي تلعب دوراً اساسياً في النشاط الاقتصادي، فأدوات السياسة النقدية (نسبة الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة) من أدوات السياسة النقدية الأكثر فعالية، على العكس من أداة سعر الفائدة الذي تم إلغاءها حسب القانون رقم (1) لسنة 2013 لمنع المعاملات الربوية، فالمصرف المركزي الليبي فهو معني بإدارة المعروض النقدي المتداول بوجه عام، فيستخدم هذه الادوات إما لإنعاش النمو الاقتصادي والحفاظ علية، أو المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق الحفاظ على تطور عرض النقود بمعدل لا ينتج عنه التضخم.

مشكلة البحث:

تعاني دولة ليبيا من عدم الاستقرار بأسعار السلع والخدمات، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وبالتالي تكمن مشكله البحث في مدى تأثير الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف على الا نفاق العام.

أهمية البحث:

تنقسم اهمية البحث الى:

1- مساعدة الدولة في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

2- دراسة عنصر من عناصر مكونات الطلب الكلي الانفاق العام (G).

أهدف البحث:

يهدف البحث الى:

1- دراسة وتحليل تطور السياسة النقدية في ليبيا.

2- معرفة أثر السياسة النقدية على الانفاق العام.

حدود البحث:

يغطي هذا البحث الفترة الممتدة من (2000- 2023)، وذلك لتتبع المشكلة موضع الدراسة، لتوفير البيانات التي تغطي هذه الفترة عن الاحتياطي الإلزامي وسعر الصرف والانفاق العام.

الدراسات السابقة:

1- إثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام النموذج FAYAR للمدة (1990- 2017)

د. حسني محمد جواد الدعمي – كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء.

2- أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995- 2009)

د. الغناي بحري محمد – كلية الزراعة جامعة سرت.

3- أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق (2003- 2010)

د. مناحي افتخار محمد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة العراق.

4- دراسة العلاقة السببية بين معدل الاحتياطي الإلزامي والائتمان المصرفي باستخدام سببية جرا نجر للفترة.

د. معمر طرايش، امحمد بن البار – جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

5- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في الفترة (1991- 2020)

د. الديب خالد زكي، جامعة الملك عبد العزيز.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة النقدية لها أثر على مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي.

تقسيم البحث:

ينقسم البحث الى ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الاول: السياسة النقدية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

المبحث الثاني: أهمية السياسة النقدية وأثارها على مكونات الطلب الكلي.

المبحث الثالث: الإصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات.

المبحث الاول: تطور السياسة النقدية وأهم الصعوبات التي تواجهها

المطلب الاول: تعريف السياسة النقدية

تعرف بأنها هي السياسة التي لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة بين النقود والدخل. (جلدة، بدون سنة نشر، صفحة 121)

ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموع الجهود التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير سلباً وإيجاباً على ما بحوزة الاقتصاد من كمية النقود. (علي و اَخرون، بدون سنة نشر، صفحة 92)

هناك تعريف شامل للسياسة النقدية والذي قدمه الاقتصادي Einzig بأن السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما كانت الاهداف نقدية أو غير نقدية، فهي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي. (الدوري و اَخرون، بدون سنة نشر، صفحة 183)

بذلك يمكن النظر لها بأنها إدارة السياسة التوسعية والانكماشية في حجم النقد لغرض تحقيق أهداف معينة، ويسمى هذا المعنى بالمفهوم الضيق للسياسة النقدية. (الديب، 2022، صفحة 96)

المطلب الثاني: السياسات النقدية التي يتبعها المصرف المركزي

إذا كان المصرف يتبع سياسة انكماشية يترتب عليها تقليل كميه النقود المتداولة، فإن هذا التقليل يحد من حرية البنوك التجارية في خلق الودائع أي زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي. (حمدي، بدون سنة نشر، صفحة 38)

أما إذا اتبع سياسة توسيعيه لتحفيز النمو الاقتصادي يكون ذلك من خلال زيادة عرض النقود وتقليل نسبه الاحتياطي الإلزامي أما السياسة غير التقليدية يتبعها في الازمات الاقتصادية للسيطرة على الفوضى باستخدام أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ونسبه الاحتياطي الالزامي معاً في نفس الوقت.(https/www.avatradear.com)

المطلب الثالث: اهداف السياسة النقدية

الهدف من السياسة النقدية هو استقرار الأسعار، وتحسن وتخفيض العمالة المرتفعة وتحقيق النمو الاقتصادي. (مناحي، بدون سنة نشر، صفحة 123)

وكذلك من أهداف السياسة النقدية استقرار أسعار الصرف وتحسين ميزان المدفوعات ومن أهدافها ايضا المحافظة على قيمه النقود حتى تؤدي وظيفتها بكفاءة. (الشاعر، بدون سنة نشر، صفحة 81)

من هنا يتبين أن السياسة النقدية لكي تحقق أهدافها يجب ان تستخدم أدواتها لتحقيق هذه الأهداف. (عبد الخالق ، بدون سنة نشر، صفحة 488)

فالسياسة النقدية تهدف في الغالب إلى تحقيق الاستقرار السعري. (ادريس، 2021، صفحة 12)

المطلب الرابع: ادوات السياسة النقدية

المصرف المركزي يعتبر أداه فعاله للسياسة النقدية، فهو يتحكم بكميه النقود في حالات الانتعاش والكساد، وإصدار النقود لزيادة السيولة المحلية عن طريق الأدوات التالية. (المقري، بدون سنة نشر، صفحة 50)

1-سعر الخصم

يطلق علية سعر البنك (Bank rate) وايضا سعر إعادة الخصم وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من البنوك التجارية مقابل اعادة الخصم على الاوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية لخصمها او الاقتراض منه. (التقرير السنوي، 2008، صفحة 193)

2. عمليات السوق المفتوح

هي قيام المصرف المركزي بشراء وبيع الاوراق الحكومية او شراء وبيع الصرف الاجنبي، فاذا كانت سياسة المصرف تقليص حجم الائتمان يلجا لبيع الاوراق المالية التي يحوزها ليخفض من كميه النقد لمتاحته في السوق، او يقوم بشراء الاوراق المالية ليزيد من كميه النقود المتداولة في السوق. (الشمري و اَخرون، بدون سنة نشر، صفحة 179)

3- نسبه الاحتياط القانوني الالزامي

يؤثر المصرف المركزي على حجم الائتمان من خلال تأثيره على عرض النقود أو الاحتياطيات المصرفية، وذلك برفع أو خفض نسبه الاحتياط القانوني، فاذا اراد المصرف المركزي رفع مقدره البنوك التجارية على فتح الائتمان وخلق الودائع، فإنه يقوم بخفض نسبة الاحتياط القانوني والعكس صحيح، وهذه الأداة من أكثر ادوات السياسة النقدية استخداما. (جلدة ، مرجع سابق، بدون ستة نشر، صفحة 128)

المطلب الخامس: الصعوبات التي تواجهها

1- ضل سعر إعادة الخصم عند مستوى 5% دون تغير منذ عام 1965 فأصبح غير فعالا في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وذلك بسبب عدم حاجه المصارف التجارية الى الاقتراض من المصرف المركزي الليبي. (ورقة مقدمة للدورة الاعتياديةالرابعة والثلاثون، 2010) ثم أنخفض مره أخرى عند مستوى 3% عام2012. (بيان اللجنة السياسية النقدية، 2012)

2- إن نسبه الاحتياط الالزامي لدى المصارف التجارية على الودائع ثابتة عند مستوى 15% منذ عام 1995 وحتى عام2008. (وفاء ، 2008، صفحة 146)

3- الانقسام داخل الجهاز المصرفي يعيق رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف الموجودة في الشرق، ويواجه صعوبات في ادارة المعلومات نتيجة لضعف البنية التحتية والقدرات الفنية. (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، 2020، صفحة 28)

4- تعارض السياسة النقدية التي تهدف الى تخفيض معادلات التضخم، مع محاولات الخزانة العامة (السياسة المالية) في اداره الدين العام. (أبو حبل، 1996، صفحة 549)

المبحث الثاني: اهميه السياسة النقدية واثارها على مكونات الطلب الكلي في ليبيا

المطلب الاول: اهميه السياسة النقدية

تكمن مهمه السياسة النقدية في التأثير على معدل الائتمان من خلال زيادة عرض النقود وضع الاقتصاد في طريقه إلى النمو السريع، فالمصارف التجارية لها دور مهما في الاقتصاد الليبي من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود وذلك من خلال قدرتها على خلق نقود الودائع. (الحويج، بدون سنة نشر، صفحة 65)

المطلب الثاني: تطور عرض النقود وحجم الانفاق العام خلال الفترة (2000-2023)

اولا: تطور عرض النقود خلال الفترة2000-2023

المصرف الليبي المركزي يحدد مكونات عرض النقود بالمفهوم الواسع على انها المتداول لدى الجمهور (السيولة المحلية) وودائع تحت الطلب بالدينار الليبي، وشبة النقود تشمل ودائع ادخارية (ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي) وودائع لأجل (ودائع بالعملة الاجنبية لعملا مقيمين).

من خلال البيانات بالجدول رقم (1) وبتتبع الشكل البياني رقم (1) يتضح أن عرض النقود M2 (السيولة المحلية) بالمفهوم الواسع في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيت تراوحت كمية عرض النقود 10232.8 في عام 2000 تم ارتفعت بشكل كبير إلى أن وصلت قيمة عرض النقود 125543 في أواخر عام 2020 نتيجة الظروف الاستثنائية داخل ليبيا والمخاوف لدي المودعين، تم تراجع عرض النقود إلى 100618 في عام 2021 لأتخاد بعض الاجراءات من قبل مصرف ليبيا المركزي، تم ارتفع تدرجي إلى 110339 في عام 2022 إلى أن وصل 112198 في اواخر الربع الثالث للعام الجاري 2023.

الجدول (1)

تطور عرض النقود خلال الفترة (2000 – 2023)

(بالمليون دينار)

السنة	عرض النقودM2	السنة	عرض النقودM2
2000	10232.8	2012	63731.5
2001	12288.4	2013	69005.9
2002	13004.1	2014	69404.7
2003	14051.8	2015	78666.3
2004	13135.5	2016	96320.9
2005	17096.3	2017	111339
2006	19655.9	2018	110721
2007	26982.1	2019	108741
2008	39744.5	2020	125543
2009	44161.3	2021	100618
2010	46313.7	2022	110339
2011	57305.9	2023	112198

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على.

مصرف ليبيا المركزي، (2005) النشرة الاقتصادية المجلد 45 الربع الثالث، مصرف ليبيا المركزي (2012) النشرة الاقتصادية المجلد 52 النصف الاول، مصرف ليبيا المركزي، (2013)

النشرة الاقتصادية المجلد 53 الربع الرابع، مصرف ليبيا المركزي، (2021) النشرة الاقتصادية المجلد 61 الربع الرابع، مصرف ليبيا المركزي (2023) النشرة الاقتصادية المجلد 63 الربع الثالث.

الشكل رقم (1)

تطور عرض النقود خلال الفترة (2000-2023)

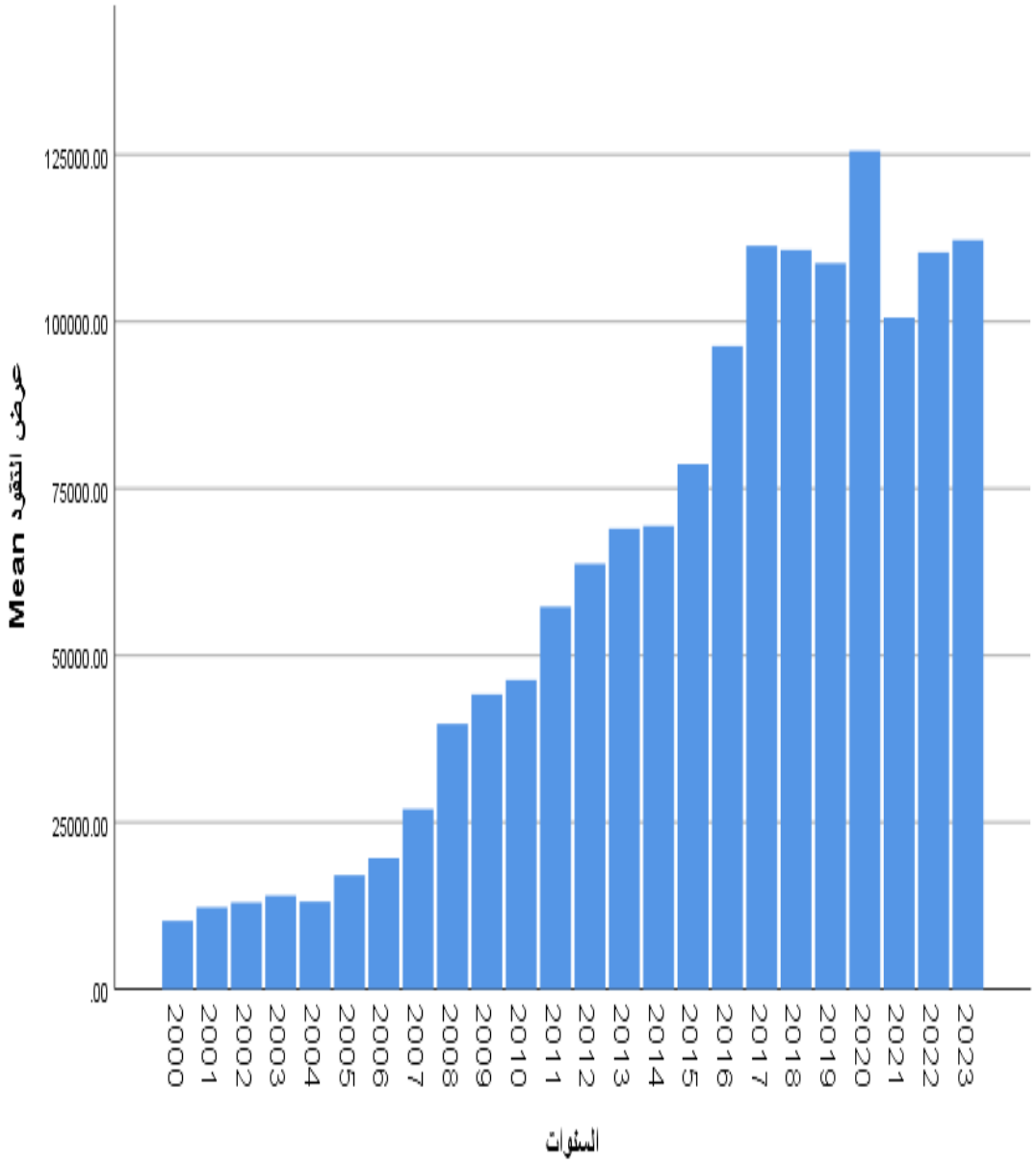

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) باستخدام SPSS

ثانياً: تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (2000-2023)

يشمل الانفاق العام (المرتبات، والتسييرية، والتحول، والدعم وموازنة الاسعار، وعلاوة الابناء، وصندوق دعم الزواج)

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2) وبتتبع الشكل البياني رقم (2) يتضح أن الانفاق العام غير مستقر يتراوح ما بين الزيادة والانخفاض فقد بلغ 5250.2 في عام 2000 تم زاد إلى 85775.9 في أواخر عام2021 تم أرتفع بشكل كبير وصل إلى 127874 في عام 2022 نظراً لزيادة المرتبات ومنحة الابناء ومنحة صندوق الزواج وبعض مشاريع البنية التحتية، تم تراجع خلال الربع الثالث للعام 2023.

الجدول (2)

تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (2000 – 2023)

(بالمليون دينار)

السنة	الانفاق العام	السنة	الانفاق العام
2000	5250.2	2012	53941.6
2001	5631.6	2013	65283.5
2002	8487	2014	43814.2
2003	6866.2	2015	36014.9
2004	17230	2016	29171.3
2005	21343	2017	32692
2006	21378	2018	39286.4
2007	30883	2019	45813
2008	44115.5	2020	37310
2009	35677.2	2021	85775.9
2010	54498.8	2022	127874
2011	23366.5	2023	76840.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على.

مصرف ليبيا المركزي، (2005) النشرة الاقتصادية المجلد 45 الربع الثالث، مصرف ليبيا المركزي، (2012) النشرة الاقتصادية المجلد 52 النصف الاول، مصرف ليبيا المركزي، (2013) النشرة الاقتصادية المجلد 53الربع الرابع، مصرف ليبيا المركزي، (2021) النشرة الاقتصادية المجلد 61 الربع الرابع، مصرف ليبيا المركزي (2023) النشرة الاقتصادية المجلد 63 الربع الثالث.

الشكل رقم (2)

تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة (2000 – 2023)

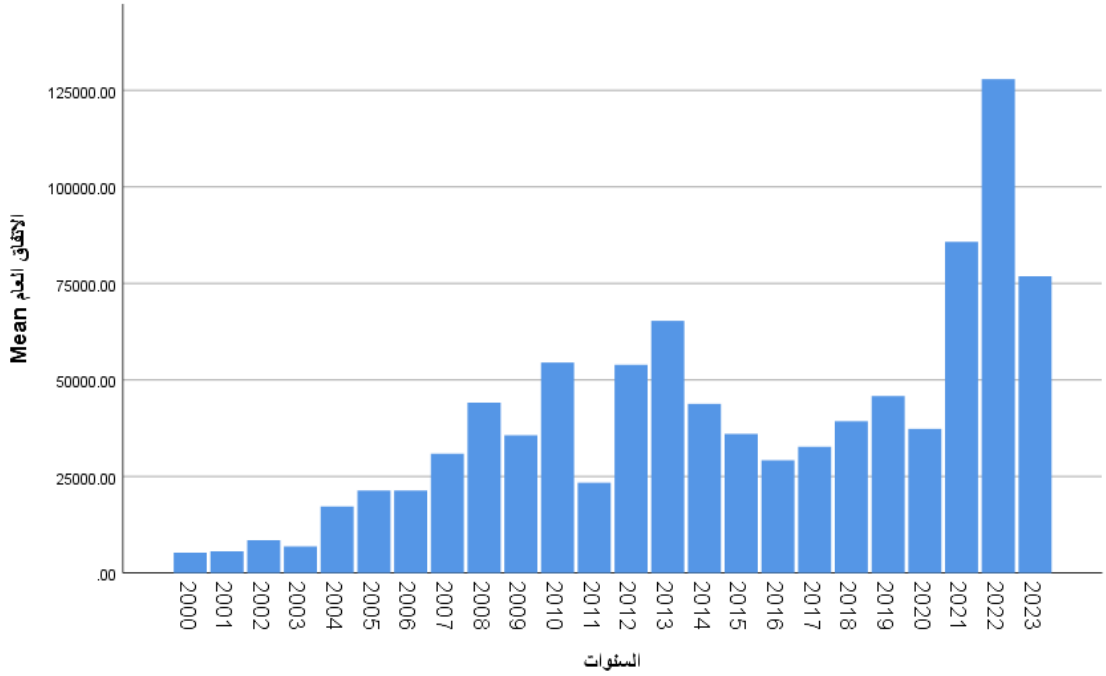

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) باستخدام SPSS

المطلب الثالث: عرض المتغيرات والبيانات

المصرف الليبي المركزي يحدد مكونات نسبة الاحتياطي الالزامي على انها نسبة الاحتياطي على الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل والادخار، وأوامر الدفع والتأمين النقدي، أما أسعار الصرف تحتل بيع الدولار مقابل الدينار الليبي، ومكونات الطلب الكلي يشمل عنصر الانفاق العام، فقد تحصلنا على هذه البيانات السنوية (2000– 2023) من المصرف المركزي الليبي.

المطلب الرابع: صياغة النموذج القياسي.

لغرض الوصل الى هدف الدراسة والتحقق من الفرضية، وبافتراض ثبات جميع العوامل الاخرى التي تؤثر في مكونات الطلب الكلي، فقد تم الاستعانة بالنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وتمثل (الاحتياطي الالزامي، وسعر الصرف) والمتغير التابع ويمثل (الانفاق العام)، وتم تحويل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الي اللوغاريتم لتخفيف التقلبات لنفس المتغير، وكذلك للتخفيف من التقلبات بين المتغيرات، ويمكن صياغة النموذج كالاتي باستخدام التحليل الاحصائي SPSS.

$$\ln G = a + \beta \ln R^r + \beta \ln LD$$

حيث ان:

G: تعبر عن الانفاق العام.

a : الحد الثابت.

R^r: يعبر عن الاحتياطي الالزامي.

LD: سعر الصرف.

β: معامل المتغيرات.

ln: تمثل اللوغاريتم.

يوضح الجدول رقم (3) المتغيرات التي دخلت في دراسة الانحدار وهي المتغير التابع الانفاق العام، والمتغيرات المستقلة الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف، ويبين ايضاً أن المتوسط الحسابي للإنفاق العام يساوي (4.47) ومتوسط الاحتياطي الالزامي يساوي (3.84) اما متوسط سعر الصرف يساوي (0.157)، ويوضح الجدول ايضاً الانحراف المعياري للأنفاق العام فكان يساوي (0.36)، اما الانحراف المعياري للاحتياطي الالزامي يساوي (0.51) والانحراف المعياري لسعر الصرف كان (0.22)، و(N) تمثل فترة الدراسة.

جدول رقم (3)

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
الانفاق العام	4.4750206	.36520943	24
الاحتياطي الالزامي	3.8466557	.51223642	24
سعر الصرف	.1576	.22459	24

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25)

يوضح الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فكانت العلاقة الارتباطية بين الانفاق العام والاحتياطي الالزامي (0.87) في حين كانت العلاقة بين الانفاق العام وسعر الصرف (0.72) عند مستو معنوية 5%.

جدول رقم (4)

		الانفاق العام	الاحتياطي الالزامي	سعر الصرف
Pearson Correlation	الانفاق العام	1.000	.870	.729
	الاحتياطي الالزامي	.87	1.000	.552
	سعر الصرف	.729	.552	1.000
Sig. (1-tailed)	الانفاق الغام	.	.000	.000
	الاحتياطي الالزامي	.000	.	.003
	سعر الصرف	.000	.003	.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25)

يوضح الجدول رقم (5) ان جميع المتغيرات المستقلة دخلت في معادلة الانحدار ولا يوجد متغيرات مستبعدة، وتم ذلك باستخدام طريقة الانحدار المتعدد القياسي (Enter).

جدول رقم (5)

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1.	سعر صرف الاحتياطي الالزامي	.	Enter

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25)

يوضح الجدول رقم (6) يبين الارتباط بين المتغير التابع الانفاق العام، والمتغيرات المستقلة، فمعامل الارتباط R=92% مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والتباينR^2=84% يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (84%) من التباين في حجم الانفاق العام، ونسبة (16%) ترجع لعوامل أخرى.

جدول رقم (6)

Model Summaryb				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.920a	.846	.831	.15013937

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25)

يوضح الجدول رقم (7) تحليل التباين فكانت قيمة F=57 بمستوى دلالة صفر= Sig أي اقل من 5% فنرفض الفرض الصفري H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، وهذا يدل على أن الانحدار معنوي ولا يساوي صفر، وأن هناك علاقة بين الانفاق العام المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف.

جدول رقم (7)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.594	2	1.297	57.544	.000[b]
	Residual	.473	21	.023		
	Total	3.068	23			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25)

يبين الجدول رقم (8) أي المتغيرات المستقلة التي لها الأثر الأكبر على المتغير التابع الانفاق العام فتبين أن المتغير المستقل الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف لهما نفس الأثر لان قيمة Sig للمتغيرين أقل من 5%، وكانت معادلة الانحدار $G = 2.53 + 0.48\ R^r + 0.58\ LD$ فتفسر هذه المعادلة أنه كلما زاد خلق النقود لدى المصارف التجارية بقدار واحد واحدة فإن الانفاق العام سوف يزيد بمقدار 0.47 وحدة، وكلما زاد سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة فإن الانفاق العام سوف يزيد بمقدار 0.58 وحدة العكس صحيح.

جدول رقم (8)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.538	.270		9.398	.000
	الاحتياطي الالزامي	.480	.073	.673	6.545	.000
	سعر الصرف	.581	.167	.357	3.474	.002

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS 25)

المبحث الرابع: الاصلاحات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي.

1- تحديد سقف السحب للحسابات الجارية لزيادة الاحتياطي الالزامي لدى المصارف التجارية، واصدار بطاقة ارباب الاسر وبطاقة الاغراض الشخصية. (منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2)، 2018)

2- الغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة بخصوص منع المعاملات الربوية. (قانون رقم (1) لمنع المعاملات الربوية، 2013)

3- اجراءات توحيد مصرف ليبيا المركزي طرابلس بنغازي، والاتفاق على هيكل تنظيمي واحد ومدير واحد لإدارة الرقابة على المصارف التجارية. (النشرة الاقتصادية، 2023)

4- توحيد الاحتياطي الالزامي ليصبح بنسبة 20% على جميع الودائع بالمصارف التجارية اعتبارا من شهر يونيو 2008. (التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2011)

5- توحيد سعر الصرف لتعزيز قيمة الدينار الليبي وتخفيض اسعار السلع الاساسية. (قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، 2021)

الخاتمة:

من خلال هذا البحث تم التعرف على السياسات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي وأثارها على مكونات الطلب الكلي خلال الفترة (2000-2023)، وخلص البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات توجزها فيما يلي:

النتائج:

1- توصل البحث بأن ادوات السياسة النقدية الأكثر فعالية نسبة الاحتياطي الالزامي وعمليات السوق المفتوحة دون الادوات الاخرى

2- توصل البحث أن هناك علاقة طردية قوية بين متغير الانفاق العام ومتغير الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف فكان معامل الارتباط R=92%

3- المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 84%من التباين في حجم الانفاق العام.

4- دلت النتائج بأن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع.

التوصيات:

1- اتباع سياسة انكماشية للحفاض على استقرار الاسعار.

2- العمل بالسياسة النقدية والمالية معاً وإعطاء دور أكبر للسياسة النقدية.

3- يجب أن يتحمل المصرف المركزي في ليبيا المسؤولية الكاملة.

4- زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف التجارية.

5- الاهتمام بالسياسات الاقتصادية النقدية، والمالية، والتجارية، وسياسة اسعار الصرف.

قائمة المصادر والمراجع:

1- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، بدون سنة نشر.

2- عدنان عباس علي وآخرون، السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، منشورات جامعة بنغازي، بدون سنة نشر.

3- زكريا الدوري وآخرون، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، بدون سنة نشر.

4- الديب خالد زكي، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ثمانية واربعون، جامعة الملك عبد العزيز، 2022.

5- محمد مظلوم حمدي، النقود ومال البنوك والتجارة الدولية، منشورات جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

6- https//www.avatradear.com. السياسة الاقتصادية النقدية والمالية.

7- افتخار محمد مناحي، أهميه السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجله دنانير، العدد السادس، بدون سنة نشر.

8- محمود دياب الشاعر، أثر التغيرات في قيمة النفود على الالتزامات في الفقه الاسلامي، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، بدون سنة نشر.

9- السيد احمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، بدون سنة نشر.

10- محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات صندوق النقد الدولي العدد 17

11- عامر المقري وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، منشورات ELGA، بدون سنة نشر.

12- التقرير السنوي 2008 سوق الاوراق المالية الليبي.

13- كاظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل عمان، بدون سنة نشر.

14- مجلس محافظي المركزي ومؤسسات النقد العربية، ورقه مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون، 2010

15- بيان اللجنة السياسية النقدية، مصرف ليبيا المركزي، 2012

16- محمود محمد وفاء، دور سوق الاوراق المالية في تنميه الاقتصاد الليبي، منشورات كليه الاقتصاد القاهرة، 2008

17- البنك الدولي، مراجعه القطاع المالي في ليبيا، 2020

18- عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والتطبيق، منشورات جامعة الجبل الغربي،1996

19- حسن فرج الحويج، النقود والمصارف والعلاقات النقدية الدولية، منشورات جامعه المرقب بدون سنة نشر.

20- منشور رقم (2) لمصرف ليبيا المركزي لعام 2018

21- قانون رقم (1) لمنع المعاملات الربوية، 2013

22- النشرة الاقتصادية، المجلد 63 الربع الثالث، مصرف ليبيا المركزي، 2023

23- التقرير السنوي، الخامس والخمسون، مصرف ليبيا المركزي، 2011

24- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي ديسمبر 2021

تطور السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (1990–2020)

أ. علي سليم صوان

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

الملخص:

هدف هذا البحث تطور مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 ـ 2020 وكان من أهمها الإيرادات العامة، والتي أكدت خلال فترة الدراسة أن الاقتصاد الليبي حقق زيادة في الايرادات في الفترات التي ارتفعت فيها اسعار النفط، وتذبذبت هذه الايرادات في الفترات التي انهارت فيها أسعار النفط العالمية، الأمر الذي يؤكد ارتباط الايرادات في ليبيا بالقطاع النفطي وأسعاره، واهتم البحث أيضاً إسهام القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة والتي اتضح من خلالها أن الاقتصاد الليبي يعتمد بنسبة أكثر من 95 % على القطاع النفطي في تمويل إيراداته العامة، واهتم البحث ايضاً بتطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية، كما تطرق البحث إلى مكونات الإنفاق العام في الميزانية العامة والتي تنقسم إلى قسمين نفقات تسييرية ونفقات استثمارية أو تنموية، وأيضا الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام. كما أهتم البحث بتطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الايرادات العامة، الانفاق العام، الضرائب، الميزان التجاري.

Abstract:

The aim of this research is to examine the evolution of financial indicators in the Libyan economy from 1990 to 2020, with a focus on key factors such as public revenues. The study highlights that Libya's economy experienced an increase in revenues during periods of rising oil prices, while revenues fluctuated during global oil price downturns. This underscores the connection between Libya's revenues, the oil sector, and its prices. The research also explores the contribution of the oil sector to financing public revenues in the Libyan economy, revealing a dependence of over 95%. Additionally, it delves into the development of public expenditure, emphasizing its role as a crucial fiscal policy tool. The study categorizes public expenditure into operational and investment components, highlighting their relative importance. Furthermore, the research addresses the evolution of domestic public debt in the Libyan economy over the study period. Keywords: Financial policy, public revenues, public expenditure, taxes, trade balance.

المقدمة:

يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد اعتماداً شبه كلياً على عائدات النفط، فبفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء النفط خصوصاً بعيد ارتفاع أسعاره أوائل وأواخر السبعينيات. إلا أنه ونظراً لجملة من الخصائص التي ينفرد بها الاقتصاد الليبي وفي مقدمتها صغر حجم السوق المحلي المرتبطة بضالة حجم السكان وعدم كفاءة عنصر العمل كمياً وفنياً وتدني مرونة القطاع الانتاجي(الزراعة والصناعة). ظل الاقتصاد الليبي محتفظاً بمعظم مميزات التخلف رغم ضخامة الجهود التي بُدلت في مضمار التنمية.

إلا أن بعد ثورة فبراير (2011)عانى هذا الاقتصاد من عدة أزمات مالية وأمنية وانتكاسات اقتصادية عرقلة مسيرة الإصلاحات والنهوض بالنشاط الاقتصادي.

وقد برزت أهمية السياسات الاقتصادية الحكومية والتي تأتي في مقدمتها السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في بحثه، وذلك لوصف المتغيرات المختلفة التي تؤثر في تطور السياسة المالية في ليبيا عن طريق تجميع البيانات و المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة بالاعتماد على البيانات و المعلومات التي يصدرها كلا من المصرف المركزي و هيئة المعلومات و التوثيق ووزارة التخطط.

وتكمن مشكلة الدراسة في تأثر أدوات السياسة المالية على تطور السياسة المالية في ليبيا، باعتبار أن ليبيا كغيرها من الدول النفطية تتأثر بشكل كبير بأداء قطاع النفط. هذا يعني أن استقرارها المالي يتأثر بشكل خاص، خاصةً عندما ترتفع عوائد النفط، مما يدفع السياسة المالية لزيادة النفقات العامة. وهنا يلعب دورًا هامًا دور السياسة المالية كوسيلة تنقل تقلبات أسعار النفط إلى جميع أنحاء الاقتصاد، مما يؤدي إلى تقلبات في إيرادات النفط المخصصة للميزانية العامة. وهذا يتسبب في تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام، مما يضع تحديات كبيرة أمام الإدارة المالية في ليبيا ويؤثر بشكل كبير على أدائها الاقتصادي.

وتهدف الدراسة إلى ما يلي: .

1. تحليل الاتجاهات الرئيسية لأدوات السياسة المالية وأهدافها في ليبيا.
2. تحليل تطور السياسة المالية في ليبيا.

3. تحليل أثر السياسة المالية في ليبيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة سيتم اختبار الفرضيات التالية: .

1. وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين ادوات السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

2. هناك دور فاعل للسياسة المالية في ليبيا في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة (النمو الاقتصادية ـ والتضخم ـ وعجز الموازنة ـ والدين العام).

محاور البحث:

أولاً: تطور الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020:

تلعب مسألة تتبع تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990ـ 2020 وهي الفترة قيد الدراسة اهميه كبيره وذلك للتعرف على سلوك هذا المتغير والتطورات التي حصلت فيه لان الايرادات العامة هي المصدر الذي نأخذ منه النفقات العامة والتي تعتبر هي اهم اداء من ادوات السياسة المالية .

وبالنظر للجدول رقم (1) يمكن تتبع تطور الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي. فنلاحظ من 1990 الى 2000 خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإيرادات العامة 5037 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات العامة 2314.3 مليون دينار، وباعتبار ان الرقمين متقاربين يلاحظ بشكل عام ان الايرادات العامة لم تتغير بشكل كبير بمعنى ان معدل التقلب في الايرادات العامة هو معدل بسيط وهذا يمكن تفسيره بأن حقبه التسعينات شهدت استقرار في اسعار النفط باعتبار أن النفط هو الممول للإيرادات العامة، وبلغ متوسط قيمه الايرادات العامة 3751.8 مليون دينار ليبي، وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإيرادات العامة في الفترة من 1990إلى 2000 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 38.24% واصغر معدل نمو هو 25.42% والواضح من تقارب الرقمين ان التقلب في معدلات النمو

الجدول رقم (1): تطور الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020

السنة	الايرادات العامة (مليون دينار)	معدل النمو في الايرادات العامة (%)
1990	2736	
1991	3415	24.82
1992	2553	-25.24
1993	2314.3	-9.35
1994	2665	15.15
1995	3684	38.24
1996	4980.3	35.19
1997	5037	1.14
1998	4366	-13.32
1999	4857	11.25
2000	4662.2	-4.01
2001	5998.8	28.67
2002	8574.1	42.93
2003	8040.2	-6.23
2004	23087	187.14
2005	37106	60.72
2006	47088	26.90
2007	53366.3	13.33
2008	72741.2	36.31
2009	41785	-42.56
2010	61503.2	47.19
2011	16813.3	-72.66
2012	70131.6	317.12
2013	547663.6	680.91
2014	21543.3	-96.07
2015	16843.4	-21.82
2016	8845.2	-47.49
2017	22337.6	152.54
2018	49143.6	120.00
2019	57365.2	16.73
2020	22818	-60.22

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.

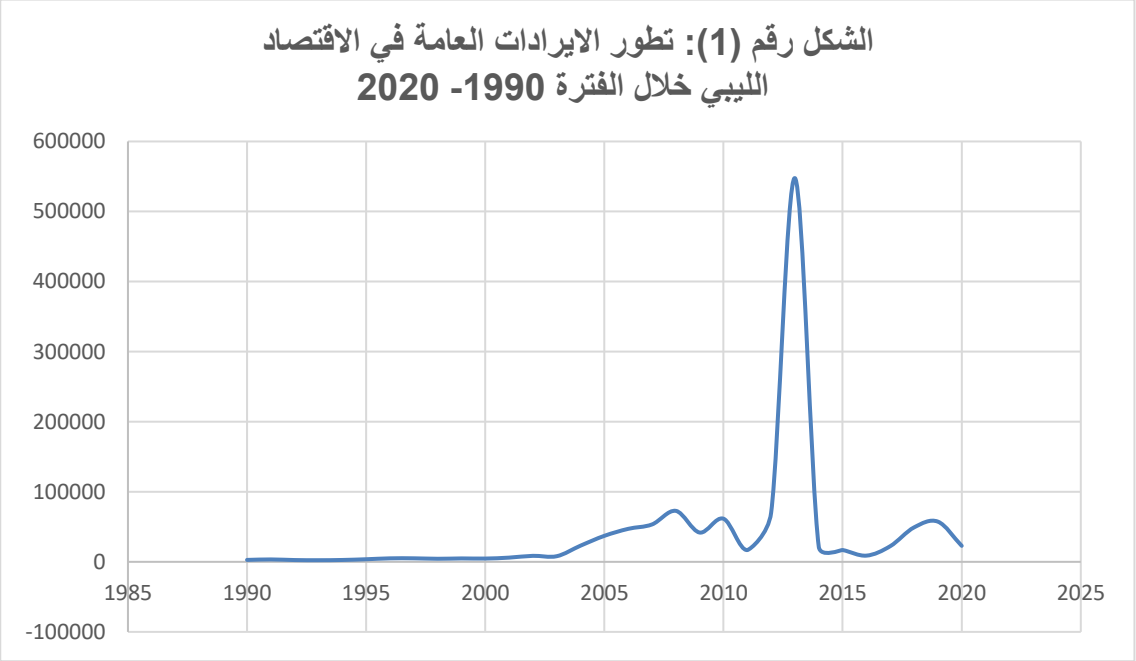

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (1)

السنوي كانت إلى حد ما متقاربه وهدا يفسر أن معدل التقلب في الايرادات العامة كان بسيط وبالتالي انعكس على معدلات النمو السنوي، وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 7.387 %، وبالنظر إلى الشكل (1) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990 - 2000 موجب بالرغم انها صارت بها بعض الارتفاعات والانخفاضات، وأما الفترة من 2001 الى 2010 بلغت اقصى قيمه للإيرادات العامة خلال هذه الفترة 72741.2 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات العامة 5998.8 مليون دينار، وبلغ متوسط الإيرادات العامة ما قيمته 35928.98 مليون دينار ليبي، ونلاحظ أن الإيرادات العامة في ارتفاع ويرجع ذلك إلى رفع الحصار والعقوبات على ليبيا في قضية لوكربي، وأيضاً التحسن الكبير الذي طرأ على اسعار النفط في الأسواق العالمية. وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإيرادات العامة في الفترة من 2001 إلى 2010 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 187.14% واصغر معدل نمو هو 42.56% وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 39.44 %.

وبالنظر إلى الشكل (1) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001 - 2010 موجب بالرغم انها صارت بها بعض الانخفاضات والارتفاعات، وهذا يمكن أن يفسر التحسن الكبير الذي طرأ على اسعار النفط في الأسواق العالمية باعتباره يشكل أكثر من 95%

من مصدر الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي.

وخلال الفترة من 2011 إلى 2020م بلغت اقصى قيمه للإيرادات العامة 547663.6 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات العامة 8845.2 مليون دينار، وبلغ متوسط الإيرادات العامة ما قيمته 83350.48 مليون دينار ليبي، ويلاحظ هناك فرق بين الرقمين ففي سنة 2011 انخفضت الإيرادات العامة نتيجة اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير الأمر الذي أدى إلى انخفاض الايرادات النفطية نتيجة توقف معظم شركات النفط عن الإنتاج، بعكس سنة 2012 و سنة 2013 التي ارتفعت فيها قيمة الإيرادات العامة بشكل غير مسبوق نتيجة للاستقرار السياسـي والأمني ورجوع أغلب الشركات النفطية للعمل.

ثانياً: إسهام القطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

من المعروف أن الاقتصاد الليبي هو أحد الاقتصادات النامية النفطية ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع، باعتباره يعتمد بأكثر من 95% على الموارد النفطية في تمويل الخزانة العامة، وبمصادر قليلة اخرى تمويلية كالضرائب، وبالتالي فإن استقرار السياسة المالية والعجز في الموازنة العامة يتوقف على الإيرادات العامة النفطية والتي بدورها تتأثر بأسعار النفط العالمية (عبدالحميد الأكرش، 2017، ص ص 226ـ 253) ، وتهدف هذه الجزئية في معرفة إسهام القطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990- 2020.

وبالنظر للجدول رقم (2) وخلال الفترة من 1990 الى 2000 بلغت اقصى قيمه للإيرادات النفطية 3494 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته إلى الإيرادات العامة 67.32 % بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات النفطية 1070 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته للإيرادات العامة 46.23 % وكان متوسط الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة 2213، وبالنظر إلى الجدول والشكل (2) نلاحظ أن هناك تدبدب في الإيرادات النفطية خلال فترة التسعينات نتيجة للانخفاض والارتفاع الذي حصل في أسعار النفط العالمية بسبب أزمة الخليج الثانيـة وبسبب الحضر المفروض على ليبيا (نجوى إكريم 2018، ص ص 525ـ 553) في فترة التسعينيات.

الجدول رقم (2): إسهام القطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الايرادات النفطية (مليون دينار)	الايرادات غير النفطية (مليون دينار)	الايرادات العامة (مليون دينار)	نسبة الايرادات النفطية للإيرادات العامة (%)
1990	1993	743	2736	72.84
1991	2230	1185	3415	65.30
1992	1267	1286	2553	49.63
1993	1070	1244.3	2314.3	46.23
1994	1440	1225	2665	54.03
1995	2284	1400	3684	62.00
1996	3494	1696	5190	67.32
1997	3351	1686	5037	66.53
1998	2551	1815	4366	58.43
1999	2460	1412.6	3872.6	63.52
2000	2203	2459.2	4662.2	47.25
2001	3607	2395.8	6002.8	60.09
2002	6551	2023.1	8574.1	76.40
2003	3929	2984.6	6913.6	56.83
2004	19956	3131	23087	86.44
2005	34378	2728	37106	92.65
2006	43566	3522	47088	92.52
2007	48638.3	4728	53366.3	91.14
2008	64417	8324.2	72741.2	88.56
2009	35347	6438	41785	84.59
2010	55713	5790.1	61503.1	90.59
2011	15830.1	983.2	16813.3	94.15
2012	66932.3	3199.1	70131.4	95.44
2013	51775.7	2987.9	54763.6	94.54
2014	19976.6	1566.7	21543.3	92.73
2015	10597.7	6245.7	16843.4	62.92
2016	6665.5	1929.7	8595.2	77.55
2017	19209	3128.6	22337.6	85.99
2018	33475.8	2435.4	35911.2	93.22
2019	31394.7	2523.2	33917.9	92.56
2020	5280	2281	7561	69.83

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.

الشكل رقم (2): إسهام القطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

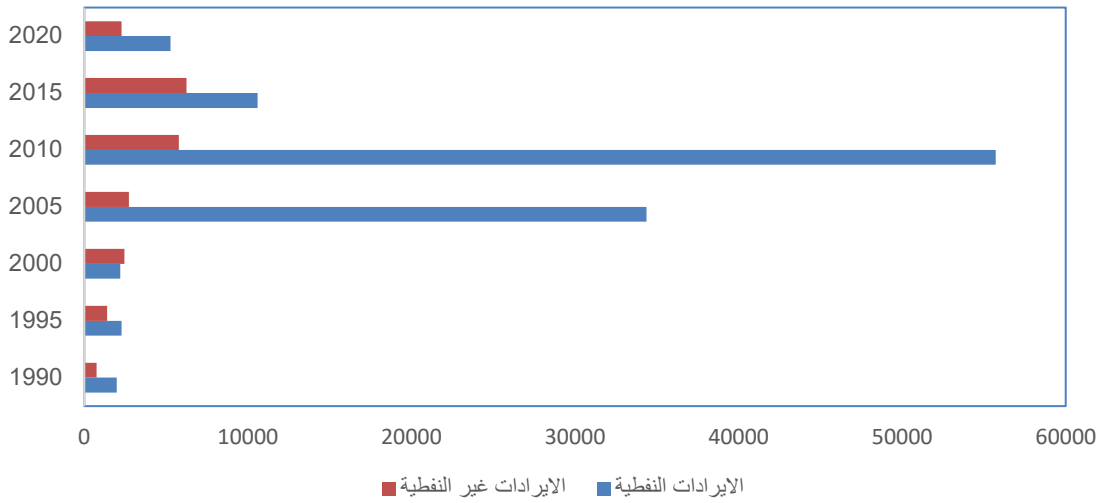

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (2)

وأما الفترة من 2001 الى 2010 بلغت اقصى قيمه للإيرادات النفطية 64417 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته إلى الإيرادات العامة 88.56 % بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات النفطية 3607 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته للإيرادات العامة 60.09 % وكان متوسط الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة 31610.23، وبالنظر إلى الجدول والشكل (2) نلاحظ أن هناك تحسن في الإيرادات النفطية خلال هذه الحقبة وبدأت في تصاعد مستمر طوال هذه الفترة حتى وصل في بعض السنوات نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى أكثر من 90% خلال سنة 2005 و 2006 ويرجع السبب في ذلك إلى رفع الحضر على ليبيا وأيضا زيادة أسعار النفط (نجوى إكريم، المرجع السابق، ص)، وخلال الفترة من 2011 الى 2020 بلغت اقصى قيمه للإيرادات النفطية 66932.3 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته إلى الإيرادات العامة 95.44% بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات النفطية 5280 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته للإيرادات العامة 69.83 % وكان متوسط الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة 26113.74، وبالنظر إلى الجدول والشكل (2) نلاحظ أن هناك فرق كبير بين الأرقام، ففي سنة 2011 بالرغم أن اسعار النفط العالمية في ارتفاع كبير إلا أن في هذه السنة تغير نظام الحكم في ليبيا وانخفضت الإيرادات النفطية نتيجة لخروج معظم الشركات النفطية نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية

وإغلاق أغلب الحقول النفطية ، ولكن في سنة 2012 ومع استقرار الحالة الأمنية رجعت معظم الشركات النفطية وتم العودة إلى معدل الإنتاج اليومي الذي كان قبل الثورة، ولكن لم يدم الحال طويلاً ففي سنة 2014 تم إغلاق الحقول والموانئ النفطية من قبل بعض مجموعات مسلحة وتوقف تصدير النفط وأيضا بسبب انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية الأمر الذي أثر مباشرة في الإيرادات النفطية والذي انعكس بدوره على الميزانية العامة(نجوى إكريم، مرجع سابق)

ثالثا: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020:

إن مسألة تتبع تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990. 2020 اهميه كبيره وذلك للتعرف على السياسة الاتفاقية التي انتهجتها السلطات الليبية خلال هذه الفترة، ولمعرفة سلوك هذا المتغير والتطورات التي حصلت فيه، والتي تعتبر هي اهم اداء من ادوات السياسة المالية، في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وبالنظر للجدول رقم (3) يمكن تتبع تطور الانفاق العام في الاقتصاد الليبي. فخلال الفترة من 1990 الى 2000 بلغت اقصى قيمه للإنفاق العام 4694.2 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإنفاق العام 1926.5 مليون دينار ليبي، وبلغ متوسط قيمة الإنفاق العام 2909.5 مليون دينار ليبي، وبالنظر إلى الجدول والرسم رقم (3) نرى أن هناك تدبدب وانخفاض في حجم الإنفاق العام خلال هذه الحقبة وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أثر في انخفاض الإيرادات النفطية الليبية الممول للنفقات العامة، وأيضا الحصار الاقتصادي و العقوبات التي طبقت على ليبيا من الامم المتحدة في سنة 1992 و 1993 الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية واتخاذ إجراءات وتدابير إلى تخفيض الإنفاق العام، وبالنظر إلى الشكل (3) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإنفاق العام خلال الفترة 1990 ـ 2000 موجب بالرغم انه صارت به بعض التذبذبات، وتكون بعض معدلات النمو بالإشارة السالبة نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط وانخفاضها إلى مستويات لم يسبق لها من قبل.

وبالنظر إلى الشكل (3) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإنفاق العام خلال الفترة 1990 ــ 2000 موجب بالرغم انه صارت به بعض التذبذبات وتكون بعض معدلات النمو بالإشارة السالبة نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط وانخفاضها إلى مستويات لم يسبق لها من قبل (يوسف مسعود وسامي ساسي،2017، ص 201).

الجدول رقم (3): تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل النمو في الإنفاق العام (%)
1990	2192	1.78
1991	2231	-13.46
1992	1930.8	-0.22
1993	1926.5	18.17
1994	2276.6	2.99
1995	2344.6	32.29
1996	3101.6	25.65
1997	3897.1	-6.37
1998	3649	3.07
1999	3761	24.81
2000	4694.2	9.40
2001	5135.6	54.06
2002	7912	-22.80
2003	6107.7	26.49
2004	7725.7	140.17
2005	18555	6.13
2006	19693	56.82
2007	30883	32.04
2008	40778.1	-28.30
2009	29236.8	32.88
2010	38850.7	-54.75
2011	17580.1	140.23
2012	42233	32.30
2013	55875	-43.85
2014	31374	7.12
2015	33608	-32.41
2016	22714.1	14.55
2017	26019	-65.21
2018	9053	55.38
2019	14066.4	-61.85
2020	5366	1.78

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.

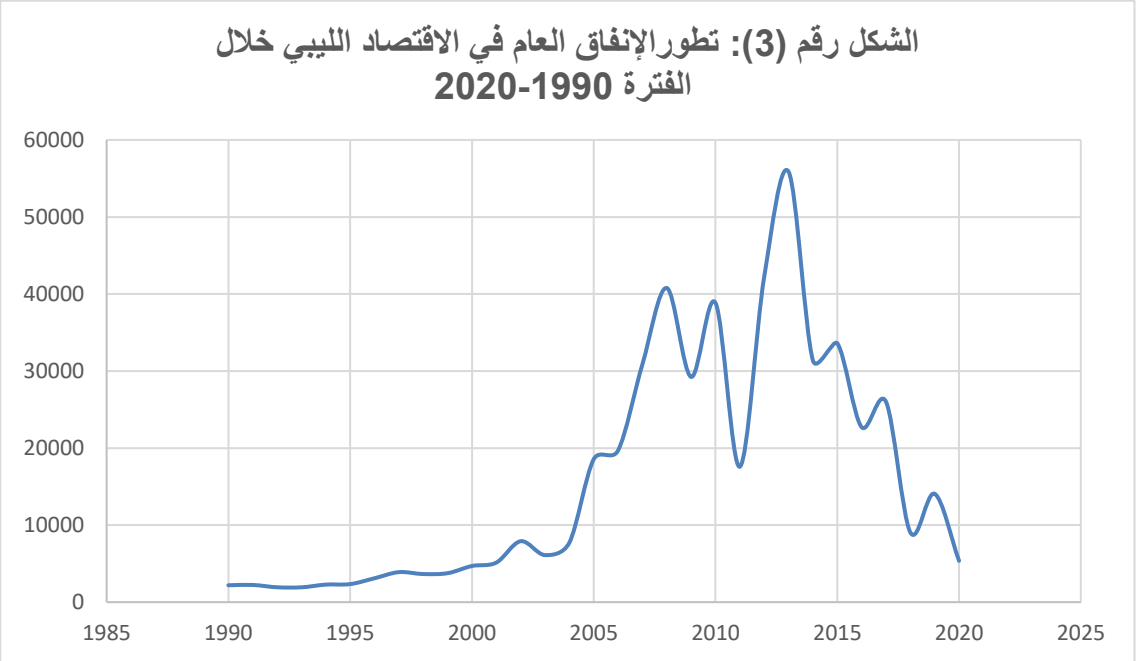

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (3)

وأما الفترة من 2001 الى 2010 بلغت اقصى قيمه للإنفاق العام 40778.1 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإنفاق العام 5135.6 مليون دينار ليبي، وبلغ متوسط قيمة الإنفاق العام 20487.76 مليون دينار ليبي، وبالنظر إلى أعلى قيمة للإنفاق العام وإلى أقل قيمة له في هذه الفترة نجد أن هناك فرق كبير بعض الشيء ويرجع السبب في ذلك هو ما شهده الاقتصاد الليبي من أنتعاش وزيادة في الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية والخدمية والإنتاجية مند بداية عام 2005 (عبدالحميد الأكرش، مرجع سابق)، والسبب يرجع إلى رفع العقوبات الدولية على ليبيا في سنة 2003 ، وتبني سياسة توسعية من قبل الحكومة الليبية واتخاذ بعض الإجراءات والتدابير لفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة بعض النشاطات الاقتصادية وتسهيل كافة العقبات أمامهم (أبوبكر أبوعزوم، 2016، ص92)، وخلال الفترة 2011 الى 2020 بلغت اقصى قيمه للإنفاق العام 55875 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإنفاق العام 5366 مليون دينار ليبي، وبلغ متوسط قيمة الإنفاق العام 25788.86 مليون دينار ليبي، وبالنظر إلى أعلى قيمة للإنفاق العام وإلى أصغر قيمة نلاحظ هناك فرق كبير وهذا نتيجة لتغيير سدت الحكم في ليبيا، و اعتبر الإنفاق العام في هذه الحقبة من الدراسة هو الأكبر في تاريخ الاقتصاد الليبي (عيسى علي و فاخر بوفرنة، 2016، ص26)، وهذا

الأمر يرجع إلى التوسع في بعض بنود الإنفاق لغرض تغطية الاحتياجات الأمنية والاجتماعية التي أعقبت الثورة، وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإنفاق العام في الفترة من 2011 إلى 2020 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 140.23% واصغر معدل نمو هو -65.21% وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 4.804 %، وبالنظر إلى الشكل (3) يلاحظ أن الاتجاه العام للإنفاق العام موجب فقد شهد تطوراً بمعدلات كبيرة جدا في سنة 2012 و2013 لم يسبق لها مثيل في الاقتصاد الليبي، ولكن هذا الأمر لم يدم طويلا بسبب تردي الأوضاع الأمنية ، وقفل الحقول والموانئ النفطية وزد على ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية إلى أدنى مستوى لها مما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية التي تمول الميزانية العامة، وأضرت الحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية

رابعاً: تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990-2020:

يتكون الإنفاق العام كما ورد في قانون النظام المالي للدولة الليبية من عدة أبواب (عيسى علي و فاخر بوفرنة، مرجع سابق)، فقد خصص المشرع الليبي الباب الأول للمرتبات والمهايا وما في حكمهما، كما تضمن الباب الثاني المصروفات العمومية أو التسييرية وهي النفقات المخصصة لتمويل النشاطات الحكومية، وأيضا خصص الباب الثالث للأعمال الجديدة ومشروعات التنمية، أما الباب الرابع فخصص لدعم السلع التموينية والمحروقات، والباب الخامس خصص لميزانية الدفاع والمؤسسة الوطنية للنفط والنهر الصناعي واستثمارات مياهه وغيرها، أما في حالات الضرورة، وبشكل عام تندرج هذه التقسيمات السابقة من الميزانية العامة تحت قسمين اساسيين لمكونات الإنفاق العام هما النفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق الإدارية العامة وتشمل المرتبات والأجور والمهايا وما في حكمها ومخصصات الوقود ودعم الأسعار، والنفقات الاستثمارية وتشمل إنشاء المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .

ومن خلال بيانات الجدول التالي رقم (4) والشكل التالي رقم (4) أظهرت هذه البيانات أن بداية فترة التسعينيات بدأ الإنفاق التسييري يسيطر على الإنفاق العام من الإنفاق التنموي بمعدلات شبه متقاربة ومتذبذبة حيث وصل إلى أعلى معدل نمو في سنة 1997 بما معدله

24.77% مقارنة بسنة 1991 بمعدل نمو 1.21%، ويرجع السبب في ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى الحصار والعقوبات المفروضة على ليبيا خلال هذه الفترة وبالتالي انتهجت الدول الليبية سياسة مالية انكماشية تهدف من خلالها ترشيد الإنفاق العام، وتخفيض الإنفاق التنموي (نجوى إكريم، مرجع السابق).

أستمر الإنفاق التسييري في التذبذب ووصل إلى أعلى معدل نمو له في سنة 2005 بمعدل 99.85%، وأقل معدل نمو له كان في سنة 2003 بمعدل نمو ما مقداره -15.03، ويرجع السبب في ذلك هو رفع الحضر والعقوبات الدولية على ليبيا وأيضا التحسن الذي طرأ على أسعار النفط العالمية وبالتالي انتهجت الدولة الليبية سياسة مالية توسعية وكان للإنفاق التنموي النصيب الأكبر من حصة الإنفاق العام، وأستمر هذا التذبذب بالزيادة والنقصان إلى غاية سنة 2012 التي وصل فيها الإنفاق التسييري إلى أعلى قيمة له مرة أخرى بمعدل نمو 108.95 %، وبعدها بدأ في التراجع ويأخذ معدلات نمو سالبة حيث وصل في أخر سنة من سنوات فترة الدراسة وهي سنة 2020 إلى أقل معدل نمو له هو – 62.19 %، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية وإغلاق الحقول والموانئ النفطية في سنة 2014، ودخول الدولة في الحرب في سنة 2019، وأيضا انخفاض أسعار النفط العالمية وكذلك انتشار وباء كوفيد 19 (كورونا) في 2020.

وبالنظر إلى الجدول رقم (5) الذي يبين الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 والتي تتكون من الإنفاق التنموي والإنفاق التسييري، وخلال الفترة من 1990 ـ 2000 كانت أعلى نسبة للإنفاق التسييري إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 86.60 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التسييري ما نسبته 67.17 %، أما أعلى نسبة للإنفاق التنموي خلال هذه الفترة إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 32.83%، وكانت أقل نسبة للإنفاق التنموي ما نسبته 13.40 %، وبالنظر إلى النسب لكلا البندين نلاحظ أن نسبة الإنفاق التسييري أعلى من نسبة الإنفاق التنموي بالنسبة إلى النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى توجيه النفقات العامة إلى الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي وذلك بسبب ما تعانيه الدولة الليبية من حصار وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وأما الفترة 2001 إلى 2010 كانت أعلى نسبة للإنفاق التسييري إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 70.03%، وكانت أقل

الجدول رقم (4): تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإنفاق التنموي (مليون دينار)	معدل النمو في الإنفاق التنموي (%)	الإنفاق التسييري (مليون دينار)	معدل النمو في الإنفاق التسييري (%)	الإنفاق العام (مليون دينار)
1990	702	-	1490	—	2192
1991	723	2.99	1508	1.21	2231
1992	396.8	45.12-	1534	1.72	1930.8
1993	405.5	2.19	1521	0.85-	1926.5
1994	507.3	25.10	1769.3	16.32	2276.6
1995	318.6	37.20-	2026	14.51	2344.6
1996	667.6	109.54	2434	20.14	3101.6
1997	860.1	28.83	3037	24.77	3897.1
1998	485.2	43.59-	3136.8	3.29	3649
1999	794.4	63.73	2966.9	5.42-	3761
2000	1541	93.98	3153.3	6.28	4694.3
2001	1539	0.13-	3596.6	14.05	5135.6
2002	3701.7	140.53	4210.3	17.06	7912
2003	2530	31.65-	3577.7	15.03-	6107.7
2004	3581	41.54	4144.7	15.85	7725.7
2005	10273	186.88	8282	99.82	18555
2006	10939	6.48	8754	5.70	19693
2007	18993	73.63	11890	35.82	30883
2008	28903.3	52.18	11875	-0.13	40778.1
2009	18983.9	34.32-	10253	-13.66	29236.8
2010	23729.4	25.00	15121	47.47	38850.7
2011	0	100.00-	17580	16.26	17580.1
2012	5500	-	36733	108.95	42233
2013	13276.5	141.39	42599	15.97	55875
2014	4411.9	66.77-	26892	-36.87	31374
2015	3861.9	12.47-	29196	8.57	33608
2016	1747.6	54.75-	2488.3	-91.48	22714.1
2017	1887.7	8.02	4541	82.49	26019
2018	3390.4	79.60	5662.6	24.70	9053
2019	4637.5	36.78	9428.9	66.51	14066.4
2020	1801	61.16-	3565	-62.19	5366

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الإقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.

الشكل رقم (4): تطورمكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

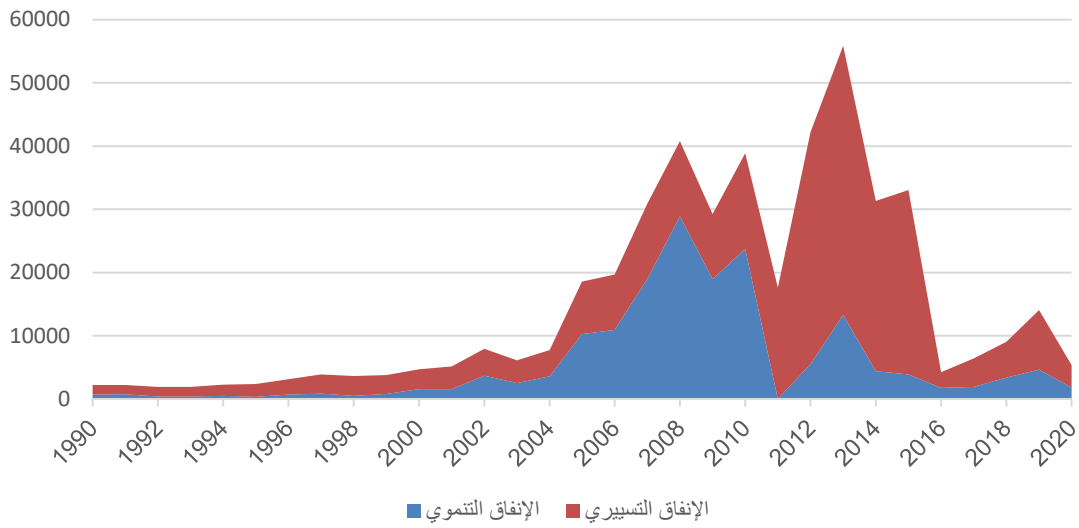

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول(4)

نسبة للإنفاق التسييري ما نسبته 29.12 %، أما أعلى نسبة للإنفاق التنموي خلال هذه الفترة إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 70.88%، وكانت أقل نسبة للإنفاق التنموي ما نسبته29.97 %، وبالنظر إلى النسب لكلا البندين نلاحظ أن هناك تقارب بينهما، ولكن إذا نظرنا إلى الجدول لباقي النسب خلال هذه الحقبة نلاحظ أن الإنفاق التنموي ومن بداية سنة 2005 بدأ في تصاعد مستمر وكان نسبته إلى النفقات العامة أكبر من الإنفاق التسييري، ويرجع السبب في ذلك إلى انتهاج الدولة الليبية إلى سياسة مالية تنموية توسعية نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية التي أضافت وفرة مالية لخزينة الدولة، وخلال الفترة 2011 ـ 2020 كانت أعلى نسبة للإنفاق التسييري إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 100%، وكانت أقل نسبة للإنفاق التسييري ما نسبته 58.74%، أما أعلى نسبة للإنفاق التنموي خلال هذه الفترة إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 37.45 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التنموي ما نسبته 0.0 %، وبالنظر إلى النسب لكلا البندين نلاحظ أن نسبة الإنفاق التسييري بحيث أصبح يهدد استقرارها المالي والاقتصادي (أبوبكردلعاب، العدد 51، 2021).

الجدول رقم (5): الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإنفاق التنموي (مليون دينار)	الأهمية النسبية للإنفاق التنموي	الإنفاق التسييري (مليون دينار)	الأهمية النسبية للإنفاق التسييري
1990	702	32.03	1490	67.97
1991	723	32.41	1508	67.59
1992	396.8	20.55	1534	79.45
1993	405.5	21.05	1521	78.95
1994	507.3	22.28	1769.3	77.72
1995	318.6	13.59	2026	86.41
1996	667.6	21.52	2434	78.48
1997	860.1	22.07	3037	77.93
1998	485.2	13.30	3136.8	86.60
1999	794.4	21.12	2966.9	78.88
2000	1541	32.83	3153.3	67.17
2001	1539	29.97	3596.6	70.03
2002	3701.7	46.79	4210.3	53.21
2003	2530	41.42	3577.7	58.58
2004	3581	46.35	4144.7	53.65
2005	10273	55.37	8282	44.63
2006	10939	55.55	8754	44.45
2007	18993	61.50	11890	38.50
2008	28903.3	70.88	11875	29.12
2009	18983.9	64.93	10253	35.07
2010	23729.4	61.08	15121	38.92
2011	0	0.00	17580	100.00
2012	5500	13.02	36733	86.98
2013	13276.5	23.76	42599	76.24
2014	4411.9	14.06	26892	85.91
2015	3861.9	11.49	29196	88.32
2016	1747.6	7.70	2488.3	58.74
2017	1887.7	8.31	4541	70.64
2018	3390.4	37.45	5662.6	62.55
2019	4637.5	32.97	9428.9	67.03
2020	1801	33.56	3565	66.44

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الإقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات

إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.

خامساً: تطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2020:

إن الاقتصاد الليبي كأحد الاقتصادات النامية التي تعاني من عجز مستمر ومتراكم في ميزانياتها بسبب قلة مواردها المالية وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها العامة، الأمر الذي سبب في تراكم الدين 13.40 %، وبالنظر إلى النسب لكلا البندين نلاحظ أن نسبة الإنفاق التسييري أعلى من نسبة الإنفاق التنموي بالنسبة إلى النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى توجيه النفقات العامة إلى الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي وذلك بسبب ما تعانيه الدولة الليبية من حصار وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (6) نلاحظ أن حجم الدين العام قد تنامى لتغطية العجز في الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة المتزايدة، ولقد بلغ الدين العام في سنة 1990 ما قيمته 5545 مليون دينار، وارتفع إلى ما قيمته 7314.7 مليون دينار في سنة 1998، واستقر بعد ذلك حتى سنة 2004 عند 7866.2 مليون دينار، ومن سنة 2005 إلى 2010م شهد الاقتصاد الليبي نموا متزايدا نتيجة لرفع الحصار والعقوبات وانتعاش الأسعار في أسواق النفط العالمية الأمر الذي انعكس على ميزانيتها وحققت الميزانية العامة فائضاً وبالتالي انخفض حجم الدين العام إلى الصفر، وأيضا نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت خلال هذه الفترة أيضا، ولكن لم يدم هذا الحال طويلاً فقد مر الاقتصاد الليبي بمرحلة لم يشهدها من قبل فقد كانت الفترة من سنة 2011 إلى 2020م، وما بعدها مليئة بأحداث وتغييرات. فبعد اندلاع ثورة 17 فبراير في سنة 2011م وانهيار النظام السياسي في ليبيا، وانخفاض حجم الإيرادات النفطية نتيجة للصراعات والنزاعات وإقفال الحقول والموانئ النفطية في سنة 2014م، وايضا انخفاض الإيرادات الأخرى من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي سبب فجوة كبيرة ومتزايدة بين حجم النفقات والإيرادات العامة التي خلفت عجز في الميزانية العامة، وبالتالي يتم اللجوء إلى تغطية هذا العجز بالدين العام المحلي، ونلاحظ من الجدول أن في السنوات الأخيرة من الدراسة ازدياد معدلات الدين العام المحلي أي ان هناك إنفاق لا يقابله إنتاج مادي أو خدمي، وبالتالي فإن أي زيادة في هذا الدين سوف يؤدي إما إلى اللجوء إلى زيادة الاستيراد وما يخلفه ذلك من عجز في

ميزان المدفوعات وتأكل للاحتياطيات الخارجية، أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يجره هذا من تدهور لقيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى ما ينتج عنه سوء في توزيع الموارد.

الجدول رقم (6): تطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	رصيد الدين العام المحلي (مليون دينار)	معدلات نمو الدين العام المحلي (%)	نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الاجمالي (%)
1990	5514.0	——	53.25
1991	5864.9	6.36	53.68
1992	5983.4	2.02	51.77
1993	6055.4	1.20	52.60
1994	6647.7	9.78	54.73
1995	6725.1	1.16	50.24
1996	6710.1	- 0.22	44.25
1997	6794.2	1.25	40.68
1998	7314.7	7.66	46.72
1999	6707.7	- 8.30	39.03
2000	6713.3	0.08	30.49
2001	7618.7	13.48	34.74
2002	6719.3	- 11.81	22.11
2003	7621.6	13.42	20.37
2004	7866.2	3.21	16.33
2005	0.0	- 100	0
2006	0.0	0	0
2007	0.0	0	0
2008	0.0	0	0
2009	0.0	0	0
2010	0.0	0	0
2011	2023.6	0	4.25
2012	0.0	- 100	0
2013	0.0	0	0
2014	21711.1	0	53.77
2015	40882.7	88.30	117.72
2016	46559.3	13.88	112.45
2017	57849.4	24.25	279.88
2018	62371.6	7.82	14.48
2019	57400.7	- 7.97	9.35
2020	84107.0	41.30	269.12

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.

نتيجة للصراعات والنزاعات وإقفال الحقول والموانئ النفطية في سنة 2014م، وايضا انخفاض الإيرادات الأخرى من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي سبب فجوة كبيرة ومتزايدة بين حجم النفقات والإيرادات العامة التي خلفت عجز في الميزانية العامة، وبالتالي يتم اللجوء إلى تغطية هذا العجز بالدين العام المحلي . ونلاحظ من الجدول أن في السنوات الأخيرة من الدراسة ازدياد معدلات الدين العام المحلي أي ان هناك إنفاق لا يقابله إنتاج مادي أو خدمي، وبالتالي فإن أي زيادة في هذا الدين سوف يؤدي إما إلى اللجوء إلى زيادة الاستيراد وما يخلفه ذلك من عجز في ميزان المدفوعات وتأكل للاحتياطيات الخارجية، أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يجره هذا من تدهور لقيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى ما ينتج عنه سوء في تخصيص وتوزيع الموارد.

النتائج.

1 . تطورت الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي تطوراً ملحوظا خلال فترة الدراسة وقد كان هذا التطور بسيطاً من سنة 1990 إلى سنة 2003 تقريبا، وبعد ذلك بدأت تطور بشكل إجابي بشكل مضطرد إلى سنة 2008 وبعد ذلك أخدت في التقلب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى نهاية الفترة قيد الدراسة.

2 ـ توصلت الدراسة إلى أن القطاع النفطي يسهم بشكل كبير في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي حيث بلغت نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة خلال فترة الدراسة ما نسبته 78%.

3 . تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي بشكل موجب طيلة فترة الدراسة إلى سنة 2013 وبعد ذلك بدأ في الانخفاض.

4 ـ توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق التسييري في الميزانية العامة في ليبيا قد تفوق على الانفاق التنموي طيلة فترة الدراسة.

5 ـ توصلت الدراسة أن الدين العام المحلي كان مستواه كبير جداً في فترة التسعينيات.

التوصيات

1 ـ لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الانفاق العام بصورة عامة.

2 . الاهتمام بتطبيق سياسة نقدية حقيقية في أدواتها وأهدافها تساعد على حل مشكلة السيولة والقضاء على التضخم، والتعامل بأسعار فائدة موجبة تصب في مصلحة المواطن.

3 ـ بما أن اختلال أو توازن الاقتصاد الليبي مرهون بأسعار النفط فالعمل الجاد من قبل صانعي القرار، يستلزم توفر الإرادة الحقيقية على إيجاد البديل لتنويع الصادرات.

4 . تفعيل الإنفاق العام التنموي بحيث يساهم في الاستثمار، والتقليل من الاعتماد على النفط.

المراجع:

1. عبد الحميد الأكرش، أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990ـ 2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية، العدد2017،8م، ص ص253ـ 226.

2 ـ نجوى إكريم، أثر العوائد النفطية على المؤشرات الصحية في ليبيا خلال الفترة (1990ـ 2015)، المجلة العلمية للدراسات التجارية، جامعة قناة السويس، المجلد التاسع، العدد الثاني 2018،ص ص 525ـ 553.

3 . يوسف مسعود وسامي ساسي ،قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي – للفترة (1975 – 2015)، مجلة الجامعي، العدد 26، 2017، ص 201.

4 . أبوبكر أبوعزوم، تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990ـ 2010، مجلة البحوث الأكاديمية،العدد5 يناير 2016، ص92.

5 . عيسى علي و فاخر بوفرنة، آثار انخفاض أسعار وانتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث ـ العدد الخامس، 2016.ص26.

6 ـ أبوبكردلعاب، وأخرون ، أثرالدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980 ـ 2019)، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية ـ المرج، العدد 51، 2021.

7 ـ مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، خلال الفترة من 1990ـ 2020.

التنمية المكانية والنمو الاقتصادي في ليبيا

د. ناصر ساسي الطويري[1] بجامعة المرقب
أ.إبراهيم محمد المعمري[2] بمركز البحوث الصناعية

ملخص

نظرا لكون الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي أحادي الدخل، فأن هذه الدراسة تبحث في التركيز على مقومات التنمية المكانية للمناطق في ليبيا من خلال تسليط الضوء على مدى توفر الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق، للخروج بتصور عام لخطة تنمية مكانية قد تساعد في خروج الاقتصاد الليبي من دائرة الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع ذو أهمية اقتصادية محليا ودوليا.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن ليبيا تمتلك الأساس لقيام تنمية مكانية شاملة صناعية، استخراجية، زراعية وسياحية تعتمد توفر بعض الموارد الطبيعية، والتضاريس والطقس الملائمة لإقامة بعض الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي تعتمد على الميزة النسبية لوفرة تلك الموارد.

الكلمات المفتاحية: التنمية المكانية، الاقتصاد الليبي، النمو الاقتصادي.

مقدمة:

تبرز أهمية التنمية من خلال تأثيرها على المجتمع في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لاسيما في الدول النامية التي تتطلع لتحقيق معدلات نمو تساهم في رفع مستوى معيشة مواطنيها، وتحقق لهم الحياة الكريمة مُسخِرة لذلك كافة الأساليب والعناصر التي تعمل على تطوير وتنمية واستثمار مواردها الاقتصادية المتاحة والاستفادة من الميزات النسبية للمناطق في تعزيز التنويع المكاني للأنشطة الاقتصادية وذلك بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق معدلات أداء أفضل لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

[1] أستاذ الاقتصاد بجامعة المرقب. nstawiri@elmergib.edu.ly
[2] خبير اقتصادي بمركز البحوث الصناعية ibmom1967@gmail.com.

المشكلة البحثية:

يعاني الاقتصاد الليبي كونه اقتصاد ريعي أحادي الدخل، هذا بالرغم من وجود بعض الوفر النسبية في الموارد الطبيعية في ليبيا، وهذا يجعل من البحث عن بدائل أهمها سياسة التنمية المكانية هدف استراتيجي في الاقتصاد الليبي.

هدف الدراسة:

تسليط الضوء على مدى توفر الموارد الطبيعية المتاحة في مختلف مناطق ليبيا لوضع تصور خطة تنمية مكانية شاملة تدعم النمو الاقتصادي الحقيقي في الاقتصاد الليبي.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام البيانات والمعلومات المتوفرة حول الموارد الطبيعية المتوفرة لدى المناطق في ليبيا، وتحليل هذه البيانات بما يخدم تحقيق تنمية مكانية في الاقتصاد الليبي.

دراسات سابقة:

- دراسة (علي، وحسنة, 2010)، حول التنمية الإقليمية والمكانية كإحدى آليات التنمية الشاملة والمستدامة في ظل الأزمة المالية العالمية في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)، وذلك لاقتراح آلية تنموية إقليمية ومكانية في الجزائر من حلال توطين مجموعة من الصناعات والخدمات في تلك المناطق.
- دراسة (المنصوري، ومعتوق, 2018)، تهدف لدراسة دور التنمية المكانية في الرفع من المستوى التخطيطي للمرافق التعليمية بمدينة الجوف جنوب شرق ليبيا, ودراسة الخصائص المكانية لتلك المرافق, وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وبرامج نظم المعلومات الجغرافية, وتوصلت الدراسة إلى وجود نقص في المرافق التعليمية بالمدينة بسبب عدم مطابقة المعايير التخطيطية وغياب التنمية المكانية في المدينة.
- دراسة (الكناني, 2022) تبحث في تحسين الظروف الاقتصادية عن طريق استيعاب عناصر المكان باتجاه تحقيق التنمية المرغوبة. استخدمت المنهج الاستقرائي وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن التنمية الاقتصادية تتأثر بالهيكل المكاني الذي تظهر عنه نقاط قوة ونقاط ضعف حسب المناطق.
- دراسة (مطر, 2022)، هدفت إلى قياس آثار الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في مصر حلال الفترة (2000–2020)، مستخدمة طريقة المربعات

الصغرى، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

1- بعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا

أولا: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد:

كما هو معروف فإن زيادة دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار، وبالتالي تزداد المدخرات القومية التي تنعكس في النهاية في زيادة حجم الاستثمار إذا ما وجهت هذه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية الاستثمارية الفعالة في المجتمع.

ففي الحالة الليبية فأن تدني متوسط نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك على عدم وجود سياسات اقتصادية وخطط تنموية واضحة اتبعتها الحكومات المتعاقبة تهدف إلى تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية للسكان، قد انعكس سلباً وبشكل مباشر على معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار، حيث أن الاستثمار هو تلك المدخرات التي يتم إدخالها في نطاق العمليات الاستثمارية من أجل تكوين رأس المال، فمعظم الدخول بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة تذهب للإنفاق الاستهلاكي، وأحياناً تصل بعض الأسر إلى مراحل الادخار السلبي، أما الطبقات الغنية فإنها توجه أجزاء من دخلها نحو الاكتناز في شكل ذهب ومجوهرات ثمينة، أو احتجاز جزء من النقود ومنعها من التداول.

أن تحقيق دخل مستقر يزداد بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع يزيد من قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي استمرارية النشاط الاستثماري وتناميه وهذا يدل بطبيعة الحال على أن مستوى دخول الأفراد في المجتمع تعتبر محدداً رئيسياً من خلال تجسيدها لحجم الطلب في السوق المحلي من جهة، وقدرتهم على الادخار التي تنعكس في النهاية في زيادة حجم الاستثمار من ناحية أخرى. كما أن التباين في نسبة مكونات الناتج المحلي الإجمالي يجعل الاقتصاد مكشوف للعالم الخارجي بدرجة كبير، كنتيجة لارتفاع مساهمة قطاع النقط والغاز في توليد الناتج المحلي الإجمالي ولارتباطه بالأسعار العالمية من جهة، وتدني نسبة مساهمة القطاعات السلعية من جهة أخرى، والتي لم تتعدى نسبة 19% وذلك وفقاً لمعطيات عام 2009، وهذه النسبة في الحقيقة تعكس مدى الحاجة للاستيراد من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتنامي نتيجة للإيرادات التي يوفرها قطاع النفط والغاز للحكومة والتي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات التسييرية بالموازنة العامة والتي تترجم إلى الزيادة في الطلب داخل السوق المحلية.

الجدول رقم (1) يبين بيانات عن نصيب الفرد وعدد السكان في ليبيا خلال الفترة 2011-2020، حيث نعني بنصيب الفرد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، وتستخدمه المنظمات الدولية كمقياس لقياس التنمية الاقتصادية للدول. ويعّبر هذا المؤشر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية، وكذلك يعطي انطباعًا عن متوسط دخل الفرد في ليبيا بشكل سنوي، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو.

الجدول 1 يبين الناتج المجلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	عدد السكان	نصيب الفرد الحقيقي من الناتج (دينار)
2011	14388.4296	6247438	2303.09
2012	29721.65722	6285751	4728.42
2013	34697.71532	6320350	5489.84
2014	32415.11395	6362039	5095.08
2015	26891.66137	6418315	4189.83
2016	25810.44015	6492160	3975.63
2017	29900.02932	6580723	4543.58
2018	37578.57142	6678565	5626.74
2019	37200.000	6777453	5488.79
2020	48650.000	6871287	7080.19

المصدر: بيانات البنك الدولي ومصلحة الإحصاء والتعداد.

***الناتج المحلي الإجمالي: بيانات البنك الدولي.**

الأرقام المبينة بالجدول عن نصيب الفرد تبين أن هناك تزايد متوافق ومستمر بهذه الأرقام مقابل الزيادة في عدد السكان، باستثناء عامي 2015 و2016 واللتان شهدتا انتكاسة واضحة في النظام النقدي والمالي في الاقتصاد الليبي، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد الحقيقي من الناتج في سنة 2015 بنسبة حوالي 17.76%، مقابل زيادة في معدل النمو السكاني بحوالي 0.88%، وكذلك الحال في سنة 2016. هذه الحالة غير مقبولة اقتصاديا باعتبار أن أي زيادة في عدد السكان من المستحسن أن تقابلها زيادة مناظرة على الأقل في نصيب الفرد الحقيقي والذي يعكس عادة معدل النمو الحقيقي في الاقتصادات المختلفة. أدى ذلك إلى حصول أزمة نقص السيولة في القطاع المصرفي مازال أثرها نراه إلى الآن ومن أهم أسبابها هي زيادة الطلب على النقد من العامة لانعدام الثقة في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على

مواجهة النفقات العامة المرتفعة للحكومتين ومؤسساتهما مما أدى تبعا إلى قيام رجال الأعمال والتجار وحتى المواطنين العامة بسحب أموالهم من المصارف، ويؤكد على ذلك ارتفاع العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى أكثر من 29 مليار في 2017 بعد أن كانت لا تتجاوز 13.5 مليار في 2012 (منشورات مصرف ليبيا المركزي).

ثانيا: سوق العمل:

في الحقيقة إن الفئة العمرية 15–24 سنة التي تعد من فئة السكان النشطون هم في الأغلب خارج النشاط الاقتصادي، والسبب يرجع إلى اعتبارات اجتماعية واقتصادية فأن معظم الخريجين من مرحلة التعليم الثانوي يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي لأستكمل دراستهم الجامعية، حيث بلغت نسبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا حوالي 69% من إجمالي عدد السكان للفئة العمرية 15–24 سنة، ويقصد بالاعتبارات الاجتماعية، هو أن القيم السائدة بالمجتمع الليبي من مكانة الإنسان ومستواه الاجتماعي يحثهم على الحصول على شهادة جامعية على الأقل، وأما الاعتبارات الاقتصادية متمثلة في تحسين وضعهم الوظيفي لما تمنحه الشهادات العليا من مزايا وظيفية ومالية لا يمكن الحصول عليها بشهادة أدنى من شهادة التعليم العالي.

نتيجة لتطبيق سياسة الدولة الضامنة لمتطلبات العيش للسكان، فإن السكان يعتمدون في دخلهم وعيشهم على الدولة (الخزانة العامة)، وأصبح القطاع العام بمختلف مؤسساته المجال الأكبر لفرص العمل التي تتركز أساساً في الإدارة العامة لخدمات التعليم والصحة والأمن والجيش، وحيث أن هذه القطاعات تشبعت بالأيدي العاملة فقد أصبحت موطنا للبطالة المقنعة في الاقتصاد الوطني، وتشير العديد من الدراسات أن معدل البطالة في ليبيا يصل إلى أكثر من 25% من القوى العاملة (أنظر الجدول رقم 2) ولذلك فإن الشباب المتخرج سنوياً من مؤسسات التعليم يجد صعوبة كبيرة جدا في الحصول على فرصة العمل التي يرغبها. هناك الكثير من الدراسات حول البطالة في ليبيا ولكنها تذكر نسب مختلفة تتراوح ما بين 15 – 20% بل ان بعض الدراسات تعدها 37.1% للعاملين اقتصادياً، ونسبة 38.8 للذكور، و33.8% للإناث.

الجدول2 يبين أهم مؤشرات سوق العمل في ليبيا بالألف

المؤشر	ذكور	إناث	إجمالي
السكان في سن العمل (بالألف)	2026	1916	3942
القوى العاملة (بالألف)	1236	647	1882
معدل المشاركة في لقوى العاملة (%)	61.0	34.0	48.0
التوظيف (بالألف)	1039	485	1524
نسبة التوظيف إلى عدد السكان (%)	51.0	25.0	9.04
البطالة (بالألف)	196	162	358
نسبة البطالة (%)	15.9	25.1	19.0
البطالة المقنعة (بالألف)	390	83	463
نسبة البطالة المقنعة (%)	31.0	13.0	25.0
الشباب العاملون (بالألف)	57	38	95
نسبة الشباب العاملون (%)	40.9	67.9	48.8

المصدر: دراسة حول ليبيا بواسطة البنك الدولي 2015.

وفي ليبيا يصعب جداً معرفة النسبة الحقيقية للبطالة لعدد من الأسباب منها:

أ- غالباً كل من لا يتقاضى مرتباً من الدولة يعتبر نفسه عاطلاً، وفي نفس الوقت قد يعمل الشخص في القطاع الخاص لنفسه أو مع غيره.

ب- من العادات الليبية محاولة الحصول على أكثر من مصدر دخل، فقد يكون الشخص عاملاً، ولكنه يسجل في مكتب العمل على أنه عاطل، لإمكانية الحصول على مساعدة مالية من صندوق التضامن الاجتماعي، أو أي جهة أخرى في الدولة، إضافة إلى ما يعرف في ليبيا بالمحفظة وهي مؤسسة استثمارية عامة تقدم مبالغ محددة للفئات الهشة وقد توقفت عن دفع هذه المبالغ منذ 2014.

ت- يرتبط العمل في ذهن الإنسان الليبي بقيم ثقافية واجتماعية، حيث هناك أعمال لا يقبل الليبي العمل فيها، لأنها في نظره لا تتناسب ومكانته الشخصية أو الأسرية أو أنها بعيدة عن

إقامته، أو أنها إعمال شاقة مثل أعمال البناء والتشييد ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التوجه بدأ يتغير، وأصبح الكثير من الشباب يقبل العمل في أعمال المقاهي والمطاعم والفنادق إذ أنه كان في الماضي لا يقبل مثل هذه الأعمال مثل مناولة الطعام أو نظافة غرف الفندق.

ث- هناك الكثير من الخريجين خاصة من التعليم العالي لا يجدون عملاً لأن تأهيلهم لا يتناسب ومتطلبات ومواصفات سوق العمل في ليبيا، التي بدأت تتغير وتطلب مجالات وتخصصات تقنية لا يمتلكها هؤلاء الشباب، لأن تعليمهم لم يعدهم لذلك، كما أن الكثير من الفتيات لا يعملن برغبتهن أو رغبات أولياء أمورهم الأب أو الزوج، وبالتالي يصنفن كعاطلات عن العمل.

تشير نتائج المسح الوطني لصحة الأسرة لعام 2014 أن معدل البطالة بين الشباب قد بلغ 41،6(38،8 % للذكور و 47،2 % للإناث) أما نسبة الشباب العاطلين من المجموع الكلي للعاطلين من قوة العمل الوطنية فقد بلغت 86.2 % (88.3 % للذكور و 82.7 للإناث) مما يؤكد أن فئة الشباب هم أكثر الفئات العمرية تأثراً بظاهرة البطالة بسبب كونهم يشكلون النسبة الأكبر من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وارتفاع ظاهرة البطالة بشكل عام في أي اقتصاد يرجع أساسا لضعف الأداء الاقتصادي، وعدم تصحيح السياسات التنموية، وانخفاض كفاءة أدوات تنفيذها.

ورد في الدراسة التي أعدها مجلس التخطيط الوطني بليبيا 2014 بهدف وضع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا (2013– 2014) فكان عدد العاطلين عن العمل ارتفع من 119،532 عام 1996 إلى 347،594 عام 2006، وبالتالي فإن نسبة البطالة قد زادت من 10.86% عام 1995 إلى 20.47% عام 2006، وذلك وفقاً لما ورد في تعداد السكان لعام 2006–1995.

ومما يجدر ذكره هنا هو إن سوق العمل الليبي هي سوق تفتقر إلى العمالة الماهرة من ناحية، وإنها سوق تتسم بعدم استيعاب الأنشطة الاقتصادية بها للعمالة خصوصا الوطنية منها، وإذا ما نظرنا إلى ضخامة حجم الاستثمارات المنفقة على تلك الأنشطة (حوالي 4834.95 مليون دينار)، فإن ذلك يدعو للتساؤل لماذا لم يتوسع النشاط الاقتصادي للسكان في ليبيا بالشكل الذي يضمن عدم وجود بطالة واضحة في الاقتصاد الليبي بالرغم من ضخامة تلك النفقات؟

ربما الإجابة عن السؤال السابق هي: تدني كفاءة العامل الليبي المستخدم، الأمر الذي يؤيد من ناحية أخرى أن سوق العمل الليبي يفتقر إلى العمالة الماهرة، حيث انتهجت السياسة الاقتصادية في ليبيا التركيز على زيادة استخدام العمالة الوطنية، وذلك بهدف القضاء على أكبر كم من البطالة داخل سوق العمل، إلا إن هذا الإجراء في واقع الأمر قاد إلى عملية استبدال البطالة الإجبارية بأخرى مقنعة، مما أدى لاحقا إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في جل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

من خلال ما تقدم عرضه، فإنه يتضح أن الخلل القائم في سوق العمل الليبي ليس سببه أحد طرفي السوق لوحده (طلباً كان أم عرضاً)، إنما المشكلة تتمثل في آلية عمل طرفي السوق معا. فهناك أعداداً كبيرة من العمالة الوطنية خصوصا من فئة الشباب يبحثون عن العمل ولا يجدونه، إلا أن جانب الطلب يمثل مناخاً جيدا للعمالة الأجنبية، وهذا ما يجعلنا نعتم القول القائل بأن السكان من الشباب الليبيين الباحثين عن العمل ليسوا بالمهارة والكفاءة المطلوبة ليتم استيعابهم ضمن تلك الأنشطة طالبة العمل. بالإضافة إلى وجود بعض المهن التي لا تتطلب أي مهارة ولا كفاءة يبتعد عنها معظم الشباب الليبيين ولا يرضون بالعمل فيها لعدة أسباب أهمها التركيبة الاجتماعية لهؤلاء الشباب، فمنهم من لا يتقبل القيام بالأعمال التي تعتمد على بذل الجهد الزائد كتنظيف الطرق والمرافق العامة، وتحميل البضائع وأعمال البناء المختلفة والمهن المساعدة وغيرها من الأعمال التي جلها يقوم بها الأجانب.

والأهم من ذلك هو أن هناك هاجساً يسيطر على عقول معظم الشباب الليبيين المقبلين على العمل، ألا وهو الشعور والاعتقاد بأن الفرد إذا لم يتحصل على وظيفة في إحدى الأنشطة الاقتصادية التابعة للقطاع الحكومي، فهو لا يزال في حالة بطالة، أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى فلا تعني له سوى كونها مصدرا مؤقتا للدخل إلى حين الانخراط في العمل ضمن القطاع العام. الجدول رقم (3) يبين بيانات منظمة العمل الدولية حول معدل المشاركة في الاقتصاد الليبي، وهو معدل يبين مجموع الذين يعملون فعلا والعاطلين إلى مجموع السكان في سن العمل من غير العاجزين، وكذلك معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (2005 – 2020) والتي قد تكون متساوية خلال الفترة وتقترب إلى 19.0% مبيناً أن هناك نسبة بطالة بين السكان القادرين عن العمل مرتفعة نسبيا معظمها بين فئة الذكور تدل على وجوب وجود إستراتيجية وتخطيط مناسب لهيكل الإنتاج المحلي يستوعب هذه الأعداد العاطلة عن العمل في وظائفها ومهنها المناسبة،

كذلكم فأنه لابد من وجود الترابط بين السياسات السكانية والسياسات الاقتصادية، هذا الترابط ينعكس في استيعاب التغيرات الديموغرافية في الاقتصاد الليبي والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية المستدامة. واستيعاب الزيادة في نسبة السكان ممن هم في سن العمل من خلال توفير فرص العمل والاستفادة من تلك الأعداد في تنمية الاقتصاد الليبي والإسهام في انخفاض معدلات البطالة.

الجدول(3) يبين أهم مؤشرات البطالة (نسب مئوية)

السنوات	القوى العاملة (معدل المشاركة)	معدل البطالة	معدل البطالة ذكور	معدل البطالة إناث
2005	46.7	18.9	60.7	31.8
2010	48.6	19.0	62.9	33.6
2015	49.5	18.9	64.8	34.0
2020	49.6	18.6	65.3	33.8

المصدر: International Labour Organization (ILO)، Geneva، Key Indicators of the Labour Market. 2020.

هيكل الاستخدام في الاقتصاد الليبي:

تعد العمالة عنصر الإنتاج الرئيس في الاقتصاد، وقد أنفقت الدولة الليبية منذ عقود استثمارات كبيرة على عملية تأهيل العنصر البشري للمشاركة في الإنتاج، ومن ذلك الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة، وللوقوف على مدى تناسق مخرجات التعليم مع سوق العمل في الاقتصاد الليبي يمكن النظر للجدول التالي رقم (4) الذي يبين توزيع الاستخدام على القطاعات الرئيسة في الاقتصاد، حيث يتضح من الجدول تركز العمالة الليبية خلال الفترة المذكورة في القطاع الخدمي، بنسبة بلغت في المتوسط ما مقداره92.3%، وتعطي هذه النتيجة انطباعاً على الأسباب أول العراقيل التي وقفت في سبيل تطوير إنتاجية القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعة)، التي لم تستفد بدرجة كبيرة من العناصر البشرية التي تم تأهيلها لخدمتها.

الجدول (4) يبين هيكل الاستخدام في الاقتصاد الليبي (عامل)

السنة / القطاع	2010	2012	2014	2019
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	18717	12950	13940	40199
التعدين واستغلال المحاجر	40715	35913	20075	39218
الصناعة التحويلية	50653	61565	74934	87654
الكهرباء والغازوالمياه	49861	44243	42717	44231
البناء والتشييد	33008	27158	27287	31221
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها	81468	85845	80415	85432

خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	5466	5586	2293	8628
النقل والتخزين والمواصلات	74674	69316	75950	77654
الوساطة المالية	28153	26761	25984	22543
أنشطة العقارات والتأجيروخدمات الأعمال	18323	16136	13947	15034
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	446841	526783	632833	412580
التعليم	424795	478956	532334	550299
الصحة والعمل الاجتماعي	87196	104324	125448	162562
خدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية والشخصية	15791	19361	19058	20987
أنشطة أخرى	19313	262	934	907
إجمالي العمالة	1394974	1515159	1688149	1568748

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني 2017،ديوان المحاسبة 2019.

ويتضح من الجدول السابق في هذا السياق أن نسبة العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة لم تتجاوز في المتوسط ما نسبته 5.05% خلال الفترة المذكورة.ويعود السبب في كل ذلك لتبني الدولة مسألة التشغيل، وقصره على قطاعات الخدمات العامة بالدرجة الأولى (التعليم والصحة) حيث بلغت نسبة العمالة في قطاع التعليم ما مقداره 31.2% في المتوسط خلال الفترة المذكورة، واستوعب قطاع الصحة ما نسبته 6.86% في المتوسط خلال تلك الفترة، ويشير كل ذلك إلى تركز العمالة في قطاع الخدمات العامة، الأمر الذي أرهق ميزانية الدولة، وأدى إلى ظهور أنماط البطالة المقنعة.

ثالثا: التجارة الخارجية:

من حيث الصادرات فقد شهدت انخفاضاً سنة 2011 بلغ ما نسبته 51.24% وذلك بسبب أحداث الثورة وتوقف إنتاج النفط، تلاه تحسن كبير سنة 2012 بمعدل ارتفاع بلغ 245.38%، ثم ما لبثت الصادرات أن بدأت في التنازل التدريجي خلال الفترة اللاحقة بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها منطقة الحقول النفطية والتقلبات التي طرأت على أسعار النفط العالمية.

الواردات هي الأخرى شهدت تقلبات متعددة حيث انخفضت سنة 2011 بنسبة 58.46%، وارتفعت سنة 2012 بمعدل 199.01%، وبدأت منذ العام 2013 في الانخفاض التدريجي نظراً لتناقص عوائد النفط، لهذا فإن الصادرات في الاقتصاد الليبي لا تزال رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية، ويعود ذلك للسيطرة المفرطة للقطاع النفطي على هيكل الصادرات، الأمر الذي

يؤكد عدم نجاعة السياسات التي تم تبنيها في إطار تنويع الصادرات خلال العقود الماضية، التي ركزت بالدرجة الأولى على قطاعي الصناعة والزراعة اللذان لا يعدان من القطاعات المؤهلة حالياً لخوض غمار المنافسة في السوق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى فقد اصطبغت سياسة التصنيع في ليبيا بتجربة التصنيع في الدول النامية التي كانت تهدف للإحلال محل الواردات. ويتضح من خلال الجدول (5) أن التجارة الخارجية في ليبيا بشقيها (الصادرات والواردات) قد شهدت تقلبات خلال الفترة 2010–2019، تزامناً من التغيرات التي طرأت على إنتاج النفط من جهة، والتقلبات التي شهدتها أسعاره من جهة أخرى.

الجدول(5) يبين تطور حجم التجارة الخارجية في ليبيا (مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية
2010	46196.3	22376.32	68572.70
2011	22527.5	9295.76	31823.30
2012	77805.48	27795.32	1056010
2013	49310.74	33975.55	83286.30
2014	20391.44	22960.8	43352.20
2015	13036.68	17826.74	30863.40
2016	13579.400	14523.782	28103.10
2017	26221.700	13016.150	39237.85
2018	40712.500	13472.900	54185.40
2019	38787.900	14373.000	53160.90

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية 2010–2019.

من خلال الجدول رقم (5)، تجدر الإشارة بأن الزيادة في الصادرات انعكاس لزيادة صادرات النفط الخام السلعة التصديرية التي تكاد تكون واحدة، مقابل زيادة متنامية في الواردات السلعية والتي يعتمد عليها السوق الليبي اعتماد كبير جدا، هذا يبين مدى ضخامة انكشاف الاقتصاد الليبي وضعفه وقابليته العالية للتأثر بأي صدمة قد تحدث في الميزان التجاري للاقتصاد خصوصا وإذا علمنا إن هناك زيادة في عدد السكان خلال السنوات القادمة، هذا يتطلب سياسة إصلاحية تعتمد على تنويع الإنتاج المحلي وإقامة صناعات وزراعات تصديرية تساهم في تقليل الهوة فيما يتعلق بسياسة تنويع الصادرات وزيادة الإنتاج المحلي عن طريق زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لخلق صناعات محلية تعتمد خصوصا على السلع التي تمتلك

فيها ليبيا ميزة نسبية.هذا يقودنا إلى ضرورة تبني إستراتيجية تعتمد على دعم التنمية المكانية المستدامة وتنويع الإنتاج بما يكفل الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الوفير والرفاه الاقتصادي.

2- التنمية المكانية والتحدي الاقتصادي:

يعتبر موضوع التنمية المكانية من أهم المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة الشاملة بعناصرها البشرية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وكذلك المعرفية، وانطلاقاً أن المناطق تختلف باختلاف الخصائص الاقتصادية والبشرية والمكانية التي تميز منطقة عن أخرى، من حيث الموارد المتوفرة والكافية والتي تمكنها من النمو والتطور وخلق تنمية مكانية مستدامة، بالإضافة إلى الطاقات البشرية والإمكانيات المكانية التي تمكنها من المساهمة في التحول الاقتصادي والاجتماعي إلى مستويات أفضل تحقق الأهداف المحلية والكلية الاجتماعية والاقتصادية، وتجعل منها أمكنة تتمتع بتنمية مستدامة لها صفة الاستمرارية لتحقيق النمو الحقيقي المستهدف على مستوى الاقتصاد ككل بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة.

قبل الشروع في سرد تفاصيل مقومات التنمية المكانية المستدامة فالجدول رقم (6)، يبين أهم المميزات الطبيعية للاقتصاد الليبي، والتي تبين أن دولة ليبيا تمتلك موقع متميز مقارنة بغيرها من الدول، كذلك يوجد بها موارد طبيعية متعددة تسهل من عملية التحول إلى دولة ذات تنمية مستدامة خصوصا إذا ما تم استخدام هذه الموارد والإمكانات بالطرق المثلى والناجعة في تطويعها لخلق وفورات في الإنتاج والدخل الحقيقي.

الجدول (6) يبين بعض البيانات حول ليبيا

البيان	معلومات	ملاحظات
عدد السكان	6931061 نسمة	تقديرات عام 2020
المساحة	1760000 كم^2	الرابع أفريقيا
طول الساحل على البحر	2200 كم	من أطول سواحل المتوسط
الموارد الطبيعية	نفط، غاز طبيعي، حجر جيري، طينات، سيليكا، صخور زينة، جبس، أملاح، حديد	أهم الموارد
احتياطي النفط الفعلي	64.6 مليار برميل	الأول أفريقيا
احتياطي الغاز الطبيعي	54.7 تريليون قدم^3	الرابع أفريقيا
الثروة البحرية	تونة، أسماك بيضاء، أسفنج، مرجان، أعشاب بحرية	أهم الأصناف
المياه الجوفية	2.5 مليار متر^3	صفة الندرة
سقوط الأمطار	200 ملم	متوسط سنوي

درجة الحرارة	15 -35	درجة مئوية / متوسط العام

المصدر: الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.

الجدول أعلاه يبين مدى توفر خامات وموارد طبيعية تعتمد عليها ليبيا، تقود إلى ضرورة الخروج من مأزق الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وضرورة تبني إستراتيجية التنمية المكانية المستدامة وتنويع مصادر الإنتاج والدخل.

الجدول رقم (7) يبين بيانات تنموية عن جل المناطق الليبية، والتي قد تعتبر أساسا لقيام تنمية مكانية في هذه المناطق تعتمد على معلومات عن مدى توفر أهم الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التضاريس والطقس قد تكون منطلق لإقامة بعض الأنشطة الاقتصادية معتمدة على الميز النسبية لوفرة تلك الموارد والمميزات الأخرى.

الجدول (7) يبين بيانات تنموية عن بعض المناطق في ليبيا

المنطقة	المساحة (كم²)	عدد السكان (نسمة)	متوسط درجة الحرارة	معدل سقوط الأمطار(ملم)	مصادر المياه	خامات ومعادن	موارد زراعية
المرقب	7500	422779	36 – 16	270	جوفية، تحليه، سدود	حجر جيري، طينات، سيليكا، أملاح، حجر زينة	شعير، قمح، شوفان، زيتون، نخيل، لوز، فواكه، ثروات بحرية
درنة	16630	163351	28 – 14	382	جوفية، ينابيع	حجر جيري، طينات، صخور كربونية، أملاح، دولوميت، حجر زينة	شعير، قمح، خضروات، أعلاف، عسل نحل، ثروات بحرية
الزاوية	3675	271943	30 – 12	276	جوفية، تحليه، نهر صناعي	جبس، حجر جيري، دولوميت	بقوليات، خضروات، زيتون، تمور، حمضيات، ثروات بحرية
سبها	15000	122492	46 – 28	8.2	جوفيه	سيليكا، حجر جيري، أملاح، طينات	قمح، شعير، تمور
الواحات	200290	177047	46 – 30	144	جوفيه	حجر جيري، سيليكا، طينات، جبس، أملاح، كبريت، نفط	نخيل، قمح، شعير، ذرة، طماطم، زيتون، عنب، ثروات بحرية
المرج	24759	187113	30 – 10	135	جوفيه، تحليه	حجر جيري، جبس، طينات	قمح، شعير، شوفان، لوز، تفاح، عنب
الجفرة	1132900	52342	45 – 30	30	جوفيه	نفط، حجر جيري، جبس، سيليكا، طينات، كبريت	نخيل، قمح، شعير، زيتون، لوز
بن وليد	22650	93461	45 – 30	120	جوفيه، تحليه، نهر	جبس، حجر جيري، با، ح رملي	زيتون، رمان، نخيل، قمح، شعير، أعلاف

					صناعي		
طرابلس	400	1682000	35 – 14	140	جوفيه، تحليه، نهر صناعي	صخور كربونية، سيليكا، طينات	قمح، شعير، شوفان، خضروات، حمضيات، زيتون، نخيل، عنب لوز، ثروات بحرية
بنغازي	967	693345	34 – 14	300	جوفيه، تحليه، نهر صناعي	حجر جيرؤي، دولوميت، رمال، طينات، جبس، أملاح	شعير، زيتون، عنب، تين، ثروات بحرية
الجبل الأخضر	8450	201828	30 – 10	330	جوفيه، عيون	كالكارنيت، دولومايت، حجر جيري، أحجار طينية، حجر زينة	شعير، عسل، تفاح، لوز، عنب، زيتون، خضروات، ثروات بحرية
الجفارة	2800	453198	37 – 15	290	جوفيه	حجر رملي، جبس، حجر جيري، حجر زينة	شعير، قمح، حمضيات، زيتون، نخيل، لوز، ثروات بحرية
مصراتة	29172	607247	34 – 14	300	جوفيه، تحليه	حجر جيري، حجر رملي، أملاح، طين حراري، بازلت	زيتون، نخيل، كروم، خضروات، رمان، قمح، شعير، ثروات بحرية
سرت	77660	170869	35 – 13	65	نهر صناعي، جوفيه	حجر جيري، سيليكا، جبس، أملاح، احجار زينة	شعير، قمح، نخيل، زيتون، ثروات بحرية
أوباري	2463	91749	40 – 31	10.1	جوفيه	طينات، حجر جيري، أملح، حجر زينة، سيليكا، أمونيا	قمح، شعير، ذرة، نخيل، عنب، خضروات، برسيم

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر مختلفة أهمها تقارير التنمية المكانية لمركز البحوث الصناعية.

على ضوء ما تقدم أعلاه، يبدو أن هناك بعض المميزات المشتركة لمعظم المناطق الليبية خصوصا فيما يتعلق بالتنمية الصناعية والتي تعتمد إلى حد كبير عن التنمية الاستخراجية، فمعظم المناطق في ليبيا لها خاصيات مشتركة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والتي تكون مجالا لقيام تنمية مكانية استخراجية تعتمد على المحاجر ومكامن المعادن والنفط والعناصر المتوفرة بتلك المناطق، والتي عادة ما تكون داعما ورابطاً خلفياً لقيام صناعات تعتمد على هذه الموارد، كصناعة مواد البناء والتي تمتلك ليبيا فيها ميزة نسبية عالية، وكذلك صناعة الأملاح والكبريت والطلاء والخزف والرخام وصناعة المنظفات والمنتجات النفطية.

إضافة لذلك، هناك صناعات تعتمد على منتجات زراعية وحيوانية مختلفة كصناعة تعليب الفواكه والخضروات والحليب والنسيج وعسل النحل وتعليب الأسماك خصوصا سمك التونة الذي

تشتهر به السواحل الليبية، ذلك يعتمد على الثروات الزراعية والبحرية والتي تشكل تنمية زراعية تميز كل منطقة ليبية عن أخرى.

ومن الناحية السياحية، فليبيا تشتهر بكونها موطن لحضارات متعددة ومختلفة كالحضارات القديمة، والإغريق والرومان والعصر الإسلامي وغير ذلك، لذلك فإن تطوير مواقع هذه الآثار وإقامة فنادق سياحية ومنتجعات حولها يجعل منها قبلة لتوافد السياح من مختلف أنحاء العالم، ويجعل منها قاعدة لإقامة تنمية مكانية وسياحية مستدامة قد تكون رافدا لاستيعاب عنصر العمل ومصدرا من مصادر الدخل.

بالإضافة للمناظر الطبيعية الجميلة والمناخ الرائع الذي تتمتع به ليبيا والشواطئ الطويلة المطلة على البحر المتوسط، أضف على ذلك السياحة الصحراوية والطبية التي تتمتع بها ليبيا والتي فقط تحتاج لتطوير حتى تكون مناطق سياحية ذات جدوى ومنفعة للاقتصاد الليبي والتي يبنى عليها إستراتيجية تنمية مكانية مستدامة تكون رافدا ومصدرا من مصادر تنويع الدخل.

الجدول رقم (8) قد يعطي لمحة عن أمكانية تنفيذ تنمية مكانية مستدامة لأكثر المناطق في ليبيا معتمدة على أهم الميزات النسبية لكل منطقة بما يتوفر لديها من موارد وإمكانيات اقتصادية متنوعة.

الجدول (8) يبين بيانات إمكانيات التنمية عن بعض المناطق في ليبيا

المنطقة	صناعية	زراعية	استخراجية	سياحية	تجارية
المرقب	أسمنت، مواد بناء، خزف، زيت زيتون، تعليب فواكه،تونة	زيتون، تمور، فواكه، لوز، صيد أسماك	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، منتجعات، فنادق سياحية، ميناء سياحي	تطوير ميناء، منطقة حرة
درنة	تعليب فواكه، تونة، أسمنت،كربون	شعير، قمح، عسل نحل، فواكه، صيد أسماك	محاجر مختلفة	منتجعات، فنادق سياحية، ميناء سياحي	تطوير ميناء، مراكز تجارية
الزاوية	مواد كيماوية، تونة، مواد بناء	حمضيات، بقوليات، زيتون، صيد أسماك	محاجر مختلفة	فنادق سياحية	مراكز تجارية، تطوير ميناء
سبها	مواد بناء، زجاج	شعير، قمح، تمور	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية	تطوير مطار، مراكز تجارية، منطقة حرة
الواحات	تعليب مواد غذائية، مواد بناء، نفطية، كبريت	نخيل، طماطم، قمح، زيتون	محاجر مختلفة، تطوير حقول نفطية	تطوير مناطق أثرية، ميناء سياحي،	مراكز تجارية
المرج	مواد بناء، أسمنت، طلاء، نسيج، تعليب فواكه	قمح، شعير، تفاح، عنب، موز	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية	مراكز تجارية
الجفرة	نفطية، مواد بناء، كبريت	نخيل، قمح، شعير، زيتون	تطوير حقول نفطية، محاجر	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية	مراكز تجارية، تطوير مطار

			مختلفة		
بن وليد	مواد بناء، نسيج، طلاء	زيتون، رمان، نخيل، أعلاف	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية	مراكز تجارية، تطوير مطار
طرابلس	مواد بناء، تونة، نسيج، تعليب فواكه وخضروات، أخرى	حمضيات، نخيل، زيتون، عنب، لوز، فواكه وخضروات	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية، منتجعات، ميناء سياحي	مراكز تجارية، تطوير مطار،ميناء بحري، منطقة حرة
بنغازي	مواد بناء، طبية، صوديوم، تعليب مواد غذائية	عنب، شعير، تين	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية، منتجعات	مراكز تجارية، منطقة حرة، تطوير ميناء
الجبل الأخضر	مواد بناء، تعليب فواكه، منتجات حليب	عسل نحل، تفاح، عنب، قمح، شعير	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية، منتجعات	مراكز تجارية، تطوير مطار
الجفارة	مواد بناء، طلاء، تعليب فواكه وخضروات	حمضيات، قمح، شعير، لوز	محاجر مختلفة	مراكز سياحية، فنادق	مراكز تجارية
مصراتة	مواد بناء، منتجات حليب، طلاء، حديد وصلب، منتجات معدنية، مواد غذائية، أخرى	زيتون، نخيل، كروم، رمان، خضروات	محاجر مختلفة	فنادق سياحية، منتجعات، تطوير مناطق سياحية وميناء سياحي	تطوير ميناء، تطوير منطقة حرة، مراكز تجارية، تطوير مطار
سرت	مواد بناء، املاح صوديوم، منظفات	شعير، قمح، زيتون	محاجر مختلفة	فنادق سياحية، ميناء سياحي، تطوير مطار	مراكز تجارية
أوباري	أملاح، مواد بناء ورخام، صناعات غذائية	قمح، شعير، ذرة، نخيل، عنب	محاجر مختلفة	تطوير مناطق أثرية، فنادق سياحية، مطار سياحي	مراكز تجارية، منطقة حرة

المصدر: أعداد الباحث وفقا للبيانات المتحصل عليها من المصادر المختلفة.

3- نتائج:

- تمتلك ليبيا مقومات قيام تنمية مكانية تعتمد على توفر الموارد الطبيعية المتاحة لإقامة العديد من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، مما يؤدي إلى التخلص من الاقتصاد الريعي والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي وتفعيل الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مع ترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعي.
- تغير المناخ، والأمن المائي والأمن الغذائي تعتبر من أخطر تحديات التنمية في ليبيا؛ فقد شهد العالم ارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة، كما أن ليبيا تعتبر من المناطق التي تعاني أعلى نسبة جفاف في العالم وارتفاع في أسعار الغذاء، ولمواجهة كل تلك التحديات فإن الضرورة تستدعى استبعاد نموذج الدولة الريعية الذي تم تبنيه طيلة العقود الماضية وتطبيق نموذج دولة التنمية الذي يعتمد على ثقافة المبادرة وخلق فرص العمل وأحقية الجميع في التنمية وترقية مستويات المعيشة والخدمات من تعليم ورعاية اجتماعية وخدمات صحية وشبكات الأمان الاجتماعي والعدالة والسيادة الوطنية.

4- توصيات

إن هذا الخلل الواضح في موضوع التنمية المكانية، وعلى مستوى القطر الليبي قد يتطلب الآتي:

- استحداث هيئة تتخصص بشؤون التنمية المستدامة لتعزيز إستراتيجية اللامركزية وتوزيع السلطات التنموية بين المناطق المختلفة، اعتمادا على الفروق بين المميزات التنموية في كل منطقة، مصنفة إلى فروع زراعية وصناعية وسياحية وعلمية وصحية وتجارية واستخراجية وحيوانية، مبنية على دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية على مستوى المناطق.
- تقسم المناطق على مستوى ليبيا إلى مناطق تنموية للاستفادة من المميزات النسبية لكل منطقة.
- من المفترض أن يتم اعتماد المناطق الصناعية بدراسة أثرها على البيئات المحيطة، وعلى حياة السكان، وعلى الميزة النسبية لهذه الصناعات قياسا بالموارد المتاحة محليا ووفق أولويات.
- من المفترض أيضا أن تكون المناطق السياحية ذات جذب سياحي يتمتع بالتطوير المستدام، يأخذ بعين الاعتبار المميزات التاريخية والمكانية من مناخ ومناظر طبيعية وموارد بشرية متاحة قادرة على تطوير تلك المناطق للنهوض والرقي بمستوى الخدمات السياحية وتحقيق الأهداف الاقتصادية منها ووفق أولويات.
- كذلك، يراعى في المناطق الزراعية العوامل المؤثرة في عملية الإنتاج الزراعي، كالحرارة، الأمطار، الشمس، التربة ومكوناتها، توفر المياه، وكذلك توفر الأيدي العاملة عددا ونوعا ووفق أولويات.
- يراعي أيضا ألا تؤثر المناطق السكانية أي آثار سلبية على المناطق الصناعية والسياحية والزراعية، وأن تأخذ في الحسبان المتطلبات الصحية بعيدة عن مصادر تلوث البيئة ووفق أولويات.

المراجع:

1- Abuhadra, D. & Ajaali, T. Labour Market and Employment Policy in Libya. European Training Foundation. 2014.

2- A study on Libya by the World Bank, 2015.

3- Central Bank of Libya, Monetary Statistics, various issues.

4- Central Bank of Libya, economic bulletins for different years.

5-ILO. Key Indicators of the Labour Market, 2020.

6- Ministry of Labour. Data on employment in Libya.

7- Naser Tawiri and others, Investment Climate in Libya, Investment Promotion and Privatization Affairs Authority.

8- OECD Report: Policy on Population and Strategies for Implementation. January, 2002. www.ecd.org/devec/afdp/135327138.pdf

9- Reports of the Libyan Audit Bureau for different years.

10- The Industrial Research Centre, reports on spatial development in some regions in Libya.

11- The General Authority for Information, Summaries of Foreign Trade Statistics 2010-2019.

12- The Statistics and Census Authority - the final results of the 1984 population census and the results of the Employment and Unemployment Survey 2012.

13- The World Bank, population data for different years.

14- The World Bank, data on economic indicators in Libya for different years.

15- Vaggi, G. & Groenewegen, P. A Concise History of Economic Thought: From Mercantilism to Monetarism. Palgrave Macmillan, London, 2003.

16- World Population Department of Economic and Social Affairs _ Population Dynamics 2019.

17- الكناني، كامل. الوعاء المكاني للنشاط الاقتصادي: جدلية العلاقة وآليات التنمية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 73, 2022. ص ص: 8-21.

18- المنصوري، عائشة، معتوق، علي، دور التنمية المكانية في الدفع من المستوى التخطيطي للمرافق التعليمية في مدينة الجوف الليبية باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية. المؤتمر العلمي الهندسي الأول، الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. فبراير, 2018. بنغازي.

19- مطر، محمد. تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000-2020). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد23, العدد 4, أكتوبر 2022. ص ص: 99-120.

20- يوسف، علي، قاسم حسنة. التنمية الإقليمية والمكانية كإحدى آليات تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة جامعة بشار، العدد 8, 2010. ص ص: 1-11.

توجهات السياسة النقدية لاحتواء التضخم واستعادة النمو في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا :(MENAP) في ظل المشهد الاقتصادي الحالي

Monetary policy seeks to contain inflation and restore growth in the economies of the Middle East and North Africa (MENAP) : in the current economy

د عباس بوهريره أ.د حمزة علي سعيد
جامعة غرداية الجزائر

تمهيد:

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم تحديات جسيمة تتمثل في اعادة مستويات التضخم إلى ما كانت عليه قبيل الإغلاق الاقتصادي الكبير مطلع 2020 جراء الجائحة الصحية، ولعل تسارع الأحداث في عديد من أقطار العالم سيما على الساحة الأوربية (أزمة أوكرانيا/روسيا) كانت لها تداعيات على سلسلة الإمداد مما فاقمن من تغيرات في الأسعار وعديد أسواق العالمية، تأثرت به حتى الاقتصاديات الأسواق الصاعدة نهيك عن الاقتصاديات النامية أو الهشة وجعات أسعار التضخم تتجاوز الرقمين مع نسب نمو ضعيفة أثرت على شريحة واسعة من المجتمع وبقيت السياسات المالية الداعمة في نسق غير تناسبي مع ما توجهه البنوك المركزية.

وفي هذا السياق تواجه اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا هذه المشكلة في ضروف عصيبة سيما الاقتصادات المستوردة للمواد الأولية والنفط، مع ضيق في الحيز المالي المتاح لديها، لذلك تأتي هذه الورقة للبحث في **اشكالية تتمحور حول توجهات السياسة النقدية لاحتواء التضخم المتسارع وتحقيق مستوى نمو مقبول، وهذا من خلال استعراض مجموعة من اقتصاديات الـ MENAP.** كما تتطلع للمساهمة في إيجاد مقترحات نظرية وحلول للإشكالية الملتقى المطروحة، وهذا من منطلق الأزمة الكامنة في عديد اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا، سيما الاقتصاديات الهشة منها، على غرار اليمن، السودان وحتى لبنان وليبيا...، نظرا لاحتدام التغيرات على عدة أصعدة ، ، سواء الداخلية المتعلقة بالضغوط الاقتصادية المتراكمة، أو السياسية الناتجة عن استمرارا الصراعات وحتى الصحية منها والآثار العميقة التي تسببت فيها ظروف الإغلاق الكبير مطلع 2020، كما أن التغيرات الخارجية كانت له تداعيات وآثار مباشرة

أحيانا وغير مباشرة أحيان كثيرة سيما مع تذبذب سلسلة الامداد على خطوط التجارة كما التموين العالمية منذ أزمة شرق أوروبا (أزمة أوكرانيا/روسيا)، هذه الأوضاع الدراماتيكية زادت من أفق عدم اليقين الشديد اتجاه تحقيق مستويات مقبولة من النمو نهيك عن نمو احتوائي في المدى المتوسط، لذلك تضطلع هذه الورقة لمعالجة إشكاليتها المطروحة من خلال العناصر التالية:

- تحقيق النمو الاحتوائي: مطلب متزايد لاقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا *(MENAP)*؛
- توجهات السياسة النقدية في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا *(MENAP)*؛
- خطوات ومتطلبات تحقيق النمو الاحتوائي في اقتصاديات الـ *(MENAP)*؛

1. تحقيق النمو الاحتوائي: مطلب متزايد لاقتصاديات الـ *MENAP*:

1.1. مشهد على الاقتصاد العالمي:

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من سنة 2023 تحسناً ملحوظاً في أدائه، مقارنة بسنة 2022، وبالرغم من حالة عدم اليقين النسبي اتجاه مستويات التضخم التي لتزال عالية نسبيا، ورغم أن الاقتصاديات قد تعافت تدريجياً من الظروف التشددية التي تلت الإغلاق الكبير واضطراب سلسلة الامدادات، سيما الاقتصاديات الصاعدة واقتصاد الاتحاد الأوروبي، شاهدا على ذلك معدلات النمو والتضخم هذا الأداء يرجع في الأساس إلى سياسات وإجراءات التحفيز الاقتصادي التي اتبعتها خاصة مجموعة (G20).

من ناحية أخرى، من المرجح أن يراجع النمو العالمي من إلى 03% في سنة 2023 و2024 (Egybt, n.d.)، فلا يزال ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الصادرة عن البنوك المركزية لمكافحة التضخم يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي من 8.7% عام 2022 إلى 6.8% مع نهاية 2023 و5,2% مطلع 2024، بينما من المتوقع أيضا بحسب صندوق النقد الدولي أن يكون تراجع التضخم الأساسي (الجوهري) أكثر تدرجا، كما تم رفع تنبؤات التضخم لعام 2024 .

2.1. مشهد على الاقتصاد الـ MENAP:

لا يزال التعافي العالمي بطيئا، رغم السياسات التحفيزية المبذولة من طرف البنوك المركزية سيما الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الأوروبي مع تزايد الضغوط التضخمية التي تجاوزت 8% في اقتصاديات منطقة اليورو، وفي سياق موزي يشير الشكل رقم 01 المقابل إلى أن مستوى النمو في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا معتبرا بالنسبة للاقتصاديات المستوردة للمواد الأولية والنفط، في حين تحقق الاقتصاديات الأخرى مستويات مقبولة ويبقى على السياسة النقدية مهمة الحفاظ على زخم النمو سيما وأن التغيرات التي حدثت في أسواق المواد الاولية على وجه الخصوص هي السبب الرئيس في تحقيق ذلك النمو، خاصة بالعودة إلى مؤشرات النمو الاحتوائي كما سيتضح في الشكل الموالي جنبا إلى مستويات .

وعليه ينبغي على صناع السياسة النقدية تأكيد هذا المكسب والحفاظ على زخم النمو وتحديد هدف احتواء التضخم على المدى القصير والمتوسط.

شكل رقم (01): النمو الاقتصادي في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2018-2022

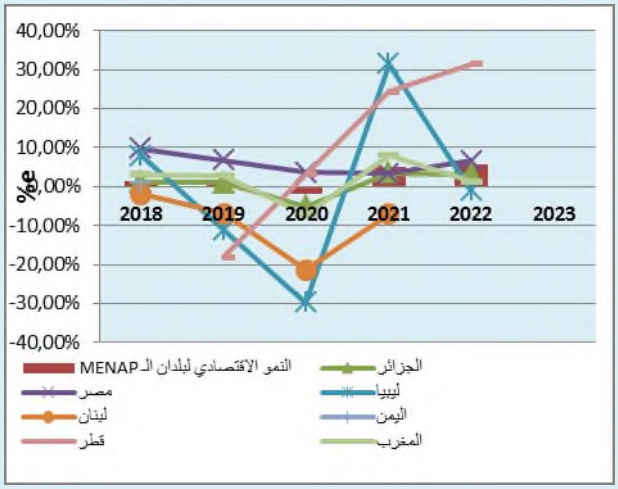

المصدر: اعداد الباحث بناء على:

صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي– مجابهة أزمة تكلفة المعيشة**، أكتوبر 2022.

International Monetary Fund, ***World economic outlook- , IMF****, Publication Services, p 125, oct 2022.*

International Monetary Fund, ***Middle East and Central Asia : Mounting Challenges, decisive times .***

IMF, World Economic Outlook database, Regional Economic *Outlook June 2020 UPDATE, 2020.*

IMF, ***Middle East and Central Asia : Living on the Edge. IMF****, Publication Services, oct 2019.*

شكل رقم (03): الاقتصاد الكلي في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا: مؤشرات مختارة

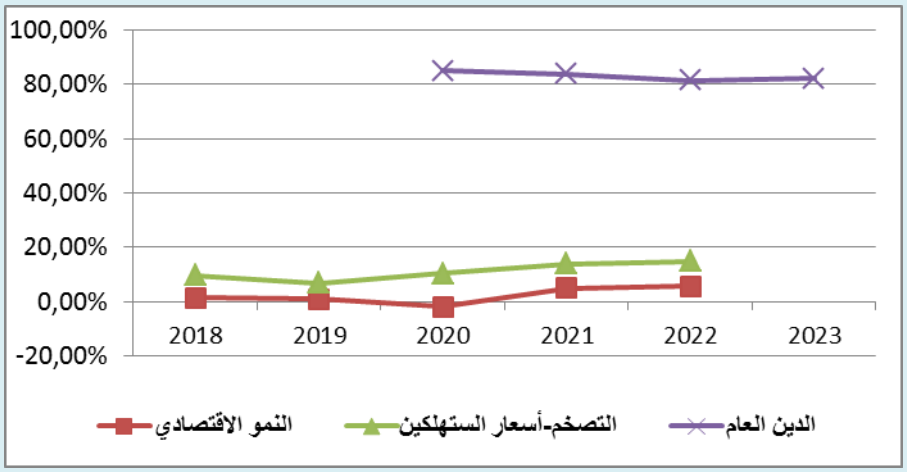

المصدر: اعداد الباحث بناء على نفس المصادر السابقة

2. توجهات السياسة النقدية في اقتصاديات الـ *MENAP*:

تشير قراءات المؤشرات الاقتصادية العالمية إلى ان المشهد الاقتصادي العام يكتنفه نوع من الضبابية اتجاه تحسن الوضع، كما يمكن القول بأن عدم التأكد هو السمة الرئيسية التي تخيم على توجهات السياسات الاقتصادية، ونتيجة لذلك قامت البنوك المركزية باعتماد سياسات تشددية في مراحل عديدة من أجل اعادة ضبط الاقتصاد رغم أن السياسات الاقتصادية الأخرى –السياسة المالية– تتخذ في بعض الأحيان منحى موازي لذلك نظرا لتأثر شريحة واسعة من المجتمع بهذه الوضاع، وتشير مؤشرات النمو الاحتوائي جزئيا إلى هذا لمشهد،

وفيما يلي نذكر مجموعة من الأدوات التي اتخذتها الانوك المركزية لعينة من اقتصاديات الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENAP) في سبيل احتواء موجة التضخم العالي والمتسارع مع محاولة تحقيق مستوى نمو مقبول.

1.2. معضلة التضخم المتزايد وبطالة فوق التوقعات:

تسجل عديد الاقتصاديات بما فيها اقتصاديات الأسواق الصاعدة مستويات عالية من التضخم فلتزال معظم تلك الاقتصاديات تسجل رقمين للتضخم، وهو أعلى بكثير من تلك

المستويات المسجلة قبل 2020، بالرغم من أن البنوك المركزية عمدت إلى اجراءات محكمة بهدف تخفيضه إلى مستويات مقبولة سيما ما يتعلق برفع معدلات الفائدة وتخفيض السندات الحكومية على غرار بنك انجلترا المركزي والبنك المركزي الأوروبي. وتشير آخر الدراسات إلى أن التضخم أصبح أكبر هاجس امام البنوك المركزية وصناع السياسات الاقتصادية، فتسارع التغيرات والزخم الذي أصبح سمة الاقتصاد العالمية من الجائحة الصحية (Covid-19) مطلع 2020 وما ترتب عنها من ظروف الإغلاق الكبير جعلت من التضخم أكبر هاجس أمام السياسات النقدية في الظروف الحالية، رغم مستويات بطالة مقبولة لدى اقتصاديات الأسواق الصاعدة كما تشير تقارير حول وضع منحنى فيليبس فيها.

من جهة أخرى، وعلى صعيد اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها المصدرة للنفط، كان للقوى الهيكلية واحتدام التغيرات السياسية وتغيرات المناخ (صندوق النقد الدولي, 2023)، سيما في منطقة الشرق الاوسط تداعيات سلبية على مسار الاقتصاد مما استدعى سياسات احتوائية في سبيل تحقيق هذا المطلب.

2.2. توجهات السياسة النقدية في اقتصاديات الـ MENAPلكبح التضخم المتزايد:

رغم اختلاف اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتباينها من حيث العمق والطبيعة، إلا أنه لا تتباين من حيث السياسات النقدية، خاصة في الفترة الحالية التي تتسم بالتغيرات السريعة منذ الصدمة في أسواق الطاقة من تصف 2014 والإغلاق الكبير مطلع 2020، كما أن الاضطرابات في سلسلة الامدادات عقب الأزمة الأوكرانية/الروسية.

وعلى هذا النحو اختلفت السياسات المالية في تلك الاقتصاديات بما فيها الاقتصاديات الصاعدة، رغم تناسق تناسب السياسات النقدية فيها، وفيما يلي نذكر مجموعة من اقتصاديات الـ *MENAP* وأهدافها النهائية في تحقيق نمو احتوائي.

أ. **في الجزائر:** تعتبر عمليات الضبط الدقيق (ضخ السيولة أو سحبها) هدفا وأداة نهائية لتسيير وضعية السيولة في السوق وكذا ادارة معدلات الفائدة للتخفيف من تأثير التقلبات غير المتوقعة (Bank, n.d.)، وتتوافر أدوات عديدة لدى بنك الجزائر لاستهدف التضخم والبطالة الذين قد تجاوز الرقمين، والأسواء من ذلك أنه وبالنظر إلى منحنى فيليبس لا يبدو

بأنه مسطح، مما يستوجب على بنك الجزائر إعادة صياغة السياسة النقدية إلى أهداف أكثر تحديدا سيما مع النمو المطرد للسيولة والتضخم في الجزائر وتنامي مستويات البطالة.

ب. **في مصر:** تعتبر مستويات التضخم في مصر عالية جدا، وقد أدت إلى تقييد السياسة النقدية بشكل واضح مما أثر بشكل كبير على توجهات الاقتصاد في مصر، ففي الوقت الذي تجاوز فيه التضخم 25% مع نهاية أكتوبر 2023 (Egybt, n.d.)، كان نمو الاقتصاد معتبرا حيث سجل 4.20% منتصف 2023، وعلى هذا النحو يتعين على صناع السياسة النقدية في مصر توجيه الأداة نحو تخفيض مستويات التضخم والبطالة، ويعتبر احتواء الدين العام مطلبا متزايدا لما له من انعكاسات قيدت هي الأخرى انسيابية السياسة النقدية (77% من إجمالي الناتج المحلي)، وقد تشكل اعادة ضبط السياسة المالية مقترحا في هذا الخصوص سيما الإنفاق على القطاعات غير المنتجة والمساهمة في الثروة.

ج. **في اليمن:** لتزال الاقتصاد في اليمن متدهورا للغاية مع دخول الصراع عامه التاسع واستمرار الانكماش الاقتصادي، وليزال عدم اليقين بشأن التوصل إلى حلول بين الأطراف لإنهاء الصراع، فهذا الأخير بدد مسيرة من الاصلاحات المهمة والمكاسب التي حققت منذ 1995 حين انطلقت مشاريع التنمية.

وبالنظر إلى الفترة الأخيرة 2020–2023 فقد تعمق الوضع الاقتصادي أكثر بعد سنوات من الصراع وتباطؤ الاقتصاد، سيما من الناحية التمويل، وتآكل احتياطي الصرف نظرا لتراجع الدعم الأجنبي وكذا التراجع الحاد في تحويلات العاملين بالخارج وانخفاض ايرادات هيدرو–كاربير مما ادى إلى زيادة الضغط على الموازنة وانعكاسات على عديد مؤشرات قطاعية سيما الصحة والتعليم. وتعرضت الموارد العامة لضغوط هائلة من أجل تلبية الاحتياجات القائمة وكذلك التعامل مع التكلفة الإنسانية للجائحة واحتواء تداعياتها الاقتصادية (*Yemen Emergency Health and Nutrition Project*, n.d.).

وفي سياق موازي ليزال بنك اليمن المركزي يبذل جهودا مضنية من أجل الحفاظ على مستويات مقبولة من الاستقرار في الأسعار وتحقيق انسيابه أكثر لأدوات الضبط الاقتصادي مع تدهور عدة قطاعات مهمة سيما الطاقة والخدمات والفلاحة، وفي هذا الصدد فيما يتعلق

بالسياسة النقدية، فبنك اليمن المركزي يستند إلى عناصر أساسية البنك المركزي في إطار توجيه السياسة النقدية نحو الأهداف الاقتصادية العامة، وتتمثل أساسا في:

- تسيير الطلب على النقود والحفاظ على مستويات مقبولة من التضخم؛
- الحفاظ على مرونة سعر الصرف والحد من التموجات قصيرة الأجل؛

ووفقا لهذا المسعى ينبغي على صناع السياسات النقدية اتخاذ إجراءات تصحيحية لإعادة التوازن للاقتصاد، ولا بد من استراتيجية واضحة المعالم في هذا الخصوص كما ينبغي أيضا تركز أيضا على الهشاشة القائمة في المجتمع مع احتمالية اتخاذ سياسات أكثر تشددا.

د. **في ليبيا:** ليزال المشهد الاقتصادي العام في ليبيا يوحي بوضع أكثر مرونة اتجاه التغيرات على الساحة الداخلية والخارجية، وتتباين السياسة النقدية بين عدة فترات بحسب الأهداف النهائية حيث يهدف بنك ليبيا المركزي إلى الحفاظ على استقرار العملة ومستويات مقبولة من التضخم، وفي سبيل هذا المسعى عمد إلى مباشرة مجموعة من الإجراءات النقدية والتي تتمثل في (مصرف ليبيا المركزي, 2023):

- الإبقاء على سعر إعادة الخصم عند مستوى (3%)؛
- الإبقاء على معدل الاحتياطي الالزامي على ما هو عليه عند معدل (20%)؛
- الإبقاء على سعر الفائدة على تسهيل ليلة واحدة عند 0.25%؛

هـ. **في قطر:** يهدف مصرف قطر المركزي بتطبيق الاستراتيجية النقدية التي ينتهجتها لاستهداف سعر الصرف. وظل الإطار الرسمي لسياسة سعر الصرف قائماً على أساس تثبيت سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى (3.64) ويمثل الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال مقابل الدولار أحد أهم أولويات أهداف السياسة النقدية لمصرف قطر المركزي. كما، يتم الحفاظ على استقرار سعر التعادل بين الريال والدولار. ويركز إطار العمل الحالي لمعدلات الفائدة على متوسط معدل الفائدة كهدف تشغيلي والغرض من هذا المحافظة على مستوى متوسط سعر الفائدة بين البنوك.

وتعتبر آلية السوق النقدي القطري *(QMR)* أحد الأدوات النقدية التي تتمكن من خلالها البنوك المحلية من الإيداع لدى مصرف قطر المركزي أو الاقتراض منه لليلة واحدة بمعدلات فائدة محددة مسبقاً، وتخضع لسقوف محددة لكل بنك على حدة. وتتم عمليات *(QMR)* بشكل آلي بين مصرف قطر المركزي والبنوك المحلية بنظام*(QMR)* (QCB, 2023) .

يتضح مما سبق، تسعى البنوك المركزية للاقتصاديات الـ MENAP إلى الحفاظ على مستويات مقبولة من التضخم منذ 2020، ومع سياسات مالية توسعية لاحتواء البطالة من المرجح أن تكون هناك اختلالات أكبر في المدى المتوسط سيما تلك الاقتصاديات التي تجاوز التضخم والبطالة فيها الرقمين على غرار الجزائر، مصر واليمن، مما يعكس أن الاقتصاديات المصدرة للنفط أيضا لم تكن بمنئ عن تلك الاختلالات رغم الأسعار التاريخية في أسواق الطاقة عقب الجائحة الصحية والأزمة الأوكرانية. وعليه، ينبغي على اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا –الاقتصاديات المشار اليها– العمل على مباشرة سياسات أكثر تشددا مع مواصلة إجراءات الضبط في الأوضاع المالية بشكل أكثر حزما وتخفيض المزايا الاجتماعية غير الكفؤة وإلغاء تسرب النقدي في سبيل تحقيق ذلك.

3. خطوات ومتطلبات تحقيق النمو الاحتوائي في اقتصاديات الـ *MENAP*:

1.3. مؤشرات النمو الاحتوائي في عينة الاقتصادات MENAP:

النمو الاحتوائي هو أكثر من مجرد نمو واسع النطاق في حين أن النمو الاقتصادي (زيادة الناتج الاقتصادي أو الدخل) يعد مفهوم محدد جيدا ولكنه ضيق، لذلك فإن النمو الاحتوائي، يركز على مجموعة فرعية من حلقات التي تشكل النمو ومن الضروري تحديد ما يميز حلقات النمو التي تؤهل لأن تكون احتوائية، فهناك خياران ممكنان يركز أحدهما على العملية، بمعنى أن النمو الفعلي يشمل العديد من الأشخاص الذين شاركوا في هذا النمو (يعتمد على مدخلات من عدد كبير من الأفراد) وفي هذا السياق، يرتبط النمو الاحتوائي إلى حد ما بالنمو واسع النطاق أو كثيف العمالة. ومع ذلك، فإن كلمة "احتوائي" تحمل في طياتها مفهوم عدم التمييز،

ومن ثم يمكن وصف النمو الاحتوائي بأنه نمو عريض القاعدة يتضمن مشاركة غير تمييزية (Klasen, 2017).

اطار رقم (01): الاستدامة والنمو الاحتوائي في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا– مؤشرات مختارة في الفترة 2010–2021

شكل: معدل المشاركة في اليد العاملة

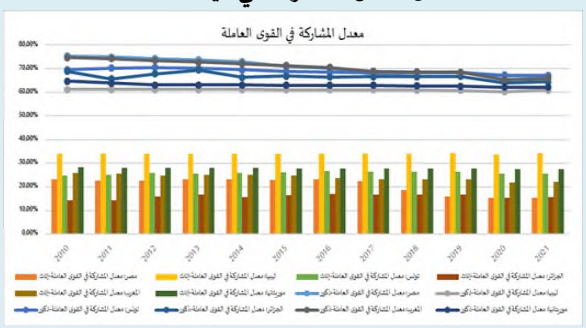

شكل: نسبة الإعالة شريحة السكان في سن العمل

شكل: معد انتشار سوء التغذية

شكل: الصحة– معدل انتشار الأطباء

شكل: الإنفاق العام على التعليم

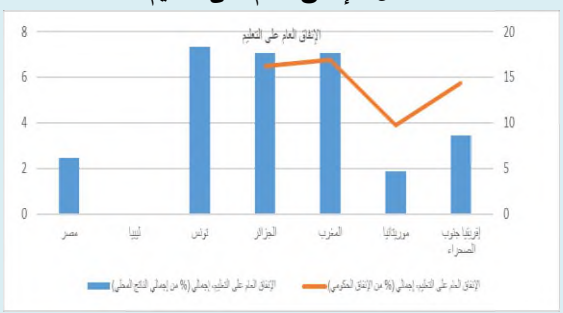

شكل: نسبة الأطفال غير ملتحقين بالمدرسة

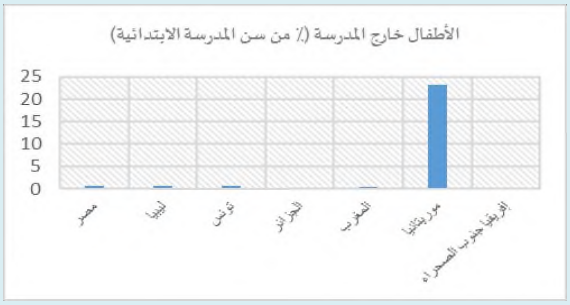

المصدر:

صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي– مجابهة أزمة تكلفة المعيشة، أكتوبر 2022.

International Monetary Fund, Middle East and Central Asia : Mounting Challenges, decisive times.
IMF, World Economic Outlook database, Regional Economic Outlook June 2020 UPDATE, 2020.
IMF, Middle East and Central Asia : Living on the Edge. IMF, Publication Services, oct 2019.

أدى احتدام التغيرات الاقتصادية والسياسية المتراكمة على اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال العق المنصرم وبالأحرى في الفترة 2020–2023 إلى تدهور معتبر في مختلف القطاعات الاقتصادية وإلى تأثر شريحة واسعة من المجتمع سيما الاقتصاديات الهشة

والمثقلة بالصراعات، ومع احتدام هذه التطورات سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي، فقد أدى هذا إلى تدهور في الوضع الاقتصادي وأثر على مجمل مؤشرات النمو الاحتوائي.

وعليه يولي صناع السياسات الاقتصادية أهمية لإعادة توجيه تلك المؤشرات إلى مستويات مقبولة سيما الاقتصاديات الهشة، وفي هذا السياق ينبغي على الاقتصاديات الهشة اعادة صياغة تدابير مالية أكثر حكمة لمواجهة حالة الهشاشة الاقتصادية وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع كخطوة أولى لتحقيق النمو الاحتوائي.

2.3. أثر السياسة النقدية على النمو والتضخم في عينة الاقتصادات MENAP:

في هذا العنصر تم اجراء تحليل قياسي لأثر سياسة النقدية المعتمدة من قبل البنوك المركزية لمجموعة اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقد اجراء الدراسة في الفترة 2000–2022 من أجل الإحاطة بأثر ه على مستوى التضخم المعبر عنه بأسعار المستهلكين جنبا إلى مستوى نمو الدخل الفردي كأحد مؤشرات النمو الاحتوائي، وقد تم استبعاد كلا من مؤشر الفقر نظرا لتسببه في مشاكل احصائية.

جدول رقم (01): الاقتصاديات المدرجة

1. المغرب	mar
2. موريتانيا	mrt
3. الجزائر	dza
4. تونس	tun
5. ليبيا	lby
6. مصر	egy
7. السودان	sdn
8. سلطنة عمان	omn
9. اليمن	yem
10. قطر	qat
11. العراق	irq
12. الكويت	kwt
13. لبنان	lbn

والتحليل المجرى لعينة من 13 اقتصادا كما يوضح الجدول المقابل في الفترة المذكورة أنفا وباستعمال طرق البيانات المقطعية (Panel)، حيث ام اعتماد مؤشر السيولة العامة (التغير %) ونسب أسعار الفائدة كمتغيرات مفسرة، في حين يمثل كلا من النمو ومستوى التضخم مؤشرات التابعة. وعليه بعد دراسة 13 مقطعا كانت النتائج على النحو التالي:

- **أولا بالنسبة لسياسة نقدية لتحقيق النمو:** يتضح من خلال النموذج واختبارات المفاضلة بأن النموذج التجميعي هو الأنسب والذي يشير إلى أن السيولة العامة تمثل المتغير الأساسي الذي من شأنه تحفيز النمو الفردي على خلاف الأدوات الأخرى مثل سعر الفائدة، وفي هذا الخصوص تعتمد عديد الاقتصادات على السيولة العامة بدلا من معدلات فائدة غير مرنة من أجل التأثير على التوجهات النقدية وعى هذا النحو ينبغي على البنوك المركزية اعداد استراتيجية التناسب بين السيولة من أجل تحفيز النمو وما لها من انعكاسات على التضخم كما سيوضح العنصر الموالي.
- **ثانيا بالنسبة لسياسة نقدية لكبح التضخم:** يتضح من خلال النموذج واختبارات المفاضلة بأن النموذج التجميعي هو الأنسب والذي يشير إلى أن السيولة العامة تمثل المتغير الأساسي الذي من شأنه التأثير على التضخم وهذا الوضع يجعل البنوك المركزية أمام خيار حرج بين المفاضلة بين تحقيق مستويات نمو مستهدفة ومستويات تضخم مقبولة.

خلاصة:

مع استمرار حالة عدم اليقين في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال افريقيا اتجاه تحسن مستويات التضخم سواء الداخلية الاجمة عن التغيرات والسياسات النقدية والاقتصادية، أو تلك الناتجة عن احتدام التغيرات في أسواق المواد الأولية والاستهلاكية، وهنا تنبع حاجة ملحة لبنوك المركزية على الحفاظ على مستوى مقبول من التضخم لا يتجاوز الـ 6 %هذه المستويات المستهدفة كانت قبل الجائحة الصحية وظروف الإغلاق الكبير في 2020 تعتبر مستويات عالية، إلا أن الوضع الآن قد تغير. وفي سياق الأوضاع الحالية في تلك الاقتصاديات أشار التحليل الجزئي لمؤشرات النمو الاحتوائي إلى أوضاع هشة في عديد من الاقتصاديات سيما تلك التي تعاني من صراعات واضرابات سياسية طالت لأمد طويل.

ولابد من اتخاذ اجراءات مستعجلة وحقيقية من أجل تحسين تلك الظروف ولعل السياسة النقدية غير كافية لوحدها لتحقيق تلك الأهداف سيما في الاقتصاديات الهشة على غرار اليمن،

لبنان، السودان وحتى ليبيا، وعلى هذا النحو ينبغي اعتماد سياسة نقدية أكثر حزما على نحو مستعجل مع سياسات مالية داعمة ومحددة من أجل اعادة ضمان فعالية أدوات الضبط للاقتصاد كجواب للإشكالية المطروحة. كما ينبغي مواصلة إجراءات الضبط المالي المعتمدة بشكل أكثر صرامة مع اعتماد عمليات التصحيح بدلا من الإصلاحات الهيكلة حفاظا على وضع المجتمع التي تبدو هشة للغاية في بعض الاقتصاديات.

قائمة المراجع والإحـالات:

1. Bank, T. algeria. (n.d.). *Aperçu sur la politique monétaire*. https://www.bank-of-algeria.dz/apercu-sur-la-politique-monetaire-2/
2. Egybt, bank of. (n.d.). *CPI Press Release October 2023*. https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2023/11/12/12/40/cpi-press-release-october-2023
3. Klasen, S. (2017). Measuring and monitoring inclusive growth in developing and advanced economies: Multiple definitions, open questions and some constructive proposals. *Reframing Global Social Policy: Social Investment for Sustainable and Inclusive Growth*, *12*, 123–144. https://doi.org/10.56687/9781447332503-010
4. QCB. (2023). *Monetary Policy Goals*. http://www.qcb.gov.qa/english/policyframework/monetarypolicy/pages/monetarypolicygoals.aspx
5. *Yemen Emergency Health and Nutrition Project*. (n.d.). https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2019/05/14/yemen-emergency-health-and-nutrition-project
6. صندوق النقد الدولي. (2023). مجلة التمويل والتنمية. *مجلة التمويل والتنمية*, *60*(0250–7455), 2. https://www.imf.org/en/Publications/fandd
7. مصرف ليبيا المركزي. (2023). *السياسة النقدية*. https://cbl.gov.ly/monetary-policy/

قائمة الملاحق:

1. النموذج التجميعي:

```
. import excel "C:\Users\Bouhoreira\Desktop\panel.xlsx", sheet("Feuil1") firstrow
(7 vars, 429 obs)

. regress Gdp_per exchange interest m2_crois
```

Source	SS	df	MS		
Model	903.781645	3	301.260548	Number of obs	= 222
Residual	19082.4508	218	87.5341781	F(3, 218)	= 3.44
				Prob > F	= 0.0176
Total	19986.2325	221	90.4354411	R-squared	= 0.0452
				Adj R-squared	= 0.0321
				Root MSE	= 9.356

Gdp_per	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
exchange	.0016214	.0011884	1.36	0.174	-.0007208	.0039636
interest	-.0043214	.0503156	-0.09	0.932	-.1034886	.0948458
m2_crois	.1291089	.0487831	2.65	0.009	.0329621	.2252557
_cons	-.4817355	1.044494	-0.46	0.645	-2.540334	1.576863

2. النموذج الثابت:

```
. xtreg Gdp_per inflation exchange interest m2_crois, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       193
Group variable: id                              Number of groups   =        10

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0053                                         min =         9
     Between = 0.0962                                         avg =      19.3
     Overall = 0.0002                                         max =        33

                                                F(4,179)           =      0.24
corr(u_i, Xb) = -0.9543                         Prob > F           =    0.9161
```

Gdp_per	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
inflation	-.0174805	.0733874	-0.24	0.812	-.1622963	.1273352
exchange	-.0082535	.0254747	-0.32	0.746	-.0585228	.0420159
interest	-.024335	.0583888	-0.42	0.677	-.1395541	.090884
m2_crois	.0538303	.0766283	0.70	0.483	-.0973808	.2050414
_cons	2.137549	4.394424	0.49	0.627	-6.533992	10.80909
sigma_u	5.2790736					
sigma_e	9.668089					
rho	.22967272	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(9, 179) = 0.15                     Prob > F = 0.9980

.
. estimates store Fixed
```

3. النموذج العشوائي:

```
. xtreg Gdp_per inflation exchange interest m2_crois, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       193
Group variable: id                              Number of groups  =        10

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0042                                         min =         9
     Between = 0.4801                                         avg =      19.3
     Overall = 0.0082                                         max =        33

                                                Wald chi2(4)      =      1.55
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.8174
```

Gdp_per	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
inflation	-.009432	.063051	-0.15	0.881	-.1330098	.1141458
exchange	.0008106	.0016361	0.50	0.620	-.002396	.0040172
interest	-.0131218	.0532581	-0.25	0.805	-.1175058	.0912621
m2_crois	.0697412	.0684427	1.02	0.308	-.064404	.2038865
_cons	.3263571	1.205414	0.27	0.787	-2.03621	2.688924
sigma_u	0					
sigma_e	9.668089					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

```
.
. estimates store Random
```

4. اختبار المفاضلة (هوسمان):

```
. hausman Fixed
```

	(b) Fixed	(B) Random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
inflation	-.0174805	-.009432	-.0080485	.0375536
exchange	-.0082535	.0008106	-.009064	.0254221
interest	-.024335	-.0131218	-.0112132	.0239339
m2_crois	.0538303	.0697412	-.0159109	.03446

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   0.44
Prob > chi2 = 0.9790
```

1. النموذج التجميعي:

```
. regress Gdp_per inflation exchange interest m2_crois
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	193
				F(4, 188)	=	0.39
Model	139.173221	4	34.7933052	Prob > F	=	0.8170
Residual	16857.0502	188	89.6651605	R-squared	=	0.0082
				Adj R-squared	=	-0.0129
Total	16996.2234	192	88.5219969	Root MSE	=	9.4692

Gdp_per	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
inflation	-.009432	.063051	-0.15	0.881	-.1338104	.1149464
exchange	.0008106	.0016361	0.50	0.621	-.0024168	.004038
interest	-.0131218	.0532581	-0.25	0.806	-.1181821	.0919384
m2_crois	.0697412	.0684427	1.02	0.310	-.0652732	.2047556
_cons	.3263571	1.205414	0.27	0.787	-2.051517	2.704232

2. النموذج الثابت:

```
. xtset id year, yearly

Panel variable: id (strongly balanced)
 Time variable: year, 1990 to 2022
         Delta: 1 year

.
. xtreg Gdp_per inflation exchange interest m2_crois, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       193
Group variable: id                              Number of groups   =        10

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0053                                         min =         9
     Between = 0.0962                                         avg =      19.3
     Overall = 0.0002                                         max =        33

                                                F(4,179)           =      0.24
corr(u_i, Xb) = -0.9543                         Prob > F           =    0.9161

------------------------------------------------------------------------------
     Gdp_per | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
   inflation |  -.0174805   .0733874    -0.24   0.812    -.1622963    .1273352
    exchange |  -.0082535   .0254747    -0.32   0.746    -.0585228    .0420159
    interest |   -.024335   .0583888    -0.42   0.677    -.1395541     .090884
    m2_crois |   .0538303   .0766283     0.70   0.483    -.0973808    .2050414
       _cons |   2.137549   4.394424     0.49   0.627    -6.533992    10.80909
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  5.2790736
     sigma_e |   9.668089
         rho |  .22967272   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(9, 179) = 0.15                     Prob > F = 0.9980

.
. estimates store Fixed
```

3. النموذج العشوائي:

```
. xtreg Gdp_per inflation exchange interest m2_crois, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       193
Group variable: id                              Number of groups  =        10

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0042                                         min =         9
     Between = 0.4801                                         avg =      19.3
     Overall = 0.0082                                         max =        33

                                                Wald chi2(4)      =      1.55
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.8174
```

Gdp_per	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
inflation	-.009432	.063051	-0.15	0.881	-.1330098	.1141458
exchange	.0008106	.0016361	0.50	0.620	-.002396	.0040172
interest	-.0131218	.0532581	-0.25	0.805	-.1175058	.0912621
m2_crois	.0697412	.0684427	1.02	0.308	-.064404	.2038865
_cons	.3263571	1.205414	0.27	0.787	-2.03621	2.688924
sigma_u	0					
sigma_e	9.668089					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

```
.
. estimates store Random
```

4. اختبار المفاضلة (هوسمان):

```
. hausman Fixed
```

	Coefficients (b) Fixed	(B) Random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
inflation	-.0174805	-.009432	-.0080485	.0375536
exchange	-.0082535	.0008106	-.009064	.0254221
interest	-.024335	-.0131218	-.0112132	.0239339
m2_crois	.0538303	.0697412	-.0159109	.03446

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   0.44
Prob > chi2 = 0.9790
```

مدى مساهمة الاستثمار المحلى في تنمية الاستثمار السياحي في ليبيا
"دراسة تطبيقية على شركات السفر والسياحة العاملة في ليبيا"

د. عائشة الهادي محمد أبوعبدالله– أ. أحمد الزيتوني
كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى إمكانية العاملين بقطاع السياحة على تطوير هذا القطاع المهم، أيضاً التعرف على التشريعات والقوانين المحلية التي تساهم في تنمية القطاع السياحي في ليبيا، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من شركات السفر والسياحة. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: العلاقة بين الموارد السياحية وتنمية الاستثمار السياحي هي علاقة عكسية ضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط 0.289– وهو معامل غير معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.052 وهي أكبر من 0.05. العلاقة بين القوانين والتشريعات المحلية وتنمية الاستثمار السياحي هي علاقة طردية ضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط 0.314 وهو معامل معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.033 وهي أقل من 0.05. العلاقة بين الامكانيات المادية والبشرية وتنمية الاستثمار السياحي هي علاقة طردية متوسطة حيث بلغ معامل الارتباط 0.466 وهو معامل معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05. لقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة أن تتميز ليبيا بسياحة متعددة الأنواع سياحة بحرية وجبلية وصحراوية وبحيرات ومدن أثرية ضمن التطوير والتقنية والتنمية. تمكين الحصول على تراخيص بسهولة لإنشاء المشاريع السياحية. تطوير المواصلات والطرق الحديثة حيث يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي. ضرورة أن تسعى صناعة السياحة إلى التطوير المهني والمحافظة على التراث والموروث الثقافي والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلى، الاستثمار السياحي، تنمية الاستثمار، الموارد الطبيعية، شركات السفر والسياحة.

1- المقدمة:

أصبحت السياحة أحد أهم القطاعات الغير التحويلية على المستوى العالمي، وأكثر الأنشطة الاستثمارية عالية الربحية، فهي تساعد على قيام التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلد الواحد، فالاستثمار في القطاع السياحي يعد أمراً هاماً كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا أخذنا في الحسبان حقيقة أن أي زيادة أولية في الاستثمارات المباشرة في أصول المشروعات السياحية، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل السياحي من ثم في الدخل الفردي والوطني من خلال مضاعف الاستثمار كما أن أي زيادة الدخل، لابد من أن يذهب جزء منها إلى زيادة الاستثمارات الأخرى مرتبطة بالتنمية السياحية، ويضاف على ذلك أن قدرة المشروعات الاستثمارية على توفير مناصب شغل والحد من البطالة، وتوزيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مناطق الدولة .

والاستثمار السياحي باعتباره حجر الأساس في بناء صناعة سياحية متقدمة والذي يتطلب تضحية كبيرة من حيث دعمه وتنظيمه وتسييره بغية تحقيق الأهداف المنشودة وهو جذب أكبر عدد من السياح لرفع قيمة إيرادات هذا القطاع ورفع مكانته في الاقتصاد الوطني، فتطوير هذا القطاع يتطلب مبالغ مالية كبيرة وتسهيلات قصد جذب المستثمرين لهذا القطاع.

2- المشكلة: تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يمكن للاستثمار المحلى أن يساهم في تنمية الاستثمار السياحي في ليبيا؟

3 - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي تحقيق الآتي:

- التعريف بالموارد السياحية المتاحة في ليبيا
- قياس مدى إمكانية العاملين بقطاع السياحة على تطوير هذا القطاع المهم.
- التعرف على التشريعات والقوانين المحلية التي تساهم في تنمية القطاع السياحي في ليبيا
- الوصل الى نتائج واقتراحات تسهم في تطوير قطاع السياحة في المستقبل القريب.

4- الأهمية:

تكمن أهمية البحث في كون القطاع السياحي يمكن أن يصبح بديلا تنمويا فعال في الكثير من الدول المتقدمة، إذا تساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل، وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية، لهذا يأمل الباحثان أن يقدم نتائج هذا البحث لأصحاب القرار في القطاعين محاولة

توضيح الخطوات العلمية التي تسهم في إرساء نشاط اقتصادي صناعي يعمل على تحسين موارد البيئة الليبية ،: تعد هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العلمية وذلك لقلة الدراسات السابقة في هذا المجال، كما أن نتائج هذه الدراسة ستساعد على فتح آفاق جديدة للدارسين والباحثين لاستكشاف بعض الحقائق.

5-متغيرات الدراسة:

-**المتغير التابع:** الاستثمار السياحي.

-**المتغير المستقل:** الاستثمار المحلى (التشريعات والقوانين المحلية، الموارد السياحية – الامكانيات المادية والبشرية).

6-الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات كالآتي: –

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلى وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

-**الفرضية الفرعية الاولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشريعات والقوانين المحلية وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

– **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد السياحية وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

– **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الامكانيات المادية والبشرية. وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

7- المنهجية:

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد صمم الباحثان قائمة استبانة بناءً على أهداف وفرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات.

8-حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على مدى مساهمة الاستثمار المحلى في تنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

- **الحدود البشرية والمكانية:** على شركات السفر والسياحة العاملة في ليبيا.

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة 2022 – 2023

9 – الدراسات السابقة:

دراسة (سعيداني،2017) ،بعنوان : أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر ، مقال في مجلة البشائر الاقتصادية – المجلد الثالث – العدد (2) ، تهدف هذه الدراسة لمعرفة واقع وأهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، ومدى مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي الخام، بالإضافة لمدى مساهمة السياحة في توفير فرص العمل بصفة مباشرة أو بصفة إجمالية. وتوصلت الدراسة إلا أنه على الرغم من المقومات الهائلة التي تملكها الجزائر، فإن الإمكانيات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السياحية وفرص التشغيل والمساهمة في الناتج، ويعود الى ضعف الاستثمار في القطاع نتيجة تركيز المخططات التنموية السابقة على إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة، بالإضافة إلى تأخر في إنجاز المشاريع المقرر خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع.

دراسة (بوجميعة،2016): واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر " مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقي العلمي الدولي حول " الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول " نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل. تناولت هذه المداخلة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والتحديات بالتعرض إلى مختلف المشاكل التي تواجه هذا القطاع تحت إشكالية ما هو واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر؟ وقد اعتمد الباحث في دراسته على تبيان أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر كمشكلة العقار السياحي والعوائق الإدارية والقانونية وإشكالية التمويل ليتوصل في أخر الدراسة إلى بعض النتائج والتي من بينها إن القطاع السياحي في الجزائر مازال بعيداً عن

طموحات وأمال القائمين عليه ودون المستوى المطلوب مقارنة مع الدول المجاورة مثل تونس والمغرب ورغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية تؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا بامتياز وقادر على منافسة الدول السياحية الأولى في العالم ما يوحي بوجود عراقيل تحول دون ازدهاره

دراسة (تريكي العربي، 2012 – 2013) : بعنوان واقع الاستثمار السياحي " دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قام الباحث بتسليط الضوء نحو إشكالية الإجراءات الواجب إتباعها من أجل دعم الاستثمار السياحي في الجزائر على ضوء التجربة التونسية فمن أجل بناء صناعة سياحية قادرة على المنافسة تعمل العديد من الدول إلى تطوير الاستثمار بشكل عام والاهتمام بالاستثمار السياحي بشكل خاص من أجل دعم المستثمرين من خلال إعداد برامج وإصدار تشريعات متعاقبة وهياكل مؤسساتية تعمل على تنظيم وتسهيل إنجاز الاستثمارات السياحية وتطويرها، ومما يلاحظ تأخر الجزائر في هذا المجال فكان اهتمامها قليلا في دعم الاستثمار السياحي مقارنة بتونس التي كانت سباقة في ذلك ليصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر منها : أن هناك عدم وضوح خطط السياحة الجزائرية وسياستها مما جعل المستثمرين يفضلون القطاعات الأخرى، وإن تطوير هذا القطاع يتطلب مدة زمنية طويلة من خلال ترسيخ ثقافة أهمية السياحة في المجتمع الجزائري لجلب كل من السياح والمستثمرين وكذلك منح المستثمرين الجدد تحفيزات تجعل من المستثمر لا يخاف المغامرة في وضع موارده في استثمار طويل الأجل وإن تنوع المنتج السياحي التونسي وإعطاء السائح حرية الاختيار من خلال سياحة شاطئية ممتازة، وحمامات معدنية ومراكز علاجية بمياه البحر بالإضافة إلى تطوير السياحة الصحراوية وهذا ما ينقص الجزائر .

الإطار النظري:

10. الاستثمار المحلى:

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحاً ثابتا في معناه، وذلك كونه يستعمل للدلالة على ارتباط الاستثمار بالإدارة المعنية به، فهو يتغير بحسب تغير المكان الذي يراد نسب وتواجد الاستثمار فيه، أي بحسب طبيعته المكانية، سواء كانت تلك الإدارة وطنية عندما نتكلم عن البعد القاري أو محلية عندما نتكلم عن البعد الوطني، فمصطلح الاستثمار الوطني مثلاً، يتغير ليحمل عدة تسميات عندما تكون بصدد الكلام عن الاستثمار في خصم الاتفاقيات الدولية، فيصبح تارة

استثمار داخلي وتارة أخرى أو القومي وأيضاً أسم الاستثمار المحلي، ولكن المقصود هو الاستثمار الوطني **(منصوري الزين،25:2006)** .

وهناك من يقسم الاستثمار حسب معيار عمومي وخاص وذلك حسب طبيعة الطبيعة القانونية له، أي حسب ملكية الاستثمار للدولة أو للخواص، أو وطني وأجنبي وذلك بحسب جنسية المستثمر سواء كان فرداً أو مؤسسة، وظني أو محلي حسب الناحية الإدارية. أي الإدارة التي تكون وصية على ذلك الاستثمار، وقد تكون مركزية أو لا مركزية.

11. مفهوم الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمار السياحي المتاح التي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطر، ولذلك فإن أي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة وتبعاً لهذا التباين يكون العائد متبايناً أيضاً أي إن العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة تبادلية إذ يزداد العائد كلما ازدادت المخاطرة ويقل بانخفاضها، والاستثمار السياحي إما إن يكون في مشروعات اقتصادية مقترحة (جديدة) أو يأخذ شكل توسعات استثمارية في شركات قائمة كإضافة خطوط إنتاج جديدة إضافية إلى جانب الخطوط الموجودة وأيا كان نوع هذا الاستثمار السياحي . أي إذا كان مشروعات استثمارية حديثة أو إضافات يحتاج إلى دراسة الجدوى لقبوله في الدوائر المعنية. والاستثمار السياحي يعد إضافة إلى رأس المال الثابت **(Henning,et.al,1988.p19)**.

يعرف الاستثمار السياحي: هو القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات السياحية من خلال بناء الفنادق والمدن السياحية والمطاعم والملاهي والمنتزهات ... الخ فضلاً عن إعداد كادر سياحي متخصص وكفؤ **(إسماعيل الدباغ،134:2015)**.

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة **(رعد مجيد،2008: 20)**.

12. خصائص الاستثمار السياحي:

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي **(بوزاهر نسرين، 2006):**

1. يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية.

2. تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظراً للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلباً على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.

3. تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.

كما تتميز الاستثمارات السياحية بـ (يدو محمد، 2014):

– الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

– إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظراً لطول مدة الاستثمارات.

– تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

– جمع وتحليل البيانات

– الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: –

– **فرضيات الدراسة:** تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

H_0 الفرضية الرئيسية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلى وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية:

H0 الفرضية الفرعية الأولى العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد السياحية وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

H0 الفرضية الفرعية الثانية العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشريعات والقوانين المحلية وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

H0 الفرضية الفرعية الثالثة العدمية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الامكانيات المادية والبشرية وتنمية الاستثمار السياحي في ليبيا.

– مجتمع وعينة الدراسة:

1 – مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بشركات السفر والسياحة العاملة في ليبيا.

2 – عينة الدراسة: عينة عشوائية من داخل مجتمع الدراسة وتتكون من 50 مفردة من جميع العاملين بشركات السفر والسياحة العاملة في ليبيا.

أداة جمع البيانات:

اعتمد البحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على خمسة وعشرون عبارة وزعت هذه العبارات على خمس مجموعات وبناءً على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل 5 أسئلة شخصية وهي: العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، ونوع الوظيفة، وسنوات الخبرة.

المجموعة الأولى: تشمل 4 أسئلة شخصية وهي: الجنس، والمؤهل العلمي، والوظيفة، والخبرة.

المجموعة الثانية: تشمل 4 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل (الموارد السياحية).

المجموعة الثالثة: تشمل 3 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل (التشريعات والقوانين المحلية).

المجموعة الرابعة: تشمل 3 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل (الامكانيات المادية والبشرية).

المجموعة الخامسة: تشمل 11 عبارة من صحيفة الاستبيان وتمثل (تنمية الاستثمار السياحي).

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة "	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	50	50	0	4	4	46
النسبة	100%	100%	0%	8%	8%	92%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 50 نموذج استبيان والتي تمثل جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أي لا توجد نماذج استبيان غير معادة، أما نماذج الاستبيان المستبعدة كانت 4 نماذج استبيان والتي تمثل 8% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 46 نموذج استبيان والتي تمثل 92% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS (Statistical package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما التالي:

- نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بالموارد السياحية	0.709	(3)
العبارات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المحلية	0.634	
العبارات المتعلقة بالإمكانيات المادية والبشرية	0.810	(1)
العبارات المتعلقة بتنمية الاستثمار السياحي	0.624	(3،6)

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا(α) ، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى من حد القبول، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الأول 0.709، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (3) ، كذلك بلغت قيمة ثبات العبارات

المتعلقة بالمحور الثاني 0.634 ، أيضاً بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الثالث 0.81، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (1) ، كذلك بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الرابع 0.624، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبار

- خصائص مفردات العينة:

1. توزيع مفردات العينة حسب الجنس: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الجنس ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الجنس*.

الجنس	العـــدد	النسبة %
ذكر	27	59%
انثى	19	41%
المجموع	46	100%

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

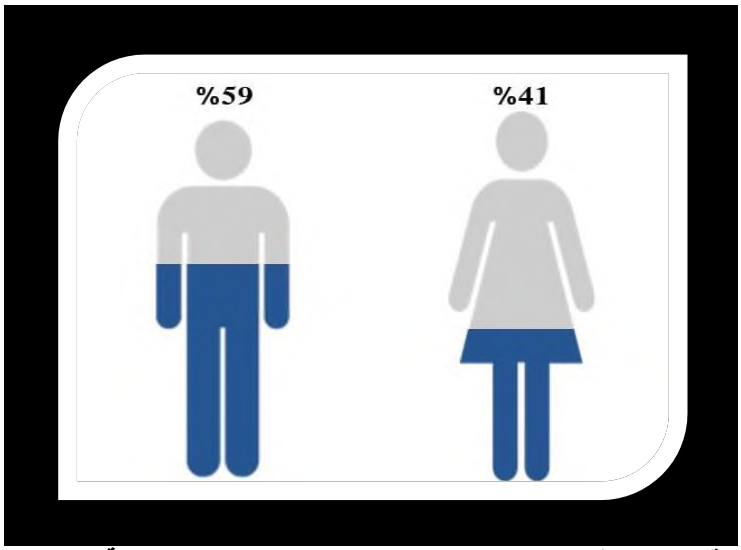

شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الجنس*.

من خلال الجدول رقم (3)، والشكل رقم (1) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من الذكور وبنسبة 59%، والباقي من الإناث وبنسبة 41%.

2. توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *المؤهل العلمي*.

المؤهل العلمي	العـدد	النسبة %
دراسات عليا	2	4%
جامعي	21	46%
ثانوي	22	48%
اخرى	1	2%
المجموع	46	100%

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

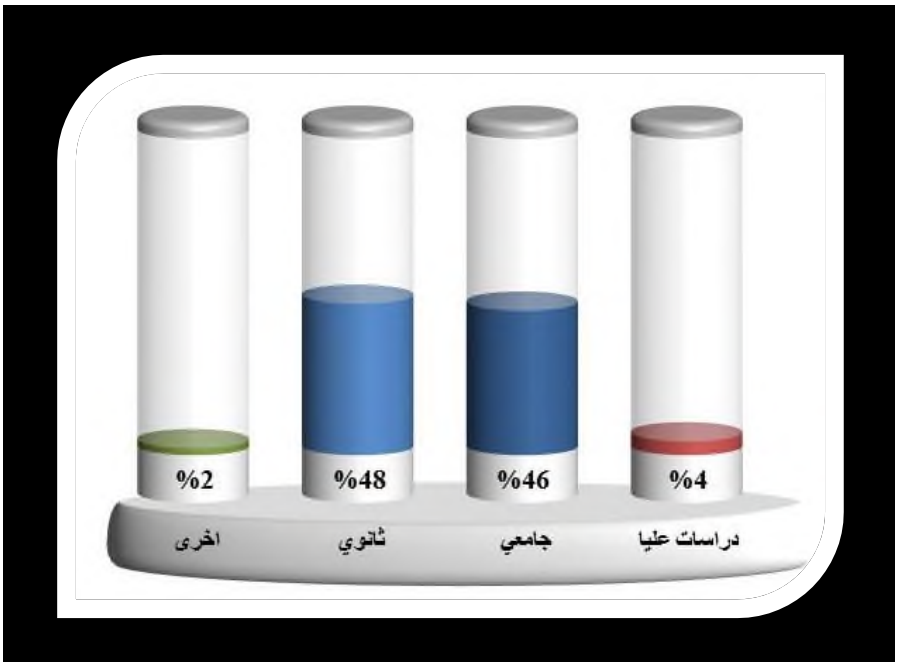

شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *المؤهل العلمي*.

من خلال الجدول رقم (4)، والشكل رقم (2) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من مؤهلهم العلمي (ثانوي)، وبنسبة 48%، يليه من مؤهلهم العلمي (جامعي)، وبنسبة 46%، يليه من مؤهلهم العلمي (دراسات عليا)، وبنسبة 4%، والباقي من مؤهلهم العلمي (اخرى)، وبنسبة 2%.

3. توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الوظيفة ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الوظيفة*.

نوع الوظيفة	العـــدد	النسبة %
مدير	3	7%
رئيس قسم	15	33%
موظف	28	61%
المجموع	46	100%

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

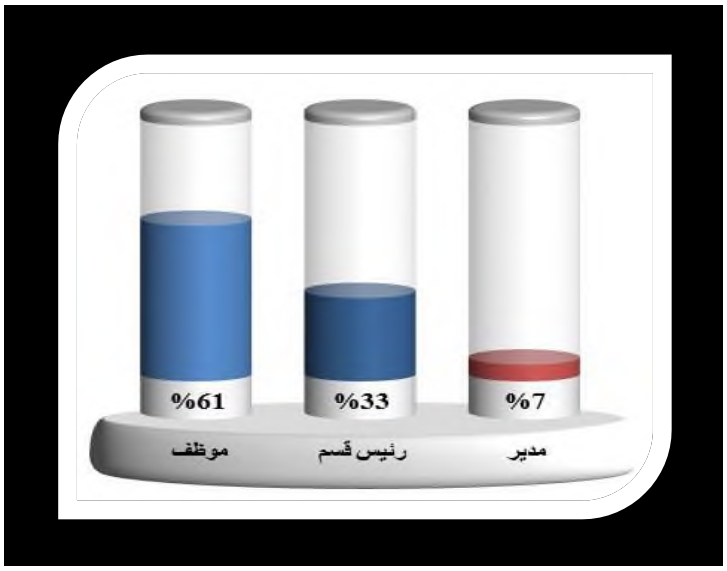

شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الوظيفة*.

من خلال الجدول رقم (5)، والشكل رقم (3) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من وظيفتهم (موظف)، وبنسبة 61%، يليه من وظيفتهم (رئيس قسم)، وبنسبة 33%، والباقي من وظيفتهم (مدير)، وبنسبة 7%.

4. توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العـــدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	9	20%
من 5 الي 10 سنوات	16	35%
من 11 الى 15 سنة	19	41%
أكثر من 15 سنة	2	4%

المجموع	46	100%

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

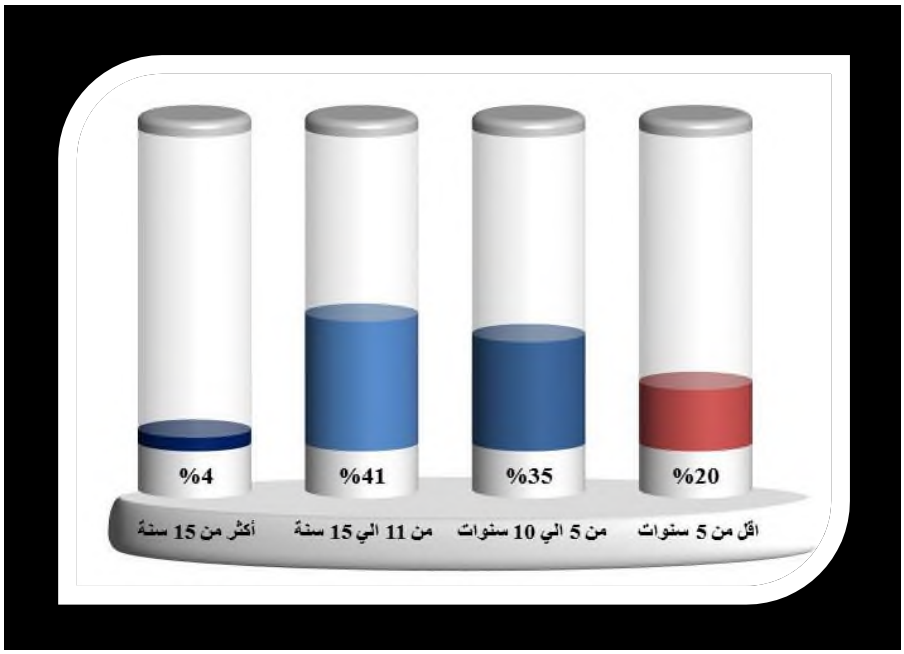

شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة حسب *سنوات الخبرة*.

من خلال الجدول رقم (6)، والشكل رقم (4) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من الخبرة لديهم (من 11 الي 15 سنة) وبنسبة 41%، يليه من الخبرة لديهم (من 5 الي 10 سنوات) وبنسبة 35%، يليه من خبرتهم (اقل من 5 سنوات) سنة، وبنسبة 20%، والباقي من خبرتهم (أكثر من 15 سنة) سنة، وبنسبة 4%.

– درجة الموافقة حول الموارد السياحية

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول الموارد السياحية

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	تعتبر سياحة المساحات الخضراء ضرورية للحياة اليومية عليه يجب المحافظة على سلامتها ونظافتها.	التكرار	10	15	7	14	0	عالية	3.457	0.010
		النسبة	21.7	32.6	15.2	30.4	0.0			
2	يوجد بليبيا موروث ثقافي قديم مثل الصناعات التقليدية والمدن الأثرية الجميلة التي ترتادها السواح.	التكرار	14	13	9	9	1	عالية جدا	3.652	0.000
		النسبة	30.4	28.3	19.6	19.6	2.2			
3	تتميز ليبيا بسياحة متعددة الأنواع سياحة بحرية وجبلية وصحراوية وبحيرات ومدن أثرية وعليه تعتبر مورد للإيرادات وزيادة الدخل القومي.	التكرار	10	5	22	7	2	متوسطة	3.304	0.070
		النسبة	21.7	10.9	47.8	15.2	4.3			
4	سهولة الحصول على تراخيص لإنشاء المشاريع السياحية.	التكرار	8	10	7	9	12	ضعيفة جدا	2.848	0.488
		النسبة	17.4	21.7	15.2	19.6	26.1			

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جداً

1. يوجد بليبيا موروث ثقافي قديم مثل الصناعات التقليدية والمدن الأثرية الجميلة التي ترتادها السواح.

ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1. تعتبر سياحة المساحات الخضراء ضرورية للحياة اليومية عليه يجب المحافظة على سلامتها ونظافتها.

ج- درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

1. تتميز ليبيا بسياحة متعددة الأنواع سياحة بحرية وجبلية وصحراوية وبحيرات ومدن أثرية وعليه تعتبر مورد للإيرادات وزيادة الدخل القومي.

د- درجة الموافقة حول العبارة التالية ضعيفة جدا:

1. سهولة الحصول على تراخيص لإنشاء المشاريع السياحية.

و**لاختبار معنوية درجة** الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بالموارد السياحية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. تعتبر سياحة المساحات الخضراء ضرورية للحياة اليومية عليه يجب المحافظة على سلامتها ونظافتها.
2. يوجد بليبيا موروث ثقافي قديم مثل الصناعات التقليدية والمدن الأثرية الجميلة التي ترتادها السواح.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل **على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.**

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1. تتميز ليبيا بسياحة متعددة الأنواع سياحة بحرية وجبلية وصحراوية وبحيرات ومدن أثرية وعليه تعتبر مورد للإيرادات وزيادة الدخل القومي.
2. سهولة الحصول على تراخيص لإنشاء المشاريع السياحية.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على **أن درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.**

– درجة الموافقة حول القوانين والتشريعات المحلية

الجدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول القوانين والتشريعات المحلية

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	القوانين الاستثمارية مناسبة لإقامة سياحة رائدة في ليبيا.	التكرار	17	7	12	5	5	عالية	3.565	0.008
		النسبة	37.0	15.2	26.1	10.9	10.9	جدا		
2	لا توجد بيئة شرعية كفاءة تساعد على تطبيق أحكام الشريعة الغراء في مجال الاقتصاد الإسلامي.	التكرار	18	16	8	4	0	عالية جدا	4.043	0.000
		النسبة	39.1	34.8	17.4	8.7	0.0			

3	إصدار القانون رقم (1) لسنة 2013لمنع الفائدة في المصارف يمكن المستمرين في المجالات السياحية من اخذ قروض وتطوير القطاع السياحي بشكل جيد.	التكرار	15	21	8	1	1	عالية	4.043	0.000
		النسبة	32.6	45.7	17.4	2.2	2.2			

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. القوانين الاستثمارية مناسبة لإقامة سياحة رائدة في ليبيا.
2. لا توجد بيئة شرعية كفاءة تساعد على تطبيق أحكام الشريعة الغراء في مجال الاقتصاد الإسلامي.

ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1. إصدار القانون رقم (1) لسنة2013 لمنع الفائدة في المصارف يمكن المستمرين فى المجالات السياحية من اخذ قروض وتطوير القطاع السياحي بشكل جيد.

و**لاختبار معنوية درجة** الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بالقوانين والتشريعات المحلية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. القوانين الاستثمارية مناسبة لإقامة سياحة رائدة في ليبيا.
2. لا توجد بيئة شرعية كفاءة تساعد على تطبيق أحكام الشريعة الغراء في مجال الاقتصاد الإسلامي.
3. إصدار القانون رقم (1) لسنة 2013 لمنع الفائدة في المصارف يمكن المستمرين فى المجالات السياحية من اخذ قروض وتطوير القطاع السياحي بشكل جيد.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.**

– درجة الموافقة حول الامكانيات المادية والبشرية

الجدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول الامكانيات المادية والبشرية

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	النشاط السياحي يوضع ضمن الانفتاح ولا يتعارض مع الدين والقيم والأخلاق الإسلامية.	التكرار	10	11	16	6	3	متوسطة	3.413	0.020
		النسبة	21.7	23.9	34.8	13.0	6.5			
2	بالسياحة يمكن القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للمواطنين الليبيين.	التكرار	12	11	5	6	12	عالية جدا	3.109	0.643
		النسبة	26.1	23.9	10.9	13.0	26.1			
3	يتم التركيز على المواسم السياحية والعطلات العالمية والدينية من قبل المهمين بالقطاع السياحي.	التكرار	20	7	7	8	4	عالية جدا	3.674	0.002
		النسبة	43.5	15.2	15.2	17.4	8.7			

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

أ– درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. بالسياحة يمكن القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للمواطنين الليبيين.
2. يتم التركيز على المواسم السياحية والعطلات العالمية والدينية من قبل المهمين بالقطاع السياحي.

ب– درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

1. النشاط السياحي يوضع ضمن الانفتاح ولا يتعارض مع الدين والقيم والأخلاق الإسلامية.

و**لاختبار معنوية درجة** الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بالإمكانيات المادية والبشرية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. النشاط السياحي يوضع ضمن الانفتاح ولا يتعارض مع الدين والقيم والأخلاق الإسلامية.
2. يتم التركيز على المواسم السياحية والعطلات العالمية والدينية من قبل المهمين بالقطاع السياحي.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.**

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1. بالسياحة يمكن القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للمواطنين الليبيين.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على **أن درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.**

– درجة الموافقة حول تنمية الاستثمار السياحي.

الجدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تنمية الاستثمار السياحي.

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	يساهم الاستثمار السياحي في زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهة الاقتصادية للبلد.	التكرار	22	10	8	5	1	عالية جدا	4.022	0.000
		النسبة	47.8	21.7	17.4	10.9	2.2			
2	زيادة ر تحسين شبكات الاتصال والمصارف والفنادق الكبيرة من اجل تحقيق تنمية السياحة.	التكرار	12	13	10	5	6	عالية	3.435	0.033
		النسبة	26.1	28.3	21.7	10.9	13.0			
3	المحافظة على الموروث الثقافي لكل منطقة على حدة من اجل التنمية	التكرار	13	15	10	5	3	عالية	3.652	0.001
		النسبة	28.3	32.6	21.7	10.9	6.5			
4	تحتاج السياحة إلى تمويل لتطوير المنتج وتسويقه ووضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التنمية.	التكرار	8	23	4	10	1	عالية	3.587	0.001
		النسبة	**17.4**	**50.0**	**8.7**	**21.7**	**2.2**			
5	تعمل السياحة على إدارة وحماية الموارد الطبيعية	التكرار	**15**	**9**	**8**	**11**	**3**	عالية جدا	3.478	0.020
		النسبة	**32.6**	**19.6**	**17.4**	**23.9**	**6.5**			
6	تطوير المواصلات والطرق	التكرار	**10**	**10**	**15**	**7**	**4**	متوسطة	3.326	0.079

	الحديثة يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي.	النسبة	21.7	21.7	32.6	15.2	8.7		
7	تسعى هذه صناعة السياحة إلى التطوير المهني والمحافظة على التراث والموروث الثقافي والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر	التكرار	11	7	13	10	5	متوسطة	3.196	0.323
		النسبة	23.9	15.2	28.3	21.7	10.9			
8	تحقق هذه السياحة أهداف التنمية في إبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية على نحو متوازن ومتكامل	التكرار	15	14	11	6	0	عالية جدا	3.826	0.000
		النسبة	32.6	30.4	23.9	13.0	0.0			
9	مشاريع السياحة غير مضرة بالبيئة حيث إنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية.	التكرار	16	11	10	9	0	عالية جدا	3.739	0.000
		النسبة	34.8	23.9	21.7	19.6	0.0			
10	لا تحتاج السياحة إلى دعم مادي كبير من قبل جهات التمويل وعليه يجب على المصارف تمويل هذه المشروعات.	التكرار	8	7	10	15	6	ضعيفة	2.913	0.656
		النسبة	17.4	15.2	21.7	32.6	13.0			
11	تعمل السياحة على تحقيق أنماط الرفاهية والمعيشة الصحية لجميع الافراد ضمن التطوير والتقنية والتنمية.	التكرار	5	17	10	8	6	عالية	3.152	0.405
		النسبة	10.9	37.0	21.7	17.4	13.0			

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. يساهم الاستثمار السياحي في زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهة الاقتصادية للبلد.
2. تعمل السياحة على إدارة وحماية الموارد الطبيعية
3. تحقق هذه السياحة أهداف التنمية في إبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية على نحو متوازن ومتكامل
4. مشاريع السياحة غير مضرة بالبيئة حيث إنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية.

ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1. زيادة ر تحسين شبكات الاتصال والمصارف والفنادق الكبيرة من اجل تحقيق تنمية السياحة.
2. المحافظة على الموروث الثقافي لكل منطقة على حدة من اجل التنمية
3. تحتاج السياحة إلى تمويل لتطوير المنتج وتسويقه ووضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التنمية.

4. تعمل السياحة على تحقيق أنماط الرفاهية والمعيشة الصحية لجميع الافراد ضمن التطوير والتقنية والتنمية.

ج- درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

1. تطوير المواصلات والطرق الحديثة يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي.
2. تسعى هذه صناعة السياحة إلى التطوير المهني والمحافظة على التراث والموروث الثقافي والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر.

د- درجة الموافقة حول العبارة التالية ضعيفة:

1. لا تحتاج السياحة إلى دعم مادي كبير من قبل جهات التمويل وعليه يجب على المصارف تمويل هذه المشروعات.

و**لاختبار معنوية درجة** الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتنمية الاستثمار السياحي تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1- يساهم الاستثمار السياحي في زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهة الاقتصادية للبلد.

2. زيادة تحسين شبكات الاتصال والمصارف والفنادق الكبيرة من اجل تحقيق تنمية السياحة.

3. المحافظة على الموروث الثقافي لكل منطقة على حدة من اجل التنمية

4. تحتاج السياحة إلى تمويل لتطوير المنتج وتسويقه ووضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التنمية.

5. تعمل السياحة على إدارة وحماية الموارد الطبيعية

6. تحقق هذه السياحة أهداف التنمية في إبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية على نحو متوازن ومتكامل

7. مشاريع السياحة غير مضرة بالبيئة حيث إنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.**

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1. تطوير المواصلات والطرق الحديثة يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي.
2. تسعى هذه صناعة السياحة إلى التطوير المهني والمحافظة على التراث والموروث الثقافي والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر
3. لا تحتاج السياحة إلى دعم مادي كبير من قبل جهات التمويل وعليه يجب على المصارف تمويل هذه المشروعات.
4. تعمل السياحة على تحقيق أنماط الرفاهية والمعيشة الصحية لجميع الافراد ضمن التطوير والتقنية والتنمية.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على **أن درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.**

اختبار الفرضيات:

لاختبار علاقة المتغيرات **(الموارد السياحية – القوانين والتشريعات المحلية– الامكانيات المادية والبشرية)** بمتغير **(تنمية الاستثمار السياحي)** تم استخدام اختبار Spearman والجدول التالي يبين معامل ارتباط سبيرمان وكذلك درجة الدلالة المعنوية لكلٍ منها:

جدول رقم (11) نتائج اختبار Spearman.

المتغيرات	الموارد السياحية	القوانين والتشريعات المحلية	الامكانيات المادية والبشرية
تنمية الاستثمار السياحي	-0.289	0.314	0.466
	0.052	**0.033**	**0.001**
مستوى الدلالة المعنوية 0.05			

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

1. العلاقة بين **الموارد السياحية وتنمية الاستثمار السياحي** هي علاقة عكسية ضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط 0.289– وهو معامل غير معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.052 وهي أكبر من 0.05.

2. العلاقة بين **القوانين والتشريعات المحلية وتنمية الاستثمار السياحي** هي علاقة طردية ضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط 0.314 وهو معامل معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.033 وهي أقل من 0.05.
3. العلاقة بين **الامكانيات المادية والبشرية وتنمية الاستثمار السياحي** هي علاقة طردية متوسطة حيث بلغ معامل الارتباط 0.466 وهو معامل معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05.

النتائج والتوصيات:

بنيت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على عبارات صحيفة الاستبيان وبالتالي ستُظهر النتائج مدى توافق آراء مفردات العينة وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، أما التوصيات فستركز على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بعد التحليل.

النتائج:

1. تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد السياحية وتنمية الاستثمار السياحي حيث بلغ معامل الارتباط 0.289- وهو معامل غير معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.052 وهي أكبر من 0.05. وهذا يؤكد وجود علاقة عكسية ضعيفة.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين والتشريعات المحلية وتنمية الاستثمار السياحي حيث بلغ معامل الارتباط 0.314 وهو معامل معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.033 وهي أقل من 0.05. وهذا يؤكد وجود علاقة طردية ضعيفة.
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الامكانيات المادية والبشرية وتنمية الاستثمار السياحي حيث بلغ معامل الارتباط 0.466 وهو معامل معنوي، حيث بلغت درجة الدلالة 0.001 وهي أقل من 0.05. وهذا يؤكد وجود علاقة طردية متوسطة.

التوصيات:

وعليه توصى الدراسة بالآتي:

1) ضرورة أن تتميز ليبيا بسياحة متعددة الأنواع سياحة بحرية وجبلية وصحراوية وبحيرات ومدن أثرية ضمن التطوير والتقنية والتنمية.

2) تمكين الحصول على تراخيص بسهولة لإنشاء المشاريع السياحية.

3) تطوير المواصلات والطرق الحديثة حيث يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي.

4) ضرورة أن تسعى صناعة السياحة إلى التطوير المهني والمحافظة على التراث والموروث الثقافي والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر

5) ضرورة دعم السياحة مادياً وبقدر كبير من قبل جهات التمويل وعليه يجب على المصارف تمويل هذه المشروعات.

6) ضرورة أن تعمل السياحة على تحقيق أنماط الرفاهية والمعيشة الصحية لجميع الافراد ضمن التطوير والتقنية والتنمية.

المراجع:

1. منصوري الزين،"(2006): آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم، التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

2. اسماعيل الدباغ – إلهام خضير شبر"(2015): مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل "الطبعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن.

3. رعد مجيد العاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

4. بوزاهر نسرين، (2006)، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر.

5. يدو محمد، بخاري سمية، (2014)، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول :الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.

6. سعيداني،2017 ، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر ، مقال في مجلة البشائر الاقتصادية – المجلد الثالث – العدد (2) .

7. تريكي العربي، "(2012 – 2013)، وافع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

8. عمر بوجميعة، بلال معوج،" (2016)، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول"الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول، نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

9. عمر مفتاح الساعدي، (2014)، الاستثمار في ليبيا والتنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المؤتمر العلمي المشترك، جامعة سرت.

المراجع الأجنبية:

1. Henning, N, Charles., piogott, William., and Scott, Robert, Haney, (1988), Financial Markets and the economy, 5thed New Jersey, P.19.

التوسّع في استغلال المواقع المحيطة بالعمل وأثرها على التنمية المستدامة بالتطبيق على إدارة الاستثمار بالمنطقة الحرة بمدينة مصراتة

د. محمد الهادي خليل
قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

الملخّص:

تظهر أهمية هذه الورقة البحثية من أهمية موضوعها، وهو التنمية المتواصلة أو المستدامة، الذي أصبح أسلوباً حديثاً من أساليب التنمية في وقتنا الحاضر، الذي تتصف المنظمات فيه بالتطوّر وسرعة التغيير من أجل التأقلم مع التغيّرات والعوامل البيئية المختلفة المحيطة، حيث يتوجب على تلك المؤسسات مواكبة ذلك التطوّر، وبالنظر إلى تحقيق التوازن الاجتماعي الناتج عن سرعة التغيّرات وتأثيراتها الناتجة. وتركّز الورقة على قضية التنمية المستدامة وأهميتها من حيث الحفاظ على موارد البيئة المحيطة واستغلالها الاستغلال الأمثل. كما تهدف إلى معرفة العلاقة بين التوسّع في استغلال المواقع المحيطة بالعمل وأثرها على التنمية المستدامة، وتم اتباع المنهج الوصفي للوصول إلى نتائج تحقيق أهداف البحث المتعلق بالتعرف على علاقة تأثير التوسّع في استغلال المواقع على التنمية المستدامة، كما أُخْتِيرت عينة عشوائية بسيطة من العاملين بإدارة الاستثمار بالمنطقة الحرة بمصراتة، وأظهرت نتائج الدراسة بأنَّ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التوسّع في استغلال المواقع والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى أنَّ درجة مساهمة عامل استغلال المواقع المجاورة لجهة العمل في التنمية المستدامة متدنية، أي بنسبة 19%.

كلمات مفتاحية: استغلال المواقع، البيئة المحيطة، التنمية المستدامة.

Abstract :

The importance of this research paper appears from the importance of its subject, which is continuous or sustainable development, which has become a modern method of development in our time, in which organizations are characterized by development and speed of change in order to adapt to the changes and various environmental factors surrounding them, as these institutions must keep up with this. Development, in view of achieving the social balance resulting from the speed of changes and their resulting effects. The paper focuses on the issue of sustainable development and its importance in terms of preserving the resources of the surrounding environment and exploiting them optimally. It also aims to know the relationship between the expansion of the exploitation of sites surrounding the work and its impact on

sustainable development. The descriptive approach was followed to reach the results of achieving the objectives of the research related to identifying the relationship between the impact of the expansion of the exploitation of sites on sustainable development. A simple random sample of workers in the investment department in the region was also chosen. Free zone in Misurata, and the results of the study showed that there is a statistically significant relationship between the expansion of site exploitation and sustainable development, in addition to the degree of contribution of the factor The exploitation of sites adjacent to the workplace in sustainable development is low, i.e. 19%.

المقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية جانبين مهمين، حيث يكاد أن يُطلق عليهما تحدّيين وهما: ضرورة تحقيق والحفاظ على الاستدامة البيئية من جهة، وتحويل رؤية توفير العمل اللائق والمواكب للتطوّر للمجتمع من جهة أخرى. حيثُ أن هاذين البعدين أو التحدّيين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، وبالتالي يجب التعامل معهما من خلال أن تتفاعل تلك المؤسسات المختلفة مع هذا التدهور وتتكيّف مع هذا الوضع، وبالتالي من غير الممكن الوصول إلى تحقيق الاستدامة البيئية ما لم يشارك عالم الأعمال المختلفة في سبيل ذلك. وممّا لا شك فيه بأنه يتوجّب على المؤسسات التي تنادي بتحقيق العوائد والأرباح بالنظر للاستدامة والبيئة الخضراء كوسيلة لتحقيق ذلك النوع من التنمية، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تحدث، من بينها كثرة التوسّع في استغلال المواقع المجاورة لها، رغبةً منها في التطوّر وما يترتّب عنه من استنزاف الموارد الطبيعية بالبيئة وتدهور وضع ومستوى الاستدامة.

مشكلة الدراسة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث لجهة الدراسة وهي المنطقة الحرة بمصراتة، وما تمّت ملاحظتهُ من عملية التوسّع الكبير في محيط الشركة، حيثُ يترتّب على ذلك انخفاض ملحوظ بمستوى الاستدامة البيئية، من خلال استغلال المواقع المجاورة وتسويتها تمهيداً لجعلها تواكب تطوّرات العمل والتوسعة لمحيط الشركة، ويكاد التعبير عن ذلك بالاعتداء على أحقية الأجيال القادمة في المجتمع بالعيش ببيئة نقية والاستفادة من مواردها ومقوّماتها، ناهيك عن تغيير المعالم الطبيعية. وتتمثل المشكلة الرئيسية في تدهور مستوى التنمية المستدامة بالبيئة

المحيطة لموقع المؤسسة موضوع الدراسة والتحليل من جرّاء مسايرة الأوضاع المطلوبة للتوسعة وتطوير الأعمال دون الأخذ بالحسبان حجم الأضرار المترتبة على ذلك.

تساؤلات الدراسة:

هل للتوسعة في محيط العمل أثرٌ واضح على البيئة المحيطة؟

هل للتوسع في مجال ومحيط العمل تأثيرٌ وانعكاس سلبي على التنمية المستدامة بالمجتمع؟

فرضية الدراسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوسّع في استغلال المواقع المحيطة بالعمل والتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

من أهداف هذه الدراسة هو التعرّف على حجم الضرر بالبيئة المحيطة من خلال التوسعة في مجال العمل، ومحاولة ايجاد أو الوصول إلى سياسات فعّالة تخدم الجهة من حيث التوسّع في مجال العمل مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة بالمجتمع، بالإضافة إلى الوصول لعدد من التوصيات التي تساعد الجهة في أخذ موضوع الاستدامة البيئية بعين الاعتبار والاهتمام بها في حالة التوسّع وانشاء المشروعات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنّها توضّح أهمية موضوع التنمية المستدامة للبيئة المحيطة والمجتمع ككل، وبالتالي كيف تسعى الجهات في تبني السياسات الكفؤة والفعّالة التي تساعد في ترشيدها نحو العمل بكفاءة وجدارة كاملتين مع الاهتمام والنظر بعين الاعتبار التنمية المتواصلة أو المستدامة وبالشكل المناسب، حيثُ يتوجب على المنظمات بكافة أنواعها ألا تستغنى عن المقومات التي بدورها تساهم في دعم موضوع الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى إمكانية الانطلاق لدراسات وأبحاث علمية هامة بالمستقبل.

الإطار النظري:

التنمية المستدامة وأهميتها بالمجتمع.

من الواضح أنه لكي يتم الانتقال إلى التطور وتحقيق الأعمال من وجهة أكثر استدامة بيئياً وأكثر شمولية اجتماعيّاً: هو إعادة توصية التوسع والنمو لضمان تحقيق قدرٍ مساوٍ من ذلك

التقدم في الجوانب الاقتصادية والتوازن مع الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة عند تحقيق الأهداف والغايات المعنية. وكما هو معروف أنه هناك ارتباط وثيق بين التحديات البيئية والاجتماعية، وبالتالي فإن التوسع والنمو الاقتصادي للمؤسسة المعينة والذي من خلاله تسعى إلى زيادة التوسع والنمو في استحداث فرص العمل الجديدة يعتمد بالأساس على الموارد والنظم الطبيعية والبيئية المحيطة، والذي ربما يؤدي إلى تدهورها وانهيارها، إلا أنه بالإمكان أن تعيد تلك الشركات أو المؤسسات الاستدامة البيئية وتسعى في تعزيزها، وتعكس أهداف التنمية المستدامة تفاهماً جديداً مفادهُ أن التنمية في كل مكان يجب أن تدمج النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة. ويمكن استخدامها كذلك في معالجة أسباب النزاع وانتهاكات حقوق الانسان وتغيّر المناخ وتدهور البيئة (الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة، 2019: 10).

ويرجع مصطلح المستدامة في اللغة اللاتينية القديمة إلى كلمة " sustainer" والتي تعني الحفاظ والاحتفاظ بالشيء وصيانة استخدامه للإبقاء عليه. ويشمل مفهوم الاستدامة، جانباً اجتماعيّاً أوسع، حيثُ تُستخدم كمفهوم اجتماعي، مادي، اقتصادي، يتعلق بمستوى الرفاهية الاجتماعية والرفاهية الفردية الذي يجب الحفاظ عليه وتطويره (عبد الغني،2020: 407-409). ولقد تعددت مفاهيم التنمية المستدامة نتيجة لشيوع استخدامها بكثرة في الآونة الأخيرة سواءً من جانب الدول الصناعية المتقدمة أو من جانب الدول النامية، حيث عُرّفت بأنها التنمية كي تكون مستدامة يجب أن تسعى إلى مقابلة حاجات الأجيال القادمة في اشباع حاجاتهم (عبد الرحيم،2021: 48). وهي التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة (فروانة والذيب،2022: 266). وعرّفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أيضاً "على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيت والمجتمع والاقتصاد"، وهي كذلك التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتّخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها (جعفر وآخرون،2022: 22). وهي تمثل طريقاً متعدد الأبعاد يهدف إلى تحقيق الإبداع وتحسين نوعية الحياة لكل شخص عن طريق تقليل النفاية والتلوث، وتحسين معيشة الناس المتضررين والحفاظ على المصادر الطبيعية، والعمل على تحقيق ارتباطات وثيقة بين الناس، والترويج للتعاون والكفاءات وتطوير الأصول المحلية لإنعاش الاقتصاد (عبد الرزاق

والدباغ،2008 :04). وهي تنمية مستمرة ومتواصلة في مجالات الخدمة الاجتماعية (عبد الرحيم،2021: 48). وقد عرّفها دوجلاس " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعرّض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"(السالم،2008 :29). وعُرّفت في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عُقد في ريود جانيرو في عام 1992م بأنها، "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث يصبح يتساوى جيل الحاضر وجيل المستقبل في الحاجات البيئية والتنموية" (عزالدين،2020 :589).ولقد خرج مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية المحلية (FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيّر البيولوجي والمؤسسي على نحوٍ يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة " (الحسن،2011: 05). وجاء في تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة (1980)، حيث عُرّفت التنمية المستدامة (Gendrou,2006) بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد (شيلي،2021: 779). وأوضحت (فيانا،1994) مفهوم التنمية المستدامة أيضاً بوصفها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي" (الحسن،2011: 05).

مجالات التنمية المستدامة:

ازداد الاهتمام بالتنمية بجميع فروعها، حيث لا بدّ أن يتم توضيح بأنها ليست مجرد ثروة مادية تتضاعف وتتكاثر، ولكنها استراتيجية تنموية متواصلة عبر الأزمنة والأماكن والأجيال المتعاقبة، وهذه المجالات كما هي موضحة بالشكل رقم (1)

شكل رقم (1) أبعاد ومجالات التنمية المستدامة

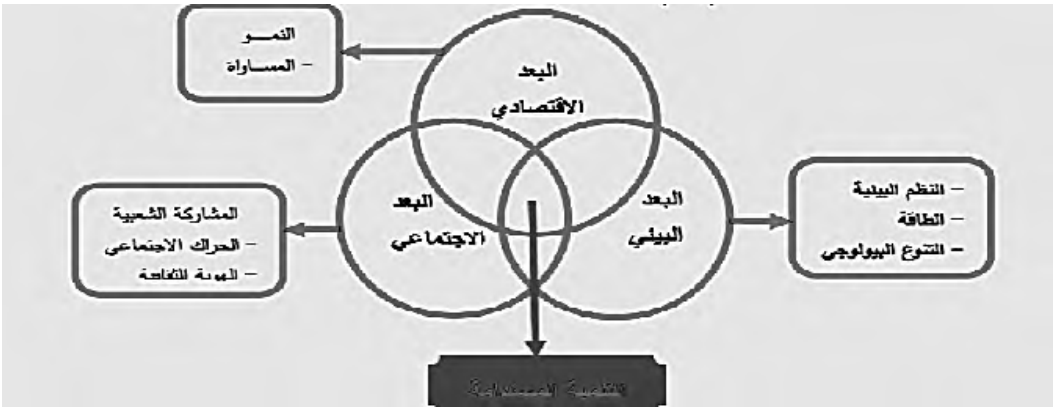

المصدر: (الهام،2021: 501)

المجال الاجتماعي.

أشار (ناصر،2010) أن التنمية الاجتماعية تركّز على أن الانسان جوهر التنمية، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والحقوق ومكافحة الفقر، بحيث لا يُحرم البعض من القدر الذي يحفظ للإنسان آدميته، وتوفير كل ما من شأنه ضمان حياة كريمة للأفراد (الشمري والمعجل،2019: 390).

المجال الاقتصادي.

يُعدُّ الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية، من ضمن الأمور المهمة في هذا المجال، حيث يجب إيقاف تبديد الموارد من خلال إجراء تخفيضات لمستويات الاستهلاك المبدّدة للطاقة، عن طريق تغيّر أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوّع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهدّدة بالانقراض (محمد وآخرون،2015: 345). ويُبرز المجال الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنتاج والاستهلاك، والعمل على تطوير التنمية الاقتصادية والتي تأخذ في الحسبان التوازنات البيئية الأساسية على اعتبار أنها قواعد عامة للحياة البشرية والطبيعية (شبيطه وهزيلي،2021: 151).

المجال البيئي.

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان انتاجها يؤديان إلى التقليص من غلتها ويخرجان سنويّاً من دائرة الانتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لتصبح أراضي جرداء قاحلة بسبب التصحّر، كما تتطلّب التنمية المستدامة إلى حماية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج

المواد الغذائية والوقود ابتداءً من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك مع التوسع في الانتاج لتلبية احتياجات السكان الآخرين في التزايد (حامد،2019: 156).

أهداف التنمية المستدامة:

هناك العديد من الأهداف للتنمية المستدامة، إلاَّ أنَّ هذه الدراسة اقتصرت على الأهداف التالية وهي، الشراكة وحفز التنسيق والتعاون والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة (أبو النصر ومحمد،2017: 88). التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كذلك جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (عبد الغني،2020: 422-423). حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة، أيضاً ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة وبما يتماشى وخدمة أهداف المجتمع (سليماني،2018: 7-8).

اغتنام الفرص وتحسين نوعية الوظائف الموجودة:

إن بيئة الأعمال الجديدة تفرض على المنظمات ضرورة البحث عن الفرص الجديدة، والعمل على مراقبة احتياجات ورغبات العملاء، وتوقّع التغيّرات التي تطرأ على هذه الاحتياجات من خلال أنَّ الاستكشاف يعزّز قدرة المنظمة على تحديد قاعدة معارفها والقدرة على قيادة الاتجاهات البيئية الكامنة من أجل خلق تكنولوجيات ابداعية واسواق جديدة لتحقيق الرغبة للمنظمة في الأجل الطويل، وأن الاستكشاف هو عبارة عن سلسلة الخطوات التي تقود إلى اطلاق منتجات جديدة أو تحسين منتج حالي أو تقديم عملية انتاجية جديدة أو تحسين عملية انتاجية قائمة، وذلك لتلبية احتياجات ورغبات العملاء، وفضلاً عن ايجاد الفرص الجديدة لجلب العملاء والتكيّف لمتطلّبات السوق، ما يؤدي إلى نمو وتطوّر المنظمة (عبدالعزيز،2022: 18). وعلى الرغم من أن السعي نحو تلبية الاحتياجات العليا، يرفع مستويات التنمية الاقتصادية، ويفتح آفاق الفرص الجديدة، لكنه يرفع أيضاً إلى حدٍ كبير مستويات الازدهار وتحسين جودة الحياة المتوقعة في المجتمع اليوم وفي المستقبل (مؤسسة دبي للمستقبل،2023: 12). ويمكن للحكومات

ومنظمات الأعمال أن يعملوا معاً من أجل تحديد ضغوط التكيّف المحتملة في مرحلة مبكرة ورسم معالم الآثار المحتملة، وهو أمرٌ حاسم من أجل اعتماد تدابير محددة الأهداف وفي وقتها (مؤتمر العمل الدولي،2013: 14–16).

منهجية تتبع الفرص والمخاطر وقياسها وإدارتها:

تتطلّب إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالنمو والازدهار وتحسين جودة الحياة بالمستقبل الاعتماد على آلية منظّمة مدعومة بالأفكار المبتكرة والمبدعة (مؤسسة دبي للمستقبل،2023: 17). وتركّز المنشآت على اختلاف أنواعها على كيفية إدارة المخاطر وليس تجنّبها، فمن خلال إدارة المخاطر يتم فهم كافة العناصر أو العوامل التي يمكن أن تؤثر على المنشآت حيث تعتبر مواجهة المخاطر جزءًا أساسيًّا من المهام الإدارية في جميع المنشآت، نظراً لأن القرارات التي يتم اتخاذها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف الإدارة واستراتيجيّاتها (عبدالغفّار،2018: 10). وبالتالي فإن وضع الخطط والسياسات اللازمة لإدارة الفرص والمخاطر المستقبلية يعتمد في المقام الأول على تبني منهجية منظّمة تحدّد ما يجب رصدهُ وتعيينهُ وقياسهُ لكل من الاتجاهات المستقبلية (مؤسسة دبي للمستقبل،2023: 17). هذا ويمكن أن تؤثر المشاريع الجديدة للبنية التحتية على العوامل المادية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، حيث يجب أن يتم تحديد طبيعة ونطاق التأثيرات على البيئة البشرية بدرجة كبيرة من خلال الموقع الذي يتم فيه انشاء البنية التحتية (مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية،2013: 15).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستدامة، إلاَّ أنَّ الدراسات الحديثة والتي هي ذات صلة بموضوع هذه الدراسة هي كالتالي.

ناقشت دراسة السيد، شيماء عبدالحفيظ وآخرون (2019) تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية على حماية الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على المنشآت الصناعية في القاهرة، وهدفت إلى التعرّف على أوجه القصور في الشركات الصناعية التي تطبّق المراجعة البيئية وتأثيرها على حماية الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والتصدّي عنها وأهمية تلك المخاطر البيئية وانعكاسها على البيئة. وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق التكامل وبين المراجعة البيئية والمقومات

الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية الحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة للشركات الصناعية، ومدى تأثير ذلك على أجهزة الرقابة البيئية للشركات الصناعية.

وتناولت دراسة مجاجي، منصور (2023) الاستدامة البيئية للأحياء السكنية في التشريع الجزائري (مثالية النص القانوني واشكالات الواقع)، وكان الهدف منها هو تحقيق الاستدامة البيئية للأحياء السكنية بالجزائر وتقييمها على أرض الواقع، وخلصت إلى تقديم بعض التوصيات أهمها هو التفكير في الآليات التي يجب أن توضع لتفعيل دور الجهات الادارية المختصّة في السهر على احترام الاعتبارات البيئية وتجسيدها على أرض الواقع، بما يضمن الاستدامة البيئية لجميع التجمعات السكانية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض البحوث والدراسات السابقة، والتي لها صلة أو علاقة بموضوع هذه الدراسة، يتبيّن بأنَّ هناك تنوع لتلك الدراسات والتي تناولها الباحثون، وكان تركيزها على المقومات والموارد الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، في حين أن هذه الدراسة تناقش العلاقة بين التوسعة في استغلال المواقع البيئية المحيطة وانعكاسها على الاستدامة البيئية، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تمت الاشارة إليها من حيثُ المكان، نجد أنَّ تلك الدراسات قد تمّت في بيئات تختلف عن المجتمع البيئي الليبي، بالإضافة إلى أنَّ فترة إجراء هذه الدراسة كانت بالسنة الحالية وهي 2023م.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على إدارة المنطقة الحرة والكائنة بمدينة مصراتة.

الحدود الزمانية: تمّ تطبيق هذه الدراسة في سنة 2023م.

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، لأنه يعتبر مناسباً لمثل هذا النوع من البحوث أو الدراسات، حيثُ يقف على وصف كامل وشامل لأثر التوسع في استغلال المواقع وانعكاسها على الاستدامة البيئية بالتطبيق على ادارة الاستثمار بالمنطقة الحرة بمدينة مصراتة أنموذجاً.

أما عن أداة جمع البيانات، فتمّ اختيار استمارة الاستبيان كأداةٌ لجمع البيانات المطلوبة، وفيما يتعلّق بعينة البحث، فقد تمّ الاعتماد على اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين وتبلغ (23)

فرداً والمشكّلة لنسبة (65.7) من مجموع العدد الكلي للعاملين بإدارة الاستثمار والبالغ عددهم (35) فرداً عاملاً والمشكّلين في مجموعهم لمجتمع البحث والدراسة، بهذه الإدارة المختصة بالبحث وتجهيز المناطق المجاورة من حيثُ استغلالها كما تمت الاشارة لذلك.

التحليل الاحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها من المبحوثين والتأكيد على دقة وسلامة استمارة الاستبيان لغرض التحليل الاحصائي، وبالتالي ترميز وادخال البيانات بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فقرات هذا المقياس أو النموذج (الحدود الدنيا والعليا). تم اعتماد المعيار التالي للحكم: حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فقرات المقياس للحصول على طول الفقرة الصحيح أي (5/4=0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه العبارة، حيث أصبح طول الفقرات كما يلي:

من 1 إلى 1.80 يمثل (غير موافق بشدة) والذي يدل على أن مستوى الاجابة عن العبارة غير موافق بشدة، ومن 1.80 وحتى 2.60 يمثل (غير موافق) ويدل على أن مستوى الاجابة عن العبارة غير موافق، ومن 2.60 وحتى 3.40 يمثل (محايد) وهذا يدل بأن مستوى الاجابة عن العبارة أيضاً محايد، كذلك من 3.41 إلى 4.20 يمثل (موافق) ويدل على أن مستوى العبارة موافق، ومن 4.21 إلى 5.00 يمثل (موافق بشدة) وهذا يدل على أن مستوى الإجابة عن العبارة موافق بشدة.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من وضوح الاستبانة وملاءمتها لقياس التساؤلات، قام الباحث بعرضها على محكمين من أعضاء هيئة التدريس وتم الأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات والآراء التي أبداها المحكمون، ومن ثُم تمّ إعدادها في صيغتها النهائية.

اختبار ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، ويعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة في مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة، ويمكن

تفسير ألفا على أنها معامل الثبات الداخلي (Internal Consistency) بين الإجابات ولذلك فإن قيمتها تتراوح بين (صفر، 1)، وأن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا هي (60%) فأكثر كي تكون مصداقية المقياس جيدة وحتى يمكن تعميم النتائج حيث بلغت قيمة ألفا لكل متغيّر والاستبانة كليّاً كما هو مبيّن بالجدول رقم (1) .

جدول (1) يبيّن معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ–الفا) لعبارات الاستبانة

ت	البعد	عدد العبارات	الثبات
1	التوسع في استغلال المواقع	4	.755
2	التنمية المستدامة	6	.756
	الثبات العام	10	.803

يتضح من الجدول رقم (1) أن معامل الفا كرونباخ لآراء أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة وعلى الاستبانة كاملة تتمتع بمصداقية وثبات عالٍ، إذ أنَّ قيمة معامل الفا تتراوح ما بين (75%) إلى (80%) وهو معامل ثبات قوي، ممّا يدل على أنَّ الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

تمّ اختيار الأساليب الإحصائية بما يتناسب مع طبيعة فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS) في تحليل البيانات التي تمّ جمعها لأغراض الدراسة، وتمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل النسب المئوية والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل إعطاء وصف شامل لردود أفراد العينة على فقرات الاستبانة المختلفة، وكذلك تمّ استخدام اسلوب تحليل الانحدار لمعرفة أثر العلاقة للتوسع في استغلال المواقع المحيطة للعمل على التنمية المستدامة.

عرض نتائج الدراسة واختبار التساؤلات.

أولاً: الخصائص العامة لأفراد العينة المختارة.

1) الجنس: تبين أن معظم عينة الدراسة من الذكور حيث بلغ عددهم (22) فرداً وبنسبة مقدارها (95.7%)، في حين كان عدد الإناث (1) فقط إناث وبنسبة (4.3)، ممّا يدل على تدني نسبة مشاركة هذا العنصر في هذا العمل.

2) العمر: تبين أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية ما بين (25–30) سنة حيث بلغ عددهم (10) وبنسبة مقدارها (43.5%)، تلتها الفئة العمرية (31–35) سنة، وبنسبة (26.1%)، في حين أن نسبة من هم في الأعمار من (36–40) وكذلك من (50 سنة فأكثر) هي (13.0) من مجمل عينة الدراسة، أما النسبة الأدنى فكانت لذوي الأعمار من (41–45) سنة، حيث عددهم كان يتركّز في فردٌ واحد وبنسبة (4.3) من اجمالي عدد المبحوثين.

3) المؤهل العلمي: تبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) حيث بلغ عددهم (12)، وبنسبة تمثيل بلغت (52.2%)، تلتها نسبة الحاصلون على درجة الماجستير بنسبة (21.7%)، وتلتها نسبة حاملي درجة الدبلوم العالي وبنسبة بلغت (17.4%)، أما نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة والدبلوم المتوسط فقد بلغت (4.3%)، أي بعدد فردٍ واحد لكليهما، ممّا يوضح ذلك بأن أغلب أفراد العينة يتمتعون بقدرٍ مناسب من التحصيل العلمي.

4) سنوات الخبرة: تبين أن التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، حيث أن النسبة الأكبر كانت لذوي الخبرة من (3–5) سنوات، فقد بلغ عدد أفرادها (10) فرد، وبنسبة (43.5%)، تلتها عدد سنوات الخبرة (5–10) سنوات، حيث بلغت نسبتها (26.1%)،وعددهم (6) أفراد، أما أصحاب الخبرة من (15 سنة فأكثر)، والمشكلين في مجموعهم (4) أفراد، ونسبتهم (17.4)، في حين أنَّ النسبة الأقل كانت لذوي الخبرة من (10–15) سنة والتي نسبتهم هي (13.0) لعدد (3) أشخاص فقط، ممّا يدلُّ ذلك إلى أنَّ أغلب أفراد عينة الدراسة لا يتمتعون بخبرات طويلة في مجال العمل.

ثانيا تحليل متغيرات الدراسة:

بيّنت الدراسة عدداً من الأسئلة التي لها علاقة مباشرة بالتوسع واستغلال المواقع والتنمية المستدامة، حيث سيتم عرض وتحليل فقرات كل محور بالاعتماد على ما تمّ جمعه وتحليله من بيانات، وما توضحه الجداول التالية (2،3) فيما يتعلّق بالوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات كل محور والتكرارات والنسب المئوية لكل عبارة وترتيب متوسط العبارات تنازلياً داخل المحور الواحد والمتوسط العام لكل محور.

أولا: متغيّر التوسع باستغلال المواقع.

جدول (2) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لمتغيّر التوسع باستغلال المواقع مرتبة تنازليّاً حسب متوسطات الموافقة.

الرقم	الفقرة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	لا يوجد استغلال وتوسعه كبيرة للمواقع المجاورة لمحيط المؤسسة	ك	0	4	6	10	3	2.48	947.	4
		%	0	17.4	26.1	43.5	13.0			
2	لا يتم استغلال الأراضي المجاورة بشكل يفوق متطلبات العمل	ك	0	7	3	12	1	2.70	974.	2
		%	0	30.4	13.0	52.2	4.3			
3	لا يوجد استمرار في حيازة واستغلال المناطق المجاورة للجهة	ك	1	4	5	12	1	2.65	982.	3
		%	4.3	17.4	21.7	52.2	4.3			
4	ليس هناك ضرر بالموارد الطبيعية بالبيئة المحيطة وتغيير معالمها	ك	4	5	4	10	0	3.13	1.180	1
		%	17.4	21.7	17.4	43.5	0			

نلاحظ بأنَّ معظم عبارات الاستبانة في المتغير الأول كانت بدرجات موافقة محايدة، حيث أنَّ أعلى هذه الفقرات التي كانت لها أكبر أهمية في التوسع بالمواقع المحيطة بالعمل وهي الفقرة الرابعة (ليس هناك ضرر بالموارد الطبيعية بالبيئة المحيطة وتغيير معالمها) وكان متوسطها (3.13)، بينما نجد أقل الفقرات ترتيباً في الأهمية كانت بدرجة غير موافقة وهي الفقرة الأولى (لا يوجد استغلال وتوسعة كبيرة للمواقع المجاورة لمحيط المؤسسة) والمتوسط لهذه الفقرة كان (2.48).

ثانياً: متغيّر التنمية المستدامة.

جدول (3) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لمحور التنمية المستدامة مرتبة تنازليّاً حسب متوسطات الموافقة

الرقم	الفقرة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	تهتم الجهة بأخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كجوانب مهمة في التنمية المستدامة	ك	3	3	9	6	2	2.96	1.147	1
		%	13.0	13.0	39.1	26.1	8.7			
2	هناك مساهمة للمؤسسة في تحسين جودة الحياة للمناطق السكنية المجاورة	ك	1	4	6	10	2	2.65	1.027	2
		%	4.3	17.4	26.1	43.5	8.7			
3	تدرس الجهة التهديدات والمخاطر التي ربما تواجهها وتكون عائق للتنمية المستدامة بالمجتمع	ك	1	1	6	13	2	2.39	.891	6
		%	4.3	4.3	26.1	56.5	8.7			
4	تحرص المؤسسة بالحفاظ على مستوى التنمية المستدامة ومنع التدهور البيئي	ك	1	2	7	11	2	2.52	.947	3
		%	4.3	8.7	30.4	47.8	8.7			
5	هناك اهتمام بأحقية الأجيال القادمة بالعيش في بيئة خضراء مستدامة	ك	0	3	7	11	2	2.48	.846	4
		%	0	13.0	30.4	47.8	8.7			
6	يتم النظر لجانب التنمية المستدامة	ك	0	3	6	11	3	2.39	.981	5

	من زاوية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	%	0	13.0	26.1	47.8	13.0			

يتبيّن من الجدول أنَّ فقرات المتغيّر (1،2) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة 1،2 على التوالي، وبدرجة موافقة محايدة على أسئلة المتغيّر التابع والمتعلق بالتنمية المستدامة. في حين أنَّ الفقرات (6،3) كانت على مستوى أهمية غير موافق، ذات الرتبة (6،5) على التوالي.

تحليل فرضية الدراسة:

يتضمن تحليل فرضية الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو، هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التوسع في المواقع المحيطة بالعمل والتنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذه الفرضية تمّ استخدام اسلوب تحليل الانحدار البسيط عند مستوى معنوية 5%، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) يبيّن نتائج اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه

R	R^2	F	p-value	القرار
.438	.192	4.978	.037	رفض

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (4.978) بمستوى معنوية مشاهدة (.037) p–value وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التوسع في استغلال المواقع والتنمية المستدامة من منظور العاملين بإدارة الاستثمار في المنطقة الحرة بمصراتة، وهذا بدوره معزّز بقيمة معامل التحديد R^2 التفسيرية والتي بلغت (.192) حيثُ إنَّ التوسّع في استغلال المواقع يساهم في دور التنمية المستدامة بما نسبته (19%) من العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة.

مناقشة النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أنَّ نسبة مشاركة الإناث بجهة الدراسة كانت أقل بكثير من الذكور، وهي بنسبة (4.3%)، بينما نسبة الذكور تمثل (95.7%)، ممّا يؤكد بأن هناك صعوبات ومعوقات اجتماعية تعود إلى تأثير العادات والتقاليد التي تواجهها النساء العاملات بالجهة، تحول دون تمكينهن بالعمل.

2- تبيّن أن معظم أفراد عينة الدراسة من واقع التحليل هم من ذوي أصحاب الخبرات التي ما بين (3-5) سنوات، حيث بلغت نسبتهم 43.5%، ممّا يشير ذلك إلى قلة الخبرة والممارسة بمجال العمل من قبل الأفراد القائمين به.

3- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التوسع في استغلال المواقع والتنمية المستدامة.

4- أظهرت نتائج الدراسة بأنَّه يوجد استغلال واستمرار بالتوسّع للمواقع المجاورة للمؤسسة، كما هو مبيّن بجدول التحليل وبيان درجة (الغير موافق) من جانب المبحوثين.

5- أوضحت النتائج كذلك إلى أنه يوجد ضرر إلى حدٍ ما بالموارد الطبيعية بالبيئة المحيطة، بالإضافة لاستغلال الأراضي المجاورة بشكلٍ يفوق متطلبات العمل.

6- ضعف مساهمة جهة الدراسة من حيثُ الاهتمام بالمناطق السكنية المجاورة، والأخذ بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وما لها من أثرٌ واضح على التنمية المستدامة.

7- قلة الاهتمام بالحفاظ على أحقية الأجيال القادمة بالتمتع والعيش بالبيئة الطبيعية المستدامة وما تمتلكه من موارد ومنع تدهورها.

8- أنَّ درجة مساهمة عامل استغلال المواقع المجاورة لجهة الدراسة والتحليل في التنمية المستدامة متدنية أي بنسبة 19%.

ثانياً: مناقشة النتائج.

نلاحظ أنَّ نتائج هذه الدراسة تشابهت مع دراسة شيماء، عبدالحفيظ وآخرون (2019) من حيثُ تحقيق التنمية المستدامة بالنظر للحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة للشركات الصناعية واختلفت مع دراسة مجاجي، منصور (2023) من حيثُ إن هدفها هو تحقيق الاستدامة البيئية للأحياء السكنية بالجزائر وتقييمها واقعاً.

ثالثاً: التوصيات.

وفقاً للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية المصاحبة لها، تتبلور عدة توصيات نضعها في نهاية هذه الدراسة المتواضعة وأبرزها:

1- العمل على تشجيع العنصر النسائي بالعمل، ومحاولة إزاحة الصعوبات والمعوقات التي تنعكس سلباً على الرغبة بالالتحاق بالعمل والاستفادة من خبراتهن.

2- ضرورة وجود سياسات عمل واضحة وشفافة، الهدف منها هو استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات العالية لشغل المواقع المختلفة، والبعد عن اللاموضوعية في تمكين العاملين.

3- الاهتمام بالبيئة المحيطة المجاورة من حيث تقليل درجة التوسع بالمواقع المجاورة، وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية الموجودة بها.

4- الاعتراف بأحقيّة الأجيال المستقبلية من حيثُ العيش والتمتّع بالمناظر الطبيعية، والتنمية المستدامة.

5- ينصَح الباحث بدراسة العديد من العوامل الاخرى والتي من الممكن أن تساهم بدورها في زيادة درجة الاستدامة البيئية.

قائمة المراجع:

أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين (2017): التنمية المستدامة (مفهومها- أبعادها- مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

بكوش، جعفر وآخرون (2022): دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر.

التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء (2013)، مؤتمر العمل الدولي، مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس، الدورة 102، جنيف.

حامد، نورالدين (2019): البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد (03)، العدد (12).

الحسن، عبد الرحمن محمد (2011): التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، السودان.

السالم، غالب محمود (2008): واقع وامكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

سليماني، إلياس (2018): دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي، الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي، جامعة الجزائر3.

شبيطه، علي وهزيلي رابح (2021): مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد (07)، العدد (02).

الشمري، زبيدة سماح والمعجّل، طلال بن محمد (2019): تضمين مجالات التنمية المستدامة في كتب الحديث للمرحلة المتوسطة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مجلد (13)، العدد (02)، جامعة السلطان قابوس.

شيلي، إلهام (2021)، واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، المجلد (15)، العدد (01)، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

شيماء، عبدالحفيظ السيد وآخرون (2019): تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية على حماية الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مجلة العلوم البيئية، المجلد (46)، الجزء (03).

الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة (2019): برنامج نموذج أعمال جديد لعالم سريع التغيير، البنك الاسلامي للتنمية.

عبد الرحيم، نبيلة محمد (2021): اسهامات البحوث العلمية في مجالات الخدمة الاجتماعية لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (07)، العدد (04).

عبد الرزاق، نجيل كمال والدباغ، شمائل محمد (2008): استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة اليوم (دراسة مقارنة)، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد (26)، العدد (11).

عبد العزيز، أحمد عزمي (2022): أثر أبعاد البراعة التنظيمية على تحقيق الريادة التنظيمية لمنظمات الأعمال، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد (03)، العدد (01) – الجزء (03).

عبدالغفّار، نورهان السيد (2018): أثر تفعيل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر وفق إطار COSO على تحسين مستوى جودة المراجعة وانعكاساته على كفاءة الأداء المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية.

عبد الغني، محمد فتحي (2020) تطوّر مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة بني سويف.

عزالدين، محمد علي (2020): أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب.

غالم، الهام (2021) أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 قبل وبعد جائحة كورونا، دراسة حالة الدول العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد (04)، العدد (03)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر, 2021.

فراونة، حازم أحمد والديب، سليمان سلامة (2022): دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد (06)،العدد (02).

مجاجي، منصور (2023): دراسة مدى التأثير على البيئة كأداةً لحمايتها من أخطار التوسع العمراني في التشريع الجزائري، مواكبة المستقبل لتحقيق النمو والازدهار وجودة الحياة (2023): تقرير الفرص المستقبلية، 50 فرصة عالمية.

مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية (2013): القضايا البيئية المرتبطة بتطوير البنية التحتية.

محمد، عبدالله حسون وآخرون (2015): التنمية المستدامة (المفهوم والعناصر والأبعاد)، مجلة ديالي، العدد (67).

مواكبة المستقبل لتحقيق النمو والازدهار وجودة الحياة (2023)، أسس تقرير الفرص المستقبلية، مؤسسة دبي للمستقبل.

استثمار الشركات الاجنبية لتنمية الصناعات النفطية في ليبيا

دراسة بين المفهوم والدور

د. آمال عمران عبد السلام التكروري
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة الزاوية

Abstract:
Foreign direct investment (FDI) affects financing operations and the transfer of advanced technology to achieve increased production. This study focuses on the main question of the extent to which FDI impacts the growth of the Libyan oil industry sector .

The study aims to assess the need for investment in the oil sector and estimate the success of investment as an attractive policy in light of the local structural imbalance resulting from the contradiction between income stability and public expenditure needs .

The study distinguishes between investment in individual income and its impact on oil reserves, prices, and individual income. The study follows a descriptive analytical approach and employs regression analysis using the "Eviews" program to study and analyze the statistical data related to the study variables. The study reached several important results, including :

Theoretical Results:

- Revenues contribute to the development of the Libyan economy, and investment scarcity has led to a slowdown in production recovery.
- Foreign investment has played a pivotal role in establishing the oil industry.
- Libya's reliance on oil revenues makes it vulnerable to crises.

Applied Results:

-There is a strong relationship between the dependent variable "oil production development" and the independent variables "level of foreign direct investment."

Keywords:

Foreign direct investment, oil industries, crude oil prices, individual income, oil production, oil reserves.

الملخص:

يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر في عمليات التمويل ونقل التكنولوجيا المطورة لتحقيق زيادة الإنتاج ومن هنا تتركز اشكالية الدراسة في التساؤول الرئيس المتثل في ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي النفطي الليبي،وتهدف الدراسة لتقييم الحاجة للاستثمار في قطاع النفط وتقدير نجاح وسيلة الاستثمار كسياسة جاذبة في ظل الاختلال الهيكلي المحلي الناتج عن التناقض الحاصل بين ثبات الدخل واحتياجات الانفاق العام والتمييز بين الاستثمار على الدخل الفردي وأثره على الاحتياطي المؤكد من النفط والأسعار والدخل الفردي، واتبعث الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتحليل معادلة الانحدار ببرنامج Eviews في دراسة وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ووصلت الدراسة الى أهم النتائج المتمثلة في **النتائج النظرية:** العائدات تساهم في تطوير الاقتصاد الليبي، شح الاستثمارات أدى لتراجع سرعة تعافي الانتاج، لعب الاستثمارالاجنبي دورا حاسما في تأسيس صناعة النفط، اعتماد ليبيا على ايرادات النفط يجعلها عرضة للازمات. **النتائج التطبيقية:** –هناك علاقة قوية بين المتغير التابع "تطور الانتاج النفطي" والمتغيرات المستقلة "مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر".

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر– الصناعات النفطية– أسعار النفط الخام، الدخل الفردي– الإنتاج النفطي، والاحتياطي النفطي..

المقدمة

من خلال تقييم مسيرة الشركات الأجنبية في القطاعات الصناعية النفطية ودورها في الاقتصاد الوطني، الذي يحتاج لتمويل كبير والكثير من الاستثمارات، عن طريق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لاصلاح البني التحتية للحقول والمونئ النفطية بسبب التخريب والتقادم، أولتهالكها بسبب الاغلاق لفترات طويلة، حيث يؤثر بشكل كبير لاعادة اعمار قطاع الصناعة النفطي الذي يحتاج لمبالغ لتمويل تفوق مقدرة المؤسسة عليه لتحقيق تهدفها إلى زيادة الإنتاج إلى 2. مليون ب/ي والذي يحتاج استثمارات بنحو 5.5 مليار دولار حسب معطيات الدراسة.

مشكلة الدراسة

تتمتع ليبيا بثروة واحتياطي نفطي كبيرة ألا أن هناك اختلالات هيكلية في النواحي المالية والتقنية وهذا ما يستدعي توفير امكانيات دولية لسد هذا الاحتياج. ما يثير التساؤل عن نقطة

الاتزان التي تحقق المصلحة الوطنية بتعظيم الدخل الوطني من الثروة النفطية وجذب الإستثمار الأجنبي بطريقة عادلة، ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي النفطي الليبي؟

تساؤلات البحث

تتركز الدراسة في التساؤلات التالية:

ما مفهوم الصناعات النفطية ومراحلها؟

ما موقع الشركات الاجنبية الكبري في ليبيا؟

ما دورالاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في: –

1- التعرف على الإستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه في تنمية قطاعات الصناعة النفطي بليبيا والأفاق المستقبليه لهذا التطور.

2- قدمت أسهاماً جديدا للمعرفة من خلال توضيح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعة النفطية في ظل بيئة سياسية متوترة لتوجيه الاستثمارات الأجنبية

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى –

1. التعرف على الصناعات النفطيـــــــة ومراحلها.
2. توضيح موقع الشركات الاجنبية الكبرى في ليبيا.
3. اضهار دور الاستثمار الاجنبي المباشـر في التنمية.

منهج الدراسة

اتبع الباحث المناهج التالية:

المنهج التحليلي الوصفي وتحليل معادلة الانحدار ببرنامج Eviewsفي دراسة وتحليل البيانات الإحصائية لدراسة وفهم العلاقة بين" تطور الانتاج النفطي والاستثمار الاجنبي المباشر".

تقسيم الدراسة

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للصناعة النفطية.

المبحث الثاني: الشركات الاجنبية الكبري وموقعها في ليبيا.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية.

المبحث الاول: – الإطار المفاهيمي للصناعة النفطية.

يعد النفط واحد من الموارد الاقتصادية الناضبة والمهمة لتوفير فوائض مالية كبيره تسهم في رفد الميزانية العامة للدولة، وتلبي حاجة السوق المحلية والعالمية وبأحسن الأسعار وتطوير صناعة تكرير النفط وتطوير المصافي وارتباطها وتأثيرها في بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة.

المطلب الاول: مفهوم الصناعات النفطية ودور الشركات الكبري في صناعة النفط.

أولاً–: صناعة النفط petroleum industry

تعتمد الدول النفطية على عمليات صناعة النفط والتي تتضمن العديد من العمليات المختلفة التي تهدف إلى استخلاص النفط وتهيئته ليصير قابلاً للاستخدام بداءً من عملية التنقيب عنه، ثمّ حفر بئر لإستخراجه، ويخضع النفط بعد إستخراجه الى عملية التكرير، وهي عملية ضرورية جداً، يتم استخدامها في تصنيع ما تعرف بمنتجات النفط، (عمر م، 2007). تم نقلها بواسطة وسائط نقل النفط، كالناقلات، الأنابيب، ليتم تسويقها ومع توسع عمليات الإستكشاف والإنتاج.

تشمل عمليات التنقيب، استخراج، تكرير، نقل، وتسويق منتجات النفط. تنقسم صناعة النفط (قطاع صناعات المنبع النفطية بقطاع التنقيب والإنتاج) عادة إلى ثلاث فروع رئيسية: المنبع، الوسطى والمصب. (Institute.، 12 May 2008). وقسمها معهد النفط الأمريكي صناعة النفط إلى خمس قطاعات:((لمنبع –المصب –خطوط النقـل. – البحـــــــري – الخدمات والإمدادات).

ثانياً: مراحل ومكونات الصناعة النفطية الليبية

1– مرحلة الاستكشاف

يتم تحديد مكان وجود النفط، ثم حفر الآبار الاستكشافية ثمّ تحديد التجمعات البترولية بشكلٍ دقيقٍ. (العربي.، 2012).

2- مرحلة التنقيب

يتطلب استثمارات مادية كبيرة، وخبرات تكنولوجية متطورة، وتمويلا مستمرا لخطط الاستكشاف، وتشمل عناصر تعدين البترول وصناعته، ونقله وتسويقه.

3 -مراحل الإنتاج

بعد الحصول على البترول عن طريق حفر الآبار، وإمكانية الوصول إلى البترول.

ثالثاً: وجهة الصادرات النفطية الليبية ودور الشركات الكبري في صناعة النفط

1-وجهة الصادرات النفطية الليبية

صادرات ليبيا هي مصدر صافي للنفط. ويقدر استهلاكها المحلي بنحو 270 ألف برميل في اليوم. ويذهب أكثر من 85 % من صادرات النفط الخام إلى أوروبا ، بينما يذهب نحو 13 % شرق قناة السويس إلى آسيا،ويذهب نحو 32 % من النفط الليبي إلى إيطاليا ، و 14 % إلى ألمانيا ، و 10 % إلى الصين وفرنسا ، و 5 % إلى الولايات المتحدة،وتعتبر المؤسسة الوطنية للنفط أكبر مسؤول عن عقود الاكتشاف والتصدير، و أهم خمس دول مستوردة للنفط الليبي (بملايين ب/ي)هي ألمانيا الغربية -إيطاليا- بريطانيا فرنسا هولندا.

2- الشركات الكبرى ودورها في صناعة النفط

برز اسم الشركات النفطية الكبرى-الشقيقات السبع(THE SEVEN SOSTERS)، كأكبر تنظيم احتكاري (كارتل CARTAL) عالمي، ارتبط بمجموعة من الاتفاقيات الدولية لتنظيم الاحتكار الدولي (أكناكاري). (خليل) حيث اتفقوا على تسعير النفط وتقسيم الاسواق لصالحها ونجد أن عقود الامتياز من الاقطار العربية كانت جميعها لشركات أمريكية بريطانية وفرنسية.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات النفطية

اولاً: استراتيجية السياسات النفطية

إن أي إستراتيجية للسياسة النفطية يجب أن تنطلق من جملة التناقضات الدولية ومتغيرات البيئة المحيطة التي تؤثر في السياسة النفطية على المستويين المحلي والدولي، حيث

سعى صناع السياسة إلى برمجة وتخطيط الإنتاج النفطي بما يوفر المعين اللازم لبرامج النمو وفقا لمعدلات الإنتاج الفنية وزيادة الأسعار بما يتناسب مع الميزات النسبية للنفط الخام الليبي والارتباط مع تطورات السوق، لرسم إستراتيجية نفطية متكاملة يكون فيها النفط الخام وسيلة لأحداث تغيرات جذرية في هيكل الصناعات النفطية الليبية.

ثانياً: سياسة إنتاج النفط الخام والاحتياطي والسعر

1- الطاقة الانتاجية

تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورًا مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية. فأن الإنتاج العرض يحتاج إلى نفقات رأسمالية لا كتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، بالنسبة للطاقة الإنتاجية لليبيا فهي مرتبطة باستراتيجية أوبك، الطلب **على إنتاج أوبك = الاستهلاك العالمي – إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك**

2- الاحتياطيات النفطية

إن الاحتياطيات هي تلك التي تتأكد فيها الشركة بأكثر من 90٪ من استخلاص ظروف السوق الحالية، ويعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية.

3- السياسة السعرية:

تتحدد الأسعار في السوق النفطية، كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وتختلف عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي كونها سلعة سياسية، ويحدد السعر العادل الطلب العالمي للنفط الخام لمنظمة أوبك.

ثالثاً: سعر النفط الخام وعلاقته بالاستثمارات والعوائد والسوق النفطية

1- سعر النفط الخام: تتمثل جزئية هذا الموضوع في قضيتان اساسيتان وهما: -

- كيف تقييم ثمن النفط واتجاهات أسعاره المستقبلية، كمحدد للاستهلاك النفطي الحالي وانعكاساته على اتجاهات الاستثمار في الصناعة النفطية.
- تقييم ثمن النفط في التجارة الفورية واكتشاف السعر.

ولتقييم ثمن النفط يستعمل أحد أنواع السعر المرجعية (السعر الترجيعي NET BACK PRICE– السعر الفوري SPOT PRICE –السعر الآجل Futures price)

2- تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط، إذ تعتمد عليها هذه الدول دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى، كالضرائب وعليه فإن العلاقة التي تحكم أسعار النفط وعائدات النفط هي علاقة طردية، بحيث كلما كان هناك ارتفاع في أسعار النفط نتج عنه زيادة في عوائد النفط والعكس صحيح، ولتقلبات أسعار النفط أثر كبير على العوائد النفطية بالزيادة أو بالنقصان وهذا ما أثبتته تطور العوائد النفطية عبر التاريخ.

3- **السوق النفطية:**

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.

المطلب الثالث: الصناعات النفطية ودورها في الاقتصاد الليبي.

أولاً: أهمية الصناعة النفطية في ليبيا ومكوناتها.

1- أهمية الصناعة النفطية في ليبيا

يعد النفط أحد الموارد الاقتصادية الناضبة والمهمة لتوفير فوائض مالية كبيره تسهم في رفد الميزانية العامة للدولة وسد حاجة السكان والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبه يتحقق النمو الاقتصادي وتتضاعف الاحتياطات النقدية لدعم الاقتصاد الوطني وتطوير القطاعات الاقتصادية لبرامجها التنموية.

2- مكونات الصناعة النفطية في ليبيا

البنية التحتية: تقوم على إنتاج النفط الخام، ونقله إلى الأسواق العالمية وإنتاج الاحواض الرسوبية ينتج ويتم تصديره منفرداً تحت اسم تجاري، . منظومة خامي «آمنا» و«سيرتيكا ومنظومة خام الزويتينة – خام البريقة، – خام السدرة– خام أبو الطفل – خام مليتة – خام الشرارة – خام الجرف.

ثانياً: مساهمة الصناعة النفطية في الناتج المحلي والموازنه العامة

1- مساهمة الصناعة النفطية في الناتج المحلي.

يساهم مساهمة كبيرة ورئيسيه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتختلف نسبتة على الظروف الاقتصادية والسياسية، والحرب دفعت الدولة الليبية لزيادة الإنتاج والتصدير وذلك لتمويل الإنفاق بسبب توقفت الصادرات النفطية بشكل مؤقت عام 2011, اذ انخفضت الإيرادات النفطية مما قلل من مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي ألإجمالي وذلك تاثر عائدات النفط في الناتج المحلي.

2-علاقة الصناعات النفطية مع الموازنات العامة.

الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة يتم من خلالها وضع التخصصات الاستثمارية والتشغيلية ومعالجة التضخم والبطالة وان من أهم التحديات التي تواجه البلدان المصدرة للنفط هو كيفية حماية اقتصادها من التقلبات في أسعار النفط العالمية، لذلك ينبغي مراقبة ميزانيات التدفق النقدي وميزانيات الميزانية بعناية لضمان أن الأموال اللازمة للاستثمار وإدارة العمليات.

ثالثاً: معوقات الاستثمار في الصناعة النفطية في ليبيا

يمكن تحديد الأسباب التي تكمن وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية في ليبيا الي:

- الوضع السياسي، ومحدودية موارد التمويل، التكنولوجيا الصناعية، وعدم مواكبة التطور التقني لإنتاج المنتجات النفطية والبتروكيماوية وفق المواصفات القياسية العالمية المطلوبة. ولا يمكن توفيرها الا عن طريق الاستثمار الاجنبي (المؤسسة، 2008)

المطلب الثاني: الشركات الكبرى وموقعها في ليبيا

ان الأهداف الإستراتيجية للنفط تنعكس في تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية مع الأخذ بالاعتبار الزيادة السنوية في معدلات الاستهلاك كنتيجة مباشرة لزيادة النمو.

أولاً: الشركات الاجنبية العاملة بليبيا

الشركات المستقلة مثل «أوكسيدنتال» و«فنترشهال» و«فيبا» و«إيني» الإيطالية «وكارتل الشقيقات

السبع»، الفرنسية،مؤسسة النفط الوطنية، B/B البريطانية ريسول الإسبانية،شقرون،هِس، إكسون موبيل، كونوكو فيليبس، الأمريكية، شقرون وشركة النفط الألمانية ف. ديا.

ثانياً: عضوية ليبيا في أوبك.

بعد عضوية اوبك وفي أوائل 80 – أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. لكن مع ارتفاع الأسعار تأخر الاقتصاد العالمي، وانخفض الطلب على النفط.، حاولت منظمة أوبك تحديد مخصصات إنتاج النفط منخفضة بدرجة كافية لتحقيق الاستقرار السوق. قبلت ليبيا حصتها من 1.1 مليون برميل في اليوم، ومنذ ذلك الحين وقد التزمت عمومًا بحصص الإنتاج التي حددتها أوبك وكان من المتوقع أن تسعى ليبيا إلى رفع حصة الإنتاج في اجتماع الأوبك في ديسمبر 2011.

ثالثاً: أهم خمس شركات نفطيّة أجنبية في ليبيا:

تنشط في ليبيا العديد من الشركات النفطية المختصة في البترول والغاز، وأعمال التنقيب والبحث والإنتاج، وتظهر خمس شركات عالمية كبرى لها حضورها الأبرز والأكثر تأثيرًا وهي:

1. ***أوكسيدنتال بتروليوم الأمريكية:** وهي شركة تعمل في مجال التنقيب عن النفط والغاز،
2. ***إيني الإيطالية:** هي شركة إيطالية كبيرة لاستكشاف واستخراج النفط.
3. ***طوطال الفرنسية:** وهي شركة نفط فرنسية تعد من أكبر الشركات النفطية في العالم.
4. ***إكسون موبيل الأمريكية:** وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات.
5. ***بريتش بتروليوم البريطانية:** تعتبر ثالث أكبر شركة نفط خاصة في العالم.

المطلب الثاني: أنماط الاستثمار في الصناعات النفطية الليبية.

النفط ذو أهمية اقتصادية وسياسية، ويهمم كل الدول المنتجة له، والتي تنتمي غالباً الى طائفة الدول النامية، والدول المستهلكة له ويعد المصدر الرئيسي للدخل القومي حيث تشكل العوائد النفطية بالنسبة للدول المنتجة قرابة 6 %من الدخل القومي لهذه الدول، تلك العوائد التي تعتمد عليها الدول المنتجة في النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تعريف عقد النفط وانواعه:

هو اتفاق يبرم بين الدول المنتجة للنفط أو إحدى الشركات أو المؤسسات التابعة لها من ناحية وبين شركة نفط أجنبية لغرض البحث عن النفط واستكشافها والتنقيب عنه من ثم إنتاجه في منطقة معينة ولمدة زمنية معينة لقاء مقابل تدفعه الدولة المنتجة للنفط. (علام، المجلد 23).

ويوجد عدة أنواع من العقود النفطية وهي: –

- عقود الامتياز، ومن خلالها يمتلك المتعهد النفط وهو في باطن الأرض.
- واتفاقيات تقاسم الإنتاج(PSA) ، من خلالها يمتلك المقاول حصة من النفط بمجرد خروجه
- عقود الخدمة، وفي إطارها يتلقى المقاول رسومًا لاستخراج النفط من الأرض.
- المشاريع المشتركة(JVs) ، التي تدخل فيها الدولة في شراكة مع شركات النفط.

ثانياً: تطور تدفق الاستثمارات الاجنبية

في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي، فقد استهدفت السياسة النفطية المحلية إتباع مبدأ تحديد أولويات الصرف، واستحداث نوع من التوازن في تنفيذ عمليات القطاع المختلفة، حيث تم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجال النفط وتفعيل دور شركات النفط الوطنية في هذه الصناعة، وما سيسفر عن إيجاد علاقة جديدة لعملها مع شركات النفط الأجنبية تستند إلى التعاون التكنولوجي وأنواع جديدة من أنماط العقود الاستثمارية

ثالثا: خطة الاستثمار في قطاع النفط.

لتحقيق المستهدفات يجب اتباع الخطوات التالية: –

- المحافظة على الثروة النفطية، وتحسين معدلات الاداء، توفير متطلبات وتوطين الصناعة.

- الاهتمام والتركيز على الصيانة، وكسب أسواق تستوعب صادرات النفط ومنتجاته وقدرت الاستثمارات المالية المطلوبة لتحقيق هذه المستهدفات بحوالى 21 مليار دولار، والاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة في تسخير الامكانات لنباء قاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة.

المطلب الثالث: الافاق المستقبلية لتطوير الصناعات النفطية

تتمتع ليبيا بكثير من المقومات والمؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرؤوس الأموال وأهم الموارد الطبيعية احتياطيات النفط الكبير.

أولا: صناعة النفط العالمية.

ساهمت ثورات التكنولوجيا الأخيرة، في زيادة الإمدادات البترولية وخلق مرونة جديدة في هذه الصناعة، تواجه الصناعة تحديات مهمة، منها ظاهرة التغير المناخي وما سيصاحبها من سن قوانين، وكذلك التطور التكنولوجي مع كل المتغيرات المستقبلية والنمو الاقتصادي المتوقع عالمياً.

ثانياً: تحديات قطاع الصناعة النفطي الليبي.

يشكل قطاع النفط في ليبيا أحد العلامات الفارقة في وضع ليبيا اليوم، فالاتجاه العام لعملية الإنتاج والتصدير ،ويرتبط مصير عملية إعادة أعمار الاقتصاد الليبي بمدى النجاح في صياغة المشروع السياسي الوطني و المصلحة الوطنية المشتركة وذلك باستعادة الأمن والاستقرار ووضع حد للفساد والتهريب وإبعاد القطاع عن الضغوط السياسيةوتطوير احتياطي والمحافظة على الثروة النفطية بتحديد الإنتاج الكفء فنيا واقتصادياً وترشيد الاستهلاك باستخدام التقنيات الحديثة والاجهزة والمعدات ذات الكفاءة العاليةواستقطاب الاستثمارات الاجنبية في مجال تنمية وتطوير الثروة النفطية

ثالثاً: المشروعات المستقبلية والبحث والتطوير.

يحتاج السوق الليبي للخبرات الأجنبية لرفع كفاءة التكنولوجيا ومهارة الكوادر البشرية والرقي بمستوى البحوث العلمية، تقديم الحوافز التنظيمية والضريبية والامتيازات التي تساهمت في تسهيل اجراءات الإستثمار الأجنبي، في جعل ليبيا بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية.

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا في عملية التنمية سواء من حيث كوته مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل–وسيلة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد

النادرة، وهنا يأتي دور الدولة في زيادة الاستثمار وتدفقه نحو عملية الاكتشاف الإنتاج والاستثمار.

المطلب الاول: مفهوم الإستثمار الاجنبي المباشر

يعتبرالاستثمار الاجنبي المباشر الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول.

تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

- بعرف: بأنه" تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أوى أنشأتها المؤسسة من أجل بيعها، بل استخدمتها في نشاطها لمدة طويلة.

ثانياً أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والاستغلال الامثل والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الـــدول، ونقل التقنيات التكنولوجية، وتحقيق نموا اقتصاديا يزيد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم الدخل القومـــي
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات لتحقيق التكامل الاقتصادي، وخلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

ثالثاً: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر واشكاله.

1- أنواع الإستثمار الاجنبي المباشر

ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر الى عدة انواع حسب الأهداف التى يرغب المستثمر الاجنبي من تحقيقها الي استثمار باحث عن الثروات واستثمار باحث عن الاسواق والاستثمار الباحث عن الكفاءة، وأخيرا الاستثمار في الاصول الاستراتيجية. ويمكن تلخيص هذه الانواع المختلفة من الاستثمارات الاجنبية فيما يلي: -

أ- الاستثمار الباحث (عن الثروات الطبيعية -عن الاسواق- عن الكفاءة في الاداء- عن الاصول الاستراتيجية).

2- : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال وسياسات الإستثمار الأجنبي بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية، والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من السياسات حسب الدول إحدى الأشكال الآتية: -

أ- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل.

ب-مشروعات ملكيتها مشتركة.

ج-الشركات متعددة الجنسية.

د- مشروعات أو عملية التجميع.

المطلب الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاديات النامية

عرف تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر تطورا مذهلا في السنوات الاخيرة بسبب تنامي ظاهرة العولمة، والتكتلات الاقتصادية والإقليمية وانفتاح الاسواق العالمية وانتشار عمليات الدمج والتمليك، بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، والذي يعتبر بمثابة خطوه نحو اندماج اقتصاديات تلك الدول في الاقتصاد العالمي.

أولاً: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المستضيفة

يحقيق الإستراتيجية التي تستهدفها الدول النامية والمتقدمة من خلال استقطابه، بنا على السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الدولة في توجيه الاستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الناتج المحلي، ويمكنه أن يحقق الميزات التالية: -

- مصدر للموارد المالية والخبرات وتوطين التكنولوجياو رفع القدرة التصديرية والاحتياطيات.
- تدريب العمالة وخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة، ودعم الأبحاث والتطوير.

ثانيا تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وسوق العمل الليبي

1-تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات من العملة الأجنبية من خلال الصادرات النفطية لتمويل الموازنة العامة لمسار التنمية الاقتصادية، وإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات.

- **الأول** التأثير الإيجابي لحساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- **أما الثاني** عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف.

- **والثالث** هو التحويلات الخاصة بالإرباح والرسوم الإدارية "الإتاوات وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج.

2- تأثير الإستثمار الأجنبي على سوق العمل.

يؤثر على خلق فرص عمل في سوق العمل ويقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة فيمن خلال التوظيف المباشرة في المنشآت الأجنبية، في المقابل هناك شبه أتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي المباشر يدفع أجراً أكبر من نظيرة الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال.

ثالثاً: تأثير الإستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي:

تؤثر العائدات النفطية على الاقتصاد القومي بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال بعض القنوات: -

1- يشكل عنصراً مهماً من تكوين الدخل القومي لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت.

2- يقدم المعرفة التقنية التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات.

3- يؤثر على النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، وسوق العمل ويرتبط قطاع النفط بالتنمية.

المطلب الثالث: دور النفط في الاقتصاد الليبي

أولاً: تأثير قطاع النفط على الاقتصاد الليبي"

تمتعت ليبيا بإيرادات نفطية متزايدة بثبات، وأصبحت عضوا فاعلا في مجتمع التجارة الدولية. تخطت إيرادات النفط حاجز العشرين بليون دولار أمريكي وانتقلت تقلبات العائد النفطي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وكما تفيد التجربة العالمية فإنَّ التقلبات المرتفعة تشكل عامل أداء ضعيف للنمو على المدى البعيد، وقد ينعكس سلبا على المجتمع ككل، وقد أخفقت سياسة الدولة في عزل الاقتصاد عن تقلبات الدورة النفطية. حيث شكَّلت التغيُّرات في الاستثمار المحلي، مع تأثير مضاعف على الطلب المحلي، المصدر الرئيسي لتقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، فتقلبات الاستثمار المحلي وثيقة الارتباط بالتقلبات في العائدات.

ثانياً: مؤشرات النفط في الاقتصاد الليبي وأهمية الاحتياطي النفطي.

1- مؤشرات الاقتصاد الليبي

قطاع النفط يمثل القوة الدافعة للاقتصاد الليبي حيث يمثل نحو 96% من الصادرات وما يصل إلى 98% من إيرادات خزينة الدولة، فتراجع الإنتاج دفع مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي إلى التدهور، الذي يؤثر على معدلات نمو الاقتصاد الليبي. وعلى الرغم من امتلاك ليبيا لاحتياطيات نفطية ضخمة تتجاوز 70 مليار برميل، وهى احتياطيات تمكنها من تخطى المشكلات الاقتصادية إلا أن قطاع النفط الليبي شهد تذبذباً، وخللاً في الميزان بسب ارتفاع لصادرات النفطية.

2- أهمية الاحتياطي النفطي في الاقتصاد الليبي

تمتلك ليبيا نحو 46.4 بليون برميل من احتياطي النفط، ويتطلب المحافظة على استدامة مالية طويلة الأجل، وبمقدور ليبيا كمعظم الاقتصاديات المنتجة للنفط أن تتحمل عجزاً مالياً غير نفطي كبيراً إلى درجة أنَّ العائدات من الموارد النفطية، وبما ان ليبيا عضواً قوياً في منظمة اوبك ومحافظةً على حصتها الحالية من مُخرَجات المنظمة. فمن الممكن أن يزداد الطلب على نفط "أوبيك". وفي هذه الحالة ستكون عائدات ليبيا أقل مما هو مخطَّط لها، الأمر الذي سيؤدي بالبلاد إلى توافر فائض (surplus capacity إذ يستدعي الأمر لخلق فرص العمل زيادة النمو. على الرغم من الادراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلا عن كل من الاستثمار والادخار المحليين، بل هو مكمل له إلا ان هذا الاتجاه قد يعزز بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، ورفع مستويات الإنتاجية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وتطبيقية، وقدمت أساهما جديدا للمعرفة من خلال توضيح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة النفطية في ظل بيئة سياسية متوترة.

أولاً: النتائج النظرية: -

1- ليبيا لديها احتياطي نفطي كبير يفترض أن يكفيها لـ(70) عام قادم وفقا لمعدل الانتاج الطبيعي). والعائدات تساهم في تطوير الاقتصاد الليبي.

2- مقارنة ليبيا بالدول المنتجة للنفط فأن شح الاستثمارات أدى إلى تراجع سرعة تعافي الانتاج.

3- لعب الاستثمار الاجنبي دورا حاسما في تأسيس صناعة النفط الليبية الذي وفر قناة استثمارية ناجحة وازنت بين مصالح الدولة.

4- اعتماد ليبيا على ايرادات النفط بشكل رئيسي في الميزانية العامة يجعلها عرضة للازمات في حالة انخفاض الاسعار لعدم تنويع الايرادات العامة واستخدامها في التطوير.

ثانياً: النتائج التطبيقية: -

1. هناك علاقة قوية بين المتغير التابع "تطور الانتاج النفطي والمتغيرات المستقلة.
2. هدف الدراسة كان الوصول إلى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بتطور الانتاج النفطي وقد وضحت الأرقام أن صرف ما يصل إلى مليار دولار أمريكي ينتج عنه زيادة 73,700 برميل يوميا وهو معدل مبرر وفقا لاقتصاديات الصناعة النفطية مما يشير إلى أن ليبيا تستطيع اجتذاب الاستثمارات الاجنبية لتحقيق هدفها في الوصل إلى مستوى انتاج 2 مليون برميل يوميا. وبمقارنة هذا الرقم بالطاقة الحالية 1600 مليون برميل يومي فأن الهدف سيكون في اجتذاب ما يصل إلى 5.5 مليار دولار من الاستثمارات.
3. كما أوضحت بأنه هناك تأثير إيجابي لزيادة الانتاج على الدخل الفردي في ليبيا وهذا يؤيد كذلك جدلية زيادة الاستثمار الاجنبي.

توصيات الدراسة

التوصيات على مستوى السياسات

1. يجب على السلطات الليبية المختصة العمل على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر لقطاع النفط بهدف رفع القدرة الانتاجية وهذا يتطلب أعادة توفير الأمن وصيانة البني التحتية التى دمرت بسبب الحرب وإغلاق الحقول النفطية لفترة طويلة.
2. التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية وسياسيات الصناعة النفطية.

التوصيات على المستوى الأكاديمي

1- دراسة تأثير الأسعار النفطية بشكل مفصل على الاستثمار الأجنبـــي في الصناعة النفطية سيكون مفيدا من ناحية اكاديمية ومن ناحية صناعية.

2- أن يكون هناك توسع في إيجاد تأثير الضغوط السياسة بصفة عامة على الصناعات الأخرى كصناعات الطاقات المتجددة.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية الكتب

1- شبحي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، 2012، محاضرات وتطبيقات، دار الحمد للنشر والتوزيع، عمان.

2- أكرم محمود أحمد، جيولوجيينياس رئيس، (2012) "مخاطر صناعة البترول. موقع النفط والغاز الطبيعي

3- عطلاوي حمزة. (2012). مستقبل النفط العربي في ظل التحديات المعاصرة. مع الاشارة للجزائر، كلية العلوم الاقتصادية. وزاره التعليم العالي – جامعة الزيان عاشور بجلفة.

4- غانم شكري. (1985). النفط والاقتصاد الليبي. بيروت: معهد الانماء العربي.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. "Libya: Background and U.S. Relations". Congressional Research Service, 18 February 2011.
2. "Oil Firms May Get Exemption On Libya". Chicago Tribune, 13 January 1986.
3. Qaddafi's son sets out economic reforms: Libya plans to shed old and begin a new era". New

ثالثاً: الأطروحات:

1-دكتور سعيد عبد الرحيم محمد، (2014)، النظام القانوني لعقود البترول، رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة.

2-مخلفي امينة. (2013). أثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات. دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية، الجزائر: جامعة قاصدي رسالة دكتوراه.

3-عبد الرزاق مصطفي رفيق. (2013). السياسة النفطية وادارة الريع في الامارات العربي المتحدة مع الاشارة للعراق. الكوفة، العراق: كلية الادارة والاقتصاد رسالة دكتوراه.

رابعاً: المجلات

1- بلقلة إبراهيم، (2013)، تطورات اسعار النفط وانعكساتها على الموازنه العامة للدولة العربية خلال الفترة (2000-2009). مجلة الباحث.

2- عبد الغفار هناء، (2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية- الصين تموذجاً. بغداد: بيت الحكمة.

3- مسار تنمية جانب العرض في الاقتصاد الليبي. (2013). مجلة جامعة نوروز.

خامساً: الجرائد

د أحمد. محمد /خبير نفطي ليبي. (3 اكتوبر, 2018). خارطة النفط الليبي.. الحقول والموانئ والشركات. جريدة الوسط، صفحة 2.

سادساً: الندوات

1- العجلان على بن ابراهيم وفتحى تهامي على. (1999). مداخلة بعنوان الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. ندوه حول الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول.

سابعاً: المؤتمرات

1- د. بقة الشريف، (جوان 2002)، حركية الاستثمار الأجنبي المباشر واختياجات التنمية العربية. المؤتمر العلمي السادس حول الإستثمار الأجنبي واحتياجات الدول العربية (صفحة 8). بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 28-29.

2- مؤتمر الطاقة العربي العاشر. كانون الاول. ابو ظبي: ابوظبي دولة الامارات العربية.

ثامناً: التقـــــــــــــارير

1- تقير افاق الطاقة في ليبيا. ليبيا: توقعات الطاقة في العالم.

2- التقرير السنوي امنظمة الاقطار العربية المصدره للبترول. تقارير اوبك السنوي اوبك. (2002 -2022)

تاسعاً: مواقع الانترنت

1- "U.S. to lift final sanctions against Libya". CNN World, 17 September 2004.

2- "Oil and Gas in Libya - Overview". Mbendi, retrieved 21 October 2011.

اقتصاد المعرفة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية

د. الحسين السعيدي
المعهد العالي للفنون والحرف تطاوين قسم الأنثروبولوجيا

- **الملخص:**

يعتبر اقتصاد المعرفة من اهم مقومات مجتمع المعلومات والتنمية لما له من دور في النسيج التنموي الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال هذه الورقة العلمية سنتطرق الى جملة من الاستنتاجات في مقدمتها الانخفاض الكبير الذي شاهده التعليم في السنوات الأخيرة وتدني مستوى مراكز البحوث العربية وتطويرها وهو الغياب الكلي لتبادل المعلومات بينها وخاصة الموارد البشرية وفي مقدمتها الكفاءات الأكاديمية التي هي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد المعرفي. كما لاحظنا عديد النقاط التي تتعلق بغياب استراتيجية صناعة محتوى المعلومات لذلك من الواجب اعطاء الاهمية القصوى لاقتصاد المعرفي وإعادة هيكلته بكافة مراحله، كذلك العمل على ايجاد البيئة العربية المناسبة لبناء صناعة عربية للمحتوى المعرفي يشترك في أنجازها جميع مقومات المجتمع، وتكون متناسقة ومتماشية مع صناعة المحتوى المعرفي في الدول الأوربية. كما أكدت هذه الورقة العلمية على ضرورة المحافظة على الكفاءات العلمية وتفعيل العملية التعليمية والعمل على عودة العقول والكفاءات المهاجرة وخلق مناخ علمي ملائم في الجامعات والمراكز العلمية، والسماح بحرية التفكير العلمي والنشر.

الكلمات المفاتيح: التعليم، الفجوة الرقمية، الإنتاج المعرفي، الكفاءات العلمية

- **Abstract:**

The knowledge economy is one of the most important components of the information and development society because of its role in the integrated economic and social development fabric.

Through this study, we will address a number of conclusions, the most important of which is the continuous decline in the level of education, the low level of research and development centers, and the total absence of information exchange between Arab countries, especially human resources, foremost of which is academic competencies, which are the backbone of the knowledge economy. We also noticed several essential points related to the absence of a strategy for creating information content, therefore, it is necessary to give the utmost importance to restructuring education at all levels.

We also work to find the appropriate Arab environment to build an Arab industry for knowledge content, which everyone participates in achieving, between public and private, and which is consistent and in line with the knowledge content industry in developed countries. The study also emphasized the necessity of preserving scientific competencies, activating the educational process, and working to return minds and competencies through reverse migration to the Arab world through financial stimulation, creating an appropriate scientific climate in universities and scientific centers, allowing freedom of scientific thinking and publishing, and other incentives for the return of immigrant brains.

- **Keywords**: education, digital divide, knowledge production, scientific competencies

❖ المقدمة

يمكن القول بأن المعرفة هي الصفة الاساسية للمجتمع الانساني الراهن، ومن خلالها تتحقق كل التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة لما لها من علاقة مباشرة بتنمية المجتمعات الانسانية، فالمعرفة هي أحد المكتسبات المهمة للاقتصاد المعرفي – فهي المحور الأساسي في بناء القدرات الانسانية وتطويرها باعتبارها العنصر الانتاجي الرئيسي للإنتاجية في المجتمع وينطلق من تطوير الكفاءات الأكاديمية.

ان وسائل المعرفة التكنولوجية واستثمارها بكافة أبعادها العلمية الدقيقة في المجتمع من خلال الاستخدام المهارات والمعارف الأكاديمية المتطورة يشكل اضافة حقيقية للاقتصاد الوطني ونقلة نوعية نحو التحول والتطور في مستوي الاقتصاد المبني على المعرفة.

إن التحولات الحديثة من قبل العلماء والباحثين نحو اعتبار ان المعرفة ذات قيمة وأنها أصبحت من العناصر الأساسية في الإنتاج يلقي الضوء على جانب آخر من المعرفة يتعلق بكيفية برمجتها وادارتها. ان هذه الورقة العلمية حاولت معرفة واقع الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية من خلال البحث والتعمق في تحليل طبيعة البناء المعرفي في ضوء الدراسات والبحوث النظرية والعملية لتحديد الاستراتيجيات الملائمة لاكتساب المعرفة وتراكمها بما يؤدي الى تحقيق التقدم المنشود. وبذلك قسمنا هذا العمل الي ثلاثة أقسام

الجزاء الاول: عرض وبيان الاطر النظرية في كيفية اكتساب المعرفة وتراكمها.

الجزاء الثاني: طبيعة هيكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية.

الجزاء الثالث: الاستراتيجية العربية المناسبة لانجاز الاقتصاد المعرفي.

❖ مشكلة الدراسة:

رغم ان العالم اليوم يشاهد تطور سريع على مستوى مجال التكنولوجيا، يعتبر الاقتصاد المعرفي من أهم مكونات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية من خلال الاطر النظرية في كيفية اكتساب المعرفة وتراكمها، لكن يبقي هذا الاقتصاد المعرفي يشكوا عديد النقائص في مجال الإنتاج المعرفي سنحاول من خلال بعض الأسئلة الكشف عن أهم الاستراتيجيات المناسبة لإنجاز الاقتصاد المعرفي.

1- هل يمكن ان يساهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية الحديثة؟

2- هل سيساهم اقتصاد المعرفة في قفزة نوعية مناسبة للدول العربية بما يمكنها من المساهمة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي في مواجهة قضاياها التنموية من جهة، ومن جهة اخرى زيادة مشاركتها الدولية والاقليمية؟

❖ أهداف الدراسة:

انطلاقاً من اسئلة هذه الورقة العلمية ستكون الأهداف كالاتي:

1- تحديد الصعوبات التي تواجهها بلدان المغرب العربي على صعيد الاقتصاد المعرفي في ظل التحولات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً.

2- محاولة تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل بعد الى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة.

3- ما هي الطريقة التي تتمكن من خلالها الدول العربية في تكوين المحتوى المعرفي المناسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي يتمكن من استيعاب التطور التكنولوجي في مختلف الميادين العلمية، لا سيما في مجال التطبيقات العملية كالتطبيقات البرمجية، والانتاج الاعلامي والفني، وفي مجال الاتصالات والمعلومات ... الخ.

❖ مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

من دراستنا لأدبيات اقتصاديات المعرفة، اتضح لنا ضرورة تثبيت بعض المفاهيم التي تخدم الدراسة وهدفها والمستخدمة في هذا البحث، ومنها ما يلي:

1- الاقتصاد المعرفي:

هو ذلك المفهوم من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها.

فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت اهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة.

2-انتاج المعرفة:

ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع او الاكتساب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها.

3-صناعة المعرفة:

هي امتداد لعملية انتاج لمعرفة، وتتضمن الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة.

4-ادارة المعرفة:

تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول الى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول ان ادارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل (انظر د. غالب الرفاعي، تشرين الثاني، 2004، ص 13)

5-الاقتصاد المبني على المعرفة:

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الانشطة الانتاجية المختلفة، اي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن ان نطلق عليه المجتمع المعلوماتي (انظر في ذلك محمد خضري، 2004، ص 35).

❖ **عرض وبيان الاطر النظرية في كيفية اكتساب المعرفة وتراكمها**

لقد أصبح انتاج المعرفة وعملية استخدامها يشكل الميكانيزم الذي ترتكز عليه عملية بناء النظم الاقتصادية والاجتماعية وبشكل يتناسب مع درجة تطورها. ومن هنا ينبثق السؤال الآتي "كيف تؤثر المعرفة وكيف يتسع انتشارها لكي تحدث تحولا في هياكل أنظمة الانتاج والبنى الاجتماعية؟ ان الاجابة على هذا السؤال يتطلب تناول المواضيع الآتية:

وهو ما هو الأثر الخارجي والأثر الداخلي في التراكم المعرفي في التحليل الاقتصادي للمعرفة؟ وكيف تساهم الدولة في التراكم المعرفي وحمايته؟ وماهي مقومات أساس بناء البحث العلمي التطبيقي؟

ان موضوع المعرفة يعتمد أساسا على المجال الذي تستخدم فيه كاستخدامها بشكل مكثف في مجال الأنشطة الاقتصادية.

ضرورة التركيز على (Gadrey and Gallouj, 2002, P.54). ويرى كل من "دو يانت" و "ديابيا جيو" المستوى الاجتماعي الذي يمثل البيئة الحاضنة لإعادة استخدام المعرفة. كما وان ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ربما يحسن المستوى المعرفي. فالتكنولوجيا الجديدة يمكن ان تساعد على حل المشاكل التي تظهر في عملية الانتاج وخلق فرص جديده للمعرفة.

أذن، يتضح ان هناك اعتماد متبادل في التطورات المعاصرة لثلاث ظواهر احدثت تغييرات هيكلية جوهرية وهي: العولمة والتعليم ونظام التكنولوجيا الجديدة المرتكز على المعلومات والاتصالات.

. (Bratton, 2000.p.4) فظاهرة العولمة فرضت تغيرات في كل منظومة النشاط التي تمارسها المنظمات.

ويرى البنك الدولي ان عملية تكامل ال اسواق Integrationكما أدت الى سرعة تكامل الاسواق الدولية انتشرت بسرعة مستفيدة من المخترعات الفنية وتكنولوجيا المعلومات حول العالم (ozay M, and M. Tahiroglu Ln , 2003. p.45)

❖ **–أثر العامل الخارجي والعامل الداخلي في التراكم المعرفي**

إن لاقتصاد المعرفي يستفيد من تأثيرات مختلف البرامج التكنولوجية الحديثة في عمليات تنظيم وتطوير الدخول الى حيز المعلومات والمعرفة. إلا أن ذلك يتطلب الاشارة الى موضوعين مهمين هنا:

– **الموضوع الاول:** يتمثل بتأثير العامل الخارجي في التراكم المعرفي الذي يفترض أن يكون منسجما مع سيرورة عملية النمو الاقتصادي الداخلي. حيث أن العامل الخارجي في ظل تطوره الجديد والمتمثل بالعولمة أخذ أبعادا مهمة في تأثيراته. ففي نفس الوقت الذي تكون فيه التغيرات الهيكلية ذات اعتماد متبادل على المدى الطويل فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فأن هناك

انتشارا لنظام تكنولوجي جديد يتركز في مجال المعلومات والاتصالات. أنظر(Gadrey et, al 2002.P.103)

– **الموضوع الثاني:** يرتبط بعامل نمو داخلي النشأة والذي تعود تفسيراته أصلا الى نموذج كالدور في سبب التراكم الرأسمالي. أنظر (Gadrey et al , 2002. P.109)

وبذلك يعتبر التعليم المصدر الرئيسي للتأثير الخارجي في تجميع المعرفة. أنظر (Lucas. R. 1988. P.42) ، وفي هذا الاتجاه يركز "رومور" على موضوع الخبرة التدريبية التي يمكن اكتسابها من خلال العمل، حيث يفترض انه سيحصل نمو سريع في مخزون رأس المال الثابت. أنظر (Romer.P.1990. p.71)

أما التصور الثاني فيتجه نحو اعتبار كل أشكال البنى التحتية هي مصادر خارجية للتراكم المعرفي.

ان هذا المصدر يتمثل في قطاع الاتصالات. (Roller and Warerman , 1996, P.87)

فيرى كل من رولر ووارمان فيعتقدون ان هذا المصدر هو القطاع المالي . . (Amable et al 1997) أما اميبل وآخرون، بينما يعتبر كل من برادفورد وسومرز ان التطور في الاستثمارات الخاصة والعامة هو مصدر هذا التراكم (Bradford and summers, 1991.p.445)

❖ **الاقتصاد المعرفي**

تمثل المعرفة الاقتصادية الأساليب والطرق التي يعرفها ويفهم استخدامها الانسان والتي لها تأثير عميق على الاقتصاد وتهدف الى:

1. محاولة فهم وقياس التأثير الذي تخلقه المعرفة
2. محاولة فهم طرق تراكمات المعرفة
3. محاولة كشف المعرفة وتعلمها ونقلها الى الآخرين

ان اقتصاديات المعرفة هي جزء من التحليل الاقتصادي الخاص بالطرق العلمية والهندسية التي تتناول دراسة الكشف عن نطور أساليب التقدم العلمي والفني الجديدة أو ما يسمى بالتكنولوجيا الحديثة. كما وان اقتصاديات المعرفة تتناول دراس الثقافة المعرفية وطرق التعليم والتعلم.

❖ **تساهم الدولة في التراكم المعرفي وحمايته**

هناك عدد من الطرق التي يمكن أن تلجئ اليها الدولة لتحصل على توزيع أكثر كفاءة للموارد في ضوء الوفورات الخارجية للمعرفة المتمثلة بالتعليم والبحث والتطوير. ومن هذه الطرق هي:

1- المساعدات أو المنح (Subsidies)

2 - حقوق الامتياز والتقليد (Patents and copyrights)

1-المساعدات أو المنح:

تتمثل فيما تقدمه الحكومة من اعانات للمنتجين بالاعتماد على مستوى الانتاج. وتقدم هذه المنح أو المساعدات الى القطاع الخاص الذي تخدم أنشطته المنافع العامة. وبرنامج الحكومة في الاعانات يساعد القطاع الخاص بمزاولة نشاطه من خلال استغلال الموارد بكفاءة عالية.

❖ **التراكم المعرفي مقوم أساس لبناء البحث العلمي التطبيقي**

يمكن القول ان هناك اعتماد متبادل بين موضوع تراكم المعرفة والتطور والبحث العلمي وما يتم التوصل اليه من نتائج وتطبيقات. ومن هنا فأن التطوير المعرفي يستند إلى البحث العلمي الذي يقود إلى امتلاك التكنولوجيا التي تعتبر المؤثر المباشر والاساسي في تحقيق حالة الاستثمار الامثل للموارد الاقتصادية من اجل الوصول إلى حالة التطور لاقتصادي.

لقد اعطت هذه العلاقة (التراكم المعرفي – البحث العلمي التطبيقي) ثمارها. فقد دلت تجارب مجموعة من دول العالم النامي كتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ لا سيما في جنوب شرق اسيا باعتبارها دول لا قطة للمعرفة على حقيقة هذه العلاقة. حيث استفادت هذه الدول من اكتساب المعرفة ثم تطبيقها لتصل إلى مرحله التنافس مع دول متقدمة كالولايات المتحدة الامريكية (د. عدنان نايفه / 2001, ص 9).

لقد اثبتت الدول المذكورة نجاحاً مهماً باعتبارها دول صناعية جديدة في استعادة جذب كثير من مهاراتها المهاجرة. حيث وضعت برامج واعدة في تعظيم الاستفادة من هذه المهارات، كما ركزت على انشاء شبكات تواصل بين هذه المهارات على المستويين المحلي والعالمي تمكنها من الحصول على رأس مال معرفي جديد لم تكن يوماً قادرة على الاستثمار فيه (أنظر حمودة. ص 23. 2003). فحصيلة الخبرات الاستثمارية السابقة في تمويل المشاريع تعتبر على درجة كبيرة من الاهمية (د. الرفاعي، تموز 2002. ص 55).

❖ **طبيعة هيكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية.**

لو بدأنا بما ذكرته تقارير التنمية الانسانية العربية لوقفنا على حقيقة درجة التطور المعرفي في الوطن العربي. فقد أبرز التقرير الاول ان أحد أهم النواقص في الدول العربية هو موضوع

استخدام المعرفة. اما التقرير الثاني فقد كرس بالبحث المعمق لمسائل المعرفة ومجتمع المعرفة، ويقيم حال اكتساب المعرفة على صعيدي النشر والانتاج.

ان واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، كما ان استخدام المعلوماتية اقل من اي مكان آخر في العالم.

ان تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في سنة 2002 يؤكد ان ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الارادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على اسس ضعيفة. كما أكد التقرير الى ضرورة زيادة الانفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني واعطاء العامل الانساني ما يستحقه من اهتمام.

ويمكن ارجاع اسباب النقص في انتاج عناصر المعرفة ونشرها في الدول العربية الى الآتي:

1- انخفاض مستوى التعليم:

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في بعض الدول العربية، الا ان مستوى التعليم بشكل عام لم يصل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما ادى الى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين.

2- انخفاض مستوى البحث والتطوير:

بالإضافة الى ما ذكرناه في النقطة السابقة فإن محدودية عدد وضعف امكانات مراكز البحوث وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي ادت الى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب، حيث لا تتجاوز حصة الدول العربية 1% من اجمالي النشر العلمي في العالم. وعلى صعيد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية، فقد اشارت البيانات ان 9 دول عربية سجلت370 براءة اختراع خلال الفترة 1980 / 1999.

ان هذه النسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بدول اخرى ككوريا التي سلجت 16328 براءة اختراع وتشيلي التي سجلت 147 براءة اختراع.

3- غلبة الطابع البيروقراطي:

من بين الاشكاليات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البيروقراطية السائدة – على الاخص – في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية. فالاهتمام الزائد بالمواقع الادارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي ادى الى اضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي وضعف ما يمكن انتاجه.

4- ضعف التخصيصات المالية:

مما لا شك فيه ان حجم الانفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير. ان نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و5% من دخولها القومية. وتجدر الاشارة هنا الى ان 89% من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5- وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة:

ان المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة. فاستيراد المعرفة الجاهزة، اي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا، وانما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الاقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير وتطوير.

❖ **الجزاء الثالث: الاستراتيجية العربية المناسبة لإنجاز الاقتصاد المعرفي.**

ان القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة. كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجات الاقتصادية. كذلك فأنه يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، واخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق منظمة الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية TRIPS التجارة العالمية وعن طريق حماية الملكية واتفاقية الفكرية.

ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعلم والتكنولوجيا امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية.

وبناءً على ذلك، سنتناول النقاط الآتية

❖ **التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة:**

ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية. كذلك لابد من وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة (انظر د. غالب الرفاعي، 2004، ص 12-13).

ولكي تتكامل رؤية واضحة ازاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية. فلو رجعنا الى تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية في عام 1990, فأن طرح موضوع التنمية البشرية والمعلومات، أصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي. فهدف استئصال الفقر لا بد ان يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال. فهي توفر الادوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة. وفي هذا الصدد لا بد من الاخذ بعين الاعتبار بأن هناك احياء وشعوب لا تزال تفتقر الى اجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر الى المستلزمات الدراسية المطلوبة. فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة وعداً كبعد السماء عن الارض (د. جمال داود سلمان، 2004، ص 64). حيث ان كثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة.

اذن لو ذهبنا الى الابعاد الجوهرية في تنمية بشرية عربية حقيقية سنجد ان التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في البلدان العربية. ومن هنا ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلاني بين اهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم. كما ان التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد الى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية (انظر د. عاكف حلوش، 2005، ص 125).

وفي هذا المجال يمكن ايضاً ان نلقي نظرة على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية. فمن الملاحظ ان التنمية الجارية حاليا في ظل العولمة يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة واضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض اجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة. ومما يدعم هذا الاتجاه هو ان النظام العالمي الجديد الناهض من اجل حقوق الملكية الفكرية يميل الى ان يركز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة. وضمن هذا المجال يطرح رأي المطالبين بديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة)، والذي يتناغم مع ما يؤكده تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان: المعرفة من اجل التنمية. حيث جاء فيه: ان المعرفة ليس على نطاق الصفوة وانما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية.

كما يؤكد التقرير نفسه على وجوب التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ولمشاكل المعلومات التي تضعف الاسواق وتعرقل الاجراءات الحكومية، علماً ان هذه الفجوات هي أكثر حدة في البلدان الاشد فقراً. كذلك يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في ذلك الفقر. ويؤكد التقرير ان هناك حوالي 3 مليارات نسمة تعيش على 3 دولارات في اليوم، ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب شرق آسيا.

يتضح من هذا ان استراتيجية واضحة لا بد ان تنطلق من حقيقة مهمة وهي ان الاقتصادات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جانب ومن جانب آخر فإنها تفتقد الى تشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في اليابان والدول الاوروبية.

وفي هذا المجال لا بد ان نتطرق الى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية. أن النقطة الاولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها. اما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيون على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

❖ تطوير بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من المسلم في الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومات والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات ولجعل الانتاج أكثر فاعلية. ومن الملاحظ ان قطاع

المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل أكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% لنفس الفترة، لذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات (انظر عبد الهادي، 1999).

والسؤال الثاني الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية؟

ان الاجابة باعتقادنا تتكون من شقين اثنين:

– **الاول:** تجنب التطوير المجزوء، ونقصد به تطوير قطاع واهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي، مما ادى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي. فغدا الريف مناطق طرد، بينما اضحت المدن تعج بالأعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة فيها. لقد أدى هذا الى انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

– **الثاني:** امكانية انفصال الإطار المعرفي عن التكنولوجي. وهذا من اهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها. حيث هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد. ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الى منتجات فعلية. ان هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الدول العربية كي يساهموا معرفياً دون ان ينشغلوا بالجانب التكنولوجي. فعلى سبيل المثال يمكن تصميم الدوائر الالكترونية للشرائح السيلكونية ثم تكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصاميم في صورتها المادية. ان هذا لا يعني الاهتمام بالإنتاج العلمي واهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية وانما هو توازي للجهدين العلمي والتكنولوجي (انظر نبيل علي، آذار 2005). في الحقيقية، هناك اهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات. حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة لهذه الانشطة. فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم، البحوث والتنمية، الاتصالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات. ومن هنا ينبغي النظر الى اقسام المعلومات الآتية:

– **صناعة محتوى المعلومات: Information content**

أصبح محتوى المعلومات هو التحدي الحقيقي القادم. فهو اهم مقومات مجتمع المعلومات بلا منازع. فقد انصب التركيز الآن على ارساء البنية التحتية الاساسية لمجتمع المعلومات في البلدان العربية. وهذا ما دفع الدكتور نبيل علي للقول: "المحتوى هو الملك" "Content is the King"في اقتصاد المعرفة (د. محمد خضري، 2004، ص 43). وتجدر الاشارة هنا الى ان صناعة محتوى المعلومات تتم عن طريق المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تنتج الملكية الفكرية وبواسطة الكتاب والمحررين... الخ. وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الانتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات.

– صناعة تسليم (بث المعلومات) Information Delivery: ان هذا القسم من صناعة المعلومات هو مختص بإنشاء وادارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، كالشركات التي تدير شبكات التلفزيون وكذلك المؤسسات التي تتولى توزيع محتوى المعلومات كبائعي الكتب والناشرين.

– صناعة معالجة المعلومات Information Processing: وتقوم هذه الصناعة على منتجي الاجهزة ومنتجي البرمجيات.

❖توصيات الدراسة:

1– اعطاء الاهمية القصوى لموضوع اعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.

2– مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

3– العمل على ايجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها.

4– العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار ا لانترنت وزيادة اعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.

5– العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.

6- زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي والعلمي وتحسين مناخ البحث العلمي والحرية الفكرية وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم والعمل على عودة العقول والكفاءات الى الوطن العربي.

7- خلق وتطوير مراكز البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية بما يساهم في الحفاظ على الكوادر العلمية الوطنية، واستقطاب المهاجرين منها،

8- إعداد قاعدة عِلمية وطنية تتبنّى الخطط والاستراتيجيات التي تعمل على تطوير البِنية التحتية لمراكز مؤسسات البحث العِلمي في تونس،

9- تشجيع القِطاع الخاص للمساهمة الفعّالة في تمويل الأبحاث والأنشطة العلمية للكفاءات العلمية،

والعمل على تطوير التكامل بين القطاعين بما من شأنه أن يطور مجال البحث العملي ويشجع الكفاءات العلمية على البقاء في مجتمعها الأصلي،

10- تحقيق استقلال الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية من نفوذ السياسة والسلط المركزية لكسب حريتها العلمية، ورسم برامجها وسياساتها واستراتيجياتها من قبل اهل الاختصاص، وإطلاق عنان العلماء والباحثين لحرية التعبير والفكر والبحث الأكاديمي،

11- ربط مجالات البحث العلمي بخطط التنمية وحاجيات المجتمع، واشراك مختلف القطاعات العامة والخاصة، شراكة مجتمعية لاستقطاب مهارات المتفوقين والموهوبين وتنميتها من مختلف الاختصاصات في المجتمع والاستفادة من مواهبهم،

12- العمل على الاستفادة من الأبحاث والدراسات العلمية لخلق المشاريع الصغرى والمتوسطة وتطويرها،

13- مضاعفة ميزانيات الإنفاق على البحث العِلمي بالجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، مقارنة بالمعدّلات الحالية الضعيفة،

14- تخصيص الميزانية الكافية والمدروسة للتطوير ووضع أولويات البحث العلمي في الجامعات، وتفعيل أقطاب البحث العلمي والمراكز البحثية، ودعم البرامج وتطويرها والترفيع في المِنح المادية التشجيعية للباحثين،

15- العمل على ربط الصلة وتفعيل العلاقات بين قطاعي البحث العِلمي والجامعات والمُؤسسات الصناعية لغاية حل المسائِل التكنولوجية ذات الاهتمام المشترك،

-الرفع في تمويل المشاريع والأبحاث العلمية واستثمارها الاستثمار الأمثل في خدمة التنمية والمجتمع.

16- تشريك المهاجرين في البرامج والمناسبات الوطنية بما يقوي منسوب الوطنية ارتباطهم بالوطن الأم، ويشجعهم على العودة لخدمته،

17- تنظيم ملتقيات دورية للكفاءات العلمية التونسية وإقامة برامج اجتماعية وثقافية تقام فيها أنشطة ترفيهية لأبنائها بهدف التواصل وتبادل الأخبار والخبرات والمهارات، وتكوين مواقع فكرية الكترونية بين المهاجرين وما يعرف بمجتمع Think-Tankالذي يمثل خلية تفكير تجمع المهاجرين بمختلف اختصاصاتهم،

18- طرح الحلول لمشاكل تعليم صغار المهاجرين بتكثيف المدارس والبرامج التعليمية التونسية في المهجر، ويعد ذلك من أكبر المشاغل التي تعترض المهاجرين لتعليم أبنائهم في الخارج،

19- إرساء نظاما يفرض التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات المعنية بالهجرة، بما يتيح معرفة أدق ومراقبة أفضل لتوفير البيانات المتعلقة بالمهاجرين،

20- إنشاء لجنة مؤسساتية تهتم بإنشاء نظام متابعة للمهاجرين حسب القطاع والمهجر بالتعاون مع المنظمات المهنية والمجتمع المدني، والتنسيق مع المنظمات الدولية للاستعانة بخبراتها، والتواصل مع المهاجرين لمعرفة اهتماماتهم وتذليل مشاغلهم والصعوبات التي تواجههم في المهجر، ومحاولة استقطابهم للعودة وتشجيعهم على الاستثمار في وطنهم.

21- متابعة أوضاع المهاجرين العائدين الى وطنهم ودراسة أوضاعهم السوسيو-اقتصادية، ومعالجة المشاكل التي تعترضهم بما يساعدهم على اعادة اندماجهم في مجتمعهم الأصلي من جديد، على غرار مشروع "ميرام MIREM" الذي اعد خلال سنة 2005،

22- تطوير آليات التعاون والتبادل بين الكفاءات العلمية في الداخل والمهاجرين في الخارج عن طريق المنظمات والمؤسسات المعنية بتعزيز التنقل الدائري بين مختلف الكفاءات الوطنية من خلال برامج التدريب المشتركة بما يدعم نقل المهارات وتبادل القدرات المعرفية،

23- تطوير الخدمات الاجتماعية والثقافية والإدارية للمهاجرين بما يساعدهم على حل مشاكلهم ومشاغلهم وتلبي تطلعاتهم في المهجر في بلدهم الأم،

24- تصميم البرامج العلمية التي تربط الكفاءات العلمية بعضها ببعض، وتشجع على العودة بخبرة مربحة ونقل المعرفة بشكل أفضل،

25- مراجعة مهام مختلف المؤسسات والمنظمات الوطنية المتعلقة بالهجرة، وخاصة الوكالة التونسية للتعاون الفني ATCT لتطوير عملها من الاتصال والمتابعة الإدارية لملفات المهاجرين المتعاونين مع مؤسسات عملهم الأصلي، الى مستوى تطوير علاقات التبادل والشراكة بين بيئة العمل في البلد المضيف والبلاد الأصلي. كما يمكن ان توفر للمهاجرين المراقبة الفنية وتعمل كوسيط بين أصحاب العمل المضيف لإمكانية التبادل في شكل هجرة دائرية ليستفيد منها كل الأطراف، ومعالجة النقص في الكفاءات في القطاعات الأكثر تضررا.

26- القيام بالدراسات المعمقة حول المهاجرين خاصة من القطاعات الحيوية، وربط الصلة المكثفة بهم من ذلك الأطباء والكفاءات الصحية وما خلفته هجرتهم من آثار سلبية على الرعاية الصحية وظهر ذلك خلال أزمة "كوفيد19"،

27- تحسين ظروف العمل في مختلف القطاعات الحيوية، وفتح المزيد من الآفاق المهنية للتشجيع على البحث والابتكار من أجل التنمية، واستقطاب الكفاءات العلمية للبقاء في الوطن وتحفيز المهاجرين منها للعودة،

28- تشجيع المؤسسات والشركات على تطوير أشكال الاتصال والحفاظ على كفاءاتها المغادرة الى الخارج، للاستفادة من تجاربها الجديدة وتطوير سبل التعاون على المستوى المؤسسي أو القطاعي،

29- وضع سياسة تشجيع المؤسسات المتضررة التي تلقى صعوبات مادية او غيرها لتجاوز الصعوبات، وفتح المزيد من الآفاق المهنية أمام مهاراتها لمنع مغادرتها،

30- وضع حوافز لفائدة المؤسسات والشركات التي تتكفل بتوظيف الخريجين من الجامعات ذوي المهارات العليا والعاطلين عن العمل كتعويض لكفاءاتها المهاجرة حتى يكتسبوا الخبرة اللازمة وتظل المؤسسات قادرة على آدا مهامها، والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها في أفضل الظروف بما يساهم تنمية اقتصاد البلد،

31- تعزيز التعاون الدولي المفيد وإنشاء الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف مع البلدان التي تستضيف الكفاءات العلمية التونسية، بما يساهم في تذليل الصعوبات امامها وتحدد احتياجاتها لخدمة التنمية المشتركة بين كل الأطراف.

الخاتمة:

من خلال هذه الرقة العلمية توصلنا الي ان التبادل المعرفي قد يكون غائب بصفة كلية في جميع المجالات المعرفية بين البلدان العربية وذلك بسبب ضعف البنى التكنولوجية وهذا ما أثر عن هجرة الموارد البشرية العربية زيادة عن محدودية حجم الاسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الاموال. هذه الفجوة العربية على صعيد الخبرة المعلوماتية ساهمت في جمود الأنظمة المعلوماتية وذلك في عدم مسايرتها لتطور المعرفي ومن أسباب ذلك عدم وجود استراتيجية عربية (موحدة او شبه موحدة) مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة. لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل الادوات الاساسية لتحقيق التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول والرقي الحقيقي وبالتالي فأن التأسيس لبعد جوهري قوامه الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية في البلدان العربية يمثل المرتكز الاساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة

المراجع

❖ **اولاً: المراجع باللغة العربية:**

1- الرفاعي، د. غالب عوض، "اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة"، مجلة الرابطة، عدد خاص، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني، 2004.

2- الرفاعي، د. غالب عوض، " حجم الاستثمار الأمثل في ظل عقد الدين: مدخل إشارات السوق وادارة المعرفة، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الاردنية، المجلد (2)، العدد (1)، تموز 2003.

3- حلوش, د. عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005.

4- حمودة، د. عبد الناصر محمد علي: حركية انتقال العمل في ظل العولمة، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الرابع والثلاثون، يونيو 2003، السنة العشرون.

5- نايفة، د. عدنان: العلوم والتكنولوجيا في العالم المعاصر، ندوة العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح، مؤسسة عبد الحميد شومان، السبت والاحد الموافق 20و2001/10/21.

6- عبد الهادي، محمد فتحي، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير "، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

7- نبيل، علي، "العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة (148) "، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994.

8- نبيل، علي، "تكنولوجيا المعلومات وتطور العلم: منظور عربي "، جريدة الرأي الاردنية، السبت،26 آذار 2005، العدد 12605.

9- سليمان، أ.د. جمال داود، "المعرفة العربية والتنمية "، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني، 2004.

10- خضري، د. محمد، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني،2004.

11- التبيني، المبروك، هجرة الكفاءات العلمية التونسية وآثارها الاجتماعية والثقافية والتنموية: دراسة سوسيولوجية حول المهاجرين إلى المملكة العربية السّعودية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب بصفاقس، تونس، 2023، ص.ص 484-486

❖ **ثانياً: المصادر باللغة الفرنسية**

12- le Crosnier, Herve l'Economie de l'information dans le contexte des nouvelles technologies. (1997) 11p http://www.altavist.com

13- Martinet, Bruno; Marti, Yves-Michel L'intelligence economieque, les yeux et les oreilles de l'entreprise. Paris. Les editions d'Organization, 1995. 244p.

14- Miege, Bernard. La pensee communicationnelle. Grenoble. Presses Universitaires de Grenoble, 1995, 118p.

❖ **ثالثا: المصادر باللغة الانكليزية:**

14-Bradfard De long, L. and Summers L. (1991) " Equipment investment and economic growth ", Quarterly Journal of Economics , 106 (2) May .
15-Gadrey jean, and Gallouj Faiz(2002) , Productivity , Innovation and knowledge in Services " Edward Elgar publishing , Inc.
16- Lucas .R (1988) "on the mechanics of economic development, Journal of Monetary Economics , 22(1) July .
17-Romer .P. (1990) " Endogenous technical change," Journal of political Economy , 98 .
18-Roller L . and Waverman L.(1996), "The impact of telecommunication infrastructures on economic development", in Howit P , The implications of knowledge based growth for microeconomic policies industry Canada Research Series, University of Calgary press.
19- http:// www. Arabcin.net /Arabic /5nadweh /print / pivot-4economics-knowledge.htm.

محور دراسات المحاسبة

الحد من ادارة الارباح وفق الإطار التشريعي للإيجار التمويلي في ليبيا

أ.وليد عياد ابوكريعات – أ.وسام سعد اشنيبيش
قسم المحاسبة / المعهد العالي للعلوم والتقنية زوارة

Abstract

Lease contracts are a good way to finance projects and enable establishments to make optimal use of their resources. However, the multiplicity of accounting treatment options for lease contracts may affect the credibility of the financial statements and harm the interests of the users of these lists.

The study dealt with comparing the accounting treatment of lease contracts in accordance with Libyan legislation with the treatments approved by the International Accounting Standard for Financial Reporting IFRS 16 in order to determine the extent of the need to amend these treatments to suit international standards on the one hand and on the other hand to ensure the credibility of the financial statements.

The study reached a main conclusion that Libyan legislation did not establish accounting rules obligating companies to adopt specific treatments for lease contracts that are consistent with the requirements of international accounting standards, which enables companies to adopt the accounting treatments that they deem appropriate for them, which may lead to opening the way for manipulation and profit management. Which necessitates the necessity of codifying the accounting treatments for lease contracts to be consistent with the International Accounting Standard for Financial Reporting IFRS 16.

المستخلص:

تعد عقود الايجار وسيلة جيدة لتمويل المشروعات وتمكن المنشأت من إستغلال مواردها الاستغلال الامثل إلا ان تعدد خيارات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية ويضر بمصالح مستخدمي هذه القوائم.

وقد تناولت الدراسة مقارنة المعالجة المحاسبية لعقود الايجار وفقا للتشريعات الليبية بالمعالجات التي يقرها معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم 16وذلك لتحديد مدى الحاجة لتعديل هذه المعالجات لتتلائم والمعايير الدولية من جهه ومن جهة اخرى لضمان مصداقة القوائم المالية

وقد توصلت الدراسة الى ان التشريعات الليبية لم تضع قواعد محاسبية تلزم الشركات بمعالجات محددة لعقود الايجار تتفق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية مما يفتح المجال امام الشركات لتبني المعالجات المحاسبية التي تراها مناسبة لها وهو ما قد يؤدي الى فتح المجال للتلاعب وإدارة الارباح، الامر الذي يحتم ضرورة تقنين المعالجات المحاسبية لعقود الايجار لتتلاءم ومعيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم 16

كلمات مفتاحية: عقود الايجار، معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم 16، الايجار التمويلي، الايجار التشغيلي، إدارة الأرباح.

مقدمة

تعتبر عملية تجهيز المشروعات بالمعدات والاصول الرأسمالية سواء عند إنشائها أو عند إحلال وتجديد معداتها و أصولها القائمة من أكبر المشاكل التي تواجه إدارة تلك المشروعات نظرا لما تتطلبه هذه العملية من أموال ليس من السهل توفيرها وفي سبيل ذلك تكون المشروعات أمام نوعين من مصادر التمويل يتمثل الأول في التمويل عن طريق حقوق الملكية أما الثاني فيتمثل في التمويل طريق الاقتراض ، و نظرا للصعوبات المترتبة عن كل نوع ، فقد ظهر مصدر ثالث للتمويل وهو التأجير التمويلي للأصول و الذي تحصل من خلاله المشروعات على ما تحتاجه من تجهيزات رأسمالية دون دفع كامل قيمة تلك التجهيزات أو حتى دفع دفعة مقدمة كبيرة من الثمن ، حيث لا يتطلب الامر سوى مبلغ نقدي يدفع دوريا يسمى بالإيجار مع الحفاظ في نفس الوقت على حقوق المؤجر في استرجاع تلك الاصول عند امتناع المستأجر عن أداء الايجار (فهمي وأخرون ، 1997 : 3)

فالتأجير التمويلي هو صيغة توفيقية للاستثمار تهدف إلى تسهيل عملية التمويل للمستأجر وتوفير فرصة استثمارية أمام المؤجر ومن خلالها يتنازل الممول) المؤجر) عن شروط الضمانات التقليدية للقروض والتمويل مقابل بقاء تملكه للأصل ويتنازل فيه المستأجر عن تملك الاصل حتى نهاية العقد مقابل عدم التزامه باي ضمانات تقليدية أو دفعات مسبقة بإستثناء مقابل التاجير حتى انتهاء عقد التأجير.) الفطافطة، 2019: 13)

❖ مشكلة الدراسة:

نظرا لان المحاسبة على عقود الايجار تختلف بإختلاف النظرة الى عقد الايجار فإذا إعتبرنا عقد الايجار كعقد إيجار تشغيلي فإن قيمة الايجار تظهر كمصروف بقائمة الدخل، أما اذا إعتبرناه كعقد ايجار التمويلي فسيتم رسملة الاصل والافصاح عن التزاماته في قائمة المركز المالي للشركات المستأجرة.

إن هذا الاختلاف في المعالجات المحاسبية لعقود الايجار يعد مناخا خصبا للتلاعب حيث تفضل بعض الشركات تصنيف عقود الايجار التمويلية كعقود ايجار تشغيلة لتجنب رسملتها وإظهارها في الميزانية مما يمكن إعتياره تمويل خفي خارج الميزانية.

وقد اولت المنظمات المهنية الدولية عناية بموضوع عقود الايجار فظهر في البداية معيار المحاسبة الدولي رقم 17 بهدف تحديد المعالجة المحاسبية لعقود الايجار للمؤجرين والمستأجرين والذي تم استبداله سنة 2019 بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.

وفي ليبيا أولى المشرع إهتماما بعقود الايجار حيث صدر القانون رقم (15) لسنة 2010م ولائحته التنفيذية لتنظيم عمليات الايجار التمويلي ومن هنا تظهر التساؤلات التالية:

- ما مدى ملائمة التشريعات الخاصة بعقود الايجار لمعايير المحاسبة الدولية في ظل عدم وجود معايير محاسبة وطنية
- هل التشريعات الخاصة بعقود الابجار في ليبيا كافية للحد من ادارة الارباح

❖ **فرضية الدراسة:**

تقوم الدراسة على فرضية (ان توافق التشريعات الخاصة بالايجار مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 سيضيق المجال امام الشركات لممارسة ادارة الارباح)

❖ **أهداف الدراسة:**

1- تحديد مدى ملائمة المعالجات المحاسبية لعقود الايجار التي أقرتها التشريعات في ليبيا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم 16.

2- تحديد مدى كفاية التشريعات الحالية الخاصة بالايجار التمويلي في الحد من إدارة الارباح.

❖ **أهمية الدراسة:**

نظرا لأهمية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار وحيث إن المعالجات المختلفة لعقود الايجار سوف تنعكس على مضمون هذه القوائم مما يؤثر على القرارات التي قد تتخذ بناء عليها مما

يؤثر على مصالح مستخدمي القوائم المالية لذى تأتي أهمية البحث في تسليط الضوء على ما قد يترتب عن التشريعات في ليبيا من معالجات المحاسبية لعقود الايجار تؤثر على مضمون القوائم المالية والذي يؤثر بالتالي على القرارات المتخذة بناء عليها ، وتأتي هذه الدراسة من ضمن اهتمامات الباحثين بموضوع إدارة الارباح واثاره السلبية على مصداقية ودلالة القوائم المالية ، وفي ذات الوقت فإن نتائج هذه الدراسة ذات أهمية للمجتمع فهي تسلط الضوء على القصور في الجانب التشريعي المتعلق بعقود الايجار بما يمكن من معالجة هذا القصور وتلافي ما قد يترتب عنه من أثار السلبية .

❖ **منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة التشريعات الليبية الخاصة بعقود الايجار ومقارنتها بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم 16 وذلك للوصول الى النتائج

❖ **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في التشريعات الليبية المتمثلة في القانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن الايجار التمويلي، وكذلك القرار رقم (427) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقا والخاص بإصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 م، كما تقتصر على الدرامعيار المحاسبة الدولي رقم 16 لكونه ألغى العمل بمعيار المحاسبة الدولي رقم 17.

❖ **الدراسات السابقة:**

1- دراسة **(كريمة**، 2016)

تناولت الدراسة تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار والمشاكل المترتبة عليها فى ضوء المعايير المحاسبية

وهدفت الدراسة الى تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الايجار التمويلي والمشاكل المترتبة عليها في إطار معايير المحاسبية وخلصت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

- بالرغم من المزايا التي يحققها الايجار التمويلي الا أنه يعني من بعض العقبات والمشكلات المحاسبية أو التنظيمية التي من شأنها التأثير في مصداقية القوائم المالية كما تنتقص من أمانة تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع الاقتصادي.

- ان سبب هذه المشكلات يرجع الى التناقض في المعالجات المحاسبية للمعايير الدولية المتعلقة بالايجار التمويلي بسبب إختلاف الاساس الفكري أو المحاسبي فيما بين هذه المعايير أو بين هذه المعايير الدولية والمعايير المصرية.
- الاختلاف في تحديد ماهية عقود التأجير وتصنيفها سواء الى عقود رأسمالية أو تشغيلية مما يعتبر مناخ خصب للتلاعب حيث تفضل بعض الشركات تصنيف بعض عقود التأجير التمويلية كتشغيلية لتجنب رسملتها وإظهارها في الميزانية مما يمكن إعتباره تمويل خفي خارج الميزانية.

2- دراسة **(مسلم، 2019)**

ويرى الباحث أن عقد الإيجار التمويلي ذو أهمية للشركات المستأجرة والمؤجرة فهذه الأخيرة تستطيع أن تؤجر المعدات والأجهزة التي تحتاجها الشركات والمؤسسات بشكل أسهل من بيعها مما يضمن لها الحصول على تدفق نقدي مستمر طوال الحياة الإنتاجية للمعدات أو العمر الاقتصادي المتفق عليه مع الشركة المستأجرة الأمر الذي يمكنها الحصول على تكلفة هذه الآلات بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب لها كما يضمن تسويق المعدات ذات التكلفة العالية بالنسبة لمنتجيها أما بالنسبة للمستأجر فالتأجير يمثل له خدمة يستطيع عن طريقها الحصول على المعدات التي يحتاجها دون اللجوء إلى تحمل أعباء مالية ضخمة خلال فترة محدودة من الزمن وانما يقوم باستخدام المعدات المتفق عليها مقابل دفع أقساط معقولة وخلصت الدراسة الى النتيجة التالية :

أن عقد الإيجار التمويلي يعتبر كبديل تمويلي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تجهيزات وآلات حديثة وأصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها إما لضعف مواردها الذاتية أو لعدم القدرة على الاقتراض.

3- دراسة **(عبد المولى،** 2022)

وهدفت الدراسة الى محاولة التعرف على ماهية المعوقات المحاسبية لتطبيق أسلوب سلوب التأجير التمويلي والمتعلقة بالقياس وبالاعتراف والافصاح المحاسبي وكذلك مدى التأهيل المهني

والفني للكادر الوظيفي بمصرف الجمهورية من خلال الاجابة على التسأول الرئيسي بمشكلة البحث (هل هناك معوقات محاسبية لدى مصرف الجمهورية لتطبيق التأجير التمويلي)

وخلصت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

- لاتوجد معوقات محاسبية لتطبيق صيغة التأجير التمويلي بمصرف الجمهورية
- توجد بعض المعيقات بدرجة متوسطة تتعلق بالتأهيل المهني والافصاح المحاسبي.

4- دراسة **(العوضي)** تناولت هذه الدراسة تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية على تحسين جودة التقارير المالية وهدفت الى إجراء دراسة استكشافية لتقييم أثر المحاسبة عن العقود الايجارية في إطار معيار المحاسبة الدولية IFRS 16 ومعيار المحاسبة الامريكي ASC TOPIC 842 على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية وخلصت الى اهم النتائج التالية:

- إن المعيار IFRS 16 يحسن من إعلام سوق رأس المال ويحقق المنفعة لمستخدمي القوائم المالية من خلال زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم) حيث يؤدي الى دور كبير في فررات المستثمرين بسوق الاوراق المالية
- إن الدراسة الاستكشافية من خلال فراد عينة البحث أثبتت وجود العديد من المبررات لتطوير المعايير المحاسبية الامريكية والدولية للمعالجة المحاسبية للإيجار التشعيلي
- إن تطبيق المعيار IFRS 16 يحسن من جودة المحتوى الاعلامي للتقاربر المالية لشركات التأجبر التمويلي المسجلة في سرق الاوراق المالية المصري

5- دراسة **(رحمة الله، 2015)** وتناولت الدراسة عقود الإيجار التمويلية وأثرها في قرارات منح التمويل المصرفي في البنوك السودانية هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عقود الإيجار التمويلية في قرار التمويل بالمصارف السودانية التجارية من خلال ببان مفهوم وأهمية عقود الإيجار التمويلية والأطراف المرتبطة بعقد الإيجار التمويلي، وتحليل أثر حجم ومدة وأطراف عقود الإيجار التمويلية في قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية، وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج الاتية:

- هناك محدودية في انتشار التمويل عن طريق عقود الإيجار التمويلية في بيئة الأعمال السودانية.

- أن تحديد حجم عقود الإيجار التمويلية يعتبر مؤشر جيد لتنبؤ بالمخاطر وتفاديها.
- توفير عدد من البدائل لدي المستأجر يساعده في سرعة اتخاذ قرارات التمويل كما يمكنه من اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة لعدم تأثره بعوامل التضخم، وطول الفترة الزمنية لعقود الإيجار التمويلية يسهم في وضع خطة مستقرة بناءً على الالتزامات القائمة وفترتها.

المبحث الاول مفهوم عقود الايجار

1- مفهوم عقود الايجار:

تعددت تعاريف عقود الايجار تبعا لاختلاف وجهة النظر اليها، فمن وجهة النظر الاقتصادية يعرف التأجير التمويلي بأنه "التزام تعاقدي من جانب أحد الاطراف **(المستأجر)**تجاه طرف أخر) المؤجر) بسداد عدد من الدفعات تفوق في قيمتها السعر الاصلي للأصل موضوع العقد على أن يحصل المستأجر على حق الانتفاع من الاصل مع إحتفاظ المؤجر بالملكية القانونية للعقد بحيث لايحق للمستاجر إعادة تأجير الاصل دون إذن المؤجر ".

أما من وجهة النظر القانونية فيعرف التأجير التمويلي بأنه "عقد بين المؤجر والمستأجر مع وجود عدد من القيود القانونية التي تحد من حصول المستأجر على المنفعة الكاملة من هذا الاصل المستأجر فمثلا يمنع كلا من القانونين الانجليزي والامريكي المستأجر من حق شراء الاصل أثناء مدة العقد أوبعد انتهاءه إذ يجب على المستأجر الالتزام بإعادة الاصول المؤجرة للمؤجر الذي له الحق في بيعها أو إعادة تأجيرها".

ومن وجهة النظر المحاسبية فقد اتفق كل من مجلس المحاسبة الامريكي ولجنة معايير المحاسبة بإنجلترا بأن الايجار التمويلي "هو اتفاق بين المؤجر والمستأجر بحيث ينتقل بمقتضاه الى المستأجر حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية مقابل عائد متفق عليه " (كريمه ، 2016 : 7)

أما وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 فيعرف الاعقد الايجار بأنه:

عقد الإيجار الذي يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد"

أما في ليبيا فقد عرف القانون رقم 15 لسنة 2010 الايجار التمويلي بأنه

"كل عقد يلتزم فيه المؤجر بأن يمكن المستأجر من الانتفاع لمدة معينة، ولقاء أجرة معلومة، بأي من الأموال التالية:

1- منقول مملوك للمؤجر، أو تلقاه من المورد استناداً إلى العقد.

2- عقار مملوك للمؤجر.

3- أي عقار أو منقول تكون ملكيته قد آلت من المستأجر إلى المؤجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد التأجير التمويلي بينهما.

وفي جميع الأحوال يجب أن تنتهي عقود التأجير التمويلي للمساكن لليبيين بالتملك وذلك باستثناء عقود التأجير التمويلي التي تبرمها الشركات العامة والمصارف العامة"

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص عناصر التأجير التمويلي وذلك على النحو الاتي:

- أنه إلتزام تعاقدي بين طرفين) المؤجر والمستأجر).
- إن هذا الالتزام التعاقدي محدد المدة.
- أنه يترتب عليه نقل منافع ومخاطر الاصل من المؤجر للمستأجر.
- قد يترتب عليه نقل ملكية الاصل في نهاية المدة.

2- خصائص عقود الايجار: (قروي، 2017: 70):

1- أنه عملية عينية وليست نقدية وتكمن عينية هذا النوع من الائتمان في أن المؤسسة المالية المتخصصة تقدم للمؤسسة المالية المستفيدة أصولا عينية وليس نقودا والهدف المباشر هو تنمية دوافع إستخدام الاصول اللازمة لتجهيز المشاريع عن طريق الايجار.

2- المؤجر في عقود الايجار وظيفته تقديم التمويل فعندما تحتاج منشأة ما إلى أصل معين فإنها تتفق مع شركة التأجير التمويلي التي تشتريه من المنتج لتأجيره الى المنشأة المستأجرة

3- يتحمل المستأجر مخاطر إهلاك الاصول وتقادمها ومسؤلية صيانتها وإصلاحها وكذلك التأمين عليها حيث إن المستأجر هو الذي يتحمل هذه المخاطر المتعلقة بالأصول.

4- تغطي مدة العقد القسم الاعظم من العمر الانتاجي أو الانتفاعي للأصول المؤجرة وحددها البعض بنسبة 75 % من هذا العمر فأكثر.

5- عدم قابلية العقد للإلغاء نظرا لسعي المؤجر للحصول على المزايا الاقتصادية المرتبطة بالاصل المؤجر خلال مدة الايجار.

6- تنقل منافع و مخاطر الاصل المؤجر الى المستاجر

7- في نهاية عقد الايجار فإن امام المستأجر احدى الخيارات التالية: -

- شراء الاصل مع مراعاة الدفعات الايجارية التي سبق أدائها
- تجديد الايجار لمدة اخرى مقابل دفعات مخفضة وذلك لاتاحة الفرصة للمستاجر للإستفادة من الاصل الذي قام بسداد الجزء الاكبر منه.
- إعادة الاصل للمؤجر

8- الايجار التمويلي وسيلة لتمويل إستخدام الاصل وليس وسيلة لتمويل شراءه أو تملكه على إعتبار أنه أولا يضمن للمستأجر حق إستخدام الاصل المؤجر خلال العمر الاقتصادي وثانيا التملك في نهاية مدة الايجار ماهو إلا احد الخيارات الثلاثة المتاحة امام المستأجر

10-التغطية الكاملة لقيمة الاصل من خلال الاقساط الدورية المدفوعة خلال مدة الايجار.

3- مزايا عقود الايجار: (رحمة الله، 2015: 36-39)

يتميز عقد الإيجار بأنه من أنجح الوسائل لتمويل المشاريع التي يتعذر تمويلها بوسائل التمويل التقليدية مثل القروض والبيع بالتقسيط وغيرها، وذلك لمواجهة الاستثمارات العاجلة والتي لا تتحمل التأخير، إضافة إلى مزاياه لكل من المؤجر والمستأجر والمورد والإقتصاد الوطني وفيما يلي بيان لمزايا عقود الايجار:

3-1 المزايا التي تحقق للمستأجر:

أ. يتمكن من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطه دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله إذا قام بشرائها، الأمر الذي يتيح له سيولة أكبر يستخدمها في أوجه أخرى.

ب. عدم التأثر بعوامل التضخم قصيرة الأجل حيث يتم الإتفاق وفقاً لشروط محددة وثابتة لمدة طويلة.

ج. يوفر عقد الايجار نوعاً من التسهيلات لا تتأثر بالعوامل المتغيرة لأنواع التسهيلات الأخرى بما يتيح التأكد من التدفقات النقدية الداخلة.

د. يحقق للمستأجر تمويلا كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية أي بنسبة 100%وهو لا يتوفر عادة في أساليب التمويل الأخرى.

هـ. يستفيد المستأجر بتخفيض قيمة الإيجار الذي يتحمله، كنتيجة لتخفيض تكلفة التمويل لدى المؤجر.

و. يتحقق للمستأجر الوضع الأفضل في إمكانية الإقتراض بسبب الوضع الأفضل في السيولة وعدم إرهاقه بالديون، ومن ناحية أخرى فإن التأجير التمويلي يناسب المعتقدات الدينية للمستأجرين بابتعادهم من الفوائد الثابتة في حالة الإقتراض.

ز. يتوفر للمستأجر البديل الأحسن في تمويل التوسعات والإضافات الرأسمالية بعبدا عن مشكلات ومصروفات إصدار أسهم جديدة أو البحث عن شركاء جدد لهم شروطهم وتحفظاتهم.

ح. يسهل على المستأجر تحديث أصوله والإستفادة من التكنولوجيا ومن ثم فهو في غني عن أساليب التباطؤ في إهلاك الأصول الرأسمالية والتي يتبعها البعض لضمان أن تكون إجمالي الإهلاكات أقل من الأرباح المحققة بما يسمح بالخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة خاصة خلال السنوات، حيث يمكن أن تفوق الإهلاكات الأرباح المحققة

ط. الحصول على الخصم الضريبي وذلك من خلال كون المستأجر يدفع بدل الإيجار والذي يعتبر من قبيل النفقات الاستغلالية (المصروفات) التي تخصم من الوعاء الضريبي للمستأجر.

ك. يتمكن المستأجر من تحسين صورة الميزانية المنشورة وتحسين النسب التحليلية

المستخرجة في أرقامها، حيث يظهر الأصول المستأجرة في جانب الأصول، رغم وجودها في التشغيل. كما لا

يظهر مقابل قيمتها كالإلتزامات في جانب الخصوم، إذ يتم معالجتها كمصروف في حساب الأرباح والخسائر مقابل ما يتحقق من إنتاجية تلك الأصول.

3-2 المزايا التي تتحقق للمؤجر:

تتمثل المزايا التي يحصل عليها المؤجر جراء إبرام عقد التأجير التمويلي في الآتي:

أ. توفر عقود الايجار للشركة المؤجرة مجالاً لإستثمار أموالها بضمان كاف، فإذا ما ساء الوضع

المالي للمستأجر وتعرض للإفلاس أو الإعسار يضمن الإئتمان الذي قدمه بأقوى الحقوق العينية وحق الملكية وبحول دون مزاحمة الغرماء لحقه، بخلاف وسائل التمويل الأخرى التي يعجز أصحابها عن تحصيل كامل حقوقهم.

ب. لا يوجد للمؤجر أي دور في تحديد المعدات محل العقد ومواصفاتها فتحديد المعدات يتم بناء على طلب المستأجر والذي بتوجه بدوره للمؤجر لشراء المعدات التي تم تحديدها، وبناءً على ذلك لا يتحمل المؤجر الإلتزامات المفروضة عليه جراء شراء المعدات وخاصة ضمان العيوب الخفية، وذلك من خلال الشروط التي يتضمنها العقد والتي يتم من خلالها تخويل المستأجر حق الرجوع المباشر إلى المورد بحقوق المؤجر الناشئة عن عقد شراء المعدات.

ج. المزايا الضريبية التي يحصل عليها المؤجر وهي نسبة من قيمة الأصول المستثمرة وتتفاوت هذه الأخيرة لقيمة الضريبة حسب نوع الأصل وعمره الإنتاجي.

د. تحقق صفقات الإيجار التمويلي أرباحاً مجزية بالنسبة لشركة التأجير التمويلي تكون بناءً على قيمة المعدات التي دفع ثمنها المؤجر والربح الذي يتم تحقيقه من خلال عملية التأجير، وكذلك الفائدة.

3-3 مزايا عقود الايجار على مستوى الاقتصاد الوطني (الفطافطة: 44، 2019):

1- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية:

من خلال توفير التمويل اللازم للاصول الرأسمالية وبصورة مكملة ومنافسة بوسائل التمويل الاخرى في تحسين مستوى الانتاجية للمنشأت المختلفة بإحلال الاصول الحديثة بدلا من الاصول القديمة ودعم فرص الاستثمارات الرأسمالية الجديدة بتوفيرالاصول الراسمالية لها وفتح أفاق إستثمار جديدة لأقل تكلفة ممكنة تتمثب بإقتناء الاصول وتشغيبها مقابل دفع قسط مقابل التاجير الدوري

2- كسر حدة اثار موجات التضخم:

حيث تقلل عقود الايجار من فترات الانتظار التي تحتاج إلبها المنشات لتوفير الاصول الرأسمالية والذي يرفع تكلفة إقامة المشروعات الجديدة أو التوسعات فالتاجير التمويلي يعمل على التعاقد على الاصول دون إنتظار ولا يحتاج الى تجميع احتياطيات وطرح أسهم جديدة ويوفر الاصول الراسمالية بالاسعار الحالية متجنبا ارتفاع أسعارها بالمستقبل.

3- تحسين ميزان المدفوعات:

حيث توفر عقود الايجار ميزة تحسين ميزان المدفوعات في حالة إستئجار أصول رأسمالية من خارج البلاد، لكون تحويلات التأجير التمويلي تقتصر على تحويل مقابل

التأجير فقط دون الحاجة الى تحويل كامل قيمة الاصل كما ف حالة استيراد الاصول الرأسمالية من الخارج.

4- المساعدة في إقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية وتسهيل الاحلال والتجديد للمشرعات: من خلال إتاحة عقود الايجار فرصا أكبر للتمويل وأكثر مرونة مع تبسيط في إجراءات التمويل وسرعة في تمويل الاصول وحسب المواصفات المطلوبة من قبل المستاجر، وهذا يشجع المنشأت على الاقبال بتحديث وتطوير وتجديد أصولها الرأسمالية مستغلة المزايا التي توفرها عقود الايجار.

5- زيادة المنافسة بين وسائل التمويل المختلفة:

تعتبر عقود الايجار من اساليب التمويل الحديثة والمنافسة في العديد من الدول وهذا يعمل على وجود نوع من المنافسة في العديد من الدول وهذا يعمل على إيجاد موع من المنافسة مع مؤسسات التمويل الاخرى مما يساهم في خفض تكاليف التمويل المساهم في خلق فرص إستثمارية جديدة وتحديث أصول المنشأة وزيادة إنتاجيتها.

عيوب عقود الايجار:

بالرغم من مزايا عقود الايجار إلا أنها لا تخلو بالمقابل من العيوب: (عمير، الميهوبي، 2019: 24):

1- صعوبة تحول القيم الثابتة الممولة عن طريق عقود الايجار إلى سيولة

2- قد تؤثر دفعات التأجير على السيولة النقدية للمؤسسة

3- تحمل كل الأخطار التي تصيب الأصل الممول

4- القيمة العالية أحيانا لدفعات التأجير لكونها تغطي كل من اهتلاك الأصل، وتكلفة المال المستثمر، ومكافئة الخدمة المقدمة والأخطار المحتملة

5- إن المؤسسة ملزمة بدفع أقساط التأجير إلى نهابة فترة عقود الايجار، ولو لم تستغل المعدات والأصول المؤجرة لعدم توافقها مع عملياتها الإنتاجية أو لأي سبب أخر.

6- بالنسبة لعلاقة شركة التأجير التمويلي بزبائنها لا تكون لها ضمانات أو سيولة فورية كالتي تخولهاعملية البيع.

7- يمكن أن يكون أسلوب عقود الايجار منفذا للمؤسسات التي أثقلتها الديون، لأنه لا يكشف عن حقيقة الذمة المالية للمؤسسة الاقتصادية أمام المحلل المالي عند تحليل ميزانية المؤسسة والنسب المالية لها.

المبحث الثاني المحاسبة عن عقود الايجار وفق معايير المحاسبة الدولية:

1- معايير المحاسبة الدولية والايجار التمويلي

نظرا لما تمثله عقود الايجار من أهمية سواء للمِؤجر أو المستأجر او الاقتصاد الوطني فقد إهتمت هيئة معايير المحاسبة الدولية بعقود الايجار حيث أصدرت في البداية معيار المحاسبة الدولي IAS 17 و IAS 17 المعدل لتنظيم المعاجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي حيث صنفت عقود الايجار بالنسبة لكل من المستأجر والمؤجر الى عقود إيجار تشغيلي وعقود إيجار تمويلي وكان يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية

وفي سنة 2019 صدر معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم IFRS 16 والذي يعد من أحدث المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وجاء هذا المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وقد أحدث هذا المعيار تحول كبير في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلية لدى المستأجرين حيث يتم بموجب هذا المعيار **رسملة** كافة عقود الإيجار كأصول والإعتراف بإلتزامات مقابلها، مع إستثناءات محدودة وتشمل هذه الإستثناءات عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المتدنية . (حميدات، 2019: 708) وقد جاء هذا المعيار بديلا لمعيار المحاسبة الدولي IAS17 **ويهدف المعيار** الى تحديد المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار بهدف ضمان تقديم المستأجرين والمؤجرين معلومات ملائمة بطريقة تعطي تعبيرا صادقا عن تلك المعاملات لمستخدمي القوائم المالية لتقويم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

ويطبق المعيار على كافة عقود الإيجار باستثناء الحالات الاتية:

- عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما يماثلها من الموارد غير المتجددة؛
- عقود إيجار الأصول الحيوية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي41 " الزراعة "
- ترتيبات امتياز الخدمة العامة ضمن نطاق لجنة تفسيرات معيار التقارير المالية الدولية رقم " 12ترتيبات امتياز الخدمة العامة"
- تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجر ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي15 " الإيراد من العقود مع العملاء"
- الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب إتفاقيات ترخيص ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي38"الأصول غير الملموسة" لمثل هذه البنود كالأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر.

2- المعالجة المحاسبية لعقود الايجار وفقا للمعيارالدولي للتقرير المالي رقم 16

على عكس معيار المحاسبة الدولي رقم 17 الخاص بالايجار التمويلي فقد الغى المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 تصنيف عقود الإيجار إلى عقود تشغيلية وتمويلية بالنسبة للمستاجر حيث الزم بمعالجة كافة عقود الايجار على انها عقود ايجار تمويلية باستثناء إذا كانت مدة العقد سنة أو أقل أو كانت قيمته قليلة، وهذا بدوره سيؤدي إلى الاعتراف بعقود الإيجار التشغيلية كأصول والتزامات في دفاتر المستأجر.

ويتم قياس عقد الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات المتفق عليها، ويتم الاعتراف بها كأصل مستأجر أو يتم تضمين القيمة ضمن حساب الاصول، كما يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الناتجة عن العقد، والتي تمثل الالتزامات المستقبلية الواجب دفعها.

أما الاهلاك الخاص بالأصل المستأجر فينص المعيار على الاعتراف به بشكل منفصل عن الفائدة المترتبة عن التزام الإيجار في قائمة الدخل أما بخصوص المؤجر فإن المؤجر يستمر في تصنيف عقود الإيجار إلى إيجار تشغيلي، وإيجار تمويلي، واستخدام المعالجة المحاسبية وفق معيار المحاسبة الدولي IAS 17وذلك على النحو الاتي: (الحاسي، وآخرون، 1996: 647).

حالة عقد الإيجار التشغيلي:

في هذه الحالة يتم الإبقاء على الأصل مثبتاً في دفاتر المؤجر مع استهلاكه وفق عمره الاقتصادي، كذلك يتم أثبات دفعات الإيجار كإيراد فترة، ويجب أن يراعي هنا عند أثبات ذلك مبدأ تحقق الإيراد، كذلك أساس الاستحقاق المحاسبي.

حالة عقد الإيجار التمويلي المباشر:

في هذه الحالة يتم استبعاد الأصل المؤجر من دفاتر المؤجر ليحل محله حساب مديني عقود الإيجار لبيان مقدار الالتزام على المستأجر، ومن ثم يتم استنفاذ أو تخفيض هذا الحساب بشكل دوري بمقدار دفعات الإيجار، مع الأخذ في الحسبان مقدار الفوائد الدورية عن استعمال ذلك الأصل.

حالة عقد الإيجار البيعي:

وهنا لا تختلف المعالجة المحاسبية عنها في حالة عقد الإيجار التمويلي المباشر، أي المعالجة المحاسبية واحدة في الحالتين، إلا أن وجود فرق بين تكلفة الأصل والقيمة السوقية للأصل يمثل ربحاً للمؤجر يمكن الاعتراف به عند بدء الإيجار أو قد يؤجل الاعتراف به.

المبحث الثالث الايجار التمويلي وفق التشريعات الليبية:

1- لمحة تاريخية عن الايجار التمويلي في التشريعات الليبية

ان التشريعات و القوانين في ليبيا لم تتطرق الى الايجار التمويلي الا بداية من سنة 2004 وذلك بصدور القانون رقم (1) لسنة 2004 والمتضمن تعديلا للقانون رقم (21) لسنة 2001 بشأن النشاط الاقتصادي والذي نصت المادة الاولى منه على ان شركات البيع الايجاري هي إحدى أدوات مزاولة النشاط الاقتصادي ، كما نص في المادة الرابعة منه على إعطاء الصلاحية للجنة الشعبية العامة (سابقا) لاصدار القرارات اللازمة لبيان تكوين وتأسيس شركات البيع الايجاري والاحكام المتعلقة بها ، و قد اصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (171) لسنة 2006 والخاص بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) المعدل في سنة 2004 والتي نصت المادة (32) منها على أن (شركة البيع الإيجاري هي شركة مساهمة متخصصة تمتلك بشكل مباشر العقارات أو الآلات أو المعدات أو وسائل النقل أو غيرها وتقوم بتأجيرها بموجب عقود تبرم بينها وبين المنتفع بالبيع بأقساط لغرض التمليك إذا ما استوفيت الأقساط عند انتهاء أجل العقد ، وإذا لم تستوف الأقساط أو رغب المشتري في إنهاء العقد اعتبرت الأقساط المدفوعة مقابل انتفاع بالعقار أو الأصل الايجاري) (عبدالمولى ، 2021)

وفي سنة 2010 أصدر مؤتمر الشعب العام (سابقا) القانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي فيما صدر عن اللجنة الشعبية العامة سابقا القرار رقم (427) لسنة 2010 بشان اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010.

2- الايجار التمويلي وفقا للقانون رقم 15 لسنة 2010

نص القانون في المادة الثانية منه على أن (عقد التأجير التمويلي كل عقد يلتزم فيه المؤجر بأن يمكن المستأجر من الانتفاع لمدة معينة، ولقاء أجرة معلومة، بأي من الأموال التالية:

1- منقول مملوك للمؤجر، أو تلقاه من المورد استناداً إلى العقد
2- عقار مملوك للمؤجر.
3- أي عقار أو منقول تكون ملكيته قد آلت من المستأجر إلى المؤجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد التأجير التمويلي بينهما وفي جميع الأحوال يجب أن تنتهي عقود التأجير التمويلي للمساكن لليبيين بالتملك وذلك باستثناء عقود التأجير التمويلي التي تبرمها الشركات العامة والمصارف العامة) والمطالع لمواد القانون يلاحظ أنه لم يتم التطرق الى المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي حيث أفردت تسعة فصول اهتمت بتفاصيل العلاقة ما بين المستأجر والمؤجر والمعاملة الضريبية وسجلات المؤجرين وعقود الايجار وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

الفصل	البيان
الاول	تعريفات (المؤجر/المستأجر/العقد / المورد / المقاول /المال المؤجر)
الثاني	التفاصيل الخاصة بعقد الايجار التمويلي.
الثالث	بيان إلتزامات كل من المؤجر والمستأجر.
الرابع	أحكام التنازل عن عقد التأجير التمويلي.
الخامس	أحكام انقضاء عقد الايجار التمويلي.
السادس	قيد المؤجرين وعقود التأجير التمويلي.
السابع	المعاملة الضريبية لعقود الايجار التمويلي.
الثامن	الجزاءات في حالات المخالفات لاحكام القانون أو الغش والتزوير.
التاسع	مالم يرد بشانه نص في القانون وكذلك إصدار اللائحة التنفيذية

المصدر: القانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن الايجار التمويلي

وبناء على المادة (37) من القانون فقد اصدرت اللجنة الشعبية العامة سابقا القرار رقم (427) والخاص بإصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 م والتي نصت مادتها رقم (28) [القواعد والمعايير المحاسبية] على خضوع عمليات التأجير التمويلي للقواعد والمعايير المحاسبية التي يصدرها وزير الاقتصاد بالاتفاق مع وزير المالية ومن خلال البحث في القرارات واللوائح الصادرة عن وزارة الاقتصاد لم يجد الباحثان أي قرارات صادرة بخصوص تنظيم المعالجة المحاسبية لعقود الايجار.

وبالتالي فإن عدم إصدار تشريع منظم للقواعد المحاسبية التي ينبغي أن تخضع لها عمليات الايجار التمويلي يفتح الباب أمام الانتقائية في إختيار المعالجات المحاسبية مما قد يؤثر سلبا على مصداقية القوائم المالية وعدالة تمثيلها للمركز المالي ونتائج الاعمال مما قد يضر بمصالح مستخدمي القوائم المالية

النتائج والتوصيات

أولا النتائج:

من خلال العرض السابق للادب المحاسبي في مجال الايجار التمويلي وكذلك عرض المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 واستعراض ما نصت علية التشريعات الليبية بخصوص المعالجة المحاسبية لعقود الايجار تم التوصل الى النتائج التالية:

1- لم يتضمن القانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن الايجار التمويلي القواعد المحاسبية التي ينبغي ان تخضع لها عقود الايجار.

2- إن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 م أوكلت مهمة تحديد القواعد المحاسبية التي تخضع لها عقود الايجار الى وزير الاقتصاد والتجارة بالاتفاق مع وزير المالية ومن خلال البحث في القرارت الصادرة عن وزارة الاقتصاد لم يتسنى الحصول على ما يفيد وجود أي قرارات بخصوص القواعد المحاسبية التي ينبغي ان تخضع لها عقود الايجار.

3- إن عدم وجود قواعد محاسبية تلزم الشركات بمعالجات محددة لعقود الايجار التمويلي تتفق ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم 16 يفتح الباب أمام الشركات لتبني المعالجات المحاسبية التي تراها مناسبة لها ما قد يؤدي الى فتح المجال للتلاعب وإدارة الارباح وهو ما يعني عدم كفاية التشريعات الحالية للحد من إدارة الارباح.

ثانيا التوصيات:

من خلال النتائج التى تم التوصل اليها نوصي بالاتي:

- تعديل التسمية الحالية للقانون (القانون رقم 15 بشأن الايجار التمويلي) بحيث يتم حذف مصطلح (التمويلي) من التسمية لكونها تعني استمرارية تصنيف عقود الايجار الى تمويلية وتشغيلية وهو ما يخالف المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.
- تعديل القانون رقم (15) لسنة 2010 بشأن الايجار التمويلي بحيث يتم تضمين قواعد المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التمويلي وذلك إما بأن يلزم الشركات في ليبيا باعتماد المعيار في المعالجة المحاسبية لعقود الايجار أو أن يتضمن وضع معالجات محاسبية لعقود الايجار تتفق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي رقم 16، وذلك

لعدم فتح المجال أمام الشركات للإنتقائية في إختيار المعالجات المحاسبية لعقود الايجار.

- تشكيل لجان على المستوى الوطني تشمل مراكز الابحاث المتخصصة والجامعات ونقابة المحاسبين والباحثين للعمل على إصدار معايير محاسبية محلية بما يتلائم مع متطلبات الانشطة الاقتصادية في ليبيا أو إعتماد المعايير الدولية مع التعديل عليها كلما لزم الامر كما هو متبع في بعض الدول.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة تم تقديم موضوع الايجار التمويلي بإعتباره أسلوبا حديثا لتمويل المنشأت نظرا لما يتميز به عن أساليب التمويل التقليدية ، فعقد الإيجار التمويلي ذو أهمية للشركات المستأجرة والمؤجرة حيث إن هذه الأخيرة تستطيع أن تؤجر المعدات والأجهزة التي تحتاجها الشركات والمؤسسات بشكل أسهل من بيعها مما يضمن لها الحصول على تدفق نقدي مستمر طوال الحياة الإنتاجية للمعدات أو العمر الاقتصادي المتفق عليه مع الشركة المستأجرة الأمر الذي يمكنها الحصول على تكلفة هذه الآلات بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب لها كما يضمن تسويق المعدات ذات التكلفة العالية بالنسبة لمنتجيها أما بالنسبة للمستأجر فالتأجير يمثل له خدمة يستطيع عن طريقها الحصول على المعدات التي يحتاجها دون ان يضطر إلى تحمل أعباء مالية ضخمة خلال فترة محددة من الزمن وإنما يقوم باستخدام المعدات المتفق عليها مقابل دفع أقساط معقولة وقد اهتم المشرع في ليبيا بالايجار التمويلي حيث قد أفرد له قانونا خاصا به وهو القانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن الايجار التمويلي ، وكذلك اصدرت اللجنة الشعبية العامة سابقا القرار رقم (427) والخاص بإصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 م والذي أوكلت فيه مهمة تحديد القواعد المحاسبية التي يخضع لها الايجار التمويلي الى وزير الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع وزير المالية.

وقد تم في هذه الدراسة تناول تعريف وخصائص الايجار التمويلي إضافة الى عرض مزاياه وعيوبه وشروط تصنيف عقد الايجار كعقد إيجار رأسمالي وتم فيها أيظا تناول المعالجة المحاسبية ومتطلبات الافصاح والعرض في القوائم المالية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي IFRS 16 بالاضافة الى موقف التشريعات الليبية الخاصة بعقود الايجار.

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1- جمعة خليفة الحاسي، وآخرون، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.

2- جمعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2019.

3- حسن محمد الفطافطة، التاجير التمويلي في الدول العربية التجربة ومتطلبات التطوير، 2019.

4- محمود فهمي وأخرون، التأجير التمويلي الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1997.

5- المعايير الدولية للتقرير المالي، الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2021

ثانيا الدوريات والبحوث:

6- دنيا عبد العظيم كريمة، تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار والمشاكل المترتبة عليها في ضوء المعايير المحاسبية، جامعة عين شمس –كلية التجارة، المجلد 20 العدد 3، 2016

7- عبد الله قروي، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017 م

8- عبدالله فرج الله رحمة الله، عقود الإيجار التمويلية وأثرها في قرارات منح التمويل المصرفي في البنوك السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2015

9- عمير حسين، ميهوبي رضا، أثر الإيجار التمويلي في الرفع من الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019 م

10- محمد علي صالح عبدالمولي، المعوقات المحاسبية لتطبيق أسلوب التأجير التمويلي دراسة حالة ـ مصرف الجمهورية، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، ليبيا ،2022.

11- مسلم مراد، المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمغير، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019 م.

رابعا: القوانين واللوائح:

12- القانون رقم 15 لسنة 2010 م بشأن التأجير التمويلي

13- اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن الايجار التمويل

14- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 2001 م بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم ((1 لسنة 2004 م

انعكاسات تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين

د. خالد محمد ريح
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم المحاسبة، جامعة طرابلس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لنظم الذكاء الاصطناعي واستكشاف انعكاسات استخدام الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال آراء المهتمين بمستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولتحقيق هذا الهدف تم طرح أسئلة البحث وصياغة الفرضيات ومراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ومن أجل جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة تم تصميم استبيان على مقياس ليكرت المكون من 5 نقاط على المحاسبين والمراجعين. ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية تم استخدامها لخدمة إعداد دراسة ميدانية بهدف تحقيق أغراض البحث وقد اسفرت تلك الدراسة على مجموعة من النتائج كان أهمها: أن الذكاء الاصطناعي له تأثير إيجابي على مهنة المحاسبة حيث أظهرت الدراسة على وجود علاقة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبين استراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة، ووجود علاقة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبين الاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة، وتم التوصل إلى أن مهنة المحاسبة يجب أن تتبنى استخدام الذكاء الاصطناعي ودمجه في تعظيم الإنتاج المهني، بخلاف الشعور بأنها ستتولى عمل المحاسب.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مهنة المحاسبة والمراجعة، *الأنظمة* الخبيرة، أتمتة العمليات الروبوتية.

Abstract:

This study aims to identify the conceptual framework of artificial intelligence systems and explore the implications of the use of artificial intelligence on the accounting and auditing profession through the opinions of those interested in the future of the accounting and auditing profession in light of artificial intelligence techniques. To achieve this goal, research questions were posed, hypotheses were formulated, and literature related to the subject was reviewed. In order to collect the necessary data for this study, a questionnaire was designed on a 5-point Likert scale for accountants and auditors. To test the study hypotheses, a set of statistical methods were used to prepare a field study with the aim of achieving the research objectives. This study resulted in a set of results, the most important of which were: Artificial intelligence has a positive impact on the accounting profession, as the study showed a statistical relationship between the use of artificial intelligence applications and the strategy of the accounting and auditing profession. There is a statistical relationship between the use of artificial intelligence applications and the continuity of the accounting and auditing profession. It was concluded that the accounting profession must adopt the use of artificial intelligence and integrate it to maximize professional production. Other than feeling like she would be doing the accountant's job.

Keywords: Artificial Intelligence, Artificial Intelligence Applications, Accounting and Auditing Profession, Expert systems, Robots,

مقدمة:

تتميز المحاسبة بانفتاحها الدائم على مصادر المعرفة المختلفة واستفادتها من الجديد والمستحدث في هذا العلوم مما أثرى وانعكس بشكل إيجابي على اتجاهات تطور الفكر والتطبيق المحاسبين، ومن أهم المستجدات التي عمدت المحاسبة إلى الاستفادة منها في مجال التطبيق المحاسبي هي أساليب الذكاء الاصطناعي.

شهدت المحاسبة في العصر الحالي باعتبارها "لغة الأعمال" تطوراً ملحوظاً نتج عن تطور التكنولوجيا حيث تستخدم الآن أدوات تكنولوجيا والاتصالات او ما يسمى بالذكاء الاصطناعي التي تقوم بأغلب المهام المحاسبية، وأحدثت هذه التطورات تغييرات جذرية في ممارسة العديد من المهن التقليدية، بما فيها مهنة المحاسبة.

وخلال العقود القليلة الماضية، كان هناك تطور تكنولوجي تدريجي يهدف إلى إنشاء أنظمة "ذكية بشكل مصطنع"، وكان تصور الذكاء الاصطناعي وفائدته هما موضوع النقاش في الأوساط الاكاديمية وممارسة الاعمال، وذلك عبر إدخال التقنيات الحديثة التي تحقق في نهاية المطاف

إلى تغيرات جذرية في العمليات وإعادة تنظيم كامل الصناعات بإجراء استثمارات جوهرية في هذه المجالات، وجذب التطور السريع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي اهتماماً عالمياً، لما لها من تأثير كبير على كل ركن من أركان العالم، فأثره بات ملحوظاً كبديل بسيط للعمل البشري إلى التأثير التدريجي على حياة الناس اليومية. ووفقاً لدراسة أجرتها هيئة الإذاعة البريطانيةBBC، أن المحاسبين يحتلون المرتبة 21 من إجمالي 366 مهنة من المحتمل أن يتم إلغاؤها بسبب إدخال الذكاء الاصطناعي أي بمعدل 96٪. لذا من المتوقع أنه سيتم الاستغناء عن العنصر البشري والتعامل مع معظم الوظائف عن طريق الروبوتات في العشرين عاماً القادمة، ولذلك فإن ممارسي المحاسبة هم إحدى المجموعات التي ستتأثر بالذكاء الاصطناعي.

ولكن من المنطقي أن يتبادر إلى الذهن تساؤل حول تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة عالمياً، وفي البيئة الليبية بصفة خاصة، وعلاوة على هذا معرفة أثر استخدام هذه التقنيات على تهديد وظائف المحاسبين والمراجعين، وهل تلك الوظائف عرضة لخطر الفقدان والاستغناء بسبب انتشار البرمجيات الذكية الاصطناعية، وهل سيتم تغيير دور المحاسبين والمراجعين نتيجة استخدام التقنيات الذكية وماهي المهارات الجديدة التي يستوجب وجودها في ممتهني المحاسبة والمراجعة حتى يستطيعوا أن يتواكبوا مع آليات الذكاء الاصطناعي. لهذا تهدف هذه الورقة الى بحث ومناقشة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقنيتها في مجال المحاسبة والمراجعة، وخاصة الفرص والتحديات التي تواجه التطبيقات الحالية لهذه التقنيات الناشئة في مجال المحاسبة.

مشكلة الدراسة:

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة في الآونة الاخيرة إلى العديد من التحديات التي فرضتها التغيرات المستمرة في بيئة الاعمال على المستوى الدولي، وقد ساهمت تلك التغيرات والتطورات المستمرة إلى تغيير البيئة الاقتصادية العالمية وظهور تكنولوجيا معلومات الاتصال وتغلغلها في مختلف المجالات ومن بينها مجال المحاسبة والمراجعة، ولقد وجدت مكاتب المحاسبة والمراجعة نفسها أمام ضرورة التكيف مع تلك التغيرات والتطورات التي أثرت بشكل كبير على مختلف إجراءات مهنة المحاسبة والمراجعة – حيث سعت هذه المكاتب على الصعيد العالمي إلى استخدام

هذه التكنولوجيا في أداء عملية المراجعة كبديل أو بجانب بعض مهام المراجعة التي يتم أداؤها يدوياً وذلك بما يتوافق مع وجود الثورة التكنولوجية على مستوى العالم كله.

قد أثارت التطورات التكنولوجيا تحفيز مهام ودوافع الجهات المهنية ومكاتب المحاسبة والمراجعة على الصعيد الدولي، حيث تبذل جهود كبيرة نحو تقنيات التطور التكنولوجي، وذلك لمسايرة البرمجيات المتطورة وكذلك لضمان فعالية المراجعة والاستعداد للمزيد من التطورات في الفترات المقبلة، ولقد تم ترجمة ذلك في الواقع الفعلي من خلال اشتراك شركات المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار (Big 4)، حيث أطلقت روبوتات مالية قادرة على التعرف تلقائياً على البيانات وإدخال الفواتير وإنشاء التقارير المالية ومراجعة دفاتر الأستاذ العام، والامتثال الضريبي، وإعداد أوراق العمل، وتحليلات البيانات، والامتثال للنفقات، واكتشاف الاحتيال، واتخاذ القرار، لهذا من المحتمل أن تحل هذه الروبوتات محل المحاسبين.

بالرغم أن بعض الدراسات تؤكد بأن هناك أثر إيجابي في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث إنها تعمل على توجيه المراجع بشكل فعال نحو المناطق ذات المخاطر العالية، وأوضحت دراسة أخرى أنه من المتوقع أن عمليات المراجعة سيتم اجراؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2025 بنسبة قد تصل إلى 32% من إجمالي عمليات المراجعة.

ومما سبق يرى الباحث أن الدافع لهذه الدراسة يرجع إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يعد نقلة نوعية في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة خلال السنوات القادمة، وخاصة أن شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى (Big 4) بدأت فعلاً باستخدام التقنيات، كما أن هذه الشركات تنفق ما يقارب ملياراً ومائة مليون دولاراً سنوياً على تلك التقنيات والتي تعتمد على الاتمتة الربوتية، وأن مستقبل وتطور مهنة المحاسبة والمراجعة سيعتمد بالدرجة الأولى على مدى إدراك ووعي ممتهني المحاسبة والمراجعة بأهمية التحديات التقنية المعاصرة وخاصة فيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والسؤال الذي يتبادر إلى الاذهان هل التقدم في صناعة تقنية المعلومات يمكن أن يغير من الأدوات والأساليب المتبعة في مهنة المحاسبة والمراجعة؟ وهل سيتم الاستغناء عن العنصر البشري لإتمام عملية المحاسبة والمراجعة في ظل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة والمراجعة؟ وفي حالة الاستعانة بالكفاءات البشرية جنباً الى جنب مع

تطبيقات الذكاء الاصطناعي هل سينعكس ذلك على مهنة المحاسبة والمراجعة وجودة عملياتها؟ لذلك يحاول الباحث استعراض انعكاسات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة الليبية.

فرضيات الدراسة:

وبناء على مشكلة الدراسة يمكن اشتقاق فرضيات الدراسة التالية:

الفرضية الاولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على استراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في دراسة وتحليل إحدى المستجدات الحديثة للمحافظة على استمرارية قوة الدفع في تطور الفكر والتطبيق المحاسبي. ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة سوف تسهم في رفع مستوى الادراك والوعي المهني بنظم حديثة، وكذلك في تحديد الدور المتوقع التي تقوم به هذه التقنيات في مجال المحاسبة والتعرف على أدائها.

إن هذه الدراسة تعد موضوعاً حيوياً ومهماً من موضوعات المحاسبة والمراجعة، وهو تأثير الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك باعتبار أن الذكاء الاصطناعي هو العلم الذي يبحث في جعل الحاسب الآلي يحاكي التفكير البشري في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تواجه أداء مهام المحاسبة والمراجعة، مما يستلزم على المحاسبين والمراجعين ضرورة معرفة تأثير هذا العلم على مستقبل مهنتهم.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تعطي أهمية لمكاتب المحاسبة والمراجعة وذلك من خلال تقديم دليلاً ميدانياً لانعكاسات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في واقع بيئة الاعمال الليبية، ومن المتوقع تعطي ردود إيجابية لهذه المهنة وذلك لأن هذه التقنيات الحديثة سيتطلب مهارات مختلفة وأكثر توجهاً لمسايرة تلك التطورات، وبالتالي سوف يوصلنا إلى أهمية الدور والمسؤولية المتوقعة للمحاسبين والمراجعين في ظل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والوقوف على الوضع الفعلي والحقيقي

حول المخاوف التي أثيرت في الفترة الأخيرة من فقد العديد من الوظائف لأدوارها نتيجة استخدامات التطورات التكنولوجية الحديثة.

أهداف البحث:

في ضوء مشكلة وأهمية البحث يمكن تحديد اهداف البحث إلى ما يلي:

1- القاء الضوء على أساليب الذكاء الاصطناعي والتعريف بأهميتها ونشأتها ومراحل تطورها ومجالات استخدامها.

2- تحديد أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في عمل المحاسبة والمراجعة ومدى ملائمة البيئة المحاسبية لتلك التقنيات الحديثة.

3- تحليل النتائج المتوقعة من استخدام تلك التقنيات وأثرها على مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الاعمال الليبية.

منهجية البحث:

يعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي عند تناول هذا البحث، وذلك من خلال مراجعة أدبيات الدراسات والأبحاث ذات الصلة في مجال أساليب الذكاء الاصطناعي، هذا بالإضافة إلى استعراض التحديات المتوقعة التي تفرضها استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة والمراجعة وتأثيراتها على مستقبل المهنة، وهذا ما يعتمد عليه المنهج الاستقرائي حيث يستخدم بشكل واقعي في وصف واستقراء الوضع الراهن لمدخل الذكاء الاصطناعي، في حين يتم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يقوم معيارياً على وصف ما يجب أن يكون- في محاولة استنباط واقتراح انعكاسات تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أنشطة المحاسبة والمراجعة والدور المنتظر للمهنة في المستقبل.

متغيرات الدراسة:

في إطار طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضيات الدراسة تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير المستقل الذي يظهر في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على مهنة المحاسبة والمراجعة كمتغير تابع.

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها المختلفة على مهنة المحاسبة والمراجعة، ولقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، ويجب الإشارة بأن هذه الدراسات التي سوف يتم استعراضها شملت مجموعة من التنوع الزمني والجغرافي، ولعل من أهم هذه الدراسات ما جاء بدراسة كل من(**Ezenwa & Nkem, 2021, pp15:25**) حيث كان الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة، تم طرح مجموعة من الأسئلة في استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة وهي المؤسسات المالية، ولقد كشفت نتائج تحليل الانحدار اللوغاريتمي لهذه الدراسة ان قيمة T كانت تعادل 0.002 وذلك عن مستوى أهمية 5%، وبذلك يكون للذكاء الاصطناعي (AI) تأثير إيجابي على مهنة المحاسبة، وذلك عند اعتماده وتطبيقيه لأدوات الذكاء الاصطناعي، سوف يتغير نهجهم بشكل كبير في أنشطتهم الوظيفية. واوصت الدراسة مهنة المحاسبة يجب أن تتبنى استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) ودمجها في تعظيم عمل المهني، بخلاف الشعور بأن هذه التقنيات ستتولى عمل المحاسبين.

وفي هذا الاطار فقد تناولت دراسة (**Akinadewo,2021,pp.40:55**) مزايا ظهور استخدام الآلات الذكية لأداء الوظائف بشكل يشبه ذكاء البشر، مما يقلل بشكل معقول من وقت معالجة المعاملات المحاسبية عند مقارنتها بالعمليات اليدوية، كما بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ونهج المحاسبين في وظائفهم، وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار اللوغاريتمي لهذه الدراسة أن قيمة T المحسوبة كانت تعادل 3.183 وذلك عند مستوى أهمية 5٪، وبذلك يكون للذكاء الاصطناعي تأثير إيجابي كبير على نهج المحاسبين في وظائف المحاسبة، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يكون المحاسبون على دراية تامة بتقنيات الذكاء الاصطناعي المختلفة المتعلقة بالمحاسبة، لتعزيز قدراتهم الوظيفية وفعاليتهم وكفاءتهم.

هذا وقد جاء بدراسة كل من (**Al Albawwat & Frijat 2021,pp.755:762**) على أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ساهمت في إحداث تغييرات كبيرة في عملية المراجعة، ومع ذلك فإن معارضي ثورة الذكاء الاصطناعي ينظرون إلى هذه التغيرات باعتبارها خطوة إلى الوراء؛ لأن العديد من المراجعين سيفشلون في التكيف مع هذه البيئة الجديدة، وسيتراجعون عن أداء مهامهم بشكل كبير، كما قامت الدراسة بالبحث في تأثير أنظمة الذكاء الاصطناعي (المساعدة والمعززة والمستقلة) على جودة المراجعة، وقد حاولت هذه الدراسة أيضاً أن تقدم أدلة تجريبية حول كيفية

إدراك مراجعي الشركات المحلية في الاردن لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المراجعة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة قد ساهمت في تحقيق جودة المراجعة، يليها أنظمة الذكاء الاصطناعي المعزز في الترتيب، وفي الوقت نفسه أكدت الدراسة على أن مساهمة أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة هي أقل تأثيراً على جودة المراجعة وذلك من خلال أراء الفئات المستقصي منهم.

كما تناولت دراسة **(رشوان والحلو، 2020، ص ص122:97)** التعرف على أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل جائحة كورونا، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير كبير لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين وتطوير جودة الأداء المهني للمحاسبين والمراجعين، وزيادة القدرة على إتمام أعمال المحاسبة والمراجعة المعقدة وتحسين كفاءة المراجعة وتطويرها، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام مكاتب لدورها الحيوي في المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي نظراً تحسين كفاءة عملية المحاسبة والمراجعة.

دراسة **(الدويك والسالم، 2013)** بعنوان: "أثر استخدام الانظمة الخبيرة على تطوير الاداء في التدقيق الخارجي" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الانظمة الخبيرة بأبعادها (الاجهزة، البرمجيات) على تطوير الاداء في التدقيق الخارجي بأبعادها(كفاءة وفاعلية التنفيذ)، وكان مجتمع عينة الدراسة العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي في العاصمة عمان، ولتحليل فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته مع الدراسة، ولتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الاستبانة ثم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، أظهرت الدراسة ان لاستخدام أجهزة الانظمة الخبيرة أثر إيجابي كبير في زيادة كفاءة تنفيذ أنشطة التدقيق الخارجي، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات واستراتيجيات تزيد من فاعلية الانظمة الخبيرة.

دراسة **(الدلاهمة وآخرون، 2019، ص ص. 186:177)** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أداء مهنة المحاسبة في الاردن، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي له أثر كبير على أداء مهنة المحاسبة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الاردنيين وخاصة بما يتعلق باستخدام تطبيقات النظم الخبيرة والعميل الذكي،

وقد أوصت الدراسة بضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي والعمل على استخدامها في مهنة المحاسبة والمراجعة حفاظاً على وظائف هذه المهن.

ويرى الباحث أن مهنة المحاسبة والمراجعة تمر في الوقت الحاضر بكثير من التحديات جعلتها تسعى دائماً لمواكبة التطورات التكنولوجية السائدة في دنيا الاعمال، وخاصة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي في هذه المهنة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الآراء المتباينة للدراسات السابقة التي تم استعراضها، وخاصة فيما يتعلق بالتأثيرات المختلفة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة، وبناء على ما تقدم وبعد استعراض أدبيات الدراسة بآرائها المختلفة يمكن اشتقاق فرضيات الدراسة التالية:

1- الإطار المفاهيمي لنظم الذكاء الاصطناعي.

1-1 مفهوم الذكاء الاصطناعي:

تتضح الفكرة الاساسية للذكاء الاصطناعي في أنه عبارة عن تقنيات متطورة تتمثل في تطوير وظائف الحاسب الالي بهدف القيام بمحاكاة عمليات الذكاء العقل البشري، ويحتاج إلى نظام بيانات يستخدم لتمثيل المعلومات والمعرفة، وخوارزميات لرسم طريقة استخدام هذه المعلومات، بحيث يصبح لدي الحاسوب المقدرة على حل المشاكل، واتخاذ القرارات بأسلوب منطقي ومرتب، وجعله يساهم في إدارة العمليات والمهام بآليات أكثر تطوراً وذكاء من الانسان الذي صنعها ومنحها المعرفة والمقومات الحسية، بما يساعدها على التعلم التلقائي والتطور الذاتي، ويعد الذكاء الاصطناعي من أكثر المجالات نجاحاً في الوقت الحاضر، وأثبت كفاءته في مجالات متعددة، وأمكن تطبيقه في كثير من التطبيقات الخاصة بمجال الاعمال في المؤسسات الاقتصادية.

وعرف Tuomi (2018) الذكاء الاصطناعي بأنه "آلة تفهم الاصوات واللغات وتفسرها، وتعمل على حل المشاكل، وتستطيع تشخيص الحالات الطبية، وتتحكم في السيارات على الطرق، وتلعب العاباً كالشطرنج، وتقلد الصور الانطباعية عن لوحات، والمقصود به هو "نظام يمتلك القدرة على أداء المهام المرتبطة عادة بالكائنات الحية" (الجابر، ص17،2020).

يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي بأنها تقنية تساهم في إدارة العمليات والمهام بآليات أكثر تطوراً وذكاءً من الانسان الذي صنعها ومنحها المعرفة والمقومات الحسية، بما يساعدها على التعلم التلقائي والتطور الذاتي.

1-2 خصائص الذكاء الاصطناعي

إن أهم خصائص الذكاء الاصطناعي هي:

- زيادة القدرة على انجاز الاعمال المعقدة: استخدامه لأسلوب مشابه ومطابق الى حدً ما للأسلوب البشري في حل المشكلات المعقدة، يتميز بالتزامن والدقة والسرعة العالية في تلقي الفرضيات وتناولها، والقدرة على إيجاد حل لكل المشكلات.
- زيادة كفاءة وفعالية التعليم والتدريب المحاسبي: وذلك من خلال ترشيد عملية تصميم البرامج التعليمية بما يؤدي الى تضييق الفجوة بين ما يدرس في قاعات الدراسية وبين ما يجده خريج المحاسبة في الحياة العملية (عبد النور، 2005).
- الاستقلالية والتنبؤ: وهي قدرة الذكاء الاصطناعي على التصرف بشكل مستقل، فهي قادرة على القيام بمهام معقدة، دون تحكم بشري فعال مع وجود احتمالات كبيرة عن التحديات والاضطرابات الاقتصادية لسوق العمل التي تحدثها تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- المراقبة: قد يكون من الصعب على البشر الحفاظ على الرقابة على الآلات المبرمجة للعمل مع قدر كبير من الاستقلال الذاتي مما يسبب فقدان الرقابة، وهنا تظهر الاستجابة الكبيرة من قبل هذه التطبيقات مقارنة مع العنصر البشري. (Schere, 2016).
- تحسين وتطوير كفاءة الكوادر المحاسبية: يحقق الاستخدام الجيد لتقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل الكوادر المحاسبية الأقل خبرة من اكتساب خبرات جديدة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم مما يزيد من كفاءة وفعالية أدائهم.

1-3 أهمية الذكاء الاصطناعي:

أكدت دراسة كل من (الاكاديمية العربية البريطانية، 2019، شنبي، 2016، ص ص 155-165) على أن الذكاء الاصطناعي تأتي أهميته من خلال الاتي:

- يسهم الذكاء الاصطناعي في المحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة بنقلها للآلات الذكية.
- يتمكن الانسان من استخدام لغة البشر في التعامل مع الآلات بدلاً من لغات البرمجة التي تعتمد على الحاسب الالي، مما يجعل استخدام الآلات في متناول الجميع حتى ذوي الاحتياجات الخاصة.
- للذكاء الاصطناعي دور هام في الكثير من الميادين الحساسة كالمساعدة في العلوم الطبية والقانونية، والمجالات الأمنية والعسكرية، والمحاسبة والمراجعة وغيرها من الميادين الأخرى.

- تتمتع الأنظمة الذكية بالاستقلالية والدقة والموضوعية، ومن ثم تكون قراراتها صحيحة.
- تخفف النظم الذكية على الانسان الكثير من الضغوط النفسية والمخاطر، وتجعله يركز على أشياء أكثر أهمية وأكثر إنسانية.

2- تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في المحاسبة والمراجعة:

يعتبر الذكاء الاصطناعي من الحقول المهمة في العلم هذا اليوم وله العديد من التقنيات المهمة التي تستند على مفاهيم تعلم الآلة learning machine، حيث إن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة البشر هو الهدف الذي يسعى إليه الباحثون والمطورون لتلك التقنيات، وطالما أن نظم الاتصالات والمعلومات تعتبر اليوم المحرك الاساسي للثورة المعلوماتية فقد شهدت الجوانب التطبيقية والعملية استخدامات متعددة لهذه التقنيات، وتعرف هذه التقنيات بأنها تكنولوجيا بناء الآت لها القدرة على محاكاة الإنسان في عمليات التفكير وتكوين الآراء وإصدار الاحكام والقدرة على التطور والتعلم، ولا تقتصر تلك الأساليب على بناء الآلات والأجهزة بل يتجاوز ذلك الى تصميم وتطوير النظم والبرامج الالكترونية التي تضفي على تلك الآلات خاصية المحاكاة الإنسانية، فبدون ربط تلك الآلات بنظم وبرامج الحاسب الآلي فإنه لا يمكنها القيام بعمليات تتصف بالذكاء.

توجد حاليا بعض التطبيقات في مجال المحاسبية والمالية للغات الطبيعية من أهمها لغة Broker وكذلك لغة Naturallink التي تهدف الى إدارة قاعدة بيانات مؤشر السوق المعروف Dow Jones. أما بالنسبة للإنسان الآلي فليس له تطبيقات محاسبية حالية نظراً لطبيعة هذا الأسلوب التي لا تتفق مع طبيعة وخصائص *العمل المحاسبي*. ***وتتمثل التقنيات في:***

***2-1 الأنظمة* الخبيرة: Expert systems**

تعتبر من أقدم وأهم تقنيات الذكاء الاصطناعي ونوعاً من أنواع النظم المبنية على المعرفة، وينظر إليها على أنها هندسة للمعرفة في المجال التطبيقي حيث تستخدم قاعدة بياناتها من خلال المعرفة المستمدة من الخبراء ويتم اعدادها وتخزينها في النظام الخبير وتشتمل على التدريب والقواعد والمفاهيم والحقائق والعلاقات والممارسات المهنية، ليتم الرجوع إليها عند الحاجة لصنع القرارات وإنجاز المهام بطريقة تحقق هدف المستخدم. (Fekri,2013, P45)

وهي عبارة عن برامج على الحاسب تحاكي عمليات تفكير الخبراء من البشر في حل المشكلات واتخاذ القرارات في مجالات متخصصة، حيث يتم تضمين تلك البرامج عمليات الادراك والتفكير والتعقل وتكوين الآراء التي يسلكها الخبراء من البشر في مجال معين. وتعتبر من أهم أساليب الذكاء الاصطناعي وأكثرها ملائمة للتطبيق المحاسبي وأوسعها انتشارا في مجال المراجعة.

حيث انتشر استخدامها وأصبحت واقعاً ملموساً امتد إلى الممارسة العملية لبعض الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة باعتبارها أداة معاونة مهمتها الأساسية ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، وكان لها تأثير إيجابي على مسئوليات المراجع فهي تساهم في سرعة تخطيط وتنفيذ برنامج المراجعة وتقليل تكلفة تنفيذ عملية المراجعة وانجازها في أقل وقت ممكن مع ضمان الدقة، كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في المساعدة على تدريب المحاسبين والمراجعين عن طريق تفسير كيفية اتخاذ قرار معين، وكيفية ربط المعلومات اللازمة لترشيد قرار ورأي المراجع، وتساعد ايضاً في سرعة اكتساب المعرفة والخبرة للمحاسبين والمراجعين الجدد خلال فترة قصيرة نسبياً، وتدريبهم وتنمية قدراتهم وزيادة كفاءتهم(عثمان واخرون، 2015،ص42)

2-2 الشبكات العصبية الاصطناعية Artificial Neural Networke(ANNS)

على الرغم من الشبكات العصبية الاصطناعية موجودة منذ عدة عقود، إلا أن تطبيقها بشكل واسع لم يتم إلا منذ فترة قصيرة نسبياً، وتتمثل القوى التي جعلت الشبكات العصبية الاصطناعية أكثر قابلية للتطبيق على نطاق واسع اليوم في قوة الحوسبة المتزايدة وتوافر البيانات الضخمة. (Mcafee,2017, P135)

وهناك العديد من التطبيقات المتعددة لتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في مجال المحاسبة والمراجعة والتي أثبتت جدارتها وقدرتها العالية بمقارنتها بأساليب التقليدية الاخرى، حيث نجد أنها أكثر قوة وكفاءة في استخراج المعرفة الخفية باعتبارها تقنية حسابية من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على محاكاة العقل البشرى لأداء مهام معينة.

3-2 المنطق الفازي (الضبابي) Fuzzy logic

يعد المنطق الفازي أحد أشكال المنطق يستخدم في الأنظمة الخبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويطلق عليه المنطق المبهم أو المنطق المشوش (منطق الغموض)، وقد قدمه لطفي زاده عام 1965 ونظرية الفئات الفازية وعمل على تطويره ليستخدم كأفضل طريقة لمعالجة البيانات

ومعالجة المشكلات الأكثر تعقيداً وغموضاً وللحصول على معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الأمثل، ويمثل منظومة منطقية تقوم على تعميم للمنطق التقليدي ثنائي القيم للاستدلال في ظروف غير مؤكدة، ويمثل طريقة سهلة لتوصيف وتمثيل الخبرة البشرية، كما يقدم الحلول العملية للمشاكل الواقعية وهي حلول بتكلفة فعالة ومعقولة جدا بالمقارنة مع الحلول الاخرى التي تقدم التقنيات الاخرى.(الدلاهمة واخرون، 2019، ص 181)

ويمكن الاستفادة من امكانيات هذا الأسلوب في تقديم حلول لكثير من المشاكل المحاسبية التي تعتمد على عنصر التقدير الشخصي للمحاسبين والمراجعين، وعدم الدقة الموجودة في تقدير قيم كثير من المتغيرات والغموض الموجود في كثير من المصطلحات المحاسبية.

2-4 أتمتة العمليات الروبوتية Robots

أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) هي عملية متكررة وآلية تم تطويرها باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، ويمكن استخدامه لتقليد السلوك البشري، وإرسال رسائل البريد الإلكتروني، واستكمال جداول البيانات، وتسجيل البيانات وإعادة إدخالها لمهام أخرى. يعمل على أساس الإجراءات المحددة وغير قادر على تمييز التغييرات في الظروف، مثل البيئة الخارجية. بحلول عام 2020، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40٪ من مهام علم البيانات ستتم أتمتة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية واستخدام أوسع من قبل علماء البيانات من المواطنين [Axson,2015].

يرتبط أحد التطبيقات الرئيسية لتقنية RPA في مجال المحاسبة الضريبية، على سبيل المثال يقوم هذا التطبيق بمساعدة مصلحة الضرائب في احتساب فرق ضرائب الشركات وإرسالها الى المستفيدين. وكذلك يساعد الشركات في إتمام العمليات المتبادلة بين عملائها، عن طريق تسهيل إصدار تسوية الفواتير والحسابات المدينة من خلال التحديثات المستمرة لقواعد بيانات المخزون وأنظمة الحسابات المصرفية، ففي مجال المحاسبة المالية والرقابة على المستندات، صمم SMACC برنامجاً يسمى " AI Extractor"لاستخراج بيانات المعلومات المالية من الفواتير. هذا البرنامج قادر على أتمتة المحاسبة والرقابة، وإعداد المدفوعات، والمطابقة الثلاثية في معالجة المشتريات، وتحليل البيانات.

الذكاء الاصطناعي (AI) وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA) هما مصطلحان مختلفان تماماً ولكنهما مترابطان بشكل وثيق ولهما تأثير كبير على أتمتة ممارسات المحاسبة والمراجعة، فإن

الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى بيانات عالية الجودة حتى يتمكن الذكاء الاصطناعي من التعلم ومعرفة كيفية العمل. أما العمليات التي تتم عن طريق تقنية RPA هي تقارير الأداء الداخلي، مثل عمليات الشراء نقداً وتسجيلها بالدفاتر، لأنها عادةً ما تكون روتينية وغير معقدة. هناك توقعات بأن (RPA) قد استحوذت على ما يصل إلى 40٪ من محاسبة المعاملات الحالية، ومن المتوقع أيضاً أن تحل الروبوتات محل البشر في مسك الدفاتر اليدوية وتساعدهم في عمليات معقدة ومتعددة الأوجه (Axson،2015)

وبشكل عام الأنظمة الخبيرة تعتبر من أكثر التقنيات الذكاء الاصطناعي تطوراً في مجال المحاسبة، حيث تم تطوير هذا نظام لغرض تقديم المشورة للمحاسب في مجموعة متنوعة من القضايا، فإن المحاسب (المراجع) الذي يراجع العمليات والأنظمة المعرفية والتحليلية ويفهمها ويحسنها سوف يتطور في مهتمة، بينما المحاسب الذي يراجع بطريقة تقليدية من المرجح أن ينتهي عن الوجود خاصة مع ظهور التكنولوجيا المعرفية والمراجعة التحليلية. ففي ظل هذه الأنظمة أصبح بالإمكان الوصول المباشر إلى أحدث المعلومات مما يتيح اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وفاعلية. تساعد هذه الأنظمة المحاسبين على تحسين جودة الخدمات التي يقدمونها في مجالات الرقابة الداخلية، وتحديد وتقييم مخاطر المراجعة والتخطيط لها، وكذلك تساعد في تحديد الوضع المالي حسب النسب وتقييمات التدفق النقدي وتحليل عمليات الاستحواذ على الاندماج وقرارات الاستثمار الأخرى وعقود الإيجار وتحليل التقارير المالية. (Davenport، 2016)

3- الذكاء الاصطناعي وأثاره على مهنة المحاسبة والمراجعة

3-1 مكانة المحاسبين والمراجعين في ظل التقنيات الجديدة

المنظمات الذكية لا تقر فقط أو تتكيف مع عدم اليقين الذي تجلبه التكنولوجيا لممارسات الأعمال. وبدلاً من ذلك، فهم يتصرفون بكل إحساس بالاستباقية، ويحاولون التغيير الذي يبدو غير واقعي لممارسي الأعمال الآخرين إلى ميزة تنافسية.

بالرغم من هذه التطور الهائل في عصر التكنولوجيا الا أن المحاسبة مازالت متمسكة بأدوات التسجيل اليدوي في إدارة المعاملات اليومية والمعلومات المالية، مما يحد من الوصول إلى البيانات في الوقت المناسب لإعداد التقارير. بالإضافة إلى جانب الاعتماد الشديد على المراجعة والضوابط

اليدوية بدلاً من الضوابط الوقائية والآلية. وبالتالي يقلل من الكفاءة مع زيادة حدوث الأخطاء في نفس الوقت.

أتمتة الاعمال لا تودي مهامها واعمالها بزيادة الدقة والكفاءة فحسب، بل تفتح فرصاً للمحاسبين ليصبحوا أقل تقلباً وأكثر قدرة على الرؤية. إن التكنولوجيا تقدم فرصة للمحاسبين للتطور وتحقيق وإضافة مستوى أعلى من القيمة لمنظمتهم توليد ميزة تنافسية جديدة. تعمل الأتمتة على تحديث معظم الأعمال الروتينية واليدوية، وتفتح الباب أمام المحاسبة المستمرة، سيؤدي هذا النهج في النهاية إلى موارد مستخدمة بشكل أفضل.

فالمحاسبة تعمل باستمرار على تغيير طريقة عمل المحاسبين من خلال تضمين مهامهم عن طريق التحكم والأتمتة من ضمن انشطتهم اليومية، حيث يمنح للمحاسبين الرؤية اللازمة لتقديم تقارير دقيقة في أي وقت، ويساعدهم في تشجيع اتخاذ قرارات أكثر استنارة للمؤسسة، وتتحسن الدقة في اعمالهم ويتم استخدام الموظفين ذوي القيمة بشكل أفضل.

3-2 الآثار المتوقعة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة

مما لا يدع مجال للشك أن استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي تمثل أداة قوية للمنافسة في السنوات القادمة، ولا يمكن التغلب على سرعة وكفاءة ودقة تقنية الذكاء الاصطناعي، والشيء الوحيد الذي يمكن للمحاسبين والمراجعين فعله هو تبني هذه التقنيات الحديثة ومعرفة كيفية تعظيم استخدامها، فقد أصبح واضحاً بشأن ما يخبئه المستقبل للحياة المهنية لبعض المهن وخاصة فيما يتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة.

ونظرا لحداثة هذه التطبيقات فانه لا يمكن الآن إعطاء تقييم مؤكد لأثارها على مهنة المحاسبة، إلا أن العديد من الكتاب تعرضوا للأثار المحتملة لاستخدام هذه التطبيقات على مهنة المحاسبة والمراجعة، ومن أهمها ما يلي:

- الحد من القدرة الإبداعية للمحاسبين والمراجعين: قد يؤدي استخدام هذا التقنيات الى التركيز الخبرة في عدد الخبراء في مجال المحاسبة وتقليل الفرص المتاحة لخلق جيل جديد من الخبراء وذلك نتيجة لإحلالهم بهذه النظم واتجاه المؤسسات إلى تعويض نفقات التدريب مما يؤدي إلى تلاشي الخبرات المحاسبية وإلى عدم اكتساب المحاسبين لخبرات الجديدة نتيجة لعدم قيامهم بأداء الاعمال المحاسبية التي تحتاج إلى مهارات عالية.

وأعتقد أن هذا التخوف مبالغ فيه اذ أن استخدام هذه النظم لا يمكن أن يؤدي إلى أضعاف الذكاء الإنساني حيث تهدف هذه النظم إلى تقليد أو محاكاة الخبرة الإنسانية بأسلوب تراكمي ومعقد.

- تحسين نوعية العمل المحاسبي: بالرغم من الفوائد التي يتوقع أن تحققها هذه النظم في مجال اتساق وجودة العمل المحاسبي، إلا أن تجاهل مبدأ المراجعة وعدم وجود معايير للحكم على جودة ما تقدمه تلك النظم من نصائح ونتائج وقرارات قد يؤدي إلى عدم اكتشاف الأخطاء او اكتشافها بعد فوات الأوان.

ولا شك أن صياغة بعض المعايير أو الضوابط لمراجعة لهذه النظم سواء الخبراء من البشر أو بخلق وتطوير نظم ذكية قادرة على القيام بتلك المهمة سيرفع بلا شك من مستوى جودة ونوعية العمل المحاسبي.

- زيادة حدة منافسة في مهنة المحاسبة والمراجعة: نظرا لما تحققه هذه النظم من زيادة فعالية أداء العمل المحاسبي من جهة ومن جهة أخرى زيادة حجم الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير أو اقتناء تلك النظم، فإنه من المتوقع أن يترتب على ذلك تركيز المهنة أو احتكارها من جانب عدد قليل من الشركات المحاسبية التي لديها القدرة على توفير حجم الموارد اللازمة نتيجة لاندماج بعض الشركات وخروج البعض الاخر من سوق العمل. (بحيري، 1989، ص261-263)
- تجنب إمكانية الاحتيال المالي: في الوظائف المحاسبية التقليدية يمكن لجميع الوصول إلى كل من إمساك الدفاتر والتدفق النقدي، وبالتالي قد يؤدي إلى الاحتيال المالي وذلك لعدم وجود التنظيم الجيد أحياناً، ولكن مع استخدام الذكاء الاصطناعي سيتم التعامل مع جزء كبير من المحاسبة والأعمال الأخرى ذات الصلة بواسطة أجهزة الحاسوب، ولا يحتاج موظفو المحاسبة إلا إلى وضع التعليمات ومراجعتها. وفي النهاية سيقوم النظام تلقائياً بتسوية المعاملات وتنفيذ ميزان المراجعة. ففي انظمة المحاسبة يتمتع كل موظف محاسبة بامتيازات فريدة، وله كلمات مرور وحسابات مختلفة، وفصل واضح للمسؤوليات، وبالتالي سوف يقلل إي حدا ما من احتمالات الاحتيال المالي، ومع ذلك فالنظام المحاسبي لا يمكنه وقف الاحتيال المالي لأن الأنظمة لا تزال بحاجة إلى عنصر البشري لإدخال البيانات والمعلومات، لكن بفضل الذكاء الاصطناعي يمكن تتبع البصمات الرقمية ومراقبتها (Jędrzejka، 2019).

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية: من خلال الدورة المحاسبية التقليدية، بدءاً من تسجيل في الدفاتر، إلى اعداد التقارير ومدى المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها، وما إلى ذلك، فإن هذه المعلومات يجب أن تكون دقيقة وبالتالي يتعين مراقبة الإجراءات التي تمت من خلالها هذه العمليات، مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد، وبالتالي قد يؤدي إلى العمل الإضافي، واحياناً وقوع بعض الأخطاء، كل هذا يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية. بينما من ناحية أخرى، عند استخدام البرامج الالية، فإنها توفر الوقت وتحسن كفاءة العمل، حيث سوف يحتاج المحاسبين إلى القيام بالتدقيق والمحاسبة فقط، على الرغم من ذلك، يمكن أن تحدث أخطاء إدخال البيانات، ولكن سيقوم نظام برنامج المحاسبة تلقائياً بالإبلاغ عنه، والذي يمكن تصحيحه لتحسين جودة المعلومات المحاسبية (Jędrzejka، 2019).
- تشجيع إصلاح المحاسبة التقليدية والمراجعة: في مهنة المحاسبة التقليدية، تتطابق الوظائف لكل شخصية محاسبية مع قسم من العملية التجارية، ولكن مع استخدام الذكاء الاصطناعي، سيؤدي ذلك إلى تغيير في طريقة فصل أعمال المحاسبة والتدقيق التقليدية. مما سيؤدي هذا الإصلاح إلى تحسين كفاءة العمل بشكل كبير ومساعدة موظفي المحاسبة على تحسين قابليتهم للعمل وبجودة أفضل، وتحسين إعداد الوظائف المحاسبية، وتغيير أنماط العمل المالية والعملية التقليدية. نظرًا لأن تطبيق الذكاء الاصطناعي في صناعة المحاسبة أصبح أكثر شمولاً، لم تعد هناك حاجة للعديد من الموظفين، وهذا يعتبر تغيير واضح.

3-3 آراء المنظمات المهنية والمختصين حول مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي:

تعددت الآراء المتعلقة بالمنظمات المهنية والمختصين فيما يتعلق بالتأثير استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة وقد تمثلت بعض هذه الآراء في الاتي:

3-3-1 راي معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)

أفاد المعهد بأن الذكاء الاصطناعي سوف يغير جذرياً من مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث ينبغي علينا التأهب لهذه المرحلة، وقد صدر تقرير عن هذا المعهد فحواه أن المهنة بحاجة إلى أن تتقبل أن الأجهزة سوف تهيمن بشكل أكثر على الأنشطة المرتبطة بعملية صنع القرار من قبل الانسان، والتفكير في كيفية الاستفادة من ذلك ويبين التقرير أنه في حين أن المحاسبين قد استخدموا

التقنيات منذ سنوات عديدة بهدف تعزيز القيمة التي يمكنهم تقديمها، يتبين من وتيرة التغير وقوة الذكاء الاصطناعي أن هناك نقلة نوعية في الأفق القريب، هذا وقد اكدت المديرة التقنية في نفس المعهد على أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتسم في الأساس بقدرات فائقة جداً، وتتطور أيضا بسرعة كبيرة، حيث إنها تقدم نتائج دقيقة للغاية، وبإمكانها استبدال الجهود البشرية إن لم يكن الاستغناء عنها كلياً، ومع ذلك لا يتوقع التقرير احلالاً كاملاً للأجهزة مكان الانسان، موضحاً أن الآلات والأجهزة، رغم قدراتها الهائلة، لا يمكنها محاكاة الذكاء الإنساني من ناحية التعلم، ويحيط بها قيود كبيرة(أميرهم، 2022، ص 261)

2-3-3 المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)

أشار رئيس مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين إلى أن الذكاء الاصطناعي سيفرض نفسه خلال السنوات القادمة المقبلة، وإنه خلال العشرين عاماً المقبلة ستنتقل مهنة المراجعة إلى البرنامج المراجع، وسيكون البرنامج أكثر دقة وسرعة وقدرة على اكتشاف الأخطاء والاحتيال، كما سيكون مبينا على معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، ومعايير المراجعة الدولية، وسيكون برنامج المراجعة قادراً على اكتشاف المخالفات والاخطاء مقارنة مع المعايير، مبينا أن المنافسة بين شركات ومكاتب المراجعة ستكون بناء على جودة برامجها(Soni et al, 2019,pp 6-15)

وفي نهاية ما تقدم وللإجابة على التساؤلات والاستفسارات السابقة سيقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية سعياً نحو الاجابة على هذه التساؤلات حتى يتسنى معرفة دلالة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الاعمال الليبية.

4- دراسة ميدانية لاختبار انعكاسات الذكاء الاصطناعي على استراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الاعمال الليبية.

4-1 اهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع اراء المحاسبين والمراجعين حول أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنتهم.

4-2 تصميم الدراسة الميدانية

قام الباحث في هذا الجزء من الدراسة بإعداد استمارة استبانة والتي تشمل على محورين رئيسين لاستطلاع آراء المستجيبين وفقا لعينة الدراسة لبيان صحة الفروض البحثية وقد قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية للتأكد من الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة. وقد تم استخدام نظام الأسئلة المغلقة حيث تمتاز بسهولة الترقيم وكذلك يمكن التعويل عليها بصورة أكبر، واستخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي المتدرج لتحديد إجابات افراد العينة مما يمكن الحصول على بيانات متصلة ولضمان احداث توزيع طبيعي للبيانات حتى تقبل تطبيق الأساليب الإحصائية عليها. ويوضح الجدول التالي الاوزان النسبية لمقياس ليكرت(Likert) الخماسي.

جدول رقم (1) الاوزان النسبية لمقياس ليكرت (Likert) الخماسي.

الاجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

واشتمل قائمة الاستبيان على محورين وهو المحور الأول ويشمل على محددات وابعاد تطبيقات الذكاء الاصطناعي واشتمل على عدد 10 فقرات، والمحور الثاني ويشمل على تأثيرات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة واشتمل على 15 فقرة.

4-3 مجتمع وعينة الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة يتكون مجتمع الدراسة على المكاتب المحاسبة والمراجعة في ليبيا وبعض المؤسسات والشركات العاملة بليبيا واختيار هذه المؤسسات كانت عشوائية فقد كان التركيز على المحاسبين والمراجعين بها وليس لها تأثير على نوع أو حجم أو شكل هذه المؤسسات، ولقد تم اختيار عينة الدراسة على مجموعة من مجتمع الدراسة، وحيث إن هذه الدراسة عبارة عن مسح وصفي حول تأثير الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة وأن مجتمع الدراسة من المحاسبين والمراجعين القانونين، فقد تم تجميع معلومات عن طريق الاستبانة حيث تم توزيع عدد 60 استبانة على مجتمع الدراسة والحصول على ردود 47 استبانة من محاسبين ومراجعين، تشكل ما نسبته 78.3% من الاستمارات الموزعة وهي نسبة مرتفعة، وهي نسبة مناسبة للاعتماد عليها في التحليل الاحصائي.

4-4 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

الجدول التالي يوضح الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (2) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	فئـــات	تكرار	النسبة%
الوظيفة	محاسب	22	%46.8
	مراجع	25	%53.2
		47	%100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط او ما يعادلها	1	% 2
	بكالوريس	8	%17.2
	ماجستير	15	%31.9
	دكتوراه	23	%48.9
		47	%100
الخبرة	اقل من 6 سنوات	5	%10.6
	من 7 الى اقل من 13	6	%12.8
	من 14 الى اقل من 20	13	%27.7
	اكثر من 21 سنة	23	%48.9
		47	%100

من الجدول السابق يتضح أن: نسبة المراجعين اعلى من المحاسبين، اما بالنسبة للمؤهل فكانت أكبر نسبة هي لحملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) 80.8% معاً مما يؤكد على توافر الكفاءات العلمية في مفردات عينة الدراسة والتي تؤهلهم للإجابة بدقة وإدراك عالي على فقرات الاستقصاء، وتدل نتائج الجدول على قدرة المستقصين على فهم واستيعاب فقرات الأسئلة والاجابة عليها بدقة وذلك لما لهم من خبرة حيث بلغت اعلى نسبة لديهم خبرة أكثر من 21 سنة. مما يعطي نتائج يمكن الاعتماد عليها.

4-5 الخصائص السيكومترية لقائمة الاستبيان

ويقصد به" مجموعة مؤشرات تعبر عن إمكانية الثقة في نتائج الاختبار واستقرار نتائجه واتساقها (الصدق- الثبات)، وصدق أداة البحث يقصد دراسة مدى ملائمة قائمة الاستبيان المستخدمة في قياس الغرض المصممة من أجله أو الظاهرة التي يسعى الباحث إلى معرفتها ومدى قدرة هذه الأداة على قياس وتوفير المعلومات المطلوبة، بينما يقصد بثبات أداة البحث عادة أن يكون على درجة عالية من الدقة والاتقان والاتساق فيما يزودنا به من بيانات عن سلوك المفحوص. والجدول التالي يبين صدق وثبات محاورين الاستبيان وفقاً لاختبار كرونباخ- الفا.

جدول رقم (3) مقاييس الصدق والثبات لمحاورين الاستبيان وفقا لاختبار كرونباخ الفا

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	كرونباخ الفا	الثبات %
المحور الاول	8	.835	91.38
المحور الثاني	12	.759	87.12
اجمالي الفقرات	20	.849	92.14

من الجدول السابق يتضح أن قيمة كل من معاملي الصدق والثبات لمحورين الاستبيان (.849) (92.14%) على الترتيب وهي نسبة عالية مما يؤكد الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصائية وإمكانية تطبيقها على مجتمع الدراسة.

4-6 الفروض الإحصائية للدراسة الميدانية

H0 الفرضية الصفرية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة.

H1 الفرضية البديلة الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإستراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة.

H0 الفرض الصفرية الثانية:" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة.

1H الفرض البديلة الثانية:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة.

4-7 تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات

بعد التأكد من الثقة بصحة قائمة الاستبيان وصلاحيتها لتحليل النتائج والاجابة عن أسئلة واختبار فرضياتها، سيتم تحليل فقرات قائمة الاستبيان ومناقشة الفروض من أجل اثباتها أو نفيها باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال الاتي:

اختبار الفرضية الأولى " H0 الفرضية الصفرية الأولى: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة".

اختبار T-test on- simple test

لاختبار صحة هذا الفرض استخدم الباحث اختبار T-test، ويمكن عرض وتحليل نتائج التحليل الاحصائي الخاصة بفرض العدم الأول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج T عند مستوى معنوية 05. لاختبار فرض الدراسة الأولى

One-Simpl Test						
Test Value=0						
Q	**T**	**DF**	**Sig**	**Mean difference**	**95% confidence intravel of the difference**	
					Lower	**Upper**
Q1	44.410	46	.000	4.043	3.86	4.23
Q2	43.838	46	.000	4.000	3.82	4.18
Q3	53.737	46	.000	4.298	4.14	4.46
Q4	61.152	46	.000	4.383	4.24	4.53
Q5	31.665	46	.000	3.809	3.57	4.05
Q6	38.593	46	,000	3.979	3.77	4.19
Q7	35.389	46	.000	3.638	3.43	3.85
Q8	35.853	46	.000	3.574	3.37	3.78

- قيمة tالجدولية عند مستوى دلالة ≥ (.05) ودرجات حرية (46) تساوي (1.86)

من الجدول السابق يتضح ان قيمة (t) المحسوبة تتراوح بين (31.665-61.152) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.86)، وبمستوى دلالة أقل من (.05)، مما يدل على أن غالبية آراء المستقصين يدركون العلاقة بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة.

اختبار Correlation

اعتمد الباحث على معامل ارتباط Pearson Chi-Square، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (5) علاقة الارتباط لاختبار الفرضية الأولى للدراسة

	Chi-Square	استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي
استراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة	Pearson Chi-Square	75.695
	Sig	.030
	Df	81
	N	47

تشير نتائج الجدول السابق أن قيمة مربع كاي هي (75.695) وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (81)، والقيمة الاحتمالية أقل من (.05).

هذه النتيجة تعني وجود علاقة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبين استراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة.

وعليه نرفض الفرضية الأولى الصفرية ونقبل الفرضية الأولى البديلة والتي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإستراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة.

اختبار الفرضية الثانية " H0 الفرضية الصفرية: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة.

اختبار T-test on- simple test

لاختبار صحة هذا الفرض استخدم الباحث اختبار T-test، ويمكن عرض وتحليل نتائج التحليل الاحصائي الخاصة بفرض العدم الثاني من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج T عند مستوى معنوية 05. لاختبار فرض الدراسة الثاني

One-Simpl Test						
Test Value=0						
Q	T	DF	Sig	Mean difference	95% confidence in travel of the difference	
					Lower	Upper
Q9	21.723	46	.000	3.298	2.99	3.60
Q10	41.423	46	.000	4.064	3.87	4.26
Q11	29.014	46	.000	3.766	3.50	4.03
Q12	29.331	46	.000	3.426	3.19	3.66
Q13	46.000	46	.000	3.915	3.74	4.09
Q14	39.505	46	,000	3.660	3.47	3.85
Q15	36.210	46	.000	3.596	3.40	3.80
Q16	53.720	46	.000	3.872	3.73	4.02
Q17	34.988	46	.000	3.617	3.41	3.83
Q18	42.604	46	.000	3.809	3.63	3.99
Q19	35.853	46	.000	3.574	3.37	3.78
Q20	34.620	46	.000	3.787	3.57	4.01

- قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ≤ (.05) ودرجات حرية (46) تساوي (1.98)

من الجدول السابق يتضح أن قيمة (t) المحسوبة تتراوح بين (21.723-53.720) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.98)، وبمستوى دلالة أقل من (.05)، مما يدل على أن غالبية آراء المستقصين منهم يدركون العلاقة بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة.

2- اختبار Correlation

اعتمد الباحث على معامل ارتباط Pearson Chi-Square، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار: جدول رقم (7) علاقة الارتباط لاختبار الفرضية الثانية للدراسة

استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي	Chi-Square	
38.248	Pearson Chi-Square	**استمرارية بعض وظائف المحاسبة والمراجعة**
.148	Sig	
36	Df	
47	N	

تشير نتائج الجدول السابق أن قيمة مربع كاي هي (38.248) وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (36)، ولكن القيمة الاحتمالية أكبر من (.05). مما يدل على احتمالية الاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة في الاجل الطويل.

هذه النتيجة تعني وجود علاقة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبين استغناء عن بعض الوظائف مهنة المحاسبة والمراجعة.

وعليه نرفض الفرضية الأولى الصفرية ونقبل الفرضية الأولى البديلة والتي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستغناء عن بعض الوظائف في مهنة المحاسبة والمراجعة.

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج: يمكن استعراض النتائج بناء على ما جاء بالدراسة النظرية والميدانية على النحو التالي:

1- الذكاء الاصطناعي هي برامج آلية تحاكي عمليات التفكير الانساني في حل المشاكل في مجالات متخصصة عن طريق تقديم نصيحة ذكية او اتخاذ قرار حكيم وتقديم نتائج ذات دقة عالية، فهي تعمل تنفيذ الانشطة بسرعة وبأقل الوقت والجهد.

2- أن غالبية آراء الفئات المستقصي يدركون العلاقة بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة، وهو ما تم الدلالة عنه احصائياً وذلك بمستوى دلالة أقل من (050.). حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط بين استخدام هذه التقنيات واستراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة.

3- أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي سوف يعمل على استغناء على بعض الوظائف لمهنة المحاسبة والمراجعة في المدى الطويل وهذا ما توصلت إليه الدراسة في الفرضية الثانية حيث رفضت الفرضية الصفرية وقبلت الفرضية البديلة، ولكن سوف تحتاج المنشآت دائماً إلى محاسبين ومراجعين يمكنهم تحليل وتفسير بيانات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تقديم الخدمات الاستشارية.

4- أن هناك تأثير إيجابي في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث إنها تعمل على توجيه المراجع بشكل فعال نحو المناطق ذات المخاطر العالية، لأنها تحمل في طياتها مجموعة من الافتراضات والتي من أهمها الدقة.

5- من المتوقع أن عمليات المراجعة سيتم اجراؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2025 بنسبة قد تصل إلى 32% من اجمالي عمليات المراجعة، وستكون البرنامج أكثر دقة وسرعة وقدرة على اكتشاف الاخطاء والمخالفات، كما سيكون مبيناً على معايير المحاسبة الدولية والافصاح المالي.

6- تطبيقات الذكاء الاصطناعي تنتشر بصورة كبيرة في جميع المجالات، فهي تكاد تدخل في كافة العلوم الاجتماعية أهمها علم المحاسبة والمراجعة، وبالتالي ليس امام المنشآت وسيلة من تفادي استخدامها وذلك لمواكبة التطورات والاستمرار في المنافسة، ولا يمكن التغلب على سرعة وكفاءة

ودقة هذه التقنيات، والحل الوحيد أمام المحاسبين والمراجعين هو تبني هذه التقنيات ومعرفة كيفية استخدامها.

ثانيا: التوصيات:

1- يجب أن يسعى المحاسبين والمراجعين إلى تحسين معرفتهم بالذكاء الاصطناعي لأن ذلك سيساعد في تحسين أدائهم في وظائفهم المختلفة، وبالتالي القضاء على بعض التكاليف المحاسبية غير المرغوب فيها.

2- ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بعقد الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة للتعريف بأنظمة الذكاء الاصطناعي ومكوناتها وكيفية استخدامها والاستفادة منها لغرض زيادة الوعي والادراك لدى القائمين بعملية المحاسبة والمراجعة.

3- ضرورة مواكبة هذه التطورات الحديثة من قبل الشركات بشكل عام ومهنة المحاسبين والمراجعين بشكل خاص عن طريق اصدار تعليمات من الجهات ذات الاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة، وحتهم على مواكبة هذا التطور وأن وظائفهم سوف تستبدل ما لم تواكب تلك التطورات.

4- ضرورة حث المحاسبين والمراجعين على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ووضع استراتيجيات تتماشى مع التطورات الحديثة والتي تتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة. والتأكيد عليهم بأن يعيد النظر في قدراتهم العلمية والعملية في المستقبل، لأنهم سوف تفرض عليهم هذه التقنيات الحديثة على فهمها.

5- أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تنتشر وتتوزع في مجالات مختلفة ولا مفر من تبنيها وتطبيقها في المنشآت وبالتالي يفترض على المحاسبين والمراجعين على فهمها ومعرفة كيفية استخدامها لأنه لا توجد وسيلة للهروب من استخدامها للاستمرار في المنافسة.

6- ضرورة تطوير المناهج الدراسية الجامعية بالجامعات الليبية، حيث لا تقتصر على معرفة المحاسبة فقط بل يجب أن يدخل من ضمن المناهج المحاسبية التصميم وتقنية المعلومات حتى يتم تأهيلهم بطريقة جيدة، حتى يواكبوا التطورات الحديثة وتكون عندهم دراية والالمام.

قائمة المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1- أميرهم، جيهان عادل (2022) اثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (23)- العدد الثاني- ابريل.

2- الدويك، مصعب محمد زهير والسالم، محمد أكرم (2013) أثر استخدام الانظمة الخبيرة على تطوير الاداء في التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.

3- الدالهمة، سليمان مصطفي والقاضي، فارس سعود والعميان، نايف راجى(2019) أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش،مجلد21.

4- الجابر، غدير (2020) أثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة الأنظمة المحاسبية في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

5- حماد، احمد هاني (2016) أساليب الذكاء الاصطناعي في المحاسبة استخدام نظم الخبير في قرارات الاختيارات المحاسبية، المجلة المصرية للدراسات التجارية- دار المنظومة.

6- رشوان، عبد الرحمن محمد والحلو، عيد (2020)، "أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل جائحة كورونا"، مجلة البحوث المتقدمة في إدارة الاعمال والمحاسبة، المجلد 6، العدد 9.

7- عبد النور، عادل (2014) الأنظمة الخبيرة، منشورات قسم الهندسة الكهربائية بجامعة الملك سعود، الرياض.

8- عثمان، عثمان حسين وآخرون (2015)، مدخل تطوير وتحسين أداء المراجع الخارجي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثاني.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Albawwat Ibrahim and Al Frijat, Yaser (2021), An analysis of auditors' perceptions towards artificial intelligence and its contribution to audit quality, Growing Science in Accounting.

2- Akinadewo, Israel S,(2021)Artificial Intelligence and Accountants, Approach to Accounting Functions, Covenant University Journal of Politics & International Affairs, Vol.9 No. 1, Special September.

3- Axson, D, (2015) Death by digital The best thing that ever happened to your finance organization, Retrieved from organization, Accenture.

4- Davenport, T, (2016) Innovation in audit takes the analytics, AI Routes, Audit analytics, cognitive technologies, to set accountants free from grunt work. Dupress Publisher.

5- Ezenwa E, Nkem U, (2021) Impact of Artificial Intelligence (AI) on Accountancy Profession, Journal of Accounting and Financial Management E-ISSN 2504-8856 P-ISSN 2695-2211 Vol 7. No. 2.

6- Jędrzejka, D, (2019) Robotic process automation and its impact on accounting. Zeszyty Teoretyczne Rachunkowościtom.

7- McAfee, A., Brynjolfsson, E, (2017) "Machine, platform, crowd: Harnessing our digital future", WW Norton & Company.

8- Scherer, Matthew U,(2016) Regulating Artificial Intelligence Systems: Risks, Challenges, Competencies, and Strategies, Harvard Journal of Law & Technology, Vol. 29, No. 2.

9- Shervan Fekri, et al, (2013) " Design and Development of an Expert System to Help Head of University Departments", International Journal of Science and Modern Engineering, Volume.1, Issue.2.

10- Soni, N., Sharma, E., Singh, N., and Kapoor,(2019) A, Impact of Artificial Intelligence on Businesses: from Research, Innovation, Market Deployment to Future Shifts in Business Models, Journal of Business Research - Elsevier for consideration.

مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية

(دراسة استطلاعية لأراء أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعة الأسمرية الإسلامية)

د. عبدالفتاح محمد كرزمه [1]، د. ناصر ميلاد بن يونس [2]
كلية الأقتصاد – كلية الشريعة والقانون
الجامعة الأسمرية الأسلامية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعة الأسمرية الإسلامية لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية، والبالغ عددهم الإجمالي (40) عضو هيئة تدريس (استخدام أسلوب المسح الشامل)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بإعداد استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، ومن ثم تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة لديهم إدراك لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية المتمثلة في المهارات الفنية و مهارات الاتصال و المهارات الفكرية و المهارات التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي الإلكتروني – المهارات الفنية – مهارات الاتصال – المهارات الفكرية – المهارات التنظيمية

ABSTRACT:

The study aimed to identify the extent to which faculty members in the accounting departments of the faculties of economics at Asmariya Islamic University are aware of the contribution of electronic accounting education to the development of professional skills. Their total number is (40) faculty members (using a comprehensive survey method), to achieve the objectives of the study, the researchers prepared a questionnaire form. As a main tool for collecting data for the study, and then analyzing the data obtained using the statistical analysis program (SPSS). The

study reached several results, the most important of which are: Faculty members in accounting departments are aware of the contribution of electronic accounting education in developing professional skills represented in technical skills and professional skills. Communication, intellectual skills and organizational skills.

Keywords: Electronic accounting education - technical skills - communication skills - intellectual skills - organizational skills

1- مقدمة:

تسارع العديد من دول العالم في التوجه نحو التعليم الإلكتروني بقناعة منها في مواكبة التطور المهني، نظراً للفوائد التي يتم الحصول عليها من خلاله، حيث يعد التعليم المحاسبي الإلكتروني أحد المواضيع التي تلقى اهتماما خاصا من قبل الباحثين لارتباطها الشديد بمهنة المحاسبة والمراجعة حيث يهتم التعليم المحاسبي بإعداد كوادر بشرية تتميز بالتأهيل المناسب والكفاءة العالية ما يمكنهم من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والقيام بها على أكمل وجه الأمر الذي يحتم على الجهات الوصية على التعليم المحاسبي الإلكتروني إحداث تطويرات مستمرة على مناهج وأساليب التعليم المحاسبي الإلكتروني، خاصة تلك التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت تشكل عاملاً مؤثراً على عملية التعليم في كل الأطوار وبالأخص في المرحلة الجامعية وخاصة مهنة المحاسبة حيث أصبحت تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال(عوض ،2021، ص 578).

1-1 إشكالية الدراسة: يعد التعليم المحاسبي أحد المواضيع التي تلقى اهتماماً خاصاً من طرف الباحثين نظراً لارتباطها الشديد بمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث يعنى التعليم المحاسبي بإعداد كوادر بشرية تتميز بالتأهيل المناسب والكفاءة العالية ما يمكنهم من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والقيام بها على أكمل وجه، الأمر الذي يحتم على الجهات ذات العلاقة بالتعليم المحاسبي إحداث تطويرات مستمرة على مناهج وأساليب التعليم المحاسبي، خاصة تلك التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت تشكل عاملاً مؤثراً على عملية التعليم(قنيع، 2016، ص37)،هذا وقد أشار المعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي رقم (3) إلى ضرورة أن يتوفر لدى المحاسب المهني مهارات متعددة ومنها المهارات الفنية، مهارات الاتصال والتواصل بين الأشخاص، المهارات الفكرية، المهارات التنظيمية (المنصوري، ص114)، وباعتبار أن حلقة الوصل فيما بين مناهج التعليم المحاسبي ومخرجاته

(خريجي التعليم المحاسبي) هم أعضاء هيئة التدريس وبالتالي ينبغي عليهم العمل على تطوير مهاراتهم من خلال الإلمام بمعارف التكنولوجيا و التحول الرقمي بما يتناسب مع التطور التكنولوجي واندماجه السريع في التعليم المحاسبي الذي أصبح لزاماً على أعضاء هيئة التدريس هذا التطور تماشياً مع مجريات العولمة التكنولوجية، لذلك تمثلت إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس الاتي:

ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية؟

ولتسهيل الإجابة على هذا التساؤل صيغت التساؤلات الفرعية الآتية:

التساؤل الفرعي الأول: ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية؟

التساؤل الفرعي الثاني: ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال؟

التساؤل الفرعي الثالث: ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية؟

التساؤل الفرعي الرابع: ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية؟

2-1 أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية.

وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

الهدف الفرعي الأول: التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية.

الهدف الفرعي الثاني: التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال.

الهدف الفرعي الثالث: مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية.

الهدف الفرعي الرابع: مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية.

1-3 فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية: **يوجد** إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية.

ولتحقق من الفرضية الرئيسة تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية.

1-4 أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية، وكذلك تكمن أهمية الدراسة في أنها ستقدم التوصيات التي ستفيد أعضاء هيئة التدريس وكذلك طلبة التعليم المحاسبي بالجامعات حول أهمية التعليم الإلكتروني، وأيضا تكمن أهمية الدراسة في فتح مجالات الدراسة العلمية من خلال ما توفره هذه الدراسة من معلومات تساعد الباحثين والدارسين في موضوع الدراسة.

1-5 حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: تهتم الدراسة فقط بقياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية المتمثلة في: – المهارات الفنية – مهارات الاتصال– المهارات الفكرية– المهارات التنظيمية.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات (الاقتصاد والتجارة زليتن – الاقتصاد مسلاته) – الجامعة الاسمرية الاسلامية.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة في الفترة ما بين 2023/10/01 و 2023/11/15

1-6 منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والبيانات المنشورة والغير منشورة المتعلقة بموضوع الدراسة، واستخدم الباحثان أداة الاستبيان لجمع آراء مجتمع الدراسة المتمثل في أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة، وذلك التعرف التعرف على مدى إدراكهم ومعرفتهم لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية.

1-7 مجتمع الدراسة: مجتمع الدراسة عبارة عن مجموع الوحدات التي يراد الحصول عليها من خلال المعطيات المتاحة عنها، ومن أجل الحصول على بيانات تغطي جوانب هذه الدراسة تطلب الأمر توجيه استمارة الاستبيان إلى فئة ممن تمتلك التخصص والمعرفة العلمية والعملية بموضوع الاستبيان حتى يتم الحصول على بيانات ذات دلالة وتعبر فعلاً عن حقائق مستقاة من مصادرها الصحيحة، وعليه فقد تم جمع آراء جميع أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعة الاسمرية الاسلامية (أسلوب المسح الشامل) والبالغ عددهم (40) عضو.

1-8 أداة جمع البيانات: اعتمد الباحثان على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعدهم على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تضم استمارة الاستبيان مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالاتي:

المجموعة الأولى: تضم البيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة وتشمل: المؤهل العلمي، الدرجة العلمية.

المجموعة الثانية: وتشمل محاور الدراسة حيث تناول المحور الأول (المهارات الفنية) ويحتوي على (5 فقرات) وتناول المحور الثاني (مهارات الاتصال) ويحتوي على (5 فقرات) وتناول المحور الثالث (المهارات الفكرية) ويحتوي على (5 فقرات) في حين تناول المحور الرابع (المهارات التنظيمية) ويحتوي على (5 فقرات) وقد استخدمت الدراسة الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بالدراسة بمقياس ليكرت الخماسي:-حيث تم إعطاء رقم (1) للإجابة بغير موافق بشدة ، رقم (2) للإجابة بغير موافق ، رقم (3) للإجابة بمحايد ، رقم

(4) للإجابة بموافق ، ورقم (5) للإجابة بموافق بشدة، و بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان تم عرضه أستاذ متخصص في اللغة العربية ومجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجالات (المحاسبة –تقنية المعلومات) الذين يتمتعون بقدر كافي من المعرفة في مجال البحث العلمي، وذلك من أجل مراجعته من حيث تغطية فقرات الاستبيان لكل فرضيات ومتغيرات الدراسة ومدى ملائمتها من حيث التصميم وسلامة اللغة، حيث كان طول الفترة المستخدمة هي 0.8 وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة 4 على 5، وقد استخدم الباحثان درجة الثقة (95%) في الاختبارات بما يعني إن احتمال الخطأ يساوي (5%)، حيث يوضح الجدول التالي طول خلايا المقياس.

الجدول 1: طول خلايا المقياس

المتوسط	إتجاه الإجابة
1 – 1.79	غير موافق بشدة
1.8 -2.59	غير موافق
2.6-3.39	محايد
3.4 – 4.19	موافق
4.2 – 5	موافق بشدة

تم توزيع الاستبانة إلكترونياً بمجموعات أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالكليات محل الدراسة والبالغ عددهم (40) عضو كالتالي: (30 عضو بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن – 10 أعضاء بكلية الاقتصاد مسلاته) وبعد التوزيع الالكتروني وإعطاء زمن كافي للردود تم الحصول على عدد (38) أي بنسبة (95%)، وبعد الانتهاء من توزيع الاستبانة تم تجميعها، وتصنيفها، وتقييم البيانات الواردة فيها بشكل مبدئي، لغرض تفريغها على شكل بيانات كمية تمهيداً لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة لها.

1-9 برنامج تحليل البيانات المستخدم: بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة ووفقاً لما صُممت عليه هذه الدراسة من أهداف وتساؤلات وفرضيات الدراسة، وبناءً على المنهج العلمي المتبع ونوع البيانات المطلوب تحليلها فقد اعتمدت الدراسة على الإجابة على أسئلة البحث والتحقق من الفرضيات الخاصة على الأسلوب الإحصائي SPSS إصدار 25 (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لتفريغ البيانات وحساب المتوسطات وإجراء الإحصاء الوصفي والتحقق من افتراض العلاقة الخطية المتداخلة لمحاور الدراسة.

1-10 الدراسات السابقة:

دراسة القيزاني(2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد في كليات الاقتصاد والتجارة بالجامعات الليبية في ظل جائحة كوفيد-19 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة اداة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد والتجارة بالجامعات الليبية(طرابلس، الزيتونة، غريان، مصراته، المرقب، الزاوية)، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: إن من أهم معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد في كليات الاقتصاد والتجارة قلة الحوافز التشجيعية لمستخدمي التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد.

دراسة أبوستالة، والغرياني(2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء وتصورات أعضاء هيئة التدريس تجاه أهم التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ وتطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة اداة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: نقص التجهيزات والأدوات الحديثة اللازمة للتعليم الإلكتروني، عدم توفر القاعات الدراسية التي يتوفر فيها متطلبات التعليم الإلكتروني الناجح.

دراسة الخطيب، (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف تحديات التحول الرقمي التي تواجه التعليم الجامعي باليمن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي بمساندة أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: ضعف البنية التحتية، وضعف شبكة

الأنترنت وارتفاع تكاليفها، عدم مواكبة السياسات والمعايير للتطورات المتسارعة في التعليم العالي.

دراسة العماري(2021): هدفت الدراسة الى التعرف على تجربة كلية الاقتصاد في الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني والكشف عن الاسباب الكامنة وراء هذه النقلة، وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجه التعليم الإلكتروني في ظل الأزمات(جائحة كورونا)، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بسرت، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: عدم جاهزية كلية الاقتصاد محل الدراسة لاعتماد التعليم الإلكتروني حيث لا تتوفر شبكة الأنترنت في الكلية، عدم توفر الإمكانيات المادية لتمويل متطلبات التعليم الإلكتروني.

دراسة خليل، وآخرون(2021): هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى المعوقات التي تحد من استخدام التعليم الإلكتروني من قبل أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة المرقب، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: : توجد معوقات إدارية و مالية تعيق تطبيق التعليم الإلكتروني، هناك معوقات تتعلق بالمناهج الجامعية تعيق تطبيق التعليم الإلكتروني

دراسة العريفي(2021): هدفت الدراسة الى التعرف على الصعوبات التي تعيق التعليم المحاسبي الإلكتروني، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المحاسبي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: توجد العديد من الصعوبات التي تواجه التعليم الإلكتروني منها: عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية لاستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ليبيا، عدم توفر الأجهزة الكافية في الجامعات الليبية لتفعيل التعليم الإلكتروني.

دراسة بن يونس، وآخرون(2023): هدفت الدراسة إلى التعرف المعوقات التي تعيق التحول الرقمي في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد طرابلس، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة اداة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة جامعة طرابلس، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: ان من

أهم معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني عدم توفر معامل التعليم الرقمي داخل كليات الجامعة، نقص الإمكانيات التكنولوجية المخصصة لإقامة التعليم الرقمي عدم توفر المكتبات الالكترونية.

2- الإطار النظري للدراسة:

2-1 نشأة التعليم الإلكتروني: جاء في دراسة الحلية (2001) إن الاهتمام بمفاهيم التعليم الإلكتروني وقضاياه قبل عقد التسعينات، ففي عام 1982م أثارت إحدى الدراسات مجموعة من الأسئلة والقضايا المهمة التي أثارتها ثورة التعليم الإلكتروني آنذاك، وعمدت تلك الدراسة إلى الاهتمام بالبحث العلمي في مجال التعليم الإلكتروني فأبرزت بعض الفوارق العميقة بينه وبين التعليم بواسطة النص المطبوع، وكشف عن التغيرات التي يجب أن تصاحب تلك الثورة التقنية في التعليم. و أضاف سلام (2009) إن التعليم الإلكتروني أصبح قبل نهاية القرن العشرين من المجالات المهمة للارتقاء بالمستوى التعليمي بأسلوب يلامس حاجات وإمكانيات المتعلمين بحيث يتعلم كل فرد حسب قدرته واستعداداته، ووفق محاولات جادة في تخزين واسترجاع المعلومات بأشكال متعددة، وشهد ميلاد عصر الوسائط المتعددة التي تطورت خلال عقدين من الزمن لتصبح في عام 1988 مجالاً معترفاً بها، ثم شهد العالم في بداية التسعينات القرن ذاته كذلك ميلاد الشبكة العنكبوتية العالمية مما أدى إلى خلق مجال أوسع للاتصال ونقل المعلومات عبر الشبكة، ثم تتبع ذلك ظهور الجيل الثاني من الشبكة مما أتاح فرصاً أكبر في الاتصال والتفاعل(العريفي،2021، ص 31).

2-2 متطلبات التعليم الإلكتروني: يتفق الباحثان مع القيزاني (2021) في أن التعليم الإلكتروني يتطلب توافر جملة من المتطلبات المادية وغير المادية من أهمها: -

1- توفير الإمكانات المادية والمتمثلة بأجهزة الحاسوب وملحقاتها وأجهزة العرض الإلكترونية، وشبكة للاتصال عبر الإنترنت والفضائيات ومكتبة الكترونية وقاعات وأثاث مناسبة.

2- البرمجيات التعليمية والتي توفر تطبيقات لإدارة التعليم، وإدارة المحتوى الإلكتروني، وأنظمة التحكم والسيطرة والمتابعة للشبكة.

3- تدريب الأستاذ الجامعي والطالب على حد سواء على مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى البرمجيات التعليمية.

4- توفير الكوادر الفنية المتخصصة بتشغيل وصيانة الأجهزة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتدريب عليها.

5- وجود تخطيط ومنهجية مدروسة لتطبيق التعليم الإلكتروني من خلال الاستفادة من تجارب الدول والجامعات المتقدمة في هذا المجال

2-3 التعليم المحاسبي والحاجة إلى التعليم الإلكتروني: يرى السقا والحمداني(2013) إن التطور السريع في مجالات تقنية المعلومات واستخداماتها المتعددة في العمل المحاسبي يتطلب ضرورة التفكير بكيفية وسائل وأساليب التعليم الإلكتروني بما يمكن أن يتلاءم مع طبيعة التعليم المحاسبي خاصة بعد ازدياد الحاجة إلى العمل المحاسبي في بيئة تقنيات المعلومات الأمر الذي يتطلب أن يكون المحاسب مهياً للتعامل مع هذه التقنيات ابتداء من مرحلة التعليم وإلى حين ممارسة العمل المحاسبي، فضلا على ضرورة التعليم المستمر بعد ذلك لكي يتمكن من التعامل مع المستجدات التي يمكن أن تحدث في تقنيات الوسائل التي تستخدم في العمل المحاسبي.

3- الدراسة التطبيقية: تتضمن التحليلات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات ومن تم استخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3-1 التوزيع الطبيعي للبيانات: لكي يتم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات بالشكل المناسب ضرورة معرفة أن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بحيث يتم اختيار الاختبارات المناسبة لها وتم عمل هذا الاختبار والوصول للمعلومات التي تؤكد أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لعدة مؤشرات من أهمها نجد بالجدول جدول رقم (2) أن Sig أكبر من 0.05 حيت كانت القيمة في اختبار كولموجورو(*200.) أما بالنسبة لاختبار شابارو كانت القيمة (187.)، وهذا دلالة على أن بيانات الاستبيان موزعة توزيع طبيعي وسليمة للتحليل الإحصائي.

الجدول 2: أختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality)

	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
	.129	38	.200*	.952	38	.187

3-2 التحليل الأولي للبيانات

3-2-1 تحليل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا Reliability Analysis

اعتمد الباحثان على الدراسة الاستطلاعية لاستخراج الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، ويجب أن يكون معامل الثبات المقبول هو (0.70) فما فوق (Saunders2009)، وقد عمل

الباحثان على التأكد من ثبات الاستبانة من خلال حساب كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة وقد بلغ الثبات الكلي لفقرات الاستبانة (.804) ويعتبر معامل ثبات جيد جدا ومناسب تماماً لأغراض الدراسة، كما قام الباحثان بحساب معامل كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة كلاً على حده، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:-

الجدول 3: معامل كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ للمحور
تنمية المهارات الفنية	5	.756
تنمية مهارات الاتصال	5	.805
تنمية المهارات الفكرية	5	.836
تنمية المهارات التنظيمية	5	.822
كامل النموذج	20	.804

3-2-2 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

1- الصدق التقاربي Convergent Validity

التحليل العاملي من الدرجة الأولى يهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغير والمحاور التابعة له وكذلك فيما بين المحور والفقرات التي تعبر عنه، حيث يطلق عليه بالتشبع (Loading) ويجب أن تكون العلاقة بين ذو دلاله إحصائية إذا كانت نسبة التشبع يجب أن تكون على الأقل (.50) وأقل من ذلك يجب حذف العامل لأنه لا يمثل العامل الافتراضي بشكل قوي أمام النموذج الرئيسي المعدل (Modified Model)، وتعتبر نسبة التشبع (.60) نسبه جيدة ونسبة (.70) فأعلى تعتبر مثالية وعالية وتؤكد على صدق التقارب (Convergent Validity)، (Hair et al، 2010)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي: -

الجدول 4: ارتباط محاور الدراسة بفقراتها

ت	المحاور	ارتباط بيرسون
1	تنمية المهارات الفنية	.730**
2	تنمية مهارات الاتصال	.770**
3	تنمية المهارات الفكرية	.750**
4	تنمية المهارات التنظيمية	.710**

وعليه نستنتج أن ارتباط المحاور بنموذج الدراسة تتمتع بارتباط مناسب مما سيجعل تحليل العلاقة دو دلالة إحصائية.

2- تحليل الصدق التمايزي

يشترط بين عوامل النموذج المدروس ألا يكون هناك ارتباط عالي بين تلك العوامل ، بتعبير أخر يتم قياس ظاهرة الارتباط العالي والتداخل القوي بين عوامل النموذج بعده طرق منها مؤشر تضخيم التباين ومعامل سبيرمان وبيرسون بحيث معامل الارتباط يجب ألا يقل عن نسبة (0.20) وألا يتجاوز نسبة (0.90)، حيث يوضح الجدول التالي تضخيم التباين للمحاور الكامنة للنموذج وهي ؛ حيث يتبين من الجدول التالي أن قيمة تضخيم التباين لكل من العوامل المذكورة تتراوح ما بين .222 – .521** حيث هي في المستوى المطلوب (0.20-0.90) وهذا يؤكد سلامة المتغيرات للتحليلات الإحصائية القادمة.

الجدول 5: مصفوفة الارتباط لعوامل النموذج الافتراضي (Correlation)

المحاور	تنمية المهارات الفنية	تنمية مهارات الاتصال	تنمية المهارات الفكرية	تنمية المهارات التنظيمية
تنمية المهارات الفنية	1	.222	.521**	.301**
تنمية مهارات الاتصال	.222	1	.253	.222
تنمية المهارات الفكرية	.521**	.253	1	.283
تنمية المهارات التنظيمية	.301**	.222	.283	1

3.3 اختبار فرضيات الدراسة

لتحديد اختبار كل محور من محاور الدراسة، تم استخدام اختبار (one sample t test) فيكون المجال مرتفعاً (أفراد العينة متفقين على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، و قيمة (t) تكون أكبر من 1.96 في حين يكون المجال منخفضاً (أفراد العينة غير متفقين على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أقل من قيمة المتوسط المعياري (3) و قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار(P–Value) أكبر من (0.05)Cohen،(2007).

وفيما يلي بيان نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات الفرعية: –

الفرضية الأولى: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي

سيتم تحليل الفقرات وصفيا والمتعلقة بمدى فاعلية فقرات الدراسة، ويتضح ذلك من خلال المتوسط المرجح لكل فقرة من خلال الجدول التالي: –

الجدول 6: إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
1	ينمي التعليم الالكتروني مهارة قياس المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية.	3.9024	موافق
2	ينمي التعليم الالكتروني مهارة إعداد الكشوفات المالية وغير المالية.	4.0732	موافق
3	ينمي التعليم الالكتروني مهارة إجراء التطبيقات الرياضية.	4.0000	موافق
4	ينمي التعليم الالكتروني مهارات تكنولوجيا المعلومات لدى الطلبة.	3.9756	موافق
5	ينمي التعليم الالكتروني مهارة تحليل المخاطر.	4.0000	موافق

مما سبق يمكن القول بأن المتوسط المرجح لإجمالي فقرات المحور (إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية)؛ تساوي (3.99)، وتقع ضمن درجة الموافقة ومنه يتبين موافقة مجتمع الدراسة على إجمالي فقرات المحور، لذا فان إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية يكون في المستوى المثالي.

ثانياً: اختبار الفرضية بواسطة (One Sample T- test)

في الجدول التالي تبين النتائج أن متوسط الاستجابة (3.99) وهي أكبر من متوسط القياس (3) وأن قيمة (t)(11.8) وهي أكبر من (1.96) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي اقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، أي أنه يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية .

الجدول7: نتائج اختبار (One Sample T- test) إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	قبول أو رفض الفرضية
يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية	3.99	11.8	0.000	معنوي	قبول الفرضية

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال.

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي

سيتم تحليل الفقرات وصفيا والمتعلقة بمدى فاعلية فقرات الدراسة، ويتضح ذلك من خلال المتوسط المرجح لكل فقرة من خلال الجدول التالي: -

الجدول 8: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
1	يساعد التعليم الالكتروني في التعاون والعمل الجماعي من خلال حلقات النقاش بين الطلبة وأساتذتهم عبر شبكات الاتصال الحديثة.	3.6585	موافق
2	ينمي التعليم الالكتروني مهارات التفاعل مع الأشخاص المختلفين ثقافياً وفكريا.	3.7415	موافق
3	ينمي التعليم الالكتروني مهارات التفاوض في الحلول والاتفاقيات المقبولة في المواقف المهنية.	3.5122	موافق
4	ينمي التعليم الالكتروني مهارة القدرة على التكيف والتحفي.	3.2927	محايد
5	ينمي التعليم الالكتروني على عرض ومناقشة وجهات النظر من خلال شبكات الاتصال والانترنت.	3.6902	موافق

مما سبق يمكن القول بأن المتوسط المرجح لإجمالي فقرات المحور (إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال) ؛ تساوي (3.57)، وتقع ضمن درجة الموافقة ومنه يتبين موافقة مجتمع الدراسة على إجمالي فقرات المحور، لذا فان مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال يكون في المستوى المثالي .

ثانياً : اختبار الفرضية بواسطة (One Sample T- test)

في الجدول التالي تبين النتائج أن متوسط الاستجابة (3.57) وهي أكبر من متوسط القياس (3) وأن قيمة (t)(10.2) وهي أكبر من (1.96) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة

الإحصائية (0.000) وهي اقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، أي أنه يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال .

الجدول9: نتائج اختبار (One Sample T- test) إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال.

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	قبول أو رفض الفرضية
يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال	3.57	10.2	0.000	معنوي	قبول الفرضية

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية.

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي

سيتم تحليل الفقرات وصفيا والمتعلقة بمدى فاعلية فقرات الدراسة، ويتضح ذلك من خلال المتوسط المرجح لكل فقرة من خلال الجدول التالي: –

الجدول 10: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
1	يمكن التعليم الالكتروني الطلبة من الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة في أي وقت وأي مكان عبر شبكة الانترنت	3.4146	موافق
2	ينمي التعليم الالكتروني مهارة التفكير المنطقي والإبداعي والقدرة على البحث		محايد

	والتحليل.	3.3415	
3	ينمي التعليم الالكتروني مهارة تحديد وحل المشكلات وتقديم خيارات لحل المشكلات.	3.5122	موافق
4	ينمي التعليم الالكتروني مهارة اتخاذ القرارات وتطبيق الحكم المهني.	3.4634	موافق
5	ينمي التعليم الالكتروني مهارة التنبؤ واستخلاص النتائج.	3.4146	موافق

مما سبق يمكن القول بأن المتوسط المرجح لإجمالي فقرات المحور (إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية)؛ تساوي (3.42)، وتقع ضمن درجة الموافقة ومنه يتبين موافقة مجتمع الدراسة على إجمالي فقرات المحور، لذا فان مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية يكون في المستوى المثالي.

ثانياً: اختبار الفرضية بواسطة (One Sample T- test)

في الجدول التالي تبين النتائج أن متوسط الاستجابة (3.42) وهي أكبر من متوسط القياس (3) وأن قيمة (t)(6.5) وهي أكبر من (1.96) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، أي أنه يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم الإلكتروني المحاسبي في تنمية المهارات الفكرية .

الجدول 11: نتائج اختبار (One Sample T- test) إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية.

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	قبول أو رفض الفرضية
يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية	3.42	6.5	0.001	معنوي	قبول الفرضية

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية.

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي

سيتم تحليل الفقرات وصفيا والمتعلقة بمدى فاعلية فقرات الدراسة، ويتضح ذلك من خلال المتوسط المرجح لكل فقرة من خلال الجدول التالي: –

الجدول 12: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
1	يساعد التعليم الالكتروني في الحصول على قاعدة معرفية أكبر مما ينمي مهارة التفكير الجيد وحل المشكلات لدى الطلبة.	3.5122	موافق
2	ينمي التعليم الالكتروني المهارات القيادية وإدارة الأفراد والموارد.	3.5366	موافق
3	ينمي التعليم الالكتروني مهارة تنظيم	3.6829	موافق

	وتفويض المهام وتطوير الموارد البشرية		
4	ينمي التعليم الالكتروني مهارة التخطيط الاستراتيجي.	3.3902	محايد
5	ينمي التعليم الالكتروني مهارة التمييز عند إصدار الأحكام المهنية.	3.5902	موافق

مما سبق يمكن القول بأن المتوسط المرجح لإجمالي فقرات المحور (إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية)؛ تساوي (3.54)، وتقع ضمن درجة الموافقة ومنه يتبين موافقة مجتمع الدراسة على إجمالي فقرات المحور، لذا فان مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية يكون في المستوى المثالي.

ثانياً: اختبار الفرضية بواسطة (One Sample T- test)

في الجدول التالي تبين النتائج أن متوسط الاستجابة (3.54) وهي أكبر من متوسط القياس (3) وأن قيمة (t)(9.92) وهي أكبر من (1.96) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، أي أنه يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية .

الجدول 13: نتائج اختبار (One Sample T- test) إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية.

الفرضية الرابعة	المتوسط الحسابي	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	قبول أو رفض الفرضية
يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم الإلكتروني المحاسبي في تنمية المهارات التنظيمية	3.54	9.92	0.000	معنوي	قبول الفرضية

الخلاصة

استهدفت الدراسة مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات المهنية: دراسة حالة أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعة الأسمرية الإسلامية، تم جمع البيانات من عينة قوامها 38 مفردة، تم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية لاختبار الفرضيات وصولاً إلى مجموعة من النتائج ومن تم وضع بعض التوصيات التي قد تساهم في دعم الجامعة محل الدراسة، على النحو التالي:

أولاً: النتائج

بناء على هذه الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

1. يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعة الاسمرية لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفنية.
2. يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعة الاسمرية لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات الاتصال.
3. يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعة الاسمرية لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية.
4. يوجد إدراك لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعة الاسمرية لمساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية المهارات التنظيمية.

ثانياً: التوصيات

1. على مؤسسات التعليم العالي التحول للتعليم الإلكتروني كبديل للتعليم التقليدي.
2. ضرورة وضع استراتيجيات وخطط واضحة للتعليم المحاسبي الالكتروني.
3. اعتماد الأجهزة والوسائل التعليمية الرقمية كمكون أساسي لمتطلبات تنفيذ المقررات الدراسية.
4. نشر وعي التحول للتعليم الالكتروني داخل المؤسسات التعليمية وذلك من خلال عقد مؤتمرات وورش عمل علمية متخصصة في تطبيق تكنولوجيا التعليم الالكتروني.

المراجع:

أولاً : المراجع العربية

- أبوستالة، أبوالقاسم محمود(2021) التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية في ظل جائحة كورونا، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة –مستقبل الاقتصاديات في ظل انتشار الأوبئة والجوائح الصحية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس.

- أحمد قنيع، محمد عجيلة. (2016). مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبةAlgerian Review of Studies In Accounting & Financial .

- الحلية، محمد محمود (2011). التكنولوجيا التعليمية والمعلوماتية، الطبعة الأولى، العين، دار الكتاب الجامعي.

- الخطيب، ياسرحزام هزاع، والخطيب، خليل محمد مطهر (2021) تحديات التحول الرقمي في التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية وسبل التغلب عليها، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد8، العدد19، ص ص55-83.

- السقا، زياد هاشم، والحمداني، خليل ابراهيم (2013) مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد2، ص ص47-64.

- العريفي، إيناس مفتاح (2021). *تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*، المؤتمر الوطني الثاني لتطوير مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، جامعة بن وليد. بن وليد.

- العماري، امباركة سالم (2021). *التحول إلى التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا وصعوبات التطبيق "دراسة حالة كلية الاقتصاد بجامعة سرت"*، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة، مستقبل الاقتصاديات العربية في ظل انتشار الأوبئة والجوائح الصحية، جامعة المرقب، الخمس.

- القيزاني، عمر فرج (2021). معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد بكليات الاقتصاد والتجارة في ظل جائحة كورونا (طرابلس، الزيتونة، المرقب، غريان، مصراته، الزاوية) أنموذجاً، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة –مستقبل الاقتصاديات في ظل انتشار الأوبئة والجوائح الصحية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس.

– بن يونس، ناصر ميلاد، الشتيوي، حسني رمضان، عبد العالي احمد مفتاح (2023) مجلة ضمان الجودة للبحوث العلمية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني (2023) حول جودة التعليم والتحول الرقمي: الواقع والرهانات المستقبلية، ص ص1–20.

– خليل، عائشة علي، أبودقاقة، عائشة عقيل، والخبولي، وفاء فرج (2021) معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا" من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة–جامعة المرقب، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة، مستقبل الاقتصاديات العربية في ظل انتشار الأوبئة والجوائح الصحية، جامعة المرقب، الخمس.

– سلام، محمد توفيق (2009) التعليم الإلكتروني كمدخل تطوير التعليم (تجارب عربية وعالمية) المكتبة العصرية–الطبعة الأولى–المجلد الاول.

– سلوى درار عوض، علوية سعيد عثمان، & عبير بكري سر الختمة. (2021). أثر تطبيق المحاسبة السحابية على برامج المحاسبة في جامعة الملك خالد. *Journal of Financial Accounting & Managerial Studies*، *8*(2)، .

– فادية سعد المنصوري، أ. محمد رزق يونس، & أ. محمد امبارك المرضي. (2023). مساهمة تقنية الحوسبة السحابية في تحسين التعليم المحاسبي وتحديات استخدامها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة_ دراسة حالة على جامعة عمر المختار وجامعة درنة .مجلة الدراسات الاقتصادية،6(2)، 238–259 .

ثانياً: المراجع الأجنبية

–Cohen، J.، Gaynor، L.، Krishnamoorthy، G.، & Wright، A. M. (2007). Auditor communications with the Audit Committee and the Board of Directors. Accounting Horizons، Vol. 21، No. 2: pp. 165–87.

- Hair Jr، J. F.، Hult، G. T. M.، Ringle، C.، &Sarstedt، M. (2010). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): Sage Publications.

- Saunders، M.، Lewis، P. H. I. L. I. P.، & Thornhill، A. D. R. I. A. N. (2009). Research methods. Business Students 4th edition Pearson Education Limited، England.

مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنمية (دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية – الفرع الرّئيسي ذات العماد طرابلس للفترة أغسطس 2023)

د. عمران عطية البكوري

كلية الاقتصاد الخمس جامعة المرقب

ملخّص الدّراسة:

هدفت هذه الدّراسة إلى التّعرّف على مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنمية الفرع الرّئيسي – ذات العماد. وكذلك معرفة مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين ، ولتحقيق اهداف الدّراسة تمّ تصميم استبيان وزّع على أفراد عيّنة الدّراسة والمتمثّلة في جميع مستخدمي نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنمية– ذات العماد، حيث تمّ توزيع 40 استبانة تمّ استرداد 32 استبانة صالحة للتّحليل أي بنسبة 80% واعتمدت هذه الدّراسة على المنهج الوصفي في الجوانب النّظريّة إضافة إلى المنهج التّحليلي في تحليل البيانات الّتي تم جمعها، كما وتمّ الاعتماد على البرنامج الاحصائي "SPSS" في عمليّة التّحليل واختبار الفرضيّات.

وقد توصّلت الدّراسة إلى عدد من النّتائج كان من أهمّها أنّ البرامج المحاسبيّة الالكترونيّة المستخدمة في المصرف تتّصف بمقوّمات الجودة كما توصّلت الدّراسة إلى أنّ المقوّمات الماديّة والبشرية لنظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة المستخدمة داخل المصرف ذات كفاءة وأنّ هناك قدرة كافية لنظم المعلومات المحاسبيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

وقد خلصت الدّراسة إلى مجموعة من التّوصيات أهمّها، إجراء الدّورات التّدريبية وورش العمل لموظّفي المصرف من أجل رفع كفاءة العمل، كما أوصت الدّراسة بوجود مكتب استشاري داخل المصرف لمحاولة تفادي المشاكل المتعلّقة بالميكنة الالكترونيّة الّتي قد تواجه الأنظمة الالكترونيّة.

Abstract

This study aimed to identify the efficiency of electronic accounting information systems in the Trade and Development Bank, Main Branch – Dat Al Emad. It also aimed to identify the extent to which electronic accounting information systems are capable of meeting the needs and desires of users. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to the members of the study sample, which consisted of all users of electronic accounting information systems in the Trade and Development Bank – Dat Al Emad. A total of 40 questionnaires were distributed, of which 32 were valid for analysis, representing a response rate of 80%. This study adopted a descriptive approach in the theoretical aspects, in addition to the analytical approach in analyzing the data that was collected. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was also used in the analysis and testing of hypotheses.

The study reached a number of conclusions, the most important of which were that the electronic accounting programs used in the bank are characterized by quality components. The study also concluded that the material and human components of electronic accounting information systems used within the bank are efficient, and that there is sufficient capacity for accounting information systems to meet the needs and desires of users.

The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are to conduct training courses and workshops for bank employees in order to improve work efficiency. The study also recommended the establishment of an advisory office within the bank to try to avoid the problems related to electronic automation that may face electronic systems

المقدّمة:

انّ ضخامة المشاريع وكثرة معاملاتها الماليّة ادّت إلى تدنّي مستوى الدّقة وقلّة السّرعة في امساك الدّفاتر المحاسبية لذلك لجأت العديد من المشروعات إلى توظيف واستخدام أعداد كبيرة من الموظّفين لإتمام عمليّات التّسجيل في الدّفاتر ممّا أدّى إلى زيادة في تكاليف النّظام وبالرّغم من ذلك ظلّ النّظام اليدوي عاجزا على إعداد المعلومات والتّقارير بالدّقة والسّرعة المطلوبة وتوصيلها إلى الإدارة في الوقت المناسب.

ولقد ادّى التّطور في نظم المعلومات لاستخدام الحاسوب في تنفيذ العمليّات الخاصّة بها، لما يمتاز به من سرعة في توفير المعلومات المطلوبة، ودقّة النّتائج، وتقليل حجم الأعمال المكتبيّة، وسرعة التّحليل والمقارنة بين الحسابات المختلفة، ولقد بدأت نظم المعلومات المحاسبيّة التّأثر بالتّطوّر من خلال المعالجة الآليّة للبيانات، حتّى تساعد في زيادة فاعليّة نظم المعلومات المستخدمة، وذلك لتوفير الوقت والجهد والتّكلفة. (بربخ،2013)

علاوة على ذلك فقد اصبح نظام الحاسوب يعتمد عليه في مناولة المدخلات ومعالجتها محاسبيّا، ونتيجة لتفاعل الحاسوب مع مختلف الأنشطة الإدارية والماليّة والصّناعيّة، برزت منظومات جاهزة ونموذجيّة لتلبية رغبات المؤسّسات بما لا يتعارض مع أهداف ومبادئ النّظام ويبرز دور الحاسوب في أدائه للوظائف المحاسبيّة المختلفة بسرعة ودقّة وتكلفة مناسبة أي يحقّق اهداف النّظام بكفاءة عالية، حيث تتجلّى استخدامات الحاسوب في نظم المحاسبة الإلكترونية في اثبات العمليّات اليوميّة للمنشأة وإعداد التّقارير خاصّة تلك التّقارير المتعلّقة باتّخاذ القرارات الإداريّة حيث يضمن النّظام تظمينها للمعلومات الملائمة للقرار مع اعتبار جميع البدائل المتاحة ممّا يمكّن الإدارة من اتّخاد القرار المناسب في الوقت المناسب.

مشكلة الدّراسة:

انّ استخدام الانظمة الالكترونيّة لم يقتصر على المجالات الصناعيّة والتّكنولوجيّة وإنّما امتدّ ليشمل المجالات الاقتصادية، ففي ظل كبر حجم المنشآت الاقتصادية وتعدّد أنشطتها ومعاملاتها اليوميّة ظهرت أهميّة استخدام هذه الأنظمة في المجالات الاقتصادية، والمؤسّسات المصرفيّة تعتبر ضمن هذه المجالات الّتي تطبّق هذه الأنظمة لدا وجب معرفة كفاءة هذه الأنظمة لما لها دور كبير في المساهمة بتسهيل وإسراع تشغيل البيانات لتوفير المعلومات المحاسبيّة وتخفيض الجهد والوقت المبذول من قبل المحاسبين.

وهنا يمكن صياغة مشكلة الدّراسة في السّؤال الرّئيس التّالي:

- **ما مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنمية – الفرع الرّئيسي ذات العماد؟**

ويتفرّع عن السّؤال الرّئيس الأسئلة الفرعيّة التّالية:

1. ما مدى كفاءة مقوّمات الجودة في البرامج المحاسبيّة الإلكترونيّة المستخدمة؟
2. ما مدى كفاءة المقوّمات الماديّة لنظام المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة؟
3. ما مدى كفاءة المقومات البشريّة لنظام المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة؟
4. ما مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين؟

أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى تحقيق الآتي:

1- التّعرّف على طبيعة نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة في المصارف التّجارية.

2- التّعرّف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنمية – الفرع الرّئيسي ذات العماد.

3- الخروج بنتائج واقتراح مجموعة من التّوصيات قد تساعد في زيادة فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة في المصارف التّجاريّة.

أهميّة الدّراسة:

تكمن أهميّة الدّراسة في الآتي:

1- نقص الدّراسات والأبحاث الّتي تناولت الموضوع في البيئة المحليّة – حسب علم الباحث.

2- يساهم في فتح افاق لبحوث آخري تتناول تطوير نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة وزيادة كفاءتها.

3- تقديم توصيّات ومقترحات قد تساعد مصرف التّجارة والتّنمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة بها.

فرضيّات الدّراسة:

من خلال أهداف الدّراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضيّاتها على النّحو التّالي:

الفرضيّة الرّئيسية:

لا توجد كفاءة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنميّة – الفرع الرّئيسي ذات العماد.

ويتفرّع من الفرضيّة الرّئيسية الفرضيّات الفرعيّة التّاليّة:

1 – لا توجد كفاءة لمقوّمات الجودة في البرامج المحاسبيّة الإلكترونيّة المستخدمة.

2 – لا توجد كفاءة في المقوّمات الماديّة لنظام المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة.

3 – لا توجد كفاءة في المقوّمات البشريّة لنظام المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة.

4 – لا توجد قدرة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

منهجيّة الدّراسة:

تعتمد هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التّحليلي ومن أجل تحقيق أهداف الدّراسة واختبار الفرضيات تمّ الاعتماد على المصادر التّالية:

المصادر الثانويّة:

تمّ تغطية هذا الجانب من خلال الاطلاع على المراجع والمصادر ذات العلاقة بموضوع الدّراسة.

المصادر الأوليّة:

تمّ في هدا الجانب تصميم اداة الدّراسة (قائمة الاستبيان) لجمع البيانات ومن تمّ اجراء التّحليل الإحصائي (الوصفي) لها.

مجتمع وعيّنة الدّراسة:

يتمثّل مجتمع الدّراسة في مصرف التّجارة والتّنمية –الفرع الرّئيسي ذات العماد، امّا عيّنة الدّراسة تتمثّل في جميع مستخدمي نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة في مصرف التّجارة والتّنمية– الفرع الرّئيسي ذات العماد.

مصطلحات الدّراسة:

1. **النّظام:** مجموعة من العناصر الّتي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محدّدة أو مجموعة من الوظائف. **(قاسم، 2003)**
2. **النّظام المحاسبي:** هو أحد مكوّنات تنظيم إداري يختصّ بجمع وتبويب ومعالجة **وتحليل** وتوصيل المعلومات الماليّة الملائمة لاتّخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجيّة كالجّهات الحكوميّة والدّائنين والمستثمرين وإدارة المؤسّسة. **(ستيفن،1989: ص204).**
3. **نظم المعلومات المحاسبيّة:** مجموعة من الأفراد والتّجهيزات والافراد والبرمجيّات والاتّصالات وقواعد البيانات، تعمل يدويّا أو ميكانيكيّا أو آليّا، على جمع البيانات أو تخزينها ومعالجتها ومن ثمّ بثّها للمستفيد. **(غنيم، 2004).**
4. **نظام المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة:** هو نظام محوسب يتم إعداده بواسطة مختصّين ويعمل باستخدام الحاسوب يقوم بتوفير المعلومات المحاسبيّة في الوقت المناسب لتساعد في اتّخاد القرار ويوفّر المعلومات المحاسبيّة الّتي تخدم وظائف التّخطيط والرّقابة وصناعة القرار. **(قاعود، 2007).**

الدّراسات السّابقة:

1- دراسة (نصر وغيث، 2022) بعنوان أثر التجارة الالكترونية المصرفية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية بمدينة طرابلس

هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى تأثير مخرجات النظام المحاسبي بأنشطة التجارة الالكترونية في المصارف وكدلك تحليل طبيعة التحديات التي تعترض نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق التجارة الإلكترونية، ولتحقيق اهداف الدراسة ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وثم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من مجتمع وعينة الدراسة والمتمثل في المصارف العاملة في مدينة طرابلس وهي مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري ومصرف الوحدة ، وقد توصلت الدراسة الى أن التجارة الالكترونية تساهم في تحسين معايير الجودة للأنظمة المعلومات المحاسبية في المصرف كما أظهرت الدراسة الى أن ادخال الدراسة الالكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الى ادخال بيانات محاسبية تساهم في توليد خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية.

2- دراسة (فودة واخرون، 2019) بعنوان اتر كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية المصرية.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية المصرية ومن أجل تحقيق أهداف الدّراسة تمّ استخدام المنهج الاستقرائي وثم جمع البيانات من عينة الدراسة عن طريق قائمة الاستقصاء وأسلوب المقابلة الشخصية حيت يتكوم مجتمع الدراسة من قطاع البنوك التجارية المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية المصرية.

3- دراسة (التّتر، 2015) بعنوان "دور نظم المعلومات المحاسبيّة المحوسبة على جودة مخرجات النّظام المحاسبي لشركات التّأمين التّعاوني"

هدفت هده الدّراسة إلى استعراض دور نظم المعلومات المحاسبيّة المحسوبة المطبّقة في شركات التّأمين التّعاوني العاملة في فلسطين على خصائص جودة مخرجات النّظام المحاسبي ومن أجل تحقيق أهداف الدّراسة تمّ استخدام المنهج الوصفي التّحليلي وتوصلّت هذه الدّراسة انّ شركات التّأمين التّعاوني و تطوير انظمة المعلومات المحاسبيّة تقوم بالعمل على تطوير انظمة المعلومات المحاسبيّة لدى شركات التّأممين التّعاوني بشكل أفضل والارتقاء بأداء هذه الأنظمة بحيث تخدم كافّة المستخدمين الأطراف دوي العلاقة من خلال انتاج تقارير ماليّة تتوفّر بها خاصيّة الملاءمة

والموثوقيّة ويمكن الاعتماد عليها لأتّخاد القرارات المناسبة؛ على شركات التّأمين التّعاوني ان تعمل من اجل التّغلّب على المعوّقات الّتي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبيّة وذلك بدراستها من ناحيّة علميّة حتّى يتبيّن مدى الفائدة من استخدامها والأثار الإيجابيّة الّتي تنتج من ذلك.

4- دراسة (الحلو، 2014) بعنوان "مدى فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في تحقيق جودة التّقارير الماليّة دراسة تطبيقيّة على شركات التّأمين العاملة في قطاع غزّة"

هدفت هذه الدّراسة إلى استعراض واقع نظم المعلومات المحاسبيّة المطبّقة في شركات التّأمين الفلسطينيّة العاملة في قطاع غزّة، ومن ثمّ تقييم مدى فاعليّتها في تحقيق الكفاءة والموثوقيّة للتّقارير الماليّة. ولتحقيق اهداف الدراسة ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وثم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من مجتمع وعينة الدراسة، وتمّ تحليل البيانات واختبار الفرضيّات من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS).

توصّلت الدّارسة إلى مجموعة من النّتائج، كان من أهمّها, أنّ نظم المعلومات المحاسبيّة لدى شركات التّأمين العاملة في قطاع غزّة هي نظم ذات فاعليّة بنسبة 80.28 % وتساعد في تحقيق كفاءة وموثوقيّة التّقارير الماليّة, وأنّها تحقّق خواص فاعليّة وأنظمة المعلومات المحاسبيّة والّتي تشمل الجّودة والمرونة والموثوقيّة والدّقة والسّرعة والملاءمة وارتباطها الوثيق بكفاءة وموثوقيّة التّقارير الماليّة, وانّ أنظمة المعلومات المحاسبيّة لدى شركات التّأمين العاملة في قطاع غزّة هي على الأغلب نظم جاهزة بنسبة 75.6 % تمّ شراءها وهذا مؤشر سلبي لتحمّل شركات التّأمين تكاليف باهظة في عملية الشّراء على الرّغم من فاعليّة هذه الأنظمة.

5- دراسة (احمد، 2013) بعنوان "أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التّجارية الأردنيّة".

هدفت هذه الدّارسة إلى قياس أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التّجارية الأردنيّة، حيث اعتمدت الدّارسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات الأوّليّة حيث تم توزيع عدد(411) استبيانه على الإدارات الماليّة لشّركات المتمثّلة في عيّنة الدّراسة كونها تعد من عملاء البنوك، وتمّ استرجاع(251) استبيانه واستبعاد (21) استبيانه غير صالحة للتّحليل الإحصائي وبلغ عدد الاستبيانات الصّالحة لعمليّة التّحليل (231) ، إذ خضعت كلّها لعمليّة التّحليل الإحصائي ولقد توصلّت الدّراسة إلى عدد من النّتائج وجد أنّ هناك اثرا مباشرا لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء، ووجد أنّ خاصيّة الملائمة كان لها الأثر

الأكبر على رضى العملاء، ووجد أن ثقّة العملاء ببيانات البنك المالي من جهة وقدرة نظام البنك على تلبية جميع متطلباتهم من جهة أخرى كان له الدّور الأكبر على إرضائهم وابدائهم الرّغبة بالاستمرار بالتّعامل مع نفس البنك.

6- دراسة (دهمان، 2012) بعنوان "فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة المحوسبة في تحقيق جودة التّقارير الماليّة (دراسة تطبيقيّة على وزارة الماليّة الفلسطينيّة)".

هدفت هذه الدّراسة إلى استعراض واقع نظم المعلومات المحاسبيّة المحوسبة المطّبقة في وزارة الماليّة الفلسطينيّة، ومن ثمّ تقييم مدى فاعليّتها في تحقيق جودة التّقارير الماليّة، وما إذا كان هناك معوقات تحدّ من القدرة على تحقيق جودة التّقارير الماليّة الصّادرة عن تلك النّظم توصلّت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج، كان من أهمّها أنّ نظم المعلومات المحاسبيّة المطبّقة في الوزارة فعّالة بنسبة 73 % في تحقيق جودة التّقارير، وأنّ ضعف الدّور الرّقابي للتّقارير الماليّة، وصعوبة التّنسيق بين نظم المعلومات المحاسبيّة المطبّقة في الإدارات العاملة في وزارة الماليّة والدّوائر الماليّة التّابعة للوحدات الحكوميّة الأخرى في جانب تبادل المعلومات والتّقارير الماليّة.

7- دراسة (جل، 2010) بعنوان "مدى فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في المصارف التّجاريّة العراقيّة الأهليّة من وجهة نظر الإدارة".

هدفت الدّراسة إلى الكشف عن مدى فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في المصارف التّجارية العراقيّة الأهليّة، ولتحقيق اهداف الدراسة ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وثم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من مجتمع وعينة الدراسة. وتوصلّت الدّراسة إلى عدد من النّتائج كان من أهمّها، انّ نظم المعلومات المحاسبيّة في المصارف التّجاريّة العراقيّة الأهليّة فاعلة من حيث تلبية متطلّبات عمليّة التّخطيط، ومن حيث تلبية متطلّبات عمليّة الرّقابة، ومن حيث تلبيّة متطلّبات عمليّة اتّخاذ القرارات.

8- دراسة (الدّاية، 2009) بعنوان "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبيّة علي جودة البيانات الماليّة في قطاع الخدمات في قطاع غزّة (دراسة ميدانيّة)".

هدفت هذه الدّراسة إلى تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبيّة علي جودة البيانات الماليّة لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزّة، كذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصاديّة من استخدام نظم المعلومات المحاسبيّة في قطاع الخدمات في قطاع غزّة، بالإضافة إلى معرفة المعوّقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبيّة في قطاع الخدمات في قطاع غزّة، حيث تمّ

توزيع الاستبيان على كافة المحاسبين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزّة الّذين يعدّون القوائم الماليّة.

لقد توصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج منها أنّ حجم الشّركة من حيث عدد العاملين وحجم الإدارات وحجم رأس المال له الأثر الأكبر على استخدام الشّركة لنظم المعلومات المحاسبيّة، كذلك إنّ استخدام نظم المعلومات المحاسبيّة سوف يؤدي إلى تحقيق الخصائص النّوعية للبيانات الماليّة وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقّة البيانات وملائمتها وإمكانيّة الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

9 – دراسة (الشريف، 2006) بعنوان "مخاطر نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة: دراسة تطبيقيّة على المصارف العاملة في قطاع غزّة".

تهدف هذه الدّراسة للتّعرّف على المخاطر الّتي تواجه نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة في المصارف العاملة في قطاع غزّة، والتّعرّف على أهم الأسباب الّتي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والاجراءات الّتي تحول دون وقوع تلك المخاطر.

وقد توصلّت الدّراسة إلى عدد من النّتائج الّتي من أهمّها, مخاطر نظم المعلومات المحاسبيّة المحوسبة، وإن كانت تحدث لدى البنوك العاملة في قطاع غزّة، إلاّ أنّها تتكرّر بشكل غير كبير, وانّ اعتماد المصارف العاملة في قطاع غزّة في عملها بشكل كبير على النّظام الآلي، إلاّ أنّ هذا الاعتماد لا يتّفق مع عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف حيث تعتمد الفروع على موظف واحد مهمّته تشغيل أنظمة الحاسوب بينما الموظّفين المختصّون يكون مكانهم في المراكز الرّئيسيّة للفروع وغالبا ما توجد في الضفّة الغربيّة, حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة ترجع إلى أسباب تتعلّق بموظفي البنك، نتيجة قلّة الخبرة، والوّعي التّدريبي، إضافة إلى أسباب تتعلّق بإدارة المصرف؛ نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الاجراءات والأدوات الرّقابية المطبّقة لدى المصرف.

10 – دراسة (خطّاب، 2002) بعنوان "تحليل العوامل المؤثّرة على كفاءة وفاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في البنوك التّجاريّة الاردنيّة"

هدفت الدّراسة إلى دراسة العوامل المؤثّرة على كفاءة وفاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في البنوك التّجاريّة الأردنيّة، وذلك من خلال بيانات تأثير كل من العوامل البيئية والتّنظيميّة، والسّلوكية

لمستخدمي المعلومات، واجهزة الحواسيب وبرامجها ونماذج القرارات الادارية على كفاءة هذه النّظم وفاعلّيتها، وتحدّث الباحث عن اهمّية بحثه ومشكلته عرض

لنظم المعلومات المحاسبيّة في البنوك التّجاريّة وعناصرها ووظائفها وخصائصها؛ وما يتعلّق بها كما بحث في كفاءة هذه النّظم وفعالّيتها من خلال حديثه عن العوامل البيئيّة المحيطة والعوامل التّنظيميّة والسّلوكيّة لمستخدمي المعلومات وأجهزة الحاسوب.

ما يميّز الدّراسة الحاليّة عن الدّراسات السّابقة:

انّ أهم ما يميّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة، انّها تهدف إلى التّعرّف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة في مصرف التّجارة والتنمية – الفرع الرّئيسي ذات العماد، من حيث مدى كفاءة مقوّمات الجودة، وكفاءة المقوّمات المادّيّة، وكفاءة المقوّمات البشريّة، وقدرة نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة:

عرّف (قاعود، 2007) نظام المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة بأنّه نظام محوسب يتم إعداده بواسطة مختصين ويعمل باستخدام الحاسوب يقوم بتوفير المعلومات المحاسبيّة في الوقت المناسب لتساعد في اتّخاذ القرار ويوفّر المعلومات المحاسبيّة الّتي تخدم وظائف التّخطيط والرّقابة وصناعة القرار.

كما عرّف بأنّه مجموعة من النّظم والأحداث والأجهزة الالكترونيّة والأفراد الّتي تعمل داخل الوحدة الاقتصاديّة بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات. (الطيب وآخرون، 2017)

فنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية هي الّتي تستخدم اجهزة الكمبيوتر وبرامجه المختلفة في نقل وتداول البيانات بين عناصر النّظام أو بين عناصر أخرى خارج النّظام ممثلة في البيئة المحيطة، وفي تشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى مستخدمي النّظام.

(هشام والخليل، 2016)

كما يعرّف بأنّه مجموعة من النّظم والاجراءات والاجهزة الإلكترونية الّتي تعمل داخل المنشأة بهدف تجهيز البيانات والمعلومات. (الطيّب واخرون، 2017)

مشاكل استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبيّة

رغم المزايا التي اضافتها الحاسبات الآليّة لنظام المعلومات المحاسبي إلّا أنّ التكنولوجيا تبقى كما يقال "سلاح ذو حدّين" لها جانب إيجابي واخر سلبي، ومن بين سلبيات اعتمادها في نظم المعلومات المحاسبيّة وجود بعض المشكلات كالتّالي: (بربخ، 2013)

مشكلات تتعلّق بأجهزة الحاسب الالكتروني، مشكلات تتعلّق بعمليّة معالجة البيانات.

مشكلات تتعلّق بتصميم برامج الحاسب الالكتروني، مشاكل تتعلّق بالظّروف الخارجيّة.

مشكلات تتعلّق بالرّقابة على استخدام الحاسوب، مشكلات تتعلّق بالفيروسات

خصائص نظام المعلومات المحاسبيّة الالكترونية:

1. **السّرعة:** يتمثّل هذا العامل سرعة إدخال المعلومات في النّظام. سرعة إجراء التّعديلات على المدخلات في النّظام وسرعة إعداد التّقارير في النّظام وسرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النّهائي.

2. **الدّقّة:** يتمثّل هذا العامل في ندرة وجود أخطاء وتناقصات في التّقارير والمخرجات من النّظام يمكن الاعتماد عليها كما يوفّر النّظام المطبّق الحالي معلومات دقيقة.

3. **الكفاءة والفاعليّة:** يتمثّل في أن النّظام المطبّق الحالي يعمل على تخفيض التّكلفة كما يلائم النّظام المطبّق الحالي الأعمال المعنيّة ويؤديها بإنتاجيّة عالية كما يلبي النّظام الأهداف والمتطلّبات المحدّدة له وأن النّظام المطبّق الحالي يعمل على تقليص الاجراءات الروتينيّة المستخدمة في الشّركة.

4. **الموثوقيّة:** تتميّز البيانات المستخرجة من النّظام المطبّق الحالي بصحّتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها وأن البيانات النّاتجة عن النّظام المطبّق الحالي تطابق الواقع الفعلي.

5. **الملائمة:** يستطيع النّظام المطبّق الحالي تقديم المعلومة المرغوبة فقط واستبعاد المعلومات الثانويّة وتعتبر نوافذ الواجهة في نظام المطبّق الحالي المستخدم ملائمة لحاجات المنشأة.

6. **بساطة الهيكل:** كلّما زادت بساطة نظام المعلومات المحاسبيّة زادت منافعه وعوائده بحيث تزداد قدرة المحاسبين على فهمه واستيعابه والتعامل معه والاستفادة منه، ويصعب على محاسبي المؤسّسة من استيعاب مكوناته وهيكله، كلّما تشابكت تعقّدت ممّا يحد من امكانيّة استخدامه وبالتالي كلّما كان النّظام بسيطا زادت فاعليّته في تحقيق الأهداف المرجوّة

الجانب العملي:

تمهيد: يتناول هذا الجانب منهجية البحث المتبعة، وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة ويستعرض الجانب أداة الدراسة وتفاصيلها ومجتمع وعينة الدراسة والاختبارات الإحصائية المطبقة وصدق وثبات أداة الدراسة

اختبار الصّدق والثّبات:

للتّأكّد من ثبات الاختبار "أداة الدّراسة" قامت الدّراسة بحساب درجة الثّبات باستخدام معامل كرونباخ الفا حيث تكمن أهميّة الثّبات في الإدراك بين المؤشّرات والمتغيّرات، وبمعنى أخر معرفة ما إذا كانت المتغيّرات ذات ثبات أو لا وهذا يكون من خلال مقارنة معامل كروباخ ألفا بنسبة إحصائيّة 60%بحيث إذا كانت أكبر من 60% يعتبر المتغيّر ذو ثبات، وأمّا إذا كانت أصغر من 60% يفقد المتغيّر ثباته. أمّا بخصوص المصداقيّة فهي لها القدرة على توضيح وتفسير التّجانس بين مؤشّرات المتغيّرات التي تتمثّل في أسئلة الدّراسة الموجودة في قائمة الاستبيان، وكذلك مقارنة الارتباط بين تلك المؤشّرات والمعيار50% بحيث إذا كانت المصداقيّة أكبر من 50% تعتبر مقبولة، وإذا كانت أقل من 50% تعتبر مرفوضة، حيث يتم حساب الصّدق الذّاتي عن طريق الجذر التربيعي للثّبات للتأكّد من صدق الاستبانة فكانت النّتائج كما بالجدول التالي رقم (1)

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرو نباخ ألفا

م	متغيّرات الدّراسة	عدد العبارات	معامل ألفاء الثّبات	معامل الصّدق
1	مقوّمات الجّودة.	16	0.686	0.828
2	توفّر المقوّمات الماديّة.	7	0.764	0.874
3	توفّر المقوّمات البشريّة.	8	0.754	0.868
4	قدرة نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة على تلبيّة رغبات المستخدمين.	7	0.718	0.847

5	المجموع	38	0.894	0.945

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيم معامل كرو نباخ ألفا (α) (معاملات الثّبات) لكل متغيّر من متغيّرات الدّراسة تفوق 60%، حيث كان متغيّر مقومّات الجّودة يساوي 0.686، ومتغيّر المقوّمات الماديّة فقد كان 0.764، ومتغيّر المقوّمات البشريّة بلغ 0.754، ومتغيّر قدرة النّظم المحاسبيّة الإلكترونيّة بلغ 0.718 وهي قيم أكبر من 60% وهذا يدلّ على توفّر درجة عاليّة من الثّبات الدّاخلي في الإجابات. وكذلك فإنّ معاملات الصّدق على التّوالي قد بلغت (0.828، 0.874، 0.868، 0.847)، وهي قيم كبيرة تفوق 50% وهذا يدلّ على توفّر درجة عاليّة من الصّدق ممّا يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدّراسة وتحليل نتائجها. ممّا يزيد من الثّقة في النّتائج الّتي سوف نحصل عليها، بحيث إذا تمّ توزيع الاستبيان مرة اخرى تحت نفس الظّروف سيؤدّي الى نفس النّتائج، وكرو نباخ الفا لنموذج الدّراسة ككل قد بلغ 0.894 ممّا يدلّ على مستوى عالي من الثّبات لنموذج الدّراسة ومعدلّ الصّدق العام لنموذج الدّراسة قد بلغ 0.945.

-التّحليل الوصفي والاجتماعي لعيّنة الدّراسة:

من خلال جمع استمارة الاستبيان التي تمّ إعدادها للحصول على بعض المعلومات التي تمّ استخدامها في هذه الدّراسة والّتي تشمل بعض الخصائص المتعلّقة بالعاملين الماليّين بمصرف التّجارة والتنمية – الفرع الرّئيسي ذات العماد، فقد تمّ الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للموظّفين الماليين باستمارة الاستبيان وتمد تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التّاليّة:

1- المؤهّل العلمي

الجدول رقم (2) يوضح المؤهّل العلمي

المؤهّل العلمي	التّكرار	النّسبة
ماجستير	**3**	**%9.4**
بكالوريوس	**20**	**%62.5**
دبلوم عالي	**8**	**%25.0**
ثانويّة عامّة	**1**	**%3.1**
المجموع	**32**	**%100.0**

من خلال الجدول رقم (2) الخاص بتوزيع أفراد عيّنة الدّراسة حسب متغيّر المؤهّل العلمي، يتّضح لنا أن أغلب أفراد العيّنة يحملون المستوى الجامعي حيث بلغت النّسبة المئويّة للموظّفين الماليّين الحاملين لدرجة البكالوريوس 62.5%، والدبلوم العالي 25%، والماجستير 9.4%، كما هو موضّح بالشّكل رقم (1):

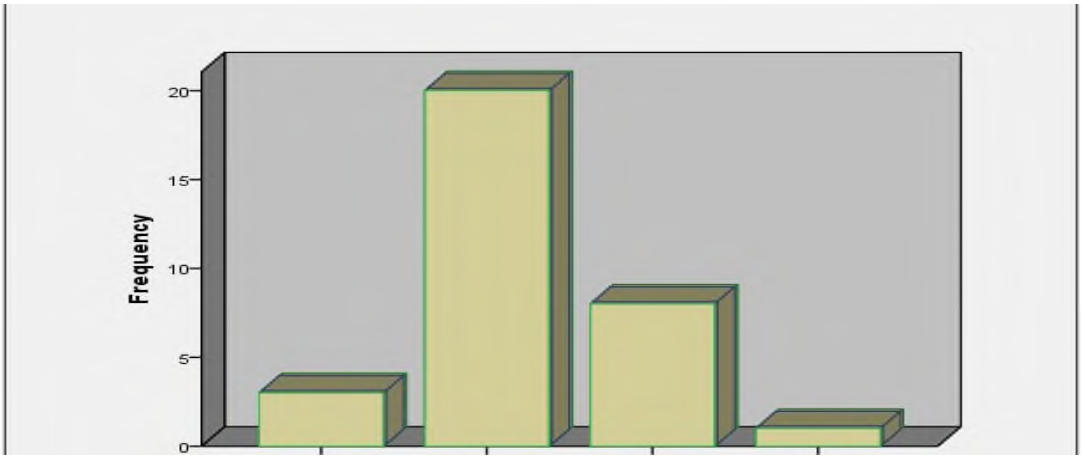

الشّكل رقم (1) يوضح المؤهّل العلمي

2 – التّخصّص العلمي

الجدول رقم (3) يوضّح التّخصّص العلمي

التخصص العلمي	التّكرار	النّسبة
ادارة أعمال	4	%12.5
محاسبة	22	%68.8
اقتصاد	2	%6.2
تمويل و مصارف	4	%12.5
المجموع	32	%100.0

يمثل الجدول رقم (3) توزيع أفراد العيّنة حسب متغيّر التّخصّص العلمي، حيث نجد أن أغلب أفراد العيّنة من ذوي التّخصّص محاسبة حيث قدّرت نسبتهم بـ 68.8% وهي تدّل على ان غالبية المبحوثين على دراية تامّة بأهميّة نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة، وفي المقابل فقد بلغت نسبة المبحوثين ذوي التّخصّص ادارة اعمال وتمويل ومصارف 25%، في حين أن تخصّص الاقتصاد شكّل نسبة 6.2% من عيّنة الدّراسة كما هو مبيّن في الشّكل رقم (2)

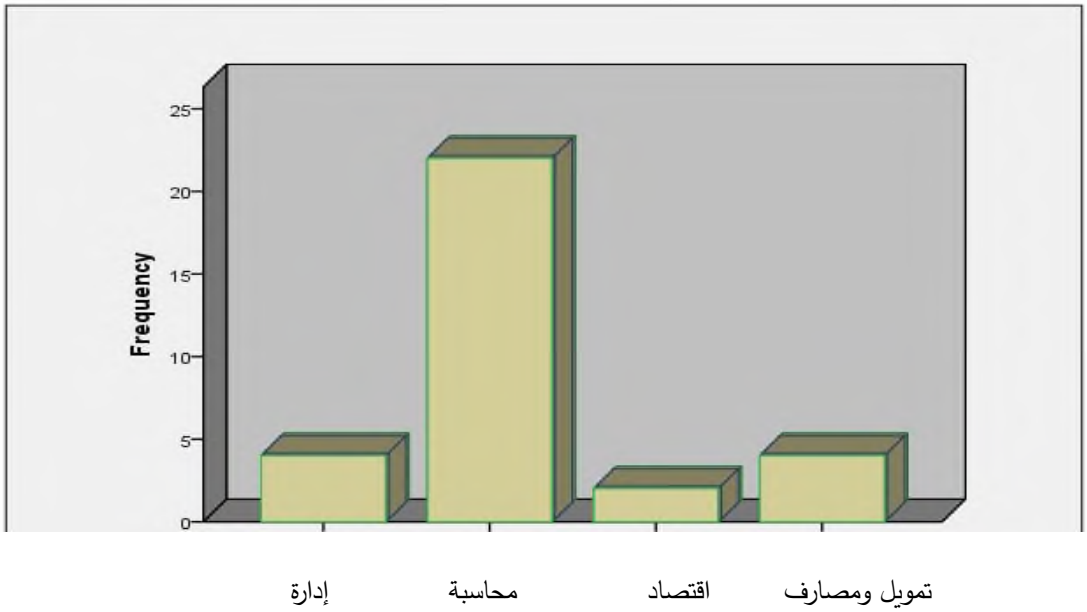

الشّكل رقم (2) يوضّح التّخصّص العلمي

3– سنوات الخبرة

الجدول رقم (4) يوضّح سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التّكرار	النّسبة
أقل من 5 سنوات	3	%9.4
من 5–أقل من 10 سنوات	14	%43.8
من 10 –أقل من 15 سنة	12	%37.5
من 15 – أقل من 20 سنة	3	%9.4
المجموع	32	%100.0

يمثّل الجدول رقم (4) توزيع أفراد العيّنة حسب متغيّر سنوات الخبرة في مجال الأعمال المحاسبية، حيث نجد أن عدد 14 موظّفا ماليّا بنسبة 43.8% ذوي خبرة تفوق الخمسة سنوات، امّا ما نسبته 37.5% من ذوي الخبرة ما بين 10 و15 سنوات، كما هو مبيّن في الشّكل رقم (3)

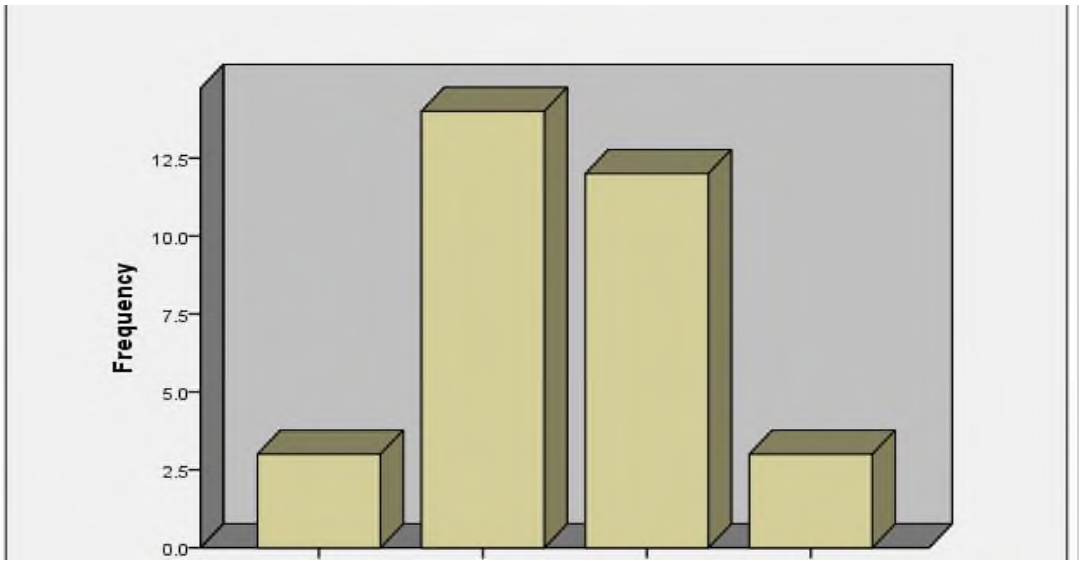

الشّكل رقم (3) يوضّح سنوات الخبرة

4 – المركز الوظيفي

الجدول رقم (5) يوضّح المركز الوظيفي

نوع الوظيفة	التّكرار	النّسبة
مدير إدارة	1	%3.1
رئيس قسم	3	%9.4
محاسب	8	%25.0
موظف	20	%62.5
المجموع	32	%100.0

يمثّل الجدول رقم (5) توزيع أفراد العيّنة حسب متغيّر المركز الوظيفي، حيث نجد أنّ أغلب أفراد العيّنة هم موظّفين عاديين أي ليس لهم منصب إداري حيث قدّرت نسبتهم بـ 62.5%، وانّ ما نسبته 9.4%

يشغلون وظيفة رئيس قسم، والبقيّة يتمثّلون في مدراء الشّركة والمحاسبين، كما هو مبيّن في الشّكل رقم (4):

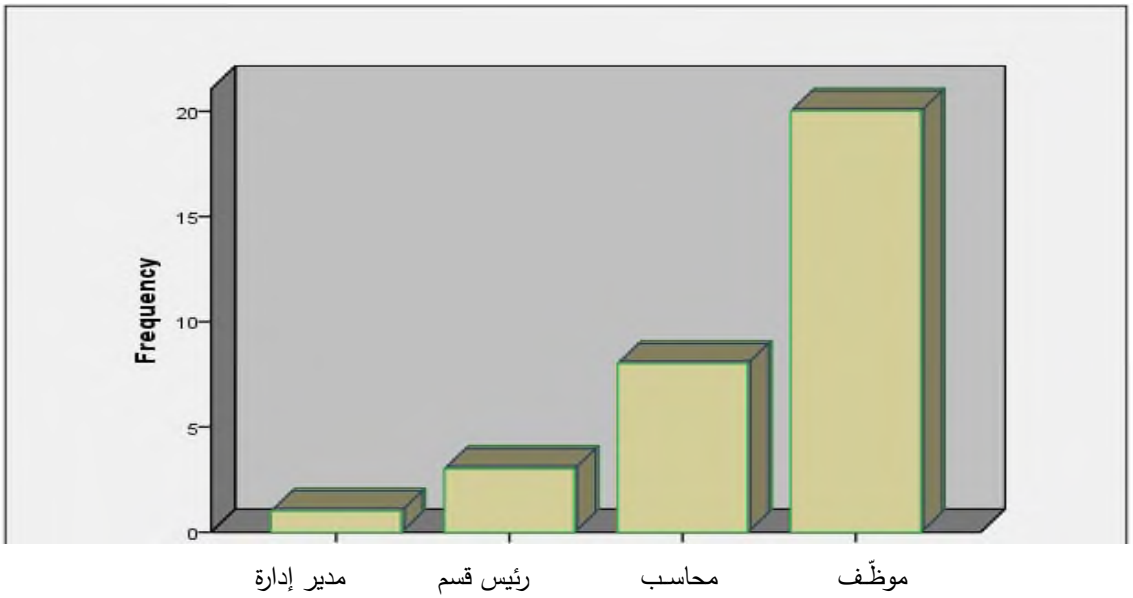

الشّكل رقم (4) يوضّح المركز الوظيفي

5 – النّظام المتّبع

الجدول رقم (6) يوضّح نوع النّظام المتّبع

نوع النّظام	التّكرار	النّسبة
يدوي بالكامل	2	%6.2
يدوي و إلكتروني	22	%68.8
إلكتروني بالكامل	8	%25.0
المجموع	32	%100.0

من خلال الجدول السّابق يمكن ملاحظة أن النّظام المحاسبي المستخدم داخل مصرف التّجارة والتّنمية يجمع بين النّظامين اليدوي والإلكتروني،

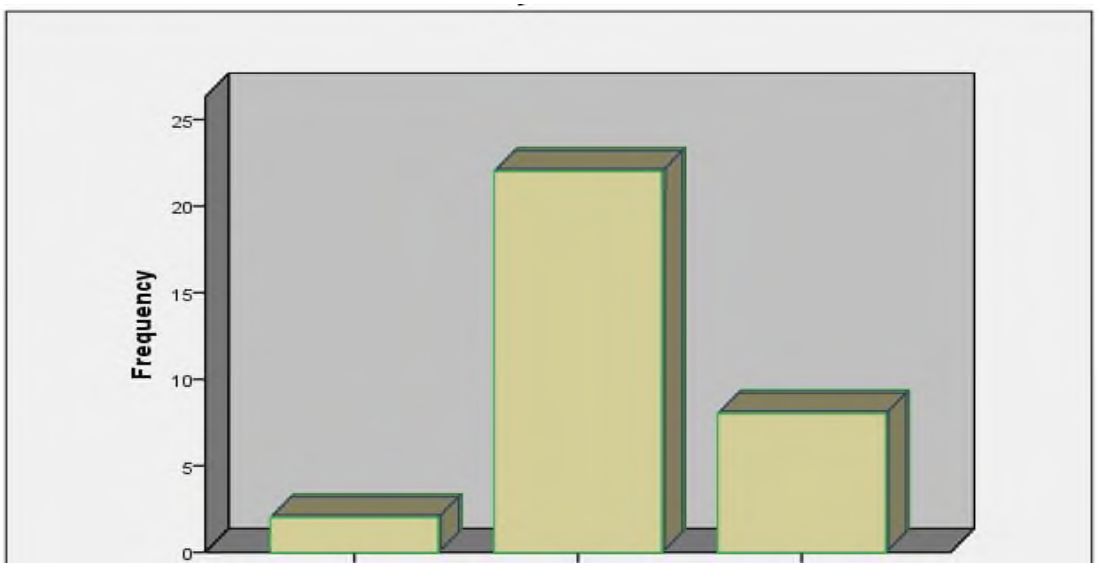

حيث

هذا النّوع من الأنظمة شكّل 68.8% من تصويت العاملين داخل المصرف كما هو مبيّن في الشّكل التّالي:

إلكتروني بالكامل يدوي وإلكتروني يدوي بالكامل

الشّكل رقم (5) يوضّح النّظام المحاسبي المتّبع

التّحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

بعدما تمّ جمع البيانات عن طريق توزيع صحائف الاستبيان قام الباحث باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، حيث تمّ استخدام **one sample Test** المندرج ضمن **compare mean** حيث تمّ استخدام مقياس ليكيرت الخماسي لقياس اجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان كما هو موضّح بالجدول التّالي:

الجدول رقم (7)

المتوسّط المرجّح	اتّجاه الرّأي
1 – 1.79	غير موافق بشدّة
1.8 – 2.59	غير موافق
2.6 – 3.39	محايد
3.4 – 4.19	موافق
4.2 – 5	موافق بشدّة

التّحليل الإحصائي الوصفي لمتغيّرات الدّراسة:

من خلال الجداول التّاليّة سيتم تحليل الفقرات وصفيا والمتعلّقة بمدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونيّة في تحقيق أهداف النّظام المحاسبي ويتضّح ذلك من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

1 – مقوّمات الجودة

جدول رقم (8) اختبار فقرات الاستبيان الخاص بمقوّمات الجودة

ت	فقرات الاستبيان	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يمتاز البرنامج المحاسبي المستخدم بالسّرعة في إدخال البيانات.	**4.7188**	**0.45680**
2	يمتاز البرنامج المحاسبي المستخدم بالسّرعة عند إجراء التّعديلات.	**4.2188**	**0.60824**
3	قلّة وجود أخطاء بالتّقارير المستخرجة من البرنامج المحاسبي .	**4.5313**	**0.67127**
4	قلّة وجود تناقصات بالتّقارير المستخرجة من البرنامج المحاسبي.	**4.2188**	**0.83219**
5	يساعد البرنامج المحاسبي المستخدم في تخفيض التّكلفة.	**4.2188**	**0.70639**
6	يساعد البرنامج المحاسبي في تقليص الإجراءات الروتينية.	**4.1563**	**0.67725**
7	يوفّر البرنامج المحاسبي المستخدم المعلومات المطلوبة بسهولة ويسر.	**4.1875**	**0.69270**
8	لا يحتاج البرنامج المحاسبي المستخدم لفترة طويلة من التّدريب.	**4.0313**	**0.82244**
9	تتميّز المعلومات المستخرجة من البرنامج المحاسبي بالصحة والسّلامة.	**4.0625**	**1.04534**
10	تطابق المعلومات المستخرجة من البرنامج المحاسبي مع الواقع الفعلي.	**4.0313**	**0.89747**
11	المعلومات المستخرجة من البرنامج المحاسبي المستخدم وافية و كافيّة.	**4.1563**	**0.76662**
12	يوجد دليل مكتوب للإجراءات المتّبعة عن كيفية استخدام البرنامج المحاسبي.	**3.8750**	**1.07012**
13	يتوفّر عنصر السّريّة في الدّخول البرنامج المحاسبي المستخدم.	**3.9063**	**0.96250**
14	يتوفّر عنصر الصّيانة المقدّمة من الشّركات المنتجة للبرنامج.	**3.2188**	**1.33765**
15	تتناسب تكلفة البرنامج مع الخدمات المستفاد منها.	**3.6563**	**1.06587**
16	لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للمستندات.	**3.4375**	**0.87759**

من الجدول السّابق يتّضح ان معظم المتوسّط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق بشّدة) حيث كان اعلى معدل للمتوسّط الحسابي 4.7188 ممّا يدّل على أنّ النّظام المحاسبي المستخدم يمتاز بالسّرعة العاليّة، وأنّ اقل معدّل للمتوسّط الحسابي هو 3.2188 ، والمتوسّط العام 4.0390 وهو أكبر من المتوسّط 3.4 ممّا يؤكّد بقبول الفرضيّة البديلة والّتي تنصّ على أنّه

(توجد كفاءة لمقوّمات الجودة في البرامج المحاسبيّة الإلكترونيّة المستخدمة) ، والانحراف المعياري العام يساوي 0.95012 وهو ما يدّل على تقارب اتّجاه اجابات المبحوثين لمؤشّرات الدّراسة ، من هنا يتّضح انّ النّظام المحاسبي الإلكتروني المستخدم من قبل المصرف يمتثّل لمقومّات الجودة الرّئيسيّة كالسّرعة والدّقة والمرونة والموثوقيّة والملائمة وغيرها من المقوّمات الّتي من شأنها دعم الجودة في النّظم الإلكترونيّة، وبالنّظر لجدول الانحدار التّالي بالجدول رقم (9) يمكن ملاحظة انّ قيمة t المحسوبة تفوق القيمة الجدوليّة 1.96 وبالتّالي يتم التّأكيد على قبول الفرضيّة البديلة.

الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لمدى كفاءة الجودة في النّظم المحاسبيّة الإلكترونيّة

الفرضيّة الأولى	T-test	Sig.
لا توجد كفاءة لمقومات الجودة في البرامج المحاسبية الإلكترونية المستخدمة	**4.2511**	**000.0**

2 – توفّر المقومّات الماديّة

جدول رقم (10) اختبار فقرات الاستبيان الخاص بتوفر المقومّات الماديّة

ت	فقرات الاستبيان	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتوفّر أجهزة كمبيوتر حديثة لاستخدامها ضمن نظام المعلومات المحاسبي.	**4.6250**	**0.60907**
2	يتم صيانة أجهزة الكمبيوتر بشكل دوري.	**4.1250**	**0.87067**
3	يوجد وسائل إيصال إلكترونيّة مناسبة للرّبط أجزاء النّظام..	**3.9063**	**0.81752**
4	يتم استخدام برامج محاسبية كفؤة للتسجيل المحاسبي.	**4.1250**	**0.75134**
5	يوفّر نظام المعلومات المحاسبي نظم قواعد بيانات مناسبة.	**3.9375**	**0.66901**
6	يوجد شبكة اتصالات لنقل البيانات بين الأجهزة المختلفة..	**4.0625**	**0.75935**
7	تسعى الإدارة بشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات ووسائل الاتصال المستخدمة في النّظام.	**4.1563**	**0.72332**

من الجدول السّابق يتّضح انّ معظم المتوسّط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق بشدّة) حيث كان اعلى معدّل للمتوسط الحسابي 4.6250 وهذا ما يعكس معنى العبارة الّتي تبيّن أنّ

المصرف يستخدم أجهزة إلكترونيّة حديثة يمكن استخدامها في نظم المعلومات المحاسبية، وأنّ اقل معدّل للمتوسّط الحسابي هو 3.9063 ، والمتوسّط العام 4.1339، وهو أكبر من المتوسّط 3.4 ممّا يؤكّد بقبول الفرضيّة البديلة والّتي تنصّ على أنّه **(توجد كفاءة في المقوّمات الماديّة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة)** ، والانحراف المعياري العام يساوي 0.95012 وهو ما يدلّ على تقارب اتّجاه اجابات المبحوثين لمؤشّرات الدّراسة، من هنا يتّضح انّ النّظام المحاسبي الإلكتروني المستخدم من قبل المصرف مدعم من حيث وجود أجهزة إلكترونيّة حديثة وجديدة وتوفّر أجهزة الاتصال الدّاخلي وأنظمة حماية لتلك المعدّات الماديّة، وبالنّظر لجدول الانحدار التّالي بالجدول رقم (11) يمكن ملاحظة انّ قيمة t المحسوبة تفوق القيمة الجدوليّة 1.96 وبالتّالي يتم التّأكيد على قبول الفرضيّة البديلة.

الجدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار لمدى كفاءة المقوّمات الماديّة في النّظم المحاسبيّة الإلكترونيّة

الفرضيّة الثانيّة	T-test	Sig.
لا توجد كفاءة في المقومّات الماديّة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة	6.770	000.0

3 – توفّر المقوّمات البشريّة

جدول رقم (12) اختبار فقرات الاستبيان الخاص بتوفّر المقوّمات البشريّة

ت	فقرات الاستبيان	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتمتّع المحاسبون بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المطلوبة منهم.	**4.2188**	**0.75067**
2	يوجد لدى المحاسبين المستخدمين للنّظم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبيّة.	**3.9688**	**0.69488**
3.	يمتلك المحاسبون المهارات اللّازمة لتطوير النّظام المحاسبي.	**3.7813**	**0.79248**
4	يوجد لدى المبرمجين للنّظام تصوّر واضح للأعمال المحاسبيّة.	**4.0000**	**0.76200**
5	يمتلك المبرمجين المهارات اللّازمة لتطوير النّظام المحاسبي.	**3.6875**	**0.85901**

6	يتمتّع محلّلي النّظام بمستوى مهني يتناسب مع الأعمال والمهام المطلوبة منهم.	**3.9063**	**0.89296**
7	يوجد لدى محلّلي النّظام تصّور واضح للأعمال المحاسبيّة.	**3.7813**	**0.83219**
8	يمتلك محلّلي النّظام المهارات اللّازمة لتطوير النّظام المحاسبي.	**3.8750**	**0.75134**

من الجدول السّابق يتضّح انّ معظم المتوسّط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) حيث كان اعلى معدل للمتوسّط الحسابي 4.2188 وهذا يدلّ على أنّ المحاسبين داخل المصرف يتمتّعون بخبرة مهنيّة عاليّة تدعم دقّة ومصداقيّة المعلومات المحاسبيّة الموجودة بالتّقارير الماليّة، وأنّ اقل معدّل للمتوسّط الحسابي هو 3.6875 ، والمتوسّط العام 3.9023، وهو أكبر من المتوسّط 3.4 ممّا يؤكّد بقبول الفرضيّة البديلة والّتي تنصّ على أنّه **(توجد كفاءة في المقوّمات البشريّة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة)**، والانحراف المعياري العام يساوي 0.70387 وهو ما يدلّ على تقارب اتّجاه اجابات المبحوثين لمؤشّرات الدّراسة، من هنا يتّضح انّ القائمين على العمل بالأنظمة المحاسبيّة لهم القدرة الكافية والمهارات اللّازمة في كيفيّة التّعامل مع البرمجيّات والتّحليلات الإلكترونيّة للأنظمة المحاسبيّة، وبالنّظر لجدول الانحدار التّالي بالجدول رقم (13) يمكن ملاحظة انّ قيمة t المحسوبة تفوق القيمة الجدوليّة 1.96 وبالتّالي يتم التّأكيد على قبول الفرضيّة البديلة.

الجدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار لمدى كفاءة المقومات البشرية في النظم المحاسبية الإلكترونية

الفرضية الثالثة	T-test	Sig.
لا توجد كفاءة في المقومّات البشرية لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة	**.54415**	**000.0**

4 – قدرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

جدول رقم (14) اختبار فقرات الاستبيان الخاص بقدرة الأنظمة المحاسبيّة على تلبية الرّغبات

ت	فقرات الاستبيان	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
1	النّظام المحاسبي المستخدم يعمل على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.	**4.3438**	**0.74528**
2	يوجد رضا من قبل المستخدمين على سرعة ورود المعلومات من النّظام المحاسبي.	**4.0313**	**0.69488**
3	يوجد رضا من قبل المستخدمين على دقّة المعلومات النّاتجة من النّظام المحاسبي.	**3.7813**	**0.70639**
4	يوجد رضا من قبل المستخدمين على كفاية المعلومات النّاتجة من النّظام المحاسبي..	**3.8438**	**0.62782**
5	لا يوجد تشكيك من قبل المستخدمين في وجود المعلومات النّاتجة عن النّظام المحاسبي.	**3.9063**	**1.02735**
6	يستطيع المستخدمين الاعتماد على المعلومات النّاتجة عن النّظام المحاسبي.	**4.5313**	**0.71772**
7	يتم الاعتماد على المعلومات النّاتجة عن النّظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المناسبة.	**4.0625**	**0.84003**

من الجدول السّابق يتّضح ان معظم المتوسّط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) حيث كان اعلى معدّل للمتوسّط الحسابي 4.5313 وهذا يدلّ على أنّ المعلومات المحاسبيّة المستخرجة من القوائم الماليّة والمعدّة وفق نظام محاسبي حديث وفعّال داخل المصرف يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات والاسترشاد بها للتّنبؤ بالمستقبل، وأنّ اقل معدّل للمتوسط الحسابي هو 3.7813 ، والمتوسّط العام 4.0714، وهو أكبر من المتوسّط 3.4 ممّا يؤكّد بقبول الفرضيّة البديلة والّتي تنصّ على أنّه **(توجد قدرة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين)**، والانحراف المعياري العام يساوي 0.51977 وهو ما يدلّ على تقارب اتّجاه اجابات المبحوثين لمؤشّرات الدّراسة ، من هنا يتّضح أنّ استخدام الأنظمة الإلكترونيّة المحاسبيّة لها القدرة على تلبية حاجيات ورغبات مستخدميها من حيث انعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية والّتي يستفيد منها المستخدمون الخارجيون وبالتّركيز على جدول الانحدار التّالي بالجدول رقم (15) يمكن ملاحظة انّ قيمة t المحسوبة تفوق القيمة الجدوليّة 1.96 و بالتّالي يتم التأكيد على قبول الفرضيّة البديلة.

الجدول رقم (15) نتائج تحليل الانحدار لقدرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تلبية الرغبات

الفرضية الرابعة	T-test	Sig.
لا توجد قدرة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين	7.8331	000.0

النّتائج والتّوصيات

1- النتائج:

لقد توصّلت هذه الدّراسة الى مجموعة من النّتائج يمكن سردها في النّقاط التّالية:

1 – تتّصف البرامج المحاسبيّة الإلكترونيّة المستخدمة في المصرف بمقومّات الجودة حيت يمتاز البرنامج المحاسبي المستخدم بالدقة السّرعة في ادخال البيانات وقلة وجود أخطاء في التقارير المستخرجة من البرنامج

2 – تعتبر المقومّات الماديّة لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة المستخدمة داخل المصرف ذات كفاءة وأهميّة عاليتين حيت تتوفر أجهزة حديثة ومتطورة مستخدمة في تشغيل النظام حيت يوفر النظام وسائل إيصال الكترونية مناسبة للربط بين أجزائه تتيح قواعد بيانات مناسبة.

3 – تعتبر المقومّات البشريّة الّتي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونيّة ذات كفاءة عالية. حيت يتمتّع المحاسبون بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المطلوبة منهم والمعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبيّة.

4 – هناك قدرة كافية لنظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

2-التّوصيات:

من خلال النّتائج السّابقة لقد أوصت الدّراسة بالنّقاط التّالية:

1 – عمل إدارة المصـرف على حث موظّفيها الماليين للانخراط للدّورات التّدريبيّة وورش العمل الّتي من شأنها الرّفع من كفاءة المتعاملين من الأنظمة المحاسبيّة الإلكترونيّة.

2 – نوصـي إدارة المصـرف على متابعة التطور في الانظمة المحاسـبيّة الحديثة وبما يتماشى مع حجم العمليّات الماليّة المستخدمة من قبل المصرف.

3 – ضـرورة وجود مكتب اسـتشـاري داخل المصـرف لمحاولة تفادي المشـاكل المتعلّقة بالميكنة الإلكترونيّة الّتي قد تواجه الأنظمة المحاسبيّة.

المراجع

الكتب:

1– الجليلي، مقداد أحمد والصليب، شكري حنا (1984)، النّظم المحاسبيّة (جامعة الموصل).

2 – البكري، سونيا محمد (2000)، نظم المعلومات الادارية_المفاهيم الاساسية، (مصر: الدّار الجامعية كلية التّجارة، جامعة الاسكندرية).

3 – الحجازي، محمد عباس (1996)، المدخل الحديث في المحاسبة الطبعة الرابعة، (القاهرة).

4 – الحرزاوي، ابراهيم عامر (2009)، أساسيّات نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار اليازوري للنشر والتّوزيع).

5 – سلطان، ابراهيم (2005)، نظم المعلومات الادارية مدخل النظم، (الاسكندرية: دار الجامعة).

6 – ضو، خليفة علي (1991)، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، (الشركة العامة للورق والطباعة).

7 – قاسم، عبد الرازق محمد (2003)، نظم المعلومات المحاسبيّة الحاسوبيّة، الطّبعة الاولى (عمّان: الدّار العلمية الدّوليّة للنّشر والتّوزيع).

8 – قنديلجي، عامر والجنابي، علاء الدين (2005)، نظم المعلومات الادارية، الطبعة الأولى (عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر).

9 – مرعي، عبد الحي (1993)، المعلومات المحاسبية وبحوت العمليّات في اتّخاد القرارات (مؤسّسة شباب الجامعة).

10 – نور، احمد (1986)، تصميم وإدارة النّظام المحاسبي، (مؤسّسة شباب الجامعة).

الدوريات:

11 – الشريف، حرية (2006)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبيّة الالكترونيّة (دراسة تطبيقيّة على المصارف العامّة في قطاع غزّة)، مجلّة الجامعة الاسلاميّة (سلسلة الدّراسة الانسانية)، (المجلّة (16) العدد (2))، ص (895–923).

12 – فودة، شوقي السيد وسيد، سيد عبد الفتاح والغبور، أماني سعد الدين (2019)، اتر كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السادس

13 – نصر، أحمد جمعة وغيث، عتمان على (2022)، أثر التجارة الالكترونية المصرفية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية بمدينة طرابلس، مجلة الاستاد العدد 22

الرسائل العلمية:

14 – ابوشعبان، بكر الخضر (2014)، تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطور الخدمات المصرفية الالكترونية، رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الاسلامية.

15 – احمد، حنان حسن (2013). أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التّجارية الإلكترونيّة، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة عمّان العربيّة.

16 – احمد، لحمير (2016)، تقييم نظام المعلومات في ادارة الموارد البشرية – دراسة حالة مؤسّسة اتّصالات الجزائر–ورقلة. رسالة ماجستير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

17 – البربخ، نبيلة ابراهيم (2013)، تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة –دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الاسلاميّة.

18 – التّتر، محمد منصور (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبيّة المحوسبة على جودة مخرجات النّظام المحاسبي لشركات التّأمين التّعاوني، رسالة ماجستير غزة: الجامعة الاسلاميّة.

19 – جل، ادمون طارق (2010)، مدى فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في المصارف التّجاريّة العراقيّة الاهليّة من وجهة نظر الادارة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.

20 – الحلو، رائد محمد (2014)، مدى فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في تقدير ضريبة الدّخل للشّركات الفلسطينيّة دراسة تطبيقيّة على الشّركات المساهمة العامّة والخاصّة، رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الاسلاميّة.

21 – حورية، حاج بورقة وحياة، بن بريك (2016)، المراجعة في ظل المعلومات المحاسبية الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

22 – خطاب، عبدالنّاصر (2002)، تحليل العوامل المؤثّرة على كفاءة وفعاليّة نظم المعلومات المحاسبيّة في البنوك التّجارية الاردنيّة، رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الاردنية.

23 – الدّاية، مندر يحيى (2009)، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبيّة على جودة البيانات الماليّة في قطاع الخدمات بقطاع غزّة (دراسة ميدانيّة)، رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الاسلاميّة.

24 – دهمان، اسامة كمال (2012)، فاعليّة نظم المعلومات المحاسبيّة المحوسبة في تحقيق جودة التّقارير الماليّة (دراسة تطبيقيّة على وزارة المالية الفلسطينيّة)، رسالة ماجستير، غزة: مكتبة الجامعة الإسلاميّة.

25 – الشريف، حرية محمد (2006)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الاسلامية.

26 – الطّيّب، عصمت والزبير، أحمد والبدوي، امنة وحامد، اشتياق ومحمد، ساجدة (2017)، نظم المعلومات المحاسبيّة المحوسبة ودورها في ترشيد القرارات الاستثماريّة (دراسة ميدانيّة)، بكالوريوس، جامعة السّودان للعلوم والتّكنولوجيا.

27 – غنيم، ماهر (2004)، دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديّات قطاع غزّة بفلسطين، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الاسلامية.

28 – فرج الله، سمية وبلخضر، أم الخير (2019)، تحليل وتصميم المعلومات المحاسبية واترها على جودة القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد بو ضياف–بالمسيلة.

29 – قاعود، عدنان (2007)، دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبيّة الإلكترونيّة في الشّركات الفلسطينيّة–دراسة تطبيقيّة على الشركات المساهمة في محافظة غزّة. رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الاسلامية.

30 – النتز، عبد الهادي عدلي (2017)، أثر التّجارة الالكترونيّة المصرفيّة على تطوير نظم المعلومات المحاسبيّة في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غزة: الجامعة الاسلاميّة.

31 – هشام، خليفة والخليل، ابراهيم (2016)، نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة مولاي الطاهر.

محور الدراسات الادارية

التحول الرقمي ودوره في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية
دراسة ميدانية على بعض المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق

د. أحمد نصيب صويدق أ. سحر مصطفى الجالي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة طبرق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحول الرقمي في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومثلت الاستبانة الأداة الرئيسية للوصول إلى النتائج، حيث قد تكون مجتمع الدراسة من الموظفين ورؤساء الأقسام والمدراء العاملين في كلاً من مصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف شمال أفريقيا فرع طبرق، حيث كانت عينة الدراسة (40) استبانة تم توزيعها على العاملين محل الدراسة، أُعيد منها (35) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، ولتحليل البيانات ومعالجتها تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية (spss)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن أفراد العينة يروا أنه يوجد أثر للتحول الرقمي في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق.

الكلمات الدالة: دور، التحول الرقمي، كفاءة وأداء، المصارف التجارية.

Abstract:

This study aims to know the role of digital transformation in raising the efficiency and performance of commercial banks operating in the city of Tobruk, and in order to achieve this goal, the descriptive analytical approach was relied upon, and the questionnaire represented the main tool to reach the results, as the study population may consist of employees, heads of departments and managers working in The National Commercial Bank, Al Wahda Bank, and the North African Bank, Tobruk Branch, where the study sample was (40) questionnaires distributed to the workers under study, of which (35) questionnaires valid for statistical analysis were returned, and for data analysis and processing, the statistical package program (spss) was used. The study reached a set of results, the most important of which was that the respondents believed that there is an impact of digital transformation in raising the efficiency and performance of commercial banks operating in the city of Tobruk.

1. مقدمة:

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات في عصر التطورات المتلاحقة إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة العمل المصرفي، نظراً لكون القطاع سريع التأثير والاستجابة للمتغيرات الخارجية والتي تتمثل أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع المصارف في أنشطتها لاسيما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال، فكان لابد من إعادة النظر في الدور التقليدي للمصارف الذي يقوم على قبول الودائع ومنح الائتمان والتطلع إلى خدمات مصرفية متطورة ومتنوعة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، حيث يمكن القول أن التطور التكنولوجي يعتبر من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، حيث اهتمت المصارف اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصال بهدف ابتكار خدمات مصرفية جديدة والسعي إلى تطوير أدائها.

لذلك أصبح التحول الرقمي ضرورة تقتضيها الطبيعة التنافسية في ظل العولمة والتجدد بالإضافة إلى ديناميكية الحاجات بالنسبة للخدمة المصرفية وطريقة تقديمها إلى العملاء بدقة وسهولة وسرعة وأمان، من أجل جذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين.

2. مشكلة الدراسة:

عرف النظام المصرفي تطوراً هائلاً السنوات الاخيرة كان نتاجاً للعولمة المالية التى كان لها الاثر الواضح علي طبيعة الانشطة المصرفية، حيث ظهرت انشطة مصرفية لم تكن موجودة من قبل لاسيما كل ما يتعلق بالأنشطة المصرفية التي تعتمد علي وسائل الاتصال الحديثة المسماة بالعمليات المصرفية الالكترونية, فالمصارف على اختلاف أنواعها تعمل في سوق تنافسية وهي بذلك تحاول أن تحصل على أكبر قدر ممكنة في هذا السوق من خلال تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط، إضافة إلى مستوى معين من الجودة والنوعية في الخدمات المصرفية، فيحاول كل مصرف من خلال مجموعة من الآليات و المهارات المهنية أن يحصل على مركز تنافسي هام بالنسبة للمصارف الأخرى المنافسة، وذلك بتسليط الضوء على العميل وجذبة وكسب ثقته والحفاظ علية من خلال الاهتمام بتحسين أساليب الأداء والتميز فيها، وكذلك الاهتمام بتطوير جودة ونوعية الخدمات المصرفية.

ومع كل هذه المتغيرات الجديدة التي تحدث في المحيط الاقليمي والدولي أصبح على المصارف التجارية الليبية ضرورة ملحة من أجل التحويل الرقمي واقتناء التكنولوجيا الحديثة، وابتكار خدمات مصرفية جديدة خاصة أن العمل المصرفي الالكتروني في ليبيا يشهد تأخراً ملحوظاً، حيث أن أغلب المصارف العاملة في ليبيا لا تزال تمارس العمل المصرفي التقليدي.

ومما سبق يمكن حصر اشكالية الدراسة في سؤال هام "ما هو أثر التحويل الرقمي على رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية العاملة في ليبيا؟ "

وحتى يتسنى لنا الاجابة عن هذا السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تعمل المصارف التجارية الليبية على برامج التحول الرقمي؟
2. بيان مدى توافر البنية التحتية الفنية والإدارية والمالية اللازمة للتحول الرقمي في المصارف التجارية العاملة في ليبيا؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على المشكلة الرئيسية للدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد دور للتحول الرقمي في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على التحول الرقمي في المصارف التجارية العاملة في ليبيا وأهم مؤثراته.
2. معرفة مدى تأثير التحول الرقمي في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية العاملة في ليبيا.
3. تقديم التوصيات التى يمكن أن تساعد المصارف عينة الدراسة عن أهمية التحول الرقمي.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن التحول الرقمي لم يعد خياراً كيفياً للمصارف وإنما أصبح ضرورة حتمية وخياراً استراتيجياً في ظل المتغيرات المتلاحقة التى تشهدها الساحة الدولية، عليه أصبح تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال المصرفي أمراً حتمياً.

6. أسباب اختيار الموضوع:

1. توافق موضوع الدراسة مع تخصص الباحثان.
2. حداثة الموضوع.

7. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف البيانات الإحصائية وكذلك النتائج التى تم التوصل اليها والتعليق عليها.

8. الدراسات السابقة:

1. دراسة علي وخضير (2020): حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التحول الرقمي للعمليات المصرفية وتحليل مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، واختيار تأثير التحول الرقمي للعمليات المصرفية من خلال أبعاده، تم اختيار البحث لمصرف بغداد في العراق، من خلال تحليل علاقة الارتباط والانحدار البسيط، بالاعتماد على البيانات المالية المبنية في دليل الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها هو عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين التحول الرقمي للعمليات المصرفية والأداء المالي الاستراتيجي في المصرف محل الدراسة.

2. دراسة صيام وأبو النادي (2014): هدفت الدراسة لمعرفة تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الاردنية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف استعمل الباحثان الاستبانة كأداة للدراسة وزعت على المديرين الماليين في المصارف التجارية في الأردن، وبتحليل اجابات الاستبيان تم الوصول إلى العديد من النتائج منها: أن الأداء المالي للمصارف التجارية يتأثر بكفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية، شريطة توفر الوقت والجهد وحجم الأعمال الروتينية اليومية، وبالتالي خفض النفقات وتكاليف العاملين.

3. دراسة جواد (2013): حيث هدفت إلى معرفة تأثير الصيرفة الالكترونية على الأداء المالي بالمصارف في الأردن، حيث تم إجراء الدراسة على أربعة بنوك بالأردن، وذلك بتحليل قوائمهم المالية ومن ثم تجميع المعلومات خلال الفترة (2000–2011) وإخضاعها للتحليل الاحصائي

باستعمال برنامج spss، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الصيرفة الالكترونية ومؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

4. دراسة بريكة (2011): حيث توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الالكترونية تعد من التطورات الحاصلة في المجال البنكي ولابد من مواكبة هذه التطورات.

5. دراسة جوملي (2007): حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من البنوك المصرية التى قطعت شوطاً لا بأس به في مجال المعاملات الالكترونية إلا أنها اوصت بضرورة المتابعة المستمرة لتحسين كفاءة تقديم الخدمات القائمة مع أراء الاستقصاءات الدورية المصرفية لمعرفة مدى رضا العملاء عن تلك الخدمات وحتى لا يكون تقديم عدد كبير من الخدمات على حساب الجودة والكفاءة المطلوبة.

9. التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

اتفقت الدراسات السابقة على مدى أهمية التحول الرقمي وتأثيره على القطاع المصرفي، إلا أن المتغيرات تختلف من دراسة إلى أخرى، ويعتقد الباحثان أن الفجوة البحثية في هذه الدراسة الحالية أنها تعتبر من الدراسات الأولى التي تتناول التحول الرقمي في القطاع المصرفي الليبي بصورةٍ عامة ومدينة طبرق بصفةٍ خاصة، حيث يوجد قصور في عملية الاهتمام بالتحول الرقمي بالقطاع المصرفي الليبي، كذلك تحاول هذه الدراسة الخروج بنتائج وتوصيات ربما تساهم في تعزيز التحول الرقمي للقطاع المصرفي الليبي.

10. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة وفقاً لأربعة محاور، يتمثل المحور الأول في المفاهيم الأساسية حول التحول الرقمي من تعريف وأهمية وأهداف ومؤشرات التحول الرقمي، والمحور الثاني يتمثل في تطوير وسائل الدفع الالكتروني في المصارف التجارية الليبية، أما المحور الثالث فيوضح الدراسة العملية، والمحور الرابع نتائج وتوصيات الدراسة.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التحول الرقمي.

1. تعريف التحول الرقمي:

يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل من خلال مجموعة من المتطلبات الاستراتيجية والثقافية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية. (علام، 2021)

فالتحول الرقمي هو دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال التجارية مما يؤدي إلى تغير جذري في طريقة تفسيرها.

وهنا يجب الإشارة إلى التفرقة بين الرقمنة والتحول الرقمي، حيث أن الرقمنة هي عملية تحويل الجوانب المادية في عمليات الأعمال وتدفقات العمل إلى جوانب رقمية، أن المقصود من تمثيل الأشياء غير الرقمية أو المادية في تنسيق رقمي هو أن يكون بإمكان نظام الكمبيوتر استخدام هذه المعلومات، على سبيل المثال تحول النماذج الورقية التى يملؤها العملاء إلى نماذج رقمية، وحينها يمكن استخدام هذه البيانات الرقمية في التحليلات، أما الرقمنة فقد تتضمن تحديث الأنظمة القديمة ونقل النظام ليكون متاحاً عبر الانترنت.

إن الاكتفاء بالرقمنة وحدها لا يعد تحولاً رقمياً إلا أنها خطوة أولى مهمة في مرحلة التحول الرقمي، ولكي تكون أي استراتيجية للتحول الرقمي فعال حقاً لا يكفي اعتماد تقنيات جديدة فحسب، بل يجب أن يحدث التحول في جميع جوانب المؤسسة لتحقيق أقصى تأثير، حيث أن التحول الرقمي يهدف إلى إعادة اكتشاف المؤسسة بأكملها مع التركيز على تقديم أعلى قيمة للعملاء، وهذا يعني أن التحول الرقمي هو أفضل وسيلة للتفوق على المنافسين وتحقيق أهداف الأعمال بصورة أسرع.

2. أهمية التحول الرقمي:

تظهر أهمية التحول الرقمي في المصارف من خلال مجموعة العناصر التالية:

أ. تقديم الخدمات الصرفية بشكل أسهل وأسرع دون اللجوء إلى الانتظار لفترة طويلة.

ب. ضرورة اتجاه المصارف نحو استخدام التكنولوجيا لتطبيق التحول الرقمي في تقديم خدماتها المصرفية لتحقيق رضا العملاء.

ج. التغلب على الضغوط الواقعة من جانب شرائح المجتمع على المصارف لتحسين خدماتها.

د. يعمل التحول الرقمي على تمكين المصارف من المنافسة بهدف التحديث والحفاظ على قدرتها التنافسية وخلق القيمة. (مرعي،2019: 155)

3. أهداف التحول الرقمي:

يهدف تطبيق التحول الرقمي في المصارف إلى تحقيق العديد من الأهداف على مستوى العملاء والمصارف وأصحاب المصالح أهمها:

أ. العمل على تقليل تكاليف التشغيل من خلال اختصار الجهد المبذول القائم على العمليات التقليدية والاتجاه نحو التكنولوجيا.

ب. تحسين الجودة وتسهيل وتبسيط الاجراءات لتقديم خدمة مميزة للعملاء.

ج. يتيح التحول الرقمي الفرصة للإبداع والابتكار في تقديم الخدمة للعملاء.

4. مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي:

للتحول الرقمي العديد من الجوانب في المجال المصرفي وأهمها وسائل الدفع الالكترونية وقنوات توزيع الخدمات ومنها:

أ. الصراف الآلي: عبارة عن جهاز اوتوماتيكي لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ضمن برامج معده سلفاً تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24 ساعة، وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن المصرف وتوضع تحت تصرف العميل. (عبدالله، الطراد 2000: 267)

ب. المقاصة الالكترونية: وهو اجراء يتم عن طريق المصرف المركزي حيث يتم تقاص الصكوك بين المصارف التجارية. وتم إدخال هذه الخدمة حيز التنفيذ عام (2007) (تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2004: 77)، وبالفعل تم ادخال هذه الخدمة إلا انه تم ايقافها عن المنطقة الشرقية بسبب الانقسام السياسي الذي تشهده البلاد حالياً.

ج. نقاط البيع الالكترونية: وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية الخدمية، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية او بطاقات ذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم من حسابه الكترونياً بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونياً بحواسيب الصرف. (الشمري، زهير، 2008: 31)

د. الاعتماد المستندي الالكتروني: هو بمثابة الاعتماد المستندي التقليدي من حيث الاجراءات إلا أن مرحلة تبادل المستندات تكون من خلال البريد الالكتروني E-mail.

هـ. الصيرفة المحمولة: وهي تقديم الخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول حيث يستخدم العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصدته وكذلك الخصم منه، ومن أهم هذه الخدمات دفع فواتير ونقل أموال بين الحسابات.

المحور الثاني: تطوير وسائل الدفع الالكتروني في المصارف التجارية الليبية.

في ضوء التطورات المتلاحقة في إدخال الخدمات الالكترونية الحديثة بدأت المصارف التجارية تعمل على تطوير الخدمات ولكن هذا التطوير جاء متأخراً، ويرجع السبب في ذلك إلى تأثر المصارف التجارية بالبيئة المحلية, حيث أثرت التوجهات الاشتراكية للبلاد منذ أواخر السبعينات وحتى أواخر الثمانينات في طريقة أداء المصارف التجارية لأعمالها, أذ كانت المصارف التجارية عبارة عن خزائن لأموال الدولة وأداتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الائتمان إلى مجالات محددة وفق خطط مرسومة مسبقاً، بغض النظر عن مدى جدوى المشروعات الموجه اليها الائتمان, وهذا ما جعل المسئولين بالمصارف التجارية لا يولون الاهتمام بتطوير خدماتها ولا يعيرونها أي اهتمام, بالإضافة إلى أن طبيعة ملكية المصارف التجارية وباعتبارها مؤسسات عامة خاضعة لسيطرة الدولة وأصبح موظفوها عموميين يتقاضون مرتبات متواضعة, وبالتالي لا يوجد ما يدفهم للعمل على جذب العملاء إلى مصرفهم والمحافظة عليهم بتقديم الخدمات المتطورة.

ولقد كانت هناك بعض المحاولات لتطوير الخدمات قامت بها بعض المصارف التجارية بصورة منفردة، وذلك لتطوير خدماتها والتوجه نحو الخدمات الحديثة، إلا أن هذه المحاولات التى قامت بها بعض المصارف واجهتها عدة صعوبات تمثل بعضها في صعوبة الحصول على الموافقات على الخدمات الحديثة من بعض الجهات العليا في الدولة مثل المصرف المركزي واللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء).

ورغم الصعوبات تلك إلا أن بعض المصارف التجارية قامت بمحاولات لتطوير خدماتها نورد منها: (أحمد، 2007: 204)

أ. التوسع في استخدام أجهزة الحاسب الآلي للقيام بأعمال المحاسبة والعمليات المصرفية المختلفة واستخدام المنظومات المتطورة لكافة الأغراض من حسابات جارية وائتمان وفتح الاعتمادات المستندية.

ب. أدخلت المصارف التجارية منذ عام (2000) نظام الكتروني متطور في اجراء التحويلات المالية ونقل الرسائل بين المصارف وفروعها، وبين المصارف المحلية والدولية يسمى نظام سويفت (Swift)، ويتم من خلال شبكة اتصالات دولية تشرف عليه منظمة سويفت، ويتم من خلالها تبادل ملايين الرسائل يومياً وبسرعة عالية وأمان.

ج. قام احد المصارف التجارية العامة (مصرف الجمهورية) بإدخال آلات الصراف الآلي ATM لبعض فروعة الرئيسية وذلك عام (1989).

د. قامت أغلب المصارف التجارية بإنشاء مواقع لها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وذلك خلال الأعوام من (2000) حتى عام (2005)، وكانت بعض المصارف صممت هذه المواقع حديثاً، وتقدم المصارف من خلال هذه المواقع الاعلان عن خدماتها وأسعارها.

هـ. أنشأت أغلب المصارف ضمن هيكلها التنظيمي إدارات متخصصة بتطوير الخدمات المصرفية الالكترونية وذلك اعتباراً من عام (2004)، ومن مهام هذه الادارات تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية وتسويقها وتقديم خدمات الصيانة لأجهزة السحب الذاتي ونقاط البيع.

و. مشروع مصرف ليبيا المركزي في تنفيذ مشروع نظام المدفوعات الوطني، وتهيئة المصارف التجارية للعمل به حيث تم تشغيلها نهاية عام (2007).

المحور الثالث: الدراسة العملية

1. أسلوب الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وتعميقاً لنتائجها أُجريت دراسة تطبيقية على عدد من المصارف التجارية في مدينة طبرق، وللوصول إلى نتائج تفسر دور التحول الرقمي في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية تم إجراء دراسة ميدانية من خلال صحيفة استبيان تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات ووصف النتائج التي تم التوصل إليها من مجتمع الدراسة باستخدام صحيفة الاستبيان.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين ورؤساء الأقسام والمدراء العاملين في كلاً من مصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف شمال أفريقيا فرع طبرق، حيث كانت عينة الدراسة

(40) استبانة تم توزيعها على العاملين محل الدراسة، أُعيد منها (35) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم القيام بتحليل البيانات الأولية باستخدام برنامج الحزم الاحصائية لتطبيقات العلوم الاجتماعية (SPSS) وتحليل البيانات باستخدام التوزيع التكراري والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد ومعامل التحديد R^2، واستخدام معادلة ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانة، حيث بلغ معامل الثبات 87%، وتُعد هذه النسبة مقبولة احصائياً.

ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بمحاور الدراسة كما يلي:

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
المحور الأول: يوجد أثر للتحول الرقمي في رفع كفاءة المصارف.				
1	يعمل المصرف على دعم برامج التحول الرقمي.	1.81	0.795	درجة عالية جداً
2	يوظف المصرف التقنيات الالكترونية الناشئة والتوجهات الحديثة لتقديم خدماته بشكل جيد.	2.57	0.736	درجة متوسطة
3	يقوم المصرف باستخدام أنظمة إلكترونية لتحليل سلوك العملاء والمستثمرين لقياس رضاهم عن جميع خدماته واتخاذ الإجراءات اللازمة.	1.86	0.775	درجة عالية
4	يساعد التحول الرقمي المصرف على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء.	2.05	0.212	درجة عالية
5	يقدم المصرف الإرشادات باستمرار للعملاء والعاملين لنشر ثقافة التحول الرقمي.	2.75	0.718	درجة متوسطة
6	يحرص المصرف بصورة مستمرة على تقليل تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء.	3.78	0.643	درجة منخفضة

7	يمكن استخدام التحول الرقمي في توفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب لجميع الجهات المستفيدة من خدمات المصرف بما فيها المستثمرين.	2.51	0.551	درجة عالية
8	يسعى المصرف إلى ابتكار طرق جديدة في تقديم الخدمة المصرفية للتغلب على مشكلة طول فترة انتظار العميل للحصول على الخدمة.	3.10	0.733	درجة متوسطة
الدرجة الكلية		2.554	0.645	درجة عالية
المحور الثاني: يوجد أثر للتحول الرقمي في رفع أداء المصارف.				
9	يُشكّل التحول الرقمي محركاً أساسياً لفتح مجالات جديدة للاستثمار في المصرف وبالتالي زيادة النمو المالي والاقتصادي والتنافسي.	2.15	0.201	درجة عالية
10	يساعد التحول الرقمي المصرف باتخاذ خطوات لتطوير خطة استراتيجية من أجل زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة أدائه.	2.59	0.775	درجة عالية
11	يساعد التحول الرقمي المصرف في تنفيذ مبادرات ورفع تقارير دورية بحسب الأهداف ومؤشرات الأداء.	3.76	0.651	درجة منخفضة
12	يقدم المصرف تقارير استباقية للإدارات العليا والإدارات المعنية بتوظيف التقنيات الالكترونية الناشئة في مراقبة مؤشرات الأداء بهدف تعزيز الميزة التنافسية.	2.75	0.719	درجة متوسطة
13	يقوم المصرف بوضع خطة لتطوير وإعداد الموظفين ورفع مستوى إلمامهم بعملية التحول الرقمي.	3.01	0.721	درجة متوسطة
14	يقوم المصرف بتوعية موظفيه باستمرار على تطوير أدائهم بما يساعد على تحقيق أهدافه ذات العلاقة بالتحول الرقمي.	2.23	0.424	درجة عالية
15	يقوم المصرف بتطوير تطبيقات الكترونية بطرق إبداعية ومبتكرة تسهم في رفع مستوى أدائه.	2.39	0.971	درجة عالية
16	يؤدي التحول الرقمي إلى تطوير الكادر البشري في كافة الإدارات والفروع للمصرف بشكل يحقق التكامل في عملية التحول الرقمي وزيادة التعاون الداخلي بينهم.	2.59	0.758	درجة عالية
17	يعمل المصرف على مراجعة جودة الخدمات الرقمية باستمرار ويتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذه الخدمات وتوظيف	2.16	0.231	درجة عالية

	التقنية في مراقبة جودة الخدمات الإلكترونية.			
18	يوجد بالمصرف استراتيجية لأمن المعلومات تضمن التحكم في خصوصية البيانات وجودتها.	1.75	0.785	درجة عالية جداً
	الدرجة الكلية	2.538	0.624	درجة عالية

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

1. النتائج:

بعد تحليل البيانات تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

أ. أظهرت النتائج الإحصائية أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على المحور الأول المتعلق بوجود أثر للتحول الرقمي في رفع كفاءة المصارف بلغ (2.554) وبانحراف معياري بلغ (0.645)، وهذا يعني أن أفراد العينة يروا أنه يوجد أثر للتحول الرقمي في رفع كفاءة المصارف.

ب. أظهرت النتائج الإحصائية أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني المتعلق بوجود أثر للتحول الرقمي في رفع أداء المصارف بلغ (2.538) وبانحراف معياري بلغ (0.624)، وهذا يعني أن أفراد العينة يروا أنه يوجد أثر للتحول الرقمي في رفع أداء المصارف.

ج. أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي من أهم أولويات المصارف قيد الدراسة، حيث أن معظمها يسعى إلى تقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات.

د. أظهرت الدراسة أنه يوجد بالمصارف استراتيجية لأمن المعلومات تضمن التحكم في خصوصية البيانات وجودتها، مما يزيد من ثقة العملاء تجاه المصارف.

هـ. أظهرت الدراسة أنه يوجد وعي لدى العاملين في المصارف بالمسؤوليات الموكلة إليهم مما يدل على أنهم تلقوا تدريباً جيداً في طريقة التعامل مع العملاء.

و. توصلت الدراسة أن التحول الرقمي يساعد المصرف في اتخاذ خطوات لتطوير خطة استراتيجية من أجل زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة أدائه.

ز. أظهرت الدراسة أن تطوير أداء وكفاءة العنصر البشري في كافة الإدارات والفروع في المصرف لعملية التحول الرقمي يؤدي إلى زيادة التعاون الداخلي فيما بينهم.

ح. أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي يُشكّل محركاً أساسياً لفتح مجالات جديدة للاستثمار في المصرف وبالتالي زيادة النمو المالي والاقتصادي والتنافسي.

2. التوصيات:

أ. العمل الدائم على دعم عملية التحول الرقمي في المصارف كأولوية من أولوياته، وضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لضمان نجاحها.

ب. ضرورة قيام المصارف بدراسة وتحليل وتخطيط استراتيجي لعملية الانتقال السليم إلى التحول الرقمي، وذلك من خلال رؤية بعيدة المدى وإستراتيجية واضحة معتمدة على أساليب التغيير الحديث.

ج. يتطلب التحول الرقمي توافر مهارات عالية لا تقتصر فقط على المهارات الإدارية بل ضرورة الجمع بين المهارات الإدارية والتكنولوجية والتي تساعد المصارف على سرعة الاستجابة لعلاج المشكلات الطارئة.

د. ضرورة الارتقاء الدائم بمستوى أداء وكفاءة العنصر البشري عن طريق التدريب والتأهيل وترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي المصرف والتي تتعلق بمواكبة تكنولوجيا التحول الرقمي.

هـ. يجب على المصارف الحرص على تقليل تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء.

و. تكثيف الدراسات والأبحاث حول التحول الرقمي بمختلف جوانبه من أجل رفع كفاءة الأداء المالي والإداري للمصارف.

المراجع:

1- احمد، عبد الكريم بشير (2007)، تطوير الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية الليبية في ضوء التطورات العالمية، رسالة دكتورة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

2- الشمري، ناظم محمد، زهير، عبد الفتاح (2008)، آلات الصيرفة الالكترونية "الادوات والتطبيقات"، دار وائل للنشر، الاردن.

3- بريكة، السعيد (2011)، واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة ام البواقي.

4- جواد، (محمد)2013، قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاردنية للمدة 2000-2011, رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.

5- جوملي، محمد السعيد (2007)، إمكانيات رفع كفاءة اداء البنوك العامة المصرية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

6- صيام، أحمد زكريا وأبو النادي، محمود عادل (2014)، تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية، المجلة الاردنية للعلوم الادارية، المجلد 6، العدد 65.

7- عبدالله، خالد أمين، الطراد، اسماعيل (2000)، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان- الاردن.

8- علام، وليد كامل (2021)، التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز التنافسية للخدمات المصرفية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 7، القاهرة.

9- علي، شروق هادي وخضير، أرادن حاتم (2020)، التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد نموذجاً، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 126.

10- مرعي، يونس (2019)، أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي، دراسة حالة مصرف الراجحي بالمملكة السعودية، المؤتمر السنوي 24 لبحوث الازمات، جامعة عين شمس.

11- مصرف ليبيا المركزي (2004)، التقرير السنوي رقم 48.

الملاحق:

جامعة طبرق

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

السادة موظفي المصرف.. تحية طيبة

نضع بين أيديكم استمارة استبيان لإعداد بحث تحت عنوان **(التحول الرقمي ودوره في رفع كفاءة وأداء المصارف التجارية " دراسة ميدانية على بعض المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق")** راجين التفضل بالإطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم، حيث أن الدقة والموضوعية في الإجابة ستنعكس بالتأكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل

إليها، علماً أن كافة المعلومات الواردة في الاستبيان لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، مع سابق الشكر والتقدير.

القسم الأول: البيانات الشخصية

1.الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

أقل من 25 سنة ☐ من 25-35 ☐ أكثر من 35 سنة ☐

3. عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

القسم الثاني: خاص بمحاور الدراسة

الرقم	المحاور	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: يوجد أثر للتحول الرقمي في رفع كفاءة المصارف.						
1	يعمل المصرف على دعم برامج التحول الرقمي.					
2	يوظف المصرف التقنيات الالكترونية الناشئة والتوجهات الحديثة لتقديم خدماته بشكل جيد.					
3	يقوم المصرف باستخدام أنظمة إلكترونية لتحليل سلوك العملاء والمستثمرين لقياس رضاهم عن جميع خدماته واتخاذ الإجراءات اللازمة.					
4	يساعد التحول الرقمي المصرف على التوسع والانتشار					

	في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء.					
5	يقدم المصرف الإرشادات باستمرار للعملاء والعاملين لنشر ثقافة التحول الرقمي.					
6	يحرص المصرف بصورة مستمرة على تقليل تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء.					
7	يمكن استخدام التحول الرقمي في توفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب لجميع الجهات المستفيدة من خدمات المصرف بما فيها المستثمرين.					
8	يسعى المصرف إلى ابتكار طرق جديدة في تقديم الخدمة المصرفية للتغلب على مشكلة طول فترة انتظار العميل للحصول على الخدمة.					
المحور الثاني: يوجد أثر للتحول الرقمي في رفع أداء المصارف.						
9	يُشكّل التحول الرقمي محركاً أساسياً لفتح مجالات جديدة للاستثمار في المصرف وبالتالي زيادة النمو المالي والاقتصادي والتنافسي.					
10	يساعد التحول الرقمي المصرف باتخاذ خطوات لتطوير خطة استراتيجية من أجل رفع كفاءة أدائه.					
11	يساعد التحول الرقمي المصرف في تنفيذ مبادرات ورفع تقارير دورية بحسب الأهداف ومؤشرات الأداء.					
12	يقدم المصرف تقارير استباقية للإدارات العليا والإدارات المعنية بتوظيف التقنيات الالكترونية الناشئة في مراقبة مؤشرات الأداء بهدف تعزيز الميزة التنافسية.					
13	يقوم المصرف بوضع خطة لتطوير وإعداد الموظفين ورفع مستوى إلمامهم بعملية التحول الرقمي.					
14	يقوم المصرف بتوعية موظفيه باستمرار على تطوير أدائهم بما يساعد على تحقيق أهدافه ذات العلاقة بالتحول الرقمي.					
15	يقوم المصرف بتطوير تطبيقات الكترونية بطرق إبداعية ومبتكرة تسهم في رفع مستوى أدائه.					
16	يؤدي التحول الرقمي إلى تطوير الكادر البشري في كافة الإدارات والفروع للمصرف بشكل يحقق التكامل في عملية التحول الرقمي وزيادة التعاون الداخلي					

	بينهم.					
17	يعمل المصرف على مراجعة جودة الخدمات الرقمية باستمرار ويتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذه الخدمات وتوظيف التقنية في مراقبة جودة الخدمات الإلكترونية.					
18	يوجد بالمصرف استراتيجية لأمن المعلومات تضمن التحكم في خصوصية البيانات وجودتها.					

تحديد الاحتياجات التدريبية وأثرها على الأداء التنافسي

دراسة ميدانية تحليلية على بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلدية الزاوية

أ.احمد عطية محمد د. خالد مصطفي هبال

كلية الاقتصاد– جامعة الزاوية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف علي الأساليب العلمية الحديثة والمستخدمة في تحديد الاحتياجات التدريبية، أيضاً التعرف علي المشاكل والصعوبات التي تحد من كفاءة عملية تحديد الاحتياجات التدريبية. بالإضافة إلى التعرف علي مدى إمكانية تقييم واقع الاحتياجات التدريبية الحالية للمشاريع قيد الدراسة. وأخيراً التعرف على نقاط القوة والضعف في الأسس والمؤشرات المتبعة لتحديد الاحتياجات التدريبية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أصحاب وقيادات بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلدية الزاوية والبالغ عددها (70) مشروع والتي تم حصره من قبل الباحث. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: غياب التحليل التنظيمي الإداري الحالي والمستقبلي للمشروعات محل الدراسة مما أثر على إعداد الخطط والبرامج التدريبية. غياب نظام جمع المعلومات الخاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة لضمان الوصول إلى الأداء المطلوب بالمشاريع محل الدراسة. مضمون ومحتوى البرامج التدريبية لا يلاءم الاحتياجات التدريبية الفعلية بالمشاريع محل الدراسة. ضعف في نتائج تقييم الأداء الفعلي للعاملين بالمشاريع محل الدراسة. ضعف التنسيق مع الجهات الخارجية لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع محل الدراسة لوضع الخطة التدريبية. ولقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: العمل على استخدام الأساليب العلمية الكمية والنوعية لتحديد الاحتياجات التدريبية من أجل استثمار الجهود التدريبية بكفاءة وفعالية. الاهتمام بوضع نظام سليم للكشف الدقيق على الاحتياجات التدريبية وحصرها وتصنيفها الأمر الذي يؤثر في كفاءة وواقعية الخطط التدريبية.

الكلمات المفتاحية: الاحتياجات التدريبية، الأداء التنافسي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المقدمــة:

تعد عملية تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في المنظمات الصغيرة والمتوسطة من مهام إدارة الموارد البشرية، ومن أبرز سمات العصر الحديث تلك التغيرات الهائلة والحاصلة في المعارف الإنسانية وما يترتب عليه من تغيرات في بيئة العمل، مما يستوجب ضرورة إعداد وتنمية القوى العاملة لمواجهة تلك التغيرات واستيعابها والتكيف معها، ومع مقتضياتها. ولأهمية العنصر البشرى وباعتباره أثمن مورد وإحدى مدخلات عناصر الإنتاج الرئيسية فقد ازدادت الحاجة إلي التدريب الفعال والمستمر في المشاريع وخاصة الصغيرة منها نظراً لصغر حجمها وقلة الإمكانيات ومحدوديتها من حيث عدد العاملين فيها والسوق والاتصال المباشر مع العملاء وخاصة الخدمية منها مما يجعلها غير قادرة علي تحمل الإسراف والإهمال في تدريب العاملين فيها بأحدث الأساليب من أجل تطويرهم وتنمية قدراتهم علي أداء الأعمال بكفاءة وفعالية وتحقيق أهداف المشاريع. وحتى تحقق المشاريع أهدافها من التدريب فإن الآمر يستدعى أن تخطط الإدارة تخطيطاً جيداً لبرامجها التدريبية التي يجب أن تستند علي خطوات علمية سليمة تبدأ بتحديد الاحتياجات.

مشكلة الدراســة:

لقد فرضت التحديات والتهديدات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة ضرورة الاهتمام بالتدريب وأهمية تطوير أسس تحديد الاحتياجات التدريبية لتحقيق التوافق بين مهارات وقدرات الموارد البشرية ومتطلبات العمل الحالية والمستقبلية لتحقيق المزايا التي تهدف إلى الوصول إليها في السوق المحلى والدولي بما يتلاءم مع متطلبات الأعمال لهذه المشاريع من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية. ومن خلال الواقع الفعلي لنشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلدية الزاوية والاستطلاع المبدئي الذي قام به الباحث تبين بأن هناك ضعف في تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين لغياب المعرفة التامة بالأساليب العلمية المناسبة وفق احتياجات التنظيم الفعلية للمشاريع قيد الدارسة بما يضمن تحقيق أهداف العملية التدريبية وتنفيذها بكفاءة وفعالية والوصول إلي الأداء التنافسي المناسب لهذه المشاريع مما أداء الي وجود بعض السلبيات والظواهر التالية:

– قلة كفاءة القائمين علي تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج التدريبية.

– ضعف في الأداء الفعلي للعاملين مما أدى إلي ضعف الأداء والقدرة التنافسية للمشاريع.

– غياب نتائج تقييم الأداء والاحتفاظ بالسجلات اللازمة للعاملين.

فروض الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة يرى الباحث دراسة أهم العوامل المؤثرة علي الأداء التنافسي للمشاريع قيد الدارسة والتي قد تزيد من تحقيق المشاريع لأهدافها والمتمثلة في تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين وعليه تم صياغة الفرضيات التالية:

1- غياب التحليل التنظيمي والإداري الدقيق الحالي والمستقبلي للمشروعات محل الدراسة يؤثر سلباً علي إعداد البرامج والخطط التدريبية اللازمة للعاملين.

2- ندرة المعلومات الخاصة بتحليل العمل بالمشروعات أدى إلي ضعف تقدير الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين.

3- ضعف في نتائج تقييم الأداء الفعلي للعاملين بالمشروعات محل الدارسة يؤدي إلي قلة تطوير برامج التدريب اللازمة.

أهمية الدراسة:

1- تنمية مهارات المسؤولين في دراسة الجدوى المسبقة لمشروع التدريب ومدى مساهمتها في تنمية وتطوير مهارات العاملين بالمشاريع قيد الدراسة.

2- تقدم للمسؤولين أطارا عمليا يمكن من خلالها الإلمام بأبعاد تحديد الاحتياجات التدريبية وعلاقتها بالأداء التنافسي.

3- نتيجة للتغيرات المستمرة في بيئة العمل والإنتاج والحصول علي الأكفاء من القوى العاملة يجعل من عملية تحديد الاحتياجات أمرا حيويا.

4- تنمية مهارات القيادات الإدارية والعاملين بالمشاريع بالأسلوب العلمي من اجل تحسين الأداء وتحقيق الأهداف.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الأساسي لهذه الدراسة في معرفة أثر تحديد الاحتياجات التدريبية علي الأداء التنافسي للمشاريع قيد الدراسة من خلال الأهداف التالية:

1- التعرف علي الأساليب العلمية الحديثة والمستخدمة في تحديد الاحتياجات التدريبية.

2- التعرف علي مدى إمكانية تقييم واقع الاحتياجات التدريبية الحالية للمشاريع قيد الدراسة.

3- التعرف علي المشاكل والصعوبات التي تحد من كفاءة عملية تحديد الاحتياجات التدريبية.

4- التعرف على نقاط القوة والضعف في الأسس والمؤشرات المتبعة لتحديد الاحتياجات التدريبية.

5- التوصل إلى التوصيات التي تساعد على تطوير معايير وأسس تحديد الاحتياجات التدريبية بما يحسن كفاءة النشاط التدريبي ورفع مستوى الأداء التنافسي للمشاريع.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع المشاريع الصناعية والخدمية الصغيرة والمتوسطة بلدية الزاوية من حيث عملية تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين والأفراد لديها وتأثير ذلك علي الأداء التنافسي لتلك المشاريع من خلال: -

1- الدراسة النظرية: وذلك بتتبع أدبيات الموضوع بالبحث في الكتب والمراجع والوثائق والدوريات وتغطية الجانب النظري للدراسة.

2. حدود الدراسة:

حدود زمنية: وتشمل الفترة الزمنية التي سيتم دراستها، 2022 – 2023

حدود موضوعية: تتناول الدراسة مشكلة تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة واثر ذلك علي الأداء التنافسي للمشاريع.

حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في نطاق بلدية الزاوية والتي تمثل المشروعات الصغرى والمتوسطة. أسباب 3. اختيار الموضوع:

1. نظراً لأهمية التدريب وماله من اثر في رفع قدرات الأفراد وكفاءتهم لزيادة الإنتاج.

2. وجود العديد من المراجع والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع مما يساعد الباحث الحصول علي المعلومات اللازمة لإنجاز هذا البحث.

3. توصيات خاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة بشأن الاهتمام بالتدريب وإدخال الأساليب العلمية الحديثة المستخدمة في تحديد الاحتياجات التدريبية.

4. الاستفادة من الدراسة وإثارة جانب الاهتمام بالعنصر البشرى لتحقيق الكفاءة والإنتاجية العالية.

4. مساهمات الدراسة:

تساهم الدراسة في تقديم بعض النماذج والإجراءات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتحديد مناطق الاحتياج التدريبي متمثلة بمعرفة مستوى الاحتياج التدريبي للتعبير عن القصور الفعلي في الأداء وبموجبها يتم قياس فاعلية التدريب وذلك بالنسبة للمعلومات والمهارات والاتجاهات لوضع مرشد دقيق للعمل.

5. مصطلحات الدراسة

1. التدريب: هو إعداد وتأهيل ورفع كفاءة الأفراد وإكسابهم إمكانيات ومهارات وتغيير في سلوكهم يؤدى لسد نقص كمي أو نوعى في الوحدات الإدارية العامة. **(قرار اللجنة الشعبية العامة،2008)**

2. الاحتياجات التدريبية: هي عملية مقارنة الأداء الفعلي للمنظمة بالأداء المرغوب فيه، لتحديد حجم الفجوة التي يمكن معالجتها أو سدها بالتدريب. **(حنا نصر الله،1997)**

3. الأداء: يقصد به المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلي تحقيقها، فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، ويربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعي هذه الأنشطة لتحقيقها في المنظمة. **(توفيق محمد، 2003)**

4. القدرة التنافسية: " هي القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب أي تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى" (مصطفى احمد الرطب، 2010)

5. المشروعات الصغرى والمتوسطة. هو المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده وحجم مبيعاته ورأس ماله محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها وعدد العاملين فيه لا يزيد عن100 عامل وهو نشاط له هدف معين ووقت وموارد محددة واستثمار يوجه لإنتاج محدد لتحقيق عائد أو ربح لصاحبه وعائد نفعي على المجتمع

(عبد الحميد مصطفى،2002)

6. الدراسات السابقة: –

أولاً: دراسة (سعد الغزيوي) "أثر التكنولوجيا على تحديد الاحتياجات التدريبية" في الشركة العامة للإلكترونات بطرابلس، (2018) أكاديمية الدراسات العليا طرابلس رسالة ماجستير غير منشورة. استهدفت هذه الدارسة ما يلي: – معرفة الآثار التي تنتج عن إدخال التكنولوجي على تحديد الاحتياجات التدريبية بالشركة العامة للإلكترونات. التعرف على الوسائل المستخدمة في عملية التدريب وتحديد الاحتياجات من التدريب وذلك عند إدخال الأساليب التكنولوجية للقيام بمثل هذه الأعمال داخل فروع الشركة. وقد توصلت هذه الدارسة إلى العديد من النتائج منها ما يلي: – بالرغم من قيام الشركة بتنظيم الدورات التدريبية بشكل دوري إلا أن هذه الدورات والبرامج التدريبية تقتصر في التركيز على متطلبات العمل الحالية فقط، بمعنى أنها لا تستجيب لأي تغيرات أو تطورات تكنولوجية قد تحدث على أعمال الشركة في المستقبل. أن تحديد الاحتياجات التدريبية بالشركة قد تكون حسب رأي وقناعة الإدارة العليا فيها، حيث لا يتم التعويل كثيرا على إدارة التدريب في ذلك، من أنها هي الجهة المسئولة عن كل البرامج والدراسات التدريبية. تقوم الشركة بإعداد عدة أنواع من الدورات التدريبية وذلك في الكثير من المجالات ذات العلاقة بنوعية عملها ومجال تخصصها إلا أن التركيز الأكبر في هذه الدورات يكون في مجال الحاسوب وذلك نظرا للتطور السريع والمتزايد في هذا النوع التخصصات. عدم توفر الخبرات المتخصصة والكفؤة والماهرة (المدربين) والتي تتوفر فيها القدرة على العطاء وتوصيل المعلومات إلى المتدربين بسهولة ويسر، نظرا لما للمدرب من تأثير على نجاح العملية التدريبية.

ثانياً: دراسة (عبد السلام البلعزي) " تحديد الاحتياجات التدريبية وأثرها علي كفاءة التدريب" في قطاع النفط، (2017). استهدفت هذه الدراسة ما يلي: – التعرف على أثر عملية تحديد الاحتياجات التدريبية علي فاعلية التدريب. معرفة واقع تصميم وتنفيذ البرامج وتقييم البرامج التدريبية والمشاكل التي تواجه العملية التدريبية. وقد توصلت هذه الدراسة إلي العديد من النتائج منها ما يلي: – أن تخصصات المسئولين عن التدريب بهذه الشركة لا تتناسب مع وظيفة التدريب الأمر الذي يؤدي إلى عدم إلمامهم بالأساليب العلمية المناسبة للعملية التدريبية. غياب تحديد الاحتياجات التدريبية المبنية

على الطرق العلمية السليمة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض وتدني فاعلية التدريب. ضعف استخدام الأساليب العلمية المناسبة لتحديد الاحتياجات التدريبية وكذلك قياس وتقييم البرامج التدريبية.

ثالثاً: دراسة (على اليسير)" التدريب وأثره على تحقيق التميز في أداء الخدمة" دراسة مقارنة للخدمات الطيران للخطوط الجوية الليبية والإماراتية، 2017 أكاديمية الدراسات العليا طرابلس رسالة ماجستير غير منشورة. استهدفت هذه الدراسة ما يلي: – التعريف بدور وأهمية التدريب في تحقيق أداء وجودة الخدمة المقدمة. إمكانية تقييم واقع الاحتياجات التدريبية في الشركات محل الدراسة. محاولة معرفة مدى توفر الكفاءات التدريبية الكافية لتدريب أفراد الضيافة الجوية لتحقيق التميز في الخدمة المقدمة على خطوط الشركات الخاضعة للدارسة. وقد توصلت الدارسة إلى العديد من النتائج منها ما يلي: – هناك حالة عدم توافق بين الاحتياجات التدريبية الحالية والبرامج التدريبية من قبل الخطوط الليبية مقارنة بالخطوط الإماراتية حول التوافق بين الاحتياجات الحالية والبرامج التدريبية. انخفاض في الإمكانيات التي تتعلق بالموارد البشرية والمتمثلة في عدم وجود خطة للوظائف والتخصصات والمهارات المطلوبة للعمل وعدم وجود خطط لتطوير الموارد البشرية والمالية من قبل الخطوط الجوية الليبية، بينما هناك اهتمام بتلك الخطط المتعلقة بتوفير الموارد البشرية في شركة الخطوط الإماراتية. عدم استخدام الأساليب العلمية الحديثة المناسبة لتحديد الاحتياجات التدريبية، وكذلك قياس وتقييم البرامج التدريبية من قبل شركة الخطوط الليبية مقابل هذا تعتمد الخطوط الإماراتية الأساليب العلمية المناسبة لتحديد هذه الاحتياجات وتقييم برامجها. عدم وجود للبرامج التدريبية التي تختص بكيفية حسن التعامل مع الركاب وأسلوب الضيافة والترحاب للمسافرين من قبل الخطوط الليبية بينما لا تواجه الخطوط الإماراتية نقص في وجود البرامج التدريبية الخاصة بحسن التعامل مع الركاب.

رابعاً: دراسة (أماني العابد) " دور القيادات الإدارية في تحديد الاحتياجات التدريبية " في الشركة العامة للكهرباء بطرابلس، (2020). استهدفت هذه الدراسة ما يلي: – الوقوف علي الدور المهم والمميز الذي تقوم به القيادات الإدارية في عملية تحديد الاحتياجات التدريبية وما له من أهمية في وضع السياسات الخاصة بالتدريب. التعرف على أوجه القصور من قبل القيادات الإدارية في عملية تحديد الاحتياجات التدريبية وما ينتج عن ذلك من جوانب سلبية تؤثر على أداء العاملين بالمنظمة. تزايد الجهد العلمي والوقت والتكلفة، والإمكانيات البشرية والمكانية والزمنية، التي يجب على تلك

المنظمة أن تخصصها لهذا العمل من وراء إتباع القيادات الإدارية المنهج العلمي في تحديد الاحتياجات التدريبية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج منها ما يلي: – أن التدريب للقيادات الإدارية في المستويين الإشرافيين في الإدارة الوسطى والقيادي الإداري في مستوى الإدارة العليا بالشركة موضوع الدراسة، مازال محدود وغير عائد على اهتمام هذه الشركة. عدم معرفة القيادات الإدارية بوسائل تحديد الاحتياجات التدريبية. هناك اتجاه عام من قبل القيادات الإدارية بان الترشيح للتدريب لا يتم وفق أساليب علمية، وإنما يكون على نحو شخصي للاستفادة المادية أو المعنوية لأغير. القصور في فهم القيادات الادارية لأهمية التدريب وجدواه في المجالات المختلفة.

الإطار النظري:

مفهوم التدريب:

ويعرف التدريب بأنه يمثل عملية مستمرة ومتكاملة تتضمن أجزاء وعناصر مختلفة يقوم كل منها بدور متميز ولكن الفعالية النهائية للتدريب وكفاءته في تحقيق أهدافه وتتوقف على مدى التكامل والترابط بين أجزائه وعناصره. (عبد الرحمن توفيق، 2005)

ويعرف التدريب بأنه عملية مخططة ومستمرة، تهدف إلى تلبية الاحتياجات التدريبية الحالية والمستقبلية لدى الفرد، من خلال زيادة معارفه وتدعيم اتجاهاته وتحسين مهاراته، بما يساهم ذلك في تحسين أدائه في العمل زيادة الإنتاجية في المنظمة. (مدحت محمد، 2007)

التدريب عملية تهدف إلى معاونة الأفراد على تحسين وتطوير وتنمية خبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم وزيادة معلوماتهم. أن الهدف الأساسي من التدريب هو إعداد الأفراد للقيام بالعمل على الوجه الأكمل لتشكيل وإعادة النمط السلوكي لأفراد التنظيم وفق خطوات وأسس علمية سليمة تبدأ بتحديد الاحتياجات التدريبية والتي تعتبر العنصر الأساسي لتحسين وزيادة فعالية العملية التدريبية والغرض منه هو:

1. زيادة الإنتاج والأرباح.
2. رفع معنويات العاملين.
3. تخفيض التكاليف من جراء عملية الرقابة وإصابات العمل.
4. تحسين الجودة في طرق العمل والاتصال.

5. سد النقص في القوى العاملة.

مفهوم تحديد الاحتياجات التدريبية:

تحديد الاحتياجات التدريبية هي عملية مقارنة الأداء الفعلي للمنظمة بالأداء المرغوب فيه، لتحديد حجم الفجوة التي يمكن معالجتها أو سدها بالتدريب **(حنا نصر الله، 1997)**

ويقصد بتحديد الاحتياجات التدريبية مواطن النقص أو الضعف الموجودة أو المتوقعة سواء من الناحية الفنية أو الإنسانية والتي يمكن أن تكمل عن طريق التدريب أوهي مجموعة من المشكلات أو نواحي الضعف التي يمكن التغلب عليها بالتدريب. **(على السلمي، 1976)**

ويعرف تحديد الاحتياجات التدريبية بأنه (مجموع التغيرات والتطويرات المطلوب إحداثها في معلومات واتجاهات ومهارات العاملين بقصد التغلب علي المشكلات والمعوقات الإدارية التي تعترض سير العمل والإنتاج وتحول دون تحقيق لأهداف المنظمة). **(محمد عبد الفتاح، 1993)**

كذلك عرفت الاحتياجات التدريبية بأنها مجموعة التغيرات والتطورات المطلوب إحداثها في معلومات العاملين ومعارفهم ومهاراتهم بقصد رفع كفاءتهم بناءا علي احتياجات ظاهرة يتطلبها العمل لتحقيق أهداف معينة. **(عصام أمين، 2002)**

إن تحديد الاحتياجات التدريبية هي عملية تحليل متطلبات التدريب كأساس لإعداد برامج التدريب ذات الصلة. **(ميشيل أرمسترونج، 2004)**

مفهوم الأداء

الأداء يعنى النتائج العملية، نتيجة الفعاليات أو الإنجازات أو ما يقوم به الأفراد من أعمال أو تنفيذا للأعمال. (عصام أمين،2002)

الأداء: هو التفاعل بين السلوك والإنجاز، وانه مجموع السلوك والنتائج معا، هو اتحاد السلوك ونتائجه. يجب أن نفرق بين السلوك والإنجاز وبين الأداء، السلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المنظمة التي يعملون بها، الإنجاز هو ما يبقى من اثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل.

الأداء= دالة × المهارات والمعارف × الدافعية × ظروف العمل. (فيصل عبد الرؤوف، 2001)

الأداء: هو المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية.

(توفيق محمد، 2003)

وتسعى جميع المنظمات إلى رفع مستويات أداء العاملين بها بشكل مستمر ومتواصل وذلك من خلال توفير وسائل التحفيز المادية والمعنوية التي تسهم في رفع مستوى أداء العاملين، حيث أن الأداء= (القدرة× الرغبة).

القدرة التنافسية: (اناتولى شابان، 2005)

إن استخدام معايير المقدرة التنافسية كوسيلة لتطوير وتنمية الموارد البشرية والتعرف على مهارات وكفاءات ومعلومات الموظفين والعاملين يعتبر أمر مهما بالنسبة لكافة المنظمات المعاصرة.

حيث إن نجاح أي منظمة أو مؤسسة يقوم على فعالية العناصر البشرية فيها والذين يكون بمقدورهم من خلال ما يتوافرون عليه من قدرات عقلية وتقنية وفنية عاطفية وتفعيل موقع العمل.

أصبح الأداء والقدرة التنافسية للقوى العاملة العامل التنافسي الرئيسي لأغلب المنظمات والمؤسسات وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة بل ودعت الحاجة إلى تفعيل وتشجيع التنافسية القائمة على المقدرة والكفاءة في مواقع العمل هي من الدوافع الرئيسة التي تقف داعمة لجهود بعض الدول لتطوير استراتيجيات التدريب الجديدة، التي تقوم على القناعة بوجود حاجة لإتباع طريقة جديدة لبناء قدرات العمال والتعرف على مهاراتهم ومعلوماتهم وهذه يمكنها أن تعكس الواقع المعاصر لسوق العمل.

وعليه نجد أن الأداء هو المؤشر الأساسي الذي يتحكم في القدرة التنافسية للمؤسسة.

المنهجية وأداة الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبيان كاده رئيسية للدراسة.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة علي تحديد مجتمع محدد هو بعض قيادات ومدراء الأقسام والوحدات الإنتاجية والصناعية والخدمية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع الصناعة والتجارة بلدية الزاوية.

الجانب العملي للدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من اصحاب وقيادات ومدراء ورؤساء الاقسام للوحدات الانتاجية والخدمية في المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة والتي بلغ اجمالي عددهم 160 , تم اختيار عينة عشوائية بسيطة حجمها 75 من اجمالي القيادات الادارية ويمثلون 47% من اجمالي القيادات الادارية في المشاريع، وتم استرداد 70 استبيان من اجمالي الاستبيانات التي تم توزيعها وبنسبة 93%.

جدول (1) يبين حجم مجتمع وعينة الدراسة.

حجم المجتمع	حجم العينة	كسر المعاينة		عدد الاستمارات المستردة	نسبة الاسترداد %
160	75	%47		70	%93

تحليل استمارة الاستبيان لخصائص عينة الدراسة:

لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة ثم الحصول على التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب بعض السمات مثل تاريخ بدء النشاط، حجم المشروع من حيث (عدد العاملين) المؤهل العلمي، مصدر التمويل، فيما يلي عرض موجز باختصار لسمات أفراد عينة الدراسة.

1- تاريخ بدء النشاط (الخبرة).

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدارسة حول تاريخ بدء النشاط

المشروع	مشروع صغير		مشروع متوسط	
الخبرة	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
أقل من 10 سنوات	23	46	6	30
أكثر من10 سنوات	27	54	14	70
المجموع	50	100	20	100

توضح النتائج الواردة أعلاه في الجدول (2) إن عدد 23 مشروع صغير خبرتهم اقل من 10 سنوات وبنسبة 4بحجم المشاريع خبرتهم أكثر من 10 سنوات ونسبتها54% أما المشاريع المتوسطة فهناك عدد6 مشاريع خبرتهم اقل من 10 سنوات وبنسبة30% وأن14 مشروع خبرتهم أكثر من 10 سنوات ونسبتها 70%،

حجم المشروع من حيث (عدد العاملين)

جدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المتعلقة بحجم المشاريع من حيث العمالة.

المشروع	مشروع صغير		مشروع متوسط	
العمالة	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
عمالة وطنية	33	66	12	60
عمالة وافدة	17	34	8	40
المجموع	50	100	20	100

توضح النتائج الواردة أعلاه في الجدول رقم (3) يبين أن عدد 33 مشروع صغير من حيث العمالة الوطنية ونسبتها66%، وأن17 مشروع من حيث العمالة الوافدة ونسبتها34% أما المشاريع المتوسطة فهناك عدد12 مشروع متوسط من حيث العمالة الوطنية ونسبتها60%، وأن 8 مشروع من حيث العمالة الوافدة ونسبتها40%،

3-المؤهل العلمي.

جدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول المؤهل العلمي

المشروع	مشروع صغير		مشروع متوسط	
المؤهل العلمي	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
أساسي	15	30	6	30
متوسط	25	50	8	40
جامعي	10	20	6	30
المجموع	50	100	20	100

توضح النتائج أعلاه في الجدول (4) إن العاملين في المشاريع الصغيرة يحملون شهادة الدبلوم المتوسط حيث بلغ عدد أفراد العينة (25) مفردة بنسبة50% من إجمالي العينة بينما في المشاريع المتوسطة عدد (8) عاملين يحملون شهادة متوسطة بنسبة40% ومن الجدول يلاحظ أن المستويات العلمية لأفراد عينة الدارسة ذات مؤهلات علمية متوسطة تحتاج إلى تدريب وتطوير مستوى العاملين بالمشاريع قيد الدراسة.

4- **مصدر التمويل.**

جدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة المتعلقة بمصدر التمويل

المشروع	مشروع صغير		مشروع متوسط	
مصدر التمويل	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
ممول ذاتيا	36	72	13	65
ممول بقرض	14	28	7	35
المجموع	50	100	20	100

توضح النتائج أعلاه في الجدول رقم (5) يبين لنا أن عدد36 من المشاريع الصغيرة ممولة ذاتيا وبنسبة72% وان عدد 14مشروع ممولة بقروض بنسبة28%، وان 13 من المشاريع المتوسطة ممولة ذاتيا وبنسبة65% وان عدد 7 مشاريع ممولة بقرض بنسبة35%،

تحليل استمارة الاستبيان لأفراد عينة الدراسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

المحور الأول: التحليل التنظيمي

1- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوجود وحدة تدريبية مختصة لتحديد الاحتياجات التدريبية.

الجدول رقم (6) يبين وجود وحدة تدريبية مختصة بتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	37	74.0	13	26.0	13.8	38.2	3.39-

متوسطة (20)	4	20.0	16	80.0	62.5	97.5	2.68
الإجمالي (70)	41	58.6	29	41.4	*	*	*

قيمة اختبار مربع كأي = 17.167 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية=0.000

يبين لنا الجدول أعلاه أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **74.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **20.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كأي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **17.167** وهي أكبر إلى عدم مربع كأي الجد ولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعليه يمكن استخدام النسبة **26.0%** للإجابة نعم Zمشاريع الصغيرة والنسبة **80.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وان 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(13.8 – 38.2%)** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 3.39** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي قيمة z المستخرجة أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(62.5 – 79.5%)** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **2.68** وهي أكبر من قيمة zالمستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

2- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوجود أليه متبعة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (7) يبين وجودآلية متبعة لتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد	الحد	

						الأدنى	الأعلى	
صغيرة (50)	35	70.0	15	30.0	*	*	*	
متوسطة (20)	13	65.0	7	35.0	*	*	*	
الإجمالي (70)	48	68.6	22	31.4	20.6	42.3	3.11 –	

قيمة اختبار مربع كأي = 0.166 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.684

ومن الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **70.0%** بينما نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **65.0%** ولتحديد مدى تجانس معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كأي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **0.166** وهي أقل من قيمة مربع كأي الجد ولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعليه يمكن استخدام النسبة 31.4% للإجابة نعم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وان 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين (20.6) % ولاختبار قيمة Z إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي 3.11 – وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالتخطيط لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالمشاريع.

الجدول رقم (8) يبين وجود تخطيط لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	41	82	9	18	7.4	28.6	4.53–
متوسطة (20)	1	5	19	95	85.4	100.0	4.02

الإجمالي (70)	42	60	28	40	*	*	*

قيمة اختبار مربع كأي = 35.292 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

الجدول أعلاه يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **82%** بينما نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **5%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كأي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **35.292** وهي لأكبر من قيمة مربع كأي الجد ولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعليه يمكن استخدام النسبة **18% للإجابة** نعم في المشاريع الصغيرة والنسبة **95%** للإجابة نعم بالمشروع في المشاريع المتوسطة. وإن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(7.4 – 28.6) %** ولقيمة Zالفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد إن قيمة الاختبار تساوي **– 4.53** وهي اقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة). بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(85.4 – 100) %** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية. (اكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **4.02** وهي لأكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

4- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوجود أسس ومؤشرات متبعة لمعرفة الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (9) يبين أسس ومؤشرات متبعة لمعرفة الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	

صغيرة (50)	29	58.0	21	42.0	*	*	*
متوسطة (20)	9	45.0	11	55.0	*	*	*
الإجمالي (70)	38	54.3	32	45.7	34	57.4	0.72 –

قيمة اختبار مربع كأي = 0.973 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.324

من النتائج أعلاه تبين لنا أن نسبة الإجابة (لا) في المشاريع الصغيرة تساوي **58.0% بينما نسبة** الإجابة (لا) في المشاريع المتوسطة تساوي **45.0%** ولتحديد مدى وجود فروقات معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كأي للتجانس ووجد إن قيمة الاختبار تساوي **0.973** وهي أقل من قيمة مربع كأي الجد ولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 والذي يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلية يمكن استخدام النسبة **45.7%** للإجابة نعم توجد أسس أو مؤشرات متبعة لمعرفة الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(34 – 57.4) %** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 0.72** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

2- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتقديم مقترحات مسبقة من القسم المختص قبل إعداد الخطة السنوية لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (10) يبين تقدم مقترحات مسبقة من القسم المختص قبل إعداد الخطة السنوية لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	40	80.0	10	20.0	8.9	31.1	4.24–
متوسطة (20)	8	40.0	12	60.0	38.5	81.5	0.89
الإجمالي (70)	48	68.6	22	31.4	*	*	*

قيمة اختبار مربع كأي = 10.606 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **80.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **40.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كأي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **10.606** وهي أكبر من قيمة مربع كأي الجد ولية بدرجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم نجانس.

6- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بربط الاحتياجات التدريبية بالاستراتيجية والأهداف التنظيمية بالمشاريع.

الجدول رقم (11) يبين يتم ربط الاحتياجات التدريبية بالاستراتيجية والأهداف التنظيمية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	40	80.0	10	20.0	8.9	31.1	4.24-
متوسطة (20)	5	25.0	15	75.0	56.0	94.0	2.24
الإجمالي (70)	45	64.3	25	35.7	*	*	*

قيمة اختبار مربع كأي = 18.822 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

النتائج أعلاه تبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **80.0%** بينما نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **25.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كأي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **18.822**وهي أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعليه يمكن استخدام النسبة **20.0%** للإجابة نعم في المشاريع الصغيرة والنسبة **75.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(8.9 – 31.1) %** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (اكبر من

50%) تم إجراء اختبار النسبة والتي تساوي **– 4.24** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم يتم ربط الاحتياجات التدريبية بالاستراتيجية والأهداف التنظيمية بالمشروع في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة). بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم يتم ربط الاحتياجات التدريبية بالاستراتيجية والأهداف التنظيمية بالمشروع في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(94.0 – 56.0) %** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **2.24** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

7- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة باستخدام نماذج لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (12) يبين يتم استخدام نماذج لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	46	92.0	4	8.0	0.5	15.5	5.94 -
متوسطة (20)	12	60.0	8	40.0	18.5	61.5	0.89 -
الإجمالي (70)	58	82.9	12	17.1	*	*	*

قيمة اختبار مربع كأي = 10.299 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.001

الجدول يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **92.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **60.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كأي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **10.299** وهي أكبر من قيمة مربع كأي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **8.0%** للإجابة نعم يتم استخدام نماذج لتحديد تحديد الاحتياجات التدريبية

بالمشروع في المشاريع الصغيرة والنسبة **40.0%** للإجابة نعم يتم استخدام نماذج لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع المتوسطة . وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(0.5 – 15.5%)** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 5.94** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم يتم استخدام نماذج لتحديد تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(18.5 – 61.5)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (اكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 0.89** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

8- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتحليل التغيرات المتوقعة في نشاط المشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية.

الجدول رقم (13) يبين يتم تحليل التغيرات المتوقعة في نشاط المشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	41	82.0	9	18.0	7.4	28.6	4.53-
متوسطة (20)	6	30.0	14	70.0	49.9	90.1	1.79
الإجمالي (70)	47	67.1	23	32.9	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 17.510 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

الجدول أعلاه يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **82.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **30.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة

مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **17.510** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **18.0% للإجابة** نعم يتم تحليل التغيرات المتوقعة في نشاط المشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع الصغيرة والنسبة **70.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(7.4 – 28.6) %** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 4.53** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة). بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(49.9– 90.1) %** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة وجد أن قيمة الاختبار تساوي **1.79** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64).

9- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوجود تخطيط للقوى العاملة من حيث العدد ومستويات المهارة والكفاءة لتلبية الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (14) يبين وجود تخطيط للقوى العاملة من حيث العدد ومستويات المهارة والكفاءة لتلبية الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	43	86.0	7	14.0	4.4	23.6	5.09-
متوسطة (20)	5	25.0	15	75.0	56.0	94.0	2.24
الإجمالي (70)	48	68.6	22	31.4	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 24.666 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن النتائج أعلاه يتبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **86.0% بينما** نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **25.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **24.666** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **14.0%** للإجابة نعم في المشاريع الصغيرة والنسبة **75.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين (**4.4 – 23.6)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 5.09** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم يوجد تخطيط للقوى العاملة من حيث العدد ومستويات المهارة والكفاءة لتلبية الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة).بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(56.0 – 94.0)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (اكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد إن قيمة الاختبار تساوي **2.24** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

1- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوجود أطراف مؤثرة على كفاءة تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (15) يبين هناك أطراف مؤثرة على كفاءة تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع.

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	18	36	32	64	*	*	*
متوسطة (20)	3	15	17	85	*	*	*

الإجمالي (70)	21	30	49	70	59.3	80.7	3.35

قيمة اختبار مربع كاي = 3.000 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.083

ومن الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **36%** بينما نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **15%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **3.000** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **70%** للإجابة نعم هناك أطراف مؤثرة على كفاءة تحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(59.3 – 80.7%)**. ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **3.35** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

2- **تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بعملية تحديد الاحتياجات التدريبية تتم قبل البرامج التدريبية بالمشاريع.**

الجدول رقم (16) يبين تتم عملية تحديد الاحتياجات التدريبية قبل البرامج التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	31	62.0	19	38.0	*	*	*
متوسطة (20)	8	40.0	12	60.0	*	*	*
الإجمالي (70)	39	55.7	31	44.3	32.6	55.9	0.96 -

قيمة اختبار مربع كاي = 2.802 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.094

ومن الجدول أعلاه يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **62.0%** بينما نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **4.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **2.802** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **44.3%** للإجابة نعم تتم عملية تحديد الاحتياجات التدريبية قبل البرامج التدريبية بالمشروع .في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وان 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(32.6 – 55.9)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 0.96** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

3- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوضع البرامج التدريبية لمقابلة الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (17) يبين وضع البرامج التدريبية لمقابلة الاحتياجات التدريبية بالمشاريع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	30	60.0	20	40.0	26.4	53.6	1.41-
متوسطة (20)	2	10.0	18	90.0	76.9	100.0	3.58
الإجمالي (70)	32	45.7	38	54.3	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 14.391درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **60.0% بينما** نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **10.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس

ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **14.391** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة وعلية يمكن استخدام النسبة **40.0%** للإجابة نعم في المشاريع الصغيرة والنسبة **90.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين (**26.4 – 53.6)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 1.41** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50%(منخفضة)، بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم يتم وضع البرامج التدريبية لمقابلة الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع المتوسطة يتراوح بين (**76.9 – 100)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة والتي تساوي **3.58** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.).

4- **تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوجود طرق تصنيف الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.**

الجدول رقم (17) يبين هناك طرق لتصنيف الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	37	74.0	13	26.0	13.8	38.2	3.39-
متوسطة (20)	3	15.0	17	85.0	69.4	100.0	3.13
الإجمالي (70)	40	57.1	30	42.9	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 20.306 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

من الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **74.0% بينما** نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **15.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب

إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **20.306** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **26.0%** للإجابة نعم هناك طرق لتصنيف الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع الصغيرة والنسبة **85.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(13.8 – 38.2)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **3.39-** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(69.4– 100%)** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد إن قيمة الاختبار تساوي **3.13** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

3- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالتنسيق مع جهات خارجية فيما يتصل بدقة تحديد الاحتياجات التدريبية لوضع الخطة التدريبية.

الجدول رقم (18) يبين يتم التنسيق مع جهات خارجية فيما يتصل بدقة تحديد الاحتياجات التدريبية لوضع الخطة التدريبية

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	38	76.0	12	24.0	12.2	35.8	3.68-
متوسطة (20)	6	30.0	14	70.0	49.9	90.1	1.79
الإجمالي (70)	44	62.9	26	37.1	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 12.948 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **76.0% بينما** نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **30.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **12.948** وهي الأكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **24.0%** للإجابة نعم يتم التنسيق مع جهات خارجية فيما يتصل بدقة تحديد الاحتياجات التدريبية لوضع الخطة التدريبية في المشاريع الصغيرة والنسبة **70.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(12.2 – 35.8) %** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 3.68** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(.49 – 90.1) %** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (اكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد إن قيمة الاختبار تساوي **1.79** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

6- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة باستخدام أساليب فعالة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (19) يبين كيف يتم استخدام أساليب فعالة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	39	78	11	22	10.5	33.5	3.96-

متوسطة (20)	3	15	17	85	69.4	100.0	3.13
الإجمالي (70)	42	60	28	40	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 23.625 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **78.0%** بينما نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **15%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد إن قيمة الاختبار تساوي **23.625** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **40.0%** للإجابة نعم في المشاريع الصغيرة والنسبة **85.0%** للإجابة نعم يتم استخدام أساليب فعالة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(10.5 – 33.5%)** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 3.96** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(69.4 – 100.0 %)** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **3.13** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

7- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتخصيص ميزانية لتنفيذ تحديد الاحتياجات التدريبية.

الجدول رقم (20) يبين المشروع يقوم بتخصيص ميزانية لتنفيذ تحديد الاحتياجات التدريبية.

نوع المشروع	لا	نعم	95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم	اختبار Z

	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	39	78.0	11	22.0	10.5	33.5	3.96-
متوسطة (20)	1	5.0	19	95.0	85.4	100.0	4.02
الإجمالي (70)	40	57.1	30	42.9	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 31.086 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

من الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **78.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **5.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **31.086** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **22.0%** للإجابة نعم يقوم المشروع بتخصيص ميزانية لتنفيذ تحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة والنسبة **85.4%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(10.5 – 33.5)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (اكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **3.96 –** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى إن نسبة الإجابة نعم يقوم المشروع بتخصيص ميزانية لتنفيذ تحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(85.4 – 100.0)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **31.086** هي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

المحور الثالث: ندرة المعلومات.

1- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بجمع بيانات ومعلومات عن واجبات ومهام الوظيفة والمسؤوليات المترتبة على شاغل الوظيفة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع.

الجدول رقم (21) يبين عند تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع تجمع بيانات ومعلومات عن واجبات ومهام الوظيفة والمسؤوليات المترتبة على شاغل الوظيفة

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	45	90.0	5	10.0	1.7	18.3	5.66-
متوسطة (20)	5	25.0	15	75.0	56.0	94.0	2.24
الإجمالي (70)	50	71.4	20	28.6	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 29.575 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول يلاحظ الباحث أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **90.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **25.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **29.575** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **10.0%** للإجابة نعم عند تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع تجمع بيانات ومعلومات عن واجبات ومهام الوظيفة والمسؤوليات المترتبة على شاغل الوظيفة في المشاريع الصغيرة والنسبة **75.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة، وان 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(1.7 – 18.3)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار

تساوي **– 5.66** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة).بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(56.0 – 94.0)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **2.24** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

2- **تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بوجود سجلات وتقارير خاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة لضمان الوصول إلى الأداء المطلوب من قبل العاملين بالمشاريع.**

الجدول رقم (22) يبين يوجد لديكم سجلات وتقارير خاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة لضمان الوصول إلى الأداء المطلوب من قبل العاملين بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	40	80.0	10	20.0	*	*	*
متوسطة (20)	12	60.0	8	40.0	*	*	*
الإجمالي (70)	52	74.3	18	25.7	15.5	36	– 4.06

قيمة اختبار مربع كاي = 2.991 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.084

الجدول أعلاه يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **80%** بينما نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **60%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **2.991** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **25.7%** للإجابة نعم يوجد لديكم سجلات وتقارير خاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة

لضمان الوصول إلى الأداء المطلوب من قبل العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم يوجد لديكم سجلات وتقارير خاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة لضمان الوصول إلى الأداء المطلوب من قبل العاملين بالمشروع في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(15.5 – 36)%** . ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي– **4.06** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

3- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمتطلبات الوظيفة واضحة لضمان تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالمشاريع.

الجدول رقم (23) يبين متطلبات الوظيفة واضحة لضمان تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	38	76.0	12	24.0	12.2	35.8	3.68-
متوسطة (20)	5	25.0	15	75.0	56.0	94.0	2.24
الإجمالي (70)	43	61.4	27	38.6	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 15.682 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **76.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **25.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **15.682** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و

مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **24.0%** للإجابة نعم متطلبات الوظيفة واضحة لضمان تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالمشروع في المشاريع الصغيرة والنسبة **75.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين (**12.2 – 35.8%)** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **3.68 –** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين (**56.0 – 94.0)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة والتي تساوي **2.24** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

المحور الرابع: تقييم الأداء الفعلي.

1- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بجمع معلومات عن مواصفات الفرد التي تمكنه من أداء وظيفته الحالية والمستقبلية عند تحديد الاحتياجات التدريبية.

الجدول رقم (24) يبين عند تحديد الاحتياجات التدريبية تجمع معلومات عن مواصفات الفرد التي تمكنه من أداء وظيفته الحالية والمستقبلية

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	37	74.0	13	26.0	13.8	38.2	3.39-
متوسطة (20)	3	15.0	17	85.0	69.4	100.0	3.13
الإجمالي (70)	40	57.1	30	42.9	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 20.306 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **74.0% بينما** نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **15.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس التي تساوي **20.306** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **26.0% للإجابة** نعم عند تحديد الاحتياجات التدريبية تجمع معلومات عن مواصفات الفرد التي تمكنه من أداء وظيفته الحالية والمستقبلية في المشاريع الصغيرة والنسبة **85.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(13.8 – 38.2) %** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة والتي تساوي **– 3.39** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة). بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(69.4 – 100.0) %** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة والتي تساوي **3.13** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

2- **تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتحليل الأفراد وفقا لتصنيفات محددة لضمان تحديد المواصفات الدقيقة للمتدربين.**

الجدول رقم (25) يبين يتم تحليل الأفراد وفقا لتصنيفات محددة لضمان تحديد المواصفات الدقيقة للمتدربين

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	36	72.0	14	28.0	*	*	*

متوسطة (20)	10	50.0	10	50.0	*	*	*
الإجمالي (70)	46	65.7	24	34.3	23.2	45.4	2.63 –

قيمة اختبار مربع كاي = 3.069 درجة الحرية تساوي = 1مستوى المعنوية = 0.080

ومن الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **72.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **50.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس و قيمة الاختبار تساوي **3.069** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وإن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم يتم تحليل الأفراد وفقا لتصنيفات محددة لضمان تحديد المواصفات الدقيقة للمتدربين في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(23.2 – 45.4%)** . ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة والتي تساوي **– 2.63** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

3- **تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتحليل تقارير الكفاية السنوية للعاملين للوقوف على أوجه الضعف والقوة في الأداء للمشاريع.**

الجدول رقم (26) يبين يتم تحليل تقارير الكفاية السنوية للعاملين للوقوف على أوجه الضعف والقوة في الأداء للمشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	43	86.0	8	16.0	5.8	26.2	4.81–
متوسطة (20)	8	40.0	11	55.0	33.2	76.8	0.45
الإجمالي (70)	51	72.9	19	27.1	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 12.471 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة تساوي **16.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **40.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس و قيمة الاختبار تساوي **12.471** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **16.0% للإجابة** نعم يتم تحليل تقارير الكفاية السنوية للعاملين للوقوف على أوجه الضعف والقوة في الأداء للمشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة والنسبة **55.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة، وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(5.8 – 26.2)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 4.81** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم يتم تحليل تقارير الكفاية السنوية للعاملين للوقوف على أوجه الضعف والقوة في الأداء للمشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة اقل من 50% (منخفضة). بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(33.3 – 76.8)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **0.45** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

4- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالأخذ في الاعتبار أراء ورغبات العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية.

الجدول رقم (27) يبين يتم الأخذ في الاعتبار أراء ورغبات العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية

نوع المشروع	لا	نعم	95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم	اختبار Z

	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	35	70	15	30	*	*	*
متوسطة (20)	14	70	6	30	*	*	*
الإجمالي (70)	49	70	21	30	19.3	40.7	3.35 –

قيمة اختبار مربع كاي = 0.000 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 1.000

ومن الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة الإجابة لا في كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساوي **70%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **0.000** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **30.0%** للإجابة نعم يتم الأخذ في الاعتبار أراء ورغبات العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم يتم الأخذ في الاعتبار أراء ورغبات العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(19.3 – 40.7)%** . ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 3.35** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

5- تحليل وتبويب إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بربط الاحتياجات التدريبية بتطوير المسار الوظيفي للعاملين.

الجدول رقم (28) يبين يتم ربط الاحتياجات التدريبية بتطوير المسار الوظيفي للعاملين

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	43	86.0	7	14.0	4.4	23.6	5.09–

متوسطة (20)	7	35.0	13	65.0	44.1	85.9	1.34
الإجمالي (70)	50	71.4	20	28.6	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 18.207 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **86.0% بينما** نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **35.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **18.207** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **14.0%** للإجابة نعم يتم ربط الاحتياجات التدريبية بتطوير المسار الوظيفي للعاملين في المشاريع الصغيرة والنسبة **65.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(4.4 – 23.6)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة والتي تساوي **– 5.09** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة اقل من 50 (منخفضة)، بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(44.1 – 85.9)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **1.34**وهي أصغر من قيمة z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64ج

1- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمضمون ومحتوى البرامج التدريبية يلاءم الاحتياجات التدريبية الفعلية.

الجدول رقم (29) يبين مضمون ومحتوى البرامج التدريبية يلاءم الاحتياجات التدريبية الفعلية

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	

صغيرة (50)	36	72	14	28	*	*	*
متوسطة (20)	13	65	7	35	*	*	*
الإجمالي (70)	49	70	21	30	19.3	40.7	3.35 -

قيمة اختبار مربع كأي = 0.333 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.564

الجدول أعلاه يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **72%** بينما نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **65%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس التي تساوي **0.333** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **30.0%** للإجابة نعم مضمون ومحتوى البرامج التدريبية يلاءم الاحتياجات التدريبية الفعلية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية أجمالاً يتراوح بين(**19.3 – 40.7)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية(أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 3.35** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

2- **تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتوافق بين الاحتياجات التدريبية المطلوب تغطيتها والإمكانات التدريبية المتاحة.**

الجدول رقم (30) يبين هناك توافق بين الاحتياجات التدريبية المطلوب تغطيتها والإمكانات التدريبية المتاحة

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	33	66.0	17	34.0	*	*	*
متوسطة (20)	14	70.0	6	30.0	*	*	*

الإجمالي (70)	47	67.1	23	32.9	21.9	43.9	2.87 –

قيمة اختبار مربع كاي = 0.104 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.748

ومن الجدول يتضح لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **66.0%** بينما نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **70.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس قيمة الاختبار تساوي **0.104** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **32.9%** للإجابة نعم هناك توافق بين الاحتياجات التدريبية المطلوب تغطيتها والإمكانات التدريبية المتاحة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(21.9– 43.9) %** . ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **2.87**– وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64

3– **تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتقييم البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها وفق تحديد الاحتياجات التدريبية.**

الجدول رقم (31) يبين يتم تقييم البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها وفق تحديد الاحتياجات التدريبية

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	43	86.0	7	14.0	4.4	23.6	5.09–
متوسطة (20)	8	40.0	12	60.0	38.5	81.5	0.89
الإجمالي (70)	51	72.9	19	27.1	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 15.286 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **86.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **40.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **15.286** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **14.0% للإجابة** نعم يتم تقييم البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها وفق تحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة والنسبة **38.5%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(4.4 – 23.6)%** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 5.09** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي **عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم يتم تقييم البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها وفق تحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة) بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين (38.5 – 81.5)% ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي 0.89 وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64**

1- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بتطبيق معايير الجودة والكفاءة والإنتاجية والتكلفة لمعرفة الأداء التنافسي لتحديد الاحتياجات التدريبية.

الجدول رقم (32) يبين يتم تطبيق معايير الجودة والكفاءة الإنتاجية والتكلفة لمعرفة الأداء التنافسي لتحديد الاحتياجات التدريبية

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	37	74	13	26	13.8	38.2	3.39-

متوسطة (20)	5	25	15	75	56.0	94.0	2.24
الإجمالي (70)	42	60	28	40	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 14.292 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **74.0% بينما** نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة تساوي **25.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس وقيمة الاختبار تساوي **14.292** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **26.0%** للإجابة نعم يتم تطبيق معايير الجودة والكفاءة الإنتاجية والتكلفة لمعرفة الأداء التنافسي لتحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة والنسبة **75.0%** للإجابة نعم يتم تطبيق معايير الجودة والكفاءة الإنتاجية والتكلفة لمعرفة الأداء التنافسي لتحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع المتوسطة، وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين (**13.8 – 38.2**)**%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (اكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 3.39** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم يتم تطبيق معايير الجودة والكفاءة الإنتاجية والتكلفة لمعرفة الأداء التنافسي لتحديد الاحتياجات التدريبية في المشاريع الصغيرة أقل من 50% (منخفضة). بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(56.0 – 94.0) %** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **2.24** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

2- **تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي بالمشاريع.**

الجدول رقم (33) يبين يتم ربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي للمشروع

نوع المشروع	لا	نعم	95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم	اختبار Z

	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	41	82.0	9	18.0	7.4	28.6	4.53-
متوسطة (20)	7	35.0	13	65.0	44.1	85.9	1.34
الإجمالي (70)	48	68.6	22	31.4	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 14.643 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

الجدول أعلاه يبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **82.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **35.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **14.643** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **18.0%** للإجابة نعم يتم ربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي للمشروع في المشاريع الصغيرة والنسبة **65.0%** للإجابة في المشاريع المتوسطة، وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(7.4 – 28.6)%** ولاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 4.53** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 .

3- تبويب وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة باستخدام مصفوفة الموقف الإداري لربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي بالمشاريع.

الجدول رقم (34) يبين استخدام مصفوفة الموقف الإداري في ربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي للمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	47	94.0	3	6.0	0.0	12.6	6.22 -
متوسطة (20)	12	60.0	8	40.0	18.5	61.5	0.89 -

الإجمالي (70)	59	84.3	11	15.7	*	*	*

قيمة اختبار مربع كاي = 12.468 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.000

ومن الجدول يتبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة تساوي **94.0% بينما** نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **60.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس التي تساوي **12.468** وهي أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **6.0%** للإجابة نعم يتم استخدام مصفوفة الموقف الإداري في ربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي للمشروع في المشاريع الصغيرة والنسبة **40.0%** للإجابة نعم في المشاريع المتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة يتراوح بين **(0.0– 12.6) %** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصغيرة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **– 6.22** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64 مما يشير إلى أن نسبة الإجابة نعم يتم استخدام مصفوفة الموقف الإداري في ربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي للمشروع في المشاريع الصغيرة أقل من 50%(منخفضة). بينما 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة يتراوح بين **(18.5– 61.5) %** ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع المتوسطة عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **– 0.89** وهي أقل من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

الجدول رقم (35) يبين توجد صعوبات تحد من عملية تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع

نوع المشروع	لا		نعم		95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم		اختبار Z
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
صغيرة (50)	12	24.0	38	76.0	*	*	*
متوسطة (20)	8	40.0	12	60.0	*	*	*

الإجمالي (70)	20	28.6	50	71.4	60.8	82	3.59

قيمة اختبار مربع كاي = 1.792 درجة الحرية تساوي = 1 مستوى المعنوية = 0.181

ومن الجدول يتبين لنا أن نسبة الإجابة لا في المشاريع الصغيرة **24.0%** بينما نسبة الإجابة لا في المشاريع المتوسطة تساوي **40.0%** ولتحديد مدى وجود فروق معنوية في نسب إجابة مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على السؤال تم استخدام اختبار مربع كاي للتجانس ووجد أن قيمة الاختبار تساوي **1.792** وهي أقل من قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية 1 و مستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى تجانس إجابات مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن الإجابة نعم كانت متساوية في مجموعتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلية يمكن استخدام النسبة **71.4%** للإجابة نعم توجد صعوبات تحد من عملية تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشروع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأن 95% فترة ثقة لنسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية إجمالا يتراوح بين **(60.8– 82.0) %**. ولاختبار الفرضية إن نسبة الإجابة نعم في المشاريع الصناعية عالية (أكبر من 50%) تم إجراء اختبار النسبة التي تساوي **3.59** وهي أكبر من قيمة Z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 1.64.

اختبار الفرضيات:

اختبار وتحليل خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة من حيث (الخبرة، عدد العاملين، مصدر التمويل، المؤهل العلمي).

1- من خلال تحليل البيانات الوارد بالاستبيان و بعد تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين، تشمل المجموعة الأولى منها على المشاريع التي عمرها أكثر من 10 سنوات، أما المجموعة الثانية فتضم المشاريع التي عمرها يقل عن 10 سنوات، وتم اختبار هذه الفرضية عن طريق التوزيع التكراري والموضحة بالجدول (2) أن نسبة المشاريع التي عمرها أقل من 10 سنوات (46%) والمشاريع التي عمرها أكثر من 10 سنوات (54%) في المشاريع الصغرى، والنسبة في المشاريع المتوسطة (30%) أقل من10 سنوات (70%) أكثر من 10 سنوات جدول(2) .

2- من خلال تحليل البيانات الواردة بالاستبيان وبعد تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين، تشمل المجموعة الأولى منها على عمالة وطنية وعمالة وافدة وأن نسبة العمالة الوطنية في المشاريع

الصغيرة (66%) والعمالة الوافدة (34%) والمشاريع المتوسطة نسبة العمالة الوطنية فيها (60%) والعمالة الوافدة (40%) جدول (3).

3- من خلال تحليل البيانات الواردة بالاستبيان وبعد تقسيم العينة إلى مجموعتين تشمل المجموعة الأولى على المشاريع الصغيرة الممولة ذاتيا (72%) والممولة بقرض (28%)، وأن نسبة المشاريع المتوسطة الممولة ذاتيا هي (65%) والممولة بقرض (35%) جدول (4.3) مما يعنى هناك علاقة بين مصدر التمويل وعملية تحديد الاحتياجات التدريبية،

4- من خلال تحليل البيانات الواردة بالاستبيان وبعد تقسيم العينة إلى مجموعتين تشمل المشاريع الصغيرة على المؤهلات العلمية وبلغت نسبة الذين يحملون شهادة الدبلوم المتوسط (50%) والجامعي (20%) أما المشاريع المتوسطة فنسبة الذين يحملون الدبلوم المتوسط (40%) والجامعي (30%) جدول (4) مما يعنى هناك علاقة بين المؤهل العلمي وتحديد الاحتياجات التدريبية، اى إن المؤهلات العلمية للعاملين مؤهلات متوسطة تحتاج إلى تدريب وتطوير مستوى العاملين فيها. كلما كان المؤهل العلمي للعامل قليل كلما يحتاج إلى تدريب وتحديد احتياجاتها التدريبية المتعلقة بالعمل الخاص به.

اختبار الفرضية الأولى: والتي تنص على غياب التحليل التنظيمي الإداري الحالي والمستقبلي للمشروعات محل الدراسة يؤثر سلبا على إعداد البرامج والخطط التدريبية اللازمة للعاملين.

ويتضح من خلال تحليل الاستبيانات المتعلقة بالفرضية السابقة الذكر بأنه يتم قبول هذه الفرضية حيث تبين إن هناك غياب التحليل التنظيمي الإداري الحالي والمستقبلي، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال تقسيم هذه الفرضية لبعدين تتعلق بالتحليل التنظيمي والبرامج والخطط التدريبية على النحو التالي:

البعد الأول: التحليل التنظيمي

1- من الجدول رقم (6) يتضح أنه لا توجد وحدة تدريبية مختصة بتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-3.39) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(26%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة توجد بها وحدة تدريبية

مختصة بتحديد الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(2.68) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(80%) وهى نسبة عالية.

2- يتضح من الجدول رقم (7) أنه لا توجد آلية متبعة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-3.11) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(31.4%) وهى نسبة منخفضة.

3- يبين الجدول رقم (8) أنه لا يوجد تخطيط لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz (-4.53) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت (18%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة فيوجد بها تخطيط لتحديد الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(4.02) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(95%) وهى نسبة عالية.

4- يتضح من الجدول رقم (9) أنه لا توجد مؤشرات متبعة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-0.72) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(45.7) وهى أقل من المتوسط.

5- يبين الجدول رقم (10) أنه لا تقدم مقترحات مسبقة من القسم المختص قبل إعداد الخطة السنوية لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz (-4.24) بالمشاريع الصغيرة وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت (20%) وهى نسبة منخفضة أما المشاريع المتوسطة فقد بلغت قيمةz(0.89) وهى أقل من القيمة الجندولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(60%) وهى نسبة متوسطة.

6- يتضح من الجدول رقم (11) أنه لا يتم ربط الاحتياجات التدريبية بالاستراتيجية والأهداف التنظيمية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-4.24) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(20%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة يتم ربط الاحتياجات التدريبية بالاستراتيجية بالأهداف التنظيمية حيث بلغت قيمةz(2.24) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(75%) وهى نسبة متوسطة.

7- يبين الجدول رقم (12) أنه لا يتم استخدام نماذج لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمة z(-5.94) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(8%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة بلغت قيمة (-0.89) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(40%) وهى نسبة منخفضة.

8- يتضح من الجدول رقم (13) أنه لا يتم تحليل التغيرات المتوقعة في نشاط المشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(-4.53) وهى أقل من القيمة الجدولية في المشاريع الصغيرة وان نسبة الإجابة بنعم بلغت(18%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة فقد بلغت قيمةz(1.79) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(70%) وهى نسبة متوسطة.

9- يبين الجدول رقم (14) أنه لا يتم تحليل القوى العاملة من حيث العدد ومستويات المهارة الكفاءة لتلبية الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz (-5.09) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(14%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة يتم تحليل القوى العاملة من حيث العدد ومستويات المهارة لتلبية الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(2.24) وهى أكبر من القيمة الجدولية وان نسبة الإجابات بنعم بلغت(75%) وهى نسبة متوسطة.

البعد الثاني: البرامج والخطط التدريبية:

1- يبين الجدول رقم (15) انه توجد أطراف مؤثرة على كفاءة تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(3.35) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(70%) وهى نسبة متوسطة.

2- يتضح من الجدول رقم (16) أنه لا يتم تحديد الاحتياجات التدريبية قبل البرامج التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-0.96) وهى اقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(44.3%) وهى نسبة منخفضة.

3- يبين الجدول رقم (17) أنه لا يتم وضع البرامج التدريبية لمقابلة الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-1.41) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(40%) وهى نسبة منخفضة، إما المشاريع المتوسطة فيتم وضع البرامج التدريبية لمقابلة الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(3.58) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(90%) وهى نسبة عالية.

4- يبين الجدول رقم (17) أنه لا يوجد طرق لتصنيف الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-3.39) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(26%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة توجد طرق لتصنيف الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(3.13) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(85%) وهى نسبة عالية.

5- يتضح من الجدول رقم (18) أنه لا يتم التنسيق مع جهات خارجية فيما يتصل بدقة تحديد الاحتياجات التدريبية لوضع الخطة التدريبية حيث بلغت قيمةz(-3.68) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(24%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة فيتم التنسيق مع جهات خارجية لدقة الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(1.79) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(70%) وهى نسبة متوسطة.

6- يبين الجدول رقم (19) أنه لا يتم استخدام أساليب فعالة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-3.96) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(22%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة فيتم استخدام أساليب لتحديد الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(3.13) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(85%) وهى نسبة عالية.

7- يبين الجدول رقم (20) انه لا يقوم المشروع بتخصيص ميزانية لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-3.96) وهى اقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(22%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة فتقوم بتخصيص

ميزانية لتحديد الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(4.02) وهى اكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(95%) وهى نسبة عالية.

اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على ندرة المعلومات الخاصة بتحليل العمل تؤدى إلى ضعف تقدير الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين.

من خلال تحليل الاستبيانات المتعلقة بالفرضية الثانية تبين صحة هذه الفرضية، مما يعنى وجود ندرة في المعلومات الخاصة بتحليل العمل لتحديد الاحتياجات التدريبية ويفسر ذلك الأبعاد المتعلقة بهذه الفرضية على النحو التالي:

البعد الأول: ندرة المعلومات:

1- يتضح من الجدول رقم (21) انه لا يتم جمع بيانات ومعلومات عن واجبات ومهام الوظيفة والمسئوليات المترتبة على شاغل الوظيفة بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-5.66) وهى أقل من القيمة الجدولية وان نسبة الإجابات بنعم بلغت(10%) وهى نسبة منخفضة، إما المشاريع المتوسطة يتم جمع بيانات ومعلومات عن الوظيفة والمسئولية المترتبة على شاغل الوظيفة حيث بلغت قيمةz(2.24) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(75%) وهى نسبة متوسطة.

2- يبين الجدول رقم (22) انه لا يوجد سجلات وتقارير خاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة لضمان الوصول إلى الأداء المطلوب بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-4.06%) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بلغت (25.7%) وهى نسبة منخفضة.

3- يبين الجدول رقم (23) أنه متطلبات الوظيفة غير واضحة لضمان تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمةz(-3.68%) وهى أقل من القيمة الجدولية وان نسبة الإجابات بنعم بلغت(24%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة متطلبات الوظيفة فيها واضحة لضمان تحديد الاحتياجات التدريبية حيث بلغت

قيمةz(2.24) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(75%) وهى نسبة متوسطة.

اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على ضعف في نتائج تقييم الأداء الفعلي للعاملين يؤدى إلى قلة تطوير برامج التدريب اللازمة.

البعد الأول: تقييم الأداء الفعلي للعاملين:

1- يبين الجدول رقم (24) أنه لا يتم جمع معلومات عن مواصفات الفرد التي تمكنه من أداء وظيفته الحالية والمستقبلية بالمشاريع الصغيرة حيث بلغت قيمة z(-3.39) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(26%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة فيتم جمع بيانات ومعلومات عن مواصفات الفرد التي تمكنه من أداء وظيفته الحالية حيث بلغت قيمةz(3.13) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم (85%) وهى نسبة عالية.

2- يتضح من الجدول رقم (25) أنه لا يتم تحليل الأفراد وفقا لتصنيفات محددة لضمان تحديد المواصفات الدقيقة للمتدربين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-2.63) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(34.3%) وهى نسبة منخفضة.

3- يبين الجدول رقم (26) أنه لا يتم تحليل تقارير الكفاية السنوية للعاملين للوقوف على أوجه الضعف والقوة في الأداء لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-4.81) وهى أقل من القيمة الجدولية بالمشاريع الصغيرة وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(16%) وهى نسبة منخفضة، إما المشاريع المتوسطة حيث بلغت قيمةz(0.45) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(55%) وهى نسبة متوسطة.

4- يبين الجدول رقم (27) أنه لا يتم الأخذ في الاعتبار أراء ورغبات العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz = (-3.35%) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت (30%) وهى نسبة منخفضة.

5- يتضح من الجدول رقم (28) انه لا يتم ربط الاحتياجات التدريبية بتطوير المسار الوظيفي للعاملين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-5.09) وهى أقل من القيمة

الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(14%) وهى نسبة منخفضة، إما المشاريع المتوسطة بلغت قيمةz(1.34%) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(65%) وهى نسبة متوسطة.

البعد الثاني: تطوير برامج التدريب اللازمة:

1- يبين الجدول رقم (29) أن مضمون ومحتوى البرامج التدريبية لا يلاءم الاحتياجات التدريبية الفعلية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz (-3.35) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت (30%) وهى نسبة منخفضة.

2- يبين الجدول رقم (30) أنه لا يتم التوافق بين الاحتياجات التدريبية المطلوب تغطيتها والإمكانات التدريبية المتاحة حيث بلغت قيمةz(-2.87) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(32.9%) وهى نسبة منخفضة.

3- يبين الجدول رقم (31) أنه لا يتم تقييم البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها وفق تحديد الاحتياجات حيث بلغت قيمةz(-5.09) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(14%) وهى نسبة منخفضة، أما بالمشاريع المتوسطة بلغت قيمةz(-5.09) وأن نسبة الإجابات بنعم بلغت(60%) وهى نسبة متوسطة.

البعد الثالث: الصعوبات التي تحد من عملية الاحتياجات التدريبية:

1- يبين الجدول رقم (32) أنه توجد صعوبات تحد من عملية الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمةz(3.59%) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(71.4%) وهى نسبة متوسطة.

البعد الرابع: الأداء التنافسي:

1-يبين الجدول رقم (33) انه لا يتم تطبيق معايير الجودة والكفاءة الإنتاجية والتكلفة لمعرفة الأداء التنافسي لتحديد الاحتياجات التدريبية حيث بلغت قيمz (-3.39) وهى أقل من القيمة الجدولية أن نسبة الإجابة بنعم (26%) وهى نسبة ضعيفة، أما المشاريع المتوسطة فيتم

تطبيق معايير الجودة والكفاءة الإنتاجية حيث بلغت قيمةz(2.24) وهى أكبر من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(70%) وهى نسبة متوسطة.

2-يبين من الجدول رقم (34) انه لا يتم ربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-4.53) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(18%) وهى نسبة منخفضة، أما المشاريع المتوسطة فقد بلغت قيمةz(1.34) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(65%) وهى نسبة متوسطة.

3- يبين الجدول رقم (35) أنه لا يتم استخدام مصفوفة الموقف الإداري لربط الأداء التنافسي بالأداء الفعلي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمةz(-6.22) وهى أقل من القيمة الجدولية وأن نسبة الإجابة بنعم بلغت(6%) وهى نسبة منخفضة، إما المشاريع المتوسطة فقد بلغت قيمةz(-0.89) هي أقل من القيمة الجدولية وان نسبة الإجابات بنعم بلغت(40%) وهى نسبة منخفضة.

أولاً: – النتائج:

غياب التحليل التنظيمي والإداري الحالي والمستقبلي للمشروعات محل الدراسة يؤثر سلبا على إعداد البرامج والخطط التدريبية اللازمة للعاملين لجميع الأبعاد المفسرة لتحديد الاحتياجات التدريبية على النحو التالي وهى: –

أولا: التحليل التنظيمي ويتكون هذا البعد من المتغيرات التالية: –

1- وجود وحدة تدريبية مختصة بتحديد الاحتياجات التدريبية (بدرجة متوسطة) جدول (6).

2- لا توجد آلية متبعة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع (بدرجة منخفضة) جدول (7).

3- توجد عملية تخطيط لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع (بدرجة عالية) جدول (8).

4- لا توجد مؤشرات متبعة لمعرفة تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع (بدرجة منخفضة) جدول (9).

5- لا تقدم مقترحات مسبقة من القسم المختص قبل إعداد الخطة السنوية لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع (بدرجة منخفضة) جدول (10).

6- لا يتم ربط الاحتياجات التدريبية بالاستراتيجية والأهداف التنظيمية بالمشاريع (بدرجة متوسطة) جدول (11).

7- لا يتم استخدام نماذج لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة منخفضة) جدول (12).

8- يتم تحليل التغيرات المتوقعة في نشاط المشروع لتحديد الاحتياجات التدريبية (نسبة متوسطة) جدول (13).

9- لا يتم تحليل القوى العاملة من حيث العدد ومستويات المهارة الكفاءة لتلبية الاحتياجات التدريبية (نسبة منخفضة) جدول (14).

ثانيا: البرامج والخطط التدريبية:

1- توجد أطراف مؤثرة على كفاءة تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة متوسطة) جدول (15).

2- لا يتم تحديد الاحتياجات التدريبية قبل البرامج التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة منخفضة) جدول (16).

3- لا يتم وضع البرامج التدريبية لمقابلة الاحتياجات التدريبية بالمشاريع (نسبة متوسطة) جدول (17).

4- لا يوجد طرق لتصنيف الاحتياجات التدريبية بالمشاريع (نسبة متوسطة) جدول (17).

5- لا يتم التنسيق مع جهات خارجية فيما يتصل بدقة تحديد الاحتياجات التدريبية لوضع الخطة التدريبية (نسبة متوسطة) جدول (18).

6- يتم استخدام أساليب فعالة لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع (نسبة متوسطة) جدول (19).

7- يقوم المشروع بتخصيص ميزانية لتحديد الاحتياجات التدريبية (نسبة متوسطة) جدول (20).

الفرضية الثانية: ندرة المعلومات الخاصة بتحليل العمل بالمشروعات أدى إلى ضعف تقدير الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين، وذلك من خلال البعد المفسر للمعلومات اللازمة لتحديد الاحتياجات التدريبية للمشاريع.

8 – لا يتم جمع بيانات ومعلومات عن واجبات ومهام الوظيفة والمسئوليات المترتبة على شاغل الوظيفة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة متوسطة) جدول (21).

9 – لا يوجد سجلات وتقارير خاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة لضمان الوصول إلى الأداء المطلوب بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة منخفضة) جدول (22).

10– متطلبات الوظيفة ليس واضحة لضمان تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة (نسبة متوسطة) جدول (23).

الفرضية الثالثة: ضعف في نتائج تقييم الأداء الفعلي بالمشروعات محل الدراسة يؤدى إلى قلة تطوير برامج التدريب اللازمة في جميع الأبعاد المفسرة للأداء الفعلي اللازم لتحديد الاحتياجات التدريبية والأبعاد هي: –

أولا: تقييم الأداء الفعلي للعاملين:

1– لا يتم جمع معلومات عن مواصفات الفرد التي تمكنه من أداء وظيفته الحالية والمستقبلية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة متوسطة) جدول (24).

2– لا يتم تحليل الأفراد وفقا لتصنيفات محددة لضمان تحديد المواصفات الدقيقة للمتدربين بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة منخفضة) جدول (25).

3– لا يتم تحليل تقارير الكفاية السنوية للعاملين للوقوف على أوجه الضعف والقوة في الأداء لتحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة منخفضة) جدول (26).

4– لا يتم الأخذ في الاعتبار أراء ورغبات العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (نسبة منخفضة) جدول (27).

5– لا يتم ربط الاحتياجات التدريبية بتطوير المسار الوظيفي للعاملين بالمشاريع (نسبة متوسطة) جدول (28).

ثانياً: – التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصى بما يلي: –

1. أعداد وتنفيذ برامج تدريبية لتنمية مهارات المدراء والقيادات الإدارية بالمشاريع من أجل تحقيق الأهداف

والوصول إلى الأداء المطلوب.

2. إعادة تصميم إدارة التدريب والوحدات التابعة لها بمسئولياتها ومهامها كاملة.

3. الإعداد المتقن للتنظيم الهيكلي لوحدة تحديد الاحتياجات التدريبية من أجل التنسيق مع الإدارات لتسهيل مهمة التخطيط لتحقيق الأهداف والرفع من مستوى أدائها.

4. العمل على المواءمة بين الاحتياجات التدريبية والإمكانات التدريبية المادية.

5– ضرورة العمل عل خلق الدعم بين الأطراف (الإدارة العليا، الموظف، جهات استشارية خارجية) لتكامل مسئولية تحديد الاحتياجات التدريبية التي يقوم عليها تحسين مستوى الأداء الفردي والجماعي للعاملين.

6– ضرورة توفير التمويل اللازم لنجاح خطط وبرامج التدريب لتحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على التدريب والعائد المتحقق منه بكفاءة وفعالية.

المراجع:

1. قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن التدريب رقم 77 لسنة 1376 و.ر 2008 ف.

2. حنا نصر الله "(1997)، متطلبات التدريب والتنمية البشرية "المنظمة العربية للتنمية الإدارية ندوة آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب.

3. توفيق محمد عبد المحسن، (2003)، مداخل جديدة لتقييم الأداء، دار الفكر العربي مصر.

4. مصطفى أحمد الرطب، عبد المطلب مفتاح أحمد،"(2010)، أثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي"، مؤتمر رفع القدرة التنافسية، مجلة التمليك، العدد التاسع.

5.عبد الحميد مصطفى ابو ناعم،"(2002) ادارة المشروعات الصغيرة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط (1)

6. عبد الرحمن توفيق، (2005)، مهارات أخصائي التدريب، مركز الخبرات المهنية(بميك) مصر، ط 1.

7. مدحت محمد أبو النصر، (2007)، مفهوم وأخلاقيات ومراحل مهنة التدريب بالمنظمات العربية، ايتراك للنشر والتوزيع.

8. مصطفى على المجذوب،" (2007) مفهوم التدريب وأهميته"، مجلة القوى العاملة، السنة الثالثة، العدد الحادي عشر، الفاتح (سبتمبر).

9. على السلمي "(1976)، الأسس النظرية للتخطيط والدراسة "، المؤتمر العربي للتدريب الإداري، تونس، مجلة المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن.

10. محمد عبد الفتاح ياغي، (1993)، التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق، زهران للنشر والتوزيع، القاهرة.

11. عصام أمين أبو علفة،" (2002) إدارة الموارد البشرية".

12. ميشيل ارمسترونج، (2004)، المرجع الكامل في تقنيات الإدارة، مكتبة جرير، السعودية ط1.

13. فيصل عبد الرؤوف الدحلة، (2001)، تكنولوجيا الأداء البشرى، دائرة المكتبة الوطنية عمان الأردن.

14. اناتولى شابان، ترجمة، عبد السلام الذويبى،"(2005)، المقدرة التنافسية وتنمية الموارد البشرية"، مجلة القوى العاملة، السنة الأولى، العدد الثالث.

15. مصطفى أحمد الرطب، عبد المطلب مفتاح أحمد،"(2010)، أثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي"، مؤتمر رفع القدرة التنافسية، مجلة التمليك، العدد التاسع.

16. عبد السلام أبو قحف، " (1997): التنافسية وتعزيز قواعد اللعبة"، مكتبة الإشعاع، مصر.

دور التحول الرقمي في تحسين الاداء التسويقي المصرفي
دراسة ميدانية على موظفي مصرف الجمهورية الرئيسي– طرابلس

أ٠فتحي خليفة نصر أ٠ مفتاح محمد هندي
قسم أدارة أعمال –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة نالوت

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور التحول الرقمي في تحسين الأداء التسويقي على مستوى مصرف الجمهورية الرئيسي– طرابلس, ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهجين هما: المنهج الوصفي و التحليلي, كما تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية التي وزعت على (114) موظفا بالمصرف قيد الدراسة وتم استرجاع (98) استمارة منها صالحة للتحليل, ولغرض الوصول إلى نتائج العلاقات بين المتغيرات، تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تعتمد على الأسلوب الكمي في تحليل البيانات بعدة أساليب منها: معامل (بيرسون) ومعامل (ألفا كرو نباخ)، وأيضاً الانحدار المتعدد والتدريجي، إضافة إلى اختبار(t) لعينتين مستقلتين, وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS26).

أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية لأبعاد التحول الرقمي المتمثلة في (بناء استراتيجية التحول الرقمي، المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) على تحسين الاداء التسويقي، كما أشارت النتائج أيضا إلى وجود أثر إيجابي بشكل مباشر ودال إحصائياً لإبعاد التحول الرقمي المتمثلة في (المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) على تحسين الاداء التسويقي، بينما (بناء استراتيجية التحول الرقمي) لا يوجد له أثر معنوي لمصرف الجمهورية الرئيسي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التقنيات الرقمية، الموارد البشرية، قياس الأداء التسويقي، مصرف الجمهورية الرئيسي

Abstract:

The purpose of this study is to learn about the role of digital transformation in improving marketing performance at Jumhouria Bank Main Branch of Tripoli. Two approaches were employed to achieve the research objectives: descriptive and analytical approaches. In addition, the questionnaire was used as the primary tool for gathering primary data. It was distributed to (114) employees of the bank under study, and (98) questionnaires were retrieved from it that were suitable for analysis.

And, in order to determine the results of the relationships among variables, statistical methods based on the quantitative method of analysing the data were adopted, including: the Pearson coefficient and the Cronbach's alpha coefficient, as well as multiple stepwise regression, as well as a (t) test for two independent samples, using the Software of Statistical Package for the Social Sciences (SPSS26).

The findings revealed a direct relationship between the dimensions of digital transformation represented by (creating a digital transformation strategy, human resource requirements, and technical requirements) and improved marketing performance. The findings also revealed that the dimensions of digital transformation represented by (human resource requirements, technical requirements) have a direct, statistically significant positive effect on improving marketing performance, whereas (building a digital transformation strategy) has no significant effect for the Jumhouria Bank main Branch.

Keywords: Digital transformation, digital technologies, human resources, marketing performance measurement, Jumhouria Bank Main Branch.

المقدمة:

يركز الباحثون والممارسون في الآونة الأخيرة على الدور الذي تتبناه إدارات التسويق في المصارف التجارية الليبية لانجاح عملها وتحقيق أهدافها التسويقية والاجتماعية, و ادركاً لأهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي والتي تمس وتؤثر على شريحة عريضة من المجتمع الليبي في ظل الازمات, ونظر للتوجه العالمي نحو الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات, زادت الضغوط على العديد من المنظمات نحو سرعة التحول الرقمي في تقديم خدماتها بشكل دقيق وسريع وفي وقت قياسي, حيث يُعد القطاع المصرفي محوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكونه القطاع الأكثر حساسية بالمتغيرات العامة, إضافة إلى أنه يمثل عنصراً رئيسياً في توطيد الثقة وترجمة السياسة العامة لكل من المجتمع والدولة بما تقتضي الحالة إلى ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد على أحتواء وأستقطاب فائض الأموال وتوجيهها نحو قطاعات العجز.

وضمن هذا التوجه أصبح التحول الرقمي القضية الأساسية والهدف المحوري لكثير من المؤسسات، لأنه يسهم بشكل أساسي في تمكين المؤسسة من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفاعلية، بما يكفل لها حتمية مواكبة تطورات في ضوء احترام الاعتبارات التنظيمية والفنية التي تميز بيئتها الداخلية والخارجية.

مشكلة الدراسة:

تعالج الدراسة الراهنة مشكلة رئيسية تتمثل في بيان تأثير التحول الرقمي على تحسين الاداء التسويقي، وكذلك البحث عن الدور البارز لأبعاد التحول الرقمي وكيفية الاستفادة منه، ومعرفة أهم التحديات التي تحول دون تطبيق الرقمنة، وعلى ضوء ما تقدم فإن جوهر مشكلة الدراسة تتبلور في الإجابة على التساؤل التالي :ما مدى مساهمة التحول الرقمي على تحسين الاداء التسويقي لمصرف الجمهورية الرئيسي؟

أهمية الدراسة:

إن اتجاه النظام المصرفي هو التزام بقواعد وأنظمة المصرف المركزي التي تساهم بشكل كبير في تعزيز ثقة الافراد بالجهاز المصرفي وخاصة عندما تكون أهداف المصرف واضحة ومعلنة وحقوق المساهمين محفوظة للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد، لذا تتركز أهمية الدراسة في انتهاج التسويق الرقمي كفلسفة وسياسة عمل معا، نتيجة للمستجدات التي يفرضها التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام أدوات وقنوات رقمية فعالة تسهل عملية التواصل مع الزبائن.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. إمكانية التعرف على مدى مساهمة التحول الرقمي على تحسين الاداء التسويقي لمصرف الجمهورية الرئيسي.
2. محاولة اكتشاف العلاقة بين ممارسة التحول الرقمي ومستوى الاداء التسويقي.
3. محاولة التعرف على واقع الفعلي لتواجد متطلبات عملية التحول الرقمي، اضافة الي معرفة مستوي أداء التسويق المصرفي، وكذلك استجلاء أهمية العنصر البشري والطاقات البشرية الكامنة.

فروض الدراسة:

سيتم اختيار الفرضية الرئيسية التالية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي في تحسين الإداء التسويقي للمصرف قيد الدراسة.

وقد قام الباحثان بتقسيم هذا الفرض إلى ثلاث فروض فرعية وذلك وفقاً لأبعاد التحول الرقمي التي استطاع الباحثان تجميعها:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ل بناء استراتيجية التحول الرقمي على تحسين مستوى الإداء التسويقي.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ل متطلبات البشرية على تحسين مستوى الإداء التسويقي.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ل متطلبات التقنية على تحسين مستوى الإداء التسويقي.

منهج الدراسة:

استند أسلوب الدراسة على منهجين: –

أ– المنهج الوصفي الذي أعتمد على مجموعة من الكتب العربية والاجنبية والرسائل والأطاريح والمجلات والاطلاع على مواقع الانترنيت ليغطي محتويات الجانب النظري للدراسة.

ب– والمنهج التحليلي الذي سيساعد في تحليل البيانات الأولية المتحصل عليها من صحائف الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ودعمه بأسلوب التحليل الوصفي وتحليلها باستخدام برامج (SPSS26).

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: – مصرف الجمهورية الرئيسي طرابلس محل الدراسة.

الحدود الموضوعية: – تتمثل في دور التحول الرقمي في تحسين الاداء التسويقي المصرفي.

الحدود الزمنية: – استغرقت الدراسة من شهر أبريل الي غاية شهر اكتوبر 2023 م.

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بمصرف الجمهورية الرئيسي، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة وللحصول على أدق النتائج اعتمد أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات من مجتمع الدراسة.

- الدراسات السابقة:

1- دراسة (عبد الرحمن,2022) بعنوان: **أثر تطبيق الرقمي على جودة الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي المصري.**

هدفت هذه البحث إلى قياس أثر تطبيق التحول الرقمي على جودة الخدمات المصرفية لمجموعة من البنوك العامة والخاصة بالقطاع المصرفي المصري، ولتحقيق أهداف البحث صممت استمارة استقصاء ووزعت على (240) مفردة من العاملين بالبنوك محل البحث، حيث تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي، وقد توصلت البحث إلى وجود أثر معنوي لتطبيق التحول الرقمي على جودة الخدمات المصرفية.

2- دراسة (الحرير ، الطوير,2022) بعنوان: **تقييم درجة استخدام وفاعلية الخدمات المالية في ظل التحول الرقمي والتسويق الإلكتروني "دراسة تطبيقه على نوافذ الصيرفة الاسلامية المصارف الاسلامية في ليبيا"**

اختصت هذه البحث بتقييم درجة استخدام وفاعلية الخدمات المالية في ظل التحول الرقمي والتسويق الإلكتروني حيث يثم تطبيقيه على نوافد الصيرفة الاسلامية والمصارف الاسلامية العاملة في ليبيا, والمنهج الذي اعتمدت عليه البحث هو المنهج الوصفي التحليلي, واستخدمت الاختبارات الاحصائية المناسبة للإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضياتها, تم استخدام طريقة توزيع استمارات الاستقصاء لإفراد العينة المتمثلة في العاملين بالمصارف الاسلامية وعددهم (127), وتوصلت البحث الى عدد من النتائج اهمها ان فروقاً ذات دلالة احصائية بين درجة وفاعلية استخدام الموقع الالكتروني لنوافذ الصيرفة الاسلامية العاملة في ليبيا.

3- دراسة (**Victor ate** Ai,2020) بعنوان: **"أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين في شركات التأمين في البيرو".**

والتي هدفت إلى التعرف على أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي واعتمدت هذه البحث على قائمة الاستبيان، في تجميع البيانات من عينة قوامها (305) موظفا، وقد توصلت لنتائج

عدة منها: أن تجربه خدمة العملاء بناء على التحول الرقمي لها تأثير إيجابي على أداء المهام والأداء السياقي، بينما لم يكن لها أي تأثير على السلوك العكسي للموظفين، ولا يوجد أي تأثير على السلوك العكسي أخيرا، وفيما يتعلق بتأثير نموذج العمل القائم علي التحول الرقمي لا يوجد أي أثر علي أداء المهام، والأداء السياقي بينما يولد سلوكاً عكسياً.

4- دراسة (Osmundsen & Others,2018) بعنوان: "التحول الرقمي: الدوافع وعوامل النجاح والتداعيات".

هدف البحث إلى إستكشاف الدوافع والأهداف وعوامل النجاح المترتبة على التحول الرقمي من خلال المساهمات التجريبية في مجال نظم المعلومات في التحول الرقمي, حيث تهدف إلى التوصل إلى أسباب خضوع المؤسسات للرقمنة وكيفية تحقيق مثل هذا التحول وكيف يؤثر التحول الرقمي على المنظمة, توصلت البحث إلى أن التعزيز الرقمي يعمل على المشاركة في إبتكار المنتجات والتوصل إلى نماذج جديدة لتطوير الأعمال, كما توصلت البحث إلى أن تحسين القنوات الرقمية والعمليات التي تواجه العملاء وتقديم منتجات رقمية حديثة يؤثر ايجابيا على مواكبة سلوكيات العملاء المتغيرة وتوقعاتهم وتحسينها وتحديثها بصورة مستمرة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة الي اربعة مباحث اساسية وهي:

المبحث الاول: التحول الرقمي (مفهومه وانواعه وابعاده)

المبحث الثاني: فوائد وعيوب التحول الرقمي.

المبحث الثالث: مفهوم الاداء التسويقي واهميته وابعاده.

المبحث الرابع: دراسة العلاقة والاثر بين التحول الرقمي والاداء التسويقي.

النتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الاول: التحول الرقمي (مفهومه وانواعه وابعاده):

أولاً: مفهوم التحول الرقمي:

يعرف بأنه استخدام التقنيات الرقمية الجديدة من أجل الوصول إلى أداء فائق وميزة تنافسية مستمرة ودائمة من خلال تحول أبعاد الأعمال إلى أبعاد رقمية، بما في ذلك نموذج العمل وتجربة العميل التي تشتمل على المنتجات والخدمات والعمليات التي تم ميكنتها رقمياً.

كما يعرف بأنه تحويل البيانات من شكل ورقي إلى شكل رقمي باستخدام أجهزة الكمبيوتر والتقنيات الحديثة. **(عبد الرحمن، اشرف,2022:566)**

ثانياً: أنواع التحول الرقمي:

إن عملية تحويل البيانات الدفترية إلى بيانات الإلكترونية رقمية عن طريق التطور الآلي للتقنيات الإلكترونية المعروفة يؤدى إلى تطوير العمليات التجارية من اجل خفض التكاليف وتحسين الجودة, كما أن تحولات الإعمال من خلال تكنولوجيا تؤدى إلى ابتكار جديد يتم التعويل عليه في العمل المصرفي, وكذلك يمكن أن يشجع ذلك إلى الوصول لابتكارات جديدة أفضل وذلك من أجل تغير نماذج التقليدية إلي نماذج حديثة عن طريق التحول الرقمي واستخدام الحوسبة لبيع التجزئة عبر الأنترنيت وذلك من خلال تطوير تقنيات جديدة تقدم منتجات والخدمات وذلك لزيادة التوسع من خلال المرونة ورفع الحركة بين المصارف.**(الحريري,الطوير,2022:276)**

ثالثاً: أبعاد التحول الرقمي:

أ- بناء استراتيجية التحول الرقمي: يعتبر بناء خطة استراتيجية طويلة الأجل أحد الخطوات الاولى والرئيسية لا نجاح برنامج أو خطة أو إحداث تغيير، وبالتالي فإن بناء المنظمة لرؤية التحول الرقمي تحرص الإدارة العليا على تقديم الدعم لتنفيذها باستخدام مجموعة من الاجراءات بتطوير هيكلها التنظيمي وتوفير المخصصات المالية الكافية والكوادر البشرية.

ب- المتطلبات التقنية: تتطلب عملية التحول الرقمي استخدام منظومة من الاجهزة المتخصصة وأنظمة التشغيل ووسائط التخزين والبرمجيات التي تعمل من خلال بيئات تقنية ومراكز معلومات باستخدام جميع الاصول بكفاءة، ولضمان تقديم مستوي خدمة مناسب لإفراد المنظمة وعملائها فانه يستلزم وجود فرق مهنية مسئولة عن ادارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة.

جـ- المتطلبات البشرية الرقمية: لقد أدى التحول الرقمي إلى ثورة حقيقية في كيفية قيام الافراد بأعمالهم، وأسهم في توفير وظائف وفرص عمل من نوع جديد تجمع بين المهارات والقدرات الادارية والتكنولوجية، ومن جهة آخري أسهم التحول الرقمي في إلغاء بعض الوظائف التي أمكن الاستغناء عنها نتيجة للتكنولوجيا الجديدة المستخدمة في الأعمال.

المبحث الثاني: فوائد وعيوب التحول الرقمي.

أولاً: فوائد التحول الرقمي:

- يوفر التحول الرقمي التكلفة والجهد بشكل كبير.
- يقوم بتحسين الكفاءة التشغيلية وينظمها.
- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الاجراءات للحصول على الخدمات.
- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية، بعيدا عن الطرق التقليدية.
- يساعد التحول الرقمي المنظمات والشركات على الزيادة والانتشار في نطاق وأسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.
- التحول الرقمي ضرورة في تحسين كفاءة المنظمات حيث يساعد التحول الرقمي المنظمات على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء والجمهور المستهدف.

(الحريري، الطوير,2022:276)

ثانياً: عيوب التحول الرقمي:

وبالرغم من المنافع التي تقدمها خدمات التكنولوجيا المالية إلا انها تفرض انواع جديدة من المخاطر بدلا من التعامل معها مثل نقص الشبكات الآمنة في نماذج العمل المالية الحديثة إساءة استخدام البيانات الشخصية للعملاء، صعوبات تحديد هوية العملاء، الاحتيال الإلكتروني وممارسة الأنشطة غير المشروعة من بين المخاطر الأساسية للممارسات المالية الرقمية الحديثة تتمثل في الاتي:

1- مخاطر إستراتيجية: حيث المنافسة على الحصة السوقية وتجزئة الخدمات المصرفية تؤدي إلى زيادة المخاطر على ربحية البنوك، المنشآت المالية التقليدية سوف تخسر جزء هام من حصتها السوقية أو هامش الربح إذا لم تستطع استغلال التكنولوجيا المالية وتقديم خدمات أقل تكلفة وأكثر كفاءة تقابل توقعات العملاء.

2- مخاطر تشغيلية – البعد النظامي: حيث ظهور التكنولوجيا المالية أدى إلى ترابط أكبر لتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للسوق، وهذا قد يزيد تعقد النظام المالي وقد يؤدي إلى سيطرة أكبر لعدد من البنوك الكبيرة التي تستطيع استخدام التكنولوجيا المالية.

3- مخاطر تشغيلية – بعد الخصوصية: الذي يرتبط بعدم كفاية العمليات والنظم الداخلية والعوامل الخارجية ومدى القدرة على حماية آمن وخصوصية بيانات المالية.

4- مخاطر الإمتثال: وخاصة مع قوانين مكافحة غسيل الأموال وقواعد خصوصية البيانات وحماية المستهلك، حيث مستوى الأتمتة المرتفع قد يؤدي إلى شفافية أقل حول كيفية تنفيذ المعاملات، مخاطر ممارسة الأنشطة غير القانونية، وتطور تحليل البيانات الكبيرة.

5- مخاطر الانترنت: الاعتماد بشكل كبير على واجهة برمجة التطبيقات الحوسبة السحابية وغيرها قد يجعل الجهاز المصرفي أكثر عرضة للتهديدات والاختراقات عبر الانترنت. **(العبيدي، سامي,2022:69)**

المبحث الثالث: مفهوم الاداء التسويقي وأهميته وابعاده.

أولاً: مفهوم الأداء التسويقي:

يعرف الأداء التسويقي أساساً بأنه متعدد الأبعاد، وقد تحتاج المؤسسة على الأقل إلى العديد من المقاييس بهدف البقاء والاستمرار في السوق على المدى القصير والنمو على المدى الطويل وهو الهدف المشترك بين المؤسسات.

ثانياً: اهمية الاداء التسويقي:

يعتبر عددا من الكتاب ان المؤسسة ذات الاداء الجيد هي التي تكون قادرة على انشاء القيمة لزبائنها بالدرجة الاولي ثم لمساهميها وافرادها باعتبارهم مصدرا للقيمة ووسيلة لأنشائها، وهذا ما تسعي اليه اغلب المؤسسات باعتبار ان الاداء الجيد يمثل اهم الاهداف، وبالتالي فانه عند التعرض لأهداف المؤسسات فان لا غلبها هدفين اساسيين وهما:**(قريشي، الهاشمي,2021:4)**

1- إرضاء حاجات زبائنهم.

2- تحقيق اعلي عوائد على الاستثمار

تالثا: أبعاد الأداء التسويقي:

1-التسويق عبر الموقع الالكتروني: يعرف الموقع الالكتروني على أنه مجموعة من الصفحات النصوص، الصور ومقاطع الفيديو الرقمية، المترابطة فيما بينها وفقا لهيكل متماسك وتفاعلي وهو شكل من أشكال التسويق عبر الانترنت، تعتمد عليه معظم المصارف في تنفيذ إستراتيجيتها التسويقية من حيث الأفكار، التوزيع، الترويج وتسعير الخدمات المصرفية.

2- التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي: يعرف التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأنه استخدام المصرف لمواقع الشبكات الاجتماعية على الانترنت مثل فيسبوك، تويتر، يوتيوب

انستغرام وغيرها من المواقع لإنشاء محتوى حول الخدمات التي يقدمها ومشاركته مع الجماهير الذين يقضون أوقاتهم على هذه الشبكات، مما يؤدي الى زيادة الوعي بالعلامة التجارية.

3- التسويق عبر البريد الالكتروني: التسويق عبر البريد الالكتروني هو شكل من أشكال التسويق الرقمي المباشر، يتضمن إرسال رسائل مخصصة أو مستهدفة للعملاء الحاليين أو المحتملين.

4- التسويق عبر الهاتف المحمول: يعرف التسويق عبر الهاتف المحمول على أنه نشاط تسويقي يتم أجرائه من خلال شبكة واسعة الانتشار، والتي يرتبط بها العملاء باستمرار باستخدام هاتف محمول. **(العنزي، سالم,36:2022)**

المبحث الرابع: دراسة العلاقة والاثر بين التحول الرقمي والاداء التسويقي.

أولاً: المنهجية المتبعة في الدراسة (المعالجة الإحصائية)

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتألف مما يلي:

- مقاييس الإحصاء الوصفي **Descriptive Statistics** حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
- اختبار ت **One Sample T-Test** لاختبار معنوية (دلالة) المتوسطات الحسابية.
- معامل ارتباط بيرسون **Person Correlation** لاختبار العلاقة بين المتغيرات.
- معامل كرونباخ ألفا **Cronbach's alpha** لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.
- الانحدار المتعدد **Multiple Regression** لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- الانحدار التدريجي **Stepwise Regression** لدراسة تأثير المتغير المستقل مع عزل تأثير باقي المتغيرات المستقلة.

القسم الأول: ثبات أداة القياس (الاستبانة):

1- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):

للتحقق من ثبات أداة القياس (الاستبانة)، اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصائي بطريقة كرونباخ ألفا، وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.**(Sekaran, U. 2006, p332)**

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (1): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	بناء استراتيجية التحول الرقمي	X01	7	88.6
2	المتطلبات البشرية	X02	6	83.6
3	المتطلبات التقنية	X03	8	88.5
	(المتغير المستقل)	X	21	92.4
7	الاداء التسويقي (المتغير التابع)	Y	36	95.4
	الكلي	XY	57	96.7

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع محور من محاورالدراسة وكذلك قيمة معامل الثبات الكلي تساوي (96.7%)، وهي قيمة ثبات عالية جداً ومقبولة احصائياً، وتدل على ان الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

القسم الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج:

– دراسة التحول الرقمي واثره في تحسين الأداء التسويقي:

تركز هذا الجزء على دراسة التحول الرقمي (بناء استراتيجية التحول الرقميX1 ، المتطلبات البشريةX2 ، المتطلبات التقنيةX3) وأثرها على تحسين مستوى الأداء التسويقي وذلك باختبار

الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي في تحسين الأداء التسويقي

وقد قام الباحثان بتقسيم هذا الفرض إلى ثلاثة فروض فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الاولى:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ بناء استراتيجية التحول الرقمي في تحسين الأداء التسويقي.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ المتطلبات البشرية في تحسين الأداء التسويقي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ المتطلبات التقنية في تحسين الأداء التسويقي.

– التحول الرقمي وأثره في تحسين الأداء التسويقي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression

يحاول الباحثان من خلال هذا الجزء تحديد المتغيرات المستقلة التي لها علاقة (تأثير) مباشرة بالمتغير التابع (**الأداء التسويقي**) وبالتالي تحديد المتغيرات المستقلة التي لها تأثير مباشر على المتغير التابع، ولتحديد هذه المتغيرات وتقييم أثر كل منها، قام الباحثان بتوفيق نموذج انحدار متعدد لـ **الأداء التسويقي** (Y) على المتغيرات المستقلة المراد دراستها والبالغ عددها 3 متغيرات $q=3$، وهي كما يلي:

جدول رقم (2): المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة

	المتغير	رمز المتغير
المتغيرات المستقلة Independent Variables	بناء استراتيجية التحول الرقمي	X1
	المتطلبات البشرية	X2
	المتطلبات التقنية	X3
المتغير التابع Dependent Variables	تحسين الأداء التسويقي	Y

وقد استخدم الباحثان أسلوب الانحدار المتعدد **Multiple Regression** للوصول إلى الهدف المنشود من هذا الأسلوب، ويستخدم هذا الأسلوب لتحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة تأثيراً مباشراً في **الأداء التسويقي** (مع عزل تأثير المتغيرات الأخرى) وكذلك تحديد أكثرها تأثيراً، وذلك بإتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى: الكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي في متغيرات الدراسة:

عندما يقوم الباحثان بتوفيق نموذج انحدار متعدد للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة، يجب الكشف عن المشاكل التي قد تواجهه عند تطبيق هذا الأسلوب، وأهمها مشكلة التعدد الخطي بين

المتغيرات المستقلة، والتي تؤدي إلى نتائج غير دقيقة في اغلب الحالات. وتتوفر عدة طرق لتشخيص مشكلة التعدد الخطي **Multicollinearity Problem** بين المتغيرات المستقلة، وقد قام الباحثان بتشخيصها بأكثر الطرائق المستخدمة، كالآتي:

طريقة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)

ولغرض تشخيص مشكلة التعدد الخطي **Multicollinearity Problem** بهذه الطريقة، يتم في البداية حساب معامل Tolerance لكل متغير مستقل، ثم يحسب معامل تضخم التباين للمتغير المستقل j، حيث $VIF_j = \frac{1}{Tol_j}$ ، الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3): معاملات تضخم التباين VIF

المتغيرات المستقلة Independent Variables	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
بناء استراتيجية التحول الرقمي	0.591	1.691
المتطلبات البشرية	0.305	3.275
المتطلبات التقنية	0.401	2.494

تشير النتائج الواردة بالجدول السابق والذي يحتوي على المتغيرات المستقلة وقيمة معامل تضخم التباين VIF والتباين المسموح Tol لكل متغير أن قيمة VIF لجميع متغيرات الدراسة قل من (3) كما نلاحظ كذلك أن قيمة التباين المسموح Tol لجميع المتغيرات كانت اكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي **Multicollinearity Problem** بين المتغيرات المستقلة.

طريقة دليل الحالة Condition Index (CI)

يمكن – كذلك – استخدام دليل الحالة (CI) Condition Indexكأحد الطرائق لتشخيص مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity Problem بين المتغيرات المستقلة، فبعد استخراج الجذور المميزة للمصفوفة $(X'X)$، نحسب دليل الحالة (CI)، وهو عبارة عن الجذر التربيعي لحاصل قسمة أكبر جذر مميز على كل من الجذور المميزة الأخرى، حيث يتبين من الجدول رقم (4) أن اكبر جذر مميز يساوي λ_{Max} وبالتالي قام الباحثان بحساب دليل الحالة كالآتي:

جدول رقم (4): دليل الحالة Condition Index (CI)، والجذور المميزة Eigenvalue (λ)

Dimension	الجذور المميزة Eigenvalue	دليل الحالة Condition Index
1	3.954	1.000
2	0.023	13.129
3	0.016	15.493
4	0.007	23.898

نلاحظ من بيانات الجدول السابق أن جميع قيم دليل الحالة أصغر من (50)، ويعني ذلك عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة.

وبالتالي استطاع الباحثان تشخيص مشكلة التعدد الخطي، وقد تأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

المرحلة الثانية: توفيق نموذج الانحدار المتعدد:

بناء على ما تقدم، قام الباحثان بتوفيق نموذج انحدار لـ إدارة الأزمات (Y) على المتغيرات المستقلة التي استطاع تجميعها، حيث تم اختبار معنوية نموذج انحدار متعدد الأداء التسويقي (Y) على المتغيرات المستقلة، أي اختبار الفرضية الإحصائية المناظرة لذلك، وهي:

$$H_0: \beta_1 = \ldots = \beta_3 = 0$$
$$H_1: at\ least\ one\ of\ them\ different$$

لاختبار الفرضية الإحصائية السابقة استخدم الباحثان اختبار F (ANOVA) وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (5)، حيث سجلت قيمة إحصاءه الاختبار $F_{(3,78)} = 43.175$ والدلالة الاحصائية (0.000)، مما يدل على عدم قبول الفرضية الصفرية (فرض العدم)، ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة مجتمعة أو أن واحد منها على الأقل من معالم النموذج لها تأثير معنوي على المتغير التابع (الأداء التسويقي) ويشير ذلك إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (5): جدول تحليل التباين (ANOVA) لنموذج انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة

	Sum of Squares مجموع المربعات	d. f. درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
Regression	23.295	3	7.765	43.175	* 0.000

الانحدار					
Residual البواقي	14.028	94	0.180		
Total الإجمالي	37.323	97			
* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05					

كما يتبين من جدول البيانات الواردة بالجدول السابق، أن قيمة متوسط مربعات البواقي أو ما يسمى بتباين البواقي **Mean Square of Residual** تساوي 0.180، وبأخذ الجذر التربيعي لهذا المقدار نحصل على الخطأ المعياري للتقدير **Standard Error of the Estimate**، أو ما يسمى بـ " خطأ التقدير"، هو مقياس لدرجة دقة القيم المتنبأ بها (0.424) وهو مقدار صغير نسبياً، مما يدل على جودة النموذج المستخدم في التنبؤ.

جدول (6): بعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير
0.790	0.624	0.424

يوضح النتائج الواردة بالجدول السابق قيمة معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد، حيث سجلت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.790) وكذلك معامل التحديد (0.624) وهذا يعني (62.4%) من التباينات في المتغير التابع (الأداء التسويقي)، يُفسرها التباين في المتغيرات المستقلة (بناء استراتيجية التحول الرقمي، المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) المتجمعة في نموذج الانحدار الموفق.

وبما أنه تم قبول الفرض القائل بمعنوية تأثير واحد على الأقل من معالم النموذج، معنى ذلك من الممكن وجود بعض المعالم التي ليس لها تأثير معنوي داخلة ضمن النموذج، ولهذا السبب قام الباحثان باختبار معنوية كل معلمة من معالم النموذج على حدة، أي اختبار كل فرضية من الفرضيات التالية:

$$\left.\begin{array}{l} H_0: \beta_j = 0 \\ H_1: \beta_j \neq 0 \end{array}\right\} \quad j = 1, .., 3$$

استخدم الباحثان اختبار T لاختبار كل فرضية على حدة، أي معرفة معنوية تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية، فتحصل على النتائج المدونة بالجدول التالي:

جدول (7): نتائج تقدير معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

	معاملات الانحدار B	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعياري	قيمة إحصاءة الاختبار T	الدلالة الاحصائية P– Value
(Constant)	1.064	0.293		3.637	* 0.000
بناء استراتيجة التحول الرقمي X1	0.130	0.080	0.146	1.614	0.110
المتطلبات البشرية X2	0.248	0.107	0.291	2.314	* 0.023
المتطلبات التقنية X3	0.373	0.091	0.448	4.091	* 0.000
			* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05		

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق بعض المتغيرات التي استطاع الباحثان تجميعها ذات تأثير معنوي ضمن النموذج الموفق وعددها متغيرين فقط وهذه المتغيرات هي (المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) حيث سجلت القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهي (0.023، 0.000) على التوالي، فيما لم تسجل تأثيرات معنوية لباقي المتغيرات.

المرحلة الثالثة: تحديد أفضل نموذج انحدار متعدد

استخدم الباحثان طريقة الانحدار التدريجي **Stepwise Regression** لتحديد أفضل نموذج انحدار متعدد، وهي أهم الطرق في إجراء تحليل الانحدار المتعدد، وتعطي هذه الطريقة سلسلة من تحليل الانحدار، حيث يتم فيها إضافة أو استبعاد المتغيرات المستقلة بطريقة منتظمة من المعادلة واحداً بعد الآخر ويجري في كل خطوة بناء معادلة انحدار جديدة حتى نصل إلى معيار

إحصائي محدد، وهو أن تكون جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تأثير مباشر معنوية.

وعند إجراء تحليل الانحدار التدريجي لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في لإسهام في النموذج الموفق، الذي يمثل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاداء التسويقي) تحصل الباحثان على النتائج المبينة بالجدول رقم (8) والذي يوضح ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد **Multiple Regression**، وكذلك قيمة التغير في بعض الإحصاءات المهمة، فنجد قيمة التغير في معامل التحديد الذي يدل على مقدار ما يساهم به المتغير المستقل المضاف أخيراً في هذا النموذج من تفسير لتباين المتغير التابع.

يتضح البيانات الواردة بالجدول رقم (8) أن المتطلبات البشرية دخل أولا بالنموذج الموفق بنسبة تباين تفسر ما مقداره ة(55.0%) من الاداء التسويقي (المتغير التابع)، ودخل ثانياً متغير المتطلبات التقنية بنسبة تباين تفسر ما مقداره (6.1%) لتصبح نسبة تفسير التباين التراكمية (61.2%)، وبذلك يكون نسبة التباين المفسر للنموذج الموفق هي (61.2%).

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار التدريجي Stepwise Regression

النماذج Model	المتغيرات Variables	R Square Change	R Square %
النموذج الأول	المتطلبات البشرية	0.550	55.0
النموذج الثاني	الخطط والسياسات		
	المتطلبات التقنية	0.061	61.2

وبذلك قد قام الباحثان بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع (الاداء التسويقي) على المتغيرات المستقلة (المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) ومعرفة اكثرها تأثيراً على المتغير التابع، وكذلك نسبة إسهام هذه المتغيرات في تفسير تباين المتغير التابع.

ولاختبار معنوية نموذج الانحدار الموفق بطريقة الانحدار التدريجي، استخدم الباحثان الاختبار F (ANOVA) وتحصل على النتائج المدونة بالجدول (9)، ومنها نجد أن الدلالة الاحصائية

لاختبار F تساوي (0.000) وهذه القيمة أصغر من (0.05) يدل ذلك على معنوية نموذج الانحدار الموفق.

جدول (9): جدول تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية

	Sum of Squares مجموع المربعات	d. f. درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
Regression الانحدار	22.826	2	11.413	62.194	* 0.000
Residual البواقي	14.497	95	0.184		
Total الإجمالي	37.323	97			
	* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

وللتأكد من معنوية معالم نموذج الانحدار الموفق $\hat{\beta}_j$ بعد استبعاد بعض المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة الانحدار التدريجي **Stepwise Regression**، استخدم الباحثان اسلوب اختبار T لهذا الغرض، فأظهرت النتائج المدونة (10) معنوية جميع معالم نموذج الانحدار الموفق، حيث سجلت قيمة مستوى الدلالة P-Value المناظرة لكل معلمة أصغر من (5%):

$$P\left(t \geq \left|t_{C_j}\right|\right) < 0.05 \quad , \quad \forall j=1,2$$

ويعني ذلك، وجود أثر جوهري ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) لجميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج على المتغير التابع (الاداء التسويقي).

جدول (10): نتائج تقدير معاملات الانحدار بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية

الدلالة الاحصائية	قيمة إحصاءة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار	

	B	Std. Error	المعياري	الاختبار T	P– Value
(Constant)	1.287	0.261		4.930	* 0.000
المتطلبات البشرية	0.366	0.092	0.440	3.980	* 0.000
المتطلبات التسويقي	0.333	0.094	0.390	3.527	* 0.001
* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05					

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق ان جميع المتغيرات الداخلة في النموذج الموفق ذات تأثير معنوي، وهذه المتغيرات هي (المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية)، حيث سجلت الدلالة الاحصائية لهذه المتغيرات أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهي (0.000، 0.001) على التوالي.

وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$Y = 1.287 + 0.366\ X_3 + 0.333\ X_2$$
$$(0.000)\quad (0.000)\quad (0.001)$$

نتائج تحليل الفرضية الرئيسية المتعلقة ب التحول الرقمي وأثره في تحسين الاداء التسويقي:

قبول الفرضية الرئيسية جزئياً والتي تنص على: وجود أثر جوهري مباشر ذو دلالة إحصائية لـ التحول الرقمي من خلال (المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) على الاداء التسويقي.

النتائج والتوصيات:

أولاً – النتائج:

عندما قام الباحثان بدراسة التأثير الكلي للمتغيرات المستقلة التي استطاعت تجميعها والتي تمثل "التحول الرقمي" باستخدام الانحدار الخطي البسيط **Simple Linear regression** سجلت النتائج وجود تأثير كلي لجميع المتغيرات (بناء استراتيجية التحول الرقمي، المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) على الاداء التسويقي، ولدراسة وتحديد المتغيرات المستقلة التي لها تأثير "**دور**" مباشر على المتغير التابع وتقييم أثر كل منها، قام الباحثان بتوفيق نموذج انحدار متعدد لـ الاداء التسويقي على المتغيرات المستقلة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression**, فكانت النتيجة قبول الفرضية الرئيسية جزئياً والتي تنص على: وجود أثر

جوهري مباشر ذو دلالة إحصائية لـ التحول الرقمي من خلال (المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية) على الاداء التسويقي.

وبالتالي نستطيع القول:

التحول الرقمي له دور مباشر وإيجابي في تحسين الاداء التسويقي من خلال (المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية)، حيث سجلت قيمة معامل التحديد لكل منها (55.0%)، (6.1%) على التوالي، وتبين أن التحول الرقمي تؤثر بشكل مباشر وإيجابي في الاداء التسويقي بنسبة (61.2%)، وان (38.8%) التغيرات التي تطرأ على الاداء التسويقي نتيجة متغيرات أخرى لم يتم دراستها في هذه الدراسة ويمكن دراستها في بحوث أخرى.

ثانياً – التوصيات:

1 – بما أن بناء استراتيجية التحول الرقمي يحتاج الي موظفين دوي مؤهلات علميه ودوي خبره طويله، فانه يجب على المؤسسات العامة وخاصة متخذي القرار فيها إحالة وضع الخطة الاستراتيجية إلى موظفين دوي كفاءة وخبره طويله (متخصصين).

2 – من اهداف بناء استراتيجية التحول الرقمي هو توفير المعلومات الكافية والتي تفيد في اتخاد القرارات، لذا كان من الضروري تبني التخطيط الاستراتيجي كوسيله وليس غاية حيت انه يزيد من وضوح رؤيا العاملين في تحسين الاداء التسويقي.

3 – ضرورة أن تتبني المؤسسات العامة والمصارف التخطيط الاستراتيجي في أعمالها وخاصة طويل الأجل منه، والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

4 – الاستعانة بخبراء ومختصين من خارج المصرف قيد البحث للاستفادة من خبراتهم في عمليات بناء الاستراتيجيات.

5 – إجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية حول موضوع التحول الرقمي حيت لاحظ الباحث شح الدراسات التي أجريت حول هدا الموضوع.

8– إعطاء المزيد من الاهتمام بناء الاستراتيجية للتحول الرقمي للمصرف بمستوياتها المختلفة واستخدام التكنولوجيا المناسبة من اجل الارتقاء بمعدلات الاداء والإنتاجية وخفض التكلفة.

9- إعطاء مزيد من الاهتمام بالعنصر البشري كأحد أهم المصادر الفعالة في نجاح المصرف بالتأهيل وتنميه المهارات القائمة بشكل مستمر في مجالات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي لمواكبة التطورات المتلاحقة من ناحية، وبما يتماشى مع أهداف المصرف من ناحيه اخري.

المراجع: -

1- الطوير، الحريري، (2022) "تقييم درجة استخدام وفاعلية الخدمات المالية في ظل التحول الرقمي والتسويق الإلكتروني" دراسة تطبيقه على نوافذ الصيرفة الاسلامية المصارف الاسلامية في ليبيا"؛ **المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد الخمس.**

2- العبيدي؛ سامي (2022) "**دور أدوات التسويق الرقمي في تحسين الاداء التسويقي**" ؛ مجلة اقتصاد المال والاعمال العدد (1) المجلد (7) .

3- الهاشمي، محمد (2021) "**أثر التسويق الرقمي في تحسين الاداء التسويقي للمؤسسات الصحية**"؛ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

4- العنزي، سالم (2022) "**دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد 19**"؛ كلية التجارة جامعة مدينة السادات.

5- عبد الرحمن، أشرف **(2022)"أثر تطبيق الرقمي على جودة الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي المصري**" العدد (2) المجلد (13).

8- Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business A Skill-Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p 311.

3- Ai Victor ate, (2020), Internet Use Bse Hospitality Smes In Alpine Information and Communication Technologies In Tourism Proceedings of The International Conference In Ln Ljubljana, Slovenia.

الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية

د/ أحمد محمد مصباح الترهوني د. إسماعيل المهدي محمد اسميو أ.بثينة جمعه محمد الجطلاوي
كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

ملخص الدراسة

هدف الدراسة إلى معرفة دور الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية من خلال معرفة دوره في تحسين ملائمة التقارير المالية ودوره في تحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية وقد اقتصرت الدراسة على بيان دور معايير المراجعة الدولية على الخصائص الاساسية لجودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية (الملائمة، الموثوقية) دون التطرق لباقي الخصائص، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان كوسيلة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن تم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدم الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة .

وخلصت الدراسة إلى أن الالتزام بمعايير المراجعة الدولية يؤدي لتحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية، كما خلصت أيضا إلى أن الالتزام بمعايير المراجعة الدولية يؤدي لتحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية .

وبالتالي فإن الالتزام بمعايير المراجعة الدولية يؤدي لتحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات التأمين الليبية.

الكلمات المفتاحية: معايير المراجعة الدولية –ملائمة التقارير المالية –موثوقية التقارير المالية

Compliance with international auditing standards to improve the quality of financial reporting in Libyan insurance companies

Abstract:

The aim of the study is to determine the role of compliance with international auditing standards in improving the quality of financial reports in Libyan insurance companies by understanding its role in enhancing the relevance and reliability of financial reports in Libyan insurance companies. The research focused on explaining the role of international auditing standards on the fundamental characteristics of information quality in financial reports (relevance, reliability) without addressing the other characteristics. To achieve the objectives of the study, a questionnaire form was designed to collecting primary data related to the subject of the study, which was transcribed and analyzed using the statistical program (SPSS) and appropriate statistical tests were used.

The study concluded that compliance with international auditing standards leads to improving the relevance of financial reports in Libyan insurance companies. It also concluded that compliance with international auditing standards leads to improving the reliability of financial reports in Libyan insurance companies. Therefore, compliance with international auditing standards leads to improving the quality of financial reports in Libyan insurance companies. The study recommended the necessity of complying with international internal auditing standards in Libyan insurance companies.

Keywords: International auditing standards, relevance of financial reports, reliability of financial reports.

1- مقدمه: -

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، حيث يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من تطبيق السياسات المالية والإدارية وتحقيق أهداف المؤسسة وفي سبيل ذلك يقوم المراجع بمجموعة من الإجراءات والعمليات المهمة والتي تضمن خلو القوائم المالية من الغش والاخطاء وترفع من جودة تلك القوائم من حيث المعلومات الواردة بها بتحقيق مجموعة من خصائص الجودة الأساسية والثانوية.

ولعل من أهم الوسائل التي تحافظ على مستوى أداء المراجع وترفع من قدرته على أداء مهامه هي معايير المراجعة الداخلية الدولية حيث تمثل هذه المعايير إطار متكامل يشمل كل نطاق عمل

المراجع الداخلي على غرار ما حدث مع المحاسبين من ظهور معايير المحاسبة سواء المحلية أو الدولية وكذلك معايير الإبلاغ المالي.

2- مشكلة الدراسة:

تعتبر شركات التأمين دعامة مهمة في الاقتصاد وهي رافد أساسي وملجأ مهم للمؤسسات الاقتصادية حيث تساعدها على العمل في ظل ظروف ملائمة من الشعور بالأمان والثقة.

ولعل دقة القوائم وجودة المعلومات الواردة بها تساعد تلك الشركات وكذلك الأطراف ذوي العلاقة على الفهم الجيد وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة.

من هنا يتساءل الباحثون حول إمكانية رفع جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية من خلال تطبيق أحد أهم وسائل رفع الجودة وهي معايير المراجعة الداخلية الدولية.

من خلال ما تقدم تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- **هل يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية الى تحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية؟**

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي تم تقسيمه الى سؤالين فرعيين على النحو التالي:

- **هل يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية الى تحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية؟**
- **هل يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية الى تحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية؟**

3- اهداف الدراسة، -

هدفت هذا الدراسة إلى معرفة دور الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية من خلال معرفة دورها في تحسين ملائمة التقارير المالية ودورها في تحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

4- فرضيات الدراسة: -

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة على النحو الاتي:

- **لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية الى تحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية؟**

ولاختبار هذا الفرض الرئيس تم تقسيمه إلى فرضيتين فرعيتين على النحو الاتي:

- **لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية الى تحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.**
- **لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية الى تحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.**

5- أهمية الدراسة: -

تنبع أهمية الدراسة كونها من الدراسات الأولى في البيئة الليبية التي تناولت معايير المراجعة الداخلية الدولية وأثرها على جودة التقارير المالية، كما أنها تعتبر إضافة إلى الأدب المحاسبي وثيق الصلة بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ومرتبطة ارتباط وثيق ببيئة الأعمال لشركات التأمين الليبية.

6- منهجية الدراسة: -

إتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث تم الاعتماد على قائمة الاستبيان كمصدر رئيسي للمعلومات في حين تم اللجوء للأدب المحاسبي من كتب ودوريات ونشرات علمية لتغطية الجوانب النظرية المهمة للبحث، ولتحليل تلك المعلومات تم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي مستخدمين عند احتسابها برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

7- حدود الدراسة: -

الحدود المكانية: شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي

الحدود الزمنية: الفترة من 2022/1/1 إلى 2022/12/31

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بيان دور معايير المراجعة الدولية في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية (الملائمة، الموثوقية) دون التطرق لباقي الخصائص الثانوية.

الحدود البشرية: العاملين بأقسام المراجعة الداخلية والأقسام المالية والإدارة العليا

8-الدراسات السابقة:

- دراسة (جاب الله، 2022):

تم التركيز على دور إدارة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل في تحسين جودة التقارير المالية، قام الباحث بتصميم استبيان لجمع البيانات من ثلاث فئات مرتبطة باتخاذ القرارات المتعلقة بالشركات. تم اختيار هذه الفئات بناءً على خبرتهم العلمية والعملية في مجال البحث العلمي، تم استبيان آراء المراجعين الداخليين في الشركات المقيدة بالبورصة والمحللين الماليين في شركات السمسرة، وكذلك العاملين في صناديق الاستثمار بالبنوك، بلغ عدد استبيانات الدراسة 250 استبيانًا، وتم تحليل 184 استبيانًا بنسبة استجابة قدرها 73.6%، أظهرت نتائج البحث أن إدارة المراجعة الداخلية لها تأثير إيجابي في تحسين جودة التقارير المالية.

-دراسة (إسماعيل وإبراهيم ،2021):

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم دور جودة المراجعة الداخلية وقدرتها على تعزيز جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا في المصارف السودانية، هدفت الدراسة إلى توضيح دور جودة المراجعة الداخلية في زيادة مستوى الموثوقية في صحة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا، وتحديد العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وملائمة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا، تم اختيار مجتمع الدراسة من العاملين في بنك الخليج وبنك فيصل الإسلامي في ولاية الخرطوم، وكانت عينة الدراسة تتألف من 75 فردًا، تم استخدام منهج المسح الشامل حيث تم توزيع 75 استبيانًا للمشاركين بنسبة استجابة بلغت 100%، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أظهرت الدراسة عدة نتائج مهمة، بما في ذلك أن جودة المراجعة الداخلية ساهمت في استخدام المصرف لوسائل التخزين الممغنطة بدلاً من الدفاتر الورقية، وأنها ساهمت أيضًا في عمليات التخطيط لعملية المراجعة من خلال البيانات والمعلومات المعدة إلكترونيًا، وأنها ساهمت في تقديم معلومات محاسبية موضوعية وخالية من التحيز.

- دراسة (بوليف وجلال ،2019-2020)

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية اعتماد المعايير الدولية في عمليات المراجعة الداخلية لتحسين جودة وموثوقية القوائم المالية، تتمحور المشكلة الرئيسية في هذه الدراسة حول تأثير المعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة القوائم المالية، تمت مناقشة هذه المشكلة من خلال النظر إلى الموضوع من مختلف الجوانب النظرية، حيث قام الباحثان بالتعرف على المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وتسليط الضوء على أهميتها وتأثيرها على جودة القوائم المالية، لتحقيق أهداف هذه الدراسة،

تم إعداد استمارة استبيان تم تحليل البيانات التي تم جمعها إحصائيًا من المهنيين في مجال المحاسبة، أظهرت النتائج وجود علاقة بين المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وجودة القوائم المالية.

- دراسة (أبو حليقة ومهلهل ،2019):

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز المعرفة بأهمية دور المراجع الداخلي كآلية لحوكمة المؤسسات، وذلك من خلال تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية وتفعيل وتقييم إدارة المخاطر المصاحبة لإعداد التقارير المالية، ويأتي ذلك بهدف الحد من ظاهرة الفساد المالي في المصارف والشركات، وتحقيق مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية، وقد استخدم الباحثان منهج الوصف التحليلي في إجراء الدراسة، حيث تم جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية، وتحليلها إحصائيا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها أن المراجع الداخلي يلعب دورًا كبيرًا في مكافحة الفساد المالي، وأنه يجب تزويده بالصلاحيات والخبرات اللازمة لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة وفعالية، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم الرقابة الداخلية وتعزيزها بوسائل تقنية حديثة لتحقيق أقصى قدر من الشفافية والمساءلة في إدارة المؤسسات المالية.

- دراسة (السامرائي ،2016): -

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، تم اختيار ست شركات للبحث، وتم جمع البيانات من المديرين الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين العاملين في هذه الشركات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار فرضيات البحث، أظهرت النتائج وجود تأثير دال إحصائياً للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائياً للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في هذه الشركات، وأظهرت النتائج أيضاً وجود تأثير دال إحصائياً للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

- التعليق على الدارسات وبيان الفجوة البحثية

بناء على ما سبق، يتضح أن هناك دراسات سابقة كثيرة تناولت أثر المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية، اختلفت هذه الدراسات من حيث منهجيتها ومقاييسها المتعلقة بجودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية والبيئة التي قامت بالتطبيق فيها، هنا جاءت هذه الدراسة متوافقة مع الدراسات السابقة في الإطار المفاهيمي وتختلف عليها في التركيز على الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

المحور الأول: الإطار النظري

1.1.جودة التقارير المالية: –

جودة التقارير المالية هي مفهوم مهم في عصرنا الحالي، حيث تسعى المؤسسات الحكومية والمنظمات الخاصة إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في تقديمها للعملاء، يرتبط مفهوم الجودة عادة بالمؤسسات الصناعية، حيث بدأت تطبيقات الجودة منذ الثورة الصناعية وحتى الوقت الحالي، وقد شهدت مفاهيم الجودة تطورًا كبيرًا، حيث بدأت بالفحص وضمان الجودة وصولاً إلى إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) ، وفي الفترات اللاحقة، امتد اهتمام تطبيق مفهوم الجودة ليشمل منظمات الخدمة المختلفة مثل شركات التأمين والمؤسسات المالية ووحدات الإدارة العامة والمحلية وغيرها، تحقيق جودة التقارير المالية ويعتبر أمرًا حاسمًا لنجاح المؤسسات، حيث يساهم في بناء ثقة العملاء وكسب رضاهم، لذلك، يجب على المؤسسات اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان جودة التقارير المالية التي تقدمها. (ص ص 30–40، السامرائي،2016)

تتعدد المفاهيم والآراء حول مفهوم الجودة في التقارير المالية، ولكن الهدف الرئيسي من إعداد هذه التقارير هو توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بنشاطات المؤسسات الاقتصادية والمالية، وتساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، وتؤثر جودة المعلومات المحاسبية بشكل كبير على المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، حيث تزيد من ثقتهم في صحة القوائم المالية للشركة وأدائها في الماضي، وبالتالي تساعدهم على اختيار الشركة المستهدفة بشكل أفضل، ولذلك، فإن تحقيق المصداقية في التقارير المالية يعتبر أمرًا مهمًا، ويساهم في تعزيز كفاءة السوق وجذب المزيد من المستثمرين.

ورد في الادب المحاسبي الكثير عن أهمية جودة التقارير المالية والخصائص التي يجب أن تتوافر فيها لتكون مفيدة للمستثمرين ولاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، حيث تشير الدراسات إلى أن الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية هي الملائمة والموثوقية، تحرص على أن تتوافر في المعلومات المحاسبية علاقة وثيقة بينها وبين الهدف من إنتاجها، وأن تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتعكس طبيعة عمل المؤسسة بصدق، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق والمقارنة، وأن تتضمن التقارير المالية معلومات كاملة ومحايدة وخالية من التحيز، وتشير الدراسات إلى أن تحقيق جودة التقارير المالية يتطلب توافر خصائص مثل الاتساق والحياد والتوقيت المناسب والشفافية، وأن التمسك بالخصائص النوعية للمعلومات هو شرط أساسي لإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التنبؤ وتقديم تغذية عكسية، وأن يتم الحصول عليها في الوقت المناسب عند وقت الحاجة إليها، وبهذا، يمكن للمستثمرين الاعتماد على هذه التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل صحيح ودقيق. (ص ص 30–40، السامرائي،2016)

2.1.المراجعة الداخلية:

ظهرت المراجعة الداخلية كفكرة في ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية كأداة للمراجعة المحاسبية واكتشاف الأخطاء وبعد تطور الشركات أصبح من الضروري تطور المراجعة الداخلية حيث أصبحت وسيلة لفحص وتقييم فاعلية الأساليب الرقابية على نواحي النشاطات المختلفة محاسبية كانت أم تشغيلية.

ومن العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور المراجعة الداخلية الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش وظهور الشركات المنتشرة على رقعة جغرافية واسعة وكذلك الحاجة إلى تقارير دورية لنواحي النشاط المختلفة وزيادة وتعدد عمليات الشركة وتنوع أنشطتها مما أدى إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية سنة 1941.

ويهدف المراجع الداخلي إلى منع التلاعب والتزوير والاحتيال والكشف عنها وتقييمه المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسينها وتطويرها أما المراجع الخارجي فهدفه الأساسي هوا إعطاء رأي فني محايد حول مدي عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة موضع المراجعة (IIA, 2017).

3.1.أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية

بين المعهد الدولي للمراجعين الداخليين أربعة مبادئ لأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك الأخلاقية تتمثل في النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة (Rahahle, 2017, p42ص) ، (Tsegaye, 2018, p15).

حيث تؤدي نزاهة المراجعين الداخليين إلى تدعيم اسس الثقة لكل الأطراف المعنية بعملهم من أجل الاعتماد على أحكامهم وآرائهم, كم أنه يجب على المراجعين الداخليين أن يتحلوا بمستوى عالي من المسؤولية و الموضوعية في عمليات الحديد والجمع و التبليغ للمعلومات ذات الصلة مع إتمام العمل في نطاق السرية الخاصة بالمعلومات بحيث لا يتم كشف المعلومات دون إذن أو تصريح إداري أو مهني أو بحكم القانون , كما يجب على المراجعين الداخليين تعزيز مهارتهم وتنميتها وتحسين عند القيام بخدمات المراجعة الداخلية، ولعل من أهم وسائل رفع الجودة المهنية لدى المراجع الداخلي هي إتباع المعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية.

4.1.مهام المراجعة الداخلية:

هناك مجموعة من المهام التي تغطيها مهنة المراجعة الداخلية منها ما يلي (أشتيوي, 2013)

1- التحقق من الوجود الفعلي للأصول ويأتي ذلك بفحص الإجراءات الخاصة باستلام ودفع النقدية الجرد الفجائي للمخزون والأصول الثابتة على أساس العينات مع التأكد مع صحة المعالجات المحاسبية للعمليات المتعلقة بالأصول.

2- فحص ومراجعة المصروفات والإيرادات والتأكد من إجراءات توجيه القيود المحاسبية قد تمت بصورة صحيحة ورحلة إلى الحسابات المعنية مع التأكد من المستندات المؤيدة لذلك والتحقق من أن المصروفات قد صرفت في الأوجه المخصصة لها وأن الإيرادات قد تم تحصيلها.

3- التحقق الحسابي لجميع العمليات المالية والتأكد من أن المبادئ المقبولة والمتعارف عليها قد تم اتباعها.

4- منع أو اكتشاف أي تزوير أو تلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية والتحقق من وجود حماية كافية لأصول الشركة ضد السرقة والضياع.

5- مراجعة واختبار تسويات حسابات المصارف والعهد النقدية من فترة لأخرى.

6- التأكد من سياسات التخزين للأصناف المختلفة للسلع كمستويات المخزون والحجم الأمثل للطلبية

ونقطة إعادة الطلب.

7- التأكد من سير برامج التدريب للموظفين والعاملين في الشركة وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج وتطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الكفاءة لدي العاملين.

8- تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية.

9- دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة ومراقبة الجودة.

5.1.معايير المراجعة الداخلية الدولية

بعد ضهور معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية تم وضع معايير المراجعة الداخلية الدولية وهي تهدف إلى تحديد المبادئ الاساسية التي تمثل ممارسة المراجعة الداخلية، وتوفر إطار لتنفيذ وتدعيم مجموعة واسعة من خدمات المراجعة الداخلية ذات القيمة المضافة للشركات، ووضع أساس لتقييم أداء خدمات المراجعة الداخلية، وتحسين وتفعيل العمليات التنظيمية والتشغيلية، وقد عرفها معهد المراجعين الداخليين الامريكي بأنها " نشاط مستقل وموضوعي واستشاري يؤدي الى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة، وتحقيق أهدافها، من خلال إتباع نهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات كل من إدارة المخاطر والرقابة وعملية الحوكمة." (مراد , 2022). تم وضع معايير المراجعة الداخلية الدولية في مجموعتين تهتم المجموعة الأولى بمعايير الخصائص في حين تهتم المجموعة الثانية بمعايير الاداء.

أولاً :المجموعة الأولى وتختص بمعايير الخصائص:

بينت هذه المجموعة الخصائص التي يجب توافرها في المنشآت والأشخاص الذين يؤدون أعمال المراجعة الداخلية على النحو التالي (IIA, 2016):

- **معيار الهدف والسلطة والمسئولية** :ينص على وجوب تحديد الهدف والسلطة والمسئولية الخاصة بوظيفة المراجعة الداخلية بشكل مكتوب ورسمي على هيئة ميثاق للمراجعة الداخلية.

- **معيار الاستقلال والموضوعية** :ينص على ى أهمية أن تكون أنشطة المراجعة الداخلية مستقلة، وأن تكون أحكام وإجراءات المراجع الداخلي موضوعية.

- **معيار الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة: ينص** على ضرورة أداء مهام المراجعة الداخلية بكفاءة ومهارة وبذل عناية مهنية المطلوبة.

– **معيار ضمان تطوير برنامج ضمان الجودة** :ينص على ضرورة قيام المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بتطوير برنامج ضمان الجودة وتحسين الأداء في المؤسسة.

ثانياً :المجموعة الثانية وتتعلق بمعايير الأداء:

تتضمن تلك المجموعة (IIA, 2016) سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين وتناولت وصف طبيعة خدمات المراجع الداخلي وتحديد معايير الجودة التي تقيس أداء هذه الخدمات كما يلي:

– **معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية** :ينص على ضرورة قيام مدير المراجعة الداخلية بإتباع الأسس العلمية في إدارة نشاط المراجعة الداخلية لتحقيق الكفاءة والفاعلية.

والمشاركة في تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة والحوكمة.

– **معيار تخطيط مهام عمل المراجعة الداخلية** :ينص على ضرورة أن يضع ويوثق المراجعون الداخليون خطة عمل لكل مهام المراجعة الداخلية.

– **معيار أداء المهام للمراجعة الداخلية** :ينص على ضرورة قيام المراجعين الداخليين بتسجيل وتحديد وتقييم كمية معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يقومون بأدائها.

– **معيار توصيل النتائج** :ينص على ضرورة قيام المراجعين الداخليين بتوصيل نتائج مهامهم وأراءهم بخصوص العمليات وبيان توصياتهم بالشكل المناسب.

– **معيار متابعة تقدم الأعمال** :ينص على ضرورة أن يضع ويحتفظ مدير المراجعة الداخلية بنظام لمتابعة ما تم من أعمال وتصرفات بخصوص النتائج التي تم توصيلها للإدارة في فترة سابقة.

– **معيار قبول وفهم الإدارة للمخاطر** :ينص على ضرورة التأكد من فهم الإدارة عند قبولها لمستوى مخاطر أعلى من المستوى الذي تتحمله المنشأة، وهنا يجب على المراجع الداخلي مناقشة هذا الخطر مع الإدارة للوصول.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية:

1.2. اداة الدراسة:

يتناول هذا القسم تحليلا للبيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الاستبانة للوصول إلى نتائج حول مشكلة الدارسة.

2.2. مقياس الدراسة:

أستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس مدى الموافقة على البنود الواردة في الإستبانة، والهدف من هذا الإختبار معرفة إذا كانت اجابات افراد مجتمع الدراسة تتوزع بالتجانس على الاجابات الخمس للمقياس، والذي يعطي ادني درجة وصولا لأعلي درجة.

الجدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
الدرجة	05	04	03	02	01

للقيام بالدراسة الاحصائية، تم اعتماد علي مقاييس الاحصائية التالية:

أ- **المتوسط:** هو القيمة التي تتوسط المشاهدات بعد ترتيبها تصاعديا او تنازليا وبالتالي تكون نصف القيم أصغر منه والنصف الاخر أكبر منه.

ب-**الانحراف المعياري:** وهو القيمة الاكثر استخداما من بين مقاييس التشتت.

3-3 إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:

اعتمد الباحثان نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكارث الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5-1=4) ومن ثم تقسيم المدى علي أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5=0.80) ثم تضاف هذه القيمة الي أقل قميه للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، فإنه عادة ما تكون قيم الأوزان (Weights) كما في الجدول التالي:

جدول (2) يوضح مستوي المعوقات

مدي الأهمية	مستوي مؤشر الأهمية
من 1 إلي أقل من 1.80	غير موافق بشده
1.80إلي 2.60	غير موافق
2.60 إلى 3.40	متوسط
3.40 إلى 4.20	موافق
4.20 إلى أقل من 5	موافق بشده

من الجدول المذكور أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة، تقع في مستوي من المستويات الخمس المذكورة

(غير موافق بشده، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشده)، وبناء علية يتم تحليل نتائج الدراسة ومن ثم إختبار الفرضيات.

3.2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بأقسام المراجعة الداخلية والأقسام المالية والإدارة العليا لشركات التأمين العاملة مدينة بنغازي، والبالغ عددهم حسب المعلومات المتوفرة للباحثين 70 شخصا، حيث تم توزيع عدد 58 استمارة استبيان على موظفين القسم المالي وقسم المراجعة الداخلية في شركات التأمين وهي تمثل ما نسبته 82 % من مجتمع العينة تقريبا وتم تحديد حجم العينة وفقا لجدول مرجان للعينات، وتم توزيع استمارات الاستبانة بشكل عشوائي وبعد مرور أسبوعين تم استلام 52 استمارة استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة 91.38% من حجم العينة وهي نسبة جيدة.

4.2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 23 وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- معامل الثبات Cronbach Alpha لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقياس الذي اعتمدته الدارسة.

2- مقاييس الإحصاء الوصفي وهي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

3- استخدام تحليل (One way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق بين المصارف العامة والخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5.2. صدق الأداة وثباته:

تم اختيار درجة المصداقية من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا للحكم على صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أسئلة الأداة وقد بلغت الدرجة اعتمادية هذه الاستبانة (80.17 %) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي (70%).

6.2. الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدارسة :

الجدول رقم (3) خصائص وسمات عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
1 –المؤهل العلمي	بكالوريوس	25	%48.08
	ماجستير	17	%32.69
	دكتوراه	8	%15.38
	أخرى	2	%3.85
	المجموع	**52**	**%100**
2 –التخصص العلمي	محاسبة	**25**	**%48.08**
	ادارة اعمال	6	%11.54
	اموال ومصارف	17	%32.69
	أخرى	4	%7.69
	المجموع	**52**	**%100**
3 –المسمى الوظيفي	موظف بالقسم المالي	30	%57.69
	رئيس القسم المالي	1	%1.92
	موظف بقسم المراجعة الداخلية	12	%23.07
	رئيس قسم المراجعة الداخلية	9	%17.31
	المجموع	**52**	**%100**
4 –سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	7	%13.46
	من 5 – 10 سنوات	18	%34.61
	من 11–15 سنة	25	%48.08
	أكثر من 15 سنة	2	%3.85
	المجموع	**52**	**%100**

1.6.2. المؤهل العلمي: يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن غالبية عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 48.08%، ثم يليها درجة الماجستير وكانت نسبتهم، 32.69% ثم يليها درجة الدكتوراه وكانت نسبتهم 15.32%، أما مؤهلات اخرى كانت نسبتهم 3.85 % وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم اسئلة الاستبانة والاجابة عليها، ويعكس مدى إهتمام الشركات بالمؤهل العلمي للموظفين بالأقسام المالية والمراجعة الداخلية في شركات التأمين.

2.6.2. التخصص العلمي: كما يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 45.08%، ثم يليها تخصص تمويل ومصارف وكانت نسبتها 32.69%، ثم يليها تخصص إدارة الاعمال وكانت نسبتها11.54%، أما تخصصات اخرى فكانت نسبتهم 7.69%، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في الشئون المالية والمراجعة الداخلية وهم أقرب لفهم فقرات الإستبانة.

3.6.2. المسمى الوظيفي: يتضح من الجدول أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين بالقسم المالي حيث بلغت نسبتهم 57.69%، ثم يليهم مسمي موظف بقسم المراجعة الداخلية حيث بلغت نسبته23.07%، ثم يليهم مسمى رئيس قسم المراجعة الداخلية حيث بلغت نسبته 17.31%، ثم يليهم رئيس القسم المالي حيث بلغت نسبته 1.92%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الاغلبية يعملون في المجالات المالية.

4.6.2. سنوات الخبرة: كما يتضح من الجدول أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 15-11سنوات وكانت نسبتها 48.08%، ثم يليهم من الخبرة هم 5-10 سنة وكانت نسبتهم 34.61%، ثم يليهم من خبراتهم قل من 5سنة وكانت نسبتهم 13.46%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 15سنوات وكانت نسبتهم3.85%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عالية وكافية للحكم السليم على فقرات الإستبانة.

7.2. إختبار فرضيات الدراسة:

تم أختبار الفرضيات الفرعية للدراسة في محاولة لإختبار الفرضية الرئيسية للبحث.

1.7.2. أختبار الفرضية الفرعية الأولى حيث تنص الفرضية الفرعية الأولى على الاتي:

لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

الجدول رقم (4)

إختبار الفرضية الفرعية الأولى

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية

1	يعتبر الالتزام بمعايير المراجعة الدولية أمرًا ضروريًا لتحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.	3.67	1.49	%73.4
2	تساهم معايير المراجعة الدولية في تحقيق الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، مما يسهم في بناء الثقة لدى المستثمرين والعملاء.	3.79	1.52	%75.8
3	توفر معايير المراجعة الدولية إطارًا منظمًا للتدقيق والتحقق من صحة البيانات المالية، مما يساعد في اكتشاف الأخطاء والتجاوزات المحتملة وتصحيحها.	3.81	1.36	%76.2
4	يساهم الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تحسين إدارة المخاطر في شركات التأمين الليبية، حيث يتم تحليل وتقييم المخاطر المالية بشكل أكثر دقة وفعالية.	3.63	1.58	%72.6
5	يساهم الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في توحيد المعايير والإجراءات المحاسبية في شركات التأمين الليبية، مما يسهل عملية %المقارنة بين الشركات وتحليل أدائها.	4.33	0.99	%86.6
6	يمكن أن يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية إلى تحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.	4.33	0.93	%86.6
7	من خلال تطبيق هذه المعايير، يتم توحيد وتوضيح الإجراءات المحاسبية والمالية في شركات التأمين، مما يسهل فهم وتقييم البيانات المالية لهذه الشركات من خلال تطبيق هذه المعايير، يتم توحيد وتوضيح الإجراءات المحاسبية والمالية في شركات التأمين، مما يسهل فهم وتقييم البيانات المالية لهذه الشركات	4.23	0.97	%84.6
8	تحسين ملائمة التقارير المالية يساهم في زيادة الشفافية والمصداقية في قطاع التأمين الليبي، مما يعزز الثقة بين الشركات والمستثمرين والعملاء.	4.04	1.16	%80.8

9	توفير تقارير مالية دقيقة وشفافة يساهم في تحسين عمليات اتخاذ القرارات في شركات التأمين، حيث يتم تحليل البيانات بشكل أفضل واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأداء المالي.	3.88	1.34	%77.6
10	بفضل تطبيق معايير المراجعة الدولية، يتم تحقيق مستوى عالٍ من الجودة والموثوقية في التقارير المالية، مما يساهم في جذب المزيد من المستثمرين وتعزيز نمو صناعة التأمين في ليبيا.	3.96	1.19	%79.2
	الاتجاه العام للإجابات موافق	3.97	1.3	%79.4

يتبين من الجدول أعلاء (4) أن جميع متوسط استجابات افراد العينة حول الاسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الاولى كانت في المدى موافق وكانت جميع المتوسطات تقترب من القيمة المعيارية (4)، وان المتوسط العام كان ايضاً يقترب من القيمة المعيارية، حيث كان (3.97) مما يشير الى اتفاق الجميع حول الالتزام بمعايير المراجعة الدولية يؤدي لتحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

ويبين الجدول التالي كل من درجة الحرية وقيمة T المحسوبة والجدولية ودرجة المعنوية.

جدول رقم (5)

نتائج تحليل اختبار T

البيان الفرضية الفرعية الاولى	درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	درجة المعنوية
لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.	51	5.381	1.684	0.05

يتبين من الجدول أعلاء (5) أن نتائج اختبار (T) عند مستوى الدلالة (0.05) وهو دال إحصائياً لأنه يساوي مستوى المعنوية (0.05) وبما أن (T) المحسوبة(5.381) أكبر من (T) الجدولية (1.684) إذا هنا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تم رفض الفرضية الفرعية الاولى القائلة بإن الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لا يؤدي لتحسين ملائمة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

2.7.2. أختبار الفرضية الفرعية الثانية حيث تنص الفرضية الفرعية الثانية على الاتي:

لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

الجدول رقم (6)

إختبار الفرضية الفرعية الثانية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	يسهم الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع التأمين في ليبيا، مما يسهل على الجهات التنظيمية والرقابية متابعة أداء الشركات وضمان التزامها بالقوانين والأنظمة المالية.	**3.29**	**1.49**	**%65.8**
2	يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية إلى تحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.	**3.67**	**1.61**	**%73.4**
3	تساهم هذه المعايير في تعزيز الشفافية والمصداقية في عمليات المراجعة المالية للشركات.	**4.02**	**1.08**	**%80.4**
4	توفر المعايير الدولية إطاراً قوياً للمراجعة المالية وتحديد المعايير والإجراءات اللازمة لضمان دقة وصحة التقارير المالية.	**4.23**	**1.2**	**%84.6**
5	تساعد معايير المراجعة الدولية في تحسين إدارة المخاطر في شركات التأمين الليبية وتعزز قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية.	**3.81**	**1.61**	**%76.2**
6	يسهم الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء في شركات التأمين وتعزيز التنافسية في سوق التأمين في ليبيا.	3.79	**1.62**	**%75.8**
7	يسهم الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تحسين إدارة الشركات وتعزيز فهمها للمخاطر المالية وتحديد الفرص الاستثمارية المناسبة.	**4.62**	**0.81**	**%92.4**

8	يعزز الالتزام بمعايير المراجعة الدولية قدرة شركات التأمين على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتشريعات المالية في ليبيا.	4.56	**0.86**	**%91.2**
	الاتجاه العام للإجابات موافق	**4**	**1.39**	**%80**

يتبين من الجدولين أعلاه (6) أن جميع متوسط استجابات افراد العينة حول الاسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الاولى كانت في المدى موافق وكانت جميع المتوسطات تقترب من القيمة المعيارية (4)، وان المتوسط العام كان ايضاً يقترب من القيمة المعيارية، حيث كان (4) مما يشير الى اتفاق الجميع حول الالتزام بمعايير المراجعة الدولية يؤدي لتحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

ويبين الجدول التالي كل من درجة الحرية وقيمة T المحسوبة والجدولية ودرجة المعنوية.

جدول رقم (7) نتائج تحليل اختبار T

البيان الفرضية الفرعة الثانية	درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	درجة المعنوية
لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية	51	5.188	1.684	0.05

يتبين من الجدول أعلاه (7) أن نتائج اختبار (T) عند مستوى الدلالة (0.05) وهو دال إحصائياً لأنه يساوي مستوى المعنوية (0.05) وبما أن (T) المحسوبة(5.188) أكبر من (T) الجدولية (1.684) إذا هنا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأن الالتزام بمعايير المراجعة الدولية يؤدي لتحسين موثوقية التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

الخلاصة: وبناء على النتائج السابقة نرفض الفرضيتين الفرعيتين للدراسة وعليه نرفض الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة لا يؤدي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات:

1.3: النتائج

- **النتائج النظرية للدراسة:**

لقد اتضح من الدراسات السابقة والآطام النظري للدراسة أن القابلية على الفهم هي خاصية ذاتية، حيث يختلف مستخدمو المعلومات المحاسبية من حيث مستواهم العلمي وقدراتهم العملية على فهم المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لأغراض اتخاد القرارات، وبالتالي فإن القدر المعقول من الدراية المحاسبية التي يجب أن يتمتع بها مستخدم تلك المعلومات هي صفة تتعلق بقدرات الأشخاص ولا يوجد لها حد فاصل ودقيق لأن الأشخاص مختلفين في قابلياتهم على فهم المعلومات المحاسبية، لذا فإنها ليست خاصة عملية .

– إن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تتمكن تلك المعلومات من التأثير في قرار المستخدم، وكذلك فإن الملائمة تختلف باختلاف المستخدمين للمعلومات المحاسبية وترتبط أيضاً بدرجة الإفصاح في القوائم المالية الذي لا زال موضوعاً جدلياً بسبب عدم وجود مقياس يقاس به مقدار المعلومات الكافية المطلوب الإفصاح عنها.

– مراجعة نظام المعلومات المحاسبي وفقا لمعايير المراجعة الداخلية الدولية سينعكس ايجابا على المعلومة المحاسبية من خلال ادراك مختلف المؤسسات للظروف والتحديات التي تعرفها ليبيا محليا ودوليا والتي تفرض عليها نظم معلومات محاسبية تستند الى ما هو مطبق في دول العالم خاصة في مجال اخراج معلومات محاسبية ملائمة وموثوق فيها والافصاح عنها.

– ان انعكاس تطبيق نظم معايير المراجعة الداخلية الدولية بالإيجاب على المعلومة المحاسبية لما سيضمنه من معلومات ملائمة وموثوقة وهذا من شأنه تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين المحليين والدوليين للمعلومات المالية والمحاسبية، وتمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية وأكثر شفافية.

– ان خاصيتي الملائمة والموثوقية من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية البارزة من جودة التقارير المالية، اذ تحقق خاصيتي الملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في ظل نظم معلومات محاسبية تؤثر على القرارات الاقتصادية والمركز المالي للمؤسسة، وتعتبر الملائمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وذلك حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والتي يتعين على واضعي المعايير والهيئات التنظيمية تقديم إرشادات بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة لمختلف العناصر ومدى ملاءمتها في ظروف مختلفة.

- **النتائج العملية للدراسة:**
- تساهم معايير المراجعة الداخلية الدولية في تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية لشركات التأمين حسب النتائج العملية بشركات التأمين.
- تساهم معايير المراجعة الداخلية الدولية في تحسين ملائمة المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين حسب النتائج العملية بشركات التأمين.
- تساهم معايير المراجعة الداخلية الدولية في تحسين موثوقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين حسب النتائج العملية بشركات التأمين.
- تعزز معايير المراجعة الداخلية الدولية شفافية ومصداقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين حسب النتائج العملية بشركات التأمين.
- تساعد معايير المراجعة الداخلية الدولية على إكتشاف الأخطاء في القوائم المالية لشركات التأمين حسب النتائج العملية بشركات التأمين.
- تساعد معايير المراجعة الداخلية الدولية على إجراء المقارنة بين مختلف شركات التأمين حسب النتائج العملية لشركات التأمين.
- تساعد معايير المراجعة الداخلية الدولية على فهم القوائم المالية لشركات التأمين حسب النتائج العملية لشركات التأمين.
- تساعد معايير المراجعة الداخلية الدولية على إتخاذ القرارات الرشيدة نظرا لزيادة جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين حسب النتائج العملية لشركات التأمين.

2.3: التوصيات:

يمكننا اقتراح جملة من التوصيات التي يمكن سردها بناء على نتائج الدراسة .

– المطلوب من المؤسسات تحقيق موازنة بين الملاءمة والموثوقية بدرجة معقولة من التأكد من أجل تقديم معلومات غ متحيزة وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

– تعين على واضعي المعايير والهيئات التنظيمية تقديم إرشادات بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة لمختلف العناصر ومدى ملاءمتها في ظروف مختلفة.

– ضرورة إعداد التقارير المالية إلى مبادئ محاسبية متعارف عليها من أهمها القيمة العادلة تتطلب تحليلاً أكثر وتفصيلاً للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم المعترف بها في البيانات المالية.

– ضرورة بذل جهد إضافي من جانب جميع المشاركين في سوق رأس المال بما في ذلك معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات والهيئات التنظيمية وحتى مستخدمي هذه المعلومات.

– يجب أن يكون تحسين جودة معلومات المحاسبية في البيانات المالية من أولويات المشرعين وصناع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

المراجع

– أبوسمرة، خليل نافذ خليل، (2016)، دور القطاع المصرفي في تمويل المنشأة الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: المحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

– أبو حليقة، أسماء ميلاد، مهلهل، سمير مفتاح، دور المراجع الداخلي كأحد اليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي، **المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة**، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا)، جامعة المرقب، الخمس، نوفمبر 2019.

– إسماعيل، نمارق أزهري أحمد، إبراهيم، الوليد عثمان فرج، جودة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونيا (دراسة ميدانية على بنك الخليج وبنك فيصل

الإسلامي)، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد التاسع، الجزء الثالث، تشرين الأول، 2021.

– أشتيوي، إدريس عبد السلام. (2013). **المراجعة معايير وإجراءات** (ط 6). الدار الليبية للطباعة والتوزيع، بنغازي، ليبيا.

– السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، أيار 2016.

–بوليف، عبد الرؤوف، جلال، هشام، أثر المعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة القوائم المالية (دراسة آراء عينة من المهنيين في مجال المحاسبة)، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد خضير–بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية 2012–2020.

– جاب الله، رمضان مراد محمود، دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، مستخلص من رسالة ماجستير يعدها الباحث بعنوان: دور المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار–دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، العدد الثاني، 2022.

– عبد الفتاح، عمر حسن، (2008) **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، جدة، دار خوارزم العلمية، الطبعة الأولى.

- مراد، رمضان جاب الله, 2022، " دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية"، الجزائر، **مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد** الثاني ،2022.
- يعقوب، منى عبد الرحمن، والأسمري، أشواق (2020) .التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية :دارسة ميدانية على عدد من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة والأكاديميين في مدينة جدة. **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، مركز رفاد للدارسات والأبحاث، مج 8, ع3 ، ص ص458 – 438 .
- - Institute of Internal Auditors (IIA). (2016). **Staetment of Professional Practice of Internal Auditing**. The Institute of Internal Auditors homepage. www.theiia.org.

- - Institute of Internal Auditors (IIA). (2017). **Staetment of Professional Practice of Internal Auditing**. The Institute of Internal Auditors homepage. www.theiia.org.
- - Rahahle, M. Y. (2017). Extent of Compliance with Code of Ethics and its Impact on Internal Audit Effectiveness. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 7(4), 40-61.
- - Tsegaye, T.(2018). The assessment of internal audit practices in private commercial banks of athiopia: the case of selected private banks. **PHD**. College of Business and Economics. Addis Ababa University, College of Business and Economics, Athiopia**.**

دور الإدارة في القطاع العام والقطاع الخاص في فاعلية الاستثمار
دراسة مقارنة بين المصارف الاهلية والمصارف التجارية والمتخصصة

د. بشير محمد الأصفر
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة وادي الشاطئ

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تؤثر على الاستثمار في القطاعين العام والخاص ومدى تأثير ذلك على وجود وتطبيق الخطط الاستثمارية. ومحاولة توضيح العلاقة بين الاستثمار لكل من القطاع العام والقطاع الخاص. إضافة إلى التعرف على أسس القرار الاستثماري في القطاعين العام والخاص ودورة في فاعلية الاستثمار. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف العامة وعددها (5) مصارف والمتخصصة وعددها (4) مصارف والمصارف الخاصة داخل بلدية طرابلس وعددها (4) مصارف في ليبيا. وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج من أهمها: – تباين اهتمام المصارف قيد الدراسة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية ويعزى ذلك إلى انخفاض إدراك العاملين في هذه المصارف لمفهوم الأثار الاجتماعية والاقتصادية.

بينت الدراسة أن المصارف قيد الدراسة ليس لها سياسة مكتوبة وواضحة تتسم بالمرونة وتسترشد بها في اتخاد القرارات الاستثمارية كما انه ليس هناك مجالات جادة لتخطيط الاستثمار بما يكفل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية جدول (9). ارتفاع درجة فاعلية الاستثمار فى المصارف الخاصة عن المصارف العامة والمتخصصة ذلك الى اتباع المصارف الخاصة للسياسة المصرفية الجيدة فى التمويل والاستثمار موضحا" في الجدول رقم (15)، ولقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الأخذ في الاعتبار مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف قيد الدراسة عند اتخاد القرار الاستثماري. ضرورة الالتزام بالقوانين التي تسنها الدولة والمتعلقة بأغراض المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية وضرورة تطبيقها التطبيق الصحيح وتلزم المصارف في القطاعين العام والخاص عند اتخاد القرار الاستثماري.

الكلمات المفتاحية: الادارة العامة، الادارة الخاصة القطاع العام، القطاع الخاص، الاستثمار

Abstract:

The study aims to identify the obstacles that affect investment in the public and private sectors and the extent of this impact on the existence and implementation of investment plans. And an attempt to clarify the relationship between investment for both the public sector and the private sector. In addition to identifying the foundations of investment decisions in the public and private sectors and the cycle in investment effectiveness, to achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was adopted as the appropriate approach to the nature of this study, through reviewing previous studies, books and periodicals related to the subject of the study. Banks represent the study population. The number of public banks is (5), the specialized banks are (4), and the private banks within the city of Tripoli are (4) banks in Libya. The study reached some results, the most important of which are: - The banks under study varied in their interest in social and economic impacts. This is due to the low awareness of employees in these banks of the concept of social and economic impacts. The study also showed that the banks under study do not have a written and clear policy characterized by flexibility and guidance in making decisions. In addition, there are no serious areas for investment planning to ensure the achievement of social and economic development, table. There is also an increase in the effectiveness of investment in private banks over general and specialised banks. This is due to the private banks' adherence to good banking policy in financing and investment. This is explained, and the study came out with a set of recommendations. The most important of which is the need to take into account the principle of social responsibility of the banks under study when making the investment decision, the need to adhere to the laws enacted by the state related to the purposes of social and economic responsibility and the need to apply them correctly and obligate banks in the public and private sectors when making the investment decision.

Keywords: public administration, private administration, public sector, private sector, investment

مقدمة:

تلعب الادارة دورا" بارزا" في الاسهام الفاعل لحجم الاستثمارات داخل الدورة الاقتصادية. ويرتبط حجم كفاءة هذه الاستثمارات بنمط الادارة التي تدير المؤسسات. ففي إدارة القطاع الخاص يتأكد وضوح الهدف المتمثل في تحقيق أعلى معدلات ربحية. ومن خلال هذه المعطيات تتأهل إدارة القطاع الخاص بالوصول إلى أنماط الاستثمارات والمنبثقة عن أفضل توظيف للموارد ،ومغاير لذلك تحاول الإدارة في القطاع العام استغلال ما لديها من موارد كي تستثمرها خاصة وأن هذا الاخير قادر على توفير إمكانيات مادية حيث قدرة الدولة على جلب الأموال وإن كانت تكاليفها باهظة ،ومع ذلك يظل توفير الأموال ليس المستهدف الأخير للوصول إلى مشروعات استثمارية تحقق رفاهية اقتصادية فى الوقت ذاته قد يحجم القطاع الخاص عن استثمار بعض المشروعات التي تحتاج إلى سيولة كبيرة والبحث عن إدارة أفضل والمحققة في بناء مشروعات استثمارية تعود بالرفاهة على الاقتصاد. وعلى ضوء ما سبق فأن مقترح هذه الدراسة يتناول دور الإدارة في القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق فاعلية الاستثمار.

مشكلة الدراسة:

تلعب الإدارة في القطاع العام والقطاع الخاص دوراً رئيسيا في إنجاح القرارات الاستثمارية، ويتوقف ذلك على نوعية المخاطر التي تقترن بالاستثمار والتي تنشأ نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة تتعلق بتقييم المقترحات الاستثمارية، وعادة ما تكون المخاطر المالية في القطاع العام أعلى بكثير منها في القطاع الخاص، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أفراد الإدارة في القطاع الخاص يتخذون قراراتهم بعد تحليل كامل لكافة المعلومات المتعلقة بصناعة القرار.

ويتضح من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث للمصارف عينة الدراسة اتضح أن واقع الإدارة العامة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية تكون عادة غير رشيدة نظراً لعدم دقة المعلومات من جهة أو سوء النية أو قصر نظر متخذ القرار من جهة أخرى والتي أدت في بعض الاحيان إلى انخفاض قدرة الإدارة على استرداد قيمة رأس مال المستثمر.

وقد تم اختيار مشكلة الدراسة بناء على المعطيات الآتية:

(1) التوسع في دور القطاع العام نتج عنه حدوث اختلالات هيكلية عميقة في البنية الاقتصادية وتدنى مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل ملحوظ.

(2) دور القطاع الخاص سيكون أوسع تجاه المجتمع لأنه سيكون طرفا في كل التغيرات التي تحدث داخل البلد، وفي التعامل مع الأسواق والتغيرات العالمية خاصة في ظل الأوضاع الحالية.

(3) عندما يكون القطاع الخاص أكبر سيكون دور هذه المنظمات أوسع وبالتالي ستحتاج الى دور أكبر مع الدولة في وضع التشريعات والتوجهات والسياسات المستقبلية.

(4) أن النشاط الخاص في نمو مستمر في ظل المتغيرات التي تحدث في العالم كله وإذا ما تم النمو والتطور لهذا النشاط الخاص فهذا يعني أن التنظيمات التي تدعمه لابد أن تنمو وتتوسع ايضا، فمنظمات اصحاب الاعمال لابد لها أن تقوى وأن تتعدد.

ويتضح مما سبق أن مشكلة الدراسة تتلخص في "أن الإدارة بالقطاع العام تهتم بالآثار الاجتماعية والاقتصادية، بينما تسعى الإدارة في القطاع الخاص لتعظيم الربحية نظرا" لوجود تباين في اتخاد القرار الاستثماري في كل من إدارة القطاع العام والقطاع الخاص"

تساؤلات الدراسة:

بناءً على ما سبق فإن الدراسة سعيت إلى الإجابة على عدد من التساؤلات التي يمكن أن تسهم في تحديد وتوصيف الأسس والإجراءات اللازمة لتحديد دور الإدارة في القطاع العام والقطاع الخاص في فاعلية الاستثمار من ناحية، ثم اختبار العلاقة بين القطاعين عند اتخاذ القرار الاستثماري من ناحية أخرى.

وقد تمت صياغة هذه التساؤلات على النحو التالي: –

1/ ما هي أهداف الاستثمار لكل من الإدارتين؟

2/ هل هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالإدارة الخاصة لتفعيل الاستثمار؟

3/ ما هي أوجه المقارنة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري في الإدارة بالقطاع العام والقطاع الخاص؟

4/ ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتأثر بنشاط الاستثمار؟

5/ ما هو دور ومسئوليات مصادر التمويل المسئولة عن تمويل الاستثمار في الإدارتين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1/ التعرف على المعوقات التي تؤثر على الاستثمار في القطاعين العام والخاص ومدى تأثير ذلك على وجود وتطبيق الخطط الاستثمارية. ومحاولة توضيح العلاقة بين الاستثمار لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

2/ محاولة توضيح العلاقة بين الإدارتين في القطاع العام والخاص ودورهما في فاعلية الاستثمار.

3/ محاولة توضيح الاعتبارات الضرورية (الاجتماعية والاقتصادية) التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري للإدارة العامة والخاصة.

4/ التعرف على أسس القرار الاستثماري في القطاعين العام والخاص ودورة في فاعلية الاستثمار.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في: –

1/ حاجة العاملين بالقطاع الخاص إلى تنمية المهارات، والتدريب في مختلف المجالات.

2/ معرفة المشكلات الخاصة بالقطاع الخاص بليبيا والمتعلقة بالاستثمار الفعال في المشاريع.

3/ يأمل الباحث أن تقدم نتائج هذا البحث لأصحاب القرار والمخططين في القطاعين محاولة مع توضيح الخطوات العلمية التي تسهم في إرساء نشاط اقتصادي صناعي يعمل على تحسين موارد البيئة الاستثمارية.

4/ توفر الدراسة أهمية بالغة للعلم والمجتمع والباحث كالاتي:

الناحية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة من الناحية العلمية فيما تضيفه من معرفة ومعلومات عن فعالية الاستثمار بالقطاع العام والخاص وآليات العمل به كأسلوب علمي لحل كافة المشكلات التي يمكن أن تنجم عن قلة الاهتمام بالآثار الاجتماعية والاقتصادية في القطاعين.

الناحية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية فإن أهمية الدراسة تكمن في الآتي:

1– بيان أهمية القطاع العام والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

2- إن عملية التخطيط لتدريب العاملين بالقطاع الخاص والاهتمام بتنمية مهاراتهم يعتبر الأسلوب الأمثل للتغلب على الكثير من المشاكل المتعلقة ومنع حدوثها.

3- محاولة التعرف على النشاطات الاستثمارية بالقطاع الخاص والقطاع العام واختلافها من جهة إلى آخري، وطرق تحقيق العوائد الاستثمارية للإدارتين.

الأهمية للباحث

إن هذه الدراسة شاملة تضيف للباحث اكتساب القدرة العلمية والخبرة التي يفتقدها لتنفيذ الجانب النظري المكتسب خلال فترة دراسته وتطبيقاتها في الحياة العملية.

فرضيات الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيتين التاليتين: -

1- توجد فروق إحصائية في تأثير كل من (العوامل الاجتماعية والاقتصادية – صعوبة تنظيم وتشجيع الاستثمار – اتخاذ القرار الاستثماري تعزى لمتغير نوع المصرف.

2- يوجد أثر دال إحصائياً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية على فاعلية الاستثمار في المصارف.

3- يوجد أثر دال إحصائياً لصعوبة تنظيم وتشجيع الاستثمار على فاعلية الاستثمار في المصارف.

4- يوجد أثر دال إحصائياً لأسس اتخاذ القرار الاستثماري على فاعلية الاستثمار في المصارف.

5- يوجد أثر دال إحصائياً لعدم فاعلية المعلومات على فاعلية الاستثمار في المصارف.

6- يوجد أثر دال إحصائياً لصعوبات مصادر التمويل على فاعلية الاستثمار في المصارف.

7- يوجد أثر دال إحصائياً لوضعية المعلومات المستخدمة في القرار الاستثماري على فاعلية الاستثمار في المصارف.

حدود الدراسة:

(1) الحدود المكانية

يقتصر تطبيق هذه الدراسة على القطاع العام والقطاع الخاص أذ تشمل بعض المصارف الرئيسية العامة، مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف الامة، والمصارف المتخصصة ومنها المصرف العربي الخارجي، ومصرف التنمية، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمصارف الاهلية، ومنها المصرف الأهلي سوق الجمعة، مصرف الأهلي حي الأندلس، والمصرف الأهلي البلدية ومصرف التجارة والتنمية.

(2) الحدود الزمنية

يقتصر تطبيق هذه الدراسة (2022 – 2023)

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الأدب الإداري المتعلق بموضوع الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل العلمية ومواقع الانترنت التي تعرضت لهذا الموضوع، والمنهج التحليلي لدراسة "دور الإدارة في القطاع العام والقطاع الخاص في فاعلية الاستثمار" دراسة مقارنة بين المصارف الاهلية والمصارف التجارية والمتخصصة ، باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات ومن ثم الدراسة والتحليل والمعالجة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة بأسرع وقت وأكثر دقة .

(1) وسائل جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال الاستفادة من المصادر والمراجع المتوفرة في المكتبات والوثائق والمستندات التاريخية ذات العلاقة بفاعلية الاستثمار، بالإضافة إلى توزيع استمارة استبيان أعدت لغرض الحصول على البيانات التي تحتاجها هذه الدراسة من عينة مجتمع الدراسة لسد الثغرات وبما يخدم أهداف الدراسة بموضوعية.

(2) مجتمع الدراسة وطرق اختيار العينة:

تشتمل هذه الدراسة على بعض المصارف التجارية والمتخصصة والاهلية داخل نطاق بلدية طرابلس مثل مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف الامة، المصرف العربي الخارجي، ومصرف التنمية، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري ومصرف التجارة والتنمية

ومصرف الأهلي سوق الجمعة ومصرف حي الاندلس ومصرف الأهلي البلدية. حيث ثم توزيع (145) استمارة للعاملين بإدارات القروض والائتمان لهذه المصارف من أصل (210) المجتمع الأصلي للدراسة أي بنسبة (72%) وتم استرجاع (113) استمارة، حيث بلغت نسبة الاستمارات المستلمة والمستردة (78%) من الاستمارات التي تم توزيعها مع العلم أن العينة قد سحبت بطريقة عشوائية بسيطة.

مصطلحات الدراسة:

1-الادارة العامة: هي أسلوب تطبيق المبادئ العلمية والأسس الإدارية المتفق عليها في نشاط الحكومة وذلك مما يحقق أهداف المجتمع.

2- الادارة الخاصة: تعرف على أنها مجموعة من النشاطات الموجهة نحو توظيف أمثل واستغلال أفضل للموارد والمؤسساتية المتنوعة والهادفة إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك بالاعتماد على شتى الطرق ذات الأساليب والكفاية والفاعلية.

3-المنظمة: هي تركيبة أو مجموعة أفراد يعملون معاً وبتقسيم معين للعمل وبغرض تحقيق هدف مشترك ويقصد بكلمة عمل أنه نشاط ما يحقق قيمة أو منفعة لا فراد آخرين.

4- الفاعلية: وهي تعني قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها في شكل زيادة حصتها في السوق، وتحقيق رضا العملاء والعاملين بها وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى النمو والربحية.

5- الاستثمار: هو توظيف الموارد الاقتصادية المختلفة مع توقع تحقيق مكاسب من هذا التوظيف سواء في شكل دخل، أو ارتفاع في القيمة، أو زيادة الكفاءة، أو وفرات في التكاليف وقياس هذه المكاسب في فترة زمنيه محددة.

6- القطاع الخاص: هو كل من يملك ملكية خاصة ويمارس نشاطا" اقتصاديا "مهما كان حجم استثماراته.

7-القطاع العام: الانشطة والاعمال التي تهدف الى تحقيق الوظائف العامة بأكبر قدر من الكفاءة وفق حاجات ورغبات أفراد المجتمع.

8- فاعلية الاستثمار: – هي تعظيم معدل العائد على الاستثمار وبكافة الطرق.

9- القرار الاستثماري: – هو ذلك القرار الذي يقوم على اختبار البديل الاستثمار الذي يعطى أكبر عائد استثماري من بديلين على الاقل فأكثر والمبنى على مجموعة من دراسات الجدوى

التي تسبق عملية ٱختبار وتمر بعدة مراحل تنته باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ فى إطار منهجي معين وفقا" لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.

10- القرار الرشيد: هو ذلك القرار الذي يجمع بين صفتي الرشد التنظيمي والرشد الشخصي.

الدراسات السابقة: -

دراسة (بوجميعة،2016): واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر " مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقي العلمي الدولي حول " الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول " نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل. تناولت هذه المداخلة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والتحديات بالتعرض إلى مختلف المشاكل التي تواجه هذا القطاع تحت إشكالية ما هو واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر؟ وقد اعتمد الباحث في دراسته على تبيان أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر كمشكلة العقار السياحي والعوائق الإدارية والقانونية وإشكالية التمويل ليتوصل في أخر الدراسة إلى بعض النتائج والتي من بينها إن القطاع السياحي في الجزائر مازال بعيداً عن طموحات وأمال القائمين عليه ودون المستوى المطلوب مقارنة مع الدول المجاورة مثل تونس والمغرب ورغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية تؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا بامتياز وقادر على منافسة الدول السياحية الأولى في العالم ما يوحي بوجود عراقيل تحول دون ازدهاره

دراسة طارق الزروق، بعنوان: دور ادارة التمويل في فاعلية الاستثمار، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه إدارة التمويل في مجال الاستثمار بالنسبة للمشروعات الاقتصادية. التعرف على الاموال الفائضة والعاطلة والتي يجب استغلالها في مجال الاستثمار والمشاريع الاقتصادية. التعرف على كيفية أعداد الخطط ورسم السياسات المالية لتمويل المشروعات الانتاجية والاقتصادية المتاحة. نتائج الدراسة: ضعف إدارات المصارف المتخصصة حيث لا يوجد الإعداد قليل من موظفي هذه المصارف الدين لهم الالمام الجيد فى تقييم وتحليل المشروعات من الناحية المالية والمحاسبية والاقتصادية فى وضع الموازنات والخطط اللازمة:- هناك بعض الشركات والتشاركيات لم تستطيع الوفاء بالتزاماتها فى رد الاقساط المستحقة . فاعلية الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية غالبا ما تكون منخفضة نظرا لعدم اتباع السياسات المصرفية الجيدة في التمويل الاستثمار. احتمال فشل هذه المصارف لعدم وجود رقابة فعالة على

رأس مال العامل وضعف الإدارة. وعدم وجود عناصر مالية ذات كفاءة عالية أدى لعدم القيام بدراسة معمقة للقرارات الاقتصادية والمالية المتحدة من قبل الادارة العليا.

دراسة ابراهيم شنيبة، بعنوان: فاعلية الاستثمار في مجال الاتصالات، دراسة تحليلية لشركة المدار للاتصالات الهاتفية، تهدف الدراسة إلى معرفة مدى قدرة إدارة الشركة على الدخول في مشاريع واستثمارات تعود بأرباح أفضل للمساهمين في الشركة. إبراز أهمية تطبيق معايير الاستثمار فى الشركة بناء على ألية السوق الحر. نتائج الدراسة: التأخر في اقفال الحسابات الختامية واعداد القوائم المالية مما قد يضيع فرص توفير البيانات اللازمة لأتخاد القرارات. ندرة المحللين الماليين بالشركة للقيام بعمليات التحليل المالي لما له من دور بارز في معرفة وضع الشركة ومن تم اتخاد القرار المناسب. الافتقار إلى وجود ادارة مالية منفصلة حتى تكون لها القدرة على تطبيق أسس ومبادي الإدارة المالية بكفاءة وفعالية.

1- مفهوم الإدارة العامة: -

ربما كان اول استخدام لكلمة الإدارة العامة بمعنى إدارة شؤن الحكومة في العالم الغربي وينضح لنا أن الإدارة العامة لفظ مركب يتكون من كلمتين الاول الإدارة ويتضمن خاصيتين جوهريتين هما أهداف المنظمة وغاياتها والعمل الجماعي المتفاعل في الشكل الإنساني، ومن خلالهما يتحقق العمل المشترك الهادف، وأما وصفها بأنها عامة فإن ذلك تمييزا" لها عن غيرها في مجالات الإدارات الاخرى وقصرها عن يلك الأجهزة التي تقوم بوظائف الدولة التي تفي بخدمة كافة أفراد المجتمع.

بعض التعريفات الشائعة للإدارة العامة.

1-الإدارة العامة: هي مجموعة الوظائف والعمليات الإدارية المتعددة والمتفاعلة التي تهتم بتخطيط وتنظيم وتوجه الاعمال والانشطة التي تمارسها منظمات الدولة وأجهزتها الحكومية المختلفة والرقابة عليها بهدف تحقيق الصالح العام في المجتمع مع مراعاة عوامل ومتغيرات الظروف البيئية الداخلية والخارجية. **(نبيل الحسيني، 159،1998)**

2-الإدارة العامة:

هي أسلوب تطبيق المبادئ العلمية والأسس الإدارية المتفق عليها في نشاط الحكومة وذلك مما يحقق أهداف المجتمع **(عادل حسن، 1995، 19)**.

3-الإدارة العامة تعرف الإدارة العامة من ثلاثة زوايا مختلفة، ولكنها متكاملة: - **(عبد الحميد بهجت، 1992،22)**

أ- **من زاوية العلم:** هي عبارة عن أحد مجالات المعرفة الإنسانية التي تهتم بدراسة وتحليل مختلف الأنشطة الاجتماعية المصاحبة لظاهرة الإدارة في مجال المنظمات الحكومية

ب_ **من زاوية النشاط:** هي عبارة عن النشاط الإنساني والعقلاني الهادف الذي يتم تحريك مختلف الموارد والإمكانيات والعناصر التي تشكل مخرجات العملية الإدارية في الأجهزة الحكومية وتحويلها عبر عدد من العمليات الذهنية والإدارية إلى أهداف ونتائج مطلوب تحقيقها.

ج_ **من زاوية الجهاز:** هي عبارة عن مجموعة الأشخاص والأجهزة الذين يقومون بأداء الخدمات العامة والإنتاج الحكومي وتنفيذ القوانين طبقاً لما تقرره السياسة العامة للدولة.

2- **الإدارة العامة المعاصرة:**- هناك تغيرات كثيرة وملحوظة حدثت في طبيعة ونطاق الإدارة العامة وذلك خلال النصف الأخير من الحالي فقبل عصر دولة الرفاهية كان دور الحكومة في المجتمع قاصراً على مسئولية الحراسة والدفاع فالوظيفة الأساسية للحكومة كانت تتمثل في توفير الظروف المناسبة والأمن الكافي لإقامة المشروعات وكذلك توفير السلام والاستقرار على المستوى الداخلي والدفاع عن الدولة على المستوى الخارجي وعبر السنوات الأخيرة الماضية تزايد الطلب من جانب المواطنين والجماعات المنظمة في المجتمع لتوسيع دائرة نشاط الحكومة.

(ثابت عبد الرحمن، 2001)

إن الإدارة العامة هي نشاط حساس وسريع والتأثر بالمتغيرات والظروف الصادرة على الأقل من ثلاث مصادر وهي الموطنين ،الأفراد، الجماعات المنظمة والبيئة المحلية والدولية، في بعض الأحيان فإن طلبات الموطنين وضغوط الجماعات ومتغيرات وردود فعل البيئة تتعارض مع بعضها البعض ولعل هذا ما يزيد من تعقيد ظاهرة الإدارة العامة المعاصرة، إن الإدارة العامة اليوم تتصف بدرجة أكبر بالتنويع والتعدد في الأنشطة والمفاهيم والتطبيقات العملية وليس للإدارة العامة نظرية مستقلة أو أسلوب نمطي في التطبيق كما في بعض العلوم التطبيقية الأخرى والإدارة العامة لأتمثل مجالا مستقلاً بداته، بل هي مجموعة من مجالات المعرفة المتعددة والتي تهم في فهم دراسة قضايا متعددة ومتعلقة بكفاءة الجهاز الإداري في الدولة في تحقيق أهداف.

ثانيا: المصارف المتخصصة: -

"عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بتجميع مدخرات القطاعات المختلفة في المجتمع، أفراد، وقطاع عام ومشروعات خاصة، وحكومة، وتضعها تحت نفس هذه الوحدات مستهدفة تكوين رأسمال زراعي وصناعي وعقاري لزيادة القدرات الانتاجية في المجتمع"

ماهية الإدارة في القطاع الخاص:

لأخلاف في أن كفاية الإدارة ها الأساس ألدى يرتكز علية تقدم المشروعات التجارية أيا كان نوع النشاط ألدى تمارسه أو أيا كان حجمها ولإخلاف فرى أن المبادئ العلمية لإدارة الأعمال هي حجر الاساس الدى ترتكز علية الإدارة.

3- تطور الإدارة في القطاع الخاص: (سامي منقارة، 1996، 25)

لاشك في أن تطور الإدارة في القطاع الخاص ترافق مع التطور الذي شهدته المؤسسة الخاصة التي تحولت ، عبر التاريخ ، من مؤسسة فردية إلى مؤسسة جماعية وتبرز اليوم كمؤسسة اجتماعية في الوطن: و(Management) الذي يعد التعبير الأفضل للإدارة المتطورة والحديثة هو وليد هذا التطور ونتيجة التفاعل المستمر في إطار من الفعل ورد الفعل وعلى مرحلتين : الأولى شهدت التفاعل بين المبادئ والنظريات التي أستخرجها علماء الإدارة من واقع المؤسسة من جهة، ونتائج التطبيق العملي لهذه المبادئ في تلك المؤسسة من جهة ثانية، أما في المرحلة الثانية ، فإن هذا التفاعل حصل بين المؤسسة كنظام قائم بذأته وبين البيئة التي تعمل فيها.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول أسباب تطور الإدارة في المؤسسة الخاصة، فضلاً عن الأبعاد والمجالات التي تناولتها هذه الإدارة فإن مدارس ومذاهب شتى برزت في ميدانها.

ماهية الاستثمار ومجالاته:

مفهوم الاستثمار:

أتخد مفهوم الاستثمار عدة اتجاهات اختلفت باختلاف وجهات النظر حول ماهية الاستثمار. وباختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو المؤسسة إلى رأسماله وتعظيمه، إلا أن كل وجهات النظر اتفقت حول العناصر التي تشكل البنية الاساسية لمفهوم الاستثمار. وهذه العناصر هي الانخفاض فى قيمة النقد بسبب التضخم والمخاطر التي يتحملها الشخص بسبب تنازله أو تخليه عن أمواله لفترة من الزمن، القيمة الحالية للأموال التي تخلى عنها صاحبها

لغرض الحصول على أصل معين أو فرصة تعظيم أرباح مستقبلية. ومن هنا نستطيع أن نعرف الاستثمار بأنه: –

توظيف الموارد الاقتصادية المختلفة مع توقع تحقيق مكاسب من هذا التوظيف وقياس هذه المكاسب فى فترة زمنية محددة. **(محمد صبح، 1998، 9)**

التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة معينة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمر كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطر المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات. **(محمد مطر، 1999، 20)**

اهداف الاستثمار: –

أ– الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (او الربح او الدخل) مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب ان تجد فرداً يوظف امواله دون ان يكون هدفه تحقيق العائد او الربح.

ب– تكوين الثروة وتنميتها ويقوم هدا الهدف عندما يظحى الفرد في الاستهلاك الجاري على امل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة.

ج– المحافظة على قيمة الموجودات وعندما يسعى المستثمر الى التنزيع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الاسعار وتقلبها.

د– تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات وبدلك فان المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف العامة وعددها (5) مصرف والمتخصصة وعددها (4) مصرف والمصارف الخاصة داخل شعبية طرابلس وعددها (4) مصارف في ليبيا.

عينة الدراسة: –

وهى عينة عشوائية بسيطة وبلغ عدد العاملين فى إدارات القروض والائتمان بالمصارف محل الدراسة والدى سحبت منة العينة (210) وكان عدد الاستمارات الموزعة على المصارف محل الدراسة (145) أي بنسبة (72%) فى تلك المصارف كما مبين فى الجدول رقم (2) وتم استلام

(113) استمارة من الاستمارات الموزعة على أفراد العينة، وبلغت نسبة الاستمارات المستلمة (78%) من الاستمارات التي تم توزيعها ويعود عدم استرداد الاستمارات بسبب: –

1– اعتذار بعض العاملين في المصارف على ملأ الاستبيان بسبب انشغاله بالعمل وعدم وجود وقت فراغ.

2– انقطاع بعض العاملين عن العمل بسبب نقله إلى مكان آخر أو إبعاده أو حصوله على إجازة طويلة.

– استبعاد بعض الاستمارات من التحليل بسبب عدم إكمال الإجابة على عدد كبير من الأسئلة أو عدم دقة الإجابة على الأسئلة الواردة فيها.

أداة جمع البيانات:

لغرض إتمام متطلبات البحث من فهم لمشكلة الدراسة واتخاذ القرارات بشأن قبول أو رفض فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة الاستبيان الخاص بالدراسة متضمنة عددها المحاور التي تتعلق بالموضوع. وتم عرض استمارة الاستبيان على بعض المتخصصين في مجال الدراسة والمتخصصين في مجال تحليل البيانات والاستفادة من الملاحظات التي أبدوها وتم استناداً لذلك تعديل بعض العبارات الواردة في استمارة الاستبيان لتصبح أكثر وضوحاً وتحقيقاً لأهداف وفروض الدراسة. كذلك تم إضافة وحذف بعض العبارات التي تم اقتراحها من قبل المتخصصين. وفيما يلي عرض موجز لاستمارة الاستبيان وفق صيغتها النهائية: –

تتضمن استمارة الاستبيان سبعة محاور رئيسية: –

المحور الأول: – ويتضمن 10 أسئلة تتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لإدارات المصارف.

المحور الثاني: – يتضمن 11 سؤال يتعلق بفاعلية الاستثمار في المصارف.

المحور الثالث: – ويتضمن 10 أسئلة تتعلق بوضعية المعلومات المستخدمة في القرار الاستثماري.

المحور الرابع: – ويتضمن 9 أسئلة تتعلق بأسس اتخاذ القرار الاستثماري.

المحور الخامس: – ويهتم بدراسة الصعوبات التي تتعلق بمصادر التمويل.

المحور السادس: – ويهتم بدراسة العوامل التي تؤدي إلى ضعف تنظيم وتشجيع الاستثمار.

المحور السابع: – ويهتم بدراسة العوامل التي تؤثر فضلاً على عدم فاعلية المعلومات.

وتم تحديد الإجابات على أسئلة المحاور الأربعة الأولى على صورة مقياس ليكرت خماسي (غير موافق بشدة/ غير موافق/ موافق إلى حد ما/ موافق/ موافق تماماً)، ولأغراض التحليل الإحصائي تم استخدام المقياس الترتيبي حيث تم استخدام الرقم (1) للإجابة لا أوافق بشدة، والرقم (2) للإجابة لا أوافق، والرقم (3) للإجابة موافق إلى حد ما، والرقم (4) للإجابة موافق، والرقم (5) للإجابة موافق بشدة.

بينما تم تحديد الإجابة على أسئلة المحاور الثلاث الأخيرة على شكل نعم أو لا ولأغراض التحليل الإحصائي تم استخدام الرقم (0) للإجابة لا والرقم (1) للإجابة نعم.

ولأغراض المقارنة تم تقسيم استمارات عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى: – تمثل استمارات عينة الدراسة المستردة من المصارف الخاصة وعددها 45استمارة والمجموعة الثانية تمثل استمارات عينة الدراسة المستردة من المصارف العامة وعددها 50 استمارة والمجموعة الثالثة وتمثل استمارات عينة الدراسة المستردة من المصارف المتخصصة وعددها28 استمارة.

جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة والمسترجعة على مصارف عينة الدراسة

القطاع	اسم المصرف	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المستردة
المصارف الخاصة	مصرف الأهلي/ سوق الجمعة	10	8	2	80
	مصرف الأهلي/ بلدية طرابلس	15	12	3	80
	مصرف حي الأندلس	10	8	2	80
	مصرف التجارة والتنمية	10	7	3	70
المصارف العامة	مصرف الأمة	20	20	0	100
	مصرف صحاري	20	13	7	65
	مصرف الجمهورية	20	17	3	85

المصارف المتخصصة	المصرف العربي الخارجي	15	11	4	40
	مصرف الادخار والاستثمار	10	4	6	
	مصرف التنمية	15	13	2	87
الإجمالي		145	113	32	78

الأساليب الإحصائية المستخدمة

1- تحليل التباين الأحادي ِى

التحقق من فرضيات الدراسة:

أولاً: التحقق من وجود الفروق بين المصارف في متغيرات الدراسة

1- توجد فروق إحصائية في تأثير كل من (العوامل الاجتماعية والاقتصادية- صعوبة تنظيم وتشجيع الاستثمار- اتخاذ القرار الاستثماري – عدم فاعلية المعلومات – لصعوبات مصادر التمويل- وضعية المعلومات المستخدمة تعزى لمتغير نوع المصرف. لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (Anova) كما هو مبين في الجداول والأشكال التالية.

أولاً: الفروق في الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

جدول رقم (2) نتائج تحليل تباين الفروقات بين أوساط الآثار الاجتماعية والاقتصادية في مجموعات المصارف المختلفة

المصارف	المتوسط	الانحراف المعياري
الخاصة	57.21	16.50
العامة	48.65	20.98
المتخصصة	47.05	18.62

اختبار (F) = 2.92 درجة الحرية = 112 مستوى الدلالة= 0.05

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

لاختبار الفرضية الاجتماعية والاقتصادية تم استخدام تحليل التباين حيث وجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 2.92 وهي أكبر من قيمة F الجدولية بدرجة حرية (112) ومستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى وجود فروق بين المصارف. وباستخدام اختبار توكي للمقارنة بين أوساط مجموعات المصارف المختلفة، تبين أن متوسط الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المصارف الخاصة أعلى من متوسط تلك الآثار في المصارف العامة وكذلك المصارف المتخصصة، بينما لا نلاحظ وجود فروقات معنوية في متوسط درجة تحقيق الآثار الاجتماعية والاقتصادية بين المصارف الخاصة والمصارف المتخصصة .ويعزى الباحث دلك الى الاهتمام المرتفع للإدارة في المصارف العامة بالأثار الاقتصادية والاجتماعية بينما ينخفض اهتمام الادارة في المصارف الخاصة والمتخصصة بالأثار الاقتصادية والاجتماعية.

وبذلك يقبل الباحث الفرضية القائلة بوجود فروق إحصائية في العوامل الاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير نوع المصرف.

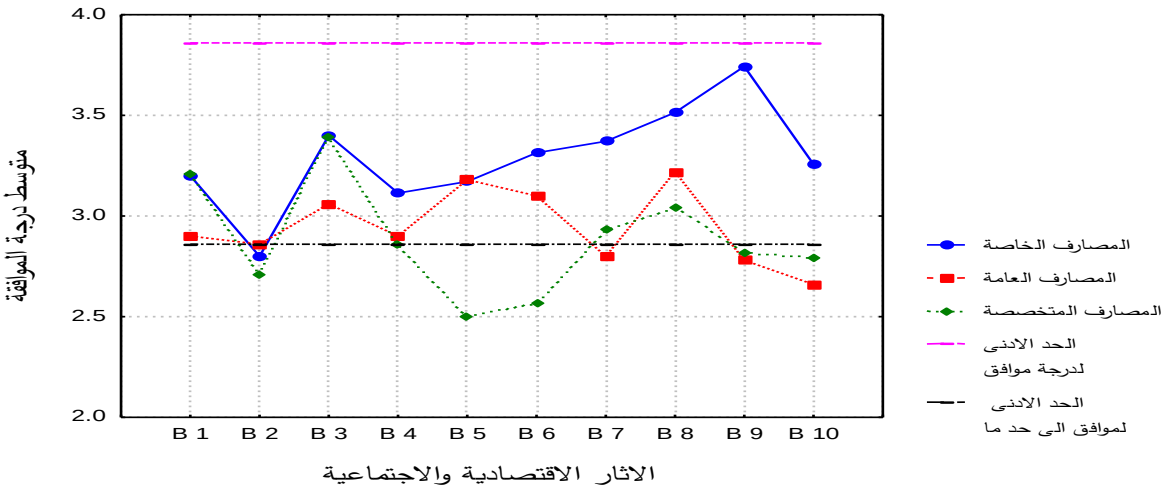

شكل (1) متوسط درجات الموافقة حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية

ثانياً: الفروق في فاعلية الاستثمار:

جدول رقم (3) متوسط درجة فاعلية الاستثمار في مجموعات المصارف المختلفة

المصارف	المتوسط	الانحراف المعياري
الخاصة	59.48	15.83

العامة	44.36	16.89
المتخصصة	53.41	16.72

اختبار (F) = 8.92 درجة الحرية = 112 مستوى الدلالة= 0.05

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار F. ووجد أن قيمة الاختبار تساوي 8.92 وهي أكبر من قيمة F الجدولية بدرجتي حرية (112) ومستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى أن متوسط درجة الفاعلية في مجموعات المصارف المختلفة غير متساوية. وباستخدام اختبار توكي للمقارنة يبين أزواج أوساط الفاعلية في مجموعات المصارف المختلفة. ووجد أن متوسط درجة الفاعلية في المصارف العامة كان أقل من متوسطي المصارف الخاصة والمتخصصة، بينما نلاحظ أن الفروقات بين أزواج أوساط فاعلية الاستثمار في مجموعات المصارف الخاصة والمتخصصة غير معنوية عند مستوى المعنوية 0.05.

وبذلك يقبل الباحث الفرضية القائلة بوجود فروق إحصائية في فاعلية الاستثمار تعزى لمتغير نوع المصرف.

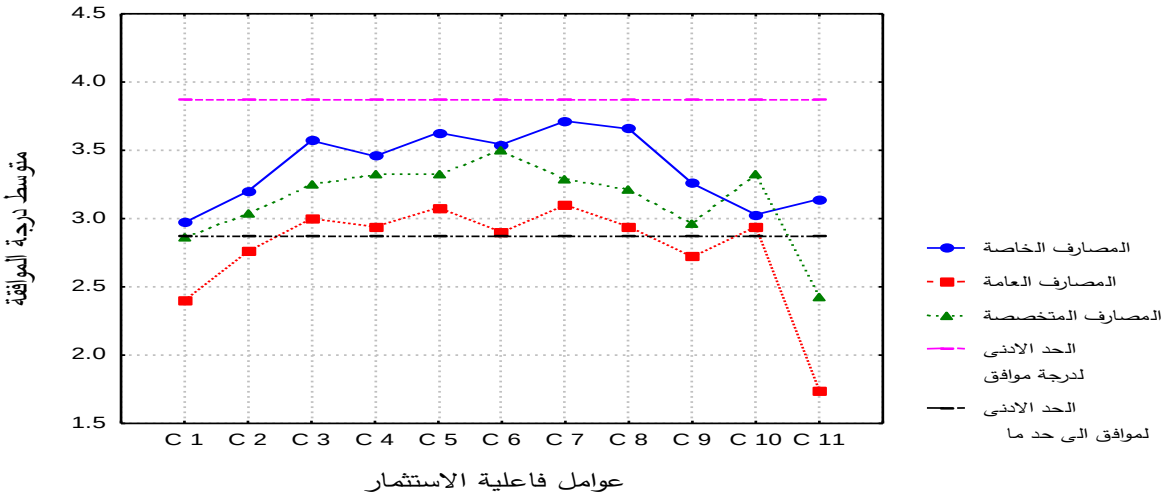

شكل (2) متوسط الإجابات حول فاعلية الاستثمار

ثالثاً: – الفروق في متغير المعلومات المستخدمة في درجة تحقق المعلومات

جدول رقم (4) متوسط درجة تحقيق المعلومات المستخدمة في الاستثمار المصرفي

المصارف	المتوسط	الانحراف المعياري

الخاصة	58.07	18.76
العامة	58.55	19.68
المتخصصة	58.21	18.84

اختبار (F) = 0.01 درجة الحرية = 112 مستوى الدلالة= 0.25

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

من نتائج الجدول (4) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.01 وهي أقل من قيمة F الجدولية بدرجتي حرية (2، 110) ومستوى معنوية 0.05 مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وأن متوسط درجة الاهتمام بتوفير المعلومات المستخدمة في الاستثمار في المصارف المختلفة لا تختلف معنوية عند مستوى المعنوية 0.05 وأن متوسط درجة استخدام تلك المعلومات أعلى قليلاً من 50% أو أن متوسط درجة الاهتمام متوسطة.

وبذلك يرفض الباحث الفرضية القائلة بوجود فروق إحصائية في درجة تحقق المعلومات تعزى لمتغير نوع المصرف.

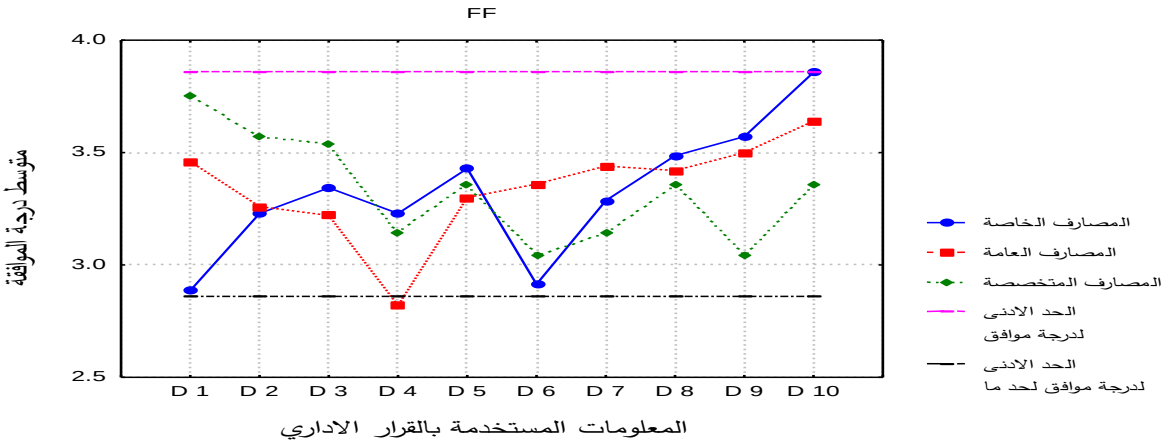

شكل (3) متوسط الإجابات حول المعلومات المستخدمة بالقرار

رابعاً: – الفروق في أسس اتخاذ القرار الاستثماري

جدول رقم (5) متوسط درجة تحقيق أسس اتخاذ القرار في مجموعات المصارف المختلفة

المصارف	المتوسط	الانحراف المعياري

الخاصة	56.59	18.27
العامة	52.22	20.37
المتخصصة	51.29	18.03

اختبار (F) = 0.75 درجة الحرية = 112 مستوى الدلالة= 0.15

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

من الجدول (5) أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.75 وهي أقل من قيمة F الجدولية مما يشير إلى عدم وجود فروقات معنوية في درجة تحقيق أسس اتخاذ القرار بين المصارف المختلفة.

وبذلك يرفض الباحث الفرضية القائلة بوجود فروق إحصائية في أسس اتخاذ القرار الاستثماري تعزى لمتغير نوع المصرف.

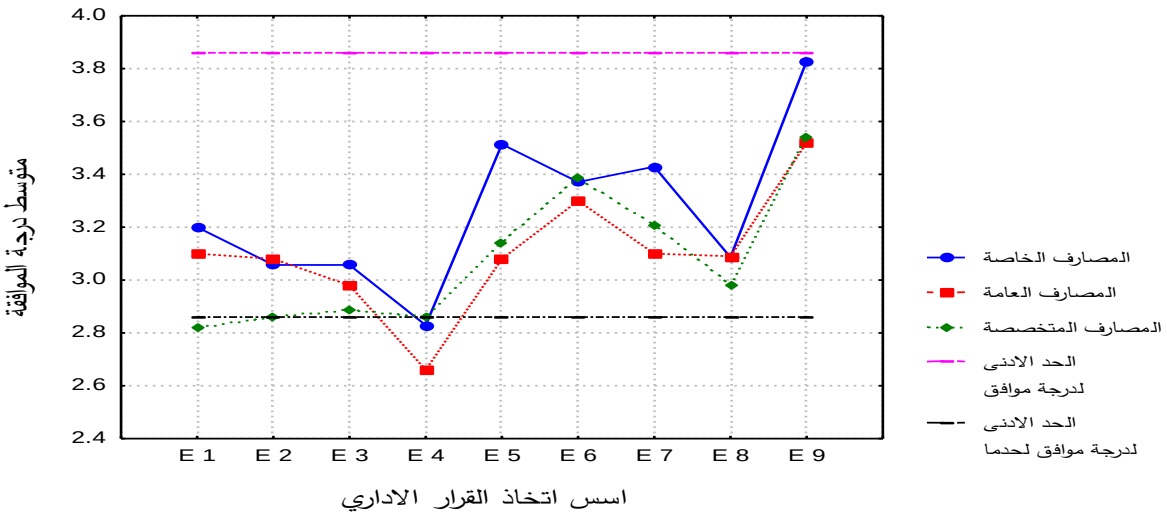

شكل (4) متوسط الإجابات حول أسس اتخاذ القرار

ثانيا: أثر المتغيرات المستقلة على فاعلية الاستثمار.

الفرضية الثانية: يوجد أثر دال إحصائياً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وصعوبة تنظيم وتشجيع الاستثمار، وأسس اتخاذ القرار الاستثماري، وعدم فاعلية المعلومات، وصعوبات مصادر التمويل، ووضعية المعلومات المستخدمة في القرار الاستثماري على فاعلية الاستثمار في المصارف.

للتحقق من الفرضية تم استخدام معادلة الانحدار الخطي التدرجي (Multi Regression Stepwise) والتي نقوم عند استخدامها بإدخال جميع المتغيرات المستقلة دفعة واحدة للمعادلة،

واستبعاد المتغيرات التي يتبين ضعف تنبؤها بالمتغير التابع وابقاء المتغيرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بالتغير الذي سيحدث في المتغير التابع، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج معاملات تحليل الانحدار الخطي التدريجي للتنبؤ بأثر ضعف تنظيم الاستثمار والأثار الاجتماعية على فاعلية الاستثمار

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std–Error	المعاملات المعيارية Beta	قيمة اختبارT	مستوى الدلالة
ثابت فاعلية الاستثمار	43.55	0.95		45.89	0.00
ضعف تنظيم وتشجيع الاستثمار.	−0.11	0.00	−0.79	−101.87	0.00
الاثار الاجتماعية والاقتصادية	1.50	0.02	0.69	88.22	0.00
القوة التفسيرية (R Square)= 65% قيمة فيشر (F)= 248.9 معنوية فيشر (F)= 0.000					

قد تبين من نتائج الجدول رقم (28) أن قيمة R Square تساوي 0.65 أي 65% وهي تدل على مقدرة أو نسبة ما تساهم به المتغيرات المستقلة (ضعف تنظيم وتشجيع الاستثمار، والاثار الاجتماعية والاقتصادية) والتي ظهر أن لها الأثر الأكبر معادلة الانحدار في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع (فاعلية الاستثمار) أو التنبؤ به وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 مما يدل على مدى ملائمة نموذج الانحدار، كما يتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدرجي مدى معنوية معادلة الانحدار باستخدام اختبار تحليل التباين Anova حيث بلغت قيمة فيشر (F) 248.9 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، مما يدل على معنوية الانحدار والتأكيد على وجود أثر للمتغيرات المستقلة (ضعف تنظيم وتشجيع الاستثمار، و الاثار الاجتماعية والاقتصادية) على المتغير التابع (فاعلية الاستثمار). حيث ثبت

بأن ضعف تنظيم وتشجيع الاستثمار يقلل من فاعلية الاستثمار بمقدار 79%، في حين تسهم العوامل الاقتصادية فيه بمقدار 69%.

وبذلك يمكن القول بوجود أثر لمتغيري (ضعف تنظيم وتشجيع الاستثمار، والاثار الاجتماعية والاقتصادية) على فاعلية الاستثمار، في حين لم عدم وجود أثر لبقية المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار الخطي التدريجي على فاعلية الاستثمار والتي قامت المعادلة باستبعادها.

النتائج والتوصيات:

اولا": – النتائج الخاصة بالدراسة

من خلال تحليل نتائج البيانات توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: –

1- **وجود فروق إحصائية في العوامل الاجتماعية والاقتصادية وفي فاعلية الاستثمار تعزى لمتغير نوع المصرف.**

2- **لا توجد فروق إحصائية في درجة تحقق المعلومات وأسس اتخاذ القرار الاستثماري تعزى لمتغير نوع المصرف.**

3- يقلل ضعف تنظيم وتشجيع الاستثمار يقلل من فاعلية الاستثمار بمقدار 79%.

4- تسهم العوامل الاقتصادية في الرفع من فاعلية الاستثمار بمقدار 69%.

5- تباين اهتمام المصارف قيد الدراسة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية ويعزى ذلك إلى انخفاض إدراك العاملين فى هذه المصارف لمفهوم الأثار الاجتماعية والاقتصادية.

6- بينت الدراسة أن المصارف قيد الدراسة ليس لها سياسة مكتوبة وواضحة تتسم بالمرونة وتسترشد بها في اتخاذ القرارات الاستثمارية كما انه ليس هناك مجالات جادة لتخطيط الاستثمار بما يكفل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

7- ارتفاع درجة فاعلية الاستثمار في المصارف الخاصة عن المصارف العامة والمتخصصة ذلك الى اتباع المصارف الخاصة للسياسة المصرفية الجيدة في تمويل والاستثمار.

8- أوضحت الدراسة أنه لا يوجد فهم كافي للمعلومات عن المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها باتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف قيد الدراسة.

9- بالرغم من التطور التقني الهائل في مجال المعلومات الا أن المصارف في القطاعين العام والخاص لازالت تعاني من عدم وجود نظام فعال للاتصالات يساعد على اتخاد القرار الاستثماري على الوجه الاكمل.

10-عدم وجود وسائل فعالة لتوعية متخذي القرار الاستثماري والذي يؤدى الى فهم المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

11- توضح اجابات افراد عينة الدراسة تساوى درجة انخفاض فاعلية المعلومات كعنصر أساسي لمتخذي القرار الاستثماري في المصارف العامة والخاصة والمتخصصة.

12- لا توجد ادارة خاصة بالمعلومات التي من شانها ان تساعد في عملية اتخاد القرار ورفع العوائد الاستثمارية والدخول في مجالات استثمارية جديدة أكثر فائدة.

13- ليس هناك نمط تابت ومستقر وموحد لأهداف السياسة الاستثمارية يمكن الأخذ بها وتطبيقها في جميع الاحوال.

14- غياب وجود إدارة متخصصة بالاستثمار وعملياتها في المصارف قيد الدراسة مما أدى إلى ضعف عملية المتابعة وتقييم العمليات الاستثمارية.

15- تختلف اسس اتخاد القرار الاستثماري بين المصارف العامة والخاصة والمتخصصة ويرجع ذلك لاختلاف نظرة الادارة حيث تنظر المصارف العامة الى الاستثمار بأنه نشاط ثانوي في حين أن المصارف الخاصة والمتخصصة يعد الاستثمار نشاطها الرئيسي.

ثانيا: - التوصيات الخاصة بالدراسة

بعد أن قام الباحثان بأجراء الاختبارات اللازمة وصياغة النتائج كما ورد سابقا" يمكن أن تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها في الاتي: -

1- ضرورة الأخذ في الاعتبار مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف قيد الدراسة عند اتخاد القرار الاستثماري.

2- ضرورة الالتزام بالقوانين التي تسنها الدولة والمتعلقة بأغراض المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية وضرورة تطبيقها التطبيق الصحيح وتلزم المصارف في القطاعين العام والخاص عند اتخاد القرار الاستثماري.

3- ضرورة أن يكيف المصرف سياسته واستراتيجيته وفق التشريعات التي يصدرها المصرف المركزي وعلية لابد وان يؤخذ بالاعتبار كافة الجوانب القانونية المنظمة لسياسة الاستثمار المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

4- ضرورة توحيد النظرة إلى الاستثمار بين المصارف العامة وكل من المصارف الخاصة والمتخصصة حيت المصارف العامة تنظر الى نشاط الاستثمار نشاط ثانوي في حين ان المصارف الخاصة والمتخصصة تعتبر نشاطها الرئيسي والسماح للمصارف العامة بتوظيف اموالها في مجالات الاستثمار المختلفة.

5- يرى الباحثان ضرورة توفير نظام فعال للمعلومات للمصارف بالقطاعين العام والخاص لأهميته في اتخاد القرار الاستثماري والارتقاء بالأداء لهذه المؤسسات في ظل التوسع والتطور الذي نشهده حاليا.

6- اعتماد الادارة على الاساليب العلمية في دراسة الاستثمارات وتقييم المشروعات ووضع خطط للاستثمار والرقابة، وتوفير البيانات، والمؤشرات المالية، والمصرفية.

7- ايجاد مراكز توعية لمعلومات المسؤولية الاجتماعية من قبل المسؤولين ودلك بأعداد الندوات والدورات والمؤتمرات المتخصصة.

8- الالتزام بوضع خطة استراتيجية للاستثمار في القطاعين العام والخاص وذلك من اهتمام الادارة العليا والعمل على تطوير قاعدة بيانات جيدة وانشاء انظمة رقابية فعالة لذلك.

المراجع

1. احمد حسن الزهري. وآخرون. الإدارة العامة (القاهرة. دار الحريري للطباعة. بدون سنة) .
2. تابت عبدا لرحمن إدريس (2001) المدخل الحديث في الإدارة العامة (القاهرة مكتبة عين شمس.
3. سامي منقارة.(1996) الإدارة الفضلى في القطاعين العام والخاص(بيروت. مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع. ط1.
4. طارق المجذوب. (1998) الإدارة العامة (بيروت. الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
5. عادل حسن (1995)، الإدارة في القطاع الحكومي (بيروت. دار النهضة العربية.
6. عبد الحميد بهجت فايد. ثابت عبدا لرحمن إدريس (1992)، الإدارة العامة (القاهرة. مكتبة عين شمس.
7. محمد صبح: (1998) العائد على الاستثمار (عمان: دار المستقبل، ط1.
8. محمد فريد الصحن. (2000). مبادئ الإدارة (الاسكندرية. الدار الجامعية. للطبع والنشر.

9. محمد مطر:(1999) إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العلمية (عمان. مؤسسة الورق لنشر التوزيع.

10. نبيل الحسيني النجار. الادارة العامة (1998)، (المنصورة. دار الاصدقاء للطباعة.

العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

د. بوبكر خالد معيوف خالد،
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري (كمتغير مستقل) وإدارة الأرباح (كمتغير تابع) بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2016 إلى 2020، تستخدم الدراسة الحالية إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق كمقياس للمتغير التابع لهذه الدراسة وباستخدام إطار قياس أوسع للإفصاح التطوعي (نموذج متعدد الأبعاد للإفصاح الاختياري)، ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح الاختياري يرتبط سلباً ومعنوياً بإدارة الارباح مما يشير إلى أن المصارف التجارية الليبية التي لديها جودة الإفصاح الاختياري أقل تسجل مستويات أعلى من إدارة الأرباح.

الكلمات الدالة: الإفصاح الاختياري – إدارة الأرباح – المصارف التجارية

The relationship between the quality of voluntary disclosure and earnings management in Libyan commercial banks

Abstract

The aim of this study is to test the relationship between the quality of voluntary disclosure (as an independent variable) and earnings management (as a dependent variable) by using a sample of Libyan commercial banks during the period from 2016 to 2020. The current study uses accrual-based earnings management as a measure of the dependent variable for this study and uses a broader measurement framework for voluntary disclosure (the multidimensional model of voluntary disclosure). Through data analysis, the study shows that the quality of voluntary disclosure is negatively and significantly related to earnings management, which indicates that Libyan commercial banks that have a lower quality of voluntary disclosure record higher levels of earnings management.

Keywords: voluntary disclosure - earnings management - commercial banks

1. المقدمة

أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الصناعة المصرفية غير كافية وأن مشاكل عدم تناسق المعلومات مرتفعة للغاية (Grougiou et al., 2014). على سبيل المثال، يُعزى حدوث الإفلاس في شركة بير ستيرنز وليمان براذرز (Bear Stearns and Lehman Brothers) إلى ضعف جودة التقارير المالية، مما أدى إلى تضليل المستخدمين ودفعهم إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة من خلال المرونة المتاحة للمديرين في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والاستفادة من حكمهم ومعرفتهم لاختيار طرق إعداد التقارير والتقديرات والإفصاح الذي يعكس الظروف الاقتصادية ومستويات الأرباح المرغوبة (Jones & Finley, 2011; Guermazi, 2023). قد يكون ذلك بسبب تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين عندما يستخدم المديرون السلطة التقديرية بشأن الأرباح المحاسبية إما للحصول على بعض المنافع الخاصة على حساب أصحاب المصالح المختلفة أو لتضليل المساهمين بشأن الأداء المالي للشركة (Lambert, 2001). ويتيح هذا السلوك الانتهازي لمديري البنوك حرية أكبر في التلاعب بالأرباح مما يؤدي إلى تأثير سلبي على موثوقية وجودة التقارير المالية للشركة، وهو ما يؤثر بدوره على قرارات المساهمين وثقتهم في المعلومات المفصح عنها (Chen et al., 2010). في الآونة الأخيرة، تمت مناقشة استراتيجيتين مختلفتين لسلوك إدارة الارباح المستندة على اساس الاستحقاق، والتي تتضمن المرونة في الاختيار من بين مجموعة من الأساليب المحاسبية أو تغيير التقديرات المحاسبية والتي تتضمن توقيت الاعتراف بالأحداث مثل (الإنفاق والمبيعات والاستثمار وقرارات التمويل) في الفترة الأكثر فائدة للإدارة (Zang, 2011). إن الغرض من الإفصاح هو توفير معلومات عالية الجودة في التقرير السنوي تفيد أصحاب المصلحة المختلفين من خلال تمكينهم من تقييم المنظمة واتخاذ القرار الصحيح (Safriliana et al., 2018). بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفصاح ذي الصلة وعالي الجودة يخفف من مخاطر تقدير المستثمر، مما يشير إلى أن المعلومات عالية الجودة تعتبر موردا مهم يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات تجارية أكثر استنارة. ويعد الإفصاح في الشركات أداة حيوية لسد فجوة عدم تناسق المعلومات بين المدير وأصحاب المصلحة وبالتالي تقليل ممارسات إدارة الارباح وتعد جودة الإفصاح التطوعي واحدة من أهم أدوات المراقبة التي تتحكم في السلوك الانتهازي للمديرين (Alm El-Din et al., 2022). وجدت الأدبيات المتعلقة بالارتباط بين إدارة الارباح وجودة الإفصاح التطوعي أن ارتفاع جودة الإفصاح التطوعي مفيد في تقليل ممارسات إدارة الارباح ويتحكم في السلوك الانتهازي للمديرين (Tariverdi et al., 2012).

بمعنى أن الشركات التي تفصح عن مستوى عالي من المعلومات على نطاق واسع تكون أقل احتمالاً للانخراط في إدارة الارباح، مما يعني وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح التطوعي وإدارة الارباح. ويوجد وجهتي نظر فيما يتعلق بالارتباط بين جودة الإفصاح التطوعي وإدارة الأرباح (وجهة نظر طويلة المدى والانتهازية الإدارية).

يشير المنظور طويل المدى إلى أن الاهتمام الرئيسي للشركات التي تقدم إفصاحاً طوعياً كبيراً ليس فقط لزيادة الأرباح الحالية وثروات المديرين التنفيذيين، ولكن أيضاً لتعزيز وبناء علاقة مستقبلية قوية مع أصحاب المصالح المختلفين. وفي هذا الصدد اقترح كيو (Qu et al., 2015) أن الإفصاح التطوعي يزود المساهمين والمستخدمين الخارجيين الآخرين بمعلومات موثوقة وذات صلة، والتي بدورها تسهل عليهم اتخاذ قرارات أكثر دقة. وبما أن تكاليف عدم التماثل يتحملها مدير الشركة فإن نظرية الإشارة تشير إلى أن المديرين سوف يتصرفون بطريقة مسؤولة عندما يشيرون طوعا إلى معلومات غير الزامية اضافية صادقة. ويتوافق المنظور طويل المدى مع الدراسات السابقة (Tariverdi et al., 2012; Salem et al., 2021)، والتي أشارت إلى أن الإفصاح التطوعي يرتبط ارتباطًا سلبياً لسلوك إدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى، يشير منظور الانتهازية الإدارية إلى أن مديري الشركات قد يفصحون عن المزيد من المعلومات طوعاً من أجل تغطية سلوكهم الانتهازي في إدارة الارباح (Li et al., 2012). يتماشى هذا المنظور مع نظرية الوكالة التي تشير إلى أن تصرفات الفرد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصلحته الذاتية وأن كل فرد سيزيد ثروته من خلال التصرف بطريقة انتهازية، وفي هذا الصدد يستخدم المديرون الإفصاح التطوعي ضعيف الجودة كأداة مهمة لتغطية سلوكهم الانتهازي ولحماية أنفسهم من أي رد فعل محتمل من المساهمين، ويتوافق منظور الانتهازية الإدارية مع العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن الإفصاح التطوعي يرتبط بشكل إيجابي بسلوك إدارة الأرباح (Li et al., 2012; Muttakin et al., 2015).

أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة الارباح وجودة الإفصاح التطوعي استخدمت عدة طرق لقياس جودة الإفصاح التطوعي. أحد هذه الأساليب هو تصنيف جمعية إدارة الاستثمار والأبحاث (AIMR)، وهو متاح فقط لشركات محددة في الولايات المتحدة، وقد استخدمه لوبو وزهاو (Lobo and Zhaul., 2001) كمقياس لجودة الإفصاح التطوعي بينما ركزت أبحاث أخرى على مؤشرات الإفصاح التي تقيس فقط مستوى المعلومات التي تم الافصاح عنها دون الاهتمام بثراء هذه المعلومات (Alturki, 2015; Alotaibi & Hussainey, 2016). بالإضافة إلى ذلك قدمت

الأبحاث التطبيقية المتخصصة في جودة قياسات الإفصاح أطراً عامة تنطبق على عدة أنواع من المعلومات (Beattie, McInnes & Fearnley, 2004; Beretta & Bozzolan, 2004). وقد اعتمدت هذه الأطر على البعد الكمي وعدة أبعاد أخرى مثل الانتشار والتوجه المالي والتوجه الزمني والتوجه الكمي، والعلامة الاقتصادية، وتغطية المعلومات، وتشتتها. ومع ذلك، يرى بيريتا وبوزولان (Beretta & Bozzolan, 2008) أن جودة الإفصاح لا ترتبط فقط بمستوى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ولكن أيضاً بما يتم الإفصاح عنه وتنوع المواضيع التي يتم الإفصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك يقول بوتسان (Botosan, 2004) أن فكرة جودة الإفصاح التطوعي يجب أن تستند إلى الأطر المفاهيمية التي أنشأها واضعو المعايير (FASB وIASB). ويعكس هذا تفسيراً مقبولاً بشكل عام لجودة الإفصاح، ويؤدي إلى معلومات عالية الجودة مفيدة لصنع القرار (IFRS, 2010).

2. مشكلة الدراسة

أثبتت الأبحاث السابقة في هذا المجال أن الإفصاح التطوعي يرتبط بإدارة الأرباح، ومع ذلك لا تزال النتائج التطبيقية غير حاسمة فيما يتعلق بما إذا كان الإفصاح التطوعي له تأثير إيجابي أو سلبي على إدارة الأرباح والعكس صحيح. قد يكون أحد الأسباب المحتملة لذلك هو القياس المتحيز للإفصاح التطوعي. ونظرا للنتائج المتضاربة للدراسات السابقة حول هذه العلاقة وفائدتها للمشاركين في السوق والأكاديميين فإن هناك حاجة لشرح هذه العلاقة (Kim et al., 2012)، وليس من الممكن استنتاج التأثيرات المحتملة للإفصاح التطوعي على إدارة الأرباح دون معرفة ما إذا كان الإفصاح التطوعي ينقل معلومات صحيحة (كما هو الحال في المنظور طويل المدى) أو معلومات خاطئة (كما هو الحال في منظور الانتهازية الإدارية). لذلك يتمثل سؤال الدراسة الحالية في:

هل العلاقة بين جودة الإفصاح التطوعي وإدارة الأرباح إيجابية أو سلبية في المصارف التجارية الليبية؟

3. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص طبيعة العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية باستخدام إطار قياس أوسع للإفصاح التطوعي (نموذج متعدد الأبعاد للإفصاح الاختياري).

4. الفرضية الرئيسية للدراسة

تشير كل من نظرية الوكالة ونظرية الإشارة إلى أن المديرين يميلون إلى الإبلاغ عن المزيد من المعلومات اختياريا إلى المجموعات المعنية من أجل تقليل المعلومات غير المتماثلة وتعزيز ثقة الملاك حول أداء الشركة الحالي والمستقبلي (Uyar et al., 2013). وعلى نفس المنوال، الشركات التي تفصح على بيانات أكثر جودة بشكل اختياري تميل إلى أن تكون أكثر تحفظًا في حساباتها وأقل ميلًا إلى تنفيذ ممارسات غير أخلاقية (Martínez-Ferrero et al., 2015). ويتوقع هذا البحث أن الشركات التي تتبنى الشفافية والإتجاه إلى جودة الإفصاح الاختياري في تقاريرها المنشور أن تتحفظ في معالجة قوائمها المالية وأقل استخداماً للممارسات إدارة الأرباح. لذلك تتبنى الدراسة الحالية الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة سلبية بين ممارسات الإفصاح التطوعي وإدارة الارباح في المصارف التجارية الليبية.

5. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال النقاط التالية:

1- على حد علم الباحث لم تقم أي دراسة بدراسة العلاقة بين إدارة الارباح وجودة الإفصاح الاختياري في المصارف التجارية الليبية، فإن الدافع وراء الدراسة الحالية هو سد هذه الفجوة في الأدبيات باستخدام بيانات من خلال التقارير السنوية لهذه المصارف. وهذا سيضيف وجهة نظر مختلفة إلى الأدبيات وبالتالي يقدم مساهمة في مجال إدارة الارباح والإفصاح بشكل عام.

2- إن الدراسة الحالية تسعى لسد الفجوة البحثية الموجودة في الأدبيات السابقة بفحص العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الإفصاح التطوعي من خلال وضع إطار شامل يأخذ في الاعتبار كلا من كمية وجودة المعلومات التي تم الإفصاح عنها مع التركيز على تلبية احتياجات العملاء من خلال الأطر المفاهيمية لكل من FASB3 وIASB4 عند قياس جودة الإفصاح التطوعي، وهذا ما لم تقم به الدراسات السابقة.

6. الإطار النظري للدراسة

تتمثل مسؤولية المدير في اتخاذ قرارات مفيدة نيابة عن المساهمين من أجل زيادة ثروتهم، ولكن في ظل وجود معلومات غير متماثلة، فإن احتمال الانتهازية الإدارية وسلوكهم المتمركز حول المصالح الشخصية سيكون أكبر (Prior et al., 2008). وبالتالي، يميل المديرون إلى ممارسة

إدارة الارباح لتعظيم مصالحهم والإضرار بأصحاب المصلحة الآخرين ويُنظر إلى إدارة الارباح في الأدبيات على أنها نوع من تكلفة الوكالة، نظراً لأن مديري المصارف يحاولون تعظيم مصالحهم الشخصية من خلال التلاعب في الارباح وهو ما لا يعطي صورة دقيقة عن ظروف المصرف (Abdelsalam et al., 2016). ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى إفصاح الشركات على أنه أداة مراقبة تساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على الحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات (Huang & Zhang, 2011). تظهر أدبيات الإفصاح المحاسبي أن الإفصاح التطوعي يرتبط عكسيا بالمعلومات غير المتماثلة وفي هذا السياق يعتبر الإفصاح التطوعي مساراً مهماً للبنوك للقيام بمسؤوليتها مما يؤدي إلى انخفاض المعلومات غير المتماثلة وزيادة ثقة المساهمين (Brown et al., 2004; Brown & Hillegeist, 2007; An, Davey & Eggleton, 2011).. ان المنظور طويل المدى يشير إلى أن الاهتمام الرئيسي للشركات التي تقدم إفصاحاً طوعياً كبيراً ليس فقط لزيادة الأرباح الحالية وثروات المديرين التنفيذيين، ولكن أيضاً لتعزيز وبناء علاقة مستقبلية قوية مع المساهمين. وفي هذا الصدد اقترح كيو (Qu et al., 2015) أن الإفصاح الطوعي يزود المساهمين والمستخدمين الخارجيين الآخرين بمعلومات موثوقة وذات صلة، والتي بدورها تسهل عليهم اتخاذ قرارات أكثر دقة واستنارة. وبما أن تكاليف عدم التماثل يتحملها مدير الشركة فإن نظرية الإشارة تشير إلى أن المديرين سوف يتصرفون بطريقة مسؤولة في هذه الحالة. ويتسق المنظور طويل الأجل مع أدبيات إدارة الأرباح والإفصاح التطوعي والتي أشارت إلى أن الإفصاح التطوعي يرتبط سلباً بسلوك إدارة الأرباح (Tariverdi et al., 2012; Uyar et al., 2013; Martínez Ferrero et al., 2015). ومن وجهة نظر أخرى يشير منظور الانتهازية الإدارية إلى أن مديري الشركة قد يفصحون عن المزيد من المعلومات طوعاً من أجل تغطية سلوكهم الانتهازي في إدارة الأرباح (Li et al., 2012). ويتماشى هذا المنظور مع نظرية الشرعية التي تشير إلى أن تصرفات الفرد ترتبط ارتباطا وثيقا بمصلحته الذاتية وكل فرد سيزيد ثروته من خلال التصرف بطريقة انتهازية وفي هذا الصدد يستخدم المديرون الإفصاح التطوعي الضعيف كأداة مهمة لتغطية سلوكهم الانتهازي ولحماية أنفسهم من أي رد فعل محتملة من المساهمين. ويدعم هذه الحجة مجموعة من الدراسات السابقة (Francis et al., 2008; Martínez et al., 2015) التي أشارت إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والافصاح الاختياري يمكن أن تكون بديلة بمعنى أن الشركات قد تبلغ عن إفصاح تطوعي ضعيف الجودة كآلية للشرعية لتحل محل عدم وجود إفصاح اختياري يعكس أن الإفصاح التطوعي يرتبط بشكل إيجابي بسلوك إدارة الارباح.

كما إن الأدلة التطبيقية في الدراسات السابقة توفر نتائج مختلطة فيما يتعلق بالارتباط بين إدارة الارباح والإفصاح التطوعي. فعلى سبيل المثال بحثت دراسة أجراها لوبو وزهو (Lobo& Zhou 2001) في العلاقة بين جودة الإفصاح وممارسات إدارة الارباح في الشركات الأمريكية على مدى خمس سنوات من عام 1990 إلى عام 1995. وقد تم استخدام تصنيف AIMR لقياس جودة الإفصاح في الشركات الأمريكية واستخدام نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات إدارة الارباح. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد أهملت استخدام أي من آليات حوكمة الشركات للتحكم في جودة الإفصاح وإدارة الارباح، إلا أن نتائجها كشفت أن جودة إفصاح الشركات لها تأثير سلبي على ممارسات إدارة الارباح، مما يشير إلى أن الشركات الأمريكية التي تفصح عن معلومات عالية الجودة أقل عرضة للانخراط في ممارسات إدارة الارباح. وبطريقة مماثلة غراس جيل وآخرون (Gras-Gil et al., 2016) استكشف العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (كبديل للإفصاح الطوعي) وإدارة الارباح وقدمت النتائج التي توصلوا إليها دليلاً على أن الشركات التي تتمتع بمستويات أعلى من الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أقل احتمالاً أن تكون متحمسة للانخراط في إدارة الارباح. كما تحقق دراسة ناير وآخرون (Nair et al., 2019) في دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشفافية المالية في الهند، حيث يكون الإفصاح الإلزامي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مطلوباً من الشركات للوفاء بالحدود التي حددها قانون الشركات لعام 2013. ويغطي بحثهم نظام الإفصاح الإلزامي ويأخذ في الاعتبار فئات مختلفة من المستثمرين. تشير النتائج إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يحسن الشفافية المالية خلال نظام الإفصاح الإلزامي. كما نجد أن الملكية من قبل المستثمرين الأفراد تعزز الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والشفافية المالية. ومع ذلك، فإنهم فشلو في توثيق أي آثار هامة للملكية من قبل المستثمرين المؤسسيين على الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والشفافية المالية وفي نفس الاتجاه بحث لكال وديداج (Lakhal & Dedaj, 2020) تأثير الإفصاح عن البحث والتطوير (R&D) على ممارسات إدارة الأرباح، وتم استخدام مجموعة بيانات أرشيفية طولية للشركات الفرنسية المنتمية إلى مؤشر CAC All-Tradable والتقديرات المتغيرة الآلية. حيث تسلط نتائج البحث الضوء على التأثير المعتدل لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والأزمة المالية في هذه العلاقة. كما يوضح أيضاً أن الإفصاح عن البحث والتطوير يرتبط سلباً بإدارة الأرباح. كما أظهرت النتائج أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يعد مكملاً لدوره الرقابي للسلوك

الإداري في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية. وتهدف دراسة كراجة (Karajeh, 2020) إلى بحث العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح التطوعي بين الشركات الماليزية المدرجة، علاوة على ذلك فهو يدرس التأثير المعتدل لهيكل الملكية على العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح التطوعي للشركات. وتغطي هذه الدراسة 300 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا. وقد استخدمت المعلومات الاستراتيجية والمالية وغير المالية لقياس الإفصاح التطوعي، وإدارة الأرباح لقياس جودة الأرباح، والمساهمين المؤسسيين والإداريين لقياس هيكل الملكية. وتم استخدام تحليل الانحدار الهرمي للتحقق مما إذا كان هيكل الملكية يخفف من العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح التطوعي للشركات. وتشير النتائج في هذا العمل إلى أن الشركات ذات جودة الأرباح العالية من المرجح أن تفصح عن معلومات تطوعية لمساعدة أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، تقدم هذه الدراسة دليلاً أصلياً على أن الملكية المؤسسية والملكية الإدارية تلعب دوراً رئيسياً كمتغيرات معتدلة تؤثر على دوافع الإدارة تجاه ممارسات الإفصاح التطوعي وجودة الأرباح.

على العكس من ذلك، بحثت دراسة أجراها صن وآخرون (Sun et al., 2010) في العلاقة بين إدارة الارباح والإفصاح البيئي للشركات في 245 شركة بريطانية خلال الفترة من 1 أبريل 2006 إلى 31 مارس 2007. ومع ذلك، فشلت نتيجة هذه الدراسة في العثور على أي علاقة بين إدارة الأرباح والإفصاح البيئي للشركات، مما يدل على أن مديري الشركات في المملكة المتحدة لم يستخدموا الإفصاح عن المعلومات البيئية من أجل التخفيف من احتمال اتخاذ إجراءات السياسة العامة ضد شركاتهم. وبنفس الطريقة، قام كورنياوان (Kurniawan, 2013) بفحص تأثير إفصاح الشركات وإدارة الارباح على المعلومات غير المتماثلة في 37 شركة إندونيسية مدرجة. وكشفت النتائج التي توصل إليها أنه على الرغم من أن إفصاح الشركات له تأثير سلبي على المعلومات غير المتماثلة، إلا أن إفصاح الشركات ليس له أي علاقة بإدارة الارباح. كما تناول كونسوني وآخرون (Consoni et al., 2017) العلاقة بين الإفصاح الطوعي عن المعلومات الاقتصادية والمالية وإدارة الأرباح. وتستند الحجج الموضحة حول هذا الموضوع إلى افتراض أن سياسات الإفصاح الطوعي المتسقة قد تقلل من إدارة الأرباح. تم إجراء التحليل على عينة عشوائية من 66 شركة برازيلية مدرجة غير مالية في الفترة 2005–2012. لقياس الإفصاح الطوعي يتم استخدام المؤشر الذي اقترحه كونسوني وكولوتو (2016). وكمقياس لإدارة الأرباح يتم تقدير الاستحقاقات التقديرية (DA) بناءً على النموذج الذي وضعه ديشو وسلون وسويني (1995). وتم تحليل العلاقة بين هذه القياسات باستخدام نموذج المعادلات الآنية وطريقة انحدار التأثيرات العشوائية. فكان من

المتوقع مسبقاً وجود علاقة سلبية كبيرة؛ ومع ذلك، فإن النتيجة الرئيسية للدراسة تشير إلى أن الإفصاح التطوعي وإدارة الأرباح لا يتم تحديدهما أو ربطهما في وقت واحد. وعلى الرغم من أن النتائج التي تم الحصول عليها تتعارض مع بعض الافتراضات النظرية إلا أن هناك تفسيرات بديلة لهذه النتيجة. فقد لا تكون العديد من الشركات في البرازيل مهتمة بتقديم إفصاح تطوعي عالي الجودة، لأن معظم المساهمين فيها يتمتعون بمزايا خاصة من السيطرة، لذلك تقل هذه القضية من أهمية الطلب المحتمل في السوق على المعلومات ولا تمنع سلوك إدارة الأرباح. وفي نفس السياق تهدف دراسة سايون ومقنان (Sahyoun & Magnan, 2020) إلى إختبار العلاقة بين الإفصاح التطوعي في تقارير لجان المراجعة وإدارة الأرباح وهي تحقق فيما إذا كان هذا الإفصاح يعكس محاولة لجان التدقيق للانخراط في إدارة الأرباح، بالتطبيق على أهم الشركات القابضة للبنوك الأمريكية في الفترة من 2006 إلى 2015. حيث قامت دراستهم بتطوير شبكة تسجيل لقياس الإفصاح التطوعي في تقارير لجنة التدقيق تعتمد على توصيات من تقارير 10 منظمات صناعية وتبين النتائج الوصفية أن مستوى الإفصاح التطوعي في تقارير لجان التدقيق لم يرتفع بشكل ملحوظ من عام 2006 إلى عام 2015. وتشير التحليلات متعددة المتغيرات إلى أنه عندما يكون مستوى إدارة الأرباح لدى المصارف مرتفع تقوم لجان التدقيق بزيادة من الإفصاح الاختياري في تقاريرها مما يشير إلى أن لجان المراجعة تستخدم الإفصاح الاختياري كوسيلة لإدارة الانطباعات ذات العلاقة. وبالمثل نجد دراسة علم الدين وآخرون (Alm El-Din et al., 2022) تستكشف العلاقة بين التحميل الزائد للمعلومات وتعقيد إعداد التقارير وعلى وجه الخصوص فإنه يبحث فيما إذا كانت المعلومات التطوعية الواردة في التقرير السنوي للشركة مرتبطة بسهولة قراءتها. وبالمثل، فهو يدرس كيفية تأثير ممارسات ربحية الشركة وإدارة أرباحها على العلاقة بين الإفصاح التطوعي وسهولة القراءة. لقياس الإفصاح التطوعي يستخدم التقارير السنوية للشركات المصرية غير المالية المدرجة في مؤشر EGX 100 من عام 2010 إلى عام 2018. ويتم قياس مدى سهولة قراءة التقرير السنوي تلقائياً باستخدام مؤشر LIX، ويتم استخدام مؤشر الإفصاح التطوعي المُعد مسبقًا لقياس مستوى الإفصاح التطوعي في التقارير السنوية. بينت النتائج أن عدم سهولة قراءة التقارير السنوية هي وظيفة سلبية للإفصاح التطوعي، مما يشير إلى أن الشركات المصرية التي لديها المزيد من الإفصاح التطوعي من المرجح أن يكون لديها تقارير سنوية أكثر تعقيدا. وبالمثل فإن الشركات الأقل ربحية والشركات التي تمارس ممارسات إدارة الأرباح تزيد من المعلومات التطوعية في تقاريرها السنوية مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إمكانية قراءة تقاريرها.

وبناء على ما سبق، يتبين أن أدبيات الإفصاح التطوعي وإدارة الارباح قد ركزت فقط على تأثير مستويات الإفصاح التطوعي وحجمه على إدارة الارباح دون الاهتمام بجودة الإفصاح. ومع ذلك، يرى بيريتا وبوزولان (Beretta & Bozzolan, 2008) أن جودة الإفصاح لا ترتبط فقط بمستوى المعلومات وحجمها التي يتم الإفصاح عنها، ولكن أيضاً بما يتم الإفصاح عنه وتنوع المواضيع التي يتم الإفصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك، قال Botosan (2004) أن فكرة جودة الإفصاح التطوعي يجب أن تستند إلى الأطر المفاهيمية التي أنشأها واضعو المعايير (FASB وIASB). ويعكس هذا تفسيراً مقبولاً بشكل عام لجودة الإفصاح، ويؤدي إلى معلومات عالية الجودة مفيدة لصنع القرار (IFRS, 2010). ومن الجدير بالذكر أن دراسات الإفصاح التطوعي استخدمت عدة طرق لقياس جودة الإفصاح التطوعي. على سبيل المثال، تم استخدام تصنيف AIMR، المتوفر فقط لشركات محددة في الولايات المتحدة، من قبل Lobo and Zhau (2001) كبديل لجودة الإفصاح التطوعي، بينما ركزت أبحاث أخرى على مؤشرات الإفصاح التي تقيس فقط مستوى المعلومات التي تم الإفصاح عنها دون الالتفات إلى ثراء هذه المعلومات. لذلك لقياس جودة الإفصاح التطوعي تقوم الدراسة الحالية بتطوير إطار شامل يأخذ في الاعتبار كمية وثراء المعلومات المفصح عنها مع الاهتمام بتلبية الأطر المفاهيمية لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وأخيراً ما يمكن ملاحظته هنا أن أياً من الدراسات المذكورة أعلاه لم تتناول العلاقة بين إدارة الارباح وجودة الإفصاح التطوعي في القطاع المصرفي في ليبيا. وبالتالي، فإن الدراسة الحالية تحاول أن تسد هذه الفجوة في الأدبيات من خلال فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الإفصاح التطوعي في البيئة المصرفية الليبية.

7. الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

تناول هذا الجزء من الدراسة عرض المنهجية المتبعة في الجانب الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: عينة الدراسة

العينة الأولية لهذه الدراسة هي المصارف التجارية الليبية من عام 2016 إلى عام 2020. وقد تم حذف المصارف التي تفتقد بياناتها من العينة الأولية. وتتكون العينة النهائية من 35 تقرير سنوي تتعلق بـ 7 مصرف خلال فترة الدراسة.

ثانياً: قياس إدارة الأرباح (المتغير التابع).

لقياس إدارة الأرباح تستخدم الدراسة الحالية إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق كمقياس للمتغير التابع لهذه الدراسة (إدارة الارباح). وتستخدم هذه الدراسة نموذج جونز (Jones., 1991) الذي تم تعديله من قبل ياسودا وآخرين (Yasuda et al.,2004) للشركات المالية، كنموذج لقياس إدارة الارباح. تماشياً مع ياسودا وآخرون (Yasuda et al.,2004) وعبد السلام وآخرون (Abdelsalam et al., 2016) يقيس هذا البحث إجمالي الاستحقاقات (TAC) بالفرق بين صافي الدخل (NI) وصافي التدفقات النقدية (NCF).

$$TAC = NI - NCF$$

ويشير ياسودا وآخرون (Yasuda et al.,2004) إلى أن المستحقات التقديرية غير الطبيعية والتي يتم تسجيلها من خلال التغيرات في ظروف عمل المصرف (الدخل التشغيلي) ومصروفات الاستهلاك غير الطبيعية للأصول الثابتة، لذلك من أجل تحقيق الجزء التقديري غير الطبيعي من إجمالي الاستحقاقات تتم الإشارة إلى المتبقي(ε) من المعادلة الموضحة أدناه على أنه جزء الاستحقاق التقديري غير الطبيعي (DA) من إجمالي الاستحقاقات، والذي يعتمد على تقدير الإدارة. وللحد من فروقات الحجم يتم تقسيم جميع المتغيرات في هذه المعادلة على إجمالي الأصول في أول المدة (Abdelsalam et al., 2016; Yasuda et al., 2004).

$$(TAC_{it} / TA_{t-1}) = \beta0\ (1 / TA_{t-1}) + \beta1\ (\Delta\ OI_{it} / TA_{t-1}) + \beta2\ (\ BPEit / TA_{t-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث:

TAC = إجمالي الاستحقاقات المقدرة من الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية.

TA = إجمالي الأصول.

Δ OI = التغير في دخل التشغيل بين t−1 إلى t.

BPE = مباني البنك ومعداته.

$\beta0$ ، $\beta1$، $\beta2$ = المعلمات المقدرة

εit = المتبقي.

ثم استخدام تقديرات المعاملات ($\beta0$ ، $\beta1$، $\beta2$) من المعادلة السابقة لحساب الاستحقاقات العادية (NA_{it}) لكل تقرير سنوي في العينة

$$NA_{it} = \beta0\ (1 / T_{it-1}) + \beta1\ \ (\Delta\ OI_{it} / TA_{t-1}) + \beta2\ (PPE_{it} / A_{it-1}) \quad (2)$$

الاستحقاقات غير العادية (DA) والمستخدمة في هذه الدراسة كمقياس لإدارة الأرباح وتقاس بالفرق بين إجمالي الاستحقاقات (TAC) وصافي الاستحقاقات المحسوبة أعلاه (NA).

ثالثاً: قياس جودة الإفصاح التطوعي

توضح الأدبيات السابقة وجود جدل حول قياس الإفصاح التطوعي (HASSAN, 2010)، ويشير بوتوسان (Botosan, 2004) إلى إنه على الرغم من أن كمية الإفصاح ونوعيته لا يمكن فصلهما وهناك صعوبة لقياسهما إلا أن كمية المعلومات التي يتم الافصاح عنها لا تعني بالضرورة الجودة. وفي هذا الصدد قام بيتي وماكينيس وفيرنلي "BMF" (Beattie et al., 2004) إنشاء إطار جديد لقياس حجم وعرض الإفصاح التطوعي، واقترح BMF أنه يمكن تحسين هذا الإطار من خلال إضافة العمق بالإضافة إلى العرض من أجل قياس ثراء الإفصاح التطوعي. كما استخدم بيرتا وبوزولان (Beretta & Bozzolan, 2008) هذا الإطار المطور بواسطة BFM لقياس الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (forward looking information disclosure) ومقارنتها بقياس حجم المعلومات المستقبلية (أي مقارنة جودة الإفصاح بكمية الإفصاح) ويؤكد BFM أنه باستخدام القياس متعدد الأبعاد للإفصاح فإن الإطار الجديد يعمل على تحسين قياس الإفصاح ويوفر فهماً أكثر شمولاً لجودة الإفصاح. لذلك، قامت الدراسة الحالية بتقدير جودة الإفصاح التطوعي باستخدام إطار BMF الذي تم تحسينه بواسطة Beretta & Bozzolan، في عام 2008، حيث تقيس الدراسة الحالية كلاً من الأبعاد الكمية والنوعية للإفصاح التطوعي من خلال نفس الإطار الذي استخدمته Beretta & Bozzolan في 2008 ويتكون هذا الإطار من مرحلتين لقياس جودة الإفصاح، حيث تنقسم المرحلة الثانية إلى خطوتين. ويمكن استخدام المرحلة الأولى والخطوة الأولى في المرحلة الثانية والتي تم تطبيقها من قبل Beretta & Bozzolan في عام 2008 لقياس جميع أنواع الإفصاح (Beretta & Bozzolan, 2008) إلا أنه قد تم تصميم الخطوة الثانية من المرحلة الثانية لقياس المعلومات التطلعية (forward looking information disclosure) بشكل خاص ولهذا اتبعت هذه الدراسة نفس المرحلة الأولى والخطوة الأولى من المرحلة الثانية من نموذج Beretta & Bozzolan في عام 2008 كما قام بوبكر (Khaled, 2023; Khaled, 2018) بتطوير الخطوة الثانية من المرحلة الثانية لتكون مناسبة لقياس مدى فائدة الإفصاح التطوعي لهذا تتبع الدراسة الحالية دراسة بوبكر على النحو التالي:

المرحلة الأولى، الدراسة الحالية تستخدم تحليل المحتوى لقياس تكرار العناصر التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية، حيث تستخدم قائمة مرجعية (انظر الملحق 1). التقنيات المستخدمة

في الدراسات السابقة في وحدة تحليل محتوى الإفصاح هي الكلمات أو النصوص أو الجمل أو الفقرات أو صفحات الإفصاح، وقد اختارت الدراسة الحالية الكلمات كوحدة تسجيل لقياس الإفصاح التطوعي. مبررات استخدام الكلمات كوحدة تسجيل هي كما يلي:

1 تعتبر الكلمات هي أصغر وحدة تسجيل وأفضل طريقة لقياس حجم الإفصاح التطوعي ولتقييم جودة الإفصاح التطوعي (Campbell, 2004; Zeghal & Ahmad, 1990).

واقترح BMF أنه يمكن استخدام المتبقي (Ɛ) المعيارية لانحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) كمقياس جيد لكمية الإفصاح باستخدام الصناعة والحجم كمتغيرات مستقلة، وفي هذا السياق دعمت العديد من الدراسات تأثير الصناعة والحجم على كمية الإفصاح (Urquiza et al., 2009; Beretta & Bozzolan, 2008). وبذلك يكون البعد الكمي المقاس بطريقة بيرتا وبزولان في 2008 كما يلي:

$$D\,it = \beta 0 + \beta 1\ SIZE_{it} + \beta 2\ Type_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن،

D it = الإفصاح التطوعي للشركة في السنة t مقاساً بتحليل المحتوى كتكرار للبنود التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية،

$SIZE_{it}$ = حجم الشركات، ويتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات لقياس حجم الشركة

$Type_{it}$ = نوع الصناعة.

ε_{it} = المتبقي لنفس الشركة في نفس العام.

ونقوم بعد ذلك باستخدام تقديرات المعامل من المعادلة (1) لحساب الإفصاح المقدر (d_{it}) لكل تقرير مالي في العينة:

$$d\,it = \beta 0 + \beta 1\ SIZE_{it} + \beta 2\ Type_{it} \quad (2)$$

$$RQ = D_{it} - d_{it}$$

حيث RQ هو مؤشر الكمية النسبية، D هو الإفصاح للشركة i في السنة t وd it هو الإفصاح المقدر بالمتبقي لنفس الشركة في نفس العام. يتم توحيد مؤشر RQ باستخدام الحد الأدنى والحد الأقصى لمؤشر الكمية النسبية للعينة.

المرحلة الثانية، Beretta & Bozzolan في 2008 حدد ثراء محتوى الإفصاح (RIC) كدالة للعرض (WID) والعمق (DEP) للإفصاح التطوعي. طبقت هذه الدراسة نفس طريقة Beretta

Bozzolan & في 2008 لقياس WID للإفصاح التطوعي باستخدام تركيز الإفصاح التطوعي وتغطية الإفصاح كمقياس لـ WID، بينما تستخدم الدراسة الحالية خصائص المعلومات التي تقترحها مبادرة التقارير العالمية (GRI) والمبادئ التوجيهية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (2010) كمقياس لـ DEP في الخطوة الثانية من هذه المرحلة.

1- لقياس WID، تحدد هذه الدراسة تركيز الإفصاح التطوعي (CON) عبر العناصر كدالة لـ لتركيز الإفصاح على مستوى الفئة الفرعية (Sub CON) وتحديد مدى انتشار الإفصاح باستخدام التغطية (COV). تركيز الإفصاح على مستوى الفئة الفرعية (Sub CON) يمكن قياسه على النحو التالي:

$$CON = \sum_{j=1}^{n} Pj^2$$

حيث Pi = نسبة الإفصاح عن العنصر i التي يتم قياسها من خلال تحليل المحتوى كتكرار للعنصر. الحد الأقصى لقيمة CON هو 1 عندما تقع جميع وحدات نص الإفصاح التطوعي في فئة واحدة وتكون القيمة أصغر عندما تكون وحدات الإفصاح التطوعي موزعة بين الفئات. القيمة الأعلى لمؤشر CON هي أضعف جودة للإفصاح. وبالتالي، يتم ضرب النتائج في -1 لاستخدامها كمقياس ثاني لجودة الإفصاح.

تشير التغطية (COV) إلى أن جودة الإفصاح التطوعي تكون أفضل عندما يكون توزيع المعلومات المبلغ عنها بين العناصر المأخوذة في الاعتبار في القائمة المرجعية مرتفعاً.

$$COV = \frac{1}{st} \sum_{j=1}^{st} INF$$

حيث أن،

INF = 1 إذا أفصحت الشركة i عن معلومات حول العنصر j في التقرير السنوي، وإلا = 0، وst = عدد الفئة الفرعية ويتم الحصول على قيمة WID كمتوسط للأبعاد CON وCOV:

$$WID = \frac{1}{2}(CON + COV)$$

من أجل التمكن من تقييم مدى فائدة الإفصاح التطوعي فإن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 2010 ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في عام 2008أ؛ 2008ب؛ يشير بشكل واضح إلى ضرورة إنشاء أداة قياس شاملة تأخذ في الاعتبار جميع خصائص المعلومات، ويوفر مجلس معايير المحاسبة الدولية 2010 إطاراً مفاهيمياً لاختيار

خصائص المعلومات التي ينبغي تضمينها في مؤشر الجودة هذا، أي أن الإطار المفاهيمي يشير إلى أن مستوى الإفصاح مفيد من خلال الاعتماد على خصائصه النوعية من أجل المساهمة في تحسين جودة القرارات، ويجب أن يكون الإفصاح ملائماً ويمثل المعلومات بأمانة حتى يكون مفيداً في اتخاذ القرارات (IASB, 2010, A33)، حيث تعد قابلية الفهم والمقارنة التي تعزز السمات النوعية مكملة للسمات الأساسية وتميز بين المعلومات الأكثر فائدة من المعلومات الأقل فائدة، وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة منسجمة مع الدراسات السابقة (Alotaibi & Hussainey, 2016; Khaled, 2023) تعرف العمق بأنه:

Usefulness =

$$\frac{1}{4}\left(Relevant + Faithfully + Understandability + Comparability\right)$$

حيث أن،

الملاءمة 0 = (Relevance) إذا لم يكن هناك إفصاح تطوعي، 1 إذا تم الإفصاح عن معلومات وصفية مفصح عنها اختيارياً، 2 إذا تم تضمين معلومات وصفية ومالية مفصح عنها اختيارياً، 3 إذا تم الإبلاغ عن إفصاح وصفي يتضمن معلومات مالية ومعلومات مستقبلية (Jonas and Blanchet, 2000; McDaniel et al., 2002).

التمثيل الصادق 0 = (Faithfully Representation) إذا لم يتم الإفصاح عن معلومات اختيارياً، 1 إذا تم ذكر الأحداث الإيجابية فقط (أقل من 5 جمل)، 2 إذا تم التأكيد على أحداث أكثر إيجابية (أكثر من 5 جمل)، 3 إذا تم الكشف عن المزيد من الأحداث الإيجابية والسلبية (Razaee, 2003; Chakroun et al. 2013, Hussainey, & Alotaibi, 2016).

قابلية الفهم 0 = ((Understandability إذا لم يتم الإفصاح عن معلومات اختيارياً،1 إذا كان العرض ضعيفًا (معلومات غير مالية فقط، بدون أي جدول أو صور أو رسوم بيانية)، 2 إذا تم تقديم معلومات مالية وغير مالية دون أي جدول أو صور أو رسوم بيانية، 3 إذا كان العرض جيدًا أي يحتوي على نصوص ومعلومات مالية ورسوم بيانية وجداول أو صور (Jonas and Blanchet, 2000).

قابلية المقارنة 0 = (Comparability) إذا لم توجد نسب في التقرير السنوي، 1 إذا وجدت نسب قليلة (أقل من 5)، 2 إذا وجدت بعض النسب (من 5 إلى 10)، 3 إذا وجدت نسب كافية (أكثر

من 10) (Hussainey, & Alotaibi, 2016). وبهذا يتم استخدام متوسط WID و DEP لقياس RIC على النحو التالي:

$$\mathrm{RIC} = \frac{1}{2}(WID + usfulness)$$

وأخيراً فإن المؤشر العام للجودة هو متوسط RIC و RQ كما يلي:

مؤشر جودة الإفصاح (QVD) = $(RIC + RQ)$

رابعاً: نموذج تحليل متغيرات الدراسة

للتعرف على العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح، نستخدم النموذج التالي:

$$DAit = \beta0 + \beta1\ QVD_{it} + \beta2\ BM_{it} + \beta3\ BankZ_{it} + \beta4\ Grow_{it} + \beta5\ LEV_{it} + \beta6\ PROF_{it} + \beta7\ LIQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن،

1. المتغير التابع

DA: هي القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية المقدرة باستخدام نموذج جونز المعدل بواسطة ياسودا (Yasuda et al., 2004).

2. المتغيرات المستقلة

QVD: هي جودة الإفصاح الطوعي يتم قياس جودة الإفصاح الطوعي من خلال تطوير إطار متعدد الأبعاد (خالد، 2022).

BM: هو اجتماع مجلس الإدارة ويقاس بعدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس إدارة المصرف في كل سنة مالية.

BankZ هو حجم المصرف الذي يتم قياسه بواسطة لوغاريتم إجمالي الأصول في نهاية العام.

Grow: يتم قياس نمو المصرف من خلال قسمة التغير في إجمالي الأصول على إجمالي الأصول أول المدة.

LEV هي الرافعة المالية للمصرف والتي يتم قياسها بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

PROFT: هي الربحية (العائد على الأصول) ويتم قياسها من خلال صافي الدخل إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

LIQ: هي سيولة المصرف وتقاس بقسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة في نهاية السنة المالية.

خامساً: تحليل النتائج

1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يقدم الجدول 1 إحصائيات موجزة لجميع متغيرات الدراسة التي تمت ملاحظتها من عام 2016 إلى 2020 حيث تم استخدام DA الذي تم الحصول عليه من نموذج جونز المعدل بواسطة ياسودا (Yasuda et al., 2004) كمتغير تابع. والمتغير المستقل هو جودة الإفصاح التطوعي (QVD)، في حين تم استخدام متغيرات حوكمة الشركات وخصائص المصرف كمتغيرات رقابية. يوضح الجدول 1 أن متوسط قيم إدارة الارباح DA هو 0.0155 مع الحد الأدنى والحد الأقصى لقيمتين 0 و 0.0502 على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الوسيط لـ DA هي 0.026 مع انحراف معياري قدره 0.0507. وتشير هذه النتيجة إلى أن متوسط القيمة المطلقة لإدارة الأرباح DA في المصارف الليبية يبلغ 1.5%. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها كوهين وآخرون (Cohen et al.,2014) الذين أفادوا بأن متوسط قيمة إدارة الارباح في المصارف الأمريكية بين الفترات من 1997 إلى 2009 يبلغ حوالي 1.4%. ومع ذلك، تشير هذه النتيجة إلى أن قيمة DA في المصارف الليبية قد تكون أكبر من تلك التي أفاد بها عبد السلام وآخرون (Abdelsalam et al., 2016)، الذين أظهروا أن المصارف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها متوسط قيمة إدارة الارباح يبلغ 0.002. وتشير النتائج إلى أن المصارف التجارية الليبية تنخرط في إدارة الارباح ويتوافقان مع نظريات الوكالة والإشارة. حيث تقترح نظرية الوكالة أن تصرفات الأفراد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصلحتهم الذاتية، وأن كل فرد سيزيد ثروته من خلال التصرف بطريقة انتهازية (Leventis et al., 2011). من ناحية أخرى، تقترح نظرية الإشارة أن مديري المصارف قد يشاركون في ممارسات إدارة الارباح لنقل إشارات إلى السوق لإخفاء المعلومات المتعلقة بالقيمة غير المرغوب فيها، لنقل إشارة جيدة عن المركز المالي للمصرف، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي (Ronen and Yaari, 2008). كما يعرض الجدول 1 قيمة المتوسط للإفصاح الاختياري (QVD) في المصارف التجارية الليبية 0.287 وقيمة الوسيط 0.279. وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها نوجراهيني وأزلان أنور (Nugraheni & Azlan Anuar, 2014). بالإضافة إلى ذلك تبين نتائج الدراسة الحالية أن اجتماعات مجلس الإدارة (BM) في عينة الدراسة لها قيم متوسطة تبلغ و3.344، مما يدل على أن المديرين في

مجلس إدارة المصارف التجارية يجتمعون بشكل متكرر مقبول وتتوافق هذه النتائج مع قواعد حوكمة الشركات المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي. كما يوضح الجدول رقم 1 إن حجم المصرف (SIZE) والنمو (GROW) والرافعة المالية(LEV) والربحية(ROA) والسيولة(LIQ) في المصارف التجارية الليبية لها قيم متوسطة تبلغ 9.95 و0.181 و0.0225 و 0.112 و2.073 تظهر على التوالي وتم احتسابهم في هذه الدراسة لاستخدامها كمتغيرات رقابية للعلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الإفصاح التطوعي.

الجدول رقم (1) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Mean	Sd	Min	p50	Max
DA	.0155	.106	.000	.003	.050
QVD	.2735	.057	.233	.508	.468
ROA	.1120	.124	.041	.090	.890
SIZE	9.950	.663	7.00	7.39	7.80
GROW	.1810	.325	.088	.189	.320
LEV	.0225	.065	.014	.583	.710
LIQ	2.073	.731	-2.32	1.14	8.75
BM	3.470	.421	1.61	4.00	6.00

2- تحليل نتائج نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة

يتضح من الجدول رقم 2 نتائج مصفوفة الارتباط المستخدمة في هذه الدراسة لفحص ما إذا كان هناك ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، جريوال وآخرون (Grewal et al., 2004) يرى أن مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة التي تزيد عن 70٪ قد تضر بنتائج تحليل الانحدار. يوضح الجدول 2 معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين أن أعلى معامل ارتباط هو بين ROA (ربحية المصرف) وLIQ (السيولة)، وهو 0.411. وبالتالي فإن معاملات الارتباط لجميع متغيرات الدراسة الأخرى أقل من النسبة المحددة ولا توجد مشكلة تؤثر في نتائج الدراسة بين المتغيرات المستقلة.

الجدول 2: مصفوفة الارتباط

	VDQ	GROW	LEV	ROA	LIQ	SIZ	BM
VDQ	1.0000						
GROW	-0.0078	1.0000					

LEV	-0.136*	0.1034	1.0000				
ROA	-0.0087	0.3493**	0.4156***	1.0000			
LIQ	-0.0326	0.2104**	0.1677*	0.4110*	1.0000		
SIZ	-0.0125	0.2139*	0.2539***	-0.0009	0.1200**	1.0000	
BM	-0.2097	0.3664***	0.3080***	0.3532***	0.1957**	0.0077	1.0000

*الدلالة عند مستوى 0.10 - ** الدلالة عند مستوى 0.05 - *** الدلالة عند المستوى 0.01

ومن أجل اختيار النموذج الأكثر ملاءمة (panel or pooled data model)، تم إجراء اختبار تشاو (Chow test) لنموذج الانحدار المستخدم لفحص العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري إدارة الأرباح. عثمان وتانديلين (Usman and Tandelilin., 2014) يشير إلى أنه إذا كانت قيمة F لاختبار تشاو أقل من 0.05، فإن النموذج المفضل هو panel data model. نظرًا لأن نتائج اختبار Chow لهذه الدراسة بينت أن قيمة F لاختبار تشاو كانت أقل من 0.01 للنموذج الرئيسي المستخدمة في الدراسة، فإن نموذج panel data model أكثر ملاءمة (انظر الملحق 2). يمكن تصنيف panel data model حسب التأثير العشوائي أو التأثير الثابت، ويشير كلارك ولينزر (Clark and Linzer, 2015) إلى أنه إذا كانت p–value أكبر من 0.05، فإن طريقة التأثير العشوائي هي الأكثر ملاءمة لفحص العلاقة. ومن أجل تحديد التأثير الأنسب لاستخدامه في هذه الدراسة تم إجراء اختبار هاوسمان (Hausman test) لنماذج الانحدار المستخدم في الدراسة، وبما أن نتيجة اختبار هاوسمان لنموذج الانحدار المستخدم في هذه الدراسة p–value كانت عند مستوى 0.6290 (انظر الملحق 3)، فإن طريقة التأثير العشوائي (random effect) أكثر ملاءمة في فحص العلاقة بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في الانحدار المستخدم في الدراسة – أنظر إلى كيم وأخرون (Kim et al., 2012). علاوة على ذلك، يقترح فيلد (Field, 2013) أنه يجب التحقق من مشاكل طبيعة البيانات (normality problems) من أجل التأكد من نموذج الانحدار الملائم. تم التحقق من طبيعة بيانات الدراسة باستخدام اختبار الرسم البياني (انظر الملحق 4)، وبعد أن تم التأكد من استخدام الاختبارات المناسبة للدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 3.

يقدم الجدول 3 نتائج تحليل انحدار التأثيرات العشوائية للنموذج المستخدم في هذه الدراسة إن R2 للنموذج 0.3428 مما يشير إلى أن 34% من التباين في المتغير التابع يعزى للمتغيرات التفسيرية المستقلة للدراسة (Riahi & Mounira, 2011). ويوضح الجدول 3 أن القيمة p لنموذج الانحدار ذات أهمية كبيرة عند مستوى 1٪. تشير هذه النتيجة إلى أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية صالحة

ويمكن مقارنته بالدراسات السابقة الخاصة بإدارة الأرباح وجودة الإفصاح الاختياري (Pyo & Lee, 2013). واستناداً إلى النتائج المبينة في الجدول 3 فإن معامل جودة الإفصاح الاختياري (QVD) يرتبط سلباً ومعنوياً بإدارة الارباح عند مستوى 1%. تؤكد هذه النتيجة أن المصارف التجارية الليبية التي لديها جودة الإفصاح الاختياري أعلى، تسجل مستويات أقل من إدارة الارباح، وهو ما يدعم الفرضية الرئيسية للدراسة ويشير إلى وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الارباح. وتتوافق هذه النتيجة مع سانجايا ويونج (Sanjaya and Young, 2012)، وكورنياوان (Kurniawan, 2013) الذين وجدوا أن الشركات ذات الجودة العالية في الإفصاح الطوعي تكون أقل مشاركة في إدارة الارباح. **وبذلك تقبل الدراسة الحالية الفرضية الرئيسية للدراسة.** وتتوافق هذه النتائج مع المنظور طويل المدى، مما يشير إلى أن المصارف توفر نسبة عالية من جودة الإفصاح الاختياري من أجل تقليل المعلومات غير المتماثلة وتعزيز ثقة المالكين حول أداء الشركة الحالي والمستقبلي (Uyar et al., 2013). تتوافق النتائج أيضاً مع نظريات الوكالة والإشارة، والتي تشير إلى وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح التطوعي وإدارة الارباح. تشير كلتا النظريتين إلى أن إدارة الارباح هي شكل من أشكال تكلفة الوكالة لأنها تسبب عدم تناسق المعلومات وتقبل الإفصاح الطوعي باعتباره الحل الأنسب لتقليل عدم تناسق المعلومات (Huang & Zhang, 2011).

ومن حيث متغيرات خصائص المصرف فإن معامل حجم المصرف يكون معنويا عند مستويات 1٪ وترتبط سلباً بـ إدارة الارباح. وتتوافق النتائج مع رأي هاجرمان وزميجيسكي (Hagerman and Zmijeski, 1979) بأن البنوك الأكبر حجما أقل احتمالا للانخراط في إدارة الارباح مقارنة بالبنوك الصغيرة، وذلك بسبب زيادة إجراءات المراقبة من قبل الجهات التنظيمية وتركيزها على أي احتمالات للتلاعب في الارباح. وهذا يأتي في نفس السياق الذي قدمه شو وتشيانج (Shu and Chiang, 2014) وعبد السلام وآخرون (Abdelsalam et al., 2016) الذين أشاروا إلى أن المصارف الكبيرة تستخدم آليات مراقبة أفضل لأنها قد تعمل في بيئة أعمال تخضع لمراجعات شديدة، مما يقلل بالتالي من فرصها في الانخراط في إدارة الارباح مقارنة بالمصارف الصغيرة.

وفيما يتعلق بنمو المصارف (GROW)، فإن معاملات النمو لها ارتباط سلبي ومعنوي عند مستوى 5% مع إدارة الأرباح، وتعني هذه النتيجة أن المصارف التي تتمتع بفرص نمو عالية من المرجح أن تعلن عن مستوى أقل من إدارة الارباح، لأنها تواجه زيادة في المراقبة، مما يقلل من احتمال انخراطها في إدارة الأرباح. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بوفا (Bova, 2013)، الذين

وجد أن الشركات ذات النمو المرتفع أقل احتمالاً للانخراط في ممارسات إدارة الارباح مقارنة بالشركات منخفضة النمو. وفيما يتعلق بربحية المصارف يوضح الجدول 3 أن معامل الربحية له ارتباط سلبي ومعنوي مع إدارة الارباح عند مستوى 10% في المصارف التجارية الليبية. وتشير هذه النتيجة إلى المصارف ذات الربحية المنخفضة من المرجح أن تنخرط في إدارة الارباح وهذا يتماشى مع نتائج الدراسات السابقة، والتي أفادت بوجود علاقة سلبية وهامة بين الربحية وإدارة الارباح (Waweru & Riro, 2013). ويرتبط معامل السيولة (LIQ) سلبا وبشكل ملحوظ مع إدارة الارباح عند مستوى 1٪، وتشير هذه النتيجة إلى أن المصارف التجارية التي تواجه مشاكل بنسبة سيولة منخفضة من المرجح أن تسجل ارتفاعا في مستوى إدارة الارباح. وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة الذين وجدوا أدلة على أن الشركات التي لديها مستويات أعلى من إدارة الارباح هي في الغالب تلك التي لديها نسبة سيولة أقل (Ascioglu et al., 2012). وأخيراً لم تجد الدراسة الحالية علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكل من حوكمة الشركات متمثلة في عدد جلسات مجلس الإدارة وكذلك الرافعة المالية.

الجدول 3: نتائج نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة.

Variables	Obs	Coef.	Z	P>|z|
VDQ	55	-0.0559	-2.52	0.012***
BM	55	-0.0004	-0.20	0.843
Bank-size	55	-0.0008	-2.50	0.011***
Growth	55	-0.0340	-1.97	0.048**
PROFT	55	-0.0233	-1.47	0.141*
LEVER	55	-0.0086	-0.24	0.813
LIQ	55	-0.0010	-2.86	0.004***

***** - الدلالة عند مستوى 0.05 - ** الدلالة عند مستوى 0.10 -**
***الدلالة عند المستوى 0.01**

8. الخاتمة

تتناول هذه الدراسة تأثير جودة الإفصاح الاختياري على إدارة الأرباح باستخدام عينة من المصارف الليبية. إن العديد من الشركات تحاول التلاعب في بياناتها المالية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض مصداقية المعلومات المالية. وبما أن الأدبيات السابقة تعتبر إدارة الأرباح مشكلة لتماثل البيانات فقد بحثت العديد من الدراسات فيما إذا كانت الشركات تتبنى الافصاح الاختيارية تتصرف بشكل مختلف في تقديم بيانات مالية أكثر جودة وتتضمن مستويات أقل من إدارة الارباح. ومع ذلك، فإن الدراسات السابقة تقدم نتائج متناقضة حول العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، قد يكون ذلك بسبب الاختلاف في قياس الإفصاح الاختياري، لذلك تستخدم هذه الدراسة مقياس متعدد الأبعاد لقياس جودة وكمية الإفصاح الاختياري. ومن خلال استخدام هذا المقياس ستساهم وتضيف الدراسة الحالية إلى الأدبيات الموجودة من خلال تقديم أدلة جديدة على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية. حيث تتناول الدراسة الحالية ما إذا كانت المصارف التجارية الليبية والتي تفصح عن مستوى أعلى من جودة الإفصاح الاختياري تتصرف بطريقة مختلفة عند التعامل مع المرونة المتاحة في الطرق والأساليب المتاحة والتي يمكن استغلالها في ظل المبادئ والفروض المحاسبية (Kim et al., 2012). وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، والذي يدعم الفرضية الرئيسية للدراسة والتي مفادها أن جودة الإفصاح الاختياري لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح، مما يتوافق مع نظرية الإشارة ونظرية الوكالة والمنظور طويل الاجل حيث تدعم هذه النتائج الافتراض القائل بأن الشركات التي تظهر جودة الإفصاح الاختياري عالية من المرجح أن توفر تقارير مالية تحتوي على مستوى

أقل من التلاعب في الارباح. كما توفر هذه الدراسة رؤى للأكاديميين وصانعي السياسات. بالنسبة للأكاديميين قد تمثل أدلة الدراسة حول تأثير جودة الإفصاح الاختياري على إدارة بالأرباح في المصارف التجارية الليبية نقطة انطلاق للدراسات المستقبلية حتى تتمكن الأبحاث المستقبلية من النظر في دور الإفصاح التطوعي في تقليل إدارة الأرباح في المصارف الإسلامية حديثة العهد في ليبيا لحماية المستثمرين. هذا البحث قد يكون له آثار جيدة على فهم الممارسون لوظيفة وأهمية أدوار الإفصاح الاختياري في تقييد إدارة الارباح وتحسين جودة التقارير المالية بشكل عام في المصارف التجارية الليبية.

المراجع

بوبكر خالد خالد. (2022). The Impact of Sustainability Disclosure Quality on the Analyst's Forecasts.(2 +1)*41* ,*دراسات في الاقتصاد والتجارة* .

Abdelsalam, O., & El-Komi, M. (2016). Islamic finance: Introduction and implications for future research and practice. Journal of Economic Behaviour & Organization., 132(Supplement), 1-3.

Alm El-Din, M. M., El-Awam, A. M., Ibrahim, F. M., & Hassanein, A. (2022). Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management. *Journal of Applied Accounting Research*, *23*(2), 480-508.

Alm El-Din, M. M., El-Awam, A. M., Ibrahim, F. M., & Hassanein, A. (2022). Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management. Journal of Applied Accounting Research, 23(2), 480-508.

Alotaibi, K. O., & Hussainey, K. (2016). Quantity versus quality: The value relevance of CSR disclosure of Saudi companies. Corporate Ownership and Control, 13(2).

Alturki, K. H. (2015). Voluntary disclosure by Saudi companies. Research Journal of Finance and Accounting, 5(20), pp.77-94.

Beattie, V., McInnes, B., & Fearnley, S. (2004). A methodology for analysing and evaluating narratives in annual reports: A comprehensive descriptive profile and metrics for disclosure quality attributes. Accounting Forum, 28(3) 205-236.

Beretta, S. and Bozzolan, S., (2004). A framework for the analysis of firm risk communication. The International Journal of Accounting, 39(3), pp.265-288.

Beretta, S., & Bozzolan, S. (2008). Quality versus quantity: The case of forwardlooking disclosure. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 23(3), 333-376.

Botosan, C. A. (2004). Discussion of a framework for the analysis of firm risk communication. The International Journal of Accounting, 39(3), 289-295.

Brown, S., & Hillegeist, S. A. (2007). How disclosure quality affects the level of information asymmetry. Review of Accounting Studies, 12(2-3), 443-477.

Brown, S., Hillegeist, S. A., & Lo, K. (2004). Conference calls and information asymmetry. Journal of Accounting and Economics, 37(3), 343-366.

Chen, Y., Chen, C., & Huang, S. (2010). An appraisal of financially distressed companies' earnings management: Evidence from listed companies in china. Pacific Accounting Review, 22(1), 22-41.

Consoni, S., Colauto, R. D., & Lima, G. A. S. F. D. (2017). Voluntary disclosure and earnings management: evidence from the Brazilian capital market. *Revista Contabilidade & Finanças*, *28*, 249-263.

Gras-Gil, E., Manzano, M. P., & Fernández, J. H. (2016). Investigating the relationship between corporate social responsibility and earnings management: Evidence from Spain. BRQ Business Research Quarterly, 19(4), 289-299.

Grougiou, V., Leventis, S., Dedoulis, E., & Owusu-Ansah, S. (2014, September). Corporate social responsibility and earnings management in US banks. In *Accounting Forum* (Vol. 38, No. 3, pp. 155-169).

Guermazi, W. (2023). International financial reporting standards adoption in the European Union and earnings conservatism: A review of empirical research. *International Journal of Disclosure and Governance*, *20*(2), 200-211.

Hassan, A., & Syafri Harahap, S. (2010). Exploring corporate social responsibility disclosure: The case of islamic banks. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 3(3), 203-227.

Huang, P., & Zhang, Y. (2011). Does enhanced disclosure really reduce agency costs? Evidence from the diversion of corporate resources. The Accounting Review, 87(1), 199-229.

IFRS. (2010). Practice statement, MC, A framework for presentation. International financial reporting standard, London: UK.

Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. Journal of Accounting Research, 193-228.

Jones, S., & Finley, A. (2011). Have IFRS made a difference to intra-country financial reporting diversity?. *The British Accounting Review*, *43*(1), 22-38.

Karajeh, A. I. S. (2020). Voluntary disclosure and earnings quality: evidence from ownership concentration environment. Management Research Review, 43(1), 35-55.

Khaled, B. K. M. (2018). *The Relationship between CSR Disclosure Quality and Accrual and Real Earnings Management: Large-Scale Evidence from India* (Doctoral dissertation, University of Central Lancashire).

Kim, Y., Park, M. S., & Wier, B. (2012). Is earnings quality associated with corporate social responsibility? The Accounting Review, 87(3), 761-796.

Kurniawan, A. (2013). The effect of earnings management and disclosure on information asymmetry. International Journal of Technology Enhancements and Emerging Engineering Research, 2(8), 98-107.

Lakhal, N., & Dedaj, B. (2020). R&D disclosures and earnings management: The moderating effects of IFRS and the global financial crisis. Journal of Financial Reporting and Accounting, 18(1), 111-130.

Lambert, R. A. (2001). Contracting theory and accounting. *Journal of accounting and economics*, *32*(1-3), 3-87.

Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. The British Accounting Review, 44(2), 98-110.
Lobo, G. J., & Zhou, J. (2001). Disclosure quality and earnings management. AsiaPacific Journal of Accounting & Economics, 8(1), 1-20.
Martínez Ferrero, J., Garcia Sanchez, I. M., & Cuadrado Ballesteros, B. (2015). Effect of financial reporting quality on sustainability information disclosure. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 22(1), 45-64.
Muttakin, M. B., Khan, A., & Azim, M. I. (2015). Corporate social responsibility disclosures and earnings quality: Are they a reflection of managers' opportunistic behaviour? Managerial Auditing Journal, 30(3), 277-298.
Nair, R., Muttakin, M., Khan, A., Subramaniam, N., & Somanath, V. S. (2019). Corporate social responsibility disclosure and financial transparency: Evidence from India. Pacific-Basin Finance Journal, 56, 330-351.
Prior, D., Surroca, J., & Tribó, J. A. (2008). Are socially responsible managers really ethical? Exploring the relationship between earnings management and corporate social responsibility. Corporate Governance: An International Review, 16(3), 160-177.
Qu, W., Ee, M. S., Liu, L., Wise, V., & Carey, P. (2015). Corporate governance and quality of forward-looking information: Evidence from the Chinese stock market. Asian Review of Accounting, 23(1), 39-67.
Safriliana, R., Subroto, B., Subekti, I., & Rahman, A. F. (2018). An overview on contracting theory and agency theory: determinants of voluntary public accounting firms switching. *KnE Social Sciences*.
Sahyoun, N., & Magnan, M. (2020). The association between voluntary disclosure in audit committee reports and banks' earnings management. Managerial Auditing Journal, 35(6), 795-817.
Salem, R. I. A., Ezeani, E., Gerged, A. M., Usman, M., & Alqatamin, R. M. (2021). Does the quality of voluntary disclosure constrain earnings management in emerging economies? Evidence from Middle Eastern and North African banks. International Journal of Accounting & Information Management, 29(1), 91-126.
Santos-Jaen, J. M., Leon-Gómez, A., & Serrano-Madrid, J. (2021). The effect of corporate social responsibility on earnings management: Bibliometric review. International Journal of Financial Studies, 9(4), 68.
Sun, N., Salama, A., Hussainey, K., & Habbash, M. (2010). Corporate environmental disclosure, corporate governance and earnings management. Managerial Auditing Journal, 25(7), 679-700.
Tariverdi, Y., Moradzadehfard, M., & Rostami, M. (2012). The effect of earnings management on the quality of financial reporting. African Journal of Business Management, 6(12), 4603-4611.
Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N. (2013). Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies. Intangible Capital, 9(4), 1080-1112.

Yasuda, Y., Okuda, S., & Konishi, M. (2004). The relationship between bank risk and earnings management: Evidence from japan. Review of Quantitative Finance and Accounting, 22(3), 233-248.

Zang, A. Y. (2011). Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. The Accounting Review, 87(2), 675703.

بوبكر خالد خالد. (2022). The Impact of Sustainability Disclosure Quality on the Analyst's Forecasts. *دراسات في الاقتصاد والتجارة*, *41*(2 +1).

الملحق 2: اختبار تشاو

The relationship between QVD and DA

```
     sigma_u |  39.024393
     sigma_e |  5.7352693
         rho |  .97885757   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(28, 255) = 13.40                     Prob > F = 0.0000

.
end of do-file
```

الملحق 3
اختبار هوسمان (Hausman test)

The relationship between QVD and DA

```
. hausman fixed random, sigmamore
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
VDQ1	.0433014	.0505574	-.0072559	.0115896
BankZ	-.0041761	-.0029328	-.0012433	.0067632
Growth	-.2268112	-.2180128	-.0087984	.0075026
PT	.1220056	.0381579	.0838477	.0589094
PROFT	-.0246238	-.0171842	-.0074395	.004305
LEVER	-.1485616	-.1186124	-.0299492	.0105254
LIQ	-.0041728	-.0036203	-.0005525	.0002005

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(20) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                       =       17.37
            Prob>chi2 =      0.6290
```

الملحق 4
التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة

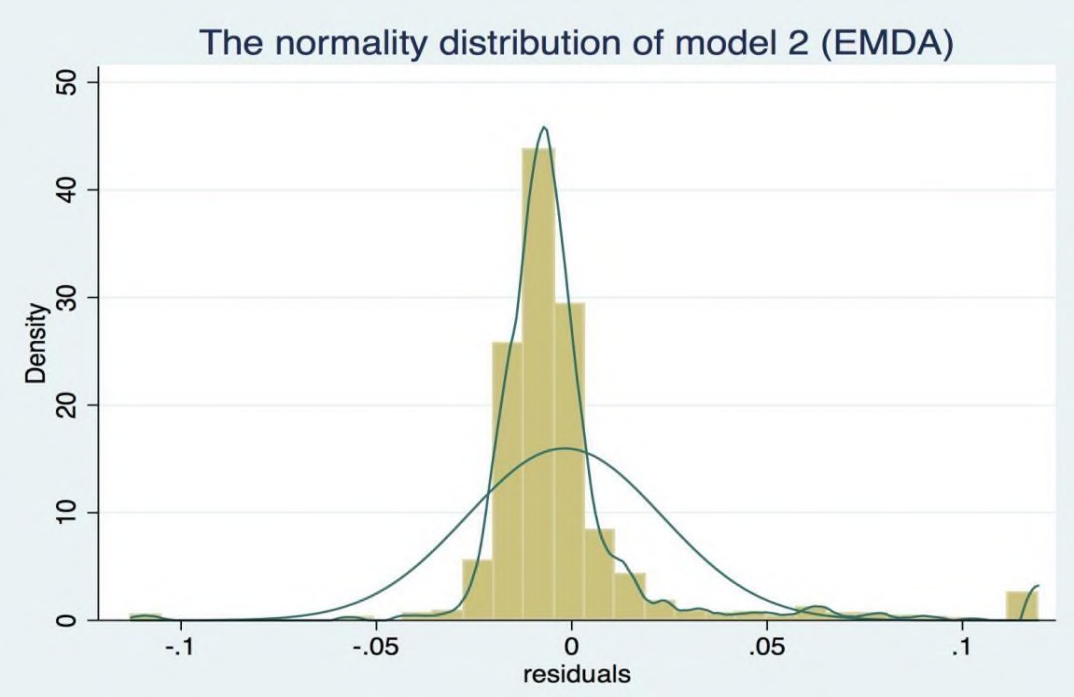

تجربة التعليم الخاص وأثرها في مخرجات التعليم

د. جمال مصباح حمس أ. إلهام إبراهيم ميلاد
قسم إدارة أعمال – كلية الاقتصاد العجيلات –جامعة الزاوية

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تجربة التعليم الخاص وأثرها في مخرجات التعليم. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى معرفة تجربة التعليم الخاص وأثرها على مخرجات التعليم في مدارس التعليم الخاص بمدينة الزاوية. وتم استخدام أداة الدراسة الحالية في استمارة استبيان من تصميم الباحثة، وذلك لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة على تساؤلاتها، على عينة من مدراء مدارس التعليم الخاص بمدينة الزاوية والبالغ عددهم (55) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1. هناك مراجعة وتحسين مستمر لمراجع ومصادر المواد الدراسية المختلفة.
2. هنالك تغذية راجعة تدل على مدى تلبية مخرجات التعلم لأهداف البرنامج الأكاديمي.
3. تتمحور مخرجات التعلم المختلفة في إكساب الطلبة تعلم بناء يواكب المستجدات العالمية.

أما بخصوص الأسباب التي أدت لظهور التعليم الخاص في ليبيا كانت كالتالي:

1. صعوبة النجاح في المدارس العامة.
2. ليس هناك عقاب في التعليم الخاص.
3. أضمن النجاح بمجرد دفع الرسوم.

وبخصوص تأثير بعض المتغيرات على مخرجات التعليم الخاص فقد جاءت:

- عدم وجود فروق دالة احصائيا بين متوسط أفراد العينة في استجاباتهم حول تجاه التعليم الخاص حسب متغيرات (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي).

Abstract:
The study aims to identify the private education experience and its impact on educational outcomes. The descriptive analytical approach was used, which aims to know the special education experience and its impact on educational outcomes in special education schools in the city of Zawiya. The current study tool was used in a questionnaire form designed by the researcher, due to its suitability to the objectives of the study, its curriculum, and its community, and to answer its questions, on a sample of (55) private education school principals in the city of Zawiya, and the study reached several results, including:
1. There is continuous review and improvement of the references and sources of various study materials.
2. There is feedback that indicates the extent to which the learning outcomes meet the objectives of the academic program.
3. The various learning outcomes focus on providing students with constructive learning that keeps pace with global developments.
As for the reasons that led to the emergence of private education in Libya, they were as follows:
1. Difficulty succeeding in public schools.
2. There is no punishment in special education.
3. I guarantee success once the fees are paid.
Regarding the impact of some variables on the outcomes of private education, they are as follows:
- There are no statistically significant differences between the average of the sample members in their responses regarding private education according to the variables (gender, experience, educational qualification).

مقدمة:

نظراً لمواجهة قطاع التربية والتعليم في ليبيا العديد من التحديات التي فرضتها متطلبات العصر واحتاج من الدولة إلى توفير كافة الإمكانات للتغلب على الأمية واستيعاب الأعداد المتزايدة من الراغبين في الدراسة، فتزايد أعداد التلاميذ والطالب الدارسين بالمؤسسات التعليمية بجميع مراحلها في ليبيا نتيجة لتزايد أعداد السكان وقلة الاهتمام بإنشاء مدارس جديدة تستوعب هذه الزيادة، إضافة إلى وجود بعض العاملين بالقطاعات المختلفة والذين لم يستطيعوا ا مواصلة دراستهم بالتعليم العام يتجهون إلى مؤسسات التعليم الخاص لكي يحسنوا من أوضاعهم التعليمية والمهنية. هذا مما جعل من مؤسسات التعليم الخاص تسير جنبًا إلى جنب مع المؤسسات التعليمية العامة التي أنشأتها الدولة. ولتنظيم ذلك اعتمدت بموجب قرار مجلس الوزراء (134) لسنة 2012م، أسندت إليها مهام واختصاصات اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي

بعد حلها بموجب القرار رقم (133) لسنة 2012 م، وتتولى الإدارة تنظيم نشاطات الاستثمار في مجالات التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات ذات العالقة في تيسير إجراءات فتح المؤسسات التعليمية الخاصة بالداخل والخارج [1].

و إن الحديث عن دور التعليم في تعزيز الثقة في القطاع الخاص ينطلق من جملة الموجهات التي يعمل على تحقيقها ، من خلال رفد القطاع الخاص بالتخصصات العلمية النوعية والأولويات ذات الاحتياج والطلب المجتمعي عليها، بحيث يضمن التعليم أن تكون سياساته نحو تمكين المخرجات وبناء القدرات والمهارات والاستعدادات متوافقة مع معطيات الواقع الاقتصادي وملبية لمتطلبات سوق العمل، وقادرة على تغطية وظائف المستقبل، وذلك عبر إعادة هندسة مخرجاته بما يتوافق مع طبيعة الوظائف والأولويات الوطنية ذات العلاقة بتنفيذ رؤية ليبيا 2030، بالشكل الذي يضمن دعم القطاع الخاص وتمكينه من تحقيق مسؤولياته في تنفيذ متطلبات الرؤية، فإن قدرة التعليم على تشخيص الواقع الاقتصادي وإعادة هندسة الممارسة المجتمعية وتقنين التخصصات وانتقاء اختيارها في ضوء معطيات الحالة الاقتصادية، وإيجاد فرص المواءمة بين مخرجاته والتطور الحاصل في عمليات الإنتاج والخدمات في القطاع الخاص من شأنه أن يصنع لهذا القطاع حضورا نوعيا سيسهم بشكل أو بآخر في ردم الفجوة الناتجة عن التسريح ، أو ما يثار حول عدم قدة القطاع الخاص على الإيفاء بالتزاماته الوطنية وتعهداته للحكومة في إطار مبدأ الشراكة الوطنية والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للقطاع الخاص، وبما يعبر عن حجم الدعم الوطني وأجندة التطوير والحوافز التي تحققت لهذا القطاع في السنوات الماضية ، والإجراءات التي التزمتها الحكومة واتخذتها في سبيل إعفاء القطاع الخاص من الكثير من الاستحقاقات المالية والضرائب والرسوم بغية تعزيز قدرته في المقابل على تقديم خدمة عالية الجودة لأبناء المجتمع من خلال عمليات التوظيف والتشغيل التي يقوم بها لاحتواء الشباب العماني ومساعدة الحكومة في أن يمارس القطاع الخاص دوره بكفاءة ومهنية عالية.

مشكلة الدراسة:

وبناء على كل ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التساؤل التالي:

ما أثر تجربة التعليم الخاص في مخرجات التعليم

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة في بعدها العلمي من خلال دراسة تجربة التعليم الخاص واثره في مخرجات التعليم بدولة ليبيا والذي قد يمثل إضافة لمجال البحث التربوي. إضافة إلى أن هذه الدراسة قد تساعد في اثراء المكتبة العلمية، والأكاديمية الليبية بالتفسير العلمي لموضوع التعليم الخاص من واقع تطبيقه في ليبيا مما يقلل كثيرا من الاعتماد على البحوث والدراسات التي أجريت على موضوع التعليم الخاص في مجتمعات أخرى، تختلف في احوالها عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في ليبيا. ومن الناحية العملية فقد تسهم هذه الدراسة في زيادة الوعي لدى مدراء مدارس التعليم الخاص بالدور الذي يقوم به التعليم الخاص في تحسين مخرجات التعليم.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على تجربة التعليم الخاص وأثرها في مخرجات التعليم.
2. معرفة أسباب ظهور التعليم الخاص في ليبيا.
3. التعرف على أثر المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي) في مخرجات التعليم الخاص.

تساؤلات الدراسة:

1. ما أثر تجربة التعليم الخاص في مخرجات التعليم.
2. ما هي أسباب ظهور التعليم الخاص في ليبيا؟
3. ما أثر متغيرات (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي) في مخرجات التعليم الخاص؟

مصطلحات الدراسة:

1. **التعليم** : يُعرف التعليم بأنّه : "عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة، ويمكن القول أن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق للطالب، أو أنّه عبارة عن معلومات، ومعارف، وخبرات، ومهارات يتم اكتسابها من قِبَل المُتلقّي بطرق معينة، فالتعليم مصطلح يُطلَق على العملية التي تجعل الفرد يتعلّم علماً محدداً أو صنعة معينة، كما أنّه تصميم يساعد الفرد المُتلقي على إحداث التغيير الذي يرغب فيه من خلال علمه، وهو

العملية التي يسعى المعلم من خلالها إلى توجيه الطالب لتحقيق أهدافه التي يسعى إليها وينجز أعماله ومسؤولياته" [2]

2. **التعليم الخاص:** هي كل مؤسسة تعليمية أهلية اشتملت على صف أو أكثر من مراحل التعليم العام بأنواعه المختلفة ويتعلم فيها أكثر من عشرة اشخاص تعليما منتظما ويقوم بالتعليم فيها معلم أو أكثر.

ففي معجم المعاني الجامع يعِّرف التَّعليم الأهلي / التَّعليم ص الحر / التَّعليم الخاص: التعليم الذي ينظمه الأفراد والشركات الذين لا تتوافق احتياجاتهم ة التعليمي مع مناهج المدرسة الأساسية [3]

كما يعرفه القاموس التربوي بأنه " نوع من التعليم يختلف عن التعليم الذي يقدم في المؤسسات الحكومية، ولكنه يضم كل المستويات التعليمية من الحضانة وحتى الجامعة." [4]

التعريف الاجرائي: وفى ضوء التعريفات السابقة للتعليم الخاص يمكن تعريف التعليم الخاص بأنه " ذلك النوع من التعليم الذي يتم في مؤسسات تعليمية غير حكومية (خاصة) أنشأها أفراد أو هيئات أو شركات من أجل القيام بالعملية التعليمية في مراحلها المختلفة، مقابل جمع مصروفات من المتعلمين لتغطية تكاليف التعليم، وتسير هذه المؤسسات التعليمية على نفس الخطط والمناهج التعليمية بالدولة.

2.**مخرجات التعليم:** هي في مجملها تلتقي حول امتلاك الطالب للمعارف والمهارات وهي بشكل محد " عبارة محددة عن مجموعة المعارف والمهارات والقيم التي يمتلكها الطالب بعد اكمال البرنامج الاكاديمي بنجاح " [5]. أو هي " عبارات تصف بدقة ما يتوقع من المتعلم أن يمتلكه من معارف ومهارات وقيم خلال مروره بخبرة تعليمية معينة ".

التعريف الاجرائي: حسب هذه الدراسة فإن مخرجات التعليم هي: المعارف والمهارات والقيم التي يمتلكها الطالب الذي يدرس في القطاع الخاص واثرها على مخرجات التعليم.

الاطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الاطار النظري:

1. التعليم الخاص في ليبيا:

يعد قطاع التعليم الخاص مكونا من مكونات المدرسة الليبية، و طرفا في المجهودات الرامية إلى التعميم الشامل والمنصف للتعليم، وكذا تنويع العرض التربوي وتجويده وتشجيع التفوق مع مراعاة مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص والالتزام بما يلي: [6]

- تأكيد ضرورة التزام التعليم والتكوين الخاص بمبادئ مرافق المؤسسات التعليمية العامة والمتعلقة بتوفر المرافق الصحية والتعليمية والتربوية والنشاط وغيرها.
- أن تقوم الدولة، بمهام منح الترخيص للمؤسسات التعليم الخاصة، وإصدار القوانين المنظمة لها، وضمان معايير الجودة، والمتابعة والتقييم واعتماد النتائج.

2. عوامل تبني التعليم الخاص في ليبيا:

من خلال التقرير السنوي حول التعليم التشاركي، الصادر عن المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب (2006) يوضح ان التعليم التشاركي (سابقا) الخاص في الوقت الحالي التعليم التشاركي مصطلح عرفه التعليم الحر أو الأهلي في ليبيا في العام (2001) م عندما صدر عن مؤتمر الشعب العام (سابقا) القانون رقم 9 لسنة (2001) م بشأن تنظيم النظام التشاركي في مجال التعليم والصحة ولائحته التنفيذية، و ما تاله من قرارات قصد إتاحة الفرصة أمام القطاع الأهلي للمشاركة في تقديم الخدمات التعليمية بسبب الطلب الاجتماعي علي التعليم، وارتفاع تكلفته، وتدني مستواه، ولخلق منافس للقطاع العام التابع للدولة بقصد رفع كفاءته، وخلق جو من التنافس بين القطاعين الحكومي والأهلي، وقد حددت مجموع هذه القوانين و القرارات واللوائح جميع ما يضمن نجاح العملية التعليمية، ويجعل منها منافس للتعليم الحكومي. ويتمثل ذلك في :تنفيذ المنهج المعتمد في المدارس الحكومية، وضرورة توفر المعلم الكفء، المؤهل أكاديميا ومهنيا؛ وضرورة توفر المبني المدرسي، ذات المواصفات المعتمدة، والمصادر والموارد والمستلزمات التي تطلبها العملية التعليمية، إلى جانب الشروط والقيود التي تضمن الجدية في توفير خدمات تعليمية يطلبها كل من يرغب ويقدر على دفع المقابل المالي لها [7]

ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

1. التطور السريع في ميادين العلوم وتطبيقاتها، وميادين الاقتصاد والمال والاجتماع.
2. الازدحام في المدارس العامة.
3. التخفيف من أعباء نفقات الدولة.
4. السعي العالمي والمشترك للتقدم والانتفاع بثمراته.
5. الانفتاح على الثقافات الإنسانية، والاستفادة من تقدمها.

6. محاولات تطوير وتجديد بيئته التعليمية.
7. التوجهات العالمية والعربية وتوصيات الجهات المختصة نحو القطاع الخاص.
8. التوجهات المحلية.

3- التعليم الخاص في مدينة الزاوية:

مدينة الزاوية شأنها شأن البلديات في ليبيا يحتوي قطاع التعليم فيها على عدد من المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة الأساسي والثانوي والتقني والجامعي العام والخاص ولكن سنسلط الضوء في هذا البحث على مدارس التعليم الخاص موضوع الدراسة.

جدول (1) توزيع مدارس التعليم الخاص بمدينة الزاوية حسب سنوات مختلفة

السنة الدراسية	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	المجموع
2014-2013	33	4	37
2015-2014	35	7	42
2016-2015	37	7	44
2017-2016	40	10	50
2018-2017	45	10	50

الدراسات السابقة:

1. **دراسة: عدي صابور محمد (2018) بعنوان " انعكاس مخرجات التعليم الاهلي على سوق العمل في العراق" [8]**

هدفت الدراسة إلى. بيان مدى تأثير مخرجات التعليم العالي الخاص بزيادة معدلات البطالة في العراق. عند حساب معامل الارتباط بين الخريجين ومعدل البطالة حيث بلغ (0.21) ظهر من نتيجة التحليل انه كلما ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والخريجين منهم كلما زادت معدلات البطالة في العراق وخصوصا" في الاختصاصات الإنسانية والإدارية، فلابد أذن من الموائمة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل، مع تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم التقني لتحقيق الموازنة بين أعداد الخريجين واختصاصاتهم وسوق العمل.

2. دراسة: أمل صالح (2020) بعنوان " درجة تطبيق معايير الاعتماد في مدارس التعليم الخاص في الأردن " [9]

هدفت الدراسة التعرف إلى تقدير درجة تطبيق معايير الاعتماد في مدارس التعليم الخاص في الأردن، تم استخدام المنهج الوصفي، تكونت عينة الدراسة من (250) مديرا ومديرة. وقد تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية من بين أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (612) مديرا ومديرة ، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي ، وتبين من نتائج الدراسة أن تقديرات أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة كبيرة ، على مجالات درجة تطبيق معايير الاعتماد في مدارس التعليم الخاص في الأردن ، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى استجابات أفراد العينة في درجة تطبيق معايير الاعتماد في مدارس التعليم الخاص في الأردن بجميع مجالاتها تعزى لاختلاف المتغيرات (النظام ، والنوع ، والمؤهل العلمي ، وسنوات الخبرة) ، على جميع مجالات الدراسة والاداة الكلية ، ، حيث أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى أثر متغير الجنس، بينما جاءت الفروق بالنسبة لمتغير النظام ً لصالح النظام الأجنبي، وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي جاء لصالح مؤهل الدكتوراه بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة جاء لصالح فئة (5) سنوات فما دون و(10) سنوات فأكثر.

3. دراسة: فتحي علي (2019) بعنوان " اتجاه الطالب نحو التعليم الخاص في ليبيا (الأسباب والمشكلات) [10]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة التعليم الخاص في ليبيا، وتحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى اتجاه الطالب نحو مدارس التعليم الخاص وتركهم مدارس التعليم العام، والمشكلات التي تواجه الطالب في مدارس التعليم الخاص في ليبيا. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة باعتباره المنهج المناسب لطبيعة الدراسة. تكونت عينة الدراسة من طالب مختلف مدارس التعليم الثانوي الخاص بمنطقة جنزور (ادبي -علمي) حيث تم اختيار عدد (580) طالبا بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد روعي عند اختيارها على أن تكون ممثلة تمثيل جيد للمجتمع. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دالة احصائية بين متوسط درجات الذكور، ومتوسط در جات الإناث في استجاباتهم حول الأسباب والمشكلات تجاه التعليم

الخاص، عدم وجود فروق ذات دالة احصائية بين متوسط طالب التخصص العلمي ومتوسط طالب التخصص الأدبي في استجاباتهم حول الأسباب والمشكلات تجاه التعليم الخاص.

4. دراسة: محمد بن ناصر (2021) بعنوان " الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس " [11]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفنية من وجهة نظر قائدات المدارس والتعرف على أهم المعوقات (الإدارية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه خصخصة التعليم العام من وجهة نظر قائدات المدارس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها. وصممت استبانة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: حصلت عبارة الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية بمتوسط (2.49)، يليه دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية. واتضح من النتائج أن أهم المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم العام تمثلت في المعوقات الاقتصادية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظم هذه الدراسات لم تتفق مع الدراسة الحالية من حيث موضوع التطبيق وتختلف في بعض المتغيرات والبيئة المكانية التي تتناولها. وبمراجعة الدراسات السابقة وتوصياتها يتضح مدى الحاجة إلى اجراء الدراسة الحالية، نظرا لعدم دراستها في مدارس مدينة الزاوية حسب علم الباحثة.

الإجراءات المنهجية:

المنهج المستخدم: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى معرفة تجربة التعليم الخاص وأثرها على مخرجات التعليم في مدارس التعليم الخاص بمدينة الزاوية.

عينة الدراسة: تكونت من مدراء مدارس التعليم الخاص بمدينة الزاوية والبالغ عددهم (55) مديراً ومديرة تم اختيارهم بشكل عمدي من مدارس التعليم الخاص بمدينة الزاوية.

حدود الدراسة:

1. الحدود البشرية: تكونت الحدود البشرية من مدراء مدارس التعليم الخاص (الأساسي والثانوي) الواقعة في نطاق مدينة الزاوية؟
2. الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على مدارس التعليم الخاص (الأساسي والثانوي) بمدينة الزاوية.
3. الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة العام الدراسي الحالي 2022 م/ 2023

أدوات الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة الحالية في استمارة استبيان من تصميم الباحثة، وذلك لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة على تساؤلاتها.

أ- بناء أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الادبيات التربوية، والدراسات السابقة، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة تم بناء الأداة (الاستبيان) وتكونت في صورتها النهائية من قسمين، وهما:

- **القسم الأول:** يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بمفردات الدراسة والمتمثلة في: (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي)
- **القسم الثاني:** وتكون من (32) عبارة موزعة على محورين اساسين هما: محور مخرجات التعليم الخاص، والمحور الثاني الأسباب

ب-**صدق الأداء:** صدق أداة البحث يعني التأكد من أنها تقيس ما اعدت له كما يقصد به شمول الاستبانة لكل عناصر التي تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة البحث.

1. الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكمين إلى (7) محكمين، وقد طلب من السادة المحكمين تقييم جودة الاستبانة من حيث قدرتها على قياس ما اعدت لقياسه، وسلامتها لغوياً، وابداء ما يرونه من تعديل، أو حذف، أو إضافة للعبارات. وبعد أخذ الآراء والاطلاع على الملاحظات، تم اجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبين المحكمين ومن تم اخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

2. الصدق الداخلي للأداة: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة.

جدول (2) صدق الاتساق الداخلي لإداة الدراسة (معامل ارتباط بيرسون)

مجالات الدراسة	معامل ارتباط بيرسون
مخرجات التعليم الخاص	*0.845
أسباب	*.900
البعد الكلي	*0.789

من الجدول السابق يتضح أن معاملات الصدق مرتفعة وهي معاملات مقبولة، حيث كانت جميع معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

جـ- ثبات الأداة: قامت الباحثة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

جدول (3) نتائج معامل ثبات ألفا كرونباخ لاداه الدراسة

المجال	معامل الفا كرونباخ
مخرجات التعليم الخاص	0.77
الأسباب ظهور التعليم الخاص	0.62
الثبات الكلي للأداة	0.82

يتبين من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات لمجالات الدراسة والاداة ككل كانت مرتفعة وهي مقبولة وقابلة للتطبيق على عينة الدراسة.

عرض نتائج الدراسة:

التساؤل الأول: ما أثر تجربة التعليم الخاص في مخرجات التعليم؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الدراسة على النحو التالي:

جدول (4) توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور مخرجات التعليم الخاص

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الاتفاق
1	تحرص إدارة التعليم الخاص على مراجعة وتحسين وتطوير الخطط الدراسية بما يتلاءم مع التطورات العلمية المستمرة.	1.88	1.128	%37.6	منخفضة
2	تشكل إدارة التعليم الخاص لجان على مستوى الكليات والأقسام لمراجعة الخطط الدراسية بشكل دوري.	3.08	1.077	%53.6	متوسطة
3	يتم المفاضلة بين المواد الدراسية في ضوء تلبيتها للأهداف التعليمية.	2.00	1.291	%40.0	منخفضة
4	هناك مراجعة وتحسين مستمر لمراجع ومصادر المواد الدراسية المختلفة.	3.68	1.145	%77.6	مرتفعة
5	يتلاءم محتوى المواد الدراسية مع الأهداف التعليمية العامة بدرجة عالية.	2.24	1.268	%51	منخفضة
6	انسجام مخرجات التعلم مع أهداف البرنامج الأكاديمي	1.88	0.927	%44.8	منخفضة
7	تتوافق أهداف البرامج الأكاديمية مع محتوى المواد الدراسية المختلفة بشكل تام.	2.32	1.215	%46.4	منخفضة
8	تتلخص أهداف البرنامج الأكاديمي بمخرجات تعلم قابلة للتحقيق والقياس	2.44	1.474	%40.0	منخفضة
9	هنالك تغذية راجعة تدل على مدى تلبية مخرجات التعلم لأهداف البرنامج الأكاديمي.	3.76	1.012	%75.2	مرتفعة
10	تنسجم مخرجات التعلم مع أهداف البرنامج الأكاديمي في ضوء نتائجها المُقاسة.	2.28	1.400	%45.6	منخفضة

11	أنتجت مخرجات التعلم خريج قادر على التفكير بكافة أنواعه بدرجة مقبولة	2.17	1.952	%44.0	منخفضة
12	فرزت مخرجات التعلم خريج قادر على حل المشكلات بطريقة علمية بدرجة عالية.	2.38	2.025	%39.2	منخفضة
13	افرزت مخرجات التعلم خريج قادر على التميز والإبداع داخل سوق العمل المحلي.	2.36	1.440	%47.2	منخفضة
14	تنسجم مخرجات التعلم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل في مجالات مختلفة	2.56	1.474	%51.2	منخفضة
15	تتمحور مخرجات التعلم المختلفة في إكساب الطلبة تعلم بناء يواكب المستجدات العالمية.	3.08	1.077	%53.6	متوسطة
	الفقرات ككل	2.45	0.559	%	منخفضة

من خلال الجدول السابق، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس مخرجات التعليم الخاص تتراوح من (1.88) – (3.68)، وجميعها تشير إلى أن مخرجات التعليم الخاص كان بدرجة منخفضة إلى مرتفعة. فلقد حصلت الفقرة القائلة " هناك مراجعة وتحسين مستمر لمراجع ومصادر المواد الدراسية المختلفة " على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.68) وبلغ انحرافها المعياري (1.145)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، في حين حصلت العبارة " تحرص إدارة التعليم الخاص على مراجعة وتحسين وتطوير الخطط الدراسية بما يتلاءم مع التطورات العلمية المستمرة." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (0.927) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها منخفضة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لمستوى لمخرجات التعليم الخاص يساوي (2.45) بانحراف معياري (0.559)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها منخفضة، مما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مخرجات التعليم الخاص جاء بشكل عام بدرجة منخفضة.

التساؤل الثاني: ما هي أسباب ظهور التعليم الخاص في ليبيا؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الدراسة على النحو التالي:

جدول (5) توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الأسباب المؤدية لظهور التعليم الخاص في ليبيا

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الاتفاق
1	وجود الازدحام بالمدارس العامة	2.68	1.725	%53.6	متوسطة
2	شدة الإدارة في المدارس العامة	2.17	1.952	%44.0	منخفضة
3	لدي الحرية في حضور الحصص بالتعليم الخاص.	3.91	0.78	%78	مرتفع
4	ليس هناك عقاب في التعليم الخاص	4.08	0.81	%81	مرتفع
5	سجلني والدي في التعليم الخاص دون رضاي	1.88	9.270	37.6	منخفض
6	أضمن النجاح بمجرد دفع الرسوم.	4.14	0.82	%82	مرتفع
7	لا أقوم بحضور الحصص يوميا بالتعليم الخاص	2.24	1.128	%44.8	منخفضة
8	أصدقائي يدرسون بالتعليم الخاص.	3.08	1.077	%61.6	متوسطة
9	أتحصل على التقدير الذي أريده بالتعليم الخاص	2.00	1.291	%40.0	منخفضة
10	لم أوفق في التعليم العام	3.68	1.145	%73.6	مرتفعة
11	كثرة الواجبات في المدرس العامة	2.24	1.268	%44.8	منخفضة
12	صعوبة النجاح في المدارس العامة	4.38	0.87	%87	منخفضة
13	وجود العقاب بالمدرس العامة	2.32	1.215	%46.4	مرتفع جدا
14	الفقرات ككل	3.95	0.692		مرتفعة

من خلال الجدول السابق، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس أسباب ظهور التعليم الخاص تتراوح من (1.88) – (4.38)، وجميعها تشير إلى أن مخرجات التعليم

الخاص كان بدرجة منخفضة إلى مرتفعة. فلقد حصلت الفقرة القائلة " صعوبة النجاح في المدارس العامة " على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.38) وبلغ انحرافها المعياري (0.87)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، في حين حصلت العبارة ". سجلني والدي في التعليم الخاص دون رضاي " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (0.927) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها منخفضة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لمستوى لمخرجات التعليم الخاص يساوي (3.95) بانحراف معياري (0.692)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها منخفضة، مما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مخرجات التعليم الخاص جاء بشكل عام بدرجة مرتفعة.

التساؤل الثالث: هل توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة حسب متغيرات (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي) في مخرجات التعليم الخاص؟

جدول (6) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي العينة من حيث متغير (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت	مستوى الدلالة
النوع	25.41	5.9	118	1.01	0.312
الخبرة	26.38	4.3	118	1.01	0.314
المؤهل العلمي	15.46	4.1	118	0.048	0.962

يبين الجدول السابق عدم وجود فروق دالة احصائيا بين متوسط أفراد العينة في استجاباتهم حول تجاه التعليم الخاص حيث كانت دلالة قيمة (ت) أعلى من (0.05)، مما يؤشر على أن متغيرات (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي) لم يكن لها تأثير بخصوص مخرجات التعليم الخاص.

النتائج العامة:

تأسيسا على نتائج هذه الدراسة فقد اتفق غالبية أفراد عينة الدراسة على مخرجات التعليم في ليبيا وكانت كالتالي:

1. تشير إلى أن مخرجات التعليم الخاص كان بدرجة منخفضة إلى مرتفعة.

2.تشير النتائج إلى أن أسباب ظهور التعليم الخاص في ليبيا ترجع إلى صعوبة النجاح في المدارس العامة.

3.تشير على أن متغيرات (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي) لم يكن لها تأثير بخصوص مخرجات التعليم الخاص.

4.عدم وجود فروق دالة احصائيا بين متوسط أفراد العينة في استجاباتهم حول تجاه التعليم الخاص حسب متغيرات (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي).

التوصيات:

1. ضرورة متابعة مؤسسات التعليم الخاص من خلال المكاتب المختصة في وزارة التعليم للحصول على تعليم جيد.
2. وضع آلية للإشراف على الامتحانات في المراحل الدراسية المختلفة، وال تقتصر على امتحانات الشهادات فقط.
3. العمل على تهيئة البيئة الإدارية بمدارس التعليم الخاص.
4. توعية المجتمع بأن التعليم الخاص لن يتبعها تغير في الثوابت الدينية والوطنية.

المراجع:

1. صقر: ادارة التعليم الخاص 2012م
2. https://www.almaany.com/
3. فرج المبروك عامر (2018)، التعليم في ليبيا وبعض الدول الأخرى دراسة مقارنة، القاهرة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، ص 33.
4. محمد عبد القادر عابدين (2008)." أسباب إلحاق الوالدين أبناءهم بالمدارس الخاصة وعلاقتها ببعض المتغيرات"، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، ع 3 مارس، ص 54.
5. فرج المبروك عامر (2018)، مرجع سابق، ص 37.
6. المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2006 م، ص 3
7. امانة مؤتمر الشعب العام (سابقا) لسنة 2010، بشأن التعليم، مادة (1-2).

8. عدي صابور محمد (2018)، " انعكاس مخرجات التعليم الاهلي على سوق العمل في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54.
9. أمل صالح (2020)، درجة تطبيق معايير الاعتماد في مدارس التعليم الخاص في الأردن "، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد 3، المجلد 7.
10. فتحي علي (2019)، " اتجاه الطالب نحو التعليم الخاص في ليبيا (الأسباب والمشكلات)، مجلة الاكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 17.
11. محمد بن ناصر (2021)، " الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس " مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 74.

دور المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد المالي في القطاع الحكومي

ديوان المحاسبة الليبي نموذجاً

مصطفى حامد محمد الأحيرش الحضيري

ديوان المحاسبة الليبي

Abstract

The research focused on the role of the Libyan Audit Bureau, "the supreme financial regulatory body in the state," as it is the basic pillar of the state in monitoring public money, alleviating the volume of spending, and combating financial corruption in the government sector, as well as determining the efficiency of the legislative authority's systems and laws. The study sought to explain the Bureau's regulatory impact in accordance with Law No. (19) of 2013 regarding the reorganisation of the Audit Bureau and its executive regulations, in order to achieve effective supervision of public funds as well as the success of the "Labina" initiative, which has had an impact on the Bureau's work in recent years,

In writing this research, the researcher adopted a descriptive and analytical approach. The researcher determined that the Audit Bureau plays a crucial function in combating corruption and preserving public funds, as evidenced by the tasks and powers delegated to it, the core of which is financial supervision, represented by prior, subsequent, and accompanying supervision, as well as performance and compliance supervision.

The researcher made a number of recommendations, among them the most significant of which is the legislative authority's recommendation that the Audit Bureau law be reconsidered and developed in a way that is compatible with the nature of supervisory work, such as adding the authority to investigate and suspend violators from function.

Keywords: financial supervision, model institution, public finance, audit office.

الملخص

تناول البحث دور ديوان المحاسبة الليبي " الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الدولة" باعتباره الركيزة الأساسية للدولة في الرقابة على المال العام و الحد من حجم الإنفاق ومكافحة الفساد المالي في القطاع الحكومي، وإلى معرفة مدى كفاءة الأنظمة والقوانين الصادرة من السلطة التشريعية ، وهدفَ البحث إلى بيان الأثر الرقابي للديوان وفقاً للقانون رقم **(19)** لسنة **2013م** بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة ولائحته التنفيذية وذلك من خلال تحقيق رقابة فعالة على المال العام، وأثر نجاح مبادرة "لَبِنة" في مخرجات عمل الديوان خلال السنوات الأخيرة ، حيث اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ وتوصل الباحث إلى أن ديوان

المحاسبة له دور هام في مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام ، ويظهر ذلك جلياً من خلال المهام والاختصاصات المناطة له ، التي من صميمها الرقابة المالية المتمثلة في الرقابة المسبقة، واللاحقة والمصاحبة ، بالإضافة إلى رقابة الأداء والالتزام ، وتوصل الباحث إلى جملة من التوصيات والتي من أهمها توصية السلطة التشريعية لإعادة النظر في قانون ديوان المحاسبة وتطويره بما يتلاءم مع طبيعة العمل الرقابي، من حيث إضافة سلطة التحقيق وإيقاف المخالفين عن العمل .

كلمات المفتاحية: الرقابة المالية، مؤسسة نموذجية، المال العام، ديوان المحاسبة.

المقدمة

يعتبر الفساد الإداري والمالي المعرقل الرئيسي في خطط التنمية في جميع البلدان، فقد ارتبطت هذه الظاهرة بوجود الأنظمة السياسية والتنظيم السياسي، وهذه الظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى.

وحيث أن السلطة التشريعية تشكل دور هام في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، فالجهات التشريعية تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في أي نظام، حيث أنها تشكل جسراً ما بين الشعب والحكومة.[1]

وقد تطرقت المواد (5 ،13) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى مسألة المشاركة المجتمعية وتعزيز سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية ؛ لذلك فإن المشاركة وتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها لا تتأتى إلا من خلال تعزيز العملية الديمقراطية التي تكون بالانتخابات البرلمانية والمحلية وانتخابات مؤسسات المجتمع المدني ، والتداول السلمي والدوري للسلطة، وتعزيز دور القانون الذي يحكم العمليات الانتخابية والرقابة القضائية على الانتخابات والرقابة المالية على تمويل الحملات الانتخابية، وتجريم الأفعال التي من شأنها المساس بنزاهة وشفافية العمليات الانتخابية، وضمان استقلالية وحيادية الجهة التي تشرف على الانتخابية.[2]

وحيث أن هذه المعايير يجب أن تتوفر في بناء كل دولة، وتعتبر الحجر الأساس لما لها من دور فاعل في التأسيس لدولة المؤسسات التي تلبي المعايير النموذجية المطلوبة في تأسيس الدولة الحديثة بحيث تكون أسس هذه الدولة وقياداتها أول من يعتمد مكافحة الفساد والانحراف الوظيفي.

وحيث أن صلاحيات السلطة التشريعية تنفصل إلى دورين يتمثل في الآتي: –

- المصادقة على التشريعات وإقرارها
- أما الدور الثاني فيتمثل في الرقابة على أداء وأعمال السلطة التنفيذية، واستعمال أدوات التشريع والمساءلة لممارسة هذين الدورين وفقاً للصلاحيات الدستورية للسلطة التشريعية

لذلك فإن دور الرقابة باعتبارها إحدى الوظائف الإدارية التي عن طريقها تكون العملية الإدارية بالمستوى المطلوب لعلاقتها بالتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات بالمتابعة والتحقيق لمستويات الانجاز في كافة المؤسسات التنفيذية في الدولة.

وحيث أن معظم تقارير ديوان المحاسبة الدورية في توصياتها نجدها قد تركزت على جوانب الاصلاحات الأساسية في إدارة وصيانة المال العام والتنسيق بين الجهات الخاضعة لرقابته وفرض تطبيق القوانين وذلك لمنع حدوث اختراق في هدر المال العام.

مشكلة البحث

لديوان المحاسبة دور هام لما له من أهمية متزايدة من بين أنشطة مختلف المؤسسات، ويعتبر الركيزة الأساسية في الدولة، وعلى ذلك تتمحور مشكلة البحث في:

- هل اللوائح والقوانين المناطة للديوان لتحيق رقابة فعالة على المال العام كافيه في تحقيق أهدافها؟
- ماهي الآليات التي سارت عليها الإدارة العليا في الديوان في سبيل تطوير الموارد البشرية؟

أهمية البحث:

تعتبر الرقابة المالية من أهم العمليات التي تساعد على اكتشاف الأخطاء المالية وإيجاد المعالجات اللازمة لها، وبرزت أهميتها نتيجة التغييرات الكبيرة في البيئة الداخلية والخارجية التي تطرأ على عمل المؤسسات الخاضعة للرقابة، لذلك يتوجب عليها تقييم كفاءة وأداء ومدى دقة العمل من أجل الوصول للأهداف.

أهداف البحث

- التعريف بدور ديوان المحاسبة وفقاً للقانون رقم (19) لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

- لمعرفة مدى ملائمة القوانين والتشريعات الخاصة بديوان المحاسبة في تنفيذ المهام الرقابية.
- دور ديوان المحاسبة في تطوير موظفيه وأعضاءه وأثره على المخرجات.

فرضية البحث

انطلاقاً من الدور الهام والمؤثر لديوان المحاسبة في كشف الفساد المالي والقضاء عليه، ينطلق البحث من هذه الفرضية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر ليس منهجاً قائماً بذاته وإنما هو أيضاً خطوة من خطوات إعداد أي بحث وفي أي منهج. ومن ثم يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليل ما ثم جمعه من بيانات ومعلومات تحليلاً كمياً أو تحليلاً كيفياً ليصل إلى النتائج المطلوبة؛ كذلك ثم الاعتماد على البحوث العلمية المحكمة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

الدراسات السابقة

- دراسة عمر محمد أبو جناح، (2020) بعنوان دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد "دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، هدفت هذه الدراسة في بيان دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد مع نظيره ديوان المحاسبة الأردني؛ أستفاد الباحث من هذه الدراسة مراحل نشأة ديوان المحاسبة الليبي.
- دراسة عبدالله عبد الحميد عبدالله الهرامة، (2020)، بعنوان الرقابة المالية على الإنفاق العام في التشريع الليبي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الزاوية ليبيا، هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى فاعلية الأجهزة الرقابية وتطويرها بما يتناسب مع أحكام الرقابة على الإنفاق العان، لا سيما في ظل تزايد النفقات العامة في العصر الحديث. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في دور ديوان المحاسبة في الرقابة المالية والحد من إهدار المال العام، أستفاد الباحث من هذه الدراسة من تعريفات الرقابة المالية والطبيعة القانونية لها.

هيكل البحث:

قسم الباحث الورقة البحثية إلى التقسيمات الأتية

المبحث الأول: الرقابة المالية وتطورها في ليبيا.

المطلب الأول: الرقابة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: نشأة ديوان المحاسبة.

المطلب الثالث: أهداف الديوان واختصاصاته.

المبحث الثاني: الإدارة الرشيدة لديوان المحاسبة الليبي وإسهامها في الحد من إهدار المال العام.

المطلب الأول: مبادرة لَبِنة ودورها في مخرجات العمل الرقابي.

المطلب الثاني: رقابة ديوان المحاسبة على المال العام.

المطلب الثالث: أهمية الرقابة المصاحبة في حفظ المال العام.

المبحث الأول: الرقابة المالية وتطورها في ليبيا

في هذا المبحث سوف يتم تناول تعريف الرقابة لغة واصطلاحاً في المطلب الأول، ونشأة ديوان المحاسبة الليبي في المطلب الثاني، وأهداف ديوان المحاسبة واختصاصاته في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الرقابة لغة واصطلاحاً

الرقابة اسم مصدره رَقَبَ رُقُوباً ورَقُوباً ورَقَابَةَ ورِقْبَاناً ورِقْبَةَ ورَقْبَةً ومعناها حرسه أو انتظره أو حاذرَهُ. وتراقبا أي راقبَ كل منهما الآخر. والرقْبة هي الحراسة والتحفظ، والرقيب وجمعه رُقَبَاء: وهو الحارس فيقال (هو رقيب نفسه) أي ينتقد أعماله فلا يدع سبيلاً للناس إلى لومه. والمرْقَبَة جمعها مَرَاقِب: هي الموضع المرتفع يعلوه الرقيب.[3]

وأيضاً يقال الرَّقب: هو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، وفي الحديث (ارقبُوا محَّمداً في أهل بيته) أي احفظوه فيهم، وفي الحديث (ما من نبيّ إلا أُعطيَ سبعة نُجَباءَ رُقَباءَ) أي حفظة يكونون معه.[4]

وفي المعجم الوسيط أن الرقابة: حارس المتاع ونحوه، وأيضاً جاء في هذا المعجم أن المراقب هو من يقوم بالرقابة، وفي الاقتصاد السياسي تدخل الحكومة أو البنوك المركزية في التأثير على سعر الصرف وتسمى رقابة الصرف.[5]

أما في معجم مختار الصحاح جاءت كلمة الرقابة على أنها " المحافظة والانتظار، فالرقيب يعني الحافظ والمنتظر"[6] واستدل بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[7] ، عليه من خلال ما سبق يتبين أن الرقابة هي: الحفظ، والانتظام، والحماية.

والرقابة في إطار الوظيفة العامة هي وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من الأداء الوظيفي في مدى تحقق الأهداف بكفاية وفاعلية بالوقت المحدد دون انحراف عن التشريعات واللوائح المرسومة، وأيضاً يُراد بها توجيه سلوك الموظفين عن طريق الأطر والضوابط المنظمة للتعامل وتحديد قواعد السلوك الواجب اتباعها ومعاقبة من يخالفها.

أو بمعنى آخر هي الاجراءات والنظم التي تهدف إلى ضمان التزام السلطة التنفيذية في الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية وعدم الخروج عنها.

والرقابة المالية بشكل خاص تعرف بأنها السياسات والإجراءات والوسائل المتبعة التي من خلالها يتم التحقق من سلامة العمليات التي لها أثر مالي على القوائم المالية والميزانية والحسابات الختامية الخاصة بالجهة والتأكد من كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ومدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بالقوانين واللوائح المعمول بها.

المطلب الثاني: نشأة ديوان المحاسبة

إن ديوان المحاسبة منذ نشأته في عام 1955م فقد سارَ على عدة مراحل وسيتم التطرق لها بشكل تفصيلي:

مرحلة ما بين 1955م إلى 1963م

تعتبر هذه المرحلة الأولى التي نشأ فيها ديوان المحاسبة في عام 1955م بالقانون رقم (72) لسنة 1955م بإنشاء ديوان المحاسبة لولاية طرابلس ويعتبر هيئة مستقلة لمراقبة حسابات الولاية ويتبع المجلس التنفيذي وتكاد كل هذه الأجهزة في الولايات الثلاثة في ليبيا تتشابه من حيث الاختصاص والصلاحيات والمهام.

وفي عام 1956م صدر قانون ديوان المحاسبة الخاص بولاية فزان وكان ذلك في مرحلة النظام التحدي، حيث يقوم الديوان بمراقبة إيرادات ومصروفات الولاية والجهات التابعة للولاية ويتم تعين رئيس الديوان بمرسوم بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي ويبلغ بهذا التعيين إلى المجلس التشريعي.[8]

كما صدر في ذات العام القانون رقم (1) لسنة 1956م بإنشاء ديوان المحاسبة لولاية برقة يتبع المجلس التنفيذي للولاية وبموجب هذا القانون قد تم ألغاء القانون السابق للولاية رقم (27) لسنة 1950م الصادر قبل الاستقلال وينفرد هذا القانون إذا قام خلاف بين الديوان إحدى النظارات أو المصالح تعرض المسألة على المجلس التنفيذي للفصل فيه.

مرحلة ما بين 1963م إلى 1975م.

بدأت هذه المرحلة عندما تبنت ليبيا نظاماً جديد بموجب تعديلاً دستوريا رقم (1) لسنة 1963م بشأن تعديل أحكام الدستور والذي تخلت بموجبه عن النظام الاتحادي. حيث صدر قانون ديوان المحاسبة في 1966/11/23م والذي نص في مقدمته بأن ديوان المحاسبة هيئة مستقلة يتبع رئاسة الوزراء كما تطرق القانون عن كيفية تعيين وعزل الرئيس والاختصاصات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها الديوان.[9]

مرحلة ما بين 1975م إلى 2011م

إثر تغير نظام الحكم في ليبيا في هذه الفترة أعيد إنشاء ديوان المحاسبة من جديد بموجب القانون رقم (79) لسنة 1975م وقد ألحق بمجلس قيادة الثورة آنذاك وأسند إليه مهمة الرقابة على الأموال العامة حتى سنة 1979م وبعد إعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا سنة 197م صدر قرار من مؤتمر الشعب العام رقم (3) لسنة 1977 بشأن تبيعة ديوان المحاسبة له لضمان استقلاليته باعتباره الجهة التشريعية.[10]

استمر الحال كما عليه إلى سنة 1986م تم دمج ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية وجهاز المتابعة الشعبية في جهاز واحد تحت مسمى (الجهاز الشعبي للمتابعة) وذلك بموجب القانون رقم (16) لسنة 1986م. واستمر الحال على ما هو عليه إلى أن صدر القانون رقم (11) لسنة 1996م بشأن إنشاء جهاز التفتيش والرقابة الشعبية والذي بموجبه تم إلغاء الجهاز الشعبي للمتابعة وتم تعديله بالقانون رقم (30) لسنة 2000م.[11]

وفي مطلع سنة 2003م صدر القانون رقم (12) لسنة 2003م بإنشاء جهاز الرقابة المالية والفنية وبهذا القانون أصبح اختصاصات جهاز الرقابة المالية مفصولة عن جهاز التفتيش والرقابة الشعبية وتم توزيع الاختصاصات بين الجهازين؛ إلى أن صدر القانون رقم (2) لسنة 2007م بشأن تنظيم جهاز التفتيش والرقابة الشعبية ليمارس اختصاصه على الجوانب الإدارية؛

وفي ذات السياق صدر القانون رقم (3) لسنة 2007م بشأن إنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية ليحل محل جهاز الرقابة المالية والفنية[12].

مرحلة ما بعد عام 2011م

بدأت هذه المرحلة بعد تغير نظام الحكم في ليبيا وعندما صدر المجلس الوطني الانتقالي القرار رقم (119) لسنة 2011م الذي يقضي بإنشاء ديوان المحاسبة الليبي للمرة الثانية عن طريق دمج الأجهزة الرقابية المتمثلة في جهازي التفتيش والرقابة الشعبية والمراجعة المالية في الديوان بالإضافة تم بموجب هذا القرار إعادة العمل بالقانون رقم (11) لسنة 1996م من جديد وإلغاء القانون رقم (2-3) لسنة 2007م الخاص بالأجهزة الرقابية.

وفي سنة 2013م أعيد تنظيم ديوان المحاسبة بالقانون رقم (19) لسنة 2013. بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، والذي بموجبه تم فصل اختصاصات الرقابة الإدارية والتظلم والتحقيق عنه وأنشأ لها هيئة جديدة بموجب القانون رقم (20) لسنة 2013م تحت اسم (هيئة الرقابة الإدارية)، وبموجب القانون رقم (24) لسنة 2023 بشأن تعديل القانون رقم (19) لسنة 2013م تم سحب اختصاص المراجعة المسبقة على مستخلصات الناتجة عن العقود التي تخضع للرقابة بعد التعاقد.[13]

وحيث عرّف القانون رقم (19) لسنة 2013م ولائحته التنفيذية ديوان المحاسبة بأنه هيئة مستقلة تتبع السلطة التشريعية.

ويحتوي القانون رقم (19) لسنة 2013م خمسة فصول على النحو التالي[14] :-

الفصل	القسم	المواد
الفصل الأول	أهداف الديوان واختصاصاته	1-20
الفصل الثاني	في فحص وتقييم الأداء	21-23
الفصل الثالث	في مراجعة وفحص العقود	24-27
الفصل الرابع	في أعضاء الديوان وموظفيه	28-43
الفصل الخامس	أحكام عامة وانتقالية	44-56

المطلب الثالث: أهداف الديوان واختصاصاته.

يهدف ديوان المحاسبة وفقاً للمادة (2) من القانون المشار إليه أعلاه إلى تحقيق رقابة فعالة على المال العام والتحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والالكترونية وسلامة

التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة، وكذلك الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته، وبموجب القانون يقدم تقريره السنوي للسلطة التشريعية، كما أوكل القانون له بإحالة المخالفين إلى الجهات المختصة.

بالإضافة إلى أن الديوان عضو في المنظمات الدولية والأفريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ويعتبر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا.

ووفقاً للمادة (21) "يمارس الديوان فحص وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته لبيان مدى كفاءتها وفعاليتها في ممارسة أنشطتها والتأكد من أن برامجها ومشاريعها تدار بشكل علمي واقتصادي وأنها تحقق الأهداف المحددة وأن تلك الجهات قد استخدمت مواردها المالية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصاد في الإنفاق ".

ولعل الدور الذي قام به ديوان المحاسبة وفقا لاختصاصاته المقررة بموجب القانون رقم (19) لسنة 2013 م وتعديلاته ولائحته التنفيذية، كان له دور فعال في حفظ وصيانة المال العام، من خلال رقابة الأداء التي من خلالها تتم تشخيص المشكلات ووضع توصيات لمعالجتها وتفاديها، ورقابة الالتزام والرقابة المالية والمتمثلة في الرقابة المسبقة والمصاحبة واللاحقة، فيعتبر خط الدفاع الأول للأموال العامة، بالإضافة إلى صقل وتدريب أعضاء وموظفي الديوان من خلال إقامة الورش والندوات العلمية والعملية في مختلف المجالات.

المبحث الثاني: الإدارة الرشيدة لديوان المحاسبة الليبي وإسهامها في الحد من إهدار المال العام

هناك جملة من المبادئ تعمل بها الإدارة العامة للموارد البشرية بديوان المحاسبة الليبي متمثلة في إدارته الرشيدة وفق آليات تحقيق التنمية المستدامة " خطة 2030م" بمعايير يتم العمل بمقتضاها تحقيق العدالة لشغل الوظائف الفنية والإدارية بالديوان، وبناء مؤسسة نموذجية قادرة ومؤثرة على أحداث الفارق، حيث تتصف هذه المبادئ بأنها: تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية، والمعايير الموضوعية، مثل الجدارة والإنصاف والأهلية.

كما تشمل على إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي الوظائف الشاغرة التي تعتبر عرضة للفساد، وضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء، والتشجيع على تقديم أجور كافية، ووضع جداول أجور منصفة، مع مراعاة مستوى النمو الاقتصادي للدولة للأطراف المعنية، ولذلك فإن الهدف من وضع برامج تعليمية وتدريبية يكمن في تمكين أولئك الموظفين من الوفاء

بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية، وتوفر لهم التدريب المتخصص والمناسب من أجل إذكاء وعييهم بمخاطر الفساد الملازمة لأداء وظائفهم.

المطلب الأول: – مبادرة لَبِنة ودورها في مخرجات العمل الرقابي.

مشروع " لَبنة " ملف استراتيجي لديوان المحاسبة الليبي, يعمم التجربة على بقية القطاعات, حيث أطلق السيد/ رئيس الديوان أ. خالد شكشك هذه المبادرة منذ توليه مهامه وذلك لتوظيف العناصر الشابة المتفوقة من خريجي أوائل الجامعات الليبية في التخصصات المطلوبة لتعلن عن رؤية جديدة لتحديد الاحتياجات البشرية والاستقطاب والتعيين بديوان المحاسبة الليبي، ولبداية خطة طموحة رسمها الديوان لرفع كفاءة المورد البشري فيه[15]، وذلك بعد خضوعهم للامتحانات المقررة لهم والمقابلات الشخصية، وذلك تمهيداً لتأهيلهم وصقلهم عن طريق تدريبهم و سد الفجوة العلمية بين الدراسة الأكاديمية والعمل الوظيفي، وذلك بالتعاون مع الجهات التي يقوم الديوان بتوقيع اتفاقيات معها كالمعهد الوطني للإدارة والمعهد العالي للقضاء ومعهد الموارد البشرية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا والذي كان لها الأثر الإيجابي للديوان؛ وحضيت هذه المبادرة للطلبة المتفوقين منذ عام 2015م. في التخصصات ذات العلاقة لتوفير الكادر البشري المميز الذي سيتحمل عبء ومسؤولية العمل في ديوان المحاسبة, وبناء المؤسسات الرائدة، ويكون الاختيار فيها بناءً على المعايير وليس على المحاصصة أو الواسطة, وحيث تقوم هذه المبادرة على تأهيل الكوادر البشرية لديوان المحاسبة بإعطاء دورات تدريبية مكثفة تتراوح مدتها من ست أشهر إلى السنة، لصقل مهاراتهم تمهيداً لتمكينهم من مباشرة أعمالهم في الرقابة.

وتعمل جميع مكونات المشروع تحت إشراف فريق إدارة، مشكل من العاملين بإدارة التدريب بالديوان، وبالإضافة إلى عمل هذا الفريق في الإشراف والتنسيق والمتابعة اليومية لكافة التفاصيل، كذلك تم الاستعانة بفريق متابعة وتقييم خارجي من "مركز ضمان الجودة والمعايير المهنية" وهو جهة متخصصة تابعة لوزارة القوى العاملة، يملك الإمكانيات والمقومات اللازمة للحكم على كفاءة البرنامج، بكل موضوعية واستقلالية.

حيث تم رسم مسار تدريبي يتعين على المتدرب اجتياز ثلاثة فصول تدريبية مكثفة، يمتد كل منها لفترة شهرين كاملين، بواقع ست ساعات يومياً، تنتهي بمنح شهادة الدبلوم المهني التخصصي في ذات المجال المعتمد من ديوان المحاسبة، والمعهد الوطني للإدارة وبالإضافة إلى مرحلتي التدريب العملي الذي يتخلله تدوير بين الإدارات العامة والمكاتب.[16]

وقد تم اختيار مبادرة لبنة لاستقطاب أوائل خريجي الجامعات الليبية كأفضل مبادرة تتبنى المتفوقين والمواهب خلال عامي 2021 م، 2022م, وذلك في الاحتفالية التي أقامتها الجمعية الوطنية للمتفوقين والمواهب بشأن احتفالية للاحتفاء بالموهبة وأكد رئيس الديوان خلال كلمته التي ألقاها بمناسبة تسلمه درع أفضل مبادرة على اعتزازه وفخره بنجاح المبادرة ، قائلاً بأن هذه المبادرة قد ألقت بظلالها على عملية تحسين مخرجات عمل الديوان خلال السنوات الأخيرة ، مؤكداً على استمرار هذه المبادرة، ومخاطباً المسؤولين عن عملية التوظيف في الجهات العامة باتباع هذا الأسلوب في سياسة التوظيف.

كما يجدر أن المبادرة قد لا قت استحساناً كبيراً من قبل الحضور والمسؤولين والمهتمين المتواجدين في الاحتفالية مؤكدين بأنها من أهم المبادرات الوطنية في مجال التوظيف.[17]

ومن ثم أن هذه المبادرات والتوجيهات التي يقوم بها الديوان في الوقت الحالي وبقيادته الرشيدة كفيلة بأن تعزز الثقة في القدرات المؤسسية الرقابية من حيث مكافحة الفساد وحفظ وصيانة المال العام، ليتحقق بها المزيد من الشفافية والمساءلة، رغم الوضع الراهن التي تمر به ليبيا؛ ويمكن القول أن ديوان المحاسبة الليبي قد لعب دور أساسي في هذا المجال يستأنس به من خلال قدراته على التأثير بشكل فعّال في المؤسسات والوصاية على المال العام.

وقد شكل هذا الدور فيما يتعلق بالجهود المبذولة من الديوان في تحقيق العمليات الرقابية تأثير إيجابياً على باقي المؤسسات داخل الدولة، وهذا ما يؤكد أن ديوان المحاسبة الليبي دائماً السبّاق في المحافظة على المال العام ومنطلقة في ذلك سياسة اختيار الموظف المثالي وأيضاً إلى تلك التوجيهات الجليلة التي تجمع بين الأمانة والمراقبة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات وهي من أجل القيم الوظيفية التي يتحلى بها موظف الديوان على المستوى الرقابي في الدولة. بالإضافة إلى إلزامهم بالمتطلبات الأخلاقية وفقاً لقواعد السلوك الوظيفي للعاملين بالديوان المحددة بموجب قرار رئيس الديوان رقم (422) لسنة 2013م أو أي قرارات أخرى تصدر بالخصوص.

كما نجد انعكاس أثر هذه المبادرة في الفترة الأخيرة بصفة عامة على بعض مؤسسات الدولة وبصفة خاصة انعكست على قطاع التعليم في ليبيا, حيث أحدث نقلة نوعية بين طلاب الجامعات, وأصبح التنافس العلمي فيما بينهم واقعاً ملموساً ودافع للتفوق والتميز لتنمية قدراتهم

وتعزيز مكانتهم للحصول على وظائف جيدة, بالإضافة أيضا الى مساهمة المبادرة في تطوير الكادر الوظيفي وتحسين جودة مخرجات العمل الرقابي, الأمر الذي ترتب منه قيام بعض المؤسسات في الدولة بالسير على هذا النهج في التوظيف, وهذا ما يؤكد أن ديوان المحاسبة الليبي مؤسسة نموذجية قادرة ومؤثره, تلعب دوراً مهماً في دعم أهداف التنمية المستدامة المبنية على الكفاءة والعدل في اختيار الكوادر البشرية.

وتجدر الإشارة إن تلك المبادرات قد تمثل عنصراً أساسياً وضرورياً يتحقق بها دعم وتطبيق معايير المنظمات الدولية INTOSAI[18] –ARABOSAI[19]: بهدف صقل الموارد البشرية, وإن مبادرة الإنتوساي للتنمية تعتبر المرجع الأساسي للمشاريع التنموية داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتحقيق الأهداف المرجوة؛ حيث أصبحت مبادرة لبنة واقعاً ملموساً منذ انطلاقها على مدى سبعة سنوات سابقة.

كما ألقى السيد/ رئيس ديوان المحاسبة الليبي أ. خالد شكلك كلمة يوم الاثنين الموافق 2020/11/23م، في حفل افتتاح برنامج لبنة المجموعة الرابعة[20] موضحاً أن برنامج لبنة الذي اعتمده الديوان من أجل بث الدماء الجديدة فيه بدأ يؤتي ثماره عبر تنسيب المجموعات التي أنهت تدريبها في إدارات الديوان، مضيفاً أنه يتطلع إلى تأهيل بقية المجموعات لتنسيبهم من أجل النهوض بمؤسسة الديوان وتحقيق أهدافه المتمثلة في الحفاظ على المال العام.[21]

وحيث صرّح رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة "علاء الدين المسلاتي " أن هذه المبادرة تشمل جميع مناطق ليبيا شرقاً وغرباً وجنوباً، يتم فيها إعطاء دورات تدريبية مكثفة تتراوح مدتها من ستة أشهر إلى سنة، لصقل مهاراتهم وتمكينهم من مباشرة أعمالهم في الرقابة.

وتابع القول" أن هذه المبادرة تعتبر هي الحل الذي وجده الديوان لمشكلة التوظيف العشوائي وبدء مسيرة الإصلاح الوظيفي، ونجاح النسخ السابقة يجعلنا نستمر إلى حين استكمال الفجوات الوظيفية في الديوان وفق الملاك المحدد له، مما سيحدث نقلة نوعية في العمل المقدم خلال السنوات القادمة".[22]

المطلب الثاني: رقابة ديوان المحاسبة على المال العام

يمارس الديوان وفقاً لاختصاصاته أنواع متعددة من الرقابة وتختلف هذه الرقابة باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها دون أن يؤثر ذلك على طبيعة هدف الرقابة، فالقانون رقم (19) /2013م ولائحته التنفيذية منحَ لديوان المحاسبة مهام الرقابة المسبقة، والرقابة اللاحقة، والرقابة المصاحبة ، بالإضافة إلى رقابة الأداء ورقابة الالتزام.

وتعرف الرقابة المسبقة: – بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي تستخدم قبل عملية الصرف وذلك لاكتشاف أي عوامل قد تسبب في تعرض المال العام من الضياع.

حيث مارس الديوان رقابته على العقود قبل التعاقد استناداً للمواد (24 – 25–26) في حال كانت الحكومة ومصالحها ومؤسساتها الخاضعة لرقابتها طرفاً فيها ويكون من شأنها أ، ترتب حقوقاً والتزامات مالية تزيد قيمة كل منها عن (5,000.000) خمسة ملايين دينار؛ لذلك يتعين على الجهات التي تخضع عقودها للمراجعة المسبقة أن تقدم إلى الديوان صوراً من الموافقات اللازمة للتعاقد وصور من الرسائل التي تطلب فيها الإذن بطرح المشروع للتعاقد مرفقة ببيان موضوع التعاقد والمستندات المتعلقة به التي تتطلبها التشريعات النافذة وعلى الديوان أن يبت في الأواق المحالة إليه في مدة أقصاها شهر من تاريخ تلقيه الأوراق.

وتعرف الرقابة اللاحقة: – هي التي يمارسها ديوان المحاسبة على الالتزامات المالية بعد إتمام تنفيذ العمليات المالية للدولة، أي بعد استكمال جميع المراحل والإجراءات المقررة لها مالياً وقانونياً بعد تنفيذ الالتزام، فالرقابة اللاحقة التي يختص بها الديوان، تمس عدة مجالات منها: جانب الإيرادات العامة، وجانب النفقات، والجانب المتعلق بالدين العام، والاستثمار،[23] وهو ما أكدته المادة (13) من القانون رقم (19) /2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

كما أنيط له مهام رقابة الأداء والرقابة الوقائية، حيث نصت المادة (16) من اللائحة التنفيذية لديوان المحاسبة " على الديوان أن يقوم بفحص وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته لبيان مدى كفاءتها وفاعليتها في ممارسة أنشطتها والتأكد من أن برامجها ومشاريعها تدار بشكل علمي واقتصادي وأنها تحقق الأهداف المحددة لها وأن تلك الجهات قد استخدمت مواردها المالية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في الإنفاق".

المطلب الثالث: – أهمية الرقابة المصاحبة في حفظ المال العام

تعرف الرقابة المصاحبة: بأنها عملية مراجعة العمليات المالية الخاصة بالجهات الصادر في حقها قرار إيقاف تصرف في حساباتها المصرفية بهدف التحقق من صحتها وسلامة اجراءاتها ومن ثم منح الإذن بالصرف أو التحفظ.[24]

حيث منح القانون رقم (19) /2013م صلاحيات فرض الرقابة المصاحبة لرئيس الديوان وذلك عندما نص عليها في المادة (20) " أن لرئيس الديوان إذا ما ثبت له أن هناك تصرفات ألحقت

ضرراً بالمال العام أن يوقف التصرف في حسابات الجهات التي لحقها الضرر لدى المصارف. ويجوز له وضعها تحت الرقابة المصاحبة إلى حين زوال الأسباب ورفع الضرر".

وانطلاقاً من هذه المادة فإن فرض الرقابة المصاحبة وإيقاف التصرف في حسابات الجهات التي لحقها الضرر لا يكون إلا بعد وجود أسباب قوية تستدعي فرضها ويكون قرار الإيقاف أو الفرض من رئيس الديوان، وعلى ذلك سوف نتطرق إلى مسببات فرض القابة المصاحبة وآلياتها بشيء من التفصيل.

مسببات فرض الرقابة المصاحبة

نصت المادة (2) من قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (107) لسنة 2023م بشأن إصدار لائحة تنظيم أعمال الرقابة المصاحبة، بأن تفرض الرقابة المصاحبة في الأحوال الآتية: –

1. حالات النزاع التي تتسبب في تعدد قنوات الصرف من حسابات الجهة الخاضعة لرقابة الديوان نتيجة للانقسام المؤسسي والإداري أو الخلافات الداخلية في إدارة أموال الجهة.
2. التجاوز في الاختصاص أو التصرف في الموارد دون الاستناد على خطط ومستهدفات تتعلق بنشاط الجهة.
3. وجود قصور في تطبيق قواعد الحوكمة، أو ضعف نظم الرقابة الداخلية للجهة.
4. حالات التلاعب بالحسابات أو الدفاتر واختلاس الأموال.
5. استعمال المخصصات في غير الأغراض التي خصصت لها أو تصرفات أخرى قد يرى الديوان أنها تمثل إهدار لموارد الجهة وإضرار بالمال العام.
6. مخالفة القوانين واللوائح والتشريعات المالية المنظمة لعمل الجهة.
7. التصرفات التي من شأنها عرقلة أعمال الديوان أو منعه من الحصول على البيانات والمستندات التي تتطلبها عملية المراجعة.
8. طلب الجهات المختصة بوضع حسابات تحت الرقابة المصاحبة وفق مبررات قانونية تقتضي ذلك وموافقة رئيس الديوان.

كما نصت المادة (3) من ذات القرار بشأن فرض الرقابة المصاحبة على حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بموجب قرار يصدر عن رئيس الديوان في إطار الإجراءات التنظيمية التالية: –

1. عرض الإدارات العامة والمكاتب والفنية والفروع رأيها بفرض الرقابة المصاحبة إلى رئاسة الديوان مرفقاً بمذكرة شارحة للمسببات والوضع الحالي للجهة وبناء على تقييم رئاسة الديوان للمسببات يتم اتخاذ قرار الفرض.
2. لرئاسة الديوان النظر في مسببات فرض الرقابة المصاحبة المحالة إليها من أي جهات مختصة أخرى خارج الديوان، ولها السلطة التقديرية في إصدار قرار الرقابة المصاحبة.
3. تتولى الإدارات العامة والمكاتب الفنية المختصة وفروع الديوان كل حسب اختصاصه تعميم القرار على مختلف الأطراف ذوي العلاقة، وتحال نسخة إلى اللجان المكلفة بالديوان لمباشرة أعمالها.

يجوز للمدير العام أو مدير المكتب أو مدير الفرع المختص إذا ما تبين له وجود حالة استثنائية لا تحتمل التأجيل تنطبق عليها المسببات الواردة بالمادة السابقة بجهة من الجهات الخاضعة لرقابته مخاطبة الجهة والمصرف بإيقاف التصرف في حساباتها لمدة لا تتجاوز الأسبوع يقوم من خلالها بعرض الموضوع على رئاسة الديوان لا تخاذ القرار المناسب حيالها، ويقتصر هذا التخويل على إيقاف الصرف فقط لا يمتد إلى إجراءات وضعه تحت الرقابة المصاحبة.

فنجد أن الديوان من ضمن الاجراءات التي اتخذها لحفظ المال العام تنظيم أعمال لجنة الرقابة المصاحبة الذي يراعى في تشكيلها اختيار عدد كافي من الأعضاء الذين يتمتعون بالخبرة، والكفاءة الفنية، كما لرئاسة الديوان راعت متطلبات دعم استقلالية اللجان من خلال التدوير الوظيفي لأعضائها وفق المدة الزمنية التي تراها مناسبة.

وتعتبر القرارات التي اتخذتها رئاسة الديوان وفقاً للمهام المسندة إليه بالقانون رقم (19) لسنة 2013م ولائحته التنفيذية غاية في الأهمية لصيانة وحفظ المال العام، رغم قلة الإمكانيات والظروف المحيطة التي تمر بها ليبيا فإن الديوان بمؤسسته النموذجية يكون قد بذل العناية اللازمة للوصول إلى النتيجة المرجوة وهي المحافظة على المال العام بقدر الإمكانيات

النتائج والتوصيات:

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

اختم هذا البحث المتواضع والذي حاولت أن أظهر فيه الدور الهام الذي يقوم به ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي والمحافظة عليه وفقاً لقانون إعادة تنظيمه رقم (19) لسنة 2013م ولائحته التنفيذية وبقيادته الرشيدة من أجل الرقابة على المال العام وحفظه من الضياع وأتمنى أن أكون أجدت فيه فإن كان صواباً فمن توفيق الله وان كنت مقصرا فمن نفسي والشيطان.

حيث إن الدور الهام لديوان المحاسبة، يبقى من المواضيع التي لم يأخذ حضها من البحث والتمحيص في ليبيا.

فبعد جمع وتحليل الخطوط العامة التي قد تم التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات والتي يرى الكاتب أنها قد تساهم بشكل كبير في مساعدة متخذي القرار والسلطة التشريعية لبذل المزيد من الدعم في سبيل إنفاذ القوانين والبدأ في الاصلاح في الجهات التنفيذية تجنباً لإهدار المال العام.

ونظراً لما للرقابة المالية من أهمية كبيرة في صون المال العام وحمايته من الإهدار، فنجد أغلب دساتير الدول تنص عليها، وهو ما سارت عليه ليبيا في مشروع الدستور[25] الصادر عن الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستوري في مادته (159) والمعنونة بـ (ديوان المحاسبة) والتي نصت على " ديوان المحاسبة أعلى جهة للرقابة المالية، والمحاسبة في الدولة، يختص بالرقابة الشاملة على أموالها، وعلى الجهات التي تمولها الدولة كلياً، أو جزئياً بما في ذلك وحدات الحكم المحلي، وعلى أي جهة أخرى يحددها القانون.

كما له سلطة تتبع هذه الأموال. ويدير الديوان رئيس بصفة مراجع عام ونائب بصفة وكيل يباشرون مهامهم ستة سنوات تقبل التجديد لمرة واحدة ".

أولاً: النتائج: –

- يعتبر ديوان المحاسبة الليبي (الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الدولة) من أكثر الأجهزة الرقابية انضباطاً ومهنية، من حيث العمل الرقابي لحفظ المال العام، ومن ناحية تأهيل الكادر الوظيفي وفقا للمعايير الدولية للرقابة. رغم عدم امتلاكه سلطة التحقيق في قانونه والذي تختص به النيابة العامة وهيئة الرقابة الإدارية.
- ساهم ديوان المحاسبة بشكل كبير في الحفاظ على المال العام، وكان ذلك من خلال إجراءات الرقابة المسبقة على العقود للسلطة التنفيذية قبل منحها الإذن بالتعاقد وذلك بعد دراستها ومقارنتها بالأسعار الاسترشادية وتخفيضها في حال تكشف أن الأسعار مبالغ فيها.
- الدور الهام للرقابة المصاحبة لديوان المحاسبة التي من خلالها يتطلب فرض إيقاف الصرف على أي معاملة مالية إلا بعد موافقة لجنة الرقابة المصاحبة في ديوان المحاسبة مما ساهمة بشكل كبير في الحد من إهدار المال العام رغم الفساد الإداري والمالي المستشري.
- ضرورة ضمان الاستقلال المالي لميزانية ديوان المحاسبة، وذلك من أجل زيادة رفع كفاءة موظفي وأعضاء الديوان وفق المعايير الدولية للرقابة الحكومية وتنفيذ المهام الرقابية دون أي عراقيل.

ثانياً: التوصيات: –

- الاهتمام بالإجراءات الوقائية المصاحبة لمكافحة الفساد، والتي هي مجموعة من السياسات التي تسبق وتعزز الترسانة التشريعية العقابية في ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.
- التوضيح لأصحاب المصلحة وتنوير الرأي العام المحلي والعالمي عن طريق لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية والنزاهة والآثار المترتبة على تلك الآفة على مستوى الاقتصاد الوطني؛ بالإضافة إلى تنويرهم بالدور الهام لديوان المحاسبة من أجل حفظ وصيانة المال العام.

- خلو ال الًثمف ،داسفلا بلع دعاستُ يتلا يفيظولا كولسلا دعاوق ميرجت نم نيناوقلا مهكرت دعب بربكلا بصانملا يدلقتمل ةقالعلا وذ صاخلا لمعلا بلع رظح دجوي .بصنملا ولا يوجد ةصاخ ماعلا فظوملل صاخلا عاطقلا يف لمعلل قيقدو لاعف رظح .قيمومعلا ةفيظولاب ةرشابم ةلص هل لمعلا ناك اذإ
- نأمل من السلطة التشريعية أن تعيد النظر في القانون رقم (19) لسنة 2013م ومنح الديوان سلطة التحقيق والإيقاف عن العمل للمخالفين عن الوظيفة وليس عن أعمال وظيفته؛ وذلك لسير إجراءات الرقابة بصورة سلسلة ومنعاً لإطالة الموضوع أثناء إحالته للجهات المختصة.
- تحقيق المساءلة والمحاسبة من الجهات المختصة وذلك لأن ليس من اختصاص ديوان المحاسبة بموجب قانونه المساءلة حيث أن مهامه تنتهي بإحالة التقارير والملفات لسلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية معززة بالمستندات والإثباتات التي تساعدها في تحقيق المسائلة.

المراجع: –

القرءان الكريم

القانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، الجريدة الرسمية ليبيا، العدد13، السنة الثانية.

عبير مصلح، (2007) النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، ط1.

علي أبو دياك وناصر الريس، (2008) السياسات والتشريعات الفلسطينية في مكافحة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، ط1.

لويس معلوف (1996م) المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط35.

أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري (1388هـ-1968م) لسان العرب، دار صادر ودار بيروت، المجلد الأول، فصل الراء باب الباء.

إبراهيم أنيس وأخرون، (2004)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية مكتبة الشرق الدولية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مادة "رقب".

زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، (2014م) مختار الصحاح، دار المعرفة للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى.

عمر محمد أبو جناح(2020م)، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط.

صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي، الشركة العامة للنشر والتوزيع ليبيا، الطبعة الأولى.

خالد عريم، (1971م)، القانون الإداري الليبي، منشورات مطابع دار بيروت، لبنان، الطبعة الثانية

عبدالله عبد الحميد عبدالله الهرامة، (2020)، الرقابة المالية على الإنفاق العام في التشريع الليبي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الزاوية ليبيا.

قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (107) لسنة 2023م بشأن إصدار لائحة تنظيم أعمال الرقابة المصاحبة.

يوان المحاسبة (2017) مجلة الرقابة المالية، العدد الثاني، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ديوان المحاسبة الليبي، طرابلس.

الموقع الرسمي لديوان المحاسبة الليبي.

مال صحيفة للاقتصاد الليبي.

هوامش البحث:

[1] عبير مصلح، (2007) النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، ط1، ص120.

[2] عبير مصلح، مرجع سابق، ص 120.

[3] لويس معلوف (1996م) المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط35، ص 274.

[4] أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري (1388هـ-1968م) لسان العرب، دار صادر ودار بيروت، المجلد الأول، فصل الراء باب الباء، ص 424.

[5] إبرهيم أنيس وأخرون، (2004)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية مكتبة الشرق الدولية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مادة "رقب"، ص387.

[6] زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادرالحنفي الرازي، (2014م) مختار الصحاح، دار المعرفة للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ص252.

[7] سورة النساء، الآية 1.

[8] عمر محمد أبوجناح(2020م)، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، ص27.

[9] صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي، الشركة العامة للنشر والتوزيع ليبيا، الطبعة الأولى، ص124. نقلاً عن عمر محمد أبوجناح، مرجع سابق، ص28.

[10] خالد عريم، (1971م)، القانون الإداري الليبي، منشورات مطابع دار بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص455.

[11] عمر محمد أبوجناح(2020م)، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، ص30.

[12] عمر محمد أبوجناح (2020م)، مرجع سابق، ص31.

[13] عمر محمد أبوجناح (2020م)، مرجع سابق، ص31.

[14] انظر القانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، الجريدة الرسمية ليبيا، العدد13، السنة الثانية، ص813.

[15] طارق علي العيدودي،(2017) مدير إدارة التدريب بديوان المحاسبة، مجلة الرقابة المالية، العدد الثاني، مركز البحوث والدراسات الاستراتجية ، ديوان المحاسبة الليبي، طرابلس، ص15.

[16] طارق علي العيدودي،(2017) مدير إدارة التدريب بديوان المحاسبة، مجلة الرقابة المالية، مرجع سابق، ص15

[17] https://www.audit.gov.ly/ar/2022/06/06/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%84/ الموقع الرسمي لديوان المحاسبة، تاريخ الاطلاع 2023/11/24م الساعة 10.00 صباحاً.

[18] منظمة الإنتوساي هي مؤسسة مستقلة وذاتية السيادة إن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) هي منظمة مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة. الإنتوساي منظمة غير حكومية تتمتع بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

[19] المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، هي منظمة مهنية إقليمية مستقلة دائمة، وغير سياسية تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

[20] مال صحيفة للاقتصاد الليبي تاريخ الاطلاع 2022/09/12.

[21] مبادرة لبنة ابتدأ العمل به رسمياً في عام 2016م من تخصصي المحاسبة والقانون، وتم فيه استقطاب أوائل الخريجين من الجامعات الليبية على عدة مجموعات (من لبنة1حتى لبنة 7 التي من المزمع أن ينتهي تدريبهم مطلع العام 2024م.)

[22] صحيفة صدى الاقتصادية تاريخ النشر 2021/11/26

[23] عبدالله عبد الحميد عبدالله الهرامة، (2020)، الرقابة المالية على الإنفاق العام في التشريع الليبي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الزاوية ليبيا، ص89.

[24] المادة (1) من قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (107) لسنة 2023م بشأن إصدار لائحة تنظيم أعمال الرقابة المصاحبة.

[25] تم اعتماد مشروع الدستور بعد التصويت عليه بأغلبية (43) صوت من (44) صوت، بالجلسة العامة للهيئة التأسيسية رقم (74) المنعقدة بمقر الهيئة التأسيسية بمدينة البيضاء، وكان ذلك يوم السبت بتاريخ 6 ذي القعدة 1438هـ الموافق 2017/07/29م.

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

JOURNAL OF
LESAN AL-QALAM

A SEMI-ANNUAL PEER-REVIEWED SCIENTIFIC JOURNAL ISSUED BY THE NALUT UNIVERSITY

SPECIAL ISSUE FOR

THE FIRST INTERNATIONAL SCIENTIFIC CONFERENCE FOR ECONOMIC AND POLITICAL RESEARCH STUDIES

UNDER THE SLOGAN: HORIZONS AND INTEGRATION

25 - 26 DECEMBER 2023

PART ONE